

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

المجلد الخامس عشر - العدد الثالث - خريف ١٩٨٧

- | | |
|---------------------|---|
| ■ محمد نبيل جامع | الأهداف الجامعية ومكانة الدور التنموي لجامعة الاسكندرية بينها . |
| ■ ناصف عبدالحالق | التخصص الوظيفي في الجهاز الاداري الكويتي : دراسة تحليلية . |
| ■ محمود عطا حسين | مفهوم الذات وعلاقته بمستويات الطمأنينة الانفعالية . |
| ■ عبدالرحمن الأحمد | دراسة لبعض القضايا ذات الصلة بعمل الموجهين الفنيين بمدارس الكويت . |
| ■ السيد أحمد حامد | تأثير ابن خلدون في الانثروبولوجيا الاجتماعية «قراءة انثروبولوجية للمقدمة» |
| ■ عبدالرحيم القطان | نظرية المسار والهدف في القيادة : دراسة ميدانية . |
| ■ قاسم الصراف | علاقة الأسلوبين التأملي والاندفاعي بالتجصيل الدراسي . |
| ■ زياد رمضان | تقييم سوق عمان المالية داخلياً . |
| ■ عبدالجبار العبيدي | الإدارة في مطلع العصر العباسي الأول . |
| ■ أحمد الرفاعي | أوروبا الغربية من التبعية إلى الحياذ . |

(ريال، قطر (١٠) ريال، الامارات (١٠) درهم، البحرين (١٠) دينار،
نار، الاردن (٧٥٠) فلس، تونس (١,٥) دينار، الجزائر (١٥) دينار، اليمن
ر، مصر (١,٥) جنيه، السودان (١,٥) جنيه، سوريا (٣٥) ليرة، اليمن
السعالي (١٥) ريال، للتقريب (٢٠) درهم.

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	٢ د.ك	٤ د.ك	٥,٥ د.ك	٧ د.ك
الدول العربية	٢,٥ د.ك	٤,٥ د.ك	٦,٥ د.ك	٨ د.ك
البلاد الأخرى	١٥ دولار	٣٠ دولار	٤٠ دولار	٥٠ دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	١٥ د.ك	٢٥ د.ك	٤٠ د.ك	٥٠ د.ك
في الخارج	٦٠ دولار	١١٠ دولار	١٥٠ دولار	١٨٠ دولار

• تدفع اشتراكات الافراد مقدماً

(١) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(٢) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (٠٧١٠١٦٨٥) لدى بنك الخليج فرع المدينة.

• اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على العديد من ٢١ من اصداراتنا الخاصة باللغة الانجليزية أو أحد أعداد المجلة القديمة.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلم «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات
أنيقة. يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على
عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب: ٥٤٨٦ صفاة - الكويت 13055

أو الاتصال تلفوياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: ٢٥٤٩٤٢١ - ٢٥٤٩٣٨٧

ثمن المجلد الواحد: (٥,٠٠٠) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات
في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

المجلد الخامس عشر - العدد الثالث - خريف ١٩٨٧

رئيس التحرير
مؤيد صبح أبو صبح

رئيس التحرير
مؤيد صبح أبو صبح

هيئة التحرير

سلمان شهبان الفديسي

اسماعيل صبري مقلد

رئيس التحرير

جست محمد بجر

مؤيد صبح أبو صبح

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت مر. ب. ٥٤٨٦ صفاة - الكويت 13055

هاتف: ٢٥٤٩٣٨٧ - ٢٥٤٩٤٢١ - تلکس: ٢٢٦٦٦ KUNIVER

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

- 1- تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية الأصلية المكتوبة باللغة العربية ولا تنشر بحوثاً منشورة سابقاً أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى.
- 2- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام بحيث لا يزيد حجم المراجعة عن عشر صفحات كوارتر بمسافة ونصف بين السطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول الجوانب وإساليب الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب وتسهل المراجعة المعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للنشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.
- 3- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحاوّل الأكاديمية.
- 4- ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) في ميادين العلوم الاجتماعية على أن يكون الملخص من أعداد صاحب الرسالة نفسه.
- 5- ترحب المجلة بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والشبكات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.
- 6- يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية يتكون مما لا يزيد عن ٢٠٠ كلمة، ملخصاً مهماً للبحث والنتائج.
- 7- يتم تنظيم كتابة البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث:

- 1- يجب أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين السطر بما لا يتجاوز ١٥,٠٠٠ كلمة. يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثاً من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.
- 2- تطبع الجداول على أوراق مستقلة ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلاً (جدول رقم ١) هنا تقريباً.
- 3- يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى أقرئ في مؤتمراً إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.
- 4- تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المراجعة أو المناقشة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والمواش:

- 1- يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلاً (ابن خلدون، ١٩٦٠) (القوسمي، وذكور، ١٩٧٠) و (Smith, 1970) و (Smith & Jones, 1975).
- أما إذا كان هناك أكثر من اثنين من المؤلفين للبحث الواحد (مذكور وآخرون، ١٩٨٠)

و (Jones et al, 1965) أما إذا كان هناك بحثين لكاتبين مختلفين (القوسي، ١٩٧٣؛ مذكور، ١٩٨٧) و (Roger, 1981; Smith, 1974). أما إذا كان هناك بحثين لكاتب في سنة واحدة (الفارابي، ١٩٦٤، ١٩٦٤) و (Smith, 1962^٢). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها (ابن خلدون، ١٩٧٠ : ١٦٤) و (Jones, 1977: 58 - 59).

٢- توضع المراجع في نهاية البحث ويفضل أن تكون حديثة جدا وإن لا يزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. ويجب وضع جميع المراجع التي اشير إليها ضمن البحث في نهايته، عل أن تكتب المراجع بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

هدسون، م
١٩٨٦ الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات ص ص ١٧ - ٣٦ في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الخطيب، ع
١٩٨٥ الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي: مجلة العلوم الاجتماعية - ١٣ (شتاء): ١٦٩ - ٢٢٣.

أبو زهرة، م
١٩٧٤ الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirschi, T
1983 «Crime & the Family», pp 53 - 69 in J. Wilson (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.
1984 «The Intergenerational Transmission of Marital Aggression» Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11 - 19.

Guinney, R.
1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company.

٣- يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد والاشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع * أو أكثر إذا كان التعليق خاص بإحصائيات معينة وتوضح كلمة المصدر أمام المرجع الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

٤- تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة بمسافة واحدة بين سطور المرجع الواحد ومسافتين بين مرجع وآخر.

اجازة النشر:

١- تقوم المجلة باخطار أصحاب البحوث باجازة بحثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين مختارهم المجلة على نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات شكلية أو موضوعية سواء كانت جزئية أو شاملة على البحث قبل ايجازته للنشر.

□ عدد ١، ١٩٧٣

القياس، العلاقات الإيرانية السوفياتية - ربيع، اتجاه مصر نحو الاشتراكية - الأغرس، التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب - شكري، الأمم المتحدة في الميزان - الأزهر، مبيعات الفرس وعلاقاتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية.

□ عدد ١، ١٩٧٤

التجارة، أزمة نظام النقد الدولي - علي، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية في لبنان - قنديل، النتائج الرياضية المحددة والتخطيط التأشيري - ربيع، الحضارة وقضية التقدم والتخلف - أبو علي، إمكانية وسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية.

□ عدد ٢، ١٩٧٤

الأغرس، الجو القيمي المتقدم العلمي والتكنولوجي - أبو العلا، جدول الحياة المختصر للكويتين لعام ١٩٧٠ - بوحوش، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث - الجميلي، التشرذم في العراق - سامي، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت.

□ عدد ١، ١٩٧٥

زحلان، ربيع، هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية - عفيفي، السياسات الترويجية لتاجر التجزئة بالكويت - الأهرجي، بين الاستراتيجية والتكتيك، في التخطيط للتطوير الإداري - الغزالي، حول فلسفة الحطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت - السلمي، مدخل تكاملي لنظرية التنظيم - الكرسي، مقدمة لدراسة الثورة المهدية - برهوم، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع.

□ عدد ٢، ١٩٧٥

صقر، التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع... والطموح والتحديات مع إشارة خاصة لدول الخليج - بدر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية - مقلد، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات - النقيب، تبليغ التخطيط من مفهوم الواقع العربي - عبدالرحيم، تقارير الأداء وسيلة اتصال بين المحاسب والمدير - الرميحي، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة.

□ عدد ١، ١٩٧٦

التجارة، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية - فرح، السلام، الانقسام التحديدي التقليدي في الكويت ولبنان - الحسن، العلاقات الانسانية في العمل - النجار، المتصور الإنساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الإدارية، عبدالسلام، شركات الملاحة البحرية المتصدة ومشاربع التعاون العربي في النقل البحري.

□ عدد ٢، ١٩٧٦

الأهرجي، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الإدارية الخدمية الحكومية - أبو عيش، نموذج نظري واعتبار عملي لبيئة حضرية الكويت - الغزالي، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالي - حائل، نظرية يابانية عن تكوين المفاهيم - النقيب، حول حجم وبيئة العائلة العربية والكويتية.

□ عدد ٣، ١٩٧٦

عفيفي، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المالي في الصناعة البترولية - أحمد، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي - اسماعيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية.

□ عدد ٤، ١٩٧٦

مقلد، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية: الاطار النظري العام - حريم، القيادة الادوية - مفهومها وأبعادها - تناهي، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانائي، أحمد، سوسيولوجيا المعرفة: الماهية والنهج - بوحوش، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجزئة الاتحاد السوفيتي.

□ عدد ١، ١٩٧٧

عبدالرحمن، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق - القيسي، الدور الجديد لشركات الضغط في مجالات الطاقة البديلة - جلال الدين، السكان والتنمية: النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث، برهوم، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن.

□ عدد ٢، ١٩٧٧

المصاولة، صبح التعاون الاقتصادي العربي اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري الأردني - سليمان، بعض المشاكل والحلول في التمويل النهائي للأقطار النفطية - السلمي، نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت - الحبيب، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون.

□ عدد ٣، ١٩٧٧

عطية، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية - أحمد، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ - النقي، معالم الفكر السياسي الاسلامي - عبدالرحيم، تكاليف التسويق، دراسة تحليلية انتقادية - السيد، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية.

□ عدد ٤، ١٩٧٧

القطب، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية - صقر، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر - توفق، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي /مدخل نظري - خيرالدين، اختبار قياس لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الاجنبي عل تنمية بعض الدول العربية.

□ عدد ١، ١٩٧٨

شامي، الصناعة التحويلية في انعام العربي تقييم لواقعها وأهدافها - السطوني، الاحياء القصدورية في المدن شال افريقية - التجار، مجموعات العمل والقيادات الجماعية - رمزي، المرأة والعمل الفعلي منظور سيكولوجي.

□ عدد ٢، ١٩٧٨

التجار، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا - الحسين، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع - عبدالباقى، حول دوافع وبيوات السلوك الانساني - حداد، دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية.

□ عدد ٣، ١٩٧٨

ياغي، العراق والقضية الفلسطينية - فرج، الابداع والفصام - أبو عيش، تطور النظرية الجغرافية - النقي، الجلباية في دولة الإسلام.

□ عدد ٤، ١٩٧٨

عبدالباسط، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة - القفي، تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت - أبوليلة، عصر الأصابع - المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر - الليسي، التنمية الاقتصادية في مصر دراسة تحليلية.

□ عدد ١، ١٩٧٩

القبي، نحو سياسة بتولية مشتركة - خصاونة، التخطيط التربوي والتنمية - فؤاد، المؤرخ المصري عبدالرحمن الجبرتي، ابراهيم، الترجمة التربوي للبدعين - المحطيط، ثلاثون سنة من قيام اسرائيل.

□ عدد ٢، ١٩٧٩

عمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر - الموضي، اتفاقيات اطار العمل الصادران عن كلب ديفيد في ضوء القانون - أحمد، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية - الجواهري، الحريم السلطاني وصوره في الحياة العامة.

□ عدد ٣، ١٩٧٩

التجار، نحو نظام نقدي دولي جديد - الأشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية - مرار، مشاركة العاملين في الادارة - أبوالتيل، دراسة مقارنة في الاستجابة- على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والأمريكيين.

□ عدد ٤، ١٩٧٩

عيد، نمو الطفل للفقر وعلاقته بمنه الادراكي - الركابي، الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية - عبدالرحمن، الخليج وقضاياه في الصحافة المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل - المنوفي، الساسية المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية.

□ عدد ١، ١٩٨٠

ناجي، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني - بركات، الاعلام وظاهرة الصورة النمطية - رشاد، تقييد العملية السياسية - عبدالرحيم، دراسة لتفاعل الأسرة كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين.

□ عدد ٢، ١٩٨٠

الخطيب، التربية المستمرة، سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها - تركي، حقوق الطفل بين التربية الإسلامية والتربية العربية الحديثة - زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي - أحمد، علم الاجتماع، التحولات الأيديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية - الأحمد/الجاسم، التربية العملية، وضعها الحالي البرامج المقترحة وأثر ذلك في إعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت.

□ عدد ٣، ١٩٨٠

الثاقبي/سكوت، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب - السالم، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت - توق، المستوى الاقتصادي والاجتماعي والترتيب الولاوي وتأثيرهما على النمو الحفلي عند عبئة من الأطفال الأردنيين - دراسة تجريبية.

□ عدد ٤، ١٩٨٠

الفتحي، أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل - منصور، علم النفسي البيئي: ميدان جديد للدراسات النفسية - عبدالرحمن، دراسة سوسولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية - آدم، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية.

□ عدد ١، ١٩٨١

مقلد، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية - الشرفاوي، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت - الأحمد، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت - التميمي، مفهوم التسوية السياسية.

□ عدد ٢، ١٩٨١

التجار، نظام النقد الأوروبي أهدافه ومستقبله - نور، تطبيق الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. الآمال المقنونة وإمكانيات التطبيق العربي - التميمي، الخليج العربي، دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي - العظمة، اقتصاديات المقاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار - الغرابي، الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الاجتماعية.

□ عدد ٣، ١٩٨١

كاظم، حول التفسيرات الثابتة لتتائج الاختبارات - الرجماني، معالجة التبول اللاإرادي سلوكياً دراسة تجريبية علاجية - عبدالرحيم، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات وسيطة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي (دراسة ميدانية في البيئة الكويتية) - توق/عباس، أنماط رعاية اليتيم وتأثيرها على مفهوم الذات في عبئة من الأطفال في الأردن - تركي، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة - شريف، الأنماط الادراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعليم التقليدي.

□ عدد ٤، ١٩٨١

القطب، التفاعلات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) - الشرفاوي، الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين - رجب، الاطار العامل لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية - السالم، تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية - البكري، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية - الخالق، دور المرأة الكويتية في ادارة التنمية.

□ عدد ١، ١٩٨٢

المعاصري، عدد الكلمات المستدعاة الاستذكار والسيان في التداعي الحر - نور، بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الكمبيوتر للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على البحرية العربية - المحمود، الجذور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية الإيرانية في العصر الحديث - وقاصي/المحمود، للملاحم الأساسية للإدارة العليا

في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات - عبدالرحمن، الصحيفة كوثية تاريخية متى ولماذا؟ - الجميلي، تأهيل المجرمين وأثره في المجتمع دراسة خطوات التأهيل وموقف المشروع العراقي - حماد، الموقف الافريقي من قضية فلسطين - سليم، الاحياء الاسلامي، دراسة في حالة المسلمين السوفيات - الجميل، فاعلية التغذية الراجعة في تغير أسلوب التعليم الصفي.

□ عدد ٢، ١٩٨٢

البغدادي، المضمون السياسي لفهم الأمة في القرآن - حسن، هموم السلطان عبد الحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدول العثمانية - عبد الباقي، الطب الشعبي في قرية مصرية - نعيم، انساق القيم الاجتماعية ملاحظاتها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر - شافعي، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية - الحفرض، حركة حامد بن رفاة على الحدود الشمالية للحجاز (مايو/يونيو ١٩٣٢) - أبو اسماعيل، قياس وتحليل العوامل المرتبطة بكفاءة أداء وظيفة الشراء الصناعي بالشركات الكويتية - ميلكان/العيسى دراسات في العمل في المجتمع القطري - الشلفاني، أثر استبعاد الوفيات بسبب الحوادث والتسمم والعنف على زيادة توقع البقاء على قيد الحياة.

□ عدد ٣، ١٩٨٢

عبدالرحمن، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي - الجميلي، الدلائل الدبلوماسية والقانونية للتوسع الاميريالي في أفريقيا - عبدالمطي، الثروة والسلطة في مصر - الموسى، دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت - السيد، صورة الذات الشعبي لدى المرأة ونياذج من الأدب الشعبي (سيكولوجية) - عيسى، مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة - مطر، المعالجة الحاسوبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي - عبدالحللق، الرضاء الوظيفي وأثره على انتاجية العمل.

□ عدد ٤، ١٩٨٢

سعاده، الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال العربي - الطحيح، مفهوم الادارة - دراسة ميدانية - الملا، دراسة مقارنة للنضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي بين الأطفال ذوي الاعاقة البصرية والأطفال البصرين - صالف، التغذية العكسية وشروط الفعالية - أحمد، بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية أبان ثورة عرب فلسطين - الخطيب، التجربة الاتحادية للدولة الامارات العربية المتحدة بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية - أبو التل، دراسة ثقافية مقارنة بين المصريين واليمنيين في النواحي العنصارية والسيكوسوماتية - نمر، الموارد الانسانية في الأدب المحاسي والأدب الاقتصادي.

□ عدد ١، ١٩٨٣

معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية - جدعان، حوادث المرور في الكويت (أسبابها وطرق علاجها) - أحمد، أثر التغيرات البتائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية - مطر، نموذج المدخلات والمخرجات كأداة من أدوات تخطيط النشاط الانتاجي في المنشآت الصناعية - عبدالحللق، دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الاداري للدولة.

□ عدد ٢، ١٩٨٣

شرف الدين، أحكام الطبلي في الفقه الاسلامي - بيومي، تقييم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة عن الموارد البشرية - الكومي، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف: دراسة نقدية لتجربة الكمبيوتر الاسرائيلي - ساري، أخبار الجريمة في صحافة الامارات (دراسة تحليلية) - القراء، نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء - غيري، المميزات البتائية للأسرة النووية (دراسة استطلاعية) - الشلفاني، السياسة السكانية في الكويت: الوضع الحالي والبدائل المتاحة.

□ عدد ٣، ١٩٨٣

سعاده، دور احمية التصميمات والنظريات في ميادين العلوم الاجتماعية - الفقي، الموجهة العقلية بين صلق النظرية والتطبيق (عرض وتحليل لأهم الدراسات) - بدر، الرضاء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس - عيسى، النمو العربي عند جان بياجيه وعمل النصفين الكرويين للمخ - سلام، اشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية.

□ عدد ٤، ١٩٨٣

نور، الرقابة الفعالة - على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات: بعض الاعتبارات العملية لمواجهة التحديات الحالية خاصة في البيئة العربية - الفقي، تكافؤ الفرص التعليمية وجمع الجدارة - عمر، القاعدة الانتاجية والتنمية الاقتصادية الشاملة - نعيم، التكوين الاقتصادي، الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي - الخطيب، العامل النووي في الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء العدوان الاسرائيلي ضد للمفاعلات النووي العراقي - الشبيشي، نقل التكنولوجيا والتبعة التكنولوجية في الدول العربية - نمر، دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المحاسبي ونموذج مقترح لحاسبة التضخم.

□ عدد ١، ١٩٨٤

ياسين، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية دراسة حول مشكلات التعبير والنقد والالتزام - بدر، فعالية نظام الاتصالات في بيت التمويل الكويتي: دراسة ميدانية وصفية تحليلية - وفاضي، مشاكل إدارة الأفراد في قطاع الأعمال الكويتي - التميمي، بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني دراسة في التاريخ الاجتماعي - مطر، تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة - جميل، الاطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة.

□ عدد ٢، ١٩٨٤

رابع، وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر قبل الاستقلال وبعد الاستقلال - سعادة، تطبيق الحفائيل التعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية - الشريفي، مشاكل القطاع ائتماني الاستهلاكي في مصر - الشاف، الاعمال الراديكالي في علم الاجرام، مثالية الفكر أم واقعية - سالم، التحليل العلمي للعداية - زكريا، العرب والثقافة والتاريخ حوار مع فكر عبدالله العروي في ضوء كتابه الأخير.

□ عدد ٣، ١٩٨٤

بستان، آراء واتجاهات تربوية في مجال عو الامية بدولة الكويت - حاجي، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستخدم بجداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت - هدية، السلطة والشرعية - اسمايل، الامان الكحولي، المشكلة المرافقة - العبيدي، تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت - جلال الدين، التمييز بين الذكور والاناث، واتمكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع: مثال الأردن والسودان، النقيب، التاريخ الجديد والحقائق الخطرة.

□ عدد ٤، ١٩٨٤

رطامي، فلسفة الادارة اليابانية في إدارة الموارد الانسانية، ما الذي يمكن أن تتعلمه الادارة العربية منها - عبدالمعطي، التعليم وتزيف الوعي الاجتماعي دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية - الخطيب، الجوانب الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر العربي - سهاونه/ أبو جابر، مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الأردن - ١٩٦١، ١٩٧٦ - تركي، الشخصية ونظرية التنظيم - النقيب، العقلية التآمرية عند العرب.

□ عدد ١، ١٩٨٥

حامد، أثر العوامل النفسية في التنمية - سعادة، استخدام الاختبارات ذات الاختيار المتعدد في التاريخ والجغرافيا - بدر، فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة - الهاشل، التربية الحياتية في المرحلة الابتدائية - غريال، دراسات تجريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت - سليمان، عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة - عبدالرحيم، الجوانب السلوكية للموازنات التخطيطية.

□ عدد ٢، ١٩٨٥

حسين/ سليمان، المعلومات الغذائية للطلاب الجامعي - الرميحاني/ عبدالجابر، دراسة فعالية أسلوب التعزيز الرينزي والاشراط الكلاسيكي في علاج التبول اللاارادي - أبو اصبح، التواصل في المؤسسات الاعلامية - البيلاوي، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال - عيسى، علاقة التعليم بمستوى الحكم الأخلاقي لدى عينة مختارة من طلبة كلية التربية - جامعة طنطا - العطار، التدخل الشرطي للمحاسبة الادارية - ربيع، تطوير التعليم في حقل العلوم السياسة كأداة للتنمية.

□ عدد ٣، ١٩٨٥

شموط، الفلسفة التربوية عند الفارابي أصولها وملاحها العامة - بشاء، الاستشارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح - الطوباء، تطور التفكير عند الأطفال من وجهة نظر المدرسة البياجية - علي، موازين المدفوعات والتضخم النقدي المالي: وجهة نظر نقدية في التضخم النقدي المالي - عسكرو/ احمد/ الانصاري، استقلالية هيئة التدريس في مجال علمهم وفق نظام المقررات بمهدي التربية للمسلمين والمعلميات بدولة الكويت - يكتش، مفهوم التخلف السياسي في دول العالم الثالث - شريف، دراسة مقارنة لنظم المناخ المؤسسي وعلاقته برضا المعلم عن مهنته في مدارس المقررات والمدارس التقليدية - نبراي، التعليم العام والتعليم الفني والمهني: الطبيعة والمشاكل، والحلول، التقييم، مدخل إلى واقع المهزومة: دراسة أولية في نتائج حرب حزيران ١٩٦٧.

□ عدد ٤، ١٩٨٥

بستان/ الجاسم، التشبيب في نظام المقررات في المدارس الثانوية الكويتية - الشرقاوي، الفروق في الأساليب المعرفية الإدراكية لدى الأطفال والشباب من الجنسين - النجار، المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي / حالة المرأة العربية الخليجية - بدر، دور الدين الاسلامي في نظام دوافع وحوافز العمل - لأعضاء هيئة التدريس بجامعة دولة الكويت والأردن - دراسة تطبيقية مقارنة - الرحمان، الخصائص الشخصية للمرشدين الفعالين وغير الفعالين - خلف، دراسة نقدية للأنماط واستخداماتها في أنثروبولوجية مجتمعات الشرق الأوسط - علام، بناء اختبار هدفي المرجع لقياس مهارات المعلمين في تطوير الاختبارات المدرسية - الشريفي، مفهوم دورة حياة المنتج بين النظرية والتطبيق: دراسة تحليلية لدى فاعلية المفهوم في ترشيح قرارات المنتجات - القادري، قانون البحار والنظام الاقتصادي العالمي الجديد - الخطيب، الانهاء السياسي الخليجي في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية - عبدالرحمن، حول إشكالية الاعلام والتنمية في الوطن العربي - البيلالي، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال - موسى، دور التعليم في اعداد الكفاءات من القوى العاملة - عيسى، نحو تأصيل فلسفي لدور الدولة الاقتصادي - عياد محمد محمود سليمان، في طبيعة الانسان.

□ عدد ١، ١٩٨٦

عمود، الأعباء القومية لأزمة الأوراق المالية بدولة الكويت - رمضان، سوق عهات المالية: إلى أين - علي، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحولات المصيرين العاملين بالوطن العربي - أسيري/ المنوفي، الانتخابات النيابية السابعة (١٩٨٥) في الكويت (تحليل سياسي) - الثاقب، المرأة والجرمة، اتجاهات حديثة في علم الاجرام - هزام، أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية: دراسة وصفية استطلاعية - مهدي، تطوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل - القبلي، الأمن الغذائي في الكويت - يومي، المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيح تخصيص واستخدام الموارد البشرية - رضا، حدود القدرة والاحباط في التخطيط التربوي في العالم العربي.

□ عدد ٢، ١٩٨٦

عبد الحفي، توجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأمم المتحدة - عياد/جواد، أهم ملامح التأثير النيابي في القرية المصرية في السبعينات - رمزي، مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة في محافظة نينوى وعلاقته بتحميلهم الدراسي - الشيخ، العلاقة بين اتجاهات الطلبة في المرتحلين الثانوية والاعدادية - الشلحاني، قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكويتيين - رضوان، التخطيط لتكوين وتأهيل الأصول البشرية من غربي الجامعات وفقا لاحتياجات التنمية في دولة الكويت - الجاسم، تقويم عمل الموجه الفني - شاهين، اسلوب المراقبة الحكيمة في المراجعة الاختبارية نحو معايير موضوعية - صاف، للمحددات الأساسية لدورة الميزانية العامة - جبر، اتجاهات المجتمع الكويتي نحو التدخين واستراتيجيات مكافئته، مدخل تسويقي - الريسو، الفكر العربي المعاصر في مواجهة مشكلات الأقليات وأربع رؤى تعبر عن أزمة.

□ عدد ٣، ١٩٨٦

مصطفى، حول تمجد الاحتمال بالاقتصاد السياسي الدولي - ظاهر، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني - بلشا/ الطويجي، الصناعات والمشتتات الثقالية: الواقع العربي والتصورات المستقبلية - زكريا، عمل المرأة في الوطن العربي: الواقع والأفاق - سمحة، أنماط الهجرة الفلسطينية في فلسطين واتجاهاتها (١٩٨٠ - ١٩٨٥)

- عثمان، التفريات في الأسرة الحضرية في الأردن - السيد، الطفل وتكوين المفاهيم : دور الروضة والمدرسة الابتدائية - حسين، لافون : قضية أخلاقية غامضة أخرى في تاريخ الكيان الصهيوني - يومي، اقتراضات وفعاليات مداخل معالجة انحراف التكلفة.

□ عدد ٤ ، ١٩٨٦

عزام، السلطة السياسية ووظيفتها الاجتماعية - الجرباي، نقد المفهوم الغربي للتحديث - معوض، أزمة عدم الانتماء في الدول النامية - سعيد، التنمية وتكوين الأطر، حول تدريس علم الاجتماع - تركي، الخوف من النجاح عند الذكور والإناث - مصطفى، قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة - المطوع / عيسى، أثر استخدام اللغة الانكليزية كوسيلة اتصال تعليمية على التحصيل الأكاديمي لكلية العلوم بجامعة الكويت - الشيخ / الخطيب، دور الجامعة الأردنية في تنمية اتجاهات الحدائق عند طلبتها - الثاقب، التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي : عرض وتقييم لنتائج البحوث - حبيب / قاسم، اقتصاديات صناعة المعارض في دول مجلس التعاون الخليجي - الراشي، بين اليهودية والصهيونية - رضا، فلسفة التربية ومواجهة الازمات الداخلية للنظام التعليمي.

□ عدد ١ ، ١٩٨٧

حريق، أزمة التحول الاشتراكي والانما في مصر - عصار، محاولة بناء نماذج منطقية اسلامية للبحث الاجتماعي - منصور، دراسة في الاتجاهات النفسية نحو المسنين - حاجي، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج - علي، تطور علم اجتماع التنمية في الوطن العربي - عيسى / حنورة، دراسة حضارية مقارنة لقيم الشباب - ناجي، تأثير تصميم الأسئلة والمخاف غير المادي - البحر، صناديق الاستثمار ونشأتها وطرق ادارتها - الروسان، العجز عن التعليم لطلبة المدارس الابتدائية - ربيع، توجهات الاعلام الصهيوني على الساحة الامريكية - أبودية، معنى السياسة بين عبد الملك بن مروان ووليد ويلمش.

□ عدد ٢ ، ١٩٨٧

الحلوة، التسهيلات المالية السعودية للدول الافريقية - سليمان، اثر التطور التكنولوجي على القوى العاملة وسياسات الاستخدام - مفتي، المنهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي - بدر، فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعات الادارة في الشركات المساهمة الكويتية - طاهر / زيتون، اثر فهم معلم الكيمياء لطبيعة العلم في نوعية أسئلة امتحاناته المدرسية - عيسى، اثر المستوى المعرفي على مهارة الاتصال بين الاطفال - ناجي، علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية - رفاهي، استخدام فكرة التقويم في مصر - عيسى / ياسين، التقنيات التربوية في تدريس الرياضيات في المرحلة الابتدائية - شلتوت، المحاسبة عن الاداء الانساني في حدود المنظور الاسلامي - بنعيد العلي، خلونية جديدة : حول كتاب تكوين العقل العربي.

الأبحاث:

- ١ - محمد نبيل جامع
الاهداف الجامعية ومكانة الدور التنموي لجامعة الاسكندرية بينها ١٥
- ٢ - ناصف عبدالحائق
التضخم الوظيفي في الجهاز الاداري الكويتي: دراسة تحليلية ٥٩
- ٣ - محمود عطا حسين
مفهوم الذات وعلاقته بمستويات الطمأنينة الانفعالية ١٠٣
- ٤ - عبدالرحمن الاحمد
دراسة لبعض القضايا ذات الصلة بعمل الموجهين الفنيين للمواد الدراسية
في مدارس التعليم العام بدولة الكويت ١٢٩
- ٥ - السيد أحمد حامد
تأثير ابن خلدون في الانثروبولوجيا الاجتماعية «قراءة انثروبولوجية للمقدمة» ١٧١
- ٦ - عبدالرحيم القطان
نظرية المسار والهدف في القيادة: دراسة ميدانية ١٨٩
- ٧ - قاسم الصراف
علاقة الأسلوب التأملي والاسلوب الاندفاعي بالتحصيل الدراسي لدى عينة
من تلاميذ وتلميذات المرحلة الابتدائية بالكويت ٢٠٧
- ٨ - زياد رمضان
تقييم سوق عمان المالية داخليا: نطاق العمل، الوظائف والفعاليات،
ومستوى الكفاءة ٢٢٩

- ٩ - عبد الجبار العبيدي
الادارة في مطلع العصر العباسي الأول ٢٥٩
- ١٠ - أحمد الرفاعي
أوروبا الغربية من التبعية إلى الحياد ٢٨٧

المناقشات :

- حسن حنفي
هل يمكن تحليل «الشخصية العربية الاسلامية والمصير العربي» من منظور
اقليمي وفي إطار نظري غربي استشراقي ٣١١

المراجعات :

- ١ - تأليف: عماد الدين خليل
مراجعة: محمود اللوادي
ابن خلدون إسلاميا ٣٣١
- ٢ - تأليف: اسماعيل صبري مقلد
مراجعة: يحيى فايز الحداد
في التنمية العربية ٣٣٥
- ٣ - تأليف: كلود ليفي - ستراوس
مراجعة: عبد الكريم بزاز
الفاخورية الغيور ٢٤١
-

- ٤ - تأليف: سلوى علي سليم
مراجعة: السيد أحمد المخزنجي
الإسلام والضبط الاجتماعي ٣٤٤
- ٥ - تأليف: محمد الدجاني، ومنذر الدجاني
مراجعة: محمود خيرى عيسى
السياسة: نظريات ومفاهيم ٣٤٨
- ٦ - تأليف: ب.ح. كيتزي
مراجعة: اسحق القطب
انشاء مشروعات التوظيف الريفية ٣٥١
- ٧ - تأليف: انتوني كوردمان
مراجعة: عبدالرضا اسيري
المصالح الاستراتيجية الغربية في العربية السعودية ٣٥٣
- ٨ - تأليف: أسامة عبدالرحمن
مراجعة: جميل طاهر
مأزق التنمية في شبه الجزيرة العربية ٣٥٦
- ٩ - تأليف: روس دون
مراجعة: أحمد علي اسماعيل
ابن بطوطة، الرحالة المسلم ٣٥٨
-

التقارير:

- ١ - عبدالرحمن المصري
مؤتمر التنمية الأردني ١٩٨٦ - ١٩٩٠
«نحو توثيق التعاون العربي والدولي» ٣٦٣
- ٢ - محمد العلمي
الدورة الدراسية الأولى في الاقتصاد الاسلامي
بأريس: ١٨ - ٣١ تموز يوليو ١٩٨٦ ٣٦٧

دليل الرسائل الجامعية:

- ١ - معن عبدالمجيد النكري
الطابع المتناقض للمشكلات العالمية الشاملة في البلدان النامية في ظروف
التقدم العلمي - التقني ٣٧٣
- الملخصات ٣٨٨
-

الأهداف الجامعية ومكانة الدور التنموي لجامعة الإسكندرية بينها

نبيل جامع
كلية الزراعة - جامعة الإسكندرية

مقدمة :

تمثل الجامعة صورة من صور المنظمات المعقدة Complex organizations التي تمثل بدورها الأنماط والأشكال التنظيمية المختلفة للعمل الجمعي المجتمعي وبخاصة ما ينطوي عليه ذلك العمل من البناءات التنظيمية الرسمية للمجتمع . ولا شك اليوم في أن معظم النشاط المجتمعي العصري أصبح يتم من خلال هذه المنظمات لدرجة أن العلماء والمجتمعيين أصبحوا يلقبون المجتمع العصري بمجتمع المنظمة ويلقبون إنسان العصر بإنسان المنظمة . ولذلك فقد اهتم هؤلاء العلماء بدراسة تلك المنظمات المعقدة وبخاصة أنها تمثل أيضا في محدوديتها الملحوظة مجتمعا مكثفا ومعملا غنياً بديناميات التنظيم الاجتماعي وتكنولوجيا العمل الجمعي وأساليب الهندسة البشرية .

ومن الجوانب الهامة في دراسة المنظمات المعقدة التقويم العلمي لدى فعالية هذه المنظمة ومدى نجاحها في تحقيق مهامها . ومن بين النماذج المختلفة لهذا التقويم نموذج الفعالية الهدفية الذي يتخذ الأهداف المنظمة ومدى تحقيقها معيارا للحكم على مدى فعالية هذه المنظمة . وإذا كانت الدراسة الحالية تسعى إلى فهم وتقويم الدور التنموي لجامعة الإسكندرية كأحد أهدافها فإنه بلا شك لا يمكن لذلك أن يتحقق إلا من خلال فهم المركب الكامل لأهداف جامعة الإسكندرية ثم تشخيص وتقويم الوضع النسبي لدورها التنموي بين مكونات هذا المركب الهدفي .

ولقد أوضح أحد الباحثين (جامع ، ١٩٨٢) في إحدى مقالاته أن اللوائح

الرسمية للجامعات غالباً ما تنطوي على فقرات خاصة بأهداف التعليم الجامعي تمثل ما يطلق عليه علماء الاجتماع الأهداف الرسمية أو المنصوصة Official or listed goals هي غالباً ما تكون جذابة أخاذة توحى بالإقناع والكمال والمثالية . ولكن الجامعات وهي بصدد تحقيق تلك الأهداف تنصرف إلى توجيه جهودها نحو غايات محدودة هي ما يطلق عليها الاجتماعيون الأهداف التنفيذية أو الإجرائية وتسمى هذه الظاهرة ظاهرة الإحلال الهدفي Goal displacement ، حيث تعبر عن استبدال الأهداف الرسمية بأهداف تنفيذية محدودة . وبالرغم من انتشار ظاهرة الإحلال الهدفي بين المنظمات الاجتماعية المختلفة إلا أن حدة هذه الظاهرة تتباين من منظمة إلى أخرى ، وتؤثر هذه الظاهرة بدورها على مدى تحقيق الأهداف الرسمية وعلى الاتساق بين واقعية أداء ووجوبية تنفيذ هذه الأهداف .

وفياً يلي مثال للأهداف الرسمية لإحدى الجامعات العصرية (SUNYAB 1967):

١ - سوف تستمر الجامعة في التطور كإحدى المراكز العلمية الوطنية العريقة في ظل اعتناقها لمبدأ تطوير المعرفة من خلال البحث والتدريس في مجالات أكاديمية مختارة .

٢ - سوف تستمر الجامعة في التزامها الذي تنطوي عليه مطامح مركز دراستها العليا والذي يتعلق بتكوين كل نوع قيم للدراسات السفلى يتسم بالخصال الأكاديمية المتطورة التي يمارس الفرد من خلالها تحدي قدراته وتطوير حدوده نحو النمو الشخصي والثقافي ، بالإضافة إلى تكوين فرع قيم للتعليم المستمر مؤمن بفكرة أبدية التعليم واستمراريته .

٣ - سوف تعمل الجامعة من خلال فروعها الرئيسة للدراسات السفلى والدراسات العليا^(١) بالإضافة إلى فرع التعليم المهني المستمر على الحفاظ على القوة الأكاديمية الموجودة على تطوير المأمول منها وإنشاء ما يعتقد أنه هام للجامعة والمجتمع من مجالات علمية .

٤ - سوف تستمر الجامعة من خلال برامجها الأكاديمية وسياساتها وتنظيمها منفتحة للابتكارات الجديدة حساسة لمتطلبات الهيئة العلمية والطلاب الحاليين والمرتقبين ، وفي نفس الوقت لن تتغاضى عن هدفها الأكاديمي ووعيتها بالأساليب الأكثر فعالية في نقل وتطوير المعرفة .

٥ - سوف تبقى الجامعة مؤمنة بالحرية الأكاديمية مع إصرارها الدائم على اعتناق مبدأ المسئولية الأكاديمية .

٦ - سوف تستمر الجامعة في إدراكها لمدى أهمية البيئة المشجعة للتعليم والتدريس والبحث وسوف تستمر كذلك في تطوير المرافق والخدمات والنماذج الشخصية التي تبث على

إيجاد هذه البيئة .

٧ - سوف تستمر الجامعة في إدراك العلاقة الخاصة القائمة بينها وبين المجتمع والمنطقة المحيطة وسوف تقوم بالخدمة لها من خلال هذه العلاقة حسب قدراتها ومقتضاياتها الأكاديمية .

٨ - لن ترتبط الجامعة بالأنماط التقليدية للتعليم العالي وستكون دائماً على استعداد للعمل انفرادياً أو تعاونياً لاستغلال مواردها لإيجاد أنماط جديدة تعمل على جدارة تحقيق مطامعها وأهدافها .

٩ - سوف تسعى الجامعة إلى تنظيم وإدارة نفسها بطريقة تحقق أقصى الانتفاع الإنتاجي من خلال استغلال مواردها التي حباها بها المجتمع وذلك لتحقيق تلك الأهداف السابقة .

ويشير المثال السابق للأهداف الرسمية إلى المثالية والجاذبية والشمولية لدى محتوى هذه الأهداف ، إلا أن الملاحظة الواقعية لنماذج من جامعات العالم وبخاصة جامعات العالم الثالث تبين أن الأهداف الواقعية لتلك الجامعات تنحصر في مجالي الأنشطة التدريسية والأنشطة البحثية حيث يتباين التركيز على إحداها من جامعة إلى أخرى ، فبينما تهتم جامعات أوروبا بالتركيز على الأنشطة البحثية تهتم جامعات أفريقيا وأمريكا اللاتينية بالأنشطة التدريسية بينما يحدث التوازن بين النوعين من الأنشطة في كثير من الجامعات الأمريكية .

وعموماً فإن الوضع الحالي للتعليم العالي الجامعي يبدو أنه لا يتعدى كثيراً الاهتمام بنوعي الأنشطة التدريسية والبحثية ، وتقف الجامعات قاصرة عن الإسهام والمواومة مع التطور الاقتصادي والمجتمعي لأوطانها وذلك لانعدام أو خلخله الروابط التنظيمية بين الجامعة والمجتمع ، تلك الخلخله الناتجة إما عن قصور في تخطيط وتنظيم وإدارة التعليم الجامعي أو لانعدام الثقة بين المسؤولين عن الهيئات التنفيذية المجتمعية من ناحية والجامعيين من ناحية أخرى الذين غالباً ما يهتمون بالأكاديمية والبحث والبعد عن التفكير التطبيقي العلمي أو بالسعي وراء مكتسبات شخصية مادية كانت أم معنوية ، هذا بالإضافة إلى عدم وجود طلب حقيقي فعال على الخدمة الإرشادية الجامعية في كثير من بلدان العالم الثالث نتيجة لعدم تأسيس التبريرية وعدم اعتناق المنهج الفكري العلمي كأسلوب لمواجهة المشكلات المجتمعية وانشغال كبار المسؤولين في هذه البلدان في ابتكار مختلف الأساليب للحفاظ على مناهجهم وما يرتبط بهم من مقادير عالية نسبياً من المكافآت الاقتصادية والاجتماعية .

وكثيرا ما يسمع المؤتمرون في مؤتمراتهم ، وكثيرا ما يقرأ القارئون في مطبوعاتهم أن الجامعة تهدف بصورة عامة إلى تحقيق ثلاثة أهداف شاملة هي التعليم والبحث والإرشاد . ولكن مثل هذا القول لا يساعد كثيرا في التعميق في كل من هذه العلميات ، تعليم من ، ولماذا ؟ وكيف ؟ وبحث ماذا ، وإرشاد من وكيف ؟ كل هذه تساؤلات يقصر عن الإجابة عليها نموذج ثالوث التعليم والبحث والإرشاد شائع الانتشار في الأوساط الجامعية . ولذلك سوف تتخذ هذه الدراسة نمودجا للأهداف الجامعية يتكون من خمسة عناصر أساسية هي :

- ١ - التعليم والتربية الطلابية .
 - ٢ - تطوير الهيئة العلمية .
 - ٣ - الأنشطة البحثية والدراسات العلوية .
 - ٤ - التنمية المجتمعية والإشعاع الثقافي .
 - ٥ - الإدارة الجامعية الرشيدة .
- وفيا يلي ذكر لكل من البنود الهدفية الفرعية المكونة لكل من هذه العناصر الأساسية^(٢) .

أولا : التعليم والتربية الطلابية : وينطوي على :

- ١ - تعميق القدرات الذهنية والثقافية للطلاب .
- ٢ - تنمية الخصال الشخصية للطلاب .
- ٣ - تطوير وترشيد العادات الاستهلاكية للطلاب .
- ٤ - العمل على انفتاح الطالب على الأفكار الكبرى لعظماء التاريخ .
- ٥ - تدريب الطلاب على طرق البحث العلمي .
- ٦ - إمداد الطلاب بالمهارات والخبرات .
- ٧ - إعداد طالب ذي شخصية متكاملة .
- ٨ - تخريج جيل جامعي قادر على تحمل المسؤولية .
- ٩ - مساعدة الطلاب على تنمية الموضوعية في النظر لأنفسهم .
- ١٠ - إعداد الطلاب لتعلم مهن مفيدة .
- ١١ - حماية وتوفير حق الطلاب في الاطلاع والبحث .
- ١٢ - تشجيع الطلاب على التعلم الذاتي .
- ١٣ - تدريب الطلاب على المهن والحرف .

- ١٤ - تطوير البيئة والظروف المشجعة للتعلم والتدريس والبحث .
- ١٥ - قبول جميع خريجي الثانوية العامة بالجامعة .
- ١٦ - التركيز على قبول طلاب ذوي قدرات عالية .
- ١٧ - حماية حقوق الطلاب في العمل السياسي والاجتماعي .
- ١٨ - العمل على تحسين قاعدة الأنشطة الطلابية .
- ١٩ - استمرار الأنشطة التربوية للطلاب في فترة الصيف .

ثانيا : تطوير الهيئة العلمية : وينطوي على :

- ١ - المحافظة على أعضاء هيئة التدريس من الهجرة .
- ٢ - تحقيق رغبات الهيئة العلمية في القضايا الجامعية .
- ٣ - حماية حقوق أعضاء هيئة التدريس .
- ٤ - تعميق انتماء هيئة التدريس إلى الجامعة .
- ٥ - جعل الجامعة مكانا فسيحا لممارسة أعضاء هيئة التدريس لمهامهم .
- ٦ - التأكد من أن المرتبات والمكافآت تمكن عضو هيئة التدريس من تطوير مهنته .

ثالثا : الأنشطة البحثية والدراسات العلوية : وتنطوي على :

- ١ - القيام بالبحوث البحثية أو الأساسية .
- ٢ - إجراء البحوث التطبيقية .
- ٣ - دعم الميزانيات لتمويل البحوث العلمية .
- ٤ - تشجيع اختيار موضوعات للبحث بواسطة الطلاب .
- ٥ - تشجيع طريقة البحوث الفريقية (مجموعة تخصصات) .
- ٦ - تشجيع الطلاب على تكملة دراستهم العليا .

رابعا : التنمية المجتمعية والإشعاع الثقافي : وينطوي على :

- ١ - المشاركة في وضع السياسة والخطط الوطنية للتنمية .
- ٢ - المشاركة المنظمة مع المحافظة والحكومة في تخطيط وتنفيذ المشروعات .
- ٣ - تشجيع التعاون مع الهيئات الدولية في إجراء البحوث .
- ٤ - الارتباط مع الهيئات الحكومية المحلية لتطوير المجتمع المحلي .
- ٥ - الاهتمام بدراسة مشروعات التنمية المحلية والقومية .

- ٦ - متابعة تنفيذ نتائج البحوث .
- ٧ - نشر الأفكار التي تغير المجتمع .
- ٨ - مساعدة المواطنين من خلال النصيحة والإرشاد .
- ٩ - تطوير القيادة الثقافية والحضارية لمجتمع الاسكندرية .
- ١٠ - تدريب القيادات الإدارية والفنية والتعليمية بالمجتمع .
- ١١ - الإسهام الإيجابي في ترجمة ونشر الكتب والمحلات العلمية .
- ١٢ - دعم الأنشطة الثقافية الجماهيرية بالمجتمع المحلي .
- ١٣ - الاستجابة للبيئة المتغيرة .
- ١٤ - أن تكون الجامعة مركزا لحفظ التراث الثقافي .

خامسا : الإدارة الجامعية الرشيدة : وتنطوي على :

- ١ - اشتراك الطلاب في حكم وإدارة الجامعة .
- ٢ - التأكد من كفاءة وجدارة القائمين بإدارة الجامعة .
- ٣ - تأكيد ديمقراطية القيادة في الإدارة الجامعية .
- ٤ - إشراك أعضاء هيئة التدريس في إدارة الجامعة .
- ٥ - خفض التكاليف من خلال الاستخدام الأمثل للمكان والزمان .
- ٦ - التأكد من أن المرتبات والمكافآت تتناسب مع إسهام الشخص .
- ٧ - الاهتمام بتقويم الأداء الجامعي بصفة مستمرة .
- ٨ - الارتقاء بمعايير الإنجاز الجامعي لجميع ما تقدمه الجامعة من برامج .
- ٩ - كسب ثقة الهيئات الممولة .
- ١٠ - الحفاظ على التوافق بين الكليات والأقسام .
- ١١ - رفع درجة انتباه الهيئة العلمية والعاملين والطلاب للجامعة .
- ١٢ - الحفاظ على النوعية الصالحة في جميع برامج الجامعة .
- ١٣ - الحفاظ على الخصائص الحالية للجامعة من التغير .

الأهداف :

أولا : تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص الأهداف الخاصة بجامعة الإسكندرية بمكوناتها الخمسة وينودها الفرعية الثمانية والخمسين سابقة الذكر ، وتحديد مدى فعالية الجامعة في تحقيق هذه الأهداف وذلك من خلال تحديد الفجوة التخلفية بين واقع الأداء ووجوبية التنفيذ لكل من هذه الأهداف الفرعية ، فكلما زادت هذه الفجوة دل ذلك على

انخفاض فعالية الجامعة في تحقيق أهدافها . ومن خلال هذا التقييم يمكن التوصل إلى تشخيص الوضع النسبي للدور التنموي والإشعاعي للجامعة كهدف ضمن أهدافها الخمسة الأساسية وبالتالي تقويم مدى إسهامها في عملية التنمية الوطنية المحلية .

ثانيا : ليس من المهم فقط تحديد مدى فعالية الجامعة بالنسبة لمدى تحقيقها لكل من أهدافها وإنما من الضروري كذلك تشخيص مدى سلامة وضع الأولويات بالنسبة لتحقيق هذه الأهداف . ويعنى آخر فإنه من الضروري أن تدرك الجامعة مدى أهمية كل من هذه الأهداف وبالتالي توجه جهودها ومخصصاتها وأولوياتها توجيهها سلبيا ينال فيه الهدف الأكثر أهمية قدرا أكبر من الاهتمام والجهد والمخصصات ، وهذا هو ما سبق أن أطلق عليه الاتساق الهديفي بين واقع الأداء ووجوبية التنفيذ .

ثالثا : تشخيص الدور التنموي لجامعة الاسكندرية بصورة تفصيلية سواء كان ذلك من خلال البيانات الثانوية والمعلومات المتوفرة بإدارة الجامعة وكلياتها أو من خلال التقييم الفكري والنشاط الفعلي لأعضاء هيئة التدريس أنفسهم من خلال استطلاع آراء الطلاب الدارسين بالجامعة .

المنهج :

اعتمد هذا البحث في تحقيق أهدافه على تقويمات أعضاء الهيئة العلمية وعلى تقويمات الطلاب الدارسين بالجامعة وعلى البيانات الثانوية والمعلومات المتوفرة بالإدارات الجامعية وذلك كله لتشخيص مدى فعالية الجامعة في تحقيق مختلف أهدافها بما فيها دور الجامعة في التنمية ، وكذلك لتشخيص مدى سلامة ترتيب الأولويات الخاصة بتحقيق هذه الأهداف .

أولا : العينة البحثية : بالنسبة لعينة أعضاء الهيئة العلمية (أعضاء هيئة التدريس) استهدف البحث الحصول على عينة مقدارها ١١٠ أعضاء هيئة التدريس تمثل حوالي ١٠٪ من جملة أعضاء الهيئة العلمية بالجامعة من فتي الأساتذة والأساتذة المساعدين البالغ عددهم ١٠٧١ شخصا الذين هم أكثر خبرة وإسهاما في التنمية . ولكن المفاجأة التي لم تكن متوقعة على الإطلاق هي نسبة الاستجابة المتدنية لهذه الفئة بالرغم من فهمها لأهمية الأبحاث العلمية لدرجة أن الباحثين جامعي البيانات وهم من المعيدين والمدرسين المساعدين بالجامعة قد كرروا المقابلة الشخصية لبعض الأساتذة أفراد العينة أكثر من أربع مرات ولم يتمكنوا من ملء استمارة الاستبيان الخاصة بهم . ولذلك فبعد جهد كبير أمكن الحصول على مائة استجابة صالحة للتحليل الإحصائي معظمها من كليتي الآداب

والزراعة . وما يلاحظ بشكل واضح هو أن هذه العينة من الأساتذة هم المهتمون بالتعليم الجامعي والأكثر إسهاما في التنمية المجتمعية . أما بالنسبة للعينة الطلابية فهي تتكون من ٨٨٠ طالبا وطالبة من طلاب السنتين الأولى والرابعة بكليتي الزراعة والآداب بنسبة حوالي ١٣٪ من مجموع طلاب الفرقتين الأولى والرابعة .

ثانيا : القياس الكمي والتحليل الإحصائي للمتغيرات البحثية : تمثل متغيرات هذه الدراسة في ثمانية وخمسين هدفا فرعيا تكون في مجموعها خمس مجموعات رئيسية من الأهداف الجامعية هي : التعليم والتربية الطلابية ، تطوير الهيئة العلمية ، الأنشطة البحثية والدراسات العليا ، التنمية المجتمعية والإشعاع الثقافي ، وأخيرا الإدارة الجامعية الرشيدة . وبالرجوع إلى استمارة أهداف التعليم الجامعي وفعاليته في تنمية المجتمع يتضح كيفية قياس كل من الأهداف الفرعية التفصيلية للمجموعات الخمس السابقة . ويعتمد قياس كل هدف على تقويم عضو هيئة التدريس لدرجة أهمية هذا الهدف كما تبين له من السلوك الفعلي للجامعة نحو تحقيقه هذا من ناحية ، وكما يجب أن تكون هذه الأهمية في تقديره من ناحية أخرى . ومعنى آخر فإن عضو هيئة التدريس يشخص من وجهة نظره واقعية الأداء الفعلي من ناحية ووجوبية التنفيذ من ناحية أخرى محددًا بذلك تقويما للواقع وتقويما للواجب فيما يتعلق بأهمية كل من الأهداف الجامعية . وفيما يلي مثال لقياس أحد هذه البنود وهو « مشاركة الجامعة في وضع السياسة والخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية » .

الأهداف	درجة أهمية الهدف					الواقع والواجب	على أقصى درجة من الأهمية
	لا أعرف	غير هام	قليل الأهمية	ذو أهمية متوسطة	ذو أهمية عظيمة		
مشاركة الجامعة في وضع السياسة والخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	-	-	-	-	-	ما هو قائم ما يجب أن يكون	V

فإذا رأى عضو الهيئة العلمية في هذا المثال أن الجامعة في سلوكها الواقعي القائم فعلا تسعى إلى المشاركة في وضع السياسة والخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنظر

إلى هذا الهدف على أنه « على أقصى درجة من الأهمية » فإنه يضع علامة $\sqrt{}$ في المكان المبين بالجدول أعلاه ويعطى هذا التقويم أعلى درجة أهمية وهي ٥٠. وإذا رأى عضو الهيئة العلمية أن هذا الهدف لا يجب أن يكون مهماً في تقويمه الشخصي فإنه يضع علامة $\sqrt{}$ كما هو مبين بالجدول أمام « ما يجب أن يكون » وتحت « غير هام » ويعطى هذا التقويم أدنى درجة أهمية وهي ١٠. وعلى ذلك فإن مقياس درجة أهمية الأهداف الجامعية يتراوح ما بين ١ - ٥ يكون فيها غير هام ١ وقليل الأهمية ٢ ، وذا أهمية متوسطة ٣ ، وذا أهمية عظيمة ٤ ، وعلى أقصى درجة من الأهمية ٥ .

ومن خلال القياس السابق للأهداف الجامعية يمكن تقويم مدى فعالية جامعة الإسكندرية في تحقيق أهدافها ودرجة الاتساق بين واقع أدائها ووجوبية تنفيذها كما يلي :

١ - مدى فعالية الجامعة في تحقيق أهدافها : يمكن قياس هذا المتغير كما يلي :

- أ - حساب متوسط درجة اهتمام الجامعة بأي هدف معين واقعياً .
- ب - حساب متوسط درجة اهتمام الجامعة بنفس الهدف وجوبياً .
- ج - حساب الفرق بين المتوسطين لتقدير الحجم المطلق للفجوة بين واقعية أداء ووجوبية تنفيذ الهدف .
- د - حساب درجة المعنوية الإحصائية لهذا الفرق أو تلك الفجوة .
- هـ - تقدير الرتبة النسبية لهذه الفجوة من خلال حساب رتبته المئينية Percentile rank أو الرتبة المئينية للفرق بين الوسطين المذكور أعلاه في جـ .

٢ - درجة الاتساق والتواء بين الأهمية الواقعية والأهمية الوجوبية للأهداف الجامعية : وقد تم تقدير هذه الدرجة كما يلي .

- أ - حساب متوسط درجة اهتمام الجامعة بأي هدف معين واقعياً .
- ب - حساب رتبة هذا المتوسط بالنسبة لبقية متوسطات بقية الأهداف حيث سوف تتراوح هذه الرتبة بين ١ - ٥٨ .
- ج - حساب متوسط درجة اهتمام الجامعة بنفس الهدف أ وجوبياً .
- د - حساب رتبة هذا المتوسط (في جـ) بالنسبة لبقية متوسطات بقية الأهداف حيث سوف تتراوح هذه الرتبة أيضاً من ١ - ٥٨ .
- هـ - بعد حساب رتب متوسطات جميع الأهداف واقعياً وجوبياً يحسب مربع الفرق بين الرتب ويجري تقدير معامل سيرمان للتربط الرتبي Spearman's rank order correlation coefficient كالمعتاد .

وبطبيعة الحال إذا ثبتت المعنوية الإحصائية لهذا المعامل بالإشارة الموجبة (+) دل ذلك على وجود اتساق فعلي بين ترتيب أهمية الأهداف الجامعية واقعيًا ووجدانيًا وبالتالي وجود اتساق وتوافق بين الأولويات الهدفية الفعلية والأولويات الهدفية الوجدانية وذلك من وجهة نظر الفئة العلمية بالجامعة أعضاء هيئة تدريسيها . أما إذا ثبتت المعنوية الإحصائية لهذا المعامل بالإشارة السالبة (-) فإن ذلك ليدل على وجود تعارض وتناقض وتقاطب عكسي بين الأولويات الهدفية الفعلية والأولويات الهدفية الوجدانية . أما إذا لم يكن هذا المعامل معنويًا على الإطلاق فإن ذلك يدل على عشوائية العلاقة بين الأولويات الهدفية الفعلية والأولويات الهدفية الوجدانية حيث يعني ذلك عدم وجود اتساق من ناحية أو تعارض من ناحية أخرى بين واقعية الأولويات الهدفية ووجدانيتها .

وأما بالنسبة للطلاب فقد تم استطلاع آرائهم من خلال السؤال التاسع باستبيان الشباب والجامعة حول مدى تحقيق نظام التعليم الجامعي الحالي لكل من الأهداف الجامعية التالية :

- أ - تخريج أجيال واعية مثقفة .
- ب - تربية نشء قادر على تحمل المسؤولية .
- ج - تنمية الوعي السياسي لدى الشباب .
- د - تمهيد الطريق الصحيح للكسب والعمل .
- هـ - تنمية القدرة على الابتكار والتجديد .
- و - توفير المهارات والكوادر اللازمة للاقتصاد الوطني .
- ز - منح الاحترام للحرف والأعمال اليدوية .
- ح - وضع حاجات المجتمع الفعلية في الاعتبار .
- ط - رفع المستوى الأخلاقي للشباب .
- ي - توضيح مشاكل المجتمع للمستولين .
- ك - الإسهام في التنمية وحل المشكلات الوطنية .
- ل - الرفع من قيمة العلم والعلماء في مصر .
- م - تنمية الشعور بالانتماء والوطنية .
- ن - ترشيد العلاقة بين الجنسين .

أما بالنسبة للدور التنموي لجامعة الإسكندرية كههدف منفصل فقد تم التركيز والتعرف عليه من خلال استبيان الأنشطة الفعلية لأعضاء الهيئة العلمية سواء كان ذلك من خلال الاستبيان الخاص بهم أو من خلال الأنشطة المسجلة بإدارات الجامعة والكليات

المختلفة . هذا بالإضافة إلى الأنشطة الخاصة بالأجهزة أو الوحدات ذات الطابع الخاص التابعة للجامعة والتي تهدف إلى خدمة المجتمع وتنميته بمختلف الوسائل .

النتائج

أولاً : مدى فعالية الجامعة في تحقيق أهدافها :

لقد كان تقويم أعضاء الهيئة العلمية بالجامعة هو معيار قياس مدى فعالية الجامعة في تحقيق أهدافها ، وقد ترجمت هذه الأهداف إلى خمس مجموعات رئيسة تنطوي في مجملها على ثمانية وخمسين هدفا فرعيا . وربما يود القارئ بادئ ذي بدء أن يعرف على الأهداف الرسمية للجامعات المصرية بما فيها جامعة الإسكندرية حيث تنص المادة ١ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على هذه الأهداف بصورة شاملة كما يلي :

المادة (١) : تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا ، متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقديم العلم وتنمية القيم الإنسانية ، وتزويد البلاد بالمختصين والخبراء والفنيين والخبراء في مختلف المجالات ، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع الاشتراكي ووضع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية . وتعتبر الجامعات بذلك معقلا للفكر الإنساني في أرفع مستوياته ، ومصدر الاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهي الثروة البشرية . وتهتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري وتقاليد الأصيل ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية . وتكفل الدولة استقلال الجامعات بما يحقق الروابط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج .

ولوضع هذه الأهداف الرسمية التحديدية موضع التحقق أو الاختيار الامبريقي فقد تم تقسيمها إلى خمس مجموعات رئيسة هي :

- ١ - أهداف تتعلق بالتعليم والتربية الطلابية الجامعية .
- ٢ - أهداف تتعلق بتطوير الهيئة العلمية .
- ٣ - أهداف تتعلق بالتنمية المجتمعية والإشعاع الثقافي .
- ٤ - أهداف تتعلق بالإدارة الجامعية .
- ٥ - أهداف تتعلق بالأنشطة البحثية والدراسات العليا .

وفيهما يلي عرض تفصيلي للنتائج البحثية المتعلقة بكل من هذه المجموعات الهدفية الخمس التي ذكرت أعلاه مرتبة تنازليا حسب حجم الفجوة التخلفية بين واقع الأداء ووجوبية التنفيذ بمعنى أن الأهداف الخاصة بالعملية التعليمية (مجموعة رقم ١) اتسمت بأعلى درجة من التخلف في تحقيقها ، بينما اتسمت الأهداف المتعلقة بالأنشطة البحثية والدراسات العلوية (مجموعة رقم ٥) بأدنى درجة من التخلف أو بمعنى آخر اتسمت بأعلى درجة من النجاح في تحقيقها . ويتضح ذلك إذا نظرنا إلى المتوسط العام لمتوسط درجتي اهتمام الجامعة بالهدف واقعيًا ووجوبيًا في الجدول من ١ - ٥ لمجموعات الأهداف الخمس ويمكن حساب النسبة المئوية لدى نجاح الجامعة في تحقيق كل من هذه المجموعات الهدفية الخمس وذلك بالمعادلة التالية :

النسبة المئوية لدى نجاح الجامعة في تحقيق الهدف

$$\frac{\text{المتوسط العام لدرجة اهتمام الجامعة بالهدف واقعيًا}}{100 \times} \times 100$$

المتوسط العام لدرجة اهتمام الجامعة بالهدف ووجوبيا

فلو طبقت هذه المعادلة على المتوسط العام الخاص بالمجموعات الهدفية الخمس يتضح ما يلي :

النسبة المئوية لنجاح الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بتعليم وتربية الطلاب = ٣٦ ، ٤٨

النسبة المئوية لنجاح الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس = ١٨ ، ٤٩

النسبة المئوية لنجاح الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية المجتمعية والإشعاع الثقافي = ١٢ ، ٥٠

النسبة المئوية لنجاح الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالإدارة الجامعية الرشيدة = ٤٤ ، ٥٣

النسبة المئوية لنجاح الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالأنشطة البحثية والدراسات العليا = ٥٩,٨٠

ماذا تعني هذه النتائج ؟ تعني أولاً أن الجامعة بشهادة خبراء أهلها - أعضاء الهيئة العلمية لم تحقق رسالتها بصورة عامة إلا في حدود الخمسين في المائة ، ولا شك أن هذا حكم نسبي ولكنه حكم يعتد به نظراً لأنه حكم يصدر عن حكّام عالميين عاشوا وعاشوا جامعات العالم المتقدمة والمتخلفة على السواء ، وهذا لما يؤكد بصورة عامة ضرورة الاهتمام بتطوير الجامعة تلك المؤسسة العلمية التعليمية التربوية التي تمثل معقل المعرفة وعقل المجتمع ، والتي تقود من خلفها بإنتاجها واستثمارها البشري وإشعاعها التنموي كل الأجهزة الإنتاجية والثقافية بالمجتمع المصري العريق . ولا يعقل بطبيعة الحال أن يترك هذا الجهاز الجامعي القيادي يعمل بدرجة « مقبول » التي أوضحتها نتائج هذا البحث ، فإذا كان هو كذلك فماذا يتوقع أن تكون الأجهزة الوطنية المقردة ؟ .

كما تعني هذه النتائج المجملّة ثانياً أن أعلى درجات القصور في الجامعة تتواجد في أخطر وأهم مهامها وهي العملية التعليمية التربوية الطلابية ثم يلي ذلك مباشرة القصور في تحقيق الأهداف المتعلقة بأعضاء الهيئة العلمية وهما العنصران البشريان بالجامعة وطرفا العملية التعليمية التربوية الجامعية ، ولذلك يجب أن تكون الغاية الواضحة أمام مطوري التعليم الجامعي هي أن محور التطوير الجامعي يجب أن يتمركز حول الطلاب الجامعي وعضو الهيئة العلمية والعلاقة التعليمية التعليمية بينها .

كما تعني هذه النتائج المجملّة ثالثاً أن أعضاء الهيئة العلمية في تفويضهم لدى فعالية الجامعة في تحقيق أهدافها وضعوا الدور التنموي والإشعاع الثقافي للجامعة في المرتبة الملحة الثالثة بعد العملية التعليمية وتطور الهيئة العلمية . وهذا لما يدل أيضاً على رغبة الهيئة العلمية في تطوير الدور التنموي للجامعة بالإضافة إلى تفاؤلهم بالنسبة لإمكانات الجامعة وقدراتها الكامنة التي يمكن استغلالها لتنشيط هذا الدور والارتقاء به .

كما تعني هذه النتائج المجملّة رابعاً أنه بالرغم من إيمان الهيئة العلمية بالدور التنموي إلا أنه يبدو أنهم لم يروا أن المعوق الرئيس أمام تنشيط هذا الدور التنموي يتمثل في افتقار الجامعة للبحث العلمي حيث اتضح أن الأنشطة البحثية والدراسات العليا كانت تحظى بأعلى درجات النجاح والفاعلية بين المجموعات الهدفية الجامعية الخمس ، وبالتالي فمشكلة الدور التنموي للجامعة لا تتمثل بصورة أساسية في نقص المكتشفات العلمية وإنما هناك عوامل أخرى ربما يكون منها عدم إيمان الجامعة والقائمين عليها من ناحية وكذلك عدم إيمان المتفنيين والعلماء والأجهزة التنفيذية والإنتاجية والثقافية من ناحية أخرى بالدور

التنموي للجامعة وممكناته . هذا بالإضافة إلى ضعف نظم الإرشاد الجامعي والتنفيذي ، وربما أيضا عدم إيمان المسيسين (واضعي السياسات) والتنفيذيين بالعلم والتفكير العلمي والمنهج العلمي والمكتشفات العلمية كأسلوب للتخطيط والتطوير أولا ولحل المشاكل ثانيا . وتعني هذه الجملة الأخيرة أن المسيسين والمنفذين يجب ألا يلجأوا إلى الجامعات فقط عند ظهور مشكلات أو أمراض اجتماعية أو اقتصادية لديهم متبعين بذلك المنهج العلاجي فقط وإنما يجب أن يجهلوا من التفكير العلمي والمنهج العلمي والمكتشفات العلمية - تحت حافز التقدم والتنمية - نبراسا لهم في منهجهم القيادي متبعين بذلك المنهج الوقائي والتقدمي ، وتكون المشكلات حينئذ عند حدها الأدنى ولا تصل إلى مرحلة الأزمات والاستعصاء .

كما أظهرت هذه النتائج البحثية الجملة خامسا أن الإدارة الجامعية الرشيدة وإن كانت ليست من الاختصاص المباشر للهيئة العلمية ، وذلك فيما يتعلق بتطلع الهيئة العلمية إلى تطويرها وتحسينها وشعورها بأن فعالية الجامعة في تحقيقها أقل من تلك الخاصة بالبحث العلمي والدراسات العليا وإن كانت أعلى من العملية التعليمية وتطوير الهيئة العلمية والتنمية المجتمعية والإشعاع الثقافي .

وفي النهاية وتعليقا على هذه النتائج الجملة يجب أن نتذكر كعلميين موضوعيين أن هذه التقسيمات الخمس للأهداف الجامعية ليست قاطعة وإنما هي وسيلة للفهم وأسلوب لتبسيط المعلومات المعقدة المتشابهة بدليل أن بعض المجموعات كالتى نالت المرتبة الأولى مثلا وهي العملية التعليمية تنطوي على بنود هدفية نالت المرتبة الأخيرة بين جميع البنود الهدفية حيث لم يزد فضل الجامعة في تحقيقها لكي تكون جديرة بكونها ضمن المجموعة الهدفية الأولى ، هذا وقد نجحت الجامعة في تحقيقها بل وتعدت المعقول في ذلك وانقلب تأثير النجاح الزائد فيها إلى أن أصبح نقيصة بدلا من كونه مزية كالبند رقم ١٩ جدول ١ المتعلق بهدف « قبول جميع خريجي الثانوية العامة بالجامعة » . وهكذا فإن العرض المجمل لهذه النتائج بالصورة السابقة وإن كان له فائدة الإجمال والنظرة الشمولية إلا أنه يترك التفاصيل الهامة لمجالها الذي سوف نتقل إليه الآن .

١ - مدى فعالية الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالتعليم والتربية الطلابية الجامعية :

لقد سبق الإيضاح بأن العملية التعليمية والتربوية بالجامعة كانت تتسم بأدنى درجات النجاح بين المجالات الهدفية الجامعية . وإذا تحدثنا بلغة الفضل - بلا حساسية - فيمكن القول أن الجامعة لم تفشل في تحقيق العديد من أهدافها بقدر ما فشلت في تحقيق العملية التعليمية التربوية الجامعية . وإن كانت هذه العبارة شاملة خالصة في مظهرها إلا أن النسبية هي القانون المطلق في مفاهيم العقل البشري لجميع حركات هذا الكون .

ولذلك فيفحص تفاصيل هذه العبارة من خلال النتائج الموجودة بالجدول رقم ١ تتضح لنا نسبية هذه العبارة . فبينما نجد أن الجامعة أظهرت أعلى درجة من الفشل في بند « تدريب الطلاب على طرق البحث العلمي » نجد أنها حققت أعلى درجة من النجاح - أي النقيض الآخر - في بند « قبول جميع خريجي الثانوية العامة بالجامعة » وكذلك إلى حد كبير في « حماية حق الطلاب في العمل السياسي والاجتماعي » . هذا ويجب أن يلاحظ بداية أن الفرق بين درجة الاهتمام الفعلي للجامعة بتحقيق جميع البنود الهدفية التعليمية وبين درجة الاهتمام الواجب تنفيذه لتحقيقها من جانب الجامعة هو فرق جوهري ومعنوي إحصائيا وذلك كما يتضح من معنوية قيم اختبارات لجميع البنود الهدفية للدراسة ، ولكن المقارنة الحالية للمدى نجاح كل من البنود الهدفية هي لغرض استشعار درجة الأهمية النسبية لمخرجات الجامعة وقصورتها فيما يتعلق بمختلف هذه الأهداف الفرعية .

ولإمكان تبسيط وفهم نتائج هذه الدراسة يمكن الاعتماد على الرتبة المئينية للهدف الفرعي لتقسيم هذه الأهداف لمقدار فشل الجامعة في تحقيقها . فإذا نظرنا إلى الهدف الفرعي رقم ١١ بجدول ١ وهو « تنمية الموضوعية لدى الطلاب عند النظر لأنفسهم » نجد أن رتبة المئينية في العمود الأخير بنفس الجدول - هي ٧٥,٠٠ . ماذا تعني هذه الرتبة ؟ هي تعني أن الجامعة قد فشلت في تحقيق ٢٥٪ من الأهداف الفرعية الأخرى الثمانية والخمسين بدرجة أكبر من فشلها في تحقيق هذا الهدف ، كما تعني أيضا أن الجامعة قد فشلت في تحقيق ٧٥٪ من الأهداف الفرعية الأخرى الثمانية والخمسين بدرجة أقل من فشلها في تحقيق هذا الهدف . ولذلك فيمكن لغرض التبسيط تقسيم درجات الفشل في تحقيق الهدف حسب الرتبة المئينية للفرق بين واقعية ووجوبية الأداء الجامعي لتحقيق أي هدف معين كما يلي :

فشل ذريع في تحقيق هدف معين	الرتبة المئينية ٧٥ فأكثر
فشل عال	رتبة مئينية ٥٠ - أقل من ٧٥
فشل عادي	رتبة مئينية ٢٥ - أقل من ٥٠
فشل ضعيف	رتبة مئينية أقل من ٢٥

فإذا نظرنا إلى الجدول رقم ١ المتعلق بمدى فعالية الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالتعليم والتربية الطلابية الجامعية نجد أن الجامعة قد فشلت « فشلا ذريعا » في تحقيق معظم الأهداف الفرعية المتعلقة بهذه العملية (١١ هدفا من ١٩) هي بالترتيب التنازلي تبعا لمقدار هذا الفشل : تدريب الطلاب على طرق البحث العلمي والابتكار ، تخريج جيل جامعي قادر على تحمل المسؤولية ، تشجيع الطلاب على التعلم الذاتي ، التركيز على قبول طلاب ذوي قدرات عالية ، تنمية الخصال الشخصية الأخلاقية للطلاب ، إمداد

الطلاب بمهارات واتجاهات القيادة العليا ، تعميق القدرات الذهنية والثقافية للطلاب ، تدريب الطلاب على الحرف العملية المفيدة ، إعداد الطلاب لتعلم مهنة مفيدة ، تطوير وترشيد العادات الاستهلاكية والدوقية للطلاب ، وتنمية الموضوعية لدى الطلاب عند النظر لأنفسهم .

هذا وقد فشلت الجامعة « فشلا عاليا » في تحقيق ثلاثة أهداف من التسعة عشر هدفا هي تطوير الظروف المشجعة للتعليم والتدريس والبحث ، إعداد طالس ذي شخصية متكاملة ، توفير حق الطالب في الاطلاع والبحث . ثم أنها قد فشلت أيضا « فشلا عاديا » في تحقيق هدف واحد هو انفتاح الطالب على فكر عظماء التاريخ . وفي النهاية قد فشلت الجامعة فشلا ضعيفا في تحقيق أربعة أهداف فقط من التسعة عشر هدفا هي استمرار الأنشطة التربوية للطلاب في الصيف ، العمل على تحسين قاعدة الأنشطة الطلابية ، حماية حق الطلاب في العمل السياسي والاجتماعي ، وأخيرا ولكن بصورة سلبية قبول جميع خريجي الثانوية العامة بالجامعة .

ويمكن أن نستخلص من هذه النتائج كلا من المنطويات التالية :

أ - ما زال المفهوم الأصل لمعنى الجامعة والتعليم الجامعي والمتمثل بدرجة بارزة بروز الشمس في وسط النهار في أهداف الجامعة بالمادة ١ من قانون تنظيم الجامعات المصرية ينعكس في استجابات الهيئة العلمية بجامعة الاسكندرية وتقويمها لمدى نجاح الجامعة في تحقيق أهدافها . هذا المفهوم هو الذي يتمركز حول خصائص الخريج الجامعي وتركزها حول القدرات الفكرية والعلمية والابتكارية والأخلاقية والسيكولوجية والإنسانية بوجه عام وعدم التركيز نسبيا على المهارات الحرفية كما هو الحال في التعليم الوظيفي أو الحرفي إذا ما قورن بالتعليم الجامعي . ويتضح هذا المنطوى في البنود السبعة الأولى بالجدول رقم ١ التي تتربع على قمة الاهتمام لدى الهيئة العلمية والتي ينادى من خلالها إلى ضرورة تدريب الطلاب ومساعدتهم على اعتناق المنهج العلمي وتأسيس المنطقية وتنمية القدرات الإبتكارية وتحمل المسؤولية وتنمية ملكات التعلم الذاتي ونبذ أسلوب التطعيم بالمعلقة واختيار الطلاب ذوي القدرات العالية أصلا .

للاستمرار في التعليم الجامعي وتنمية الخصال الشخصية الأخلاقية للطلاب وإمداده بمهارات واتجاهات القيادة العليا نظرا لأن الخريج الجامعي هو - بل يجب أن يكون - الكادر القيادي بالمجتمع .

جدول (١)

تشخيص الهيئة العلمية لدى فعالية جامعة الإسكندرية في تحقيق الأهداف المتعلقة بتعليم وتربية الطلاب من خلال قياس حجم الفجوة بين درجتي اهتمام الجامعة بهذه الأهداف واقعياً ووجوبياً

الأهداف القومية		متوسط درجتي اهتمام الجامعة بالهدف		الفجوة بين واقعية ووجوبية الأداء الجامعي لتحقيق الهدف	
واقعية	وجوبية	الفرق بين المتوسطين	معنوية الفرق (قيمة ت)	الرتبة الثانية للفرق	
١,٨٢	٤,٨٤	٣,٠٢	٢٥,٤٤	٩٩,١٤	١ - تدريب الطلاب على طرق البحث العلمي والإبتكار
٢,٠٣	٤,٦٤	٢,٦١	٢٥,٣١	٩٥,٦٩	٢ - تخريج جيل جامعي قادر على تحمل المسؤولية
١,٨٦	٤,٤٢	٢,٥٦	٢٣,٩٣	٩٣,٩٧	٣ - تشجيع الطلاب على التعلم الذاتي
١,٧٨	٤,٣٤	٢,٥٦	٢٤,٨٥	٩٢,٢٤	٤ - التركيز على قبول طلاب ذوي قدرات عالية
١,٨٨	٤,٢٨	٢,٤٠	٢١,٨٢	٨٧,٠٧	٥ - تنمية الحاصل الشخصية الأخلاقية للطلاب
١,٧٣	٤,٠٧	٢,٣٤	١٨,٢٨	٨٥,٣٤	٦ - إمداد الطالب بمهارات واتجاهات القيادة العليا
١,٩٢	٤,٢٥	٢,٣٣	٢١,٧٨	٨٣,٦٢	٧ - تعميق القدرات الذهنية والثقافية للطلاب
١,٣٣	٣,٦٦	٢,٣٣	١٦,٨٨	٨١,٩٠	٨ - تدريب الطلاب على الحرف العملية المقيمة
١,٥٦	٣,٨٨	٢,٣٢	١٦,٨١	٧٨,٤٥	٩ - إعداد الطلاب لتعلم مهنة مفيدة
١,٥١	٣,٨٠	٢,٢٩	١٨,٤٧	٧٦,٧٢	١٠ - تطوير وترشيد العادات الاستهلاكية للطلاب
١,٨٧	٤,١٦	٢,٢٩	٢٠,٤٥	٧٥,٠٠	١١ - تنمية الموضوعية لدى الطلاب عند النظر لأنفسهم
٢,٠٢	٤,٣١	٢,٢٩	٢٠,٦٩	٧٣,٢٨	١٢ - تطوير الظروف المشجعة للتعلم والتدريس والبحث
١,٩٢	٤,١٥	٢,٢٣	١٧,٧٠	٦٨,١٠	١٣ - إعداد طالب ذي شخصية متكاملة
١,٩٨	٤,١١	٢,١٣	١٨,٦٨	٥٢,٥٩	١٤ - توفير حق الطلاب في الاطلاع والبحث
١,٨٨	٣,٩٣	٢,٠٥	١٦,٥٣	٤٥,٦٩	١٥ - انفتاح الطلاب على فكر عظماء التاريخ
٢,٢١	٣,٧٧	١,٥٦	١٤,٤٤	١٨,١٠	١٦ - استمرار الأنشطة التربوية للطلاب في الصيف
٢,٢١	٣,٦٩	١,٤٨	١٢,٢٣	١٢,٩٣	١٧ - العمل على تحسين قاعدة الأنشطة الطلابية
١,٦٩	٣,٠٤	١,٣٥	١٠,٩٦	٩,٤٨	١٨ - حماية حق الطلاب في العمل السياسي والاجتماعي
٣,٢٢	٢,١٥	١,٠٧	٦,٢٩	٠,٨٦	١٩ - قبول جميع خريجي الثانوية العامة بالجامعة
١,٩٢	٣,٩٧	٢,٠٥	١٨,٥٠	٦٤,٧٥	المتوسط العام

ب - تؤكد بقية الأهداف الفرعية الموجودة بالجدول رقم ١ نفس المفهوم السابق إلا أن الهيئة العلمية لا ترى في الأنشطة اللامنهجية نفس القدر من قصور الجامعة في تحقيق الأهداف الأخرى مما يضع أولوية تطوير الأنشطة اللامنهجية في وضع متأخر نسبيا وبخاصة أنها تقع في فئة الفشل الضعيف من قبل الجامعة في تحقيقها.

ج - أكدت الهيئة العلمية الجامعية خطأ سياسة قبول خريجي الثانوية العامة بالجامعة حيث ترى أن الجامعة تستقبل من هؤلاء الخريجين أكثر مما يجب، وبخاصة أنها قد أوضحت من قبل ضرورة التركيز على قبول طلاب ذوي قدرات عالية. ولا شك أن هذه نقطة جوهرية ومركزية في سياسة التعليم الجامعي المصري، وقد اشتكى منها الكثيرون من القائمين على التعليم الجامعي في مصر. وبالنسبة لهذه النقطة هناك سؤالان حولها: هل التعليم الجامعي سلعة استهلاكية أم أنه عنصر انتاجي؟ وبمعنى آخر هل هو استجابة لمطالب شعبية على أثر قيم إجتماعية بالية أم هو استثمار صحيح لتخريج كوادر فعالة حقا؟ والسؤال الثاني: تحت ظروف الإمكانيات المحددة الكم \times الكيف = ثابت، هل نريد كثرة سطحية من الخريجين الجامعيين أم نريده قلة معطاءة منهم؟ وبمعنى آخر هل يتساوى ضوء النجوم الكثيرة مع ضوء الشمس القليلة بل الوحيدة؟ دون الشروع في أية تفاصيل، الإجابة واضحة وهي في صالح الشعب والسياسة والموضوعية. ولا يعتقد أن القرار السياسي بشأنها يستلزم ذلك القدر من الشجاعة كما يتردد على ألسنة الأوساط المهتمة بالتعليم الجامعي.

٢ - مدى فعالية الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بأعضاء الهيئة العلمية:

لقد مثل الجانب المادي لعضو الهيئة العلمية أبرز الأهداف الفرعية التي فشلت الجامعة فشلا ذريعا في تحقيقه حيث تبلغ الرتبة المئينية للفرق بين واقع الأداء ووجوبية تنفيذ هذا الهدف ٩٧, ٤٢ حيث لا يعلموها إلا هدف واحد فقط سبق ذكره وهو «تدريب الطلاب على طرق البحث العلمي والابتكار». وقد كانت أيضا حماية حق حرية الفكر والبحث والرأي لعضو الهيئة العلمية من فئة الفشل الذريع من جانب الجامعة وذلك كما يتضح من الجدول رقم ٢، وربما ترجع تلك الاستجابة إلى الأحداث السياسية قبل رحيل الرئيس السابق محمد أنور السادات. وأظهرت النتائج البحثية أنه في فئة الفشل العالي وقع هدف «تحقيق رغبات الهيئة العلمية في القضايا الجامعية». وفي فئة الفشل العادي وقعت الأهداف الثلاثة الأخيرة وهي تعميق انتساء هيئة التدريس والعاملين للجامعة والمحافظة على أعضاء هيئة التدريس من الهجرة وإفساح الجامعة للفرص التي تسمح

للهيئة العلمية بممارسة مهامها. ولاشك أن هذه النتائج تدل على أن الهيئة العلمية طاقة لا تستغل بكامل إمكاناتها، يعوزها الحافز المادي والاستقلال والحصانة الفكرية والعلمية وتنبطها مشاعر الاغتراب واللامبالاة. وتما كמושوعية الحكم القضائي فان موضوعية الحكم العلمي وبخاصة في مجالات التعاون مع الأجهزة التنفيذية تتطلب الحصانة المادية والسياسية وهنا لا يمكن أن نساهم حقاً في تأسيس التربية والإيمان بالمنهج العلمي والعلم والعلماء وهي جميعاً من مقتضيات وحتميات التقدم في عصر العلم الذي يعيشه العالم اليوم.

جدول (٢)

تشخيص الهيئة العلمية لدى فعالية جامعة الاسكندرية
في تحقيق الأهداف بأعضاء هيئة التدريس
من خلال قياس حجم الفجوة بين درجتي اهتمام
الجامعة بهذه الأهداف واقعياً ووجوبياً

الأهداف الفرعية	متوسط درجتي اهتمام الجامعة بالهدف		الفجوة بين واقعية ووجوبية الأداء الجامعي لتحقيق الهدف		
	واقعي	وجوبياً	الفرق بين المتوسطين	معتوية الفرق (قيمة ت)	الرتبة المتينة للفرق
١٦ - مساعدة المرتبات على تطوير المهنة وتنمية التخصص	١,٧٨	٤,٥١	٢,٧٣	٢٤,٨٢	٩٧,٤٢
٢ - حماية حق حرية الفكر والبحث والرأي	١,٢٣	٤,٤٥	٢,٣٢	١٨,٠٠	٨٠,١٧
٣ - تحقيق رغبات الهيئة العلمية في القضايا الجامعية	٢,١٤	٤,٢٧	٢,١٣	١٩,٧٢	٥٤,٣١
٤ - تعميق انتقاء هيئة التدريس والعاملين للجامعة	٢,١٧	٤,١٣	١,٩٦	١٥,٦٨	٤٠,٥٢
٥ - المحافظة على أعضاء هيئة التدريس من الهجرة	٢,٢٣	٤,١٧	١,٩٤	١٥,٥٢	٣٨,٧٩
٦ - افساح الجامعة لممارسة المهنية العلمية لمهامها	٢,١٤	٤,٠٨	١,٩٤	١٦,١٧	٣٧,٠٧

٣ - مدى فعالية الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية المجتمعية والاشعاع الثقافي :

أظهرت النتائج البحثية أن أبرز درجات القصور من قبل الجامعة في تحقيق أهدافها قد حدثت بالنسبة للمشاركة في وضع السياسة والخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أنها كانت الهدف الفرعي الوحيد برتبته الثانية ٩٠,٥٢ الذي وقع في فئة الفشل الذريع من قبل الجامعة في تحقيق أهدافها. أما الأهداف الفرعية التي وقعت في فئة الفشل العالي فقد كانت مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يتضح من جدول (٣) هي : متابعة تنفيذ نتائج البحوث وتوصيات الندوات والمؤتمرات التي تعقدها الجامعة من أجل تنمية المجتمع، الاهتمام بدراسة مشروعات التنمية المحلية والقومية وتقويمها علمياً قبل وبعد تنفيذها، التجديد والتطور والاستجابة للبيئة المتغيرة، نشر الأفكار التي تغير المجتمع وتطوره سواء كانت أفكاراً علمية أو فنية أو سياسية، تدريب الكوادر والقيادات الإدارية والفنية والتعليمية بالمجتمع، مساعدة المواطنين مباشرة من خلال النصيحة والاستشارات والبرامج الإرشادية وتوفير الامكانيات المفيدة وسد الاحتياجات. وأما الأهداف الفرعية التي وقعت في فئة الفشل العادي فقد كانت : المشاركة المنتظمة مع المحافظة والحكومة في تخطيط وتنفيذ المشروعات، الارتباط مع الهيئات الحكومية المحلية في لجان لتطوير المجتمع المحلي، دعم الأنشطة الجماهيرية الثقافية بالمجتمع المحلي من خلال الاسهام الإيجابي لأعضاء هيئة التدريس في هذا النشاط، كون الجامعة مركزاً لحفظ التراث الثقافي الوطني وأحيائه، الإسهام الإيجابي في ترجمة وتأليف ونشر الكتب والمجلات العلمية والأدبية والكتب المدرسية. وأخيراً احتوت فئة الفشل الضعيف على هدفين فقط هما تطوير القيادة الثقافية والحضارية لمجتمع الاسكندرية من خلال برامج جامعية فنية ومحاضرات عامة ومناسبات رياضية وأي عروض ومناسبات ثقافية أخرى، وتشجيع التعامل مع الهيئات الدولية من أجل اجراء البحوث العلمية للتنمية.

وتوضح هذه النتائج أن الاتجاه التنموي والاهتمام بالدور الاشعاعي يمثلان اتجاهات إيمانية قوية لدى الهيئة العلمية لجامعة الإسكندرية. فالمقولة القديمة بأن أساتذة الجامعة يعيشون في أبراج عاجية وأنهم هناك ومن يريدهم فليسع إليهم إنما أوضحت بمنطوق النتائج الحالية ذكرى ربما كانت من قبل قائمة. وما توضحه تلك البيانات إن هو إلا لفجوة كبيرة بين رغبات وإيمانيات الهيئة العلمية بالتنمية والمشاركة فيها من ناحية السلوك الفعلي والقدرات الحالية للجامعة من ناحية أخرى. وهنا يدق مرة أخرى ناقوس التنظيم والإدارة حيث يتضح الهدف ويتبلور، وذلك بناء على إيمانيات عامة للتنمية حيث لا يتبقى حينئذ إلا تحريك العمل الجمعي المنظم وتخصيص موارده البشرية والمادية

اللازمة. وفي هذا المقام ربما يكون من المعقول كما دار على ألسنة البعض من قبل ضرورة إنشاء وكالة جامعة خاصة للتنمية ليست تكررار لوكالة الدراسات العليا والبحوث ذات النشاط الداخلي بصورة أساسية وإنما تسعى بصورة خاصة إلى تنشيط الدور التنموي للجامعة.

جدول رقم (٣)

تشخيص الهيئة العلمية لمدى فعالية جامعة الإسكندرية في تحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية المجتمعية والإشعاع الثقافي من خلال قياس حجم الفجوة بين درجتي اهتمام الجامعة بهذه الأهداف وأقبعيا ووجوبيا

الأهداف الفرعية	متوسط درجتي اهتمام الجامعة بالهدف		الفجوة بين واقعية ووجوبية الأداء الجامعي لتحقيق الهدف		
	واقعية	وجوبيا	الفرق بين المتوسطين	معنوية الفرق (قيمة ت)	الرتبة المئينية للفرق
١ - المشاركة في وضع السياسة الوطنية للتنمية	١,٩٥	٤,٤٤	٢,٤٩	٢٤,٤١	٩٠,٥٢
٢ - متابعة تنفيذ نتائج البحوث	١,٩٢	٤,٢٠	٢,٢٨	١٩,٨٣	٧١,٥٥
٣ - الاهتمام بدراسة مشروعات التنمية المحلية والوطنية	٢,٠٢	٤,٢٣	٢,٢١	٢١,٠٥	٦٤,٦٦
٤ - الاستجابة للبيئة المتغيرة	١,٩٢	٤,١٠	٢,١٨	١٨,٤٨	٦٢,٩٣
٥ - نشر الأفكار التي تغير المجتمع وتطوره	٢,٠٣	٤,٢١	٢,١٨	٢١,٥٨	٦١,٢١
٦ - تدريب القيادات الادارية والفنية والتعليمية بالمجتمع	١,٦٤	٣,٧٩	٢,١٥	١٨,٥٣	٥٦,٠٣
٧ - مساعدة المواطنين نصحا وارشادا	١,٩١	٤,٠٤	٢,١٣	١٨,٣٦	٥٠,٨٦
٨ - المشاركة المنتظمة مع المحافظة والحكومة في تخطيط وتنفيذ المشروعات	٢,٠١	٤,٠٥	٢,٠٤	٢٠,٠٠	٤٣,٩٧

الأهداف الفرعية	متوسط درجتي اهتمام الجامعة بالهدف		الفجوة بين واقعية ووجوبية الأداء الجامعي لتحقيق الهدف		
	واقعية	وجوبية	الفرق بين المتوسطين	معنوية الفرق (قيمة ت)	الرتبة المئينية للفرق
٩ - الارتباط مع الهيئات الحكومية المحلية لتطوير المجتمع المحلي	٢,٠٣	٤,٠٥	٢,٠٢	١٦,٨٣	٤٢,٢٤
١٠ - دعم الأنشطة الثقافية	١,٩٧	٣,٨٥	١,٨٨	١٤,٨٠	٣١,٩٠
١١ - أن تكون الجامعة مركزا لحفظ التراث الثقافي	٢,١١	٣,٩٧	١,٨٦	١٤,٦٥	٢٨,٤٩
١٢ - الإسهام الإيجابي في ترجمة ونشر الكتب والمجلات	٢,٢٦	٤,٠٨	١,٨٢	١٥,٤٢	٢٥,٠٠
١٣ - تطوير القيادة الثقافية والحضارية الإسكندرية	٢,١٧	٣,٧٨	١,٦١	٦,٩١	٢١,٥٥
١٤ - تشجيع التعاون مع الهيئات الدولية في اجراء البحوث	٢,٤٨	٣,٩٢	١,٤٤	١١,٦١	١١,٢١

وبما يوضح شعور الهيئة العلمية بالانعزال النسبي عن المجتمع وبالتالي عدم إتاحة الفرصة لهم للإسهام الفعال في التنمية الوطنية والمجتمعية المحلية ما يوضحه الجدول رقم (٤) من مدى تأثير مختلف الهيئات على سلوك أعضاء الهيئة العلمية فبينما يؤثر مجلس الجامعة على ٧٩٪ منهم تأثيرا شديدا أو معتدلا، وبينما تؤثر كذلك الهيئات التي تقدم تمويلا للبحوث المشتركة على ٥٤٪ منهم نفس هذا التأثير، نجد أن الحكم المحلي لا يؤثر بذلك التأثير إلا على ١٠٪ منهم فقط، والجهات التنفيذية لحكومة الدولة لا تؤثر إلا على ٣٠٪ منهم فقط، والجهات التشريعية تؤثر على ٢٩٪ فقط، والمؤسسات والشركات لا تؤثر إلا على ١٩٪ منهم فقط، والهيئات الدينية لا تؤثر إلا على ٦٪ منهم فقط.

٤ - مدى فعالية الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالإدارة الجامعية الرشيدة:

أظهرت النتائج البحثية أن الجامعة فشلت فشلا ذريعا في تحقيق هدف فرعي واحد هو تأكيد ديمقراطية القيادة والإدارة بالجامعة كلما أمكن ذلك، وذلك أن الرتبة المئينية لهذا الهدف الفرعي بلغت ٧٩، ٨٨، وهذا يؤكد شعور الهيئة العلمية بمركزية الإدارة المرتفعة بالجامعة، ولربما يستدعي ذلك ضرورة إعادة النظر في سلطات القرار وذلك لتجسيد وتحقيق نص المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات التي يذكر من بينها «وتكفل الدولة استقلال الجامعات بما يحقق الروابط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج». فإذا كان الاستقلال مكفولا من جانب الدولة للجامعة فمن الأخرى أن تكفل الجامعة نفسها الاستقلال النسبي للأقسام التي هي الوحدات الأساسية للجامعة وذلك حتى تنقلص تلك الفجوة التي شخصتها الهيئة العلمية بين واقعية ووجوبية التنفيذ فيما يتعلق بديمقراطية القيادة والإدارة بالجامعة.

جدول رقم (٤)

توزيع أعضاء الهيئة العلمية تبعا لدرجة تأثيرهم بمختلف الهيئات

الجامعة أو الهيئة المؤثرة	درجة التأثير				المجموع
	يؤثر بشدة على عمل	يؤثر تأثيرا معتدلا	يؤثر قليلا	لا يؤثر	
١ - مجلس الجامعة	٣٤	٤٥	١١	١٠	١٠٠
٢ - الهيئات التي تقدم تمويلا للبحوث المشتركة	٢٣	٣١	٢٨	١٨	١٠٠
٣ - الحكم المحلي	٥	٥	١٨	٧٢	١٠٠
٤ - الجهات التنفيذية لحكومة الدولة	١٠	٢٠	٢٧	٤٣	١٠٠
٥ - الجهات التشريعية	١٣	١٦	١٥	٥٦	١٠٠
٦ - المؤسسات والشركات	٥	١٤	١٥	٦٦	١٠٠
٧ - الهيئات الدينية	٣	٣	٧	٨٧	١٠٠

وأما بالنسبة لفئة الفشل العالمي فقد انطوت على الأهداف الفرعية التالية وذلك كما يتضح من جدول (٥): تأكيد اعتزاز الأساتذة والعاملين والطلاب بالجامعة، إشراك أعضاء هيئة التدريس في إدارة الجامعة ورسم سياستها، التأكد من أن المرتبات والنصاب التدريسي والمكافآت تتناسب مع إسهام الشخص ونشاطه في تحقيق أهداف الجامعة، استمرار الاهتمام بتقويم الأداء الجامعي، وأما فئة الفشل العادي فقد انطوت على الأهداف الفرعية التالية: التأكد من أن القائمين بإدارة الجامعة هم أقدر من يحققون أهدافها بأكفاً الأساليب، ارتفاع معايير الانجاز لجميع برامج الجامعة، خفض التكاليف بقدر الامكان من خلال الاستخدام الأمثل للمكان والوقت وعدم تكرار المقررات الدراسية، والحفاظ على النوعية العالية والامتياز في جميع برامج الجامعة، أما فئة الفشل الضعيف، أو التي تمثل أعلى درجة من النجاح، فقد انطوت على الأهداف الفرعية التالية: الحفاظ على التوافق بين الكليات والأقسام، كسب ثقة الهيئات الممولة والمساعدة لمختلف الأنشطة الجامعية، اشراك الطلاب في حكم وإدارة الجامعة وأخيراً الحفاظ على الخصائص الحالية للجامعة من التغير.

وفي هذا المجال ربما يكون من المفيد التعرف على آراء الهيئة العلمية حول درجة الانضباط الإداري الجامعي، إذ يتضح من الجدول رقم ٦ أن ٢٩٪ من الهيئة العلمية يعتقدون أن الجامعة تتسم بعدم وجود قواعد على الإطلاق، ويساند هذه النتيجة أن ٥٧٪ منهم أيضاً يعتقدون بوجود تساهل عام بالجامعة، وبما ساند ذلك أيضاً أن ٢٠٪ منهم فقط يعتقدون بوجود احترام للوائح والقواعد رغم السماح ببعض الاستثناءات النادرة عندما يكون ذلك ملائماً. هذا ويعترض ٦٠٪ منهم على وجود احترام للوائح والقواعد. وعموماً فإن ٤٤٪ من الهيئة العلمية يوافقون على التزام الجامعة بالقواعد بينما يعترض ٣٠٪ منهم على ذلك ويقف ٢٧٪ منهم محايداً دون رأي قاطع بالنسبة لهذه القضية. وإذا نظرنا إلى الجدول رقم ٧ يتضح أيضاً أنه بينما يرى ٥٨٪ من الهيئة العلمية أن درجة الانضباط الإداري الجامعي مرتفعة أو تميل إلى الارتفاع ما زال هناك ٤٢٪ منهم يرونها منخفضة أو تميل إلى الانخفاض، وهي نسبة ولا شك لا يستهان بها فالأمر ليس مناصفة أو شبه مناصفة.

جدول (٥)

تخصيص الهيئة العلمية لدى فعالية جامعة الإسكندرية في تحقيق الأهداف المتعلقة
بالإدارة الجامعية الرشيدة من خلال قياس حجم الفجوة بين درجتي اهتمام الجامعة
بهذه الأهداف واقعيًا ووجوبيًا

الاهداف الفرعية			متوسط درجتي اهتمام الجامعة بالمهدف		الفجوة بين واقعية ووجوبية الأداء الجامعي لتحقيق المهدف	
واقعيًا	وجوبيا	الفرق بين المتوسطين	معنوية الفرق (قيمة ت)	الرتبة المئينية للفرق		
١,٩٠	٤,٣٨	٢,٤٨	٢٣,٤٠	٨٨,٧٩	١- تأكيد ديمقراطية القيادة والإدارة بالجامعة	
٢,١٣	٤,٣٧	٢,٢٤	٢١,١٣	٦٩,٨٣	٢ - تأكيد اعتزاز الأساتذة والعاملين والطلاب بالجامعة	
٢,١٣	٤,٣٥	٢,٢٢	١٩,٦٥	٦٦,٣٨	٣ - اشتراك أعضاء هيئة التدريس في إدارة الجامعة	
١,٩٦	٤,١٣	٢,١٧	١٨,٢٤	٥٩,٤٨	٤ - مناسبة المرتبات مع إسهام الشخص ونشاطه	
١,٩٢	٤,٠٩	٢,١٧	١٩,٥٥	٥٧,٧٦	٥ - استمرار الاهتمام بتقويم الأداء الجامعي	
٢,١٤	٤,٢٣	٢,٠	١٦,٨٦	٤٩,١٤	٦ - التأكد من كفاءة القائمين بإدارة الجامعة	
٢,٠٩	٤,٠١	١,٩٢	١٥,٨٧	٣٣,٦١	٧ - ارتقاء معايير الإنجاز لجميع برامج الجامعة	
٢,١٩	٤,٠٧	١,٨٨	١٥,٤١	٣٠,١٧	٨ - تقليل التكاليف بحسن استخدام المكان والوقت	
٢,٢٧	٤,١٣	١,٨٦	١٥,٧٦	٢٦,٧٢	٩ - الحفاظ على النوعية العالية في جميع برامج الجامعة	
٢,١٢	٣,٨٦	١,٧٤	١٣,٢٨	٢٣,٢٧	١٠ - الحفاظ على التوافق بين الكليات والأقسام	
٢,٢٩	٣,٨٣	١,٥٤	١٠,٦٢	١٦,٣٨	١١ - كسب ثقة الهيئات الممولة	
١,٦١	٢,٤٤	,٨٣	٥,٦٥	٦,٠٣	١٢ - اشتراك الطلاب في حكم وإدارة الجامعة	
٢,٥٨	٣,١٧	,٥٩	٣,١٩	٤,٣١	١٣ - الحفاظ على الخصائص الحالية للجامعة من التغير	
٢,١٠	٣,٩٣	١,٨٣	١٥,٢٨	٤٠,٩١	المتوسط العام	

جدول (٦)

توزيع أعضاء الهيئة العلمية تبعاً لمواقعهم بالنسبة لبعض معايير الانضباط الإداري الجامعي

درجة الموافقة						قاعدة السلوك
موافق جداً	موافق	محايد	معارض	معارض جداً	المجموع	
%	%	%	%	%	%	
١١	١٨	١٨	٣٨	١٥	١٠٠	١ - عدم وجود قواعد على الإطلاق
٢٣	٣٤	١٦	٢٦	١	١٠٠	٢ - وجود تساهل بوجه عام
٥	١٥	٢٠	٥٥	٥	١٠٠	٣ - احترام اللوائح والقواعد ماعدا الاستثناءات القليلة
٧	٣٤	٢١	٢٨	١٠	١٠٠	٤ - القواعد هامة جداً والاستثناءات نادرة
١٣	٣٠	٢٧	٢٣	٧	١٠٠	٥ - التزام الجامعة بالقواعد

جدول (٧)

توزيع أعضاء الهيئة العلمية لرؤيتهم لدرجة الانضباط الإداري الجامعي (مقياس الانضباط يتراوح بين ٥ - ٢٥)

المجموع	التوزيع				الرأي
	٢٥ - ٢٠	٢٠ - ١٥	١٥ - ١٠	١٠ - ٥	
	مرتفعة جداً	مرتفعة	منخفضة	منخفضة جداً	
١٠٠	١٤	٤٤	٣٦	٦	درجة الانضباط

ويتضح من هذه النتائج أن الهيئة العلمية بجامعة الإسكندرية تشمر بوجود فجوة كبيرة بين واقع الأداء وما يجب أن يكون عليه فيما يتعلق بالإدارة الجامعية حيث يؤكدون على ضرورة المعايير والأمان الإداري الرشيدة التالية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب درجة تأكيدها: ديمقراطية الإدارة واستقلال الأقسام، تأكيد روح الإنشاء والإعتراف لدى أسرة الجامعة بأكملها، كفاية المحفزات المادية، التقويم المستمر والانضباط، رفع كفاءة مختلف الكوادر والأساليب الإدارية، الإمتياز الأدائي.

٥ - مدى فعالية الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالأنشطة البحثية والدراسات العليا:

أظهرت النتائج البحثية أن جامعة الإسكندرية قد أظهرت أعلى درجة من النجاح أو أدنى درجة من الفشل في تحقيق الأهداف المتعلقة بالدراسات العليا والبحوث حيث بلغت النسبة المئوية لنجاح الجامعة في تحقيق هذه الأهداف ٨, ٥٩% كما سبق الذكر. وبما يؤكد ذلك أنه لم يدخل أي من هذه الأهداف في فئة الفشل الذريع، كما لم يدخل في فئة الفشل العالي إلا هدف فرعي واحد هو دعم ميزانيات تمويل البحوث العلمية التطبيقية من داخل الجامعة حيث بلغت رتبته المئينية ٦٢, ٩٣ وقد انطوت فئة الفشل العادي على هدفين اثنين هما: تشجيع اختيار موضوعات البحوث من جانب الطلاب أو الأساتذة بحيث تكون متصلة مباشرة بمشكلات المجتمع المصري، وإجراء البحوث التطبيقية. أما فئة الفشل الضعيف فقد انطوت على تشجيع طريقة البحث الفريقي، القيام بالبحوث البحثية أو الأساسية، وأخيراً تشجيع الطلاب على تكملة دراساتهم العليا.

جدول رقم (٨)

تشخيص الهيئة العلمية لمدى فعالية جامعة الاسكندرية في تحقيق الأهداف المتعلقة بالأنشطة البحثية والدراسات العلوية من خلال قياس الفجوة بين درجتي اهتمام الجامعة بهذه الأهداف واقميا ووجوبيا

الأهداف الفرعية	متوسط درجتي اهتمام الجامعة بالهدف		الفجوة بين القيمة ووجوبية الأداء الجامعي لتحقيق الهدف		
	واقميا	وجوبيا	الفرق بين المتوسطين	مئوية الفرق (قيمة ت)	الرتبة المئينية للفرق
١ - دعم الميزانيات لتمويل البحوث العلمية	٢, ٠٥	٤, ٢٥	٢, ٢٠	١٩, ١٣	٦٢, ١٣
٢ - تشجيع اختيار الطلاب لبحوثهم	٢, ٢١	٤, ٢٩	٢, ٠٨	٢٠, ١٩	٤٧, ٤١
٣ - إجراء البحوث التطبيقية	٢, ٤٥	٤, ٣٩	١, ٩٤	١٨, ٤٧	٣٥, ٣٥
٤ - تشجيع طريقة البحث الفريقي	٢, ٦٤	٤, ٢٣	١, ٥٩	١٠, ٣٣	١٩, ٨٣
٥ - القيام بالبحوث البحثية والأساسية	٢, ٣٤	٣, ٥٧	١, ٢٣	٧, ٨٣	٧, ٧٦
٦ - تشجيع الطلاب على الدراسات العليا	٢, ٥٦	٣, ١٣	٠, ٥٧	٣, ٨٠	٢, ٥٩

وبالرغم من هذا الوضع النسبي المتميز للأنشطة البحثية والدراسات العليا إذا ما قورنت بالأنشطة التعليمية والتربوية وأنشطة تطوير وتنشيط الهيئة العلمية والأنشطة التنموية والإشعاعية الثقافية والأنشطة الإدارية - إلا أنه يجب أن نتذكر أن تلك الأنشطة البحثية مازالت قاصرة في تقدير الهيئة العلمية وتحتاج أكثر ما تحتاج إلى دعم الميزانيات اللازمة لتمويلها لتوفير الحدود الدنيا من الخوافر والمواد والألات الضرورية لها.

ثانياً: درجة الاتساق بين الأهمية الواقعية والأهمية الوجودية للأهداف الجامعية، يتعلق هذا القسم، كما أوضحنا في منهج البحث، باكتشاف مدى صحة أو سلامة نظام أولويات التحقيق الفعلي الحالي للأهداف الجامعية من خلال مقارنته بنظام الأولويات المثالي أو الذي يجب أن يتحقق وذلك من وجهة نظر الهيئة العلمية هيئة الخبرة العلمية والحكم في هذا البحث. ويوضح الجدول رقم (٩) ترتيب الأهداف الجامعية تبعاً لدرجة أهميتها في السلوك الفعلي للجامعة وهي بصدد تحقيقها، وتبعاً لدرجة أهميتها الواجبة في تقدير الهيئة العلمية ثم يوضح كذلك الفرق بين الرتبتين أي بين الوضع الحالي والوضع المثالي للدرجة أهمية هذه الأهداف. وبطبيعة الحال كلما قل هذا الفرق بالنسبة لهدف معين كلما دل ذلك على نجاح الجامعة في إعطاء هذا الهدف الأولوية الصحيحة المناسبة له تبعاً لدرجة أهميته وشدة الحاجة إليه. وبالتالي فإذا اتسمت جميع الأهداف الفرعية الثانية والخمسين بانخفاض مثل هذه الفروق كلما دل ذلك على وجود توافؤ أو اتساق أو توافق هدي بين واقعية الأداء لهذه الأهداف ووجودية تنفيذها، وحينئذ يمكن القول أن الجامعة على علم بمدى أهمية كل من هذه الأهداف كما وأنها تحسن توجيه مواردها ومخصصاتها لتحقيق هذه الأهداف، ويعنى آخر يمكن أن يقال حينئذ أن الجامعة تنفذ فعلاً الاستغلال الأمثل لمواردها المادية والبشرية لتحقيق أهدافها على خير ما يكون. ويكون العكس صحيحاً إذا ما ارتفعت الفروق بين رتب أهمية الأهداف واقعياً ووجودياً، حيث تكون الجامعة حينئذ من الناحية الفعلية توجه اهتمامها ومخصصاتها نحو أهداف معينة بدرجة لا تتناسب مع الأهمية الحقيقية لتلك الأهداف سواء بالزيادة أو النقصان حيث تكون في الحالتين بين الإفراط والتفريط أو بين الإهدار والتقصير.

وقد تم ترتيب الأهداف الفرعية الثانية والخمسين في الجدول رقم (٩) على حسب مقدار الفرق بين رتب أهمية هذه الأهداف واقعياً ووجودياً. ونظراً لأن هذه الفروق تتراوح ما بين صفر إلى ٥٧ فيمكن تقسيم الأهداف الفرعية الثانية والخمسين إلى ثلاث مجموعات طول كل منها ١٩ وحدة فرعية تقع في ثلاث ثلثات من حيث مقدار هذه الفروق هي:

جدول (٩)

درجة الاتساق والتوافق بين أهمية الأهداف الجامعية واقعيًا ووجوبًا
كما تراها الهيئة العلمية

الفرق بين الرتب	رتبة درجة أهمية المهدف		الأهداف الجامعية
	واقعيًا	وجوبًا	
صفر	٧	٧	١- اجراء البحوث التطبيقية
١+	٥٤	٥٣	٢- حماية حقوق الطلاب في العمل السليم والاجتماعي
١-	١٣	١٤	٣- تشجيع اختيار موضوعات للبحث من جانب الطلاب
٢+	٥٧	٥٥	٤- اشراك الطلاب في حكم وإدارة الجامعة
٣-	١٨	٢١	٥- التأكد من كفاءة من يقومون بإدارة الجامعة
٣-	١٢	١٥	٦- تطوير البيئة والظروف المشجعة للتعليم والتدريس والبحث
٣+	٣٦	٣٣	٧- المشاركة المنظمة مع الحكومة في تخطيط وتنفيذ المشروعات
٤-	١٥	١٩	٨- تحقيق رغبات أعضاء هيئة التدريس في القضايا الجامعية
٥-	٤١	٤٦	٩- العمل على تمريض الطلاب لأفكار عظماء التاريخ
٥-	٣٨	٤٣	١٠- مساعدة المواطنين من خلال النصيحة والاستشارات
٥-	٢٩	٣٤	١١- حماية وتوفير حق الطلاب في الاطلاع والبحث
٦-	٥٢	٥٨	١٢- تدريب الطلاب على اللهن والحرف المفيدة
٦-	٣٧	٣١	١٣- الارتباط مع الهيئات الحكومية لتطوير المجتمع المحلي
٦-	٤٨	٥٤	١٤- تدريب القيادات الادارية والفنية والتعليمية بالمجتمع
٨-	٢١	٢٩	١٥- نشر الأفكار التي تغير المجتمع
٨-	٢٨	٣٦	١٦- التأكد من أن المراتب والمكافآت تتناسب مع اسهام الشخص
٩+	٢٦	١٧	١٧- تعميق انشاء هيئة التدريس والعاملين للجامعة
٩-	٣٠	٣٩	١٨- الاستجابة للبيئة للتنمية
١٠-	٤٧	٥٧	١٩- تطوير وترشيد العادات الاستهلاكية والذوقية للطلاب
١٠-	٤٥	٣٥	٢٠- دعم الأنشطة الثقافية الجماهيرية بالمجتمع المحلي
١٠-	٣١	٤١	٢١- الاهتمام باستمرار تقويم الأداء الجامعي
١١-	١٧	٢٨	٢٢- دعم الميزانيات لتمويل البحوث العلمية
١٢+	٢٣	١١	٢٣- المحافظة على أعضاء الهيئة العلمية من الهجرة
١٢+	٣٢	٢٠	٢٤- جعل الجامعة مكانا فسيحا لممارسة مهام الهيئة العلمية
١٢+	٣٩	٢٧	٢٥- ارتفاع معايير الانجاز الجامعي لجميع برامج الجامعة

تابع جدول ٩

الفرق بين الرتب	رتبة درجة أهمية المهدف		الأهداف الجامعية
	واقعيًا	وجوبيًا	
١٣ -	٤٣	٥٦	٢٦ - اعداد الطلاب لتعلم مهن مفيدة
١٣ -	١٩	٣٢	٢٧ - الاهتمام بدراسة مشروعات التنمية المحلية والقومية
١٤ +	٤٠	٢٦	٢٨ - كون الجامعة مركزا لحفظ التراث الثقافي
١٤ -	١٠	٢٤	٢٩ - اشراك الهيئة العلمية في ادارة الجامعة
١٤ -	٩	٢٣	٣٠ - رفع درجة انتباه واعتراف الأساتذة والعاملين والطلاب بالجامعة
١٥ -	٢٥	٤٠	٣١ - اعداد طالب ذي شخصية متكاملة
١٨ -	٣٤	٥٢	٣٢ - اعداد الطلاب بمهارات وخبرات القيادة العليا
١٨ +	٢٠	٢	٣٣ - تشجيع طريقة بحث الفريق
١٩ -	٣	٢٢	٣٤ - حماية حقوق أعضاء هيئة التدريس
١٩ +	٣٥	١٦	٣٥ - خفض التكاليف بأتملة استخدام المكان والوقت
١٩ +	٤٤	٢٥	٣٦ - الحفاظ على التوافق بين الكليات والأقسام
٢٠ -	٢٢	٤٢	٣٧ - متابعة تنفيذ نتائج البحوث
٢٢ -	١٦	٣٨	٣٨ - تعميق القدرات الذهنية والثقافية للطلاب
٢٣ -	٢٤	٤٧	٣٩ - مساعدة الطلاب على تنمية الموضوعية عند النظر لأنفسهم
٢٣ +	٣٣	١٠	٤٠ - الإسهام الإيجابي في ترجمة نشر الكتب والمجلات
٢٣ +	٢٧	٤	٤١ - الحفاظ على النوعية العالية في جميع برامج الجامعة
٢٨ -	٢	٣٠	٤٢ - تخريج جيل جامعي قادر على تحمل المسؤولية
٣١ -	١٤	٤٥	٤٣ - تنمية الحاصل الشخصية للطلاب
٣١ +	٤٩	١٨	٤٤ - تطوير القيادة الثقافية والحضارية لمجتمع الإسكندرية
٣٢ -	٥	٣٧	٤٥ - المشاركة في وضع السياسة والخطط الوطنية للتنمية
٣٦ +	٤٢	٦	٤٦ - تشجيع التعاون مع الهيئات الدولية في اجراء البحوث
٣٦ -	٨	٤٤	٤٧ - تأكيد ديمقراطية القيادة والإدارة بالجامعة
٣٧ +	٥٠	١٣	٤٨ - استمرار الأنشطة التربوية للطلاب في فترة الصيف
٣٧ +	٤٦	٩	٤٩ - كسب ثقة الهيئات للمؤلة
٣٩ -	١١	٥٠	٥٠ - التركيز على قبول طلاب ذوي قدرات عالية
٣٩ +	٥١	١٢	٥١ - العمل على تحسين قاعلة الأنشطة الطلابية
٤٢ -	٦	٤٨	٥٢ - تشجيع الطلاب على التعليم الذاتي

تابع جدول ٩

الفرق بين الرتب	رتبة درجة أهمية المسئ		الأهداف الجامعية
	والياً	وجوبياً	
٤٥-	٤	٤٩	٥٣ - تدريب الطلاب على طرق البحث العلمي .
٤٥+	٥٣	٨	٥٤ - القيام بالبحوث البحتة والأساسية .
٥٠-	١	٥١	٥٥ - مساعدة مراتب الهيئة العلمية على تطوير مهتهم وتخصصهم .
٥١+	٥٦	٥	٥٦ - تشجيع الطلاب على تكملة دراساتهم العليا .
٥٢+	٥٥	٣	٥٧ - الحفاظ على الخصائص الحالية للجامعة من التغير .
٥٧+	٥٨	١	٥٨ - قبول جميع خريجي الثانوية العامة بالجامعة .

المجموعة الأولى تقع فروقها بين صفر - أقل من ١٩ (٣٣ هدفاً)
 المجموعة الثانية تقع فروقها بين ١٩ - أقل من ٣٨ (١٦ هدفاً)
 المجموعة الثالثة تقع فروقها بين ٣٨ - ٥٧ (٩ أهداف)

وقد أظهرت النتائج البحثية أن المجموعة الأولى من الأهداف هي مجموعة الإتساق الهدفي حيث أن الجامعة تولي كلا من أهدافها الفرعية الإهتمام المناسب معها والجدير بها حيث اتضح أن معامل سبيرمان للإرتباط الرتبي بين رتب أهميتها الواقعية والوجوبية قد بلغ + ٧٩٥, وهي معنوية على المستوى الاحتمالي ٠١, وهذا يعني أن الجامعة على وعي بالأهمية النسبية لأكثر من ٥٠٪ من أهدافها وتوليها فعلا من العمل والإنجاز ما هو جدير بها. ويتربع على رأس هذه المجموعة الهدفية اجراء البحوث التطبيقية بأولوية متقدمة جدا، حاية حقوق الطلاب في العمل السياسي والإجتماعي بأولوية متأخرة جدا، تشجيع اختيار موضوعات بحثية من جانب الطلاب بأولوية متقدمة نسبيا، إشراك الطلاب في حكم وإدارة الجامعة بأولوية متأخرة جدا، التأكد من كفاءة من يقومون بإدارة الجامعة بأولوية متقدمة نسبيا، تطوير البيئة والظروف المشجعة للتعليم والتدريس والبحث بأولوية متقدمة، المشاركة المنظمة مع الحكومة في تخطيط وتنفيذ المشروعات بأولوية متوسطة، تحقيق رغبات أعضاء هيئة التدريس في القضايا الجامعية بأولوية متقدمة نسبيا، العمل على تعريض الطلاب لفكر عظماء التاريخ بأولوية متأخرة، مساعدة المواطنين من

خلال النصيحة والاستشارات بأولوية متأخرة، حماية وتوفير حق الطالب في الإطلاع والبحث بأولوية متوسطة، تدريب الطلاب على المهن والحرف المفيدة بأولوية متأخرة جدا، الارتباط مع الهيئات الحكومية لتطوير المجتمع المحلي بأولوية متوسطة، تدريب القيادات الإدارية والفنية والتعليمية بالمجتمع بأولوية متأخرة. الخ (أنظر جدول ٩).

أما المجموعة الثانية فقد اتضح أنها مجموعة تعارض هدي معنوي حيث وجد أن معامل سبيرمان للارتباط الرتبي بين رتب أهميتها الواقعية والوجوبية قد بلغ -٥٦٥، وهي قيمة معنوية على المستوى الاحتمالي ٠٥، وهذا يعني أن الجامعة ليست على وعي بالأهمية النسبية لأهداف هذه المجموعة أو هي على وعي بها ولكنها لا تجسد ذلك في سلوك فعلي. ومرتفع تعارضا على عرض هذه المجموعة كسب ثقة الهيئات الممولة (باهتمام مفرط من الجامعة تأكيد ديمقراطية القيادة والادارة بالجامعة (بتراخ شديد من الجامعة)، تشجيع التعاون مع الهيئات الدولية في اجراء البحوث (باهتمام مفرط)، المشاركة في وضع السياسة والخطط الوطنية للتنمية (بتراخ شديد من الجامعة)، تنمية الخصال الشخصية للطلاب. (بتراخ شديد من الجامعة). الخ.

أما المجموعة الثالثة وهي أخطر هذه المجموعات الثلاث فهي مجموعة التعارض الشديد وهي التي تتجلى فيها أشد الأخطاء الجامعية في تقدير الأهمية ووضع الأولويات للأهداف الجامعية وقد بلغ معامل سبيرمان للارتباط الرتبي للأهمية الواقعية والوجوبية لأهداف هذه المجموعة -٩٣٣، وهو مقدار شديد المعنوية على المستوى الإحتمالي ٠١، ٠، ومرتفع تعارضا على عرش هذه المجموعة ظاهرة قبول معظم خريجي الثانوية العامة بالجامعة، وهذا يؤكد مرة أخرى ضرورة إعادة النظر بل واتخاذ القرار في تقليص حجم التعليم الجامعي للارتفاع بنوعية الخريج الجامعي ولتحويل التعليم الجامعي من كونه سلعة استهلاكية ليصبح عنصرا انتاجيا يتواءم فعلا مع حاجات المجتمع والمتطلبات العمالية للمقصد الوطني ويبدو مثل هذا القرار صحيحا في ظل الظروف المجتمعية الحالية في حين لم يكن ممكنا لمثله أن يكون صحيحا عام ١٩٥٢ وما قبله. ومرتفع كذلك على عرش هذه المجموعة «الحفاظ على الخصائص الحالية للجامعة من التغير»، حيث يعني ذلك أن الجامعة تتنادى في تحقيق هذا الهدف لدرجة أن ذلك يكسبها طابع المحافظة وعدم التجديد. وتضع الجامعة هذا الهدف سلوكيا في عداد الأولويات المتقدمة (أولوية ٣) بينما تضعه الهيئة العلمية في أولوية متأخرة (رقم ٥٥) وهذا مما يؤكد بصورة واضحة الروح التجديدية والرغبة التقدمية للهيئة العلمية بجامعة الإسكندرية. وهناك أيضا ضمن هذه المجموعة المتعارضة هدف «تشجيع الطلاب على تكملة دراستهم العليا» حيث تهتم به الجامعة اهتماما بالغا (أولوية خامسة) بينما تضعه الهيئة العلمية في أولوية متأخرة

(أولوية ٥٦).

ثم هناك أيضا في هذه المجموعة الشديدة التعارض هدف «مساعدة مرتبات الهيئة العلمية على تطوير مهتهم وتخصيصهم» حيث تضعه الجامعة في أولوية متأخرة (٥١) بينما تضعه الهيئة العلمية في الأولوية الأولى. ولا شك أن النظرة الموضوعية تشير إلى أن عنصر العطاء والانتاج في الجامعة وهي بصدد تحقيق جميع أهدافها هو أعضاء الهيئة العلمية، فلا يعقل أبدا أن تقوم الدولة بصرف مبالغ طائلة لإعداد عضو هيئة التدريس تصل إلى ما يقرب أو يفوق مقدار سبعين ألف جنية استرليني للحصول على الدكتوراه في الخارج ثم يعود ليحارب ويناضل هو وأسرته الكريمة ليجمع حد كفافه بقلق وأهدار لطاقته وفكره وعقيدته الوطنية حتى يمر عليه الشهر الطويل لتبدأ رحلة عذاب الشهر الآخر. ودون تكلفة الدولة بأية زيادة في المرتبات أو المكافآت هناك بعض الإجراءات الإدارية أو التنظيمية التي يمكن أن تضيف بعض الراحة في هذا المجال لعضو هيئة التدريس من ضمنها مثلا تحويل ما يحصل عليه فعلا من مكافآت من أي نوع إلى إضافات ثابتة لمرتبه الأصلي. مثل هذا الإجراء لن يكلف الدولة مليئا زائدا ولكنه تنظيم إجباري لعضو هيئة التدريس ليعيش حياة ثابتة منتظمة مستقرة على أية حال، حيث كثيرا ما يكون مرتبه فقط هو مورد الوحيد في فترات طويلة من العذاب، وأحيانا أخرى تأتي هذه المكافآت في وقت أو موسم معين تكون مصادر الإنفاق وأفواه الجشعين وتضخم الأسعار جميعها منتظرة أياها لنتلهمها التهام الديناصور لفريسته، ويبقى هو مرة أخرى في رحلة العذاب الطويلة. وبمعنى آخر يمكن أن نجعل من موارد عضو هيئة التدريس الحالية غمطا مستقرا على غرار «أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل».

على أنه لا يجب أن ينظر إلى الكلمات السابقة على أنها شكوى والعياذ بالله، ولكنها كلمة الحق والمنطق والإيثار والوطنية، فأعناق مصر والمصريين بأيدي المؤسسة الجامعية التي إن صلحت، مع عوامل أخرى كتأسيس الإيمان بالعلم والأخلاق والإنضباط، صلحت مصر وصلاح المصريون وأصبحوا فخار البشر في البسيطة ونعم خلفاء الله في الأرض. وفي هذا المجال لا يجب أن يُنسَى القول بأن نفس منطق الحديث السابق يندرج على الخريج الجامعي والموظفين بوجه عام الذين أصبحوا في هذا العصر المادي فرائس للمادية والجشع التجاري والإنفاق التفاخري والمندسوس عليهم رغم أنوفهم وكذلك أيضا أصبحوا فرائس للإقطاع الوظيفي المترعب على عرش النظام الوظيفي الحكومي المصري.

وتتطوي هذه المجموعة الهدفية المتعارضة أيضا على القيام بالبحوث البحتة أو الأساسية، التي توليها الجامعة من الناحية السلوكية أولوية ثامنة أي متقدمة بيننا توليها الهيئة العلمية أولوية متأخرة هي الثالثة والخمسون، ما يدل على استغراق الجامعة أكثر من

اللازم في البحوث البحتة وهي التي لا تختلف نتائجها من دولة إلى أخرى، وبالتالي فيمكن استعارتها واستيرادها دون مقابل يذكر من المراجع الأجنبية في مرحلة التنمية الضاغطة الحالية التي يجب أن تهتم وتركز في غضوننا على البحوث التطبيقية التي لا يمكن استيرادها بل لابد لها من أن تفصل محليا لتناسب بيئتنا وقيمنا وتركيبنا الاقتصادي والاجتماعي والحضاري الفريد.

ويأتي أيضا في هذه المجموعة الحساسة التي يجب أن تجذب الجهود الإصلاحية بدرجة أكبر من المجموعتين الآخرين السابقتين، هدفان متباثلان في وضع أولوياتها هما: تدريب الطلاب على طرق البحث العلمي، وتشجيع الطلاب على التعلم الذاتي ونبذ أسلوب التطعيم بالملقعة، حيث توليها الجامعة أولويات متأخرة - ٤٩، ٤٨ على التوالي - بينما توليها الهيئة العلمية أولويات متقدمة هي ٤، ٦ على التوالي. ويعني ذلك أن الهيئة العلمية على وعي كامل بحقيقة مهامها التعليمية - كما أظهرت ذلك نفس هذه النتائج من قبل - وبخاصة من خلال تأكيد وتنمية منهج المساعدة الذاتية للطلاب ودعم الاستقلالية الفكرية والمسئولية العلمية لديه من خلال المهدفين المذكورين بصفة خاصة، وللحديث فيها شجون يقصر هذا البحث عن تغطية أبعادها.

ثم يأتي هدفان أخيران في هذه المجموعة الحساسة هما: «العمل على تحسين قاعدة الأنشطة الطلابية، والتركيز على قبول طلاب ذوي قدرات عالية بالجامعة»، حيث تولي الجامعة الأنشطة الطلابية أولوية متقدمة ١٢ على حساب غيرها من أهداف قد تكون أكثر أهمية بينما تعطي الهيئة العلمية أولوية متأخرة ٥١ لهذا الهدف إيمانا منها بأهمية أهداف أخرى. فمثلا كيف يعقل أن تعطي الجامعة إلى تلك الأنشطة الطلابية أولوية متقدمة مقدارها ١٢ بينما تعطي لتشجيع الطلاب على التعلم الذاتي أولوية متأخرة مقدارها ٤٨، وتعطي أيضا لتدريب الطلاب على طرق البحث العلمي أولوية متأخرة أيضا مقدارها ٢٤٩ ولذلك فقد إهتمت الهيئة العلمية أيضا بالتركيز على قبول طلاب ذوي قدرات عالية حيث أولته أولوية متقدمة مقدارها ١١ بينما لم تعر الجامعة ذلك الهدف الأهمية الواجبة حيث بلغت أولويته المتأخرة هذه الموضع الخمسين. هذا يستلزم إعادة النظر في اصلاح نظام التنسيق الإجباري المتبع حاليا وإن كان هذا الهدف سوف يتحقق بطبيعته لو تم تقليص حجم الملتحقين بالجامعة كما سبق الذكر وإقصاءهم على المتفوقين سواء كان ذلك قبل المرحلة الثانوية بالتوجيه المدرسي أو بعد الثانوية العامة.

ثالثا : تقييم الطلاب لدى تحقيق أهداف التعليم الجامعي :

يمثل الطلاب الفئة المتفعة بالتعليم الجامعي، ولذلك كان من الضروري التعرف على آرائهم وتقييماتهم لدى نجاح التعليم الجامعي في تحقيق بعض الأهداف المرتبطة بهم

بصورة خاصة، وتمثل العينة الطلابية أربع فئات هم: طلاب الفرقة الأولى بكلية الآداب، طلاب الفرقة الأولى بكلية الزراعة، طلاب الفرقة الرابعة بكلية الآداب، طلاب الفرقة الرابعة بكلية الزراعة. ويمكن من خلال فحص الجداول رقم ٧، ٨، ٩ التي تعرض النتائج المتعلقة بهذا الموضوع استخلاص المكتشفات التالية:

١ - لقد تبين أن جميع الفئات الأربع من الطلاب يتسمون بنوع من الوسطية الفكرية وعدم الميل لإتخاذ مواقف طرفية بالنسبة لتقويمهم لدى نجاح التعليم الجامعي في تحقيق أهدافه، حيث أظهرت النتائج البحثية أن حوالي ٤٠٪ من الطلاب يتركون الإجابة «نعم» أو «لا» ويلجأون إلى «إلى حد ما» وذلك عند سؤالهم «هل نجح التعليم الجامعي في... كذا أو كذا؟»، وينقسم الستون في المائة الباقون بالتساوي تقريبا بين الإستجابتين «نعم ولا». في جميع الفئات الطلابية عدا فئة الفرقة الرابعة بكلية الزراعة حيث كانت النسبة بين من قالوا نعم ومن قالوا لا ١ : ٢ تقريبا. وربما يرجع هذا الإتجاه الوسطي الغالب في هذه الإستجابات الطلابية إلى أن التعليم الجامعي قد حقق أهدافه فعليا بدرجة متوسطة، وهذا هو ما اتضح بالفعل من قبل من خلال آراء الهيئة العلمية عندما تبين أن النسبة المثوية لنجاح الجامعة في تحقيق الأهداف المتعلقة بتعليم وتربية الطلاب هي ٣٦، ٤٨٪، والخاصة بتطوير أعضاء هيئة التدريس ١٨، ٤٩٪، والخاصة بالتنمية المجتمعية والإشعاع الثقافي ١٢، ٥٠٪، والخاصة بالإدارة الجامعية الرشيدة ٤٤، ٥٣٪، والخاصة بالأنشطة البحثية والدراسات العليا ٨٠، ٥٩٪. وقد يكون هذا الإتجاه الوسطي من ناحية أخرى دلالة على عدم نضج المعرفة اللازمة لإتخاذ مواقف متبلورة راسخة أو قد يرجع أيضا إلى عدم اكتمال القدرات الإنتقادية والتحليلية والتحريرية أو التقدمية لدى الطلاب بوجه عام، وما يرجح احتمال صحة هذا التفسير الأخير أن طلاب الفرقة الرابعة بكلية الزراعة قد مالوا - كما سبق الإيضاح - إلى إتخاذ الموقف الرافض لنجاح التعليم الجامعي وذلك بالرغم من الإثبات السابق لنجاح التعليم الجامعي بالنسبة لهم بصورة خاصة عندما أظهرت البحثية النمو الجوهري لقدراتهم الانتقادية والتحليلية والتحريرية أو التقدمية بدرجة أعلى من أقرانهم طلاب الفرقة الأولى، وأيضا بدرجة أعلى من أقرانهم طلاب الفرقة الرابعة بكلية الآداب، الأمر الذي ربما يوضح المقولة الشائعة التي تنص على أن الإنسان بازدياد علمه يزداد علما بجهله.

٢ - تختص الأهداف الستة الأولى الموضحة بالجداول ١٠، ١١، ١٢ بالعملية التعليمية والتربوية بصورة أساسية، ويفحص الجدول رقم ١١ يتضح أن طلاب الفرقة الرابعة بكلية الزراعة عند مقارنتهم بطلاب كلية الآداب لا يرون نجاحا ملموسا

جدول رقم (١٠)
آراء الطلاب حول مدى تحقيق التعليم الجامعي لأهدافه
(الفئة الأولى وآداب والفئة الأولى زراعة)

الهدف	الفئة الأولى - آداب		الفئة الأولى - زراعة	
	نعم	لا	نعم	لا
	نسبة	نسبة	نسبة	نسبة
	%	%	%	%
١- تخريج أجيال واعية مثقفة	٢٥,١	٥٧,٧	١٧,٢	١٩,٦
٢- تربية نشء قادر على تحمل المسؤولية	٢٢,٩	٥٤,٢	٢٢,٩	٢٥,٥
٣- تنمية الوعي السياسي لدى الشباب	٢٠,٥	٣٧,١	٤٢,٩	١٦,٨
٤- تنمية القدرة على الابتكار والتجديد	٢٨,٦	٤٢,٨	٢٨,٦	٢٢,٣
٥- الإسهام في رفع المستوى الأخلاقي للشباب	٣٢,٥	٥٠,٣	١٧,٧	٢٨,٣
٦- الإسهام في تنمية الشعور بالانتماء للوطن	٣٧,١	٤٨,٦	١٤,٣	٣٧,٧
٧- تعهيد الطريق الصحيح للكسب والعمل	٣١,١	٤٠,٦	٢٨,٥	٣٧,٧
٨- توفير المهارات والكوادر اللازمة للاقتصاد الوطني	٣٨,٦	٤٨,٦	٢٢,٨	٢٠,١
٩- منح الاحترام للمحرف والأعمال اليدوية	٣٧,٣	٣٨,٣	٣٤,٣	٣٣,٧
١٠- مراعاة الاحتياجات الفعلية للمجتمع	٣٧,٧	٣٨,٣	٢٩,٤	٣٦,٣
١١- توضيح مشاكل المجتمع للمسؤولين	٣٧,٧	٣٨,٩	٢٣,٤	٣١,٥
١٢- الإسهام في التنمية وحل المشكلات الوطنية	٢٨,٦	٤٦,٣	٢٥,١	٢٥,٥
١٣- الرفع من قيمة العلم والمعلم في مصر	٤٨,٧	٣٦,٥	١٤,٣	١٥,١
١٤- ترسيخ العلاقة بين الجنسين	٤٠,٥	٤٠,٥	٢٠,٥	٢٠,٥
المتوسط العام	٣١,٢	٤٤,١	٢٤,٧	٢٩,٧

جدول رقم (١١)
آراء الطلاب حول مدى تحقيق التعليم الجامعي لأهدافه
(الفترة الرابعة آداب والفترة الرابعة زراعة)

الهدف	الفترة الرابعة - آداب		الفترة الرابعة - زراعة	
	نعم %	لا %	نعم %	لا %
١ - تخريج أجيال واعية مثقفة	٢٠,٠	٥٦,٦	١١,٣	٥٧,٩
٢ - تربية نشء قادر على تحمل المسؤولية	٢٦,٣	٤٩,٧	١٥,١	٤١,٥
٣ - تنمية الوعي السياسي لدى الشباب	١٧,٧	٣٧,٧	١٣,٨	٣٨,٣
٤ - تنمية القدرة على الابتكار والتجديد	٢٠,٦	٤٠,٦	١٩,٥	٣٧,٧
٥ - الإسهام في رفع المستوى الأخلاقي للشباب	٣٢,٠	٤٢,٣	٢٢,٠	٤٢,١
٦ - الإسهام في تنمية السمور وبالانتهاء للوطن	٣٣,٧	٤٨,٠	٣٠,٢	٣١,٥
٧ - تعهيد الطريق الصحيح للكسب والعمل	٣٢,٦	٤٧,٤	١٩,٥	٣٤,٠
٨ - توفير المهارات والكرادر اللازمة للاقتصاد الوطني	١٨,٣	٥٣,١	١٥,٧	٤٩,٧
٩ - منح الاحترام للحرف والأعمال اليدوية	٢٧,٤	٣٢,٠	٣٤,٠	٣١,٤
١٠ - مراعاة الاحتياجات العملية للمجتمع	٢٣,٤	٣٧,٧	١٦,٤	٢٥,٢
١١ - توضيح مشاكل المجتمع للمستورلين	٢٨,٠	٤٦,٩	٢٢,٦	٣٥,٩
١٢ - الإسهام في التنمية وحل المشكلات الوطنية	٢٢,٩	٤٨,٠	١٣,٢	٤٤,٠
١٣ - الرفع من قيمة العلم والمهارة في مصر	٤٥,٧	٣٦,٦	٣٠,٨	٤٤,٠
١٤ - ترسيخ العلاقة بين الجنسين	٤٨,٠	٣٣,٧	٢٧,٠	٤٦,٠
المتوسط العام	٢٨,٣	٤٣,٦	٢٠,٨	٣٩,٤

جدول (١٢)
آراء الطلاب حول مدى تحقيق التعليم الجامعي لأهدافه
داخلي الفترة الأولى بالمعينة وداخلي الفترة الرابعة

الهدف	إجمالي الفترة الأولى				إجمالي الفترة الرابعة			
	نعم		لا		نعم		لا	
	%	إلى حد ما	%	إلى حد ما	%	إلى حد ما	%	إلى حد ما
١- تخريج أجيال واعية مثقفة ٢- تنمية نشء قادر على تحمل المسؤولية ٣- تنمية الوعي السياسي لدى الشباب ٤- تنمية القدرة على الابتكار والتجديد ٥- الإسهام في رفع المستوى الأخلاقي للشباب ٦- الإسهام في تنمية الشعور بالانتماء للوطن ٧- تمهيد الطريق الصحيح للكسب والعمل ٨- توفير المهارات والكوادر اللازمة للاقتصاد الوطني ٩- منح الاحترام للمعرف والأعمال البدوية ١٠- مراعاة الإحتياجات القومية للمجتمع ١١- توضيح مشاكل المجتمع للشباب ١٢- الإسهام في التنمية وحل المشكلات الوطنية ١٣- الإسهام في تنمية العلم والمعلم في مصر ١٤- ترشيد العلاقات بين الجنسين	٢٢,٣	٥٧,١	٢٠,٦	٥٧,٢	١٥,٩	٥٧,٢	٢٦,٩	٥٧,٢
	٢٤,٧	٥٧,٠	٢٤,٨	٣٣,٤	٢١,٠	٤٥,٨	٢٣,٢	٣٣,٢
	١٨,٤	٤٦,٨	٢٧,٩	٤٦,٨	١٥,٩	٣٩,٢	٢٠,١	٤٠,٧
	٢٥,٣	٤٧,٣	٢٢,٦	٤٧,٩	٢٧,٢	٤٢,٢	٢٧,٢	٣٠,٦
	٤٠,١	٤٧,٩	١٧,٠	٤٧,٩	٣٢,٠	٤٢,٥	٢٥,٥	٢٥,٥
	٣٧,٦	٤٠,٤	٢٧,٠	٤١,٠	٢٦,٤	٤١,٠	٣٢,٦	٣٢,٦
	٢٤,٢	٤٩,١	٢٦,٧	٤٩,١	١٧,١	٥١,٥	٣١,٤	٣١,٤
	٣٠,٦	٣١,٢	٣٨,٢	٣١,٢	٣٠,٨	٣٠,٨	٣٨,٦	٣٨,٦
	٢٨,٤	٣٧,٣	٣٤,٣	٣٧,٣	٢٠,١	٣١,٧	٤٨,٢	٤٨,٢
	٢٤,٥	٣٧,٩	٢٧,٦	٣٧,٩	٢٥,٥	٤١,٦	٣٢,٩	٣٢,٩
	٢٧,١	٤٧,٦	٢٥,٣	٤٧,٦	١٨,٣	٤٦,١	٢٥,٦	٢٥,٦
	٥٠,٤	٣٣,٤	١٦,٢	٣٣,٤	٣٨,٦	٤٠,١	٢١,٣	٢١,٣
	٣٧,٣	٤١,٠	٢١,٧	٤١,٠	٣٨,٠	٣٩,٥	٢٢,٥	٢٢,٥
	٣٠,٤	٤٢,٦	٢٧,٠	٤٢,٦	٢٤,٧	٤١,٧	٢٣,٦	٢٣,٦

المتوسط العام

من جانب الجامعة في تحقيق هذه الأهداف وبخاصة فيما يتعلق بتربية نشء قادر على تحمل المسؤولية وتنمية الوعي السياسي لدى الشباب ورفع المستوى الأخلاقي للشباب وتنمية الشعور بالانتماء للوطن، وهذا يوضح مرة أخرى الارتفاع النسبي للقدرات الإنتقادية لطلاب الفرقة الرابعة بكلية الزراعة.

٣ - بالنسبة للعلاقات التكاملية بين التأهيل الجامعي ومتطلبات العمالة في المجتمع المصري أوضحت النتائج البحثية عدم اكتمال سلامة هذه العلاقة وبخاصة من وجهة نظر طلاب الفرقة الرابعة بكلية الزراعة الذين أوضحت نسبة عالية منهم (٥٨,٤٪) أن الجامعة لا تراعي الاحتياجات الفعلية للمجتمع وذلك مقابل ٣٨,٩٪ فقط من طلاب الفرقة الرابعة بكلية الآداب. وينطبق نفس هذا النمط من النتائج على قيام الجامعة بتمهيد الطريق الصحيح للكسب والعمل حيث يعتقد ٤٦,٥٪ من طلاب الفرقة الرابعة بكلية الزراعة في عدم قيام الجامعة بهذا الهدف بينما لا تصل هذه النسبة إلا إلى ٢٠٪ فقط بين طلاب الفرقة الرابعة بكلية الآداب. وهكذا يبدو أن طلاب الفرقة الرابعة بكلية الزراعة بعد المرور بخبرة التعليم الجامعي قد ازدادوا تشاؤماً عن أقرانهم طلاب الفرقة الأولى وعن جميع طلاب كلية الآداب بالنسبة لمناسبة العمل لهم بعد التخرج ووضع الرجل المناسب منهم في المكان المناسب. ولا غرو في ذلك فالحقيقة فعلاً حسب تعداد ١٩٧٦ هي أن حوالي خمسة آلاف فقط من ٣٣,٠٠٠ أخصائي زراعي في الجمهورية يعملون في مجال الزراعة وتعمل البقية العظمى من هؤلاء الأخصائيين في مجالات لا تناسب وتأهيلهم العملي.

٤ - مرة أخرى يعرض طلاب الفرقة الرابعة بكلية الزراعة بدرجة أعلى من أقرانهم طلاب الفرقة الرابعة بكلية الآداب وغيرهم موقفاً سلبياً بالنسبة لقيام الجامعة بتوضيح مشكلات المجتمع للمسؤولين والإسهام في التنمية وحل المشكلات الوطنية حيث يتخذ هذا الموقف حوالي ٤٢٪ من هؤلاء الطلاب، هذا بالرغم من الدور الفعال نسبياً الذي تقوم به كلية الزراعة بصفة خاصة في المواجهة العلمية لمشكلة الأمن الغذائي. وربما يرجع ذلك إلى الاتجاه التقدمي الذي يتسم به طلاب الفرقة الرابعة بكلية الزراعة وإضافة إلى ارتفاع مسئوليتهم التطلعية إلى المزيد من الفعالية والنجاح في أداء الجامعة لدورها التنموي لمجتمع الإسكندرية والمجتمع المصري بوجه عام، هذا ولم تبلغ تلك النسبة الراضية لقيام الجامعة بدورها التنموي بين بقية الطلاب إلا حوالي ٢٥٪ فقط.

الخلاصة :

يتضح من هذه الدراسة أن جامعة الإسكندرية - وهي من أعرق وأكفأ الجامعات المصرية - لم تتمكن من تحقيق رسالتها بصورة عامة إلا في حدود الخمسين في المائة وذلك على أساس حكم هيئتها العلمية من الأساتذة والأساتذة المساعدين. وقد وضعت تلك الهيئة الدور التنموي والإشعاع الثقافي للجامعة في المرتبة الثالثة بالنسبة لمدى الحاجة إلى تطويره بعد العملية التعليمية التي احتلت المرتبة الأولى في هذا الصدد ثم تطوير الهيئة العلمية نفسها التي احتلت المرتبة الثانية، مما يدل على رغبة الهيئة العلمية في تطوير الدور التنموي للجامعة إضافة إلى تفاؤل أفرادها بالنسبة لإمكانات الجامعة وقدراتها الكامنة التي يمكن استغلالها لتنشيط هذا الدور والإرتقاء به.

وقد اتضح أن معوقات الإنطلاق بالدور التنموي للجامعة لا تتمثل في نقص المعارف أو البحوث العلمية اللازمة نظرا للنجاح الملحوظ في هذا المضمار وإنما تتمثل هذه المعوقات في عوامل أخرى كعدم إيمان الجامعة والقائمين عليها من ناحية وكذلك عدم إيمان المتفنيين والعملاء والأجهزة التنفيذية والإنتاجية والثقافية من ناحية أخرى بالدور التنموي للجامعة وممكناته، إضافة إلى ضعف نظم الإرشاد الجامعي والإرشاد التنفيذي، وربما أيضا لعدم الإيمان الكافي لوضع السياسات والتنفيذيين بالعلم والتفكير العلمي والمنهج العلمي والمكتشفات العلمية كأسلوب للتخطيط والتطوير أولا ثم حل المشكلات ومواجهتها ثانيا وذلك إيمانا بالمنهج الوقائي قبل المنهج العلاجي للتطوير والتنمية.

وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة كذلك مدى إيمان الهيئة العلمية بالإدارة الجامعية الرشيدة، ومطالبهم بتطويرها باهتمام يفوق البحث العلمي الذي هو من صميم اختصاصاتهم، وبخاصة فيما يتعلق بتأكيد ديمقراطية واستقلال الأقسام، وتأكيد واعتزاز الأساتذة والعاملين والطلاب بالجامعة، وإشراك هيئة التدريس في إدارة الجامعة، وكفاية المحفزات، والتقييم المستمر والإنضباط، ورفع كفاءة مختلف الكوادر، والأساليب الإدارية وارتفاع معايير الإنجاز والإمتياز لجميع برامج الجامعة وغير ذلك.

وأما بالنسبة للعملية التعليمية والتربوية فمازال المفهوم الأصيل لمعنى الجامعة والتعليم الجامعي والذي تؤكد عليه المادة ١ من قانون تنظيم الجامعات المصرية ينعكس في إستجابات الهيئة العلمية بجامعة الإسكندرية، وهو المفهوم الذي يتركز حول خصائص الخريج الجامعي وتركزها حول القدرات الفكرية والعلمية والإبتكارية والأخلاقية والسيكولوجية والإنسانية بوجه عام، والتركيز نسبيا على المهارات الحرفية كما هو الحال في التعليم الوظيفي أو الفني إذا ما قورن بالتعليم الجامعي. ويتضح ذلك في

وضع البنود التالية على قمة التسعة عشر بندا المتعلقة بالتعليم والترية والتي فشلت الجامعة في تحقيقها:

- ١ - تدريب الطلاب على اعتناق المنهج العلمي وتأسيس المنطقية وتنمية القدرات الابتكارية.
- ٢ - تخريج جيل جامعي قادر على تحمل المسؤولية.
- ٣ - تشجيع الطلاب على التعلم الذاتي ونيل أسلوب التطعيم بالمعلقة.
- ٤ - التركيز على قبول طلاب ذوي قدرات عالية أصلا للاستمرار في التعليم الجامعي.
- ٥ - تنمية الخصال الشخصية الأخلاقية للطلاب.
- ٦ - امداد الطلاب بمهارات واتجاهات القيادة العليا.
- ٧ - تعميق القدرات الذهنية والثقافية للطلاب.

أما بالنسبة للأهداف المتعلقة بالهيئة العلمية فقد مثل الجانب المادي لعضو الهيئة العلمية أبرز الأهداف الفرعية التي فشلت الجامعة في تحقيقها إضافة الى حماية حق حرية الفكر والبحث والرأي إضافة إلى نتائج أخرى تؤكد أن الهيئة العلمية طاقة لا تستغل بكامل إمكاناتها يحوزها الحافظ والاستقرار المادي والاستقلال والحصانة الفكرية والعلمية وتبسطها مشاعر الإغتراب واللامبالاة.

وبالنسبة للجوانب التالية على التوالي الدور التنموي للجامعة فقد إتضح أن أبرز درجات القصور من قبل الجامعة قد حدثت بالنسبة للمشاركة في وضع السياسة والخطط التنموية الوطنية، يليها متابعة تنفيذ البحوث، الاهتمام بدراسة مشروعات التنمية المحلية والوطنية، الإستجابة المتغيرة، نشر الأفكار التي تغير المجتمع وتطوره تدريب القيادات الإدارية والفنية والتعليمية في المجتمع، مساعدة المواطنين نصحا وإرشادا، المشاركة المنظمة مع الحكومة في تخطيط وتنفيذ المشروعات، الإرتباط مع الهيئات الحكومية المحلية لتطوير المجتمع المحلي، دعم الأنشطة الثقافية الجماهيرية في المجتمع وغير ذلك من أنشطة أخرى كانت الجامعة أقل فشلا في تحقيقها مما سبق ذكره. ومن هنا فيقترح ضرورة انشاء وكالة جامعية خاصة للتنمية البيئية تختص بتنشيط الدور التنموي للجامعة وتقوية العلاقات التعاونية بينها وبين الأجهزة المحلية والوطنية التنفيذية.

أما بالنسبة لأولوية الأهداف الجامعية فقد اتضح وجوب رفع الأولوية بالنسبة للأهداف التالية: مرتبات الهيئة العلمية، تدريب الطلاب على البحث العلمي، تشجيع الطلاب على التعلم الذاتي ونيل أسلوب التطعيم بالمعلقة، قبول طلاب ذوي قدرات

عالية بالجامعة، تأكيد ديمقراطية القيادة والإدارة بالجامعة، المشاركة في وضع السياسة والخطط الوطنية للتنمية وتنمية الخصال الشخصية للطلاب. كما اتضح وجوب خفض الأولويات الخاصة بالأهداف التالية: قبول معظم خريجي الثانوية العامة بالجامعة، القيام بالبحوث البحثية، تحسين قاعدة الأنشطة الطلابية، استمرار الأنشطة الطلابية في فصل الصيف، وكسب ثقة الهيئات الممولة.

الهوامش

- (١) الدراسات السفلى هي الدراسات الجامعية الخاصة بمرحلة الليسانس أو البكالوريوس، الدراسات العليا هي الخاصة بمرحلي الماجستير والدكتوراه.
- (٢) لقد تم تكوين هذه الأهداف من تحليل الأهداف العامة للتعليم الجامعي وبخاصة ما يوجد منها بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الخاص بتنظيم الجامعات المصرية بالإضافة إلى الملاحظات الشخصية للباحث للأهداف الواقعية للتعليم الجامعي المصري.

المصادر العربية:

- المجلس الأعلى للعلوم، وزارة التعليم العالي، الجمهورية العربية السورية
١٩٧١ المؤتمر التربوي لتطوير التعليم العالي الجامعي، الكتاب الثاني.
- اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة
١٩٧٣ المؤتمر العام الثاني، الجامعة العربية والمجتمع المعاصر، البحوث المتقدمة للمؤتمر بجامعة القاهرة.
- اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة
١٩٧٢ ندوة عمداء كليات الزراعة بالجامعات العربية، جامعة الاسكندرية، مطبعة جامعة الاسكندرية
- جامعة الاسكندرية
١٩٧٩ أبحاث إعادة بناء الإنسان المصري، التقرير الثاني، التعليم والمجتمع، اطار المفاهيم والقضايا العامة، مطبعة جامعة الإسكندرية.
- دليل جامعة الاسكندرية ١٩٨٢ / ١٩٨٣
١٩٨٣ (العام الاربعون) مطبعة جامعة الاسكندرية

الشاوي، ص

١٩٨٢ تعريب التعليم العالي «مشكلات ومقترحات»، مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد ١٨.

السباعي، ع

١٩٨١ دور المراكز الجامعية للدراسات العليا والبحوث في النهوض برسالة الجامعات وتحقيق أهداف التنمية القومية، مطبوعات ندوة تطوير التعليم الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية.

الجامعة الأمريكية

١٩٦٨ محاضرات العيد المثوي للجامعة الأمريكية في بيروت، الجامعة وإنسان الغد، بيروت.

جامع، م. ن.

١٩٨٢ الاطار التطويري للتعليم الجامعي وعلاقته بالتعليم الزراعي الجامعي السعودي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد ١٨، ص ص ٧٩ - ١١١.

المصادر الأجنبية

Bowen, H.

1978 Investment in Learning: The Individual and Social Value of American Higher Education. San Fransisco: Jossey-Bass

El-Zalaki, M.M.

1980 "Problems and essential remedial measures in African systems of agricultural extension." Symposium on "Role of Colleges of Agriculture in Agricultural Extension and Rural Development." University of Alexandria (March)

Henderson, A.G. and Henderson, J.G.

1975 Higher Education in America. San Francisco: Jossey-Bass

Hind, R.R.

1971 "Analysis of a faculty: professionalism, evaluation and the authority structure." In J.V. Baldrige (Ed.), Academic Governance. Berkeley, Calif.: McCutcheon

Hoenack, S.A. and Weiler, W.C.

- 1977 "A comparison of effects of personnel and enrollment policies on the size and composition of a university's faculty." Journal of Higher Education XLVIII (4)

Kronovet, E. and Shirk, E. (Eds.)

- 1967 In Pursuit of Awareness: The College Student in the Modern World. New York: Appleton Century Crofts

Jackson, G. and Weathersby, G.

- 1975 "Individual demand for higher education: a review and analysis of recent empirical studies." Journal of Higher Education 46 (Nov./Dec.)

Parsons, T. and Platt, G.

- 1973 The American University. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Seabury, P. (Ed.)

- 1975 Universities in the Western World. New York: Free Press

SUNYAB

- 1967 Charter of the Future University: Basis for a Flexible and Changing Physical Development. Buffalo, N.Y.: University of New York (27 June)

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة. يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب: ٥٤٨٦ صفاة - الكويت 13055

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: ٢٥٤٩٣٨٧ - ٢٥٤٩٤٢١

ثمن المجلد الواحد: (٥,٠٠٠) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

التضخم الوظيفي في الجهاز الإداري الكويتي «دراسة تحليلية»

ناصر عبد الخالق جاد

كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت

المشكلة :

منذ أكثر من عشرين عاماً، والتضخم الوظيفي يمثل مشكلة من مشاكل الإدارة العامة الكويتية، ففي عام ١٩٦٣ نجد مجلس الأمة الكويتي في مقام رده على الخطاب الأميري يعرب عن شكره للجهود التي تبذلها الحكومة في دراسة موضوع التضخم الوظيفي بالجهاز الإداري للدولة، وقد شكل المجلس يومها لجنة لجمع المعلومات حول هذه المشكلة^(١).

وفي يناير ١٩٦٤ صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٤ في شأن التحقيق البرلماني واصلاح الجهاز الإداري برئاسة وزير العدل وعضوية أعضاء لجنة جمع المعلومات بمجلس الأمة والمحامي العام، وكان من بين مهام هذه اللجنة وتتشدد وتحديد احتياجات الجهاز الإداري من الموظفين في ضوء البرامج والسياسات التي يقرها مجلس الوزراء ووضع معدلات أداء الوظائف^(٢).

كما نجد إحدى اللجان الفرعية التي شكلها مجلس التخطيط^(٣) لدراسة تنظيم الجهاز الحكومي توصي في تقرير لها بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٦٤ بما يلي «تعتقد اللجنة بضرورة المباشرة فوراً بعد اقرار اطار الهيكل العام للتنظيم الحكومي الجديد إلى دراسة التفاصيل المتعلقة بكل وزارة، ولا سيما التفاصيل المتعلقة بوضع مواصفات محددة واضحة لكل عمل من الأعمال التي تقع ضمن دائرة اختصاص وزارة معينة أو إدارة، وبيان ما تستلزمه تلك الأعمال بشكل محدد من قوة عاملة وبذلك يمكن تفادي كثير من أخطاء

التضخم الوظيفي والأمور الماثلة.

وبعد أكثر من عشرين عاماً^(٣)، نجد هذه التوصيات والجهود مرة أخرى، ففي ١٤ أكتوبر ١٩٨٤ صدر قرار مجلس الوزراء الخاص بتشكيل اللجنة العليا لتطوير وتحديث الجهاز الإداري، وقد انبثق عن هذه اللجنة - في ٥ نوفمبر ١٩٨٤ - ثلاث لجان فرعية، أنيط بالأولى منها أن تتولى مسؤولية تحديد معدلات الأداء المناسبة عن طريق حصر الوظائف بأنواعها وإعادة توزيعها وفقاً لطبيعة العمل وتقدير احتياجات كل وزارة ودائرة حكومية من الوظائف وتحديد مجالات ومواقع التضخم في الجهاز الإداري.

وهكذا نصل إلى حقيقة مؤداها أنه بين هذين التاريخين «أكتوبر ١٩٦٤ - أكتوبر ١٩٨٤» كان التضخم الوظيفي في الجهاز الإداري الكويتي مشكلة استقطبت اهتمام المسؤولين ولكنها ما زالت قائمة، وربما زادت حدتها وخطورتها، كما أن الحلول والجهود التي بذلت لعلاج هذه المشكلة لم تحقق أهدافها، وربما أحاطت بهذه الحلول ظروف ومتغيرات أفقدت هذه الحلول فاعليتها وتأثيرها.

أما عن حجم المشكلة، فإن دراسة واحدة لم تتضمن تحديداً دقيقاً لحجم هذه الظاهرة في الجهاز الإداري الكويتي باستثناء دراسة إدوارد دانتون Edward Danton الخبير الذي استقدمته حكومة الكويت لدراسة مجالات تطوير الخدمة المدنية في الفترة من ٢١ سبتمبر حتى ١٧ نوفمبر ١٩٧٧، وأعد تقريره بعنوان «تطوير نظام الخدمة المدنية» وأورد فيه أنه تبين له «وجود فائض من العاملين في الخدمة المدنية بنسبة تتراوح بين ١٠٪ إلى حوالي ٣٥٪ حسب تقديرات المسؤولين في أجهزتهم» (دانتون، ١٩٧٧ : ١٨)، وفيما عدا ذلك فإن صور التعبير عن حجم المشكلة كانت إنطباعية ووصفية ولكنها انطباعات علمية وتحليلية في ذات الوقت^(٤).

أهمية الدراسة :

إذا كان التضخم الوظيفي يمثل مشكلة تواجهها أجهزة الإدارة العامة في الدول النامية، فإن هذه المشكلة تبدو أكثر إلحاحاً في دولة الكويت^(٥)، ومن ثم فإن النتائج المترتبة عليها تصبح بدورها نتائج أكثر تعقيداً وتأثيراً منها في باقي الدول، ويرجع ذلك إلى الإعتبارات الآتية التي سيرد ذكرها تفصيلاً في الأجزاء المتقدمة من الدراسة ولكننا نوجزها لبيان الأهمية فيما يلي :

- ١ - ندرة الموارد البشرية الكويتية والإعتماد المتزايد على العمالة الوافدة وتنوع مصادرها.
- ٢ - عدم ارتباط السياسة التعليمية بسياسات التوظيف والعمالة، وتخريج أفراد في غير

التخصصات والمجالات التي تحتاجها أجهزة إدارة التنمية .

٣ - وجود أعداد متزايدة من شاغلي الوظائف الخدمية والمعاونة التي لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بكفاءة العمل الحكومي أو انتاجيته بينما تواجه وحدات الجهاز الإداري للدولة على الجانب الآخر عجزاً في شاغلي الوظائف الفنية والتخصصية .

٤ - الضغوط التي تمارسها بعض القوى والمؤسسات السياسية لتوظيف أعداد أكبر من العاملين دون حاجة موضوعية تبرر هذه التعيينات .

٥ - طبيعة الظروف والمرحلة الاقتصادية التي تمر بها دولة الكويت بعد عام ١٩٨٣ وحتمية التوجه إلى ترشيد أوجه الإنفاق العام والتي تمثل ميزانية التوظيف جانباً رئيسياً منها (٢٣٪ من جملة الإنفاق العام) .

لكل هذه الأسباب فإن مشكلة التضخم الوظيفي تتقدم كثيراً من المشكلات الأخرى الخاصة بتطوير الإدارة الكويتية^(٢) وعلى الباحثين أن يولوها اهتمامهم بالبحث والتحليل .

الدراسات السابقة حول المشكلة :

رغم أن التضخم الوظيفي كان مشكلة بارزة من مشاكل الإدارة الكويتية ، إلا أن هذه المشكلة لم تحظ بدراسات كافية حولها ، وغالباً ما كانت الإشارة إلى هذه المشكلة تتم في إطار التناول الإجمالي لواقع الإدارة الكويتية ومشكلاتها ، وفي إطار الدراسات السابقة لهذه المشكلة تجدر الإشارة إلى الدراسات الآتية :

١ - دراسة حمد الجوعان وموضوعها : «مشاكل التضخم الوظيفي بالحكومة وتخطيط العمالة» وهي دراسة قدمت إلى الندوة الأولى للإدارة العليا التي نظمها المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، في أكتوبر ١٩٧٤ ، وقد تناولت الدراسة أهم مظاهر التضخم الوظيفي والأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة ، وقد خلصت إلى أن تخطيط العمالة في الجهاز الإداري للدولة يعتبر مطلباً ضرورياً لمواجهة هذا التضخم .

٢ - دراسة علي الموسى وموضوعها «سياسات التوظيف في الثمانينات» وقد أعدت في ديسمبر ١٩٧٥ وهي تتناول الوضع الراهن لسياسات التوظيف والعوامل المحددة لهذه السياسات ثم تعرض لشكل التنمية في الثمانينات وما تتطلبه هذه التنمية من سياسات وأهداف تتعلق بإعداد وتنمية الموارد البشرية اللازمة لهذه الخطوة .

٣ - دراسة د. كمال عسكر وموضوعها «التضخم الوظيفي بالجهاز الحكومي لدولة الكويت» قدمت ضمن أعمال الندوة الثالثة للإدارة العليا التي نظمها قسم الإدارة

العامة والإدارة الصناعية، الكويت ١٦ - ١٩ يناير ١٩٧٧، وهي في جوهرها بحث ميداني اعتمد على دراسة بالعينة في ثلاث وحدات إدارية حكومية تقوم بتقديم خدمات عامة للجمهور لقياس ظاهرة التضخم الوظيفي في هذه الوحدات.

٤ - دراسة أخرى أعدها علي الموسى وموضوعها «التضخم الوظيفي والأداء الإداري في قطاعات الأعمال المختلفة بالكويت» قدمت كورقة للنقاش ضمن أعمال ندوة التطوير الإداري التي نظمتها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي مع جامعة الكويت في الفترة من ١١ إلى ١٢ نوفمبر ١٩٨٢ وهي ورقة تعالج موضوع التضخم الوظيفي من منظور اقتصادي وتعرض لهذه الظاهرة في القطاع الحكومي وقطاعات الأعمال الأخرى.

أهداف وخطة البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التوصل إلى تقييم دقيق لمدى وجود ظاهرة التضخم الوظيفي في الجهاز الإداري الكويتي وبيان أبعاد هذه الظاهرة وانعكاساتها على الإدارة الكويتية.
- تقصي الأسباب والروافد المغذية لهذه الظاهرة - في حالة وجودها - وبيان الأهمية الخاصة بهذه الأسباب والروافد.
- تقييم الحلول التي قدمت لمواجهة هذه المشكلة في ضوء الظروف التي أحاطت بهذه الحلول.
- التوصية بأية حلول أخرى تبدو أكثر ملاءمة وأكثر فاعلية.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف فإن الدراسة أخذت تقسيماً، ربما يكون منطقياً في ترتيبه على النحو التالي:

- أولاً - وهو يتعلق بمفهوم التضخم الوظيفي.
- ثانياً - وقد تناول مظاهر التضخم الوظيفي.
- ثالثاً - وقد خصص لمعالجة أسباب التضخم الوظيفي في الجهاز الحكومي الكويتي.
- رابعاً - وقد اهتم بعرض الحلول المقترحة لعلاج التضخم الوظيفي.

منهج البحث:

تركز المعرفة التي يقدمها هذا البحث على استخدام منهجين في العرض والتحليل المنهج الأول له طابعه الاستنباطي الذي افترضنا به أن الظاهرة الكلية للتضخم الوظيفي ترجع إلى عدد من الظواهر الجزئية الأدنى التي تدل منطقياً على وجود الظاهرة الكلية، والمنهج الثاني له طابع استقرائي استعنا به في جمع الأدلة التي ساعدت على إصدار تعميمات محتملة الصدق وانطلقنا في هذا المنهج من الظواهر الجزئية إلى ظاهرة التضخم الوظيفي كظاهرة كلية.

وقد حقق المزج بين هذين المنهجين في البحث والتحليل إلى تقليل مساحة عدم التأكد Uncertainty area التي تحيط عادة بنتائج أي من المنهجين إذا استخدم بمفرده.

أما فيما يتعلق بالحلول التي أمكن التوصية بها فهي حلول سلكنا إليها ما يمكن تسميته بالمنهج العلمي الجديد الذي حدده جون ديوي John Dewey (القول)، ١٩٨٢ : ١٩) وهو منهج يقوم على الجمع الهادف للحقائق والتنقل بين الاستنباط والاستقراء في إطار من التفكير، قوامه الإحساس بالمشكلة، وجمع المعلومات من حوها بغية تحديدها ثم طرح الحلول التي تبدو ملائمة في صورة تخمينات علمية تصلح كحلول ممكنة للمشكلة المطروحة مع توقع النتائج التي تخلفها هذه الحلول.

مفهوم التضخم الوظيفي

الإنطباع السائد بأن التضخم الوظيفي هو مجرد زيادة حجم الجهاز الوظيفي - في دولة ما - عما كان عليه في وقت سابق أو سنة سابقة، هو انطباع لا تتوفر له الدقة التي تقوم عليها الدراسات والبحوث العلمية، وهي دقة نرجو أن نتمكن منها وأن نبلغها في هذه الدراسة، ذلك أن زيادة حجم الجهاز الإداري للدولة، وبالتالي زيادة حجم الجهاز الوظيفي، من الأمور الطبيعية والمتوقعة خاصة في الدول النامية، لأن الجهاز الإداري في هذه الدول يقوم بدور أساسي في حياة المواطنين ويمارس عددا من الوظائف غير التقليدية في مجالات وميادين شتى، ولا سبيل للدولة للقيام بهذا الدور إلا من خلال جهازها الوظيفي.

وفي دولة مثل الكويت فإن مجموعة المقومات الأساسية التي يحددها الدستور أساساً للمجتمع الكويتي ترتب، عدداً من المهام والمسؤوليات التي يتوجب على الجهاز الإداري للدولة أن يرفعها وأن يعمل على تحقيقها، نذكر بعض هذه المقومات فيما يلي: (٧)

- * رعاية الدولة للنشء وحمايته .
- * إعانة المواطنين في حالات الشيخوخة والمرض والعجز وتوفير خدمات التأمين الإجتماعي والمعونة الإجتماعية والرعاية الصحية لهؤلاء .
- * توفير التعليم كركن أساسي لتقدم المجتمع .
- * رعاية الفنون والعلوم والأداب وتشجيع البحث العلمي .
- * عناية الدولة بالصحة العامة وموائيل الوقاية والعلاج .
- * حماية الأموال العامة وصيانة حرمتها .
- * المحافظة على الثروات الطبيعية وحسن استغلالها .
- * تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين .

ومن ثم فإنه يصبح من الطبيعي أن تستعين الدولة بأعداد متزايدة من الموظفين والعاملين للقيام على صيانة هذه المبادئ والمقومات وتنفيذ ما يتطلبه تحقيقها من تبعات .

وفي ضوء ما تقدم فإن التضخم الوظيفي لا يمكن أن يعني الزيادة المجردة أو النمو المجرد في حجم الجهاز الوظيفي لدولة ما ، فهذه الزيادة تغدو مسألة طبيعية مادامت الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها - لصالح مواطنيها - هي أهداف متجددة ومتنوعة .

من أين إذن تنشأ كلمة «التضخم» ولماذا تطلق كأحد الأوصاف التي توصف بها بعض أجهزة وأنظمة الإدارة العامة في دولة ما ؟

إن كلمة - أو صفة - التضخم تطلق على الجهاز الوظيفي في دولة ما ، إذا كانت الزيادة في عدد أفراد هذا الجهاز قد زادت أو تزيد بمعدلات لا تبررها الزيادة المقابلة في أعباء الدولة والأهداف التي على الجهاز الإداري أن يسعى لتحقيقها .

معنى ذلك أن كل زيادة في عدد العاملين بالجهاز الوظيفي للدولة ينبغي أن تكون نتيجة نمو مقابل ومتوازن في دور الدولة وما يتعين عليها القيام به من مهام ومسؤوليات تنفيذاً للسياسة العامة التي أقرتها السلطة الشرعية في هذه الدولة .

وبعبارة أخرى فالتضخم الوظيفي يمكن تعريفه حينئذ بأنه «زيادة حجم العمالة عن حجم العمل» (الجوعان ، ١٩٧٤ : ٤) .

ولكن هذا التعريف يثير قضية أخرى ، فإذا كان حجم العمالة يمكن حصره وتصنيفه في اتجاهات وتخصصات شتى ، فماذا عن حجم العمل في دولة ما ، وماذا عن

إمكانية قياسه وتحديد كماً ونوعاً ؟ إن هذه هي الحلقة الغائبة في التعريف الذي أوردها . فالحكم الصحيح عن مدى وجود تضخم وظيفي في أحد الأجهزة الوظيفية لا يبدأ من حصر العمالة إنما يبدأ من قياس حجم العمل وتحديد مقرراته الوظيفية في ضوء معايير ومعدلات للأداء يتم وضعها لكل عمل . ولهذا السبب فإنه يمكن تطوير التعريف السابق للتضخم الوظيفي ليصبح أكثر تعبيراً عما نريده وحينئذ يصبح التضخم الوظيفي « هو زيادة عدد الموظفين عن الحد المطلوب لأداء خدمة محددة وفقاً لمعدل أداء موضوع » (الجوعان، ١٩٧٤ : ٨) .

ولزيد من الايضاح، نسوق عدداً من التعاريف الأخرى للتضخم الوظيفي، وهي تؤكد ما خلصنا إليه من قبل، إذا عرفه البعض (السيد، ١٤٠٢هـ، ٧١) بأنه « الحالة التي يكون فيها عدد العاملين في موقع عمل معين أكبر من طاقة العمل الفعلية » بمعنى أنه يمكن تأدية نفس العمل بعدد أقل من العاملين دون أن يترتب على هذا التخفيض مساس بكمية أو نوعية العمل المؤدى، ويرتب هؤلاء على هذا التعريف قولهم بأن الانتاجية الحدية لبعض الذين يعملون في مواقع التضخم الوظيفي تكون منخفضة، وأن انتاجية هؤلاء تستمر في الانخفاض كلما زادت وحدات العمل المضافة، حتى تصل الإنتاجية - الحدية - إلى الصفر، وربما إلى أقل من الصفر، وعند هذا الحد - الصفر - تبدأ ظاهرة التضخم الوظيفي في الظهور، وكلما زاد عدد وحدات العمل المضافة، أي الذين يوظفون بعد هذه المرحلة، كلما زادت حدة التضخم الوظيفي .

وفي تعريف آخر « التضخم بالتعبير المباشر يعني وجود عدد فائض أو زائد عن المتطلبات الفعلية للعمل الإداري في ظل تنظيمات دقيقة، تستبعد فيها الإجراءات غير الضرورية، وتحدد فيها مهمات العمل المطلوب، وشروط أدائه، ومقدار الوقت والجهود المطلوبين لأدائه » (العواجي، ١٤٠٢هـ : ١٦) .

ويرى باحثون آخرون أن التضخم الوظيفي « هو زيادة عدد الموظفين بنسبة تفوق الزيادة في حجم ونوع الخدمات التي يقدمونها، أو بقاء أو انخفاض حجم ومستوى الخدمات بينما يترادى عدد الموظفين الذين ينفذون الأعمال المرتبطة بتقديم هذه الخدمات » (بهمجت، ١٩٨١ : ٧) .

كما يتجه آخرون إلى القول بأن « التضخم الوظيفي هو ظاهرة اقتصادية، تعبر عن زيادة العاملين بجهاز معين عن حاجة العمل لإنهاء الأعمال بمعدلات أداء مقبولة، مما ينتج عنه انخفاض مستوى الكفاية الفردية طبقاً لمعايير الإنجاز المحددة، وقلة الإنتاجية

الجماعية في هذه الجهة» (الخلف، ١٠٤٢هـ : ٢٢٨).

وفي تعريف آخر، لا يختلف كثيرا عن سابقة (٨) «يعرف التضخم الوظيفي على أنه القوى العاملة الفائضة عن حاجات العمل الفعلية، أو التي لا تنتج الحد الأدنى المطلوب» (عسكر، ١٩٧٧ : ٨).

وفي ضوء هذه المفاهيم التي سقناها للتضخم الوظيفي، فإنه تبقى الإشارة إلى أمرين هما:

١ - أن مفهوم التضخم الوظيفي لا ينبغي أن يفهم فقط على أنه زيادة في حجم العمالة عن حجم العمل وفقا لمعدلات أداء موضوعة، ولكنه ينبغي أن يفهم أيضا على أنه الاسراف والمغالة في توفير الكفاءات والمهارات لتنفيذ العمل بأكثر مما يتطلبه هذا العمل من مهارة أو تأهيل، ويسمى البعض هذه الحالة بأنها «التضخم الوظيفي المفرغ»، إذ أن توفر التخصصات العلمية العليا ذات التأهيل والخبرة العالية في وظائف لا تتطلب هذا القدر من التأهيل أو الخبرة يعتبر صورة من صور التضخم الوظيفي لوجود طاقات أو امكانيات علمية ومهارات عالية مهذرة ومعتلة بينما كان يمكن لهذه الطاقات أن توجه إلى أماكن عمل أخرى أكثر صعوبة وأوسع نطاقا وأعمق أثرا مما تؤديه في هذه الوظائف الأقل مستوى (عسكر، ١٩٧٧ : ١٢).

٢ - أن التضخم الوظيفي - بالمفاهيم التي أوردناها - قد يصيب الجهاز الإداري ككل أو قد يصيب قطاعا معينا داخل هذا الجهاز، وأكثر من ذلك فقد يصيب بعض المجموعات الوظيفية، أو المستويات والفئات في إحدى وحدات الجهاز الإداري للدولة، بينما لا تعاني منه باقي وحدات هذا القطاع، أو ربما تعاني عجزا وظيفيا في مستويات ومجموعات وظيفية معينة، ومن الأمثلة التي نشاهدها في ذلك، وزارة التربية، فهي تعاني فائضا وتضخما في بعض مستوياتها ومجموعاتها الوظيفية، خاصة الإدارية والخدمات المعاونة، ولكنها بالمقابل تواجه عجزا وظيفيا، في الوظائف الفنية المتخصصة (أخصائيو التخطيط التربوي - أخصائيو المناهج - أخصائيو التقنيات التربوية)، وكذلك في بعض فئات المدرسين كمدرسي الرياضيات، واللغات، والتربية الموسيقية^(١) (وزارة التربية، ١٩٨٥ : ٤٣).

وبعبارة أخرى فإن «التضخم الوظيفي» لفظة ينبغي الحذر في إطلاقها، فهي قد تطلق على الجهاز الإداري للدولة ككل، حيث يصبح هذا التضخم ظاهرة عامة، كما قد تطلق على أحد قطاعاته، أو إحدى وحداته، أو إحدى مجموعاته

الوظيفية أو بعض مستوياته الإدارية.

وترتبا على هاتين الملاحظتين فإن معرفة وتحديد التضخم الوظيفي على مستوى جميع وحدات الجهاز الحكومي بالدولة - وهو أمر يفوق قدرة الباحث منفردا، وإمكاناته من جهد أو وقت - يتعين معه أن تكون الدراسة شاملة لجميع هذه الوحدات، وليست على أساس عينة هنا وعينة هناك، حتى تعطي النتائج صورة كاملة ودقيقة عن حجم المشكلة وأبعادها على مستوى الجهاز الحكومي كله، فضلا عن أن دراسة كهذه من الطبيعي أن تتطلب تأييدا ومساندة قوية ورسمية من الأجهزة المعنية ليتسنى القيام بها.

مظاهر التضخم الوظيفي

في غيبة معايير ومقاييس دقيقة يتم بها قياس حجم العمل الحكومي، فإن خبراء الإدارة الحكومية يضطرون إلى الاعتماد على عدد من المظاهر التي يمكن عن طريقها التعرف على مدى وجود ظاهرة التضخم الوظيفي في دولة ما، سواء على مستوى الجهاز الإداري للدولة ككل أو على مستوى أحد القطاعات.

ولكن أيا من هذه المظاهر - بمفردها - لا يقطع بوجود تضخم وظيفي، إنما يمكن الاستدلال بهذه المظاهر - مجتمعة - وبدرجة معقولة على وجود هذا التضخم ونذكر من هذه المظاهر:

- ١ - التضخم في ميزانية الوظائف.
- ٢ - الزيادة الكبيرة في قوة العمل الحكومية.
- ٣ - عدم تحقيق الإفادة الكاملة أو المثل من ساعات العمل.

ونتناول فيما يلي هذه المظاهر بقدر من التحليل وذلك من واقع الإدارة الحكومية الكويتية.

أولا : التضخم في ميزانية الوظائف:

في ضوء بيانات الإنفاق العام التي توفرت للبحث، فقد بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي الكويتي ٢٢٩٢٢ مليون دينار خلال الفترة ٧٠ / ١٩٧١ - ٨٢ / ١٩٨٣. كما أن الإنفاق على ميزانية الوظائف (الرواتب والأجور) قد بلغ ٥٣٧٥,٦ مليون دينار خلال هذه الفترة، وكانت هذه النفقات كما يلي:

السنة	ميزانية الوظائف مليون دينار	الزيادة عن العام السابق مليون دينار
١٩٧١ / ٧٠	١١٦,٣	٢,١
١٩٧٢ / ٧١	١٦٥,٤	٤٩,١
١٩٧٣ / ٧٢	١٨٨,٩	٢٣,٥
١٩٧٤ / ٧٣	١٩٧,٥	٨,٦
١٩٧٥ / ٧٤	٢٦٣,٦	٦٦,١
١٩٧٦ / ٧٥	٣٥٣,٥	٨٩,٩
١٩٧٧ / ٧٦	٣٦٨,٢	١٤,٧
١٩٧٨ / ٧٧	٤٢٣,-	٥٤,٨
١٩٧٩ / ٧٨	٤٥٦,٦	٣٣,٦
١٩٨٠ / ٧٩	٦٢١,٦	١٦٥,-
١٩٨١ / ٨٠	٦٣٨,٨	١٧,٢
١٩٨٢ / ٨١	٧٢٣,٥	٨٤,٧
١٩٨٣ / ٨٢	٨٥٨,٧	١٣٥,٢

ومن هذا الجدول يتبين ما يلي:

* أن إجمالي ما أنفق وما خصص لميزانيات الوظائف خلال الفترة ٧٠ / ١٩٧١ - ٨٢ / ١٩٨٣ يمثل ٢٣,٥٪ من إجمالي الإنفاق العام للدولة خلال هذه الفترة.

* أن ميزانية الوظائف لعام ٨٢ / ١٩٨٣ قد صارت سبعة أمثالها تقريبا عام ٧٠ / ١٩٧١ بينما صار عد العاملين عام ٨٢ / ١٩٨٣ ضعف ما كان عليه فقط عام ٧٠ / ١٩٧١. (جدول رقم ١، ٢)

ومعنى ذلك أن الزيادة في ميزانية الوظائف لم يكن باعثها الوحيد هو زيادة اعداد العاملين بالحكومة بقدر ما كانت هذه الزيادة ناتجة عن زيادة مستوى الأجور والمرتبات تمشيا مع زيادة أعباء المعيشة وفقا لما كانت تقضي به قوانين التوظيف المعمول بها خلال هذه الفترة وقد لوحظ ذلك بصفة خاصة في ميزانية ٧٩ / ١٩٨٠ وميزانية ٨٢ / ١٩٨٣.

جدول رقم (١)

جدول مقارنة يوضح نسبة ميزانية الوظائف (الرواتب والأجور) بالجهز الحكومي إلى إجمالي الانفاق العام السنوي (٧٠ / ١٩٧١ - ٨٢ / ١٩٨٣)

السنة	الانفاق العام*	ميزانية الوظائف	عدد** العاملين	نسبة الرواتب والأجور إلى الانفاق العام
١٩٧١ / ١٩٧٠	٣٢٤	١١٦,٣	٧٧١٧٠	٪٣٥,٩
١٩٧٢ / ١٩٧١	٣٧٠	١٦٥,٤	٨٧٠٣٢	٪٤٤,٧
١٩٧٣ / ١٩٧٢	٤٣٧	١٨٨,٩	٩٣٤١٧	٪٤٣,٢
١٩٧٤ / ١٩٧٣	٥٥٣	١٩٧,٥	٩٥٠٩٩	٪٣٥,٧
١٩٧٥ / ١٩٧٤	١١٦٣	٢٦٣,٦	١٠٤٠٥١	٪٢٢,٦
١٩٧٦ / ١٩٧٥	١٣٣٧	٣٥٣,٥	١١٣٢٧٤	٪٢٦,٤
١٩٧٧ / ١٩٧٦	١٥١٩	٣٦٨,٢	١٢٨٥٠٨	٪٢٤,٢
١٩٧٨ / ١٩٧٧	١٩٥٩	٤٢٣,-	١٣٣٦٥٣	٪٢١,٦
١٩٧٩ / ١٩٧٨	١٩٤٤	٤٥٦,٦	١٣٦١١١	٪٢٣,٥
١٩٨٠ / ١٩٧٩	٢٤٢٣	٦٢١,٦	١٤٥٤٥١	٪٢٥,٦
١٩٨١ / ١٩٨٠	٣٣٧٨	٦٣٨,٨	١٣٧١٢١	٪١٨,٩
١٩٨٢ / ١٩٨١	٣٧٨٣	٧٢٣,٥	١٤٣٨٦٤	٪١٩,١
١٩٨٣ / ١٩٨٢	٣٧٣٢	٨٥٨,٧	١٤٤٩١٦	٪٢٣,-
المجموع	٢٢٩٢٢	٥٣٧٥,٦		٪٢٣,٤٥

المصدر:

* بالنسبة للإنفاق العام وميزانية الوظائف:

المصدر: بنك الكويت المركزي: الاقتصاد الكويتي في عشرة أعوام (التقرير الاقتصادي للفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٩)، جدول ٧، ص ١٥٤، وكذلك التقرير الاقتصادي لعام ١٩٨٣ (بنك الكويت المركزي)، جدول ٦، ص ٣٣

* * بالنسبة لأعداد العاملين:

المصدر: د. عبد الهادي العوضي: هيكل العمالة في الكويت، دراسة مقدمة إلى مؤتمر التطوير الإداري في الكويت، مؤسسة التقدم العلمي وجامعة الكويت، ٢١ - ٢٢ نوفمبر، الكويت، جدول رقم ١٠، ص ٤١ (عن التقارير السنوية لـديوان الموظفين عن السنوات حتى ١٩٨٢).

جدول رقم (٢)

جدول يوضح تطور ميزانية الوظائف وأعداد العاملين* بال جهاز الحكومي الكويتي والأرقام القياسية لهذا التطور (١٩٨٣ / ٨٢ - ١٩٦٦ / ٦٥)

م	السنة (١)	بنك الكويت المركزي	ميزانية الوظائف**		عدد العاملين		الرقم القياسي
			الرقم	الادارة العامة لشئون التخطيط	الادارة العامة لشئون التخطيط	المجموعة الاحصائية	
١	١٩٦٦ / ١٩٦٥	-	٧٣,٣	١٠٠	٦٦٦٤١	٦٩٥٢٠	١٠٠,٠
٢	١٩٦٧ / ١٩٦٦	-	٨١,٥	١١١,١	٧١٨١٤	٧٦٤٧٩	١١٠,٠
٣	١٩٦٨ / ١٩٦٧	-	٩٠,٨	١٢٣,٨	٧٦٤٩٧	٧٩٦٦٩	١١٤,٦
٤	١٩٦٩ / ١٩٦٨	-	٩٥,٦	١٣٠,٤	٧٩٦٨٧	٧٠٣٢٥	١٠١,٢
٥	١٩٧٠ / ١٩٦٩	١١٤,٣	١٠٢,٢	١٣٩,٤	٨١٢٣٣	٧٠٩٢٢	١٠٢,٠
٦	١٩٧١ / ١٩٧٠	١١٦,٣	١٠٧,٣	١٤٦,٣	٨٢٢٧٧	٧٧١٧٠	١١١,٠
٧	١٩٧٢ / ١٩٧١	١٦٥,٤	١٤٨-	٢٠١,٩	٩١٧٠٦	٨٧٠٣٢	١٢٥,٢
٨	١٩٧٣ / ١٩٧٢	١٨٨,٩	١٥٣,٢	٢٠٩-	٩٧٩٣١	٩٣٤١٧	١٣٤,٤
٩	١٩٧٤ / ١٩٧٣	١٩٧,٥	١٦٣,١	٢٢٢,٥	١٠٤٧٩٤	٩٥٠٩٩	١٣٦,٨
١٠	١٩٧٥ / ١٩٧٤	٢٦٣,٦	١٧٧,٥	٢٤٢,١	١١١٥٧٣	١٠٤٠٥١	١٤٩,٧
١١	١٩٧٦ / ١٩٧٥	٣٥٣,٥	٢٤٥-	٣٣٤,٢	١٢٤٧٨١	١١٣٧٢٤	١٦٢,٩
١٢	١٩٧٧ / ١٩٧٦	٣٦٨,٢	٣٠٦-	٤١٧,٤	١٤٥٢٠٥	١٢٨٥٠٨	١٨٤,٩
١٣	١٩٧٨ / ١٩٧٧	٤٢٣-	٣٥٨-	٤٤٨,٤	١٤٨٩٤١	١٣٣٦٥٣	١٩٢,٣
١٤	١٩٧٩ / ١٩٧٨	٤٥٦,٦	٦٢٢,٩	٨٤٧,٢	١٦٢٢,٩	١٣٦١٢٩	١٩٥,٨
١٥	١٩٨٠ / ١٩٧٩	٦٢١,٦	٨٤٧,٢	٨٤٧,٢	١٤٥٤٥١	١٤٥٤٥١	٢٠٩,٢
١٦	١٩٨١ / ١٩٨٠	٦٣٨,٨	٨٧٠,٣	٨٧٠,٣	١٣٧١٢١	١٣٧١٢١	١٩٧,٢
١٧	١٩٨٢ / ١٩٨١	٧٢٣,٥	٩٨٧,٠	٩٨٧,٠	١٤٣٨٦٤	١٤٣٨٦٤	٢٠٦,٩
١٨	١٩٨٣ / ١٩٨٢	٨٥٨,٧	١١٧١,٤	١١٧١,٤	١٤٤٩١٦	١٤٤٩١٦	٢٢٩,٢

* فيما يتعلق بأعداد العاملين للسنوات من ١٩٦٦/٦٥ إلى ١٩٨٢/٨١ : المصدر : وزارة التخطيط ، الإدارة العامة لشئون التخطيط ، إدارة تخطيط القوى العاملة (الإدارة الحكومية واحتياجاتها من قوة العمل) ، الكويت. ١٩٧٨ ص : هـ. وكذلك المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، الإدارة المركزية للإحصاء ، جلد ١١٢ .

** بالنسبة لميزانية الوظائف : المصدر : بنك الكويت المركزي (الاقتصاد الكويتي في عشرة أعوام ١٩٧٩ - ٦٩) جلد ٧ وكذلك الإدارة العامة لشئون التخطيط (المراجع السابق) .

ويمكن ملاحظة أن الأهمية النسبية التي تمثلها ميزانية الوظائف على مستوى الدولة بالنسبة لأجمالي الإنفاق العام قد تراجعت بدرجة ملحوظة رغم الزيادات المطلقة التي طرأت عليها، ففي عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ كانت ميزانية الوظائف تمثل ٣٦٪ من مجموع الإنفاق العام للدولة، بينما في ١٩٨١ صارت تمثل ١٩٪ من مجموع الإنفاق العام رغم الزيادة المطلقة في هذه الميزانية من ١٩٧ مليون إلى ٦٣٨ مليون (جدول رقم ١) بين هذين التاريخين. (بنك الكويت المركزي، ١٩٨٣ : ٣٣).

وهكذا نجد أن زيادة ميزانية الوظائف لا تنهض سبباً كافياً للحكم على وجود تضخم وظيفي من عدمه، فقد ترجع هذه الزيادة إلى ما يطرأ من زيادات على رواتب العاملين وأجورهم. وعلينا أذن أن نمضي للمظاهر الأخرى للتضخم الوظيفي.

ثانياً : الزيادة في قوة العمل الحكومية :

يمكن تتبع النمو في عدد العاملين بالجهاز الحكومي الكويتي على النحو التالي، مع مراعاة أنه سيتم الاكتفاء بعدد من السنوات التي توفرت عنها بيانات إحصائية كاملة تكفي لمعرفة الاتجاه الذي أخذه هذا النمو :

جدول يبين نسبة العاملين بالحكومة إلى عدد السكان بالكويت ١٩٧٠ - ١٩٨٢ *

البيان \ السنوات	١٩٧١ / ٧٠	١٩٧٣ / ٧٢	١٩٧٦ / ٧٥	١٩٨١ / ٨٠	١٩٨٣ / ٨٢
عدد العاملين بالحكومة	٧٧١٧٠	٩٣٤١٧	١١٣٢٧٤	١٣٧٢١	١٤٤٩١٦
عدد السكان	٧٣٨٦٦٢	٨٤١١٣٢	٩٩٤٨٣٧	١,٣٥٧,٩٥٢	١,٥٦٥,١٢١
نسبة العاملين بالحكومة إلى عدد السكان	١٠,٤٪	١١,١٪	١١,٤٪	١٠,١٪	٩,٢٪

* لا يدخل في عدد هؤلاء : العاملون في الجهات ذات الميزانيات المستقلة والملحقة ووظائف رجال القضاء والوظائف العسكرية بالدخيلة والدفاع ورجال السلك الدبلوماسي ، وقد قدرت الوظائف العسكرية والقضائية والدبلوماسية عام ١٩٨١ بـ ١٤٧٠٩ فرداً .

المصدر :

تقارير ديوان الموظفين السنوية عن السنوات المذكورة بالنسبة لأعداد العاملة وكذلك المجموعة الإحصائية السنوية عن عام ١٩٨٤ (وزارة التخطيط) بالنسبة لأعداد السكان .

ومن هذا الجدول يتضح الاتجاه المتناقص في نسبة العاملين بالحكومة الى عدد السكان اعتبارا من عام ١٩٧٥ حتى بلغت ٩,٢٪ عام ١٩٨٢. إلا أنه رغم هذا التناقص فإن هذه النسبة تظل مرتفعة إذا قورنت بمثيلتها في الدول المتقدمة وإن كانت هذه المقارنة تعتبر غير دقيقة وربما غير مجدية لأسباب كثيرة.

لذلك فقد نستعين ببعض المؤشرات المقارنة لمعدل نمو العاملين في الحكومة في بعض الدول العربية (صادق، ١٩٨٠: ٥٩) وإن كانت هذه المؤشرات ستغطي فترات زمنية متفاوتة نظرا لعدم توفر البيانات عن فترة واحدة تشترك فيها الدول موضوع المقارنة: وفيما يلي بيان لهذه المؤشرات في بعض الدول العربية:

الدولة	الفترة	معدل نمو العاملين في الحكومة
الكويت	١٩٦٦ - ١٩٧٨	٨,٢٪
السعودية	١٩٦٠ - ١٩٧٨	١٠,٠٪
ليبيا	١٩٧٥ - ١٩٨٠	٦,٤٪
عمان	١٩٧١ - ١٩٧٣	٤٥,٥٪
الصومال	١٩٧٤ - ١٩٧٦	١٣,٨٪
مصر	١٩٥٢ - ١٩٧٠	١٤,٤٪
الأردن	١٩٧٠ - ١٩٧٧	٩,١٪

ومن الجدول السابق يتبين كيف أن معدل النمو في عدد العاملين بالحكومة بدولة الكويت يعتبر متوسطا إذا قورن بباقي المعدلات في الدول الأخرى، خاصة إذا تم تفسير هذا المعدل في ضوء النقلة التنموية الكبيرة التي شهدتها الكويت خلال الفترة موضوع المقارنة وهي نقلة تتطلب بكل المقاييس زيادة ملموسة في عدد العاملين الذين تتطلبهم ادارة التنمية.

وتبقى الإشارة إلى أن نسبة قوة العمل الحكومية إلى إجمالي عدد السكان، اذا كانت تصلح مؤشرا ودليلا - احتماليا - لوجود تضخم وظيفي على مستوى الجهاز الاداري للدولة ككل - في ضوء المعايير المقارنة لدولة أخرى - فإنه يتعذر استخدام نفس المؤشر لقياس مدى وجود التضخم الوظيفي بإحدى الوزارات، لأن الوزارات تتباين في طبيعة نشاطها، ومن ثم في عدد الذين يتعين على كل وزارة استخدامهم لضمان مستوى معقول

من الخدمة للمواطنين، فمن غير المنطقي عقد مقارنة بين عدد ونوعية العاملين الذين تتطلبهم حاجة العمل ببلدية الكويت أو وزارة التربية مثلاً بعدد ونوعية الذين تتطلبهم حاجة العمل بوزارة التخطيط أو الاعلام.

على أنه بالنسبة لبعض وحدات الجهاز الإداري للدولة ذات الطبيعة الخدمية فإنه يمكن الاعتماد على عدد من المقاييس الدولية المقارنة للحكم على مدى وجود التضخم الوظيفي، كنسبة الأطباء إلى السكان، والهيئة التدريسية إلى الطلاب، ورجال الشرطة إلى السكان، وغير ذلك من المقاييس المعروفة في هذا الصدد مع مراعاة الحذر في استخدام هذه المقاييس لاختلاف الظروف البيئية من دولة لأخرى ومن هذه الظروف مدى استخدام التكنولوجيا، ودرجة الميكنة، واتساع رقعة الدولة والتركز السكاني وغير ذلك من المحددات البيئية المعروفة.

ولإلقاء مزيد من الضوء على أبعاد المشكلة نشير إلى مجموعة المؤشرات التفصيلية والاضافية الآتية:

- ١ - * كان عدد العاملين بالجهاز الإداري للدولة عام ١٩٧٢ هو ٩٣٤١٧ فرداً.
* صار عدد العاملين بالجهاز الإداري للدولة عام ١٩٨٢ هو ١٤٤٩١٦ فرداً.
* بلغت الزيادة في أعداد العاملين بالحكومة بين هذين التاريخين ٥١٤٩٩ فرداً.
∴ نسبة الزيادة = ٥٥٪ في عشر سنوات.

- ٢ - في عام ١٩٨٣ (يوليو) توزع العاملون بالجهاز الحكومي حسب المجموعات الوظيفية التالية: (جدول رقم ٣).

جدول رقم (٣)
بيان بتوزيع العاملين بالجهاز الإداري للدولة*
حسب جنسياتهم والمجموعات الوظيفية
وذلك في ١ / ٧ / ١٩٨٣

م	الفئات الوظيفية	ك	غ. ك	جدة
١	رئيس مجلس الوزراء والوزراء ومن في حكمهم	٢١	—	٢١
٢	الوظائف القيادية	٨٩	—	٨٩
	ممتازة	٤	—	٤
	وكيل وزارة	٢٣	—	٢٣
	وكيل وزارة مساعد	٨٩	—	٨٩
	مجموع الفئة	١١٦	—	١١٦
٣	الوظائف العامة	٣٢٥٦	٩٩١	٤٢٤٧
	الدرجة ب	٨٠	٥٩	١٣٩
	الأولى	٥٩٨	٧١٦	١٣١٤
	الثانية	١٦١٧	١٥٠٤	٣١٢١
	الثالثة	٣٩١٨	٤٨٦٣	٨٧٨١
	الرابعة	٨٧٣٧	١١٧٢٦	٢٠٤٦٣
	الخامسة	٧٣٨٢	١٣٠٤٩	٢٠٤٣١
	السادسة	٤٠٠٨	٧٥٦١	١١٥٦٩
	السابعة	٧٤٧٢	٧٥٧٦	١٥٠٤٨
	الثامنة	٣٢٥٦	٩٩١	٤٢٤٧
	مجموع الفئة	٣٧١٢٧	٤٧٩٨٦	٨٥١١٣

تابع توزيع العاملين بالجهاز الاداري للدولة

٢	الفئات الوظيفية	ك	غ. ك	جملة
٤	الوظائف الفنية المساعدة	الأولى	٢٤٨	١٢٧٧
		الثانية	١١٥٠	٣٧٤٢
		الثالثة	٦٥٠	٢٥٩٨
		الرابعة	٣٢٣	٢٦٦٠
		الخامسة	٨٥	٥٢٧٨
		السادسة	٢١٤	٥٧٣٦
	مجموع الفئة	٢٦٧٠	٢١٢٩١	٢٣٩٦١
٥	الوظائف المعاونة	الأولى	٨٨٧	١٧٦٦
		الثانية	٥٣٠٨	٤٩٨٧
		الثالثة	٤٤٤٠	١٢٢٩٩
	مجموع الفئة	١٠٦٣٥	١٩٠٥٢	٢٩٦٨٧
٦	العقود	الثاني	—	٢٤٧٢
		الثالث	—	٣٥٤٦
		مجموع الفئة	—	٦٠١٨
	الاجمالي	٥٠٥٦٩	٩٤٣٤٧	١٤٤٩١٦
٧	الوظائف الخاصة	عسكرية		١٣٩٩١
		قضاء ونيابة		٢٠٨
		فتوى		٤٧
		دبلوماسية		٢٠٢
	مجموع الفئة			١٤٤٤٨
	الاجمالي العام			١٥٩٣٦٤

* المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٤، ص ١٢٦.

ويمكن إيجاز أهم مؤشرات الجدول السابق في النتائج الاجالية التالية:

مجموعة الوظائف	عام ١٩٨٣	%
- مجموعة الوظائف القيادية	١٣٧	٠,٠٩%
- مجموعة الوظائف العامة	٨٥١١٣	٥٨,٧٥%
- مجموعة الحرفية	٢٣٩٦١	١٦,٥٥%
- مجموعة الخدمات	٢٩٦٨٧	٢٠,٤٦%
- مجموعة وظائف العقود الخاصة	٦٠١٨	٤,١٥%
اجمالي	١٤٤٩١٦	١٠٠%

٣- أن ٧٠% من العاملين بالجهاز الاداري للدولة عام ١٩٨٢ يتركزون بأربع جهات رئيسية وقد كان العاملون بهذه الجهات الأربعة يمثلون ٦٢% من اجمالي العاملين بالحكومة عام ١٩٧٦، الذين قدر عددهم وقتئذ بـ ١١٦٤٥١ فردا. (ديوان الموظفين، ١٩٨٣: ٥١). وذلك على النحو التالي:

الجهة	عدد العاملين عام ١٩٨٢	عدد العاملين عام ١٩٧٦
وزارة التربية	٥٢٤٧٣	٣٣٨٣٧
وزارة الصحة العامة	٣٠٠٦٧	١٥٩٧١
وزارة الأشغال العامة	٩٢٤٦	١١٨٢٠
وزارة الكهرباء والماء	٩٦٠٤	١٠٣٢٣
اجمالي	١٠١٣٩٠	٧١٩٥١

ثالثا: عدم تحقيق الإفادة الكاملة أو المثل من وقت العمل:

ومعنى هذا المؤشر أن الوقت المخصص للعمل لا يستخدم بكامله أو حتى في معظمه لأغراض العمل.

ويلجأ خبراء الإدارة إلى استخدام بعض المقاييس التي يمكن بها الحكم على انتاجية العمل ومدى استخدام الوقت المتاح بصورة فعالة، وهم يتبعون لهذا الغرض بعض

الطرق والأساليب نذكر منها: (Currie, 1980: 192- 219) ، كمال وآخرون؛ ١٩٨٤ : ٢٧ - ٦٧).

Simple Timing	طريقة التوقيت البسيط
Activity Sampling	طريقة عينة النشاط
	طريقة النظم المسبقة للزمن والحركة
Predetermined Motion-time Systems (PMTS)	
Historical Method	طريقة التاريخية
Estimation Method	طريقة التقديرية

إلا أن أياً من هذه الطرق لم تستخدم في قياس العمل الحكومي في دولة الكويت ومن ثم فإن الحكم على هذا الجانب سيكون حكماً انطباعياً تسانده بعض الشواهد والملاحظات العلمية التي نسوق منها:

١- ما ورد في تقرير ادوارد. أي. دانتون عام ١٩٧٧ عن تطوير نظام الخدمة المدنية في الكويت (دانتون، ١٩٧٨: ٥٠) من وجود موظفين ليس لهم أي عمل من الناحية العملية بل لا يوجد لهم عمل «جاهز» يؤدونه، حتى أن الإدارة في بعض الأجهزة تعمل على إبعاد نسبة مئوية ملحوظة من الموظفين عن موقع العمل لتجنب تدخل هؤلاء الموظفين الزائدين في أعمال زملائهم المتجبن والذين يؤدون عملاً مفيداً.^(١٠)

٢- وجود «العمل الثاني» لعدد من العاملين بالجهاز الإداري للدولة وقيام هؤلاء بتصريف وإدارة هذا «العمل الثاني» خلال أوقات عملهم الرسمية، ومحاربة الدولة لهذا الاتجاه وتقييده. وتقول وثيقة البنك الدولي في هذا الشأن «أن الوقت الذي يقضيه الموظفون في أدائهم لعملهم هو أقل ما يكون، فالكثيرون منهم يوجهون اهتمامهم الرئيسي إلى الأعمال الخارجية التي يزاولونها أو إلى المؤسسات التجارية التي يملكونها أو يتولون تشغيلها وبعضهم لا يحضرون حتى للدوام في وظائفهم الحكومية» (البنك الدولي، ١٩٧٩: ٢٠).

٣- تشغيل نسبة غير قليلة من الطلاب في بعض وحدات الجهاز الإداري للدولة وانصراف هؤلاء عن بعض وقتهم في العمل للإنتظام في بعض الدروس والمحاضرات ويعمل معظم هؤلاء بصفة خاصة في إدارات البلدية والمستوصفات، إدارة الجمارك، الطيران المدني، البريد والهاتف، وقد قام مجلس الخدمة المدنية وديوان

الموظفين بالعمل على تقييد هذه الظاهرة مؤخراً، كما سترد الإشارة إلى ذلك في موضع لاحق.

٤ - لإنخفاض انتاجية العمل في القطاع الحكومي، ويذكر في ذلك برنارد جلاديو «يعاني الجهاز الحكومي في الكويت من تدني انتاجية العمل فيه إلى درجة غير مقبولة، وهذا يرجع إلى عدة أسباب قد تعتبر مشاكل أخرى في حد ذاتها ومنها: ازدحام المكاتب، عدم الالتزام بمواعيد الدوام، سياسة الحكومة الاجتماعية المتبعة في التعيينات، تخلف النظم الإدارية المتبعة...» (جلاديو، ١٩٧٨: ٧١).

ماذا تعنيه هذه المؤشرات ؟

أوضحنا من قبل عند الإشارة إلى منهج البحث المستخدم، بأننا سنطلق من تحليل وقياس عدد من الظواهر الجزئية وصولاً واستدلالاً على مدى وجود «التضخم الوظيفي كظاهرة كلية» في الجهاز الإداري الكويتي، ويتبين لنا من المؤشرات الثلاث التي تناولناها ما يلي:

— تضاعفت ميزانية الوظائف سبع مرات خلال الفترة من ٧٠ / ٧١ إلى ٨٢ / ١٩٨٣.

— زاد عدد العاملين في الجهاز الإداري للدولة بين عام ٧٠ / ٧١ و٨٢ / ١٩٨٣ بنسبة ٨٠٪.

— أن نسبة العاملين في الجهاز الإداري للدولة إلى مجموع السكان بلغت ٩,٢٪ وهي نسبة عالية في دولة كالكويت وإن كانت تشارك بعض دول الخليج الأخرى في هذه النسبة، كما أنها تزيد عن مثيلتها في بلد مثل بريطانيا منذ عشرين عاماً (عام ١٩٦٥)، حيث كانت هذه النسبة ٦,٥٪.

— ما قطعت به مجموعة الدراسات التي أعدها خبراء البنك الدولي، ومجموعة الخبراء الأمريكيين، والتقارير الرسمية والدراسات المحلية، من وجود ظاهرة التضخم الوظيفي في الجهاز الإداري للدولة على نحو ما أسلفناه تفصيلاً، وفي هوامش الدراسة أرقام ٥، ٢٥ بصفة خاصة.

أسباب التضخم الوظيفي في الجهاز الحكومي

ثمة أسباب يمكن أن نعزو إليها التضخم الوظيفي في الجهاز الحكومي الكويتي وهذه يمكن تجميعها تحت العناوين الرئيسية الآتية:

أولاً : أسباب تاريخية :

وهي أسباب ترجع إلى الظروف التي صاحبت نشأة الجهاز الإداري وتطوره التي تعذر علاجها في حينه، فمن المعروف أن الجهاز الإداري الكويتي اعتمد في نشأته الأولى على عدد من الإدارات^(١) والدوائر والمديريات ثم نظم الجهاز الإداري للدولة بعد ذلك بمقتضى الأمر الأميري الصادر في ٧ فبراير ١٩٥٩ إلى أن صدر القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٢ في شأن النظام السياسي للحكم وتحولت بمقتضاء الإدارات إلى وزارات، وفي ١٧ يناير ١٩٦٢ تم تحديد هذه الوزارات في ١٤ وزارة صدر بها المرسوم رقم ٢ لسنة ١٩٦٢^(٢) إلى أن بلغ عدد الوزارات مؤخرًا ١٨ وزارة.

وقد أدت النشأة غير المدروسة لهذه الإدارات ثم الوزارات إلى ما يلي :

أ - لم يكن هناك تحديد واضح لإختصاصات ومسؤوليات كل إدارة أو وزارة، ولم يكن هناك تنسيق بين أعمال هذه الجهات، كما لم توجد ميزانية عامة يراعى فيها التنسيق بين الإمكانيات والموارد التي تخصص لكل جهة، وترتب على ذلك أن شعرت كل جهة بحريتها في إنشاء الوظائف التي تراها دون مبرر موضوعي ويوضح تقرير الخبير «س. كار» مستشار الإدارة العامة المنتدب من هيئة الأمم المتحدة إلى ديوان الموظفين بالكويت هذه الصور قائلا: «وكان من جراء ذلك في الماضي أن كل وزارة كانت حرة في إنشاء وظائف جديدة. . وكل وزارة أصبحت تتجه لأن تكون امبراطورية في ذاتها وقد ساعد توفر المال على السير في هذا الاتجاه، سيما وأنه لم تكن هناك رقابة مالية سليمة، كما أن ازدواجية الاختصاصات كانت الطابع السائد بين مختلف الوزارات ومما زاد الأمر سوءا أن اختصاصات الوزارات لم تكن تحدد بوضوح ولم يكن الموظف يعرف بالضبط الاختصاص الذي كان عليه أن يمارسه» (كار، ١٩٦٧: ٩).

ب - ترتب على حرية كل جهة في اجراء تعييناتها وغياب صور الرقابة على عمليات التوظيف داخل هذه الجهات أن تم تعيين أفراد ذوي تأهيل وخبرة متدنية مما أثقل كاهل الجهاز الإداري بعناصر غير ضرورية وزائدة عن حاجة العمل.

ثانيا: أسباب فنية وتنظيمية:

وهي أسباب نتجت عن غياب الأهداف الواضحة لوححدات الجهاز الإداري للدولة، وعدم استخدام الأساليب التقنية الحديثة في إنجاز العمل وإدارته، وتدني شروط التأهيل الواجب توافرها في العاملين وانخفاض انتاجيتهم بالتالي، كما كانت المركزية الملحوظة في إدارة العمل سببا في تعقد إجراءاته وبطء خطواته مما تطلب - من وجهة نظر الأجهزة الإدارية - تعيين أعداد اضافية من العاملين، ولكن تعيين هذه الأعداد الإضافية لم يكن ليحل مشكلة، إنما ساعد على تفاقمها إذ يرى باركنسون Parkinson أن زيادة عدد الموظفين تؤدي إلى بقاء بعضهم بدون عمل، أو نقص ساعات العمل التي يؤديها جميع الموظفين، وذلك يخلق صورة من صور البطالة المقنعة، كما يرى أنه لا توجد علاقة بين حجم العمل وعدد الموظفين القائمين على هذا العمل مما يساعد على تكوين الهرم الصاعد The Rising Pyramid الذي يقوم على أساسين: الأول أن المدير يريد دائما أن يضاعف عدد رؤوسه، لا منافسيه، الثاني أن الموظفين يخلقون عملا لبعضهم البعض، ويشير باركنسون إلى أن الأبحاث الخاصة بالتضخم الوظيفي تشير إلى وجود متوسط زيادة سنوي قدره ٥,٧٥٪ وذلك بصرف النظر عن أي تغيير في حجم العمل المطلوب لإنجازه (Parkinson, 1957: 2-10).

وهكذا يمكن إرجاع ظاهرة التضخم الوظيفي في الكويت إلى قانون باركنسون الذي يوضح الميل الفطري للمديرين والرؤساء في المنظمات الحكومية لزيادة خلق الوظائف في الوحدات التي تخضع لأشرافهم دون مبرر منطقي غير هدف رفع مستوى وقيمة وحداتهم، وبالتالي مراتبهم الخاصة وفي هذه الحالة تضعف أو تنعدم العلاقة بين العمل والوقت اللازم لإنجازه، ويصبح في الإمكان دائما زيادة وحدات اضافية من العمل مع توسيع اطار العمل نفسه والوقت الذي يستغرقه مرة أخرى (قلوباوي، ١٤٠٢هـ: ٣٢؛ السيد، ١٤٠٢هـ: ٧٢) ذلك ان «العمل يمتد ليشمل الوقت المتاح له» Work Expands to Fill the time available وفقا لهذا القانون (Denyer, 1975: 32).

ثالثا: أسباب بيئية ومجتمعية:

وهي أسباب استقرت في أذهان الناس، وسار العمل في الجهاز الإداري للدولة تحت تأثير الفهم الخاطئ لهذه الأسباب، فقد نص الدستور في المادة ٤١ على ما يلي:

«لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه، والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة، ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين، وعلى عدالة شروطه».

ولقد لقيت هذه المادة فهما خاطئا من الطرفين: المواطن، والجهاز الإداري، فبدأت مرحلة من التوظيف الاجتماعي مما ضاعف من مشكلة التضخم الوظيفي. ويذكر أحد الباحثين في هذا الصدد وأن هناك قطاعا عريضا من المجتمع مازال يعتقد أن العمل في الوظائف العامة المدنية هو حق من حقوق المواطن باعتباره مصدرا للرزق ووسيلة للحصول على نصيب من الثروة القومية بغض النظر عما إذا كانت هناك حاجة فعلية لذلك المواطن في الإدارة العامة المدنية أو ما إذا كان حاصلا على التأهيل اللازم (الموسى، ١٩٧٥: ٥) ويضيف باحث آخر: «أن السياسة المتبعة في التوظيف صاحبها كثير من المفاهيم الخاطئة وعمقتها الممارسات اليومية، كحق المواطن في العمل دون النظر إلى صلاحيته أو حصوله على مستوى أدنى من التعليم والتأهيل» (الفلاح، ١٩٧٦: ٣)

ولعل من أبرز هذه الأمثلة ما أوردته دراسة لمجلس التخطيط ورد بها أن إدارة الجمارك والموانئ اضطرت إلى تعيين ٤٥٠ عاملا على بند الطوارئ بموجب قرار صادر من مجلس الوزراء رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ٢١ / ٩ / ١٩٦٩ في حين لم تكن هذه الإدارة في حاجة إليهم على الإطلاق... بينما لم يسمح لها باستخدام الحد الأدنى من الأيدي العاملة الفنية اللازم لتشغيل هذا المرفق بصورة مرضية. وقد تفيد الإشارة إلى أن عدد الذين تم تعيينهم بالجهاز الإداري للدولة عام ٧٢ / ١٩٧٣ وحتى ١٠ / ١ / ٧٣ كانوا كما يلي: (١٣) (عسكر، ١٩٧٧: ١٤ - ١٧).

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
جامعيون	٣٧٣	٧,٥%
معهد دار المعلمين	٣٠٠	٦,٠%
معهد الهندسة التطبيقية والمعهد الزراعي، ومعهد الملاحة.	٦٠	١,٢%
الثانوية الصناعية والتجارية	١٩٨	٤,٠%
الثانوية العامة أو المتوسطة تجارية وصناعية	٤٦٨	٩,٥%
الشهادة المتوسطة	٧٥١	٦٩,٤%
المستخدمون	٢٦٩٥	
العمال	١١٥	
المجموع	٤٩٦٠	١٠٠%

ويدخل في نطاق الأسباب البيئية والاجتماعية ما كانت تمثله الوظيفة الحكومية من اغراء ومكانة اجتماعية وشروط مميزة - وقتئذ - في المرتبات والمعاشات التقاعدية والاجازات، والشعور بالأمن والاستقرار. إذا قورنت بالشروط وفرص العمل التي كان يتيحها القطاع الخاص. وقد ترتب على ذلك «وجود العقلية أو المفهوم السائد بعدم وجود علاقة بين العمل والدخل، ومثل هذه العقلية خطيرة على المجتمع الكويتي خاصة في هذه المرحلة من مراحل النمو والتطور التي يمر بها» (اسكندر وكسرواني، ١٩٧٥ : ٣).

كما أن التطبيق غير المدروس والمتعجل لسياسة التكويت كأحد التوجهات الرئيسية في الدولة قد ساهم على نحو ما في حدوث هذه الظاهرة، إذ لم يسبق ذلك تحديد لمواقع الفائض أو العجز في القوى العاملة وظلت المواقع التي تشكو من فائض العمل تستقبل أعدادا اضافية من العاملين الكويتيين دون أن يكون ذلك في اطار سياسة دقيقة ليحل هؤلاء محل غير الكويتيين.

رابعا : أسباب استثنائية :

كانت المادة ٢٣ من المرسوم الأميري رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن قانون الوظائف العامة المدنية، والمعدلة بالمرسوم الأميري رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٠ (المعمل به اعتبارا من ١ / ٤ / ١٩٦٠) تقضي بما يلي :

«يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب الوزير وعرض ديوان الموظفين الاستثناء من كل أو بعض القواعد السابقة».

وهذه القواعد السابقة كانت تشير إلى الإشتراطات الواجب توفرها في شاغلي وظائف هذا القانون والدرجات والحلقات الوظيفية التي يعينون بها.

وقد أعطت هذه المادة لمجلس الوزراء نافذة تم من خلالها تعيين بعض العاملين استثناء من الشروط والقواعد الموضوعية، ولم يتوفر للبحث بيان كامل بأعداد هؤلاء الذين تم تعيينهم عن هذا الطريق، ولكن ربما فرضت بعض الاعتبارات التي كانت قائمة منذ ربع قرن اتباع هذه الوسيلة من وسائل التعيين أمام ندرة العناصر الكويتية المؤهلة في هذا الوقت، خاصة أن مجلس الوزراء نفسه قد قيد فيما بعد بقراره رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ من اتباع هذه الطريقة في التعيين حيث نص على ألا يكون هذا التعيين في درجة أعلى من الدرجة التالية للدرجة المقررة قانونا للمؤهل العلمي الحاصل عليه طالب الوظيفة وبشرط ألا يسبق بهذا التعيين الاستثنائي موظفا آخر معينا قبله في ذات الوزارة ويحمل ذات المؤهل العلمي، كما نص على أنه لا يجوز طلب أي تعيين استثنائي يكون في حقيقته ترقية لم تستوف الشروط المتعلقة بالترقيات الاستثنائية.

الحلول المقترحة لعلاج التضخم الوظيفي

في ضوء ما سبق وقبل تناول هذه الحلول بالشرح والتحليل تجدر الإشارة إلى طبيعة المشكلة وتعقيداتها والحلول التي يمكن اقتراحها وأهمية الوعي بآثارها.

فالمشكلة تتداخل في تكوينها عوامل كثيرة على النحو الذي أسلفناه ومن ثم فإن الحلول التي يمكن اقتراحها ينبغي أن تدرك هذه العوامل وأن تعي ما يترتب عليها من آثار لا تقع بالضرورة في نطاق الأوضاع الإدارية، فعلاج المشكلة لا يهدف إلى تخفيف عبء مادي يقع على ميزانية الدولة، بقدر ما هو تصحيح الأوضاع الإدارية لأجهزة الدولة وتخليصها عما ران على هياكلها الوظيفية من ضغوط وعمالة زائدة صارت تثقل الأداء الحكومي وتخفف من كفاءته.

كما أن بعض الحلول المقترحة قد تترتب عليها آثار انسانية واجتماعية وسياسية، أي أنها لن تكون آثارا اقتصادية فحسب، ومثل هذه الآثار ينبغي إدراكها والتحسب لها والعمل على مواجهتها.

وأخيرا فإن الحلول المقترحة لا ينبغي أن تكون حلويا موضعية تنجح إلى علاج مشكلة هنا أو هناك، إنما ينبغي أن تكون حلويا تعالج أسباب المشكلة وروافدها ولا تقف عند أعراضها أو نتائجها، فضلا عما ينبغي أن تنسم به هذه الحلول من تكامل وتنسيق فكثيرا ما كنا نشاهد بعض الحلول لهذه المشكلة تناقضها لحلول أخرى، أو ربما كانت تلغي آثارها، كما أن فاعلية بعض الحلول كانت تتوقف على تدابير وإجراءات لا يتم اتخاذها في وقت ملائم.

وفينا يلي نعرض لأهم الحلول التي يمكن اقتراحها في هذا الصدد: وهذه يمكن عرضها في مجموعتين:

أولا : مجموعة الحلول الأساسية.

ثانيا : مجموعة الحلول التكميلية.

أولا : الحلول الأساسية:

وقد أسميناها كذلك لأنها تتعلق بأوضاع جذرية ومنهجية يلزم اتخاذها وتعتمد عليها الحلول الأخرى المساندة التي يمكن التوصية بها، ونجد هذه الحلول الأساسية فيما يلي:

١ - تحديد معدلات الأداء وقياس حجم العمل :

لعلنا مازلنا نذكر التعريف الذي أوردناه للتضخم الوظيفي وهو «زيادة عدد العاملين عن الحد المطلوب لأداء خدمة محددة وفقا لمعدل أداء موضوع» أي أن المدخل الصحيح للتعرف على حجم المشكلة ومدى التضخم الموجود في الجهاز الإداري للدولة لا يبدأ من حصر العمالة إنما يبدأ من قياس حجم العمل Work Measurment وتحديد مقرراته الوظيفية، ومن الطبيعي أن هذا القياس وهذا التحديد سيُعتمدان على وجود ووضع معايير ومعدلات للأداء يتم وضعها لكل عمل . (Stahl, 1976: 15).

إن هذه الخطوة تأتي في مقدمة الحلول التي يمكن اقتراحها، لأن عدم تحديد معدلات للأداء وتعذر قياس حجم العمل بالتالي، لن يمدنا بالأساس الذي نكشف به عن حجم المشكلة في كل جهاز من أجهزة الدولة، وبالتالي فإن أية أحكام نطلقها عن وجود تضخم وظيفي هنا أو هناك سيفقدو أمرا تحكيميا وقيميا يحظىء ويصيب، وسيختلف هذا الحكم من جهاز إلى آخر وفق أسس ومعايير غير موضوعية .

وهذه الخطوة ستمكنا من معرفة الأعداد اللازمة من العاملين لإنجاز الخدمات المنوطة بكل وزارة وإدارة وقسم، وحينئذ تتم مقارنة هذه الأعداد - اللازمة - بما هو موجود منها فعلا وذلك في ضوء اشتراطات ومستويات محددة للتأهيل والخبرة يلزم توفرها لتكون المقارنة موضوعية وليست مجرد مقارنة عددية، وعند هذا الحد سيكون تحديد حجم المشكلة وأبعادها النوعية .

ويعتبر قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٨٤ الخاص بتشكيل اللجنة العليا للتطوير الإداري خطوة جيدة في الاتجاه السليم لعلاج هذه المشكلة، خاصة مع تشكيل لجنة فرعية لتحديد معدلات الأداء المناسبة وحصر الوظائف بأنواعها وتحديد مجالات ومواقع التضخم الإداري للدولة شريطة أن تتبنى هذه اللجنة عددا من الأساليب العلمية الخاصة بقياس العمل وأن يتوفر لها الأفراد والأخصائيون المؤهلون الذين يقومون بهذه المهمة .

٢ - توصيف وترتيب وظائف الجهاز الإداري :

لما كان الناتج الطبيعي للخطوة السابقة هو حصر أعداد العاملين الذين يزدبون عن حاجة العمل بغرض توزيعهم على أعمال أخرى، ولما كانت عملية القياس ذاتها ينبغي أن تتم في ضوء معايير واشتراطات يلزم توفرها فيمن يشغلون وظائف الجهاز

الإداري للدولة فإنه يصبح من المتعين أن تقوم الدولة بتوصيف وترتيب الوظائف الخاصة بجهازها الإداري وتحديد اختصاصات وواجبات ومؤهلات وخبرات كل وظيفة حتى يتم توزيع الزائدين عن حاجة العمل على هذه الوظائف وفقا لهذه المقترضيات .

وحقيقة الأمر أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية بدولة الكويت قد أشار ابتداء إلى أن نظام الخدمة المدنية يستهدف ترتيب الوظائف في الجهات الخاضعة لهذا القانون على أساس واجباتها ومسئولياتها وذلك بتصنيفها في مجموعات وتقييمها وفقا للقواعد والأحكام والشروط والإجراءات والمواعيد التي يحددها مجلس الخدمة المدنية (مادة ٩ من القانون) .

وقد عهد المرسوم الخاص بنظام الخدمة المدنية الى مجلس الخدمة المدنية القيام بترتيب وتصنيف وظائف الجهاز الإداري للدولة وفق هذه الأسس خلال خمس سنوات من تاريخ صدوره وهو ٤ أبريل ١٩٧٩ . (بدأ العمل بقانون ونظام الخدمة المدنية في ١ / ٧ / ١٩٧٩) .

إلا أن مجلس الخدمة المدنية - وقد انتهت هذه السنوات الخمس - لم يتخذ أية ترتيبات أو خطوات عملية للبدء في هذه المهمة الأساسية، وطبعي أنه حالت دون ذلك مشكلات ومتطلبات يلزم توفرها للبدء في هذه المهمة ونشير إلى أهم هذه المتطلبات فيما يلي: (عبد الخالق، ١٩٨١: ٥٨ - ٦٢) .

- ١ - الحاجة إلى فلسفة تحكم عملية التوصيف والترتيب.
- ٢ - الحاجة إلى توفير الأخصائيين ومحلي الوظائف.
- ٣ - وجود إدارة مركزية للتوصيف والترتيب.
- ٤ - وجود أداة تشريعية تنظم مهام التوصيف والترتيب. وتضفي عليها حجيتها وقوتها القانونية لتلتزم بها وحدات الجهاز الإداري للدولة.
- ٥ - كسب تأييد القيادات المسؤولة في الجهاز الإداري والحد من معارضتها.
- ٦ - تخطيط وجدولة مهام التوصيف والترتيب^(١٤)

وقد اكتفينا بالإشارة إلى هذه المتطلبات، ذلك أن انصرافنا إلى معالجتها قد يصرفنا عن الخط الأساسي للدراسة، ويجرفنا بعيدا عن مجراها.

٣ - تخطيط القوى العاملة على مستوى الوحدات الحكومية:

من السهل أن نتبين عدم وجود خطة علمية دقيقة للقوى العاملة على مستوى الدولة أو على مستوى جهازها الإداري، وما هو متوفر من هذه الخطط هو نوع من التقدير Estimation والتصور Projection لما ستكون عليه بعض مؤشرات العمالة في تواريخ لاحقة.

والدافع إلى هذا القول هو أن هذا التخطيط - للقوى العاملة - لم يتم ابتداء على مستوى كل وحدة من وحدات الجهاز الإداري لأسباب ليس هنا مجال تناولها، ولم يزد الأمر في هذه الجهات عن اعداد ميزانية وظائف (الباب الأول) في إطار المشروع السنوي لميزانياتها، وحتى هذه الجهات لم تكن تولي اهتمامها إلا لبعض الوظائف دون غيرها كالمدرسين في وزارة التربية والأطباء في وزارة الصحة، وهي الوظائف التي تشهد بطبيعتها عجزا وليس تضخما في أعداد شاغليها.

لذلك فإن تخطيط القوى العاملة على مستوى الوحدات الحكومية هو الخطوة المنطقية والضرورية لإعداد تخطيط للقوى العاملة على المستوى الكلي للجهاز الإداري للدولة ذلك أن بعض صور التضخم الوظيفي قد لا تجد حلولها على مستوى الجهة التي يوجد فيها هذا التضخم مما يتعين معه اعتبار الجهاز الإداري للدولة نظاما واحدا يتم البحث في نطاقه عن هذه الحلول.

ثانيا : الحلول التكميلية:

وهي حلول تأتي لتساعد الحلول الأساسية التي أشرنا إليها وتكملها ذلك أن أيا من هذه الحلول التكميلية سيكون الحديث عنه غير ذي معنى في غيبة الحلول الأساسية والمبدئية التي أشرنا إليها.

ونوجز هذه الحلول التكميلية فيما يلي:

١ - الرقابة من المنبع على عمليات التعيين:

إن الجديد في هذه الخطوة ليس هو صدور قوانين أو قرارات أو حتى تعليمات لوقف أو تقييد عمليات التعيين في وحدات الجهاز الإداري للدولة، فمثل هذه القرارات نجدها منذ أكثر من عشرين عاما، ولكنها لم توضع موضع التنفيذ والتحقيق الفعال، وكانت هناك دائما أمام الجهاز الإداري أساليب أخرى للالتفاف حول هذه القرارات، نذكر منها القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٣ الذي كان يقضى بوقف التعيينات في أجهزة الدولة باستثناء

الفنيين والخريجين الكويتيين وأفراد الجيش والشرطة وإسناد عملية التعيينات إلى ديوان الموظفين.

وكذلك قرار ديوان الموظفين في ٢٠ مايو ١٩٦٨ في شأن التضخم الوظيفي والذي كان يقضي بوقف التعيينات في جميع الوظائف الشاغرة، دائمة أو مؤقتة، لموظفين أو مستخدمين أو عمال، إلا للضرورة القصوى وبعد موافقة الديوان.

كما أن مجلس الوزراء قد وافق بجلسته في ٢ يونيو ١٩٧٤ على تدابير مماثلة عهد إلى ديوان الموظفين باتخاذها للحد من التعيينات وتنظيمها في الجهاز الإداري للدولة وذلك عن طريق تطوير إعداد الباب الأول من ميزانية الدولة وفرض رقابة مسبقة على أية تعيينات تطلبها وحدات الجهاز الإداري للدولة في ميزانياتها.

وكان مجلس الوزراء قد اتخذ ترتيبات مماثلة عام ١٩٧٣ لتنظيم التوظيف في الجهاز الإداري للدولة والتعيين على الميزانيات التكميلية الملحقة بميزانية ديوان الموظفين، وقد تضمنت هذه الترتيبات قواعد مشددة للرقابة على عمليات التعيين والحد منها إلا بشروط محددة كانت تهدف إلى ما يلي:

أ - قصر شغل الوظائف الشاغرة على الكويتيين المستوفين لشروط شغلها وقصر تعيين غير الكويتيين على الدرجات المخصصة لهم في الميزانية وبشرط عدم وجود كويتيين يصلحون لشغلها.

ب - توجيه الكويتيين الحاصلين على الشهادة المتوسطة أو أقل إلى وظائف الجيش والشرطة والحرس الوطني. ورغم هذه الشروط والترتيبات الموضوعة للحد من هذه التعيينات وتنظيمها فإن التقرير السنوي لديوان الموظفين عن عام ١٩٨٣ يظهر أن عدد الموظفين الكويتيين المعيّنين في الوزارات والإدارات الحكومية خصصاً على الإعتماد التكميلي الأول قد بلغ عددهم ٥٩٩٠ موظفاً على النحو التالي: (ديوان الموظفين، ١٩٨٣: ٢٣ - ٢٤).

العدد	مجموعة الوظائف
٩	قيادية
٥٧٧١	عامة
٤١	خاصة
٤٢	فنية مساعدة
١٢٧	معاونة
<u>٥٩٩٠</u>	<u>اجمالي</u>

كما أن عدد الذين تم تعيينهم بهذه الجهات خصما على الإعتماد التكميلي الثاني بلغ عددهم ٢٩٤٣ موظفا (٥٦٤ كويتيا، ٢٣٧٩ غير كويتي).

مما سبق يتبين أن الأجهزة المعنية قد اتخذت من جانبها بعض التدابير الملائمة للرقابة من المنبع على عمليات التعيين في الجهاز الإداري للدولة ولكن هذه التدابير فقدت تأثيرها في مواجهة عوامل أخرى نذكر منها:

١ - ضغوط مجلس الأمة لتشغيل طلاب الجامعة والحقاقهم بوظائف الجهاز الإداري للدولة، ورغم الدوافع السياسية من جانب أعضاء مجلس الأمة في ممارسة هذه الضغوط في وقت حرج ودقيق كان يسبق انتخاب المجلس الجديد، ورغم الدفع الموضوعية التي دفعت بها الحكومة (مجلس الوزراء في مواجهة هذه الضغوط) إلا أنه تبقى حقيقة لا تحتاج إلى برهان كبير وهي أن تعيين هؤلاء الطلاب بوحدة الجهاز الإداري للدولة لا تسانده أية مبررات موضوعية أو علمية، وأكثر من ذلك فإن الاستجابة لهذه الضغوط من شأنه أن يجهض الأهداف المرجوة والجهود المبذولة لعلاج مشكلة التضخم الوظيفي وتخليص الجهاز الإداري للدولة من زوائده خاصة إذا كانت السلطة التنفيذية قد عرضت بعض الحلول الملائمة مثل زيادة الإعانات للطلاب الذين هم في حاجة إلى الدعم والمساندة المادية لمواجهة ظروفهم الاجتماعية، ومد هذه الإعانات لتشمل عددا أكبر ممن يواجهون هذه الظروف^(١٥) فضلا عن إمكانية تشغيل هؤلاء بصفة مؤقتة خلال العطلة الصيفية (تعميم ديوان الموظفين رقم ٤ لسنة ١٩٨٣).

ب - إن الدولة قد استمرت في تعيين حملة الشهادة المتوسطة وبأعداد متزايدة لشغل عدد كبير من الوظائف الكتابية والمكتبية في الجهاز الإداري للدولة وفضلا عما ترتب على ذلك من انخفاض في كفاءة هذا النوع من الوظائف في الجهاز الإداري للدولة، فقد أدى هذا الإجراء إلى صرف حملة هذه الشهادة عن الإنجاء إلى شغل الوظائف الحرفية والفنية التي كان يمكن توجيههم إليها بعد إلحاقهم ببرامج تدريبية لهذا الغرض، حتى أن عددا كبيرا من الدارسين الذين انتظموا بالشهادة المتوسطة في برامج معهد المواصلات السلوكية واللاسلكية قد تسربوا من دراستهم بهذا المعهد دون أن يكملوها، فقد كان بوسعهم دائما أن يلتحقوا بالوظائف الكتابية بأجهزة الدولة، وكان ذلك يحقق توجهاهم في العزوف عن الأعمال اليدوية ولكنه على الجانب الآخر كان يحقق خللا ملموسا في هيكل الوظائف بالجهاز الإداري للدولة، ولم تجد الدولة مقرا من شغل معظم الوظائف الحرفية والفنية بغير الكويتيين.

ولذلك فإن الحل قد يتمثل في جعل الشهادة الثانوية العامة هي الحد الأدنى لشغل الوظائف الكتابية بالجهاز الإداري للدولة، ومثل هذا الرأي فضلاً عما يحققه من تحسين كفاءة الأداء في هذا النوع من الوظائف فإنه سيدفع بغير الحاصلين على هذه الشهادة إلى الإنتظام في برامج الإعداد والتأهيل المناسبة التي تساعد على استيعابهم لشغل الوظائف الفنية والمهنية بالجهاز الإداري للدولة. (العيسى، ١٩٨٤).

- جـ - إن بعض وحدات الجهاز الإداري للدولة قد التفت من حول القواعد والشروط اللازمة لتنظيم عملية التوظيف بها وفقاً لأحكام تعميم ديوان الموظفين رقم ١٠ لسنة ١٩٨٢، حيث قامت هذه الجهات بما يلي: (ديوان الموظفين، ١٩٨٣: ٣١).
- تعيين بعض الخريجين مباشرة دون الحصول على خطاب ترشيح من الديوان أو إلغاء خطاب سابق للديوان في طلب بعض الوظائف.
- طلب تعديل الوضع الوظيفي لبعض العاملين بعد حصولهم على مؤهل علمي لا يتفق مع نشاط الوزارة طالبة التعديل.
- إسناد الوظائف لمرشحين لا تتفق مؤهلاتهم العلمية مع طبيعة الوظائف واشترائط شغلها بالنسبة للجامعيين.

٢ - التدريب التحويلي:

من الحلول الهامة لمشكلة التضخم الوظيفي أن يتم تدريب العاملين الذي لا حاجة لهم أو إلى وظائفهم أو المتعطلين الذين لا تتوفر فيهم شروط شغل الوظائف الشاغرة بالجهاز الحكومي على الأعمال والمهن التي يفتقر إليها الجهاز الإداري للدولة أو ينشدها فيمن يتقدمون لشغل وظائفه، ولكن هذا النوع من التدريب يواجه مشكلة إغراض هؤلاء العاملين أو المتعطلين. ويشير إلى ذلك تقرير ديوان الموظفين عن العام ١٩٨٣ في مجال تنفيذه للاقتراح الوارد من مجلس الأمة لفتح باب التسجيل لتوظيف الكويتيين المتعطلين عن العمل والذين تم تسجيلهم في الفترة من ٥ أبريل إلى ٢ مايو ١٩٨٣ (جدول رقم ٤) يقول التقرير: (ديوان الموظفين، ١٩٨٣: ١٣)

«إن هناك بعض المشاكل تعود إلى رفض فئات كثيرة من المتعطلين ترشيحهم للإلتحاق بالدورات التدريبية التي تتلاءم مع مستواهم الدراسي بالرغم من أهمية التدريب لهذه الفئة قبل الإلتحاق بالعمل لتوفير الكوادر الوطنية من الفنيين المتدربين في مختلف المجالات. . . كما أن هناك فئة تطلب وظيفة كتابية بجهة حكومية محددة وأغلب المرشحين يرفضون العمل بوظيفة فراش وهي من الوظائف التي تمثل نسبة كبيرة من احتياجات الجهات الحكومية من الفئة غير المؤهلة».

وتظهر الأرقام أن من بين هؤلاء المتعطلين ١٢٥٨ شخصا من الحاصلين على الشهادة المتوسطة (٥٠٥) ودون المتوسطة (٦١٧)، ومن غير المتعلمين (١٣٦) وهؤلاء يمثلون نسبة ٨١٪ من إجمالي المتعطلين الذين تم تسجيلهم خلال الفترة المشار إليها (جدول رقم ٤).

جدول رقم (٤)

الكويتيون المتعطلون عن العمل الذين تم تسجيلهم في الفترة
من ٥ / ٤ - ٢ / ٥ / ١٩٨٣ إستجابة لاقتراح مجلس الأمة
الخاص بتوظيفهم*

الفئة	الحالة التعليمية	ذكور	إناث	جملة	%
ذوو التأهيل	شهادة جامعية	٢٠	٢٨	٤٨	٣,١٪
	شهادة نصف جامعية	١٠	١٩	٢٩	١,٩٪
	تأهيل مهني	١٠	٣	١٣	٠,٨٪
	ثانوية عامة	١٧١	٤١	٢١٢	١٣,٦٪
	شهادة متوسطة	٣٧٤	١٣١	٥٠٥	٣٢,٤٪
بدون تأهيل	مجموع	٥٨٥	٢٢٢	٨٠٧	٥١,٨٪
	دون المتوسطة	٤٨٢	١٣٥	٦١٧	٣٩,٥٪
	بدون تعليم	١٢٩	٧	١٣٦	٨,٧٪
	مجموع	٦١١	١٤٢	٧٥٣	٤٨,٢٪
إجمالي كلي		١١٩٦	٣٦٤	١٥٦٠	١٠٠٪

* المصدر :

تقرير ديوان الموظفين عن عام ١٩٨٣ ، ص ٤٤ .

ومن ثم فإن إصرار الأجهزة المعنية على إلحاق العاملين الذين يزيدون عن حاجة العمل (والمتعطلين الذين ينشدون العمل) ببرامج تدريبية بغرض إعدادهم وتأهيلهم لشغل الوظائف الحرفية والمهنية التي يعاني الجهاز الإداري من ندرة الكويتيين فيها، مع وضع نظم مجزية وفعالة للتحفيز والترغيب في التوجه إلى هذه المهن والأعمال من شأنه أن يساعد بشكل فعال على استيعاب جانب من هذا التضخم في أعمال منتجة وفعالة . هذا وقد خطا ديوان الموظفين خطوة جديدة ولكنها محدودة في هذا السبيل حيث وافق على تحديد الدرجات الوظيفية لخريجي بعض هذه البرامج تطبيقاً لقرار مجلس الخدمة المدنية

رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ ومن هذه البرامج : برنامج ضباط السلامة بالإدارة العامة لمنطقة الشعبية وبرنامج كاتب بطاقات لوزارة الشؤون الإجتماعية والعمل ، وبرنامج الطباعة على الأوفست لوزارة الإعلام وبرنامج مقتني اللحوم لبلدية الكويت .

٣ - التشجيع على اعتزال الخدمة :

تلجأ بعض الدول لعلاج مشكلة التضخم في أجهزتها الإدارية بتشجيع بعض العاملين على اعتزال الخدمة وفقا لقواعد وشروط تضعها أجهزة الخدمة المدنية في هذه الدول .

وقد شهدت الكويت بعض صور هذا التشجيع التي كان من بينها صدور القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٠ متضمنا أنه يجوز لشاغلي الوظائف الدائمة بالميزانية أن يتقدموا بطلباتهم - خلال سنة من العمل بهذا القرار - لاعتزال الخدمة في حالة بلوغهم سن الخمسين وتوفر مدة خدمة فعلية لهم لا تقل عن خمس سنوات ، وفي هذه الحالة كانت تسوى معاشاتهم التقاعدية بأضافة عشر سنوات اعتبارية إلى مدة خدمتهم الفعلية عند تسوية هذه المعاشات ، وحظر القرار على هؤلاء أن يلتحقوا بخدمة الحكومة أو المؤسسات العامة بعد ذلك .

وقد تم تخفيض السن الذي يجوز عنده طلب الإعتزال إلى خمسة وأربعين عاما بعد ذلك بمقتضى القرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٣ .

إلا أن المشكلة تظل قائمة في جانب كبير منها حيث يشغل غير الكويتيين معظم وظائف الجهاز الإداري للدولة (٦٥٪ منها) ، ولذلك فإن هذه الجهود الخاصة بالتشجيع على اعتزال الخدمة ينبغي أن تتجه إلى غير الكويتيين أيضا بصرف مكافآت اضافية هؤلاء عند طلبهم ذلك وترى بعض الآراء أن هذا التيسير ينبغي أن يكون مرهونا بموافقة الوزير المختص حتى لا يسمح إلا بانتهاء خدمة الزائدين فعلا عن حاجة العمل ، فضلا عن أن ترك الخدمة الاختياري بالنسبة لغير الكويتيين من شأنه أن يتلافى رد الفعل السياسي الذي قد ينشأ عن إنهاء خدمة هؤلاء على نطاق واسع . (الجوعان ، ١٩٧٤ : ٢٥) .

٤ - إدخال الأساليب الآلية في العمل :

تختلف التوقعات حول التأثير الذي تحدثه التأثيرات الآلية والحاسبات في العمل الحكومي فهناك توقع متفاؤل يرى أن هذه التجهيزات الآلية والحاسبات توفر مزيدا من فرص العمل ويعتمد هؤلاء على قولة لغاندي يقول فيها «يفضل استخدام الآلات المعقدة

إذا كانت ستقتضي على الفقر الذي تسببه البطالة» (Schandrei, 1972: 33-39) وعلى الطرف الآخر هناك توقع متشائم يرى أن التجهيزات الآلية والحاسبات ستؤدي إلى البطالة في الأعمال المكتبية والإدارية، وربما كان الرأي الأفضل بين هذين الطرفين هو الاستخدام الانتقائي للتجهيزات والحاسبات في المجالات التي تحقق المصلحة العامة والمجالات التي تحقق أكبر وفر في الوقت والتكلفة باستخدام هذه التجهيزات الآلية. (البطمة، ١٠٤٢هـ: ٢٥١ - ٢٥٣).

وعلى سبيل المثال، فإنه تكفي الإشارة إلى أن مخازن وزارة التربية يعمل بها قرابة ألفين من العاملين (المخازن المركزية ومخازن المدارس والمعاهد) ومعظم هؤلاء من حملة الشهادة المتوسطة، وما زال العمل المخزني بالوزارة يتم بوسائله وأساليبه البدائية والأولية التي كانت متبعة منذ عشرين عاماً، رغم تقدم عمل الحاسبات الآلية في العمل المخزني والرقابة على المخزون وكذلك العمل في الهيئة العامة لشئون القصر حيث يجد الزائر أطناناً من الوثائق والملفات تسد طرقات الهيئة وتعوق حركة العمل، ومعظمها وثائق هامة، بينما جميع هذه الوثائق والملفات يمكن تصويرها بالميكروفيلم لتشغل مساحة لا تزيد عن حجم غرفة أرغرفتين، بخلاف ما يحققه ذلك من وفر في قوة العمل التي تقوم على مجرد حفظ وتداول هذه الأوراق^(١٦).

إن الاستخدامات المثلى لأساليب العمل الآلية تساعد على الحد من مشكلة التضخم الوظيفي فضلاً عما يترتب عليها من رفع انتاجية العمل وتحسين مستويات الأداء مع السرعة والدقة المطلوبة، والإقتصاد في النفقات في الأجل الطويل.

وحق تحقيق هذه التجهيزات والحاسبات الفائدة منها فإنه يلزم قبل قرار ادخالها مراعاة ما يلي: (الحلف، ١٤٠٢هـ: ٢٤٢).

— التحقق من جدوى استخدامها وتقييم مزاياها قبل قرار استخدامها.

— الاستعداد لتقبل الفكرة.

— وضع النظم والبرامج الملائمة لعمل هذه التجهيزات والحاسبات.

— التدريب اللازم على استخدامها وصيانتها.

ترتيبات وخطوات ضرورية:

باستعراض الحلول السابقة - الأساسية أو التكميلية - لمشكلة التضخم الوظيفي في الجهاز الإداري الكويتي نجد أن فعاليتها ترتبط باتخاذ عدد من الترتيبات والخطوات الضرورية التي قد تسبق أو تلحق بكل حل من هذه الحلول، وفي أحيان كثيرة نجد بعض الكتاب يخلطون بين الحلول التي يقترحونها وبين ما يلزم لهذه الحلول من خطوات أو ترتيبات تمنحها الفاعلية وتمهد للأخذ بها، الأمر الذي تضيع معه أولويات العمل ويقلل من فاعلية الحلول التي يقترحونها.

وللإيضاح، فقد كان من بين الحلول الأساسية المطروحة «القيام بتحديد معدلات الأداء وقياس حجم العمل» ولكن هذا الحل في ذاته يتعذر القيام به ما لم تكن هناك هياكل تنظيمية علمية وسليمة لوحدة الجهاز الإداري في الدولة في ضوء أهداف ومهام تصوغها السلطة السياسية والتنفيذية لكل جهاز من الأجهزة الحكومية، وذلك سيتطلب منطقياً تحديد طرق وأساليب العمل، واختيار الأفراد الملائمين لشغل مسئولياتهم الوظيفية، وهذا الاختيار سيتعذر القيام به في غيبة حل آخر تم اقتراحه وهو توصيف وترتيب وظائف الجهاز الإداري للدولة . . وبذلك ينشأ التكامل بين الحلول من خلال هذه الترتيبات.

وعلى هذا الأساس، ربما كان من الأوفق أن نركز الحلول المقترحة لمشكلة التضخم الوظيفي في مجموعة من الحلول، على أن نفرق بين هذه الحلول وما يلزمها من خطوات وترتيبات، فكمثالاً ما قتلت الوسائل الغايات، وكذلك تفشل أفضل الحلول إذا لم تتخذ الخطوات الضرورية لحمايتها وضمان تأثيرها.

ومن الناحية العملية، وحتى يمكن تحقيق نتائج سريعة وفعالة يمكن تعميمها على باقي وحدات الجهاز الإداري للدولة، فإنه يبدو ملائماً أن يتم البدء بتطبيق هذه الحلول والترتيبات في عدد محدود من الوزارات ويقترح أن تكون وزارات التربة والصحة، الكهرباء والماء، والأشغال، إذ يبلغ عدد العاملين بهذه الوزارات الأربع ما يقارب ثلثي عدد العاملين بالجهاز الإداري للدولة.

ولبيان وجه العلاقة والتكامل بين الحلول التي طرحتها لمشكلة التضخم الوظيفي وما يلزمها من ترتيبات وخطوات، نعرض ذلك في الجدول التالي:

الترتيبات والخطوات الضرورية لهذه الحلول	الحلول المقترحة
إعادة تنظيم وحدات الجهاز الإداري في ضوء أهدافها - تحديد أساليب وطرق العمل - وضع الشخص المناسب في المكان المناسب - تطوير نظم قياس كفاءة العاملين .	تحديد معدلات الأداء وقياس حجم العمل
مراجعة اختصاصات الأجهزة الحكومية - تحديد المقررات الوظيفية - اعداد أخصائيين في مجال التوصيف - تهيئة العاملين لمساندة عملية التوصيف - تعديل جدول المرتبات .	توصيف وترتيب وظائف الجهاز الإداري
تقدير موقف القوى العاملة الحالية - تقدير الاحتياجات اللازمة من العاملين خلال سنوات الخطة - إعداد موازنة القوى العاملة - الربط بين سياسات التعليم والتدريب وسياسات العمالة - تطوير نظام الترقية .	تخطيط القوى العاملة على مستوى الوحدات
تعديل سياسات التوظيف - إبعاد التأثيرات السياسية عن عملية التوظيف - تطوير الدور الرقابي لديوان الموظفين - اعتماد الجدارة والمسابقات كأساس لنتعين .	الرقابة من المنع على عمليات التعيين
تحديد مواقع العجز والفائض في القوى العاملة - تحديد الاحتياجات التدريبية - تطوير نظم وأساليب التدريب المستخدمة .	التدريب التحويلي
التعديلات التشريعية المطلوبة - تحديد المهن والأعمال التي يشجع شاغلوها على الإعتزال . تطوير نظم وأساليب العمل المستخدمة - دراسة جدوى الحاسبات والتجهيزات الآلية - التدريب على تشغيل وصيانة هذه التجهيزات - تطوير نظم الرقابة .	التشجيع على إعتزال الخدمة إدخال الأساليب الآلية في العمل

الخلاصة

عرضت الدراسة لمجموعة المفاهيم الخاصة بموضوع التضخم الوظيفي وتطور الاهتمام بهذا الموضوع في دولة الكويت منذ ربع قرن تقريباً، وأهمية معالجته، والتحديات والضغوط التي تجعل هذه المعالجة مطلباً علمياً وعملياً له ضرورته وأولويته في مجال تطوير الإدارة الكويتية .

ولأن هذه الدراسة لم تكن مهمة بظاهرة التضخم الوظيفي في جهاز معين من أجهزة الإدارة العامة الكويتية حيث كانت تتجه إلى استعراض الظاهرة الكلية للتضخم بأبعادها ومظاهرها وأسبابها وما يمكن طرحه من حلول في مواجهتها، فقد كان كافياً الإنطلاق مما أجمعت عليه الدراسات والأبحاث السابقة، وكذلك التقارير الرسمية^(١٧) وغير الرسمية حول وجود هذه الظاهرة، ولم تكن هناك حكمة كبيرة في إثبات ما هو ثابت وملموس . بأكثر من مجموعة المؤشرات الإحصائية والوصفية التي ساقته الدراسة تدليلاً على وجود هذه الظاهرة في الجهاز الإداري الكويتي بأبعاد وصور مختلفة . . وذلك ما عاجلناه تحت عنوان مظاهر التضخم الوظيفي .

وقد ساعد هذا العرض لمظاهر ومؤشرات التضخم الوظيفي على استكشاف وتحليل مجموعة الروافد والأسباب التي غذت هذه المشكلة وأمدتها بأسباب وجودها واستمرارها ممثلة في مجموعة مختلفة من الأسباب التاريخية والفنية والتنظيمية والبيئية والمجتمعية على النحو الذي تناولته الدراسة تحت عنوان أسباب التضخم الوظيفي .

ثم كان من الطبيعي بعد ذلك أن تعتمد الدراسة على طرح مجموعة من الحلول المتكاملة التي يساند بعضها بعضاً في مواجهة هذه المشكلة، وقد توزعت هذه الحلول بين مجموعتين : حلول أساسية وحلول تكميلية، وقد عرضنا لها جميعاً في إطار عدد من الترتيبات والخطوات الضرورية لضمان فاعلية هذه الحلول .

لقد رأينا كيف كانت مشكلة التضخم الوظيفي نتاجاً لأسباب كثيرة يقع بعضها خارج نطاق الأوضاع الإدارية والتنظيمية السائدة، ولذلك فإن نتائج هذا التضخم بدورها تعكس تأثيرها النهائي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة لما لهذا التضخم من تأثير مباشر على انتاجية الأجهزة الحكومية وبالتالي على مستوى الرضاء العام Public Consent عن عمل هذه الأجهزة .

ومن هذه الزاوية فنحن نتفق مع مستشار الإدارة العامة ادورد دانتون الذي استقدمته حكومة الكويت عام ١٩٧٧ لدراسة أوضاع الخدمة المدنية في الكويت حين

رأى - بحق - أن مشكلة تضخم جهاز الخدمة المدنية هي أخطر المشاكل التي تواجه الإدارة الكويتية .

إنه من الضروري استثمار الاهتمام الراهن بقضايا التطوير الإداري في الدولة والبدء عملاً في وضع منهاج تنفيذي لعلاج مشكلة التضخم الوظيفي في الجهاز الحكومي، آملياً أن تكون هذه الدراسة منهاج بحث وعمل على هذا الطريق .

الهوامش :

- (١) كانت هذه اللجنة برئاسة المحامي راشد عبدالله الفرحان .
- (٢) تم إنشاء هذا المجلس بالمرسوم الأميري رقم ٥٦ الصادر في ١٤ أغسطس ١٩٦٢ .
- (٣) خلال هذه الفترة لم ينقطع الاهتمام بمعالجة مشكلة التضخم الوظيفي، إذ نجد قرار مجلس الوزراء في جلسته ٢٩ / ٧٣ المنعقدة في ١٦ / ٧ / ١٩٧٣ عند مناقشته للمذكرة المقدمة من لجنة تنظيم الجهاز الوظيفي الحكومي - المشكلة من قبل مجلس التخطيط - يشير إلى الأبعاد الثلاثة الرئيسية لمشكلة الجهاز الوظيفي في التالي : السياسة الوظيفية، اساليب وأوضاع الإدارة، التضخم الوظيفي .
- (٤) يشير تقرير البنك الدولي - وحلة المعونة الفنية - إلى مشكلة هامة من مشاكل الإدارة في الكويت وهي الزيادة المستمرة والزائدة عن الحد المعقول في عدد الموظفين دون اعتبار يذكر للاحتياجات الحقيقية للحكومة . إن الدراسة التي أجريت مؤخراً بإيعاز من وزير الدولة للشؤون القانونية والإدارية تفيد أن قوة العمل الحالية في الحكومة قادرة على القيام بشاكلة أضعاف عملها الحالي وأن الوقت الفعلي الذي يقضيه الموظف المدني في مكتبه هو ١,٣٧ ساعة في اليوم، انظر في ذلك : البنك الدولي (وحلة المعونة الفنية) : دراسة حول الإدارة العامة، ٢٩ أكتوبر ١٩٧٩، ص ١٧ .
- وانظر في ذلك أيضاً تقرير ديوان الموظفين الذي يقول : « وإذا كان الجهاز الحكومي يشكو اليوم من التضخم الوظيفي لوجود أعداد كبيرة من العاملين تفوق حجم العمل المتاحة، فإننا . . . تقرير مكتب البحوث والدراسات بديوان الموظفين بعنوان « جهود الإصلاح الإداري في الكويت، إلى أين الديوان، يناير ١٩٧٧، ص ٢٦ » .
- (٥) يرى البعض أن « التضخم الوظيفي وشرته - البطالة المقنعة » - قد يكون هدفاً ظاهراً أو بائناً من أهداف خطط التنمية في دولة تعاني من الكثافة السكانية ولكنه في بلد يقل عدد سكانه عن الحد الأدنى المطلوب لإدارة وتشغيل نشاطاته الأمنية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية يعتبر « كارثة إنمائية » أو وضعاً معارضاً ومعوقاً ومناقضاً لأهداف هذه الخططة أنظر :
- د. إبراهيم العواجي : التضخم الوظيفي : مفهومه، أسبابه، آثاره، علاجه - ورقة بحث مقدمة لندوة التضخم الوظيفي وأحداث الوظائف المنعقدة في الرياض، ٢٦ - ٢٩ ربيع الثاني ١٤٠٢ هـ، معهد الإدارة العامة، ص ١٦ - ١٧ .
- (٦) يقول باحث آخر : « إنه لن المفهوم والمقدر أن نسمح الشكوى من التضخم الوظيفي في قطر كثيف السكان كمصر، أو شاسع المساحة وفقير بالسودان، ولكنه من اللدش والمستغرب أن نسمح هذه الشكوى تتعالى كذلك في أقطار عربية صغيرة الحجم أو غنية الإمكانات مثل أقطار الخليج العربي » أنظر :

- د. قلوباوي محمد صالح: التنظيم الإداري كوسيلة من وسائل علاج التضخم الوظيفي في الخدمة المدنية، ورقة بحث مقدمة لندوة التضخم الوظيفي وأحداث الوظائف المنعقدة في الرياض ٢٦ - ٢٩ ربيع الثاني ١٤٠٢ هـ، معهد الإدارة العامة، ص ٣١.
- (٧) الدستور الكويتي: المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي، الباب الثاني، المواد ٧ إلى ٢٦.
- (٨) وهو التعريف الذي سبق أن وضعت لجنة تنظيم الجهاز الوظيفي الحكومي ضمن تقريرها إلى مجلس التخطيط في ٢٧ / ٦ / ١٩٧٣ والذي أقره مجلس الوزراء في جلسته ٢٩ / ١٩٧٣ بتاريخ ١٦ / ٧ / ١٩٧٣، ص ٤.
- (٩) كما أن تقرير ادوارد دانتون يحدد مجالات هذا المعجز في المجال الطبي والكمبيوتر والعلوم والهندسة والتكنولوجيا والمحاسبة وتحليل الاستشارات وعلوم الإدارة.
- (١٠) تقول إحدى الدراسات في وصف هذه الظاهرة «ويلا شك فإن العديد من الملاحظين للندوات الحكومية يشعرون بأن بعضها على الأقل ينقص بأعداد من الموظفين يمكن الاستغناء عنهم بدون أي أثر يذكر على سير العمل» انظر:
- علي الموسى: سياسة التوظيف في الثمانينات، مجلس التخطيط، الكويت، ديسمبر ١٩٧٥، ص ٥ ويقول الباحث نفسه في دراسة أخرى:
- وقد يكون من الصعب تحديد حجم التضخم الوظيفي بشكل دقيق في الجهاز الوظيفي الحكومي، ولكن هناك اتفاق عام على وجوده» انظر في ذلك:
- علي الموسى: التضخم الوظيفي والأداء الإداري، بحوث ندوة التطوير الإداري، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وجامعة الكويت ٢١ - ٢٢ نوفمبر ١٩٨٢، الكويت، ١٩٨٢، ص ٨.
- وتقول دراسة أخرى لباحث آخر «لم يعد من المستغرب أبداً أن نسمع أحد الموظفين يشتكي من عدم وجود عمل له ومن وقت الفراغ، على عكس ما هو مفروض حيث أن الشكوى تكون عادة من كثرة العمل» انظر:
- أنور النوري: سياسة الاختيار والتعيين والحوافز في القطاعات المختلفة، دراسة مقدمة إلى ندوة التطوير الإداري، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وجامعة الكويت ٢١ - ٢٢ نوفمبر ١٩٨٢، الكويت، ١٩٨٢، ص ٣.
- (١١) من هذه الإدارات: الصحة العامة، الأشغال العامة، المعارف ومن الدوائر البريد والبرق والشئون الاجتماعية، ومن المديرات: مديريتنا الشرط والأمن.
- (١٢) وكانت هذه الوزارات هي: الأشغال العامة، الصحة العامة، التربية والتعليم، الخارجية، الدفاع، العدل، الشئون الاجتماعية والعمل، الكهرباء والماء، المالية والإقتصاد، الإرشاد والانباء، الأوقاف، البريد والبرق والهاتف، الجمارك والموانئ، الداخلية.
- (١٣) مذكرة لجنة تنظيم الجهاز الوظيفي الحكومي كما أقرها مجلس التخطيط في جلسته رقم ١١ / ١٩٧٣ بتاريخ ٢٧ / ٦ / ١٩٧٣، ص ٢.
- (١٤) لمتابعة تفصيلية حول كيفية وضع هذه الخطة في مراحلها المختلفة انظر:
- H.G. Heneman 111. D. Schwab, J. Fossum, and L. Dyer; Personnel Human Resource Management, Richard Irwin, Inc., Illinois, 1980, pp. 192-220.
- (١٥) للوقوف تفصيلاً على المناقشات الخاصة بهذا الموضوع يرجى الرجوع إلى مضابط مجلس الأمة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٤، ولاحظ أن مجلس الأمة كان دائماً يشجع ويوافق على مثل هذه التعيينات رغم مطالبته الحكومة بمعالجة التضخم الوظيفي ومشاكله، انظر في ذلك د. عدنان

اسكندر، د. مارون كسرواني: أوضاع الإدارة العامة في الكويت، مرجع سابق، ص ٣.
 (١٦) زيارات الباحث الميدانية لكل من وزارة التربية والهيئة العامة لشئون القصر، عام ١٩٨٤ ضمن فريق استشاري للدراسة الإحتياجات التدريبية.
 (١٧) يؤكد برنامج العمل الحكومي ضمن محددات خطة الإنمائية للسنوات ٨٥ / ١٩٨٦ - ٨٩ / ١٩٩٠ على أن الجهاز الإداري الحكومي يعاني من وجود التضخم الوظيفي وعدم توازن التوزيع القطاعي والنوعي للقوى العاملة انتظر:
 الإطار العام لبرنامج العمل الحكومي، مجلس الوزراء، مارس ١٩٨٥، ص ٨٦.

المصادر العربية:

- البطمة، م. ١٤٠٢ هـ «التضخم الوظيفي في ظل الحاسبات الآلية» ندوة التضخم الوظيفي وأحداث الوظائف، معهد الإدارة العامة، الرياض (ربيع الثاني).
 البنك الدولي (وحدة المعونة الفنية).
 ١٩٧٩ «دراسة حول الإدارة العامة الكويتية» الكويت (أكتوبر).
 الجوعان، ح. ١٩٧٤ «مشاكل التضخم الوظيفي بالحكومة وتخطيط العالة» دراسة مقدمة ضمن أعمال الندوة الأولى للإدارة العليا، المعهد العربي للتخطيط الكويت (أكتوبر).
 الحلف، م. ي وعامر م. ١٤٠٢ هـ «التضخم الوظيفي والتقنية الحديثة» دراسة مقدمة إلى ندوة التضخم الوظيفي وإحداث الوظائف، الرياض (ربيع الثاني)، معهد الإدارة العامة.
 السيد، ع. أ. ١٤٠٢ هـ «التنمية الاقتصادية وظاهرة التضخم الوظيفي» دراسة مقدمة إلى ندوة التضخم الوظيفي وإحداث الوظائف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت (ربيع الثاني).
 العواجي، أ. ١٤٠٢ هـ «التضخم الوظيفي» مفهومه - آثاره - أسبابه - علاجه» ورقة بحث مقدمة لندوة التضخم الوظيفي وإحداث الوظائف، الرياض (ربيع الثاني)، معهد الإدارة العامة.

- العيسى، ح .
١٩٨٤ «مشكلات تطبيقية في الإدارة الكويتية» حلقة نقاشية، جامعة الكويت (ديسمبر).
- الفلاح، ف .
١٩٧٦ «بعض مشاكل الجهاز الوظيفي الحكومي في دولة الكويت» مجلس التخطيط، الإدارة العامة لشئون التخطيط، الكويت، (أبريل).
- الفوال، ص .
١٩٨٢ «مناهج البحث في العلوم الاجتماعية»، القاهرة، مكتبة غريب.
- الموسى، ع .
١٩٧٥ «أوضاع الإدارة العامة في الكويت» وزارة التخطيط، الإدارة العامة لشئون التخطيط، الكويت (مايو).
- اسكندر، وكسرواني، م .
١٩٧٥ «أوضاع الادارة العامة في الكويت» وزارة التخطيط، الادارة العامة لشئون التخطيط، الكويت (مايو).
- بنك الكويت المركزي .
١٩٨٣ «الاقتصاد الكويتي في عشرة أعوام ٦٩ / ٧٠ - ٧٩ / ١٩٨٠، ملخص العمليات الحكومية» الكويت.
- بهجت، ع.أ .
١٩٨١ «مؤشرات التضخم الوظيفي في أجهزة الخدمة المدنية» مجلة الإدارة العامة، عدد مايو، الرياض، معهد الإدارة العامة.
- جلاديو، ب. ل .
١٩٧٨ «تحديث الجهاز الإداري لحكومة الكويت» مجموعة تقارير الخبراء الأمريكيين، ديوان الموظفين، الكويت (أبريل).
- دانتون، أ .
١٩٧٨ «تطوير نظام الخدمة المدنية، تقارير الخبراء الأمريكيين المكلفين بإعداد مقترحات محددة لتحسين الإدارة والتنظيم في الجهاز الحكومي بالكويت» ديوان الموظفين، إدارة التخطيط الوظيفي (أبريل).

ديوان الموظفين

١٩٨٣ التقرير السنوي للديوان، الكويت.

صادق، م.

١٩٨٠ «إدارة التنمية وطموحات التنمية الإقتصادية والاجتماعية في العالم العربي عام ٢٠٠٠» المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان.

صالح، ق.م.

١٤٠٢ هـ «التنظيم الإداري كوسيلة من وسائل علاج التضخم الوظيفي في الخدمة المدنية» ورقة بحث مقدمة لندوة التضخم الوظيفي واحداث الوظائف، الرياض، (ربيع الثاني)، معهد الإدارة العامة.

عبد الخالق، ن.

١٩٨١ «توصيف وترتيب الوظائف مدخل أساسي للإصلاح الإداري في دولة الكويت» المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، المجلد الخامس.

عسكر، ك.

١٩٧٧ «التضخم الوظيفي بالجهاز الحكومي لدولة الكويت» الندوة الثالثة للإدارة العليا حول كفاءة أداء المنظمات والأفراد، المعهد العربي للتخطيط، الكويت (يناير).

كار، س.

١٩٦٧ «تقرير عن الإدارة العامة الكويتية» ديوان الموظفين قسم الترجمة، الكويت (يناير).

كمال، م. وآخرون.

١٩٨٤ «معدلات الأداء من الناحيتين النظرية والتطبيقية» الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، القاهرة، المطابع الأميرية.

وزارة التربية.

١٩٨٥ «تقرير حول قطاع التخطيط والشئون الثقافية، الكويت (ابريل).

المصادر الأجنبية :

- Currie, R.M.
1980 Work Study (4th ed.). London: Pitman
- Denyer, J.C.
1975 Office Administration (2nd ed.) London: MacDonald and Evans Ltd.
- Heneman III, H.G., Schwab, D., Fossum, J. and Dyer, L.
1980 Personnel Human Resource Management. Illinois: Richard Irwin Inc.
- Parkinson, N.
1957 Parkinson Law and Other Studies in Administration. Boston: Houghton Mifflin Co.
- Schadri, T.R.
1972 "Impact of computers: yesterday, today and tomorrow." Journal of the All India Management Assoc. (Jan): 33-39
- Stahl, G.O.
1976 Public Personnel Administration. New York: Harper & Row.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

- ١- فلسطين
- ٢- القرن المجري الخامس عشر
- ٣- العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
- ٤- التضييق الحلقي عند الناشئة بالكويت
- ٥- يياجي

سعر العدد دينار كويتي واحد

The Arab Journal of the Social Sciences

**An academic biannual
publishing research papers
in various fields of
the social sciences**

The Arab Journal of the Social Sciences, published twice a year by Kuwait University, is a pioneer journal whose basic aims are the publication of original papers relating to all aspects of Arab society and the promotion of interdisciplinary research which, it is hoped, will develop interest in the Arab World from the perspective of the social sciences. The journal will have book reviews and reports of ongoing research.

Editorial enquiries and material for publication should be sent to:

The Arab Journal of the Social Sciences, Kuwait University
P.O. Box 5486 Safat, Kuwait 13055

Published for Kuwait University by KPI, London

Issue No. 3 was published April 1987

Issue No. 4 will be published Oct. 1987

مفهوم الذات وعلاقتها بمستويات الطمأنينة الانفعالية

محمود عطا حسين
مركز العلوم والرياضيات - الرياض

٠ مقدمة :

تتلم هذه الدراسة ببحث العلاقة بين متغيرين يتأثران ويتشكلان على نحو معين بفعل عوامل وأنماط التنشئة الاجتماعية عبر مراحل النمو المختلفة ، ويعملان كقوة موجهة لسلوك الفرد ويؤثران في بناء شخصيته وتوافقه ، وهما مفهوم الذات Self Concept والطمأنينة الإنفعالية « الأمن النفسي » Emotional Security . أمام مفهوم الذات فهو مفهوم افتراضي يتضمن مجموع الآراء والأفكار والمشاعر والاتجاهات التي يكونها الفرد عن نفسه وتعبّر عن خصائص جسمية وعقلية وشخصية واجتماعية ، أو هو تكوين معرفي منظم للمدركات الشعورية والتصورات والتقييمات الخاصة بالذات يولوه الفرد ويعتبره لذاته (زهران ١٩٧٤ : ٢٤٤) . ويتشكل هذا المفهوم منذ الطفولة عبر مراحل النمو المختلفة على ضوء محددات معينة يكتسب الفرد خلالها وبصورة تدرجية فكرته عن نفسه ، ويعنى آخر فإن الأفكار والمشاعر والاتجاهات التي يكونها الفرد عن نفسه ويصف بها ذاته هي نتاج أنماط التنشئة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي وأساليب الثواب والعقاب والاتجاهات الوالدية وتقييماتها ومواقف وخبرات إدراكية واجتماعية وانفعالية يمر بها الفرد مثل خبرات النجاح والفشل والدور الاجتماعي والوضع الاجتماعي والاقتصادي ومواقف الإحباط والصراع . . الخ . وقد نمّت وتكونت تلك المدركات من مصادر متعددة تمثل مجموع مجالات الحياة التي يتفاعل معها الفرد عبر ارتقائه النفسي والاجتماعي والعقلي والمضوي . ومن أهم مصادر هذه الخبرات أساليب التنشئة الأسرية ، فقد اتضح أن الخبرات

الأسرية للطفل الناتجة عن العلاقات والاتجاهات والممارسات وأساليب المعاملة الوالدية والتقييم الوالدي للأطفال تعمل على تشكيل مفهوم الذات عندهم ، وفي الوقت نفسه يدرك الفرد ذاته في سياق هذه الخبرات ، والفرد الذي يراه والده على أنه محبوب ومتقبل وذكي واجتماعي يرى نفسه كذلك . ومن الدراسات التي توضح أثر هذه الخبرات ما قام به Kaplan & Pokorny من دراسة أثر البيوت المتصدعة والمواقف والظروف المحيطة بهذا التصدع - نتيجة وفاة الأب أو الانفصال الأسري - على بناء مفاهيم سلبية عن الذات ، فقد اتضح أن الأطفال الذين مروا بخبرات بيوت متصدعة لديهم مفاهيم سلبية عن الذات إذا ما قورنوا بالأطفال الذين عاشوا في بيوت غير متصدعة . وفي دراسة أخرى لنفس الباحثين عام ١٩٧٠ ، حول علاقة مفهوم الذات بخبرات والمجاهات معينة أثناء الطفولة وجد أن مفهوم الذات السليبي لدى الراشدين الذين يقل عمرهم عن ٣٠ سنة له علاقة بقلق الطفولة والخوف من عقاب الوالدين وتقييمهم لأبنائهم على أنهم فاشلون عاجزون ، ويعتقد الباحثان أن هذه الخبرات الطفولية قد تدعمت بفعل خبرات لاحقة (الشماغ ، ١٩٧٧ : ١٩٦ - ١٩٧) . وفي دراسة على عينة أردنية عام ١٩٨٢م لمعرفة أثر نوع الرعاية الاجتماعية على مفهوم الذات ، اتضح أن هناك فروقا لها دلالة إحصائية في مفهوم الذات بين الأطفال الأيتام الذين يعيشون في كنف رعاية أسرية ممتدة فقط ، والأيتام الذين يعيشون في كنف رعاية أسرية ممتدة مع برامج رعاية خاصة تقدم لهم ، والأيتام الذين تقدم لهم رعاية خاصة (عباس ، ١٩٨٢ : ٤٠) .

وتعتبر الخبرات المدرسية من المصادر الرئيسية التي تشكل مفهوم الذات حيث يمر الفرد بخبرات وظروف ومواقف وعلاقات جديدة فيبدأ في تكوين صورة جديدة عن قدراته الجسمية والعقلية وسماته الاجتماعية والإنفعالية متأثرا في ذلك بالأوصاف التي يصفها الآخرون لذاته كأن يقال له إنك ضعيف أو متفوق أو عنيد ، كما يتأثر بالأسلوب الذي يعامل به فيستنتج أنه غير مرغوب فيه إذا رفض زملاؤه اللعب معه ، وإذا تبين أن الأفراد الذين يحتفظون في ذاكرتهم بخبرات طيبة عن حياتهم المدرسية مثلثة في علاقة متوافقة مع المدرسين والزملاء وتحقيق مستويات عالية من التحصيل كانوا يتصفون بمفاهيم إيجابية عن ذواتهم فقد أوضحت دراسات عديدة أن النجاح أو الفشل المدرسي يؤثران في الطريقة التي ينظر بها الطلاب إلى أنفسهم . فالطلاب ذوو التحصيل المرتفع من المحتمل أن يطوروا مشاعر إيجابية عن ذواتهم وقدراتهم والعكس صحيح بالنسبة لذوي التحصيل المنخفض (Purkey, 1970:25) ، كما أن تقويم المدرسين لطلابهم وأساليب التعامل معهم لها أثر في تشكيل مفهوم الذات . فقد يعامل المدرسون طلابهم على أنه بليد عاجز عن الفهم ومجراة زملائه في الفصل وهذا يولد عند الطالب انطبعا مؤداه أنه فاشل وعاجز ثم يتصرف

وفق هذا السياق ، فيعفي نفسه تحت وطأة الإحساس بالعجز - الذي خلفته تلك المعاملة - من محاولة التعلم ، وفي الوقت نفسه يلجأ هؤلاء المدرسون إلى إهمال هذا الطالب أو على الأقل يزودونه بخبرات سهلة تكفل له النجاح ويعفونه من المشاركة الجادة ، ومع التكرار يشعر الطالب أنه فاشل ويتصرف في ضوء هذا المفهوم .

لقد تحدث العلماء عن دور مفهوم الذات في إدراك الفرد لنفسه وبيئته وتوجيه سلوكه الأمر الذي دعا إلى وضع مسلمة مفادها « أن إدراكات الفرد لخصائص شخصيته وقدراته وقيمه ومثله وأهدافه وأسلوبه في الحياة وحدة كلية تؤثر في سلوكه وتنظمه وتوجهه كما تؤثر في توافقه وفعاليته (منصور ، وبشاي ، ١٩٨٢ : ٣) فالأشخاص الذين ينظرون إلى أنفسهم كأشخاص غير مرغوب فيهم يميلون إلى القيام بسلوك يتناسب مع هذه النظرة ، والأشخاص الذين لديهم مفاهيم إيجابية يتمكنون من التوافق الاجتماعي ولديهم اهتمام بالآخرين (Hurlock, 1967:188) ولا يتصرفون تصرفات هوجاء لأن القيام بمثل هذا السلوك يضر بالذات نفسها ، والطالب الذي لديه فكرة أنه مجتهد ومواظب ومحبوب يميل إلى التصرف وفق هذه النظرة ويحرص على اجتهداه ومواظبته ، والطالب العدواني المهمل يميل إلى التصرف في ظل هذا السياق . ومن هنا فإن مفهوم الذات يعمل كما يرى White كقوة دافعية Motivational Force وكقوة موجهة للسلوك كما يرى لاين وجرين ، وعليه فإن الكيفية التي يدرك بها ذاته تؤثر في الطريقة التي يسلك بها ، وتؤثر في إدراكه لبيئته باعتبارها بيئة محبطة أو بيئة يشعر فيها بالآمن والطمأنينة .

لقد أكدت دراسات عديدة الارتباط الموجب بين مفهوم الذات والتوافق فقد أوضحت الدراسات التي قارنت بين مجموعات لديها مشكلات سلوكية وأخرى ليست لديها مشكلات ، ومجموعات منحرفة مع أخرى عادية ، ومجموعات سوية مع أخرى عصابية ، أن هناك مفاهيم سلبية عن الذات عند المنحرفين والعصابيين والمضطربين إذا ما قورنوا بالأسوياء . ففي دراسة أجراها اتكسون Atchison قارن فيها بين مجموعتين إحداهما لديها مشكلات سلوكية وأخرى ليست لديها مشكلات سلوكية اتضح أن هناك فروقا ذات دلالة عند مستوى ١ ، ٠ في مفهوم الذات لصالح الطلاب الذين ليست لديهم مشكلات سلوكية . وفي دراسة قام بها ديتش Deitche على مجموعتين تراوحت أعمار أفرادهما بين ١٥ - ١٦ سنة ، إحداهما منحرفة والأخرى سوية دلت النتائج على وجود اختلاف في مفهوم الذات بين المجموعتين لصالح الأفراد العاديين (Fitts & Hamner, 1969:17-18) ، وكذلك وجد Davids في دراسته على مجموعتين من الأطفال تراوحت أعمارهم ما بين ٩ - ١٢ سنة الأولى سوية والثانية تتلقى العلاج النفسي ، فوجد أن مفهوم الذات أكثر إيجابية في المجموعة الأولى (الشماع ، ١٩٧٧ : ١٩٩) .

يتضح مما سبق عرضه عن تكوين مفهوم الذات ودوره وارتباطاته مع المتغيرات الأخرى :

— أن مفهوم الذات نتاج اجتماعي وأن الخبرات الطفلية وأساليب التنشئة الاجتماعية ، والعوامل الأسرية والاجتماعية وتقييمات الآخرين وخاصة الوالدين والمدرسين من أهم العوامل التي تعمل على تشكيل مفهوم الذات .

— إن مفهوم الذات يعمل كقوة موجبة ودافعة للسلوك ، فتدفع المفاهيم الإيجابية عن الذات الفرد إلى مواجهة الحياة واقتحام المواقف الجديدة بشجاعة ويتصرف وفق هذا المفهوم ، في حين يشعر ذوو المفاهيم السالبة بالعجز والفشل ويتصرفون في ضوء ذلك .

— إن المفاهيم السلبية عن الذات ترتبط بالانحراف والاضطراب النفسي والعصاب في حين ترتبط المفاهيم الإيجابية مع السواء .

أما الطمأنينة الانفعالية « الأمن النفسي » فتعني ، كما يرى ماسلو Maslow ، شعور الفرد بأنه محبوب مقبل من الآخرين ، له مكان بينهم ، يدرك أن بيئته صديقة ودوره غير محبط يشعر فيها بندرة الخطر والتهديد والقلق (عيسوي ، ١٩٧٨ : ٣) .

وفي نظريته عن الدافعية يرى ماسلو أن الحاجة إلى الأمن والانتماء والمحبة حاجات أساسية يعتبر إشباعها مطلباً رئيساً لتوافق الفرد ، بينما يشكل عدم إشباعها مصدراً للقلق . وقد قسم الحاجات في شكل هرمي إلى خمس مجموعات جاعلاً الحاجات الفسيولوجية التي تتمثل في الحاجة إلى المأكل والمشرب والنوم قاعدة الهرم ، ويعلو هذا المستوى مستوى آخر يمثل الحاجة إلى الأمن والطمأنينة ، وتمثل هذه الحاجة عند ماسلو الحاجة الأساسية التي يلزم إشباعها حتى يستطيع الفرد أن ينمو نمواً نفسياً سليماً ، وتأتي في المستوى الثالث الحاجة إلى الإنجاز والحب ثم الحاجة إلى تقدير الذات وأعلى مستوى هو الحاجة إلى تحقيق الذات (عبد الغفار ، ١٩٨١ : ٨٣) . وقد بين أن توافق الفرد في مراحل نموه المختلفة يتوقف على مدى شعور الفرد بالأمن والطمأنينة في طفولته ، فإذا تربى الفرد في جو آمن ودافئ فإنه سينمو بشكل سوي ويصبح قادراً على تحقيق ما يريد . وفي علم النفس المرضي شواهد كثيرة على أن العصابين والجانحين كانوا يعانون من فقدان الشعور بالأمن ، فقد أوضح ماسلو أن أنماطاً معينة من الراشدين العصابين وبخاصة المصابون بالعصاب الوسواسي القهري Obsessive Compulsive Neurotics يكونون مدفوعين بدرجة كبيرة للبحث عن إشباع حاجاتهم إلى الأمن (Cole & Hall, 1970: 390-395) ويتفق هذا مع البناء النظري للانحراف عند المدرسة السلوكية فهم يرون أن الانحرافات « تشرد

أحداث ، عدوان ، ماهي إلا أساليب دفاعية للتخلص من القلق والتوتر والشعور بالدونية التي يشعر بها الفرد في بيئته المنزلية (بيئة غير آمنة) فإذا شعر الفرد بأنها أساليب ناجحة فإنه يكسرها وتتعزز بوصفها أساليب دفاعية ضد القلق (القاسي وآخرون ، ١٩٨١ : ٤٤٣) .

وفي دراسة قام بها زيتوف وهونيك Zaitoph and Hoinnek في هولندا عن جنوح الأحداث أشارا إلى أن السلوك الإجرامي للأحداث ماهو إلا أعراض ظاهرة تنطوي على رغبة جامحة في الطمأنينة وحاجة ملحة إلى العلاقات الدافئة (موسى ، ١٩٨٥ : ١٠) . وفي دراسة أخرى قورنت استجابة الأسوياء والعصابيين والجانحين على اختبار الاتجاهات الأسرية على عينة من الأطفال تراوحت أعمارهم ما بين ٧ - ١٢ سنة فأتضح أن الشعور بعدم الأمن والقلق والحرمان من العطف الوالدي كان واضحا في قصص العصابيين والجانحين في حين برز الشعور بالأمن في قصص الأسوياء (موسى ، ١٩٨٥ : ١٠) . من هذا يتضح أن فقدان الشعور بالأمن قد يساهم ضمن متغيرات أخرى في الاضطراب النفسي ، بل ذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك فأروا أن فقدان الشعور بالأمن في الطفولة يحدد استجابات وتوافق الفرد مستقبلا ، فقد ذكر ماسلو أن نوع الاستجابات التي تصدر عن عدم إشباع الحاجة إلى الأمن ، كالاضطرابات مثلا ، تصبح صفات مستقلة إلى الحد الذي يظل فيه الشخص غير آمن غير آمن حتى ولو توفرت له - فيما بعد - عوامل الأمن والمحبة ، ويبقى الشخص الآمن آمنا حتى ولو تعرض للتهديد والرفض (Maslow, 1972: 3-4) .

ويتشكل الأمن النفسي - مثل مفهوم الذات - بفعل عوامل التنشئة الاجتماعية والخبرات الطفلية وأساليب المعاملة والمواقف والإحباطات التي يواجهها الفرد خلال ارتقائه النفسي والاجتماعي واستجاباته تجاه تلك المواقف والخبرات ، وتلعب خبرات الطفولة ، كما يرى بعض علماء النفس ، دورا هاما في نمو الشعور بالأمن ، فمن ذلك يرى فرويد Freud أن القلق ومشاعر الخوف ناشئة عن الخبرات والمواقف الخطيرة التي تهدد الفرد في مراحل نموه وما يتعرض له الطفل من إحباطات تتصل بإشباع حاجاته الأولية ، بينما يركز فريق آخر من العلماء على دور أساليب معاملة الأطفال على الشعور بالأمن فتؤكد هورني Horney أن التسلط والسيطرة وعدم احترام حاجات الطفل الفردية وحرمانه من الحنان أو الحماية الزائدة من أهم مصادر عدم الشعور بالطمأنينة ، بينما يعتقد هويتنج وتشيلد أن أساليب القسوة والضرب تؤدي إلى الخوف والقلق (رحمه ، بدون تاريخ : ١٥٢ - ١٥٣) . ومن البحوث التي أكدت أثر خبرات الطفولة على تنمية مشاعر الطمأنينة ما قام به ميوسن Musson وآخرون ، حيث اتضح أن الذين لم يحصلوا على عطف أسري كاف

كانوا أقل أمنا وأقل ثقة بالنفس وأكثر قلقا وأقل توافقا من أولئك الذين يحصلون على عطف أبوي (تركي ، ١٩٧٤ : ٧٨) . وكذلك دراسة جولد فارب Gold Farb على مجموعتين من الأطفال حرمت الأولى من الرعاية الأسرية في حين تلقت الثانية رعاية كافية ، فقد اتضح أن الحرمان المبكر وانعدام الأمن في الطفولة أديا إلى غو الرغبة الشديدة في الأمن عندما يكبر هؤلاء الأطفال ، وقد ظهرت عليهم بشدة الحاجة إلى السند العاطفي كما ظهرت لديهم أشكال مختلفة من الاضطرابات النفسية لأنهم كانوا في حالة خوف دائم من تكرار الخبرة الصادمة (الزيايدي ، ١٩٨٠ : ١٨٦) .

يتضح مما سبق تناوله عن تكوين الأمن النفسي ودوره في شخصية الفرد وارتباطاته مع المتغيرات الأخرى أن :

— أساليب التنشئة الاجتماعية والعلاقات الأسرية القائمة على الاحترام المتبادل وأساليب التعامل القائمة على تفهم وتقبل الطفل وإشعاره أنه مرغوب فيه ، وأساليب الرعاية المتزنة دون إهمال أو رفض ، تعتبر شروطا أساسية للطمأنينة الإنفعالية عند الأطفال ، ولما كانت الأسرة هي المجال الاجتماعي الذي تشبع فيه الحاجة إلى الأمن وتمارس تأثيراتها على الطفل لمدة طويلة ، فإن الخبرات الطفلية تعمل على تشكيل الأمن النفسي لدى الفرد .

— إن تكرار الخبرات الصادمة والمواقف المحبطة والحرمان من الرعاية الأسرية ، وأساليب التعامل القائمة على الإهمال أو النبذ أو الرفض أو التسلط ، تعتبر مصادر أساسية للقلق ومن ثم الشعور بعدم الأمن الذي يؤدي بدوره إلى أشكال مختلفة من الاضطراب النفسي .

— إن درجة الأمن التي تتحقق للطفل في أسرته وبيئته الاجتماعية لها أثر كبير في قدرته على التوافق النفسي والاجتماعي فيما بعد ، وإن الاستجابات الدالة على فقدان الشعور بالأمن نجدها واضحة عند العصبيين والجانحين وميتي التوافق ، في حين تظهر الاستجابات التي تدل على الأمن عند الأسوياء .

— إن الفرد الذي يشعر بالأمن في بيئة أسرية مشبعة يميل إلى تعميم هذا الشعور ، فيرى البيئة الاجتماعية مشبعة لحاجاته ، ويرى في الناس الخير والحب ويتعاون معهم ويحظى بتقديرهم فيقبله الآخرون ، وينعكس ذلك على تقبله لذاته لأن هناك علاقة إيجابية بين تقبل الذات وتقبل الآخرين .

مشكلة البحث وأهدافه :

من خلال الاطار السابق نستطيع أن نتيين الملامح العامة التي يمكن من خلالها النفاذ إلى تحديد العلاقة بين مفهوم الذات والطمأنينة الانفعالية إذ يتضح :

— أن المتغيرين يتحددان بفعل أساليب التنشئة الاجتماعية عبر مراحل النمو المختلفة فكلاهما نتاج اجتماعي ، فمفهوم الذات عبارة عن الأفكار والمشاعر والاتجاهات التي يكونها الفرد عن نفسه ويصنف بها نفسه ، يتشكل من خلال الخبرات الأسرية والمدرسية والأحكام التقويمية التي يصدرها الآخرون عنه . كما أن الأمن النفسي هو حصيلة المواقف والخبرات الأسرية والاجتماعية .

— إن الكيفية التي يدرك بها الفرد ذاته تؤثر على إدراكه لبيئته باعتبارها بيئة محبة أو مشبعة آمنة ، فالمفاهيم الإيجابية عن الذات تولد مشاعر الرضا والثقة بالنفس والإحساس بالكفاية والافتقار على مواجهة الظروف والمواقف البيئية المحيطة به ، فيتعامل معها دون قلق أو خوف وتمكنه من إقامة العلاقات الاجتماعية الناجحة ، كل ذلك يساعد على تنمية مشاعر الأمن والطمأنينة عنده . أما المفاهيم السلبية عن الذات فتقود الفرد إلى إدراك بيئة الآخرين كمصدر من مصادر القلق والتهديد والإحباط ، وينعكس ذلك على مشاعر الأمن عنده .

— إن إحساس الفرد بالأمن النفسي في أسرته ومجتمعه له أثر على توافق الفرد وعلى إدراكه لبيئته والآخرين فمن يشعر بالأمن يدرك بيئته على أنها مشبعة لحاجاته ويرى في الآخرين الخير والمحبة ، فتتزز العلاقات الاجتماعية الناجحة ، ومن ثم تشكل هذه الرؤية للبيئة والآخرين خبرات موجبة تمكنه من إدراك نفسه على نحو معين ، فهناك علاقة بين تقبل الذات وتقبل الآخرين .

ولما كان مفهوم الذات والأمن النفسي يتحددان ويتشكلان بفعل أساليب التنشئة الاجتماعية والمواقف والخبرات الأسرية ، وأن الخبرات الطفولية الصادمة تولد عدم الشعور بالأمن ، وتولد كذلك مفاهيم سلبية عن الذات ، بمعنى أنها ينموان تحت تأثير متغيرات واحدة ، ولما كان هناك تأثير متبادل بينهما ، فمفهوم الذات يعتبر عاملا موجها مؤثرا في شخصية الفرد وتوافقه ويسهم ، ضمن متغيرات أخرى ، في تحديد درجة الأمن النفسي عنده ، وأن الشعور بالأمن يعتبر عاملا مؤثرا في توافق الفرد حيث يدرك الفرد بيئته على أنها آمنة مشبعة متعاونة ، وتساعد هذه الرؤية للبيئة والآخرين على نمو مفاهيم إيجابية عن الذات .

من هذه الافتراضات النظرية جاز للباحث أن يتساءل عن طبيعة ونوع وقوة العلاقة بينهما ، فهل يؤثر أحدهما في الآخر ؟ وعليه تتحدد أسئلة البحث الحالي على النحو الآتي :

ماهي العلاقة بين مفهوم الذات ومستويات الأمن النفسي ، ومدى قوتها ؟ أي هل يعتمد كل من المتغيرين على الآخر أم أنها مستقلان عن بعضهما بحيث يمكن القول أنه لا تأثير لتغير أحدهما في تغير الآخر ؟

والباحث في هذا التساؤل يبحث عن مدى استقلالية أو اعتمادية المتغيرين على بعضهما ، فإذا ثبت أن كلا منهما يعتمد على الآخر ، فقد يكون أكثر فائدة لو حاولنا معرفة أيهما قد يكون سببا وراء الآخر ، أيهما المستقل وأيها التابع ، وفي ظل غياب نظرية سببية توضح أيهما المستقل أو التابع ، يفترض الباحث لاعتبارات نظرية أن مفهوم الذات قد يكون سببا للطمأنينة الانفعالية ، لذلك يضع الباحث التساؤل الثاني وهو :

هل تختلف درجة الأمن النفسي « الطمأنينة » لدى جماعات مفهوم الذات « السالب والموجب » ؟

كما سبق يمكن صياغة فروض البحث على النحو الآتي :

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مفهوم الذات والطمأنينة الانفعالية .
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الأمن النفسي « الطمأنينة » بين جماعات مفهوم الذات .

ويرمي البحث إلى تحقيق هدفين رئيسيين :

هدف نظري بحث يدور حول معرفة طبيعة العلاقة بين مفهوم الذات والطمأنينة الانفعالية ، ذلك أن دراسة العلاقة بين المتغيرات غاية كل علم ، فلم يعد العلم مجرد وصف للحوادث أو الظواهر ، وإنما هو محاولة منظمة للكشف عن النظام الذي تسيّر بموجبه تلك الحوادث أو الظواهر .

وهدف تربوي تطبيقي لاحق للتحقق الإحصائي من نوع العلاقة بينها تتمثل في إمكانية تنمية مفاهيم إيجابية عن الذات - أي إدراك الأفراد لأنفسهم بطريقة موجبة - تلك المفاهيم الموجبة سوف تدفع الفرد إلى توافق مع الذات ومع الآخرين ، وإلى مواجهة المواقف البيئية المختلفة بفعالية دون شعور بالفشل أو التهديد مما يساعد على تحقيق الشعور بالأمن .

منهج البحث :

أدوات البحث : لقد استخدم الباحث في هذه الدراسة الأدوات التالية :

أولا - اختبار ماسلو للطمأنينة الإنفعالية : تأليف ماسلو وترجمة سلامة^(١) .

لقد أعد ماسلو هذا الاستبيان في ضوء العديد من الأبحاث الإكلينيكية التي أجريت في موضوع الأمن النفسي أو الطمأنينة الإنفعالية ونشرت نتائج هذه البحوث في دوريات علمية ، وقد عرض ماسلو في كراسة تعليمات الاستبيان التصنيف النهائي لمجموعة الأعراض التي تمثل الطمأنينة الإنفعالية « الأمن » Security والأعراض التي تمثل انعدام الطمأنينة Insecurity عام ١٩٥٢ والتي حدد في ضوءها أبعاد مفهوم الطمأنينة ومن ثم كوّن اختباره النهائي على أساسها .

وفينا يلي توضيح لأعراض الطمأنينة وعدم الطمأنينة في اختبار ماسلو :-

أعراض عدم الطمأنينة

أعراض الطمأنينة

١ - شعور الفرد بأنه محبوب ومتقبل من الآخرين ويعاملونه بدفء ومودة .
- شعور الفرد بأنه منبوذ من الآخرين وغير محبوب من قبلهم ، ويعاملونه ببرود وجفاء أي شعور بالنبذ والاحتقار من الآخرين .

٢ - شعور الفرد بالإنتماء وأن له مكانا في الجماعة .
- شعور الفرد بالعزلة والوحدة والبعد عن الجماعة .

٣ - الشعور بالأمن وندرة الشعور بالخطر والتهديد والقلق .
- الشعور الدائم بالخطر والتهديد والقلق .
(١٩٧٢ : ٨) .

ويرى ماسلو أن الأعراض الثلاثة السابقة وهي الشعور بالنبذ والعزلة والتهديد على الجانب السالب ، والشعور بالحب والانتماء والأمن على الجانب الموجب عوامل سببية Causal تنتج عنها أعراض ثانوية حددها بأحد عشر عرضا فهي "نسبيا تابعة أو ناتجة أو معلولات effects ، بمعنى أنها تلي في نشأتها وتترتب على الأعراض الثلاثة الأولى ، ومع ذلك فإن الأعراض الأولية والثانوية ذات أثر دينامي في تحديد شخصية الفرد .

أما الأعراض الأحد عشر التالية فهي :

- | أعراض الظمائية | أعراض عدم الظمائية |
|--|---|
| ١ - إدراك الفرد للعالم والحياة بوصفها مكانا سارا ودافئا يميل الناس فيه جميعا إلى التأخي . | - إدراك الفرد للعالم والحياة بوصفها خطرا يتهدده وأنها عدوانية ومتحدية ، يعمل كل فرد ضد الآخر . |
| ٢ - إدراك الفرد للآخرين بوصفهم طيبين خيرين . | - إدراك الفرد للآخرين بوصفهم أشرارا انانيين يمثلون نوعا من التهديد والتحدي للفرد . |
| ٣ - شعور الفرد بالود والثقة بالآخرين تعاطف وتسامح مع الآخرين . | - شعور الفرد إزاء الآخرين بعدم الثقة والغيرة والحسد والتعصب والكراهية . |
| ٤ - ميل الفرد إلى توقع حصول الخير أو التفاؤل العام . | - الميل إلى توقع حدوث الأسوأ وتشاؤم عام . |
| ٥ - ميل الفرد نحو السعادة والرضا . | - ميل الفرد نحو عدم السعادة وعدم الرضا . |
| ٦ - الشعور بالهدوء والارتياح والخلو من الصراعات والثبات الإنفعالي . | - الشعور بالتوتر والإجهاد وما يترتب على التوتر من نتائج مثل العصبية والتعب والتهيج واضطرابات المعدة وغير ذلك من الاضطرابات السيكوسوماتية والكوابيس وعدم الثبات الإنفعالي وغير ذلك . |
| ٧ - الميل إلى الانطلاق والقدره على أن يشمل الفرد باهتماماته كل العالم والأشياء والمشكلات بدلا من التمرکز حول الذات . | - ميل الفرد إلى أن يركز انتباهه حول ذاته بصورة قهرية وتفحص الذات بصورة مرضية شاذة . |

أعراض الطمأنينة

أعراض عدم الطمأنينة

٨ - تقبل الذات والتسامح إزاءها .

- الشعور بالإثم والخطيئة ، شعور
بإدانة الذات ونزعات انتحارية
والميل إلى اليأس .

٩ - رغبة الفرد في الكفاءة والاقتدار على
حل المشكلات أكثر من الرغبة في
الاقتدار والسيطرة على الآخرين
وشعور قوي باحترام الذات قائم على
أساس سليم .

- اضطرابات تعترى جوانب تقدير الذات
من قبيل اشتهاى القوة والمكانة والعدوان
المبالغ فيه ، التعطش إلى المال أو
المجد ، والميل إلى المنافسة أو من قبيل
المظاهر المضادة لذلك مثل الميول
الماسونية والانتكالية المفرطة ، والخنوع
الزائد ومشاعر الدونية والمعجز .

١٠ - الخلو النسبي من الميول العصبية أو
الذهانية والمواجهة الواقعية
للأمور .

- التعطش إلى السلامة والأمن والسعي
المتواصل إلى بلوغها ، ميول عصبية
مختلفة ، أنواع من الكف ، اللجوء إلى
الحيل الدفاعية ، ميول هروبية ، ميول
ذهانية ، هذات هلاوس .

١١ - اهتمامات اجتماعية ، تعاون ،
تعاطف ، اهتمام بالآخرين .

- ميول الاثرة والأنانية والفردية .

ويهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على مشاعر الطمأنينة وقياسها ، ذلك الشعور
الذي يعتبره ماسلو أحد العوامل الأساسية التي تتوقف عليها الصحة النفسية للفرد ، وذلك
باكتشاف المتغيرات الجزئية التي تكون مجموعة أعراض الطمأنينة وعدم الطمأنينة
(سلامة ، ١٩٧٢ : ٨) .

الصورة النهائية للاختبار :

يتكون الاختبار في صورته النهائية بعد التعديلات المستمرة التي أجراها ماسلو عليه في ضوء عمليات تحليل بنود الاختبار المختلفة من ٧٥ سؤالاً تمثل وتغطي مجموعة الأعراض الأربعة عشرة التي سبق ذكرها وتشكل أبعاد الطمأنينة وعدم الطمأنينة عنده . وينقسم الاختبار إلى ثلاثة اختبارات صغيرة متكافئة كل منها يضم ٢٥ سؤالاً ، ويمكن استخدام كل اختبار من هذه الاختبارات مقياساً للطمأنينة بمفرده ، لأن كلا منها يرتبط بمعامل ارتباط يزيد عن ٠,٩٠ مع الاختبار الكلي . ومع ذلك يفضل استخدام الاختبار الكلي لأن ثباته أعلى من ثبات الاختبارات الصغيرة .

ويستخدم الاختبار على نطاق واسع في الكليات والمدارس والمستشفيات والعيادات النفسية للكشف عن الحالات التي تحتاج إلى الرعاية النفسية كالحالات التي تعاني من الأعصاب النفسية وسوء التكيف وغير ذلك من الاضطرابات ، كما يستخدم لعقد المقارنات بين المجموعات المختلفة ، للتحقق من صحة بعض الفروض العلمية .

صدق وثبات الاختبار : لقد تحقق ماسلو من صدق الاختبار بوسائل عدة منها الصدق الإكلينيكي لبنود الاختبار ، عندما قارن نتائج الاختبار بالتقدير الذاتي للمفحوصين الذين أدوا الاختبار ، وتبين له أن ٨٨٪ منهم يرون أن الاستبيان بالغ الدقة ، كما تبين ماسلو أن الطلاب الذين كانوا يقدمون إلى العيادة النفسية التماساً للعلاج أو الإرشاد النفسي يحصلون على درجات عالية في انعدام الشعور بالأمن النفسي . أما محلياً فقد قام (مهني ، ١٩٨٢) بعرض الاستبيان على أربعة من المحكمين من أساتذة علم النفس بكلية التربية بجامعة الملك سعود ، وقد وافق المحكمون على بنود الاستبيان واعتبروها صالحة لقياس الطمأنينة الانفعالية .

ومن حيث ثبات الاستبيان فقد تحقق ماسلو من ذلك باستخدام طريقة التقسيم النصفى فبلغ معامل الثبات ٠,٨٦ ، وكذلك بطريقة إعادة الاختبار فكان معامل الثبات ٠,٨٤ . وعلياً قام المهيجان^(٢) باستخدام طريقة إعادة الاختبار فتيين أن معامل الثبات ٠,٨٩ في حين بلغ معامل الثبات طريقة التجزئة النصفية ٠,٧٥ ، وهذا يوحي بأن للاستبيان ثبات مرتفع . وفي دراسة أخرى^(٣) لثبات الاختبار في مدينة الرياض بواسطة الإعادة كان معامل الثبات ٠,٨٧٦ .

تصحيح الاستبيان وحساب الدرجة : يتم تصحيح الاستبيان تبعاً لمفتاح التصحيح المعد لذلك ، حيث يقلد مستوى الفرد في الطمأنينة الإنفعالية بعدد الاستجابات الكلية على الاستبيان وتحسب درجة واحدة لكل سؤال من أسئلة الاستبيان وذلك إذا أجاب

المفحوص بإحدى الإجابات المدونة قرين كل سؤال في مفتاح التصحيح ، وبذلك يكون الحد الأقصى للدرجات هو ٧٥ ، مع العلم أن الإجابات التي تأخذ درجة هي تلك التي تدل على أعراض عدم الطمأنينة ، مما يعين على تشخيص أولئك الذين ترتفع لديهم أعراض عدم الطمأنينة ، ومن هنا فإن ارتفاع الدرجة على استبيان ماسلويدل على مشاعر عدم الأمن النفسي .

ثانيا : اختبار مفهوم الذات : لقد استخدم الباحث اختبار مفهوم الذات في المجال المدرسي الذي قام بإعداده . وقد تم تصميم هذا الاختبار على النحو الآتي :

١ - الأساس النظري للاختبار : ينشأ مفهوم الذات نتيجة احتكاك الفرد بالبيئة الاجتماعية وتفاعله معها ، ففكرة الفرد عن نفسه تنمو من الخبرات الجزئية التي يمر بها أثناء تعامله مع الآخرين ، ويتربط على هذه الخبرات نمو تنظيمات سلوكية مختلفة ، إلا أن أثر هذه الخبرات لا يقف عند هذا الحد ، بل يتعداه ليشمل الفرد كله . وبمعنى آخر فإن تشجيع الفرد على أفعال معينة قد لا يؤدي إلى نمو تنظيمات سلوكية خاصة متعلقة بهذه الأفعال فحسب بل يؤدي إلى مفهوم عام عن الذات ككل مؤداه أن الفرد متقبل أو محبوب .

فمفهوم الذات إذن ينشأ عن طريق تعميم الخبرات الإنفعالية والإدراكية المتعلقة بالفرد باعتباره جزءاً من المجال الكلي الذي يتفاعل معه بنفس الطريقة التي يكون بها الفرد المفهومات الأخرى عن العالم المحيط به (اسماعيل ، بدون تاريخ : ٤) ، وعلى هذا النحو فإن جميع الاتجاهات والأفكار التي يكونها الفرد عن نفسه هي نتاج للتفاعل الاجتماعي نتيجة تقييم الآخرين له في الأسرة والمدرسة ومجتمع الرفاق والعمل ، وهذا ما يؤكد الطبيعة الاجتماعية لمفهوم الذات .

وفي ضوء ذلك لا نستطيع أن ندرك الذات إلا في علاقتها بالمواقف الخارجية ، فيصبح استخلاصنا للصفات أو الخصائص التي يتضمنها مفهوم الذات عملية تتوقف على تصورنا لمجموع هذه المواقف ، فبقدر ما توجد هناك أنواع للمواقف الخارجية تكون الصفات التي تعبر عنها عن مفهوم الذات (اسماعيل ، بدون تاريخ : ٥) .

ولما كان الباحث يريد قياس مفهوم الذات كما يظهر في المجال المدرسي ، أو كما يقول جورج ميد « الذات المدرسية » ، كان لزاماً على الباحث أن يحدد المواقف التي يتفاعل معها الطالب في محيط المدرسة ، وكيفية استجابته لها ، فهناك مواقف انفعالية تتمثل في طريقة استجابته لكثير من الإحباطات ، فقد يعجز الفرد عن نفسه بـ « أغضب بسرعة » ، « أخاف

من القشل . وهناك مواقف اجتماعية تتمثل في طريقة تعامله مع القوى في المجال المدرسي كالزملاء والمدرسين . وقد يعبر الفرد عن نفسه بـ « أنا مكروه من الزملاء » و « أميل إلى العزلة » ، وهناك مواقف معرفية تتمثل في فكرة الطالب عن قدراته العقلية واستجابته للعمل المدرسي ، وقد يعبر عن ذلك بقوله « أنا ذكي » ، و « يشرد ذهني أثناء الحصص » .

وعلى هذا النحو فإن تحديد جميع المواقف في المجال المدرسي ، ومن ثم تحديد الصفات والخصائص التي يمكن أن يستند بها الفرد إلى نفسه في هذه المواقف حيث تكون في مجموعها مفهوم الذات المدرسي .

على أن هناك بعض المواقف والعوامل في المجال المدرسي ذات أثر يفوق في أهميته بعض العوامل الأخرى على مفهوم الذات ، وهذا يستدعي تحديد هذه المواقف والعوامل المؤثرة في مفهوم الذات لدى الطلاب في مرحلة المراهقة ، وقد اعتمد الباحث في تحديد هذه العوامل على دراسات هيرلوك (Hurlock, 1967:655-675) .

٢ - خطوات بناء الاختبار :

أ - في ضوء الإطار النظري للاختبار قام الباحث بتحديد المواقف المختلفة التي تحيط بالطلاب ويتفاعل معها أثناء تواجده في المدرسة ، مواقف إدراكية وانفعالية واجتماعية وذلك لاستخلاص الصفات والخصائص التي يمكن أن يصف الفرد بها نفسه ، ومن مجموع هذه الصفات يتكون مفهوم الذات المدرسي وقد تمكن الباحث من تحديد المواقف التالية :-

- مواقف ذات علاقة بالقدرات العقلية .
- مواقف ذات علاقة بالتكيف للعمل المدرسي ، العادات والانتماءات الدراسية .
- مواقف ذات علاقة بالتوافق الاجتماعي .
- مواقف انفعالية وتتمثل في الكيفية التي يستجيب بها الطالب للمواقف المحيطة وسماته المزاجية والنفسية .

ب - وضع الباحث عددا من العبارات تمثل الصفات التي تصف الذات في المواقف السابقة فعلى سبيل المثال وضع الباحث عبارة « ذاكرتي قوية » لتمثل جانباً من الموقف الأول ، وعبارة « أنا فاشل في الدراسة » لتمثل جانباً في موقف آخر وهكذا . وقد بلغت العبارات التي وضعها الباحث ٣٧ عبارة .

جـ - قدم الباحث سؤالاً مفتوحاً لوصف الذات في صيغة السؤال الآتي :- « اكتب تقريراً يتضمن الصفات التي تحبها والتي لا تحبها في نفسك وتظهر في المحيط المدرسي . . » وتم تقديم هذا السؤال إلى ستين طالباً يمثلون ثلاثة فصول في المرحلة الثانوية وقام الباحث بتحليل الإجابات لاستخلاص أهم الصفات التي تصف الذات وتتسق مع المواقف السابقة ، مع إغفال الصفات التي تصف سلوكاً بعيداً عن المحيط المدرسي ، وأضيفت العبارات الجديدة إلى السابقة لتصبح في مجموعها ٧٨ عبارة .

د - لقد تم الاستعانة ببعض مقاييس مفهوم الذات^(٤) ، وقد تمثلت في الإفادة من الإطار النظري للمقاييس وأخذ بعض البنود « العبارات » التي تصف الذات ولها علاقة بالمواقف التي حددها الباحث .

هـ - تم استبعاد العبارات المتشابهة وتلك التي لا يمكن تصنيفها ضمن المواقف السابقة وبالتالي أصبح عدد العبارات ٦١ عبارة .

٣ - تقنين الاختبار على البيئة المحلية :

أ - أجريت تجربة فهم الألفاظ على عينة بلغت ٣٠ شخصاً من طلبة الأول الثانوي بهدف معرفة وضوح العبارات المكونة للاختبار ، وتم تعديل كل عبارة فافضح أن ١٠٪ وما فوق من أفراد عينة التجربة عجزوا عن فهمها .

ب - أما عن ثبات الاختبار فقد استخدم الباحث طريقة الإعادة ، حيث طبق الاختبار للمرة الأولى على خمسين طالباً في المرحلة الثانوية ، ثم أعيد التطبيق بعد ٢١ يوماً وكان معامل ثبات الاختبار ٨٢ ، ٠ .

جـ - أما عن صدق الاختبار فقد عرضت العبارات النهائية على أربعة محكمين من أساتذة علم النفس بكلية التربية بجامعة الملك سعود ، وطلب منهم الحكم على جميع عبارات الاختبار من حيث ملائمتها للغرض الذي وضعت من أجله ، ومن حيث شمولها للمواقف السابقة ، والحكم على العبارات السالبة والموجبة في ظل التعريف الآتي لمفهوم الذات :

« ذلك التنظيم الإدراكي والانفعالي والاجتماعي الذي يتضمن استجابات الطالب نحو نفسه في مواقف مدرسية وخارجية لها علاقة مباشرة في حياة الطالب المدرسية كما يتبدى في التقرير الذاتي الكمي على مجموعة من الصفات والخصائص المحددة في اختبار مفهوم الذات » .

وقد تم اختيار العبارات التي جاء اتفاق ثلاثة محكمين عليها ، فكان صدق التحكيم عكسا لصدق الاختبار .

الاختبار في صورته النهائية : يتكون الاختبار في صورته النهائية من ٥٥ عبارة تمثل الصفات التي يمكن أن يصف بها الفرد ذاته ، اشتقت من المواقف المحيطة بالطالب في المجال المدرسي وتقيس مفهوم الذات في المجال المدرسي وتغطي الجوانب التالية :-

— مفهوم الذات عن القدرات العقلية : ويعكس هذا البعد فكرة الطالب عن إمكانياته العقلية وكفاءته الأكاديمية ويتكون من ١٢ عبارة .

— الذات الاجتماعية : وتوضح مفهوم الفرد عن ذاته من خلال علاقاته الاجتماعية مع زملائه ومدرسيه وقدرته على تحقيق التوافق معهم ، ويتكون من ١١ عبارة .

— الذات الشخصية : وتمثل الكيفية التي يستجيب بها الطالب للمواقف المحيطة به ، وسماته النفسية والمزاجية ، ويتكون من ١٩ عبارة .

— العادات والاتجاهات الدراسية : وتعكس فكرة الطالب عن نفسه في الكيفية التي يستجيب بها لإزاء النشاطات والواجبات والأعمال المدرسية المتمثلة في عاداته واتجاهاته الدراسية ، وتتكون من ١٣ عبارة .

ويطلب من كل طالب أن يقدر مدى توفر الصفة عنده بوضع علامة تحت الإجابة التي تنطبق على واقعه أمام العبارة أو الصفة ، وقد تدرجت الإجابة في خمس فئات هي : - نادرا ، بدرجة بسيطة ، بدرجة متوسطة ، بدرجة كبيرة ، بدرجة كبيرة جدا . . ويعطى الطالب درجة إذا أجاب بـ « نادرا » وخمس درجات إذا أجاب بدرجة كبيرة جدا إذا كانت العبارات موجبة ، والعكس صحيح إذا كانت العبارات سالبة . وتكون مجموع الدرجات التي يحصل عليها الطالب على بنود الاختبار درجته في مفهوم الذات . .

عينة البحث :

لقد تم تطبيق أدوات البحث على ١٨٣ طالبا من طلاب المرحلة الثانوية في بعض مدارس الرياض ، تم اختيارهم بطريقة عشوائية ، حيث تم اختيار طلاب الفصول ذات الأرقام الفردية من الأول الثانوي والثاني والثالث الثانوي بقسميهما العلمي والأدبي . وقد حذفت سبع استمارات لعدم اكتمالها ، فأصبحت العينة مكونة من ١٧٦ طالبا تراوحت أعمارهم بين ١٥ - ٢٣ سنة بمتوسط قدره ١٨,٣٢ وقد توزعت العينة كما في الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)
توزيع أفراد العينة

المجموع	أدبي	علمي	التخصص
			المستوى الدراسي
٥٦	٢٤	٣٢	ثالث ثانوي
٥٩	٢٥	٣٤	ثاني ثانوي
٦١		٦١	الأول الثانوي
١٧٦			

ولتحقيق فروض البحث يقتضي تحديد مستويات الطمأنينة الإنفعالية ومجموعات مفهوم الذات .

أما عن مستويات الطمأنينة الإنفعالية « الأمن النفسي » فقد قام الباحث بتقسيم عينة البحث إلى ثلاث مجموعات حسب درجاتهم في استبيان ماسلو للطمأنينة الإنفعالية ، وهي مجموعة ذات المستوى العالي في الأمن النفسي ، ومجموعة ذات المستوى المنخفض في الأمن النفسي والمجموعة المتوسطة ، حيث اعتبر الباحث أولئك الذين تزيد درجاتهم عن المتوسط الحسابي^(٥) بانحراف معياري واحد هم أفراد المجموعة الأقل أمناً - على اعتبار أن الدرجة المرتفعة على الاختبار تدل على عدم الشعور بالأمن - ، وأولئك الذين تقل درجاتهم عن المتوسط بانحراف معياري واحد هم أفراد المجموعة الأكثر أمناً والباقيون يمثلون المجموعة المتوسطة .

ولدراسة الفروق بين مجموعات مفهوم الذات في درجة الطمأنينة الإنفعالية « الأمن النفسي » ومدى تأثير التغير في أحدهما في تغير الآخر ، قام الباحث بتقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات حسب ارتفاع مفهوم الذات عندها ، وهي مجموعة ذات الدرجات المرتفعة وتمثل مجموعة مفهوم الذات الموجب Positive ، ومجموعة ذات الدرجات المنخفضة وتمثل مجموعة مفهوم الذات السالب Negative ، والمجموعة المتوسطة ، ولتحديد هذه المجموعات اعتبر الباحث أولئك الذين تزيد درجاتهم عن المتوسط الحسابي بانحراف معياري واحد^(٦) ، هم مجموعة مفهوم الذات الموجب ، وأولئك الذين تقل درجاتهم عن المتوسط بانحراف معياري واحد هم مجموعة مفهوم الذات السالب والباقيون يمثلون المجموعة المتوسطة . وقد توزعت عينة البحث حسب تصنيف المتغيرين ، كما في الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)
توزيع أفراد العينة حسب متغيرات البحث

المجموع	مستويات الطمأنينة			مجموعات مفهوم الذات
	مجموعة الدرجات المنخفضة	مجموعة الدرجات المتوسطة	مجموعة الدرجات المرتفعة	
	«شعور بالأمن»	«أمن متوسط»	«عدم الشعور بالأمن»	
٢١	٩	١٠	٢	مجموعة الدرجات المرتفعة
١٣٠	٢٠	٩٥	١٥	« مفهوم ذات موجب » مجموعة الدرجات المتوسطة
٢٥	١	٧	١٧	مجموعة الدرجات المنخفضة « مفهوم ذات سالب »
١٧٦	٣٠	١١٢	٣٤	المجموع

الأسلوب الإحصائي المستخدم :

لدراسة العلاقة بين متغيرات البحث ، وهل يعتمد كل منها على الآخر أم أنها مستقلان عن بعض ، استخدم الباحث اختبار كاي^٢ كاختبار لقياس استقلالية المتغيرين ، ولتحديد قوة العلاقة بينهما استخدم معامل التوافق وبعض النماذج الإحصائية الأخرى . ولدراسة مدى تأثير التغير في أحدهما في تغير الآخر ، قام الباحث بتقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات حسب ارتفاع الدرجة في مفهوم الذات ، لمعرفة هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بينها في الطمأنينة الإنفعالية ، بمعنى هل تتغير درجة الأمن « الطمأنينة » باعتباره متغيرا تابعا لتغير مفهوم الذات باعتباره متغيرا مستقلا . ولتحقيق ذلك لجأ الباحث إلى استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات أفراد المجموعات الثلاث في الطمأنينة الإنفعالية ثم حساب قيمة « ت » لمعرفة دلالة الفرق بين كل مجموعتين من مجموعات مفهوم الذات .

نتائج البحث :

تصدت هذه الدراسة للتحقق من فرضين هما :

- هناك علاقة ذات دلالة بين مفهوم الذات والطمأنينة الإنفعالية .
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الأمن النفسي بين جماعات مفهوم الذات .

وللتحقق من الفرض الأول استخدم الباحث « كا^٢ » وبعد إجراء التحليلات الإحصائية اتضح أن قيمة كا^٢ هي ٣٣, ٥٤ ، وبالرجوع إلى جدول كا^٢ المقابلة لنسب الاحتمالات المختلفة لمعرفة ما إذا كانت هذه القيمة دالة إحصائياً أم لا ، وجد الباحث أن قيمتها ذات الدلالة لهذا العدد من درجات الحرية ٤ عند مستوى ٠,٥ ، تعادل ٩,٤٨٨ وعند ٠,١ ، تعادل ١٣,٢٧٧ (خيري، ١٩٥٧ : ٣٧٠) . وفي ضوء ذلك فإن قيمة كا^٢ في البحث الحالي ذات دلالة إحصائية عند هاتين النسبتين مما يجعلنا نقبل باحتمال اعتماد كل من المتغيرين على الآخر ، وأنها غير مستقلين .

وعلى الرغم من أن اختبار كا^٢ يفيد الباحث في تحديد ما إذا كان أحد المتغيرين يعتمد على الآخر ، إلا أنه في الحالات التي تتضح من هذا الاختبار أن المتغيرين مرتبطان لا يفيد في معرفة قوة العلاقة Statistical Power بينها . ولتحقيق ذلك قام الباحث باستخراج معامل التوافق^(٧) من قيمة كا^٢ ، وبلغت قيمة هذا المعامل ٠,٤٨ ، ثم حساب قوة العلامة عن طريق المعادلة التالية^(٨) . وقد بلغت قوة العلاقة بينها ٠,٥٥ ، وهي تعبر عن علاقة قوية من وجهة نظر جاكوب كوهن (Kohen) في إطار البحوث النفسية ، فقد أوضح أنه إذا بلغت العلاقة بين أي متغيرين ١٠,٠ ، وصفت بأنها ضعيفة ، ٣,٠ ، علاقة وسط و ٥,٠ ، علاقة قوية ، (Cohen, 1977: 222-224).

يتضح مما سبق أن هناك علاقة بين مفهوم الذات ومستويات الأمن النفسي وأن هذه العلاقة قوية في إطار البحوث النفسية .

وللتحقق من الفرض الثاني الخاص بالفروق في درجة الأمن النفسي بين مجموعات مفهوم الذات ، قام الباحث بحساب المتوسط والانحراف المعياري للدرجات مجموعات مفهوم الذات في الأمن النفسي ، وكذلك حساب قيمة « ت » لمعرفة دلالة الفروق بين المتوسطات . وكانت النتائج على النحو الآتي :

أ - بالنسبة للفروق بين المجموعة ذات الدرجات المرتفعة في مفهوم الذات « المفهوم الموجب » والمجموعة ذات الدرجات المتوسطة - بعد تحديد هذه المجموعات إحصائياً - فقد اتضحت النتائج كما في الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

المتوسط والانحراف المعياري وقيمة ت لدرجات
أفراد المجموعتين في مقياس الطمأنينة الإنفعالية

مجموعات البحث	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
مجموعة ذات الدرجات المرتفعة في مفهوم الذات (المفهوم الموجب)	٢٥,٩٥	١٢,٢	٣,٠٩	٠,٠١
مجموعا ذات الدرجات المتوسطة في مفهوم الذات	٣٢,٥٤	٨,٨٨		

يتضح من الجدول السابق أن متوسط درجات مجموعة مفهوم الذات الموجب في الطمأنينة الإنفعالية أقل من متوسط درجات المجموعة المتوسطة وأن الفرق له دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ ، وإذا أدركنا أن الدرجات المرتفعة على مقياس الطمأنينة تدل على مشاعر عدم الأمن والدرجات المنخفضة تدل على مشاعر الأمن . فإننا نستنتج أن مجموعة مفهوم الذات الموجب أكثر شعورا بالأمن النفسي وأقل قلقا من المجموعة المتوسطة .

ب - بالنسبة للفرق بين المجموعة ذات الدرجات المنخفضة في مفهوم الذات « المفهوم السلبي » والمجموعة ذات الدرجات المتوسطة ، فقد اتضحت النتائج كما في الجدول الآتي :

جدول رقم (٤)

المتوسط والانحراف المعياري وقيمة ت لدرجات
أفراد المجموعتين في مقياس الطمأنينة الإنفعالية

مجموعات البحث	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
المجموعة ذات الدرجات المنخفضة « مفهوم الذات السالب »	٤٦,٦	٨,٣١	٧,١٣	٠,٠١
المجموعة ذات الدرجات المتوسطة في مفهوم الذات	٣٢,٥٤	٨,٨٨		

يتضح من الجدول السابق أن متوسط درجات المجموعة الأولى بلغ ٤٦,٦ وانحراف معياري قدره ٨,٣١. في حين بلغ متوسط درجات المجموعة الثانية ٣٢,٥٤ ولدى حساب قيمة ت لمعرفة دلالة الفرق بين المتوسطين وجد الباحث أن قيمة ت بلغت ٧,١٣ وهي دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١، وهذا يوضح أن ارتفاع الدرجة على مفهوم الذات يصاحبه انخفاض الدرجة على مقياس الطمأنينة الإيجابية والذي تدل الدرجة المرتفعة عليه على مشاعر عدم الأمن، وفي ضوء ذلك فإن المجموعة ذات الدرجة المتوسطة في مفهوم الذات أكثر شعوراً بالأمن وأقل قلقاً من المجموعة ذات الدرجات المنخفضة في مفهوم الذات.

جـ - بالنسبة للفروق بين المجموعة ذات الدرجات المرتفعة في مفهوم الذات « المفهوم الموجب » والمجموعة ذات الدرجات المنخفضة « مفهوم الذات السالب »، فقد اتضحت النتائج كما في الجدول الآتي :

جدول رقم (٥)

المتوسط والانحراف المعياري وقيمة ت لدرجات أفراد
المجموعتين في مقياس الطمأنينة الإيجابية

مجموعات البحث	م	ع	قيمة ت	مستوى الدلالة
المجموعة ذات الدرجات المرتفعة « مفهوم الذات الموجب »	٢٥,٩٥	١٢,٢	٦,٩٥	٠,٠١
المجموعة ذات الدرجات المنخفضة « مفهوم الذات السالب »	٤٦,٦	٨,٣١		

يتضح من الجدول السابق أن قيمة « ت » بلغت ٦,٩٥ وهي دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١، مما يوضح أن الفرق بين متوسط المجموعتين في درجة الأمن النفسي فرق له دلالة إحصائية. وإذا أدركنا أن الدرجة المرتفعة على مقياس الطمأنينة تدل على مشاعر عدم الأمن، فإننا نستنتج أن مجموعة مفهوم الذات الموجب - وهي التي حصلت على متوسط درجات أقل في الأمن النفسي - أكثر شعوراً بالأمن من مجموعة مفهوم الذات السالب.

نستنتج مما سبق أن هناك فروقا في درجة الأمن النفسي بين مجموعات مفهوم الذات ، وأن ذوي الدرجات المرتفعة في مفهوم الذات والتي تعبر عن مفهوم إيجابي عن الذات يكونون أكثر شعورا بالأمن من ذوي الدرجات المتوسطة والمنخفضة ، وأن ذوي الدرجات المتوسطة في مفهوم الذات أكثر أمنا من ذوي الدرجات المنخفضة التي تعبر عن مفاهيم سلبية عن الذات ، ومعنى آخر تزداد درجة الشعور بالأمن والطمأنينة عند الأفراد كلما كانت المفاهيم عن الذات أكثر إيجابية وتزداد مشاعر الخطر والتهديد والقلق عند الأفراد الذين يعانون من مفاهيم سلبية عن ذاتهم .

المناقشة

لقد كشفت المعالجة الإحصائية « اختبار كا^٢ » أن هناك علاقة قوية بين مفهوم الذات والطمأنينة الإنفعالية ، وأن كلا منهما يعتمد على الآخر . وفي محاولة دراسة مدى تأثير أحدهما بتأثير الآخر افترض الباحث أن مفهوم الذات كمتغير مستقل يؤثر في درجة الأمن النفسي « متغير تابع » فأوجد مجموعات ثلاث في المتغير الأول « مفهوم الذات » ، وحاول باستخدام اختبار « ت » أن يكشف هل تغير درجة المتغير الثاني التابع « الطمأنينة الإنفعالية » نتيجة ارتفاع أو انخفاض مفهوم الذات « المستقل » لدى الأفراد ، فكشفت الدراسة الفارقة عن ارتفاع درجة الشعور بالأمن والطمأنينة بارتفاع الدرجة على مفهوم الذات . ويمكن تفسير العلاقة بين المتغيرين بأن العوامل المحددة لهما تكاد تكون واحدة، فهما يتشكلان في مرحلة الطفولة ، حيث تكون التنشئة الاجتماعية وأساليب المعاملة الوالديه وخبرات النجاح والفشل والظروف الأسرية والمدرسية ومواقف الإحباط والصراع وردود الفعل إزاء ذلك عوامل رئيسية في بناء الطمأنينة الإنفعالية ومفهوم الذات عند الأفراد . .

إن العلاقة بينهما لا يفسرها فقط أنها ينموان ويتشكلان نتيجة متغيرات معينة ، وإنما هناك تأثير وتفاعل متبادل بينهما ، وإن كلا منهما يؤثر في الآخر ويعزز . وبتعبير منهجي علمي يصبح المتغير المستقل تابعا والتابع مستقلا ، ومن ذلك أن مفاهيم الذات الإيجابية الناجمة عن خبرات النجاح والعلاقات الإيجابية والمواقف السارة تساعد الفرد على التوافق الذاتي والاجتماعي مما يولد الثقة بالنفس والشعور بالرضاعن الذات والآخرين ، ولا شك أن ذلك يعزز مشاعر الأمن والطمأنينة عند الفرد ، تلك المشاعر التي تتضح في شعور الفرد بأنه محبوب ومتقبل من الآخرين ويعاملونه في مودة وإخاء ، ويشعر أن له مكانا في الجماعة ، ولا يشعر بالخطر أو القلق أو التهديد من الآخرين أو البيئة ، وهذه المشاعر تؤثر

بدورها في تعزيز المفاهيم الإيجابية عن الذات . فقد اتضح من دراسات كومبس Combs أن مفهوم الذات الموجب يعزز نجاح التفاعل الاجتماعي ويزيد العلاقات الاجتماعية نجاحا ، وهذا بدوره يعزز مشاعر الأمن والانتها للجماعة ، كما أن التفاعل الاجتماعي ونجاح العلاقات الاجتماعية والشعور بالأمن تعزز الفكرة السليمة عن الذات (زهران ، ١٩٧٤ : ٢٤٧) .

ومن بين الأساليب التي يؤثر فيها مفهوم الذات كمتغير مستقل على الطمأنينة الإنفعالية كمتغير تابع قوته الدافعية ، فالمفهوم الإيجابي عن الذات يدفع الفرد إلى مواجهة شجاعة وثقة للمواقف والظروف دون شعور بالعجز والانهيار أو اليأس ، ولا شك أن قدرة الفرد على التعامل مع المواقف والظروف البيئية تجعله يدرك أن بيئته غير مهددة لكيانه لأنه يتعامل مع معطياتها فيشعر بالأمن ، أما ذوى المفاهيم السالبة عن الذات فإنهم يشعرون بالعجز عن التعامل باقتدار مع المواقف والظروف المختلفة فيشعرون أن البيئة والآخرين مصادر تهديد لهم فتتخفف مشاعر الأمن لديهم ، وهذا ما يفسر ارتفاع مشاعر الطمأنينة والأمن النفسي عند ذوى المفهوم الموجب عن الذات إذا ما قورنوا بذوى المفاهيم السالبة .

وتتفق نتائج هذا البحث مع بعض الدراسات والآراء النظرية ، فقد أوضحت دراسة كوبر سميت أن صورة الطفل عن ذاته وحكمه عليها لا يؤثران على سلوكه فحسب ، بل يؤثران في حياته ، فالأطفال الذين يقدرون أنفسهم إيجابيا يميلون إلى السلوك بطريق تحقق لهم التقبل والتقدير ، ولا يجدون صعوبة في تكوين صداقات وهم أكثر ثقة بأنفسهم (موسى، ودسوقي ، ١٩٨٢ : ٦) . وهذه ظروف تحقق الشعور بالأمن النفسي .

وتدعم نتائج هذا البحث بعض الأسس النظرية فقد أوضحت النظريات الفينومولوجية أن من الأهداف الأساسية للتربية تنمية مفاهيم إيجابية للذات لدى التلاميذ بطريقة تبعث الرضا لديهم ، وتمكنهم من إدراك أنفسهم كأعضاء فاعلين في المجتمع ، وتنمي فيهم الإحساس بالكفاية والاقتدار ، وهذا من شأنه أن يدعم مشاعر الأمن عند الفرد حيث يشعر بتقبله للمجتمع وتقبل المجتمع له (منصور، وشياي ، ١٩٨٢ : ٨) .

الموامش

(١) Maslon Security-Insecurity Inventory قام بترجمته وإعداده باللغة العربية د. أحمد سلامة باسم الطمأنينة الإنفعالية ١٩٧٢ ، وقام بترجمته أيضا د. عبدالرحمن عيسوي باسم اختبار الصحة النفسية (بدون تاريخ) وهما باحثان مصريان، وقام بترجمته د. كمال دواني ، وعيد ديزاني وأجريا له صديق وثبات في البيئة الأردنية باسم اختبار ماسلو للشعور بالأمن .

- (٢) عبدالرحمن أحمد هيجان ، جنوح الأحداث في المملكة العربية السعودية . دراسة لبعض المتغيرات النفسية . رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة الملك سعود ، كلية التربية - قسم علم النفس ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ .
- (٣) د. يحيى منهي ، القيم وعلاقتها بمتغيرات الشخصية - رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٨٢ م .
- (٤) اختبار مفهوم الذات للكبار : محمد عماد الدين اسماعيل
مقياس تنسي لمفهوم الذات : فليس Fitts
مقياس مفهوم الذات : ماك دانيل Mc Daniel
- (٥) بلغ المتوسط الحسابي للدرجات أفراد العينة على اختبار ماسلو للطمأنينة الإنفعالية ٣١,٧٦ والانحراف المعياري بلغ ١٣,٢ .
- (٦) بلغ المتوسط الحسابي للدرجات أفراد العينة على اختبار مفهوم الذات ١٩٧,٥ والانحراف المعياري بلغ ١٩,٠٨ .

$$(٧) \quad Q = \sqrt{\frac{75}{75 + N}}$$

$$(٨) \quad \text{قوة العلاقة} = \sqrt{\frac{\text{مربع معامل التوافق}}{\text{مربع معامل التوافق} - 1}}$$

المصادر العربية

- اسماعيل ، م . ع .
اختبار مفهوم الذات ، كراسة التعليمات . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .
- الزيادي ، م .
١٩٨٠ أسس علم النفس العام . القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .
- الشماع ، ن .
١٩٧٧ الشخصية (النظرية ، التقسيم ، مناهج البحث) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . معهد البحوث والدراسات العربية .
- القاضي ، ي . وآخرون
١٩٨١ الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي . الرياض : دار المريخ .
- تركي ، م . أ .
١٩٧٤ الرعاية وعلاقتها بشخصية الأبناء . القاهرة : دار النهضة المصرية .
- حسين ، م . ع
١٩٨٥ ومفهوم الذات وعلاقته بالكفاية في التحصيل الدراسي والتخصص في المرحلة

الثانوية علمي ، أدبي . الرياض : رسالة الخليج العربي ، العدد السادس عشر .

خيري ، أ . م .
١٩٥٧ الإحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية . القاهرة : ط ٢ ، دار الفكر العربي .

رحمه ، أ
الشخصية وأثر معاملة الوالدين في تكوينها . دمشق : مطبعة دار الحياة .

زهران ، ح . ع .
١٩٧٤ علم النفس الاجتماعي . القاهرة : عالم الكتب .

سلامة ، أ . ع .
١٩٧٢ كراسة تعليمات استفتاء ماسلو . القاهرة : دار النهضة العربية .

عباس ، ع . ح .
١٩٨٢ نوع الرعاية وتأثيره على مفهوم الذات كمفهوم تكيفي في عينة من الأطفال في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة الأردنية .

عبد الغفار ، ع .
١٩٨١ مقدمة في الصحة النفسية . القاهرة : دار النهضة العربية .

عيسوي ، ع
اختيار الصحة النفسية « اختبار الأمان - عدم الأمان » . القاهرة : دار النهضة العربية .

منصور ، ط . / بشاي ، ح .
١٩٨٢ دليل مقياس مفهوم الذات للأطفال ، قسم علم النفس ، كلية الآداب جامعة الكويت .

موسى ، ر . ف .
١٩٨٥ العلاقة بين الشعور بالأمن عند المراهقين والمراهقات وبعض العوامل الأسرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة الأردنية .

موسى ، ف . / دسوقي ، م .
١٩٨٢ كراسة تعليمات اختبار - تقدير الذات للأطفال - . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .

المصادر الأجنبية

- Cohen, J.
1977 Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences. London: Academic Press
- Cole, L. and Hall
1970 Psychology of Adolescence (6th ed.) New York: Rinehart Co.
- Fitts and Hammer
1969 The Self Concept and Delinquency. Nashville: Mental Health Center Monograph
- Hurlock, E.
1967 Adolescent Development (3rd ed.) New York: McGraw Hill
- Maslow, A.H.
1972 Manual for the Security-Insecurity Inventory. Paulo Alto, Calif.: Consulting Psychologists Press
- Purkey, W.W.
1970 Self Concept and School Achievement. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن مجلة العلوم الاجتماعية عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

- ١- فلسطين
- ٢- القرن الهجري الخامس عشر
- ٣- العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
- ٤- النضج الخلقي عند الناشئة بالكويت
- ٥- ياجيه

سعر العدد دينار كويتي واحد

دراسة لبعض القضايا ذات الصلة بعمل الموجهين الفنيين للمواد الدراسية في مدارس التعليم العام بدولة الكويت

عبدالرحمن أحمد الأحمد
كلية التربية - جامعة الكويت

مقدمة

كان لجهود علماء التربية ، وعلم النفس في العالم ، كسبيرمان ، ومكدويل ، وبرس ، في إنجلترا ، وجون ديوي وكلبارت وثرندايك وسكتر ، في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبياجية في سويسرا ، ويوفيه في فرنسا . وغيرهم ، أثرها الكبير في دفع حركة التربية الحديثة بشكل كبير ساعدها على الانتشار وإحداث تغيير وتطوير في جميع جوانب العملية التربوية في معظم دول العالم وبخاصة في بناء المناهج ، وطرق التدريس ، واستخدام التكنولوجيا في التعليم ، وغيرها . وقد كان وما زال للموجهين الفنيين للمواد الدراسية دور كبير في توصيل التجديدات التربوية للميدان عن طريق المدرسين .

وعملية التربية والتعليم - التي تهدف إلى تربية الأجيال المتعاقبة ، وإعداد القوى العاملة اللازمة للعمل في مجالات الإنتاج المختلفة - أحوج ما تكون إلى الإشراف على أسس سليمة ، وبخاصة أنها عملية بالغة التعقيد والتداخل ، لاتصالها بالكائن الحي الذي يعيش في مجتمع سريع التغير ، كما أن الأمر المهم في عملية التربية والتعليم ، ليس المنهج ، أو البرنامج الدراسي ، بل هو التنفيذ ، وطريقه هذا التنفيذ والإشراف عليه (متولي ، ١٩٨٣ : ١٢) .

وبعدّ التوجيه الفني أو التربوي ، إذا ما أحسن إعداده وتنفيذه ، « مفتاح العملية التربوية ، وعليه تتوقف ممارسات المعلمين ، فمهما كانت أسس إعداد المعلمين متينة ومناسبة ، ومهما توفر لديهم من رغبات ذاتية في تطوير أنفسهم ، يبقى للتوجيه التربوي

الذي يرافق المعلم خلال عمله ، أثره الكبير في تحسين برامج التعليم وأساليبه ، بما يحقق الأهداف التربوية » (منقر ، ١٩٨٠ : ٩) .

ويستدعي بناء الأهداف التربوية ، وأهداف المرحلة التعليمية ، والمواد الدراسية ، لنظام التعليم والأدوار المطلوب من المدرس القيام بها لتحقيق تلك الأهداف دور واضح وقيادي يقوم به الموجه الفني للمواد الدراسية في « توجيه ومساعدة من يشرف عليهم ، ليفهموا أنفسهم ويغيروا أو يعدلوا من سلوكهم ، الذي يعوقهم عن تكوين علاقات طيبة ، بينهم وبين الأفراد والجماعات ، وليتم غمهم فنيا ، ويؤدوا وظائفهم على أحسن وجه ممكن » (أحمد ، ١٩٦٦ : ٦) .

يحاول البحث التعرف على رأي الموجهين الفنيين للمواد الدراسية لمدارس التعليم العام بدولة الكويت ، في بعض القضايا التربوية المذكورة في أهداف البحث ، واحتوائها أداة البحث (الاستبانة) . يشتمل البحث على استعراض بعض تعريفات التوجيه الفني ، ونبذة عن تطور التوجيه الفني في الكويت ، وتحليل نتائج البحث وتفسيرها ، وأخيرا الخلاصة .

تعريف التوجيه الفني : توجد تعريفات متعددة للتوجيه الفني ، فمثلا يعرفه معظم المربين بأنه « الممارسات الموجهة بصورة أساسية لإحداث التغيير في برامج التدريس ، حيث التأكيد بشكل متزايد على المدرس والتدريس ، أكثر من التلاميذ ومصادر التعلم ، والبناء التنظيمي لنظام التعليم » (Husen, 1985:4917) . بينما يرى هارس (Harris) أن التوجيه الفني في التعليم هو « ما يقوم به المسؤولون في داخل المدرسة ، تجاه العاملين ، أو الأشياء ، بقصد الحفاظ على ما يجري في المدرسة ، أو تغييره بطريقة تؤثر مباشرة في عمليات التعلم القائمة ، وذلك من أجل النهوض بتعلم التلاميذ » (Harris, 1985:10) .

وتؤكد تعريفات أخرى للتوجيه الفني ، على تنمية القدرات والإمكانات الشخصية لدى المدرس لأداء المهام الموكلة إليه على أحسن وجه ، إذ ترى مديحة الإمام ، أن التوجيه الفني هو « الجهد الذي يبذل لإثارة اهتمام العاملين ، وتوجيه غمهم المستمر ، أفرادا وجماعات ، ليكونوا أقدر على فهم وظيفة التعليم وتأدية أعمالهم بطريقة فعالة (الإمام ، ١٩٧٥ : ٤٣) وأما مصطفى متولي ، فإنه يرى التوجيه الفني « كتنسيق وإثارة لاهتمام المعلمين ، وتوجيه غمهم بقصد توجيه التلاميذ ليتمكنوا من المشاركة بصورة فعالة في المجتمع الذي يعيشون فيه » (متولي ، ١٩٨٣ : ٢٣) .

ويتضح مما سبق اختلاف في تعريفات التوجيه الفني ، ودور الموجه الفني للمواد الدراسية ، من التطبيق القديم الضيق المبني على التفتيش الفجائي ، إلى « مفهوم

العلاقات الإنسانية التعاونية ، بين المفتش والمعلم ، وقد ألغيت في كثير من الأحيان الزيارات الفجائية ، أو الدورية ، وأصبح يستدعى من قبل ناظر المدرسة للمعونة في حل مشكلة ما ، أو تقديم المشورة للمدرسين الجدد ، لكن بقي من مسؤوليته تقويم المدرسين ، وأحيانا يقوم الموجه بعملية الرقابة والضغط لظروف سياسية أو اجتماعية ، تتطلب أن يكون مستوى أداء المعلمين على نحو معين » (رضوان ، ١٩٧٣ : ٩) .

بعد عرض بعض تعريفات التوجيه الفني ، فإن القيادات التربوية ، على مستوى الإدارة المركزية والمدرسية ، تتوقع من الموجهين الفنيين للمواد الدراسية القيام بالمهام العامة التالية :

أولا : تقويم التدريس الذي يقوم به المدرسون ، من حيث توصيل المادة العلمية ، وتقديم الأنشطة ، وتحقيق الأهداف الصفية . إذ أن المدرسين ينظرون إلى الموجهين الفنيين « كخبراء يستحقون الاتصال والثقة » (Heppeb & Hudley: 37-46) .

ثانيا : تدريب المدرسين في أثناء الخدمة ، وبخاصة الجدد ، مع التركيز على استخدام المعلومات والمهارات في أثناء العمل وغيرها ، من التنمية المهنية للمدرسين .

ثالثا : المساهمة في تطوير المناهج الدراسية .

رابعا : التعاون مع المدرسين لتحقيق أهداف التربية ، عن طريق تحقيق كفاءة عالية في تنفيذ الأهداف الصفية للمادة من خلال التدريس ، ومعالجة جوانب الضعف عند المدرسين ، باستخدام الأسلوب الديمقراطي في القيادة .

ولكي يمكن تحقيق المهام المذكورة أعلاه المشتقة من المفهوم مع نتائج الدراسات التربوية الرامية لتحقيق الأهداف التربوية في مدارس التعليم العام ، فإن الأمر يستدعي توفير الظروف المناسبة . إذ أن « الدراسات تدل على أن توفير الظروف الميسرة والمحفقة للاحترام ، والوصول إلى الحقائق ، والعمل القائم على أرضية صلبة ، تؤدي إلى اكتساب تعلم بناء » (Dodge, 1981:35) ، (Rogers, 1972:49) . وفي بعض الحالات نجد أن « معظم المدرسين يريدون أن يصبحوا على مستوى عال من الكفاءة ، يشهد به الموجهون الفنيون . وعندما ترجم تلك الرغبة إلى مطالب غير منطقية من الموجهين ، فإن درجة القلق تتصاعد إلى الحد الذي يصبح فيه المدرسون في موقف دفاعي ، نابع عن رغبة ذاتية في الدفاع عن النفس » (Carkuff & Truax, 1972:103) . وللمخرج من حالة القلق والوضع المتأهب ، الذي يعيشه المدرسون أثناء التوجيه ، فإن العديد من المربين يدعون إلى « إشراك المدرسين في عملية التقويم الذاتي ، لمساعدتهم على تقليل مستوى التهديد الملازم

لعملية التقويم » (Bertein & Conrad, 1979: 292-303, Dodge, 1982: 55-60).

تطوير التوجيه الفني في دولة الكويت : مع ازدياد عدد المدارس بعد إنشاء المدرسة المباركية عام ١٩١٢ م ، كأول مدرسة نظامية ، وتزايد تكاليف التعليم ومسئولياته ، أنشئ مجلس المعارف في عام ١٩٣٦ م ، للإشراف على نظام التعليم العام في الكويت ، وقد استحدثت إلى جانب رئيس مجلس المعارف ، المشكل من أعضاء يمثلون المجتمع الكويتي ، مساعداً أحدهما مدير للشئون المالية والإدارية ، والآخر مدير المعارف للشئون الفنية ، وهو المسئول عن كل ما يتعلق بنظام التعليم وتطوره ، كوضع الكتب المدرسية ، والإشراف على التوجيه الفني وإعداد المعلمين .

وفي العام الدراسي ١٩٥٥/٥٤ م عينت مفتشة مسئولة عن مدارس البنات وستة مفتشين للمواد الدراسية ، كما يوضحها الشكل رقم (١) ، ويتبعون إدارياً وتنظيمياً مدير المعارف ، وبعد إنشاء وزارة التربية بعد الاستقلال في عام ١٩٦١ ، نظم التوجيه الفني للمواد الدراسية ، الذي كان يسمى تفتيش المواد الدراسية بصورة أفضل ، حيث أصبحت تراعى في المرشح لوظيفة « موجه فني » ما يلي : (Moses & Hardem, 1978:98) .

أولاً : أن يكون من بين الحاصلين على المؤهلات التربوية العليا ، كحد أدنى ، والمجهود لهم بسعة الاطلاع والتعمق في مادة تخصصهم ، والإنتاج العلمي والتربوي ، والقدرة على التوجيه والتقويم .

ثانياً : يتم اختياره عادة من بين المدرسين الأوائل الممتازين في المرحلة الثانوية ، ويمحوز الاختيار من بين نظار أو وكلاء المدارس الثانوية والمتوسطة ، ممن تتوفر فيهم المواصفات السابقة .

ثالثاً : يشترط أن يكون قد مضى على اشتغاله بالتعليم مدة لا تقل عن ١٢ سنة .

رابعاً : يفضل للعمل في تفتيش المرحلة الابتدائية ، ورياض الأطفال ، من سبق لهم العمل بمعاهد المعلمين والمعلمات .

خامساً : يختار المفتشون الأوائل من بين المفتشين الممتازين ، الذين مارسوا مهمة التفتيش الفني مدة لا تقل عن أربع سنوات بنجاح مرموق .

سادساً : يشترط للترقية لشغل وظيفة التفتيش ، أن يكون المرشح قد أمضى ثلاث سنوات على الأقل بمدارس الوزارة بالكويت . (وزارة التربية ، ١٩٦٨ : ٢٣٢) .

وقد نظم القرار رقم ٤٥٧٤ الصادر من مكتب وكيل الوزارة ، بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٧م العلاقة بين التوجيه الفني والإدارات التعليمية بالوزارة ، حيث احتوى على الأقسام التالية :-

- أولاً : مبادئ عامة .
- ثانياً : مسئوليات الموجه الفني للمرحلة .
- ثالثاً : مسئوليات الموجه الفني الأول .
- رابعاً : مسئوليات الموجه الفني العام .

وكذلك حدد القرار رقم ٢٧٧٣٧ الصادر من مكتب وكيل الوزارة ، بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٧م ، أساليب التوجيه والتقويم ، في المراحل التعليمية المختلفة على النحو التالي :

- ١ - دورة استطلاعية ميدانية توجيهية .
- ٢ - دورة توجيهية تقويمية .
- ٣ - دورة توجيهية تقويمية ثانية .

ومع تزايد أعداد مدارس التعليم العام ، تزايدت أعداد الموجهين الفنيين للمواد الدراسية ، ففي العام الدراسي ٨١/٨٠ بلغ عدد الموجهين الفنيين في المرحلة الابتدائية ، للمواد الدراسية الأساسية ٧١ موجهاً موزعين كالتالي : (وزارة التربية ، ١٩٨١ م : ٣٠) .

١٤ موجهاً فنياً بمن فيهم الموجه الأول	- التربية الإسلامية
٢٧ موجهاً فنياً بمن فيهم الموجه الأول	- اللغة العربية
١٥ موجهاً فنياً بمن فيهم الموجه الأول	- الرياضيات
١١ موجهاً فنياً بمن فيهم الموجه الأول	- العلوم
٤ موجهاً فنياً بمن فيهم الموجه الأول	- الاجتماعيات

وأما عدد الموجهين الفنيين للمرحلة المتوسطة في العام الدراسي ٨١/٨٠ فكان كالتالي : (وزارة التربية ، ١٩٨١ : ٣٩) .

١٢ موجهاً	- التربية الإسلامية
١٧ موجهاً	- اللغة العربية
١٨ موجهاً	- اللغة الإنجليزية
١٥ موجهاً	- الاجتماعيات

كما تم في هذا العام تغطية المدارس المتوسطة ، بنوعها بنين وبنات ، بمدرسين أوائل للمعاونة في سير العملية التربوية ، وإرشاد المدرسين الجدد ، وتوفير نوع من إشراف الداخلي بالمدارس ، وتبادل الخبرات بين المدرسين ، وبلغت النسب المثوية للمدارس التي يوجد فيها مدرس أول كما يلي :-

مادة اللغة العربية	٩٨٪ مدارس البنين	٧٥٪ مدارس البنات
مادة اللغة الإنجليزية	٩٥٪ مدارس البنين	٧٤٪ مدارس البنات
مادة الاجتماعيات	٧٦٪ مدارس البنين	٦٨٪ مدارس البنات
مادة الرياضيات	٩١٪ مدارس البنين	٢٨٪ مدارس البنات
مادة العلوم	٩١٪ مدارس البنين	٥٨٪ مدارس البنات

وتستمر مسيرة التعليم في الكويت لتشمل الجوانب كافة ، فيتزايد عدد المدارس وكذلك عدد المدرسين والمدرسات ، ومن ثم عدد الموجهين الفنيين في مختلف التخصصات وفي العام الدراسي (١٩٨٥/٨٤) نجد أن عدد الموجهين والموجهات قد زاد عن ٥٠٠ شخص منهم :

- ١٢٠ موجهة وموجهة في منطقة الأحمدية التعليمية .
٨٤ موجهة وموجهة في منطقة الجهراء التعليمية .

ويتبع هؤلاء الموجهون ، إضافة إلى الموجهين الفنيين بالعاصمة ، الإدارات التعليمية المختلفة كما يلي :-

١٨	إدارة رياض الأطفال
٦١	إدارة التعليم الابتدائي
١١٢	إدارة التعليم المتوسط
٩١	إدارة التعليم الثانوي
٥٧	إدارة التعليم الخاص
٣	إدارة التربية الخاصة
٧	إدارة تعليم الكبار وعو الأمية
٢٩	إدارة الخدمة الاجتماعية
٤	إدارة الخدمة النفسية
٨	إدارة المكتبات

٤١	إدارة النشاط المدرسي
٧٣	إدارة التربية البدنية والكشافة
٥	إدارة التقنيات التربوية
<u>٥٠٩</u>	

ويبلغ عدد موجهي المواد الدراسية الأساسية في مدارس التعليم العام ٢٨٥ موجهاً وموجهة . ويعمل موجهو كل مادة ضمن مكتب خاص ، أو توجيه خاص يسمى « التوجيه العام » ، ويتبع التوجيه العام وكيل الوزارة المساعد لشئون التعليم العام .

أما موجهو المكتبات ، وموجهو التقنيات التربوية ، فيتبعون وكيل الوزارة المساعد لشئون التعليم النوعي ، بينما يتبع موجهو الخدمة الاجتماعية والتفسيحة لوكيل الوزارة المساعد لشئون الخدمة الاجتماعية .

ومن خلال التطبيق العملي لتعليمات وتنظيمات التوجيه الفني التي سبقت الإشارة إليها ، ظهرت بعض السلبات ، مما استلزم تعديل بعض اختصاصات العاملين في التوجيه الفني لضمان تطويرها إلى الأفضل ، لتحقيق الفائدة العملية المرجوة من عملية التوجيه الفني ، فصدر القرار رقم ٦١٦٧٣ من مكتب وكيل الوزارة ، بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٣ م ، لتحديد اختصاصات العاملين في التوجيه الفني .

أنماط التوجيه الفني في الكويت : تتعدد أنماط التوجيه الفني للعملية التربوية في مدارس التعليم العام ، طبقاً لطبيعة العملية التربوية وأهدافها ، وتبعاً لخصائص ومهام الجهاز الفني ، الذي يقوم بعملية التوجيه ، ويتميز كل جهاز من أجهزة التوجيه الفني بتنظيم خاص يمكنه من أداء رسالته على الوجه المطلوب . وتنقسم أنماط التوجيه الفني في مدارس الكويت ، إلى مجموعتين أساسيتين هما :

أولاً : داخل المدرسة :

- أ - توجيه من قبل ناظر المدرسة .
- ب - توجيه من قبل رئيس القسم .
- ج - توجيه من قبل المدرس الأول .

ثانياً : من قبل ديوان الوزارة :

- أ - توجيه المواد الدراسية (مواد أكاديمية ورياضية ... الخ) .
- ب - توجيه رياض الأطفال .

جـ - توجيه الخدمة الاجتماعية .

د - توجيه الخدمة النفسية .

هـ - توجيه التقنيات التربوية .

و - التوجيه المدرسي (الإداري) .

ز - توجيه النشاط المدرسي .

ح - توجيه المكتبات المدرسية .

لكل مادة دراسية جهاز توجيه فني متخصص مقره ديوان الوزارة ، ويرتبط بنظام العمل فيه بنظام الوزارة من حيث مواعيد العمل والإجازات ، وعادة ما يتبع إدارة معينة في الوزارة ، سواء أكانت تعليمية أو متخصصة به ، كالتربية الفنية ، والتربية البدنية ، والتربية الموسيقية ، والتوجيهات الفنية للمواد الدراسية هي :

١ - توجيه التربية الإسلامية .

٢ - توجيه اللغة العربية .

٣ - توجيه اللغة الإنجليزية .

٤ - توجيه اللغة الفرنسية .

٥ - توجيه الرياضيات .

٦ - توجيه الاجتماعيات .

٧ - توجيه العلوم .

٨ - توجيه التربية البدنية والكشافة .

٩ - توجيه الدراسات العملية .

١٠ - توجيه التربية الفنية .

١١ - توجيه التربية الموسيقية .

١٢ - توجيه الاقتصاد المنزلي (لمدارس البنات فقط) .

ولكل توجيه فروع يختص كل فرع منها بمرحلة تعليمية معينة ، وترتبط تلك الفروع بالإدارة التعليمية لها ، سواء إدارة التعليم الابتدائي ، أو إدارة التعليم المتوسط ، أو إدارة التعليم الثانوي ، أو إدارة التعليم الخاص ، أو إدارة التعليم الموازي . ومع إنشاء منطقتي الأحدي التعليمية ، والجهراء التعليمية ، أصبح في كل منطقة جهاز مختص للتوجيه في كل مادة دراسية ، وهذا الجهاز مرتبط من حيث السياسة التوجيهية بالتوجيه الفني العام للمادة ، وإن كان مقره بالمنطقة التعليمية . وسبق عرضه لوضع التوجيه الفني للمواد الدراسية في نظام التعليم العام في الكويت .

الدراسات السابقة التي أجريت في الكويت : وقد أجريت دراسات حول التوجيه الفني في الكويت ، من أبرزها الدراسة التي قام بها فكري ريان ، والمتعلقة « بالتوجيه الفني في مدارس الكويت ، بين النظرية والتطبيق » توصل فيها الباحث إلى النتائج التالية : (ريان ، ١٩٨٠ : ١٢١) .

- ١ - المستوى الغالب على التوجيه هو مستوى التفتيش .
- ٢ - مجال النشاط المدرسي المتعلق بالمواد الدراسية ، لا يلقى الاهتمام الفعلي المناسب في أثناء ممارسة التوجيه .
- ٣ - مجال العلاقات المهنية ، لا يلقى الاهتمام الفعلي المناسب في أثناء ممارسة التوجيه .
- ٤ - مجال المشكلات الشخصية للمدرسين ، لا يلقى الاهتمام الفعلي في أثناء ممارسة التوجيه .

أما بالنسبة للأسباب الرئيسية التي يرى المدرسون والموجهون أنها تحول دون ممارسة التوجيه الفني وفق المستوى الأعلى ، فقد كانت كما يلي : (ريان ، ١٩٨٠ : ١٢٣) .

- ١ - نقص الكفاءة التربوية للمدرسين .
- ٢ - كثرة أعباء الموجه .
- ٣ - التفاوت الكبير في مستوى المدرسين .
- ٤ - ازدحام المقررات الدراسية ، والتركيز عليها .
- ٥ - نقص الحوافز .
- ٦ - طبيعة اليوم المدرسي .
- ٧ - صلاحية الموجه محدودة في حل المشكلات .
- ٨ - الفكر التربوي القديم لا يزال سائدا .

وأما الدراسة الأخرى ، التي أجريت عن التوجيه الفني في الكويت ، فهي التي أجراها السعدي وعسكر والريان ، والمتصلة بالتعرف على دور التوجيه الفني من النمو المهني للمعلمين والمعلمات ، بدولة الكويت ، وقد توصلوا إلى نتائج من أبرزها ما يلي : (السعدي وآخرون ، ١٩٨٤ : ١٢٠) .

- اتفق المعلمون والموجهون على فعاليات التوجيه الفني ، في متابعة تنفيذ المناهج حسب الخطة الموضوعية ، ومتابعة أسئلة الامتحانات للمادة الدراسية ، وكذلك لائحة الامتحانات للمادة الدراسية ، وهي عبارة عن مجالات نتائجها ملموسة ، وهي محور اهتمام كل ذوي الشأن ، ومن له علاقة بالعملية التربوية .

— يبدو أن دور الموجه في بعض المجالات محدود ، وهذا ناجم عن العبء الوظيفي ، وتشعب المسؤوليات الملقاة عليه .

— في ضوء التجدد والتطور ، الذي تشهده العملية التربوية على المستويين العالمي والمحلي ، فإن هذا يستدعي إعادة النظر ، بصورة أكثر واقعية وعطاء ، سواء في بنية التوجيه الفني ومهامه ، أو في مجال طبيعة علاقة الموجهين الفنيين بالمعلمين .

ويحاول الباحث من خلال دراسة بعض القضايا ، ذات الصلة بعمل الموجهين الفنيين في الكويت ، الدعوة إلى اتباع منهج آخر ، مبني على مقارنة رأي الموجهين في مجال العلوم الإنسانية والطبيعية حول قضايا محددة ، ذات صلة بأهداف البحث التي ركزت على ست قضايا ، تتصل بالعمل اليومي للتوجيه الفني للمواد الدراسية . وكذلك يستكمل ما قام به الباحثون الذين أشار إليهم سابقا .

أهداف البحث :

المهدف من إجراء البحث هو التعرف على رأي الموجهين الفنيين للمواد الدراسية في رياض الأطفال ، ومراحل التعليم العام في وزارة التربية بدولة الكويت ، في القضايا التالية المتعلقة بعملهم اليومي في المدارس :-

- ١ — أهداف التوجيه الفني .
- ٢ — الأساليب المتبعة في التوجيه الفني .
- ٣ — علاقة الموجه الفني بالمدرسين والمسؤولين .
- ٤ — رضى الموجه الفني على وظيفته .
- ٥ — الصعوبات التي تواجهه في أداء وظيفته .
- ٦ — المقترحات التي يرى تنفيذها بما يؤدي إلى أدائه لوظيفته بشكل أفضل .

منهج البحث

بناء أداة البحث : تم تصميم استبانة ، للتعرف على رأي الموجهين الفنيين للمواد الدراسية للعاملين في التعليم العام بوزارة التربية بدولة الكويت ، في القضايا المتصلة بعملهم اليومي في المدارس ، والمذكورة في هدف البحث ، وقد احتوت الاستبانة على ٢٢ بندا وسؤال مفتوح حول الصعوبات ، وآخر حول مقترحات تطوير التوجيه الفني . وقد سبق وضع بنود الاستبانة مسح للدراسات والبحوث ، التي أجريت في التوجيه الفني للغة

العربية أو الإنجليزية ، والاتصال ببعض الموجهين الفنيين ، لمعرفة آرائهم في القضايا المتصلة بالتوجيه الفني ، والمذكورة في هدف البحث .

عرضت الاستبانة بعد بنائها على عشرة أساتذة من المتخصصين في التربية ، في كلية التربية بجامعة الكويت ، ومعهد التربية للمعلمين ، التابع للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، والمركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج بالكويت ، وقد طلب من المحكمين قراءة كل عبارة بدقة ، فإذا كانت هذه العبارة ترتبط بهدف البحث المذكور فعلى المحكم أن يقوم بوضع دائرة حول الرقم (٥) وإذا لم تكن ذات علاقة على الإطلاق ، فيضع دائرة حول الرقم (١) وهكذا تدرجت الأحكام بين ٥ و ١ .

وكذلك فقد أخذ في الاعتبار ، عند صياغة الاستبانة للمرة الثانية ، بعض العبارات التي سوف تتأثر الاستجابة بها ، بما يسمى عامل الميل إلى المعايير الاجتماعية ، "Social Desirability" وعليه فقد تمت إعادة النظر في هذه العبارات والتعليمات التي تسبقها .

وبعد تحليل ملاحظات وآراء الحكام في بنود الاستبانة ، وجد بأن حوالي ٨٤٪ من البنود تتمتع بدرجة مقبولة من الصلوق ، (الدرجة أكثر من ٣) وتم تعديل البنود الأخرى ، بحيث أصبحت أداة البحث بصورتها النهائية .

العينة : لقد سبق اختيار عينة البحث ، حصر لأعداد الموجهين الفنيين العاملين في مختلف التخصصات ، في وزارة التربية ، وذلك عن طريق الاتصال الشخصي بالسيدة وكيلا وزارة التربية والتعليم العام والإدارات التي يتبعها موجهون فنيون . وفي العام الدراسي ١٩٨٥/٨٤ بلغ عدد الموجهين الفنيين في العاصمة ، ومنطقة الأحدي ، ومنطقة الجهراء التعليمية ، والتعليم الخاص ، (مدارس أهلية وأجنبية) ٥٦٠ موجهاً فنياً .

بعد تحديد أعداد الموجهين كما ذكر سابقاً ، وزعت الاستبانة على جميع الموجهين الفنيين ، للمواد الدراسية في التعليم العام ، باستثناء التعليم الخاص ، والبالغ عددهم ٣٩٦ ، وقد تم استلام ٢٧٧ استجابة ، أي بنسبة ٦٩,٩٪ .

وقد كانت نسب الاستجابة في المناطق التعليمية ٥١٪ في منطقة العاصمة التعليمية و ٦١٪ في منطقة الأحدي التعليمية و ٢٧٪ في منطقة الجهراء التعليمية .

ووجد أن حوالي ٨٢٪ من المستجيبين من الذكور و ١٨٪ من الإناث ، وكانت نسبة الكويتيين ١٣٪ وغير الكويتيين ٨٧٪ ، وهذه النسبة تعكس واقع نسبة الذكور إلى الإناث ، والكويتيين إلى غير الكويتيين ، في التوجيه الفني للتعليم العام بوزارة التربية ، أما من حيث المؤهلات ، فإن ٨٠٪ من المستجيبين من حملة مؤهلات جامعية و ١١٪ من حملة

مؤهلات عليا (أعلى من البكالوريوس أو الليسانس) و٩٪ من حملة مؤهلات دون جامعية (دبلومات) . وقد وجد أن حوالي ٧٤٪ من المستجيبين من أفراد العينة ، يحملون مؤهلات تربوية .

أما عن سنوات الخبرة فقد تبين أن ٨٥٪ من الذين أجابوا على الاستبانة ، عملوا لمدة تزيد عن خمس سنوات في مهنة التدريس ، وأن ٥١٪ من أفراد العينة ، عملوا من سنة إلى خمس سنوات في التوجيه الفني ، و٤٩٪ منهم قد عملوا أكثر من خمس سنوات في هذه المهنة .

النتائج وتحليلها : عند تحليل إجابات الموجهين الفنيين للمواد الدراسية ، الذين أجابوا على أداة البحث ، استخدمت التكرارات ، والنسب المئوية ، وكذلك استخدم اختبار (كا^٢) ، لمقارنة الاختلاف بين إجابات أفراد العينة من الموجهين الفنيين في مجال العلوم الإنسانية ، ومجال العلوم الطبيعية ، على بنود الاستبانة ، لمعرفة أثر التخصص في إجابات المجموعتين ، ولم يطبق اختبار (كا^٢) على موجهي رياض الأطفال لكون العاملين في التوجيه الفني يمثلون فئة واحدة هي العلوم العامة ولطبيعة المرحلة ، ولكونهم من الإناث فقط .

فيما يلي تحليل لإجابات أفراد عينة البحث على بنود الاستبانة ، مرتبة حسب ورود القضايا في أهداف البحث ، إذ دمجت إجابات جميع أفراد العينة على البنود المتعلقة بأهداف التوجيه الفني ، والأساليب المتبعة في التوجيه ، لكونها قضايا عامة ، تمم جميع الموجهين الفنيين للمواد الدراسية ، وأما باقي بنود الاستبانة المتصلة بالقضايا التالية :

— علاقة الموجه الفني بالمدرسين والمسؤولين .

— رضى الموجه الفني عن وظيفته .

فقد تمت مقارنة إجابات الموجهين الفنيين للمواد الدراسية في مجال العلوم الإنسانية ، مع زملائهم في العلوم الطبيعية في المراحل التعليمية ، ورياض الأطفال للأسباب المذكورة سابقا . وأما بالنسبة للقضية الخامسة والسادسة المتصلتين بالصعوبات والمقترحات التي طرحها الموجهون الفنيون فقد استخدمت التكرارات والنسب المئوية ، مع ترتيب الإجابات حسب تكرارها .

أولا : أهداف التوجيه الفني : تبين إجابات الموجهين الفنيين للمواد الدراسية على البند المخصص لأهداف التوجيه الفني ، والمصاغ كالتالي : هل تعلم بوجود أهداف مكتوبة ، للتوجيه الفني في التعليم العام ؟ فلقد أفاد ٧٨,٥٪ من الموجهين الفنيين أنه توجد

أهداف مكتوبة للتوجيه الفني . ويرى ٢١,٥٪ من المستجيبين أنه لا توجد ، أو توجد إلى حد ما أهداف مكتوبة للتوجيه الفني ، وهذه النسبة لا يستهان بها ، وتحتاج إلى توعية ودورات لأثرها الكبير في أداؤهم اليومي ، عند توجيه وإرشاد المدرسين .

وقد ترجع إجابة ٧٨,٥٪ من أفراد العينة « أن هناك أهدافا مكتوبة » إلى قرار وكيل الوزارة الخاص بتحديد مهام التوجيه الفني الصادر في عام ١٩٧٦ .

ثانيا : الأساليب المتبعة في التوجيه الفني للمواد الدراسية : وقد تضمن هذا المجال (١١) بندا كما هو موضح في الجدول رقم (١) ، اشتملت على إجابة جميع الموجهين الفنيين للمواد الدراسية ، الذين أجابوا على الاستبانة ، وتشير نتائج هذا الجدول إلى أن الأسلوب الرئيسي المتبع في مجال التوجيه الفني ، يعتمد على التوجيه الفردي (٦٨٪) ، المتمثل في زيارة الموجه للمدرس في الفصل ، ثم مناقشته بعد الزيارة مباشرة (٩٥٪) حيث يتم التركيز على تقويم جوانب الضعف في أداء المدرس (٧٩٪) ، وأخيرا يتم تسجيل ملاحظات الموجه الفني وتوصياته للمدرس ، كي يوقع عليها ، ويستفيد منها (٩٣٪) . وهذا الأسلوب في التوجيه له إيجابياته ، غير أن المفهوم الحديث للتوجيه الفني ، لا يقر مسألة التركيز على تقويم جوانب الضعف في أداء المدرس فقط ويحبد أن يستعاض عنها بمفهوم مساعدة المدرس وتنميته مهنيا .

تشير النتائج المبينة في الجدول المذكور إلى بعض التجديدات الحديثة في أسلوب التوجيه الفني المتبع في الكويت ، مثل قيام الموجهين بشكل عام بتوجيه المدرسين ، للاتصال بالمؤسسات ذات العلاقة في المجتمع ، للاستفادة منها في تدريسهم (٦٦٪) ، وكذلك توجيه المدرسين وتدريبهم للقيام بممارسة التقويم الذاتي (٨٤٪) ، والاعتماد على أنفسهم في تحسين عملهم وتطويره ، ومن الأمور الإيجابية التي يكشف عنها الجدول رقم (٦) أن كثيرا من المدارس تطلب أحيانا حضور الموجه إلى المدرسة ، لحل بعض المشكلات المتعلقة بتنفيذ المنهج الدراسي المقرر (٧٢٪) ، مما يدل على الشعور بأهمية دور الموجه الفني ، وعلى الثقة المتبادلة بينه وبين إدارة المدرسة والمدرسين الذين يشرف على توجيههم .

يتبين كذلك من البند رقم (١٠) في الجدول نفسه ، أن معظم الموجهين يعتقدون بأن الموجه المتنقل أكثر فاعلية من الموجه المقيم ، وقد يكون السبب وراء هذا الاعتقاد أن من مهام الموجه الأساسية نقل وتبادل الخبرات بين المدارس والمدرسين .

أما فيما يتعلق بتغيير دور الموجه بعد تغير تسمية وظيفته من مفتش إلى موجه ، فقد أجاب بالإيجاب على هذا البند (٥٧٪) ، من أفراد العينة ، إضافة إلى (٢٢٪) ذكروا أن دور الموجه الفني تغير إلى حد ما . بينما يرى (٢١٪) من الموجهين الفنيين أن دورهم لم يتغير ، وهذه النسبة تبين ظاهرة تحتاج إلى دراسة ، لما لها من أثر في أهداف التوجيه الفني ، وتطبيقاته في المدارس ، وقد أرجع السعدي وعسكرو والعريان السبب إلى العبء الوظيفي ، وتشعب المسئوليات الملقة على الموجه .

يرى (٢٢٪) من المستفتين كذلك أن الزيارات المفاجئة للمدرس ، أفضل من تلك المتفق عليها سابقا ، ويميل إلى تأكيد ذلك (٢٥٪) من المستفتين ، بينما يعارض ذلك (٥٣٪) منهم ، وهذا يعني أن أكثر من ربع الموجهين تقريبا ، ما زال يميل إلى أسلوب التفتيش التقليدي ، الذي يتسم بالزيارات المفاجئة ، لضبط المدرس ومحاسبتها في حالة تقصيره . ولا شك في أن هذا الأمر إضافة إلى تركيز معظم الموجهين (٧٩٪) على تقويم الضعف لدى المدرس ، له مردود سيء على عملية التوجيه ، حيث أن أمورا كهذه تخرج المدرس ، وتجعله منها ، يدافع عن نفسه باستمرار ، مما يجعله لا يتقبل مثل هذا النوع من التوجيه ، ولا يرتاح إليه ، وبالتالي لا يفيد منه .

ويلاحظ أن قيم (كا) دالة إحصائيا عند مستوى (٠,٠١) بالنسبة لجميع البنود ، مما يشير إلى التباين في الآراء ، حول الأساليب المتبعة في التوجيه الفني ، ويدل على عدم وجود ضوابط محددة ، وأنها تتأثر بالاتجاهات الشخصية للموجه الفني للمواد الدراسية ، في مراحل التعليم العام .

ثالثا : علاقة الموجه الفني بالمدرسين والمسؤولين : يحتوي هذا المجال على سبعة بنود (عبارات) على هيئة أسئلة إذ أن البنود رقم (٨) و (١١) و (١٢) و (١٧) تتصل برأي الموجهين الفنيين عن رؤسائهم ، وأما البنود رقم (١٤) و (١٨) و (٢٠) تتصل برأي الموجهين الفنيين عن المدرسين الذين يوجهونهم . وتبين الجداول رقم (٧) و (٩) و (١٠) لإجابات الموجهين الفنيين للمواد الدراسية ، على البنود المذكورة سابقا ، حيث ستم مقارنة إجابات الموجهين في العلوم الإنسانية بالموجهين في العلوم الطبيعية ، في مراحل التعليم عدا رياض الأطفال .

أ - رياض الأطفال : من الجدول رقم (٢) يمكن استنتاج أن جميع الموجهين الفنيين في رياض الأطفال (١٠٠٪) راضون عن تقدير رؤسائهم المعنوي ، واستجاباتهم للملاحظات ، ومقترحاتهم بالسرعة المطلوبة ، (٦٠٪) ، كما بين جميع الموجهين

الفنيين في رياض الأطفال أنهم يطلعون ناظرات المدارس أولاً بأول على آرائهم في المدرسات . وأوضح جميع الموجهين الفنيين (١٠٠٪) أن الإدارة المدرسية تقدر دورهم في العملية التعليمية ، كما يشعرون جميعاً بأنه مرغوب في وجودهم من قبل المدرسات . وتوضح هذه النتائج العلاقات الإيجابية بين الموجهين الفنيين ورؤسائهم ، وبينهم وبين الإدارة المدرسية ، وبينهم وبين المدرسات من وجهة نظرهم .

ومما يعزز العلاقة الإيجابية بين الموجهين الفنيين ، والمدرسات ، أن ما بين (٨٠٪) من طلبات التوجيه الفني من المدرسات ، ليست صعبة التنفيذ ، كما يعتقد الموجهون ، وأوضح الموجهون الفنيون (١٠٠٪) أن التوجيه الفني يأخذ رأي المدرسات قبل تطوير المناهج الدراسية ، وتوجد دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) لجميع البنود عدا البند رقم (١١) ، (١٤) .

ب - المرحلة الابتدائية : يبين الجدول رقم (٣) إجابات الموجهين الفنيين في مجالي العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية في المرحلة الابتدائية حول علاقتهم بالمدرسين والمسؤولين ومن هذه النتائج يمكن الاستدلال على ما يلي :

١ - يرى معظم موجهي العلوم الإنسانية (٧٨٪) ومعظم موجهي العلوم الطبيعية (٩٢,٦٪) أنهم راضون عن تقدير رؤسائهم المعنوي ، ويلاحظ أن قيمة (كا) غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) أو مستوى (٠,٠١) مما يشير إلى الاتفاق في الرأي بين موجهي العلوم الإنسانية وموجهي العلوم الطبيعية .

٢ - يرى (٦٠٪) من موجهي العلوم الإنسانية و (٣٤,٥٪) من موجهي العلوم الطبيعية أن المسئولين يستجيبون لملاحظاتهم ومقترحاتهم بالسرعة المطلوبة . وتشير قيمة (كا) إلى وجود دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) ، إذ بين وجود تباين في الآراء بين موجهي العلوم الإنسانية ، وموجهي العلوم الطبيعية . وهذا يدل على أن المسئولين أكثر استجابة لموجهي العلوم الإنسانية عنها بالنسبة لموجهي العلوم الطبيعية ، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة متطلبات المجالين من حيث سهولة وسرعة تنفيذها .

٣ - أوضح غالبية موجهي العلوم الإنسانية (٨٧,٨٪) وغالبية موجهي العلوم الطبيعية (٨٩,٧٪) أنهم يطلعون نظار المدارس أولاً بأول على آرائهم في المدرسين . ويلاحظ أن قيمة (كا) غير دالة إحصائياً ، مما يشير إلى اتفاق آراء الفنيين .

جدول رقم (٧)
العدد والنسبة المئوية وقيمة (كا) لإجابات الموجهين الفئتين
في رياض الأطفال حول علاقة الموجه الفني بالمعلمين والمستورين

رقم البند	الإجابة	نفسم		لا		الأحدسا		قيمة كا ^١
		الانكرار	%	الانكرار	%	الانكرار	%	
١٣	(البسابة) هل أنت راض من تقدير رؤسائك المعرفي؟ هل يستجيب المعلمون للاحتياجات وتقرحاتك بالسرعة المطلوبة ؟ هل تطلع نتائج المدرسة لولا يكون حلتي رأيك في المدرسة ؟ هل ترى أن طليبات التوجيه الفني حسن المدرسات صبة التفيد ؟ هل تسمع بأن الإدارة المدرسة تقدر دورك في العملية التربوية ؟ هل تسمع بأن توجيهاتك موزون فيها من قبل المدرسات ؟ هل يلاحظ التوجيه الفني رأي المدرسات قبل تطبيق المناهج الدراسية ؟	٥	٪١٠٠	-	-	-	-	٩٩,٩٨
١٤		٣	٪ ٦٥	٢	٪٤٥	-	-	٢,٧٩
١٥		٥	٪١٠٠	-	-	-	-	٩٩,٩٨
١٦		-	-	١	٪٢٥	٤	٪٨٠	٥,٨٩
١٧		٥	٪١٠٠	-	-	-	-	٩٩,٩٨
١٨		٥	٪١٠٠	-	-	-	-	٩٩,٩٨
١٩		٥	٪١٠٠	-	-	-	-	٩٩,٩٨

* دلائل إحصائية عند مستوى ٠,٠٥
** دلائل إحصائية عند مستوى ٠,٠١

جدول رقم (٣)
العدد والنسب المئوية وقيمة (K) لإجابات الموجهين الذين في المرحلة الابتدائية حسب
التخصص حول علاقة الموجه بالمدرسين والمتقنين

رقم الإجابة	الإجابات	موجهو العلوم الطبيعية				موجهو العلوم الإنسانية				قيمة K	
		لا		إلى حد ما		لا		إلى حد ما		نسبة	نسبة
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%		
١٣	هل أنت راضٍ من تقدير زملائك المعنوي؟ بالسرعة المطلوبة؟	٣٢	٧٨	٦	١٤,٦	٣	٧,٣	٣	١٤,٦	٣٢	٧٨
١٤	هل يستجيب المعلمون لاحتياجاتك ومقترحاتك بالسرعة المطلوبة؟	٢٤	٦٠	١٤	٣٥	٢	٥,٠	٢	٣٥	٢٤	٦٠
١٥	هل تطلع داخل المدرسة أولاً بأول هل رأيتك في المدرس؟	٣١	٨٧,٨	٤	٩,٨	١	٢,٤	٣٨	٩٢,٧	٣١	٨٧,٨
١٦	هل ترى أن طلبات التوجيه التي من المدرسين صعبة التنفيذ؟	١	٢,٤	-	-	٧	١٧,٧	٣٨	٩٢,٧	١	٢,٤
١٧	هل تشعر بأن إدارة المدرسة تقدر دورك في العملية التربوية؟	٣٧	٨٨,١	٤	٩,٥	١	٢,٤	٣٨	٩٢,٧	٣٧	٨٨,١
١٨	هل تشعر بأن توجيهاتك مرغوب فيها من قبل المدرسين؟	٣١	٧٥,٦	٩	٢٢	١	٢,٤	٣٨	٩٢,٧	٣١	٧٥,٦
١٩	هل يأخذ التوجيه النفسي رأيي المدرسين قبل تطوير المناهج الدراسية؟	٣٠	٧٣,٢	١٠	٢٤,٤	١	٢,٤	٣٨	٩٢,٧	٣٠	٧٣,٢

* = دالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥
** = دالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١

٤ - ترى غالبية موجهي العلوم الإنسانية (٩٢,٧٪) ، وغالبية موجهي العلوم الطبيعية (٨٦,٢٪) أن طلبات التوجيه الفني من المدرسين والمدرسات ليست صعبة التنفيذ ، ولا توجد دلالة إحصائية ، ويوضح ذلك اتفاق الآراء بين الفئتين .

٥ - بين غالبية موجهي العلوم الإنسانية (٨٨,١٪) وغالبية موجهي العلوم الطبيعية (٦٢,١٪) أنهم يشعرون بأن إدارة المدرسة تقدر دورهم في العملية التربوية ، وقيمة (كا^٢) دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) ، مما يشير إلى أن الإدارة المدرسية أكثر تقديراً لموجهي العلوم الإنسانية عنها لموجهي العلوم الطبيعية ، من وجهة نظر الموجهين أنفسهم .

٦ - أوضح (٧٥,٦٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٨٢,١٪) من موجهي العلوم الطبيعية أنهم يشعرون بأنهم مرغوب فيهم من قبل المدرسين . ولما كانت قيمة (كا^٢) غير دالة إحصائياً ، فإن ذلك يوضح اتفاق الآراء بين الفئتين حول هذه القضية .

٧ - أكد (٧٣,٢٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٦٩٪) من موجهي العلوم الطبيعية أن التوجيه الفني يأخذ رأي المدرسين والمدرسات قبل تطوير المناهج المدرسية ، وقيمة (كا^٢) غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) و (٠,٠١) ، مما يدل على اتفاق الآراء بين فئتي الموجهين . وقد يحدث ذلك في اللقاءات العامة التي يعقدها الموجهون مع القسم العلمي ، أو مجموعة مدرسي التخصص الواحد في المدرسة .

ونظراً لكون طبيعة العلوم الإنسانية ، ومتطلبات التوجيه الفني في مجالها يختلف عن طبيعة العلوم الطبيعية ، ومتطلبات التوجيه الفني فيها ، فقد أدى ذلك إلى اختلاف في إجابات الموجهين الفئتين في المجالين ، في المرحلة الابتدائية حول استجابة المسؤولين لملاحظات ومقترحات الموجهين الفنيين بالسرعة المطلوبة ، وفي تقدير الإدارة المدرسية لدور الموجه الفني في العملية التعليمية ، ولكنهم يتفقون جميعاً في الشعور بالرضاعن تقدير الرؤساء المعنوي وبأنهم مرغوب فيهم من قبل المدرسين . كما أنهم يتفقون من حيث أسلوب العمل ، وهو اطلاع النظائر والتاخرات على آرائهم في المدرسين ، والمدرسات أولاً بأول ، وأخذ رأي المدرسين والمدرسات قبل تطوير المناهج المدرسية .

جـ - المرحلة المتوسطة : بين الجدول رقم (٤) آراء كل من موجهي العلوم الإنسانية ، وموجهي العلوم الطبيعية ، حول علاقات الموجه الفني بالمدرسين والمسؤولين . وبدراسة نتائج الجدول رقم (٤) يمكن الاستدلال على النتائج التالية :

جدول رقم (٤)
العدد والنسب وقيمة (كا) لإجابات الموجهين الفنيين في المرحلة التوسطة
حول علاقة الموجه الفني بالمدرسين والمستولين

رقم البد	الإجابة (البد المبرارة)	موجهو العلوم الإنسانية						موجهو العلوم الطبيعية					
		نعم		لا		نعم		لا		نعم		لا	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١٢	هل أنت راض عن تقديم رؤسائك المدرسي ؟	٣٦	٨٨,٦	٤	١١,٤	-	-	-	-	١٤	٨٢,٤	٣	١١,٨
١٤	هل يستجيب المسؤولون للاحتياجات ومقترحاتك بالسرعة المطلوبة ؟	١٥	٤٤,١	١٦	٤٧,١	٣	٨,٨	-	-	٣	١٧,٦	٩	٥٢,٩
١٥	هل تعلم ناظر المدرسة أولاً بأول عمل رؤيتك في المدرس ؟	٢٨	٨٢,٤	٦	١٧,٦	-	-	-	-	١٥	٨٨,٢	٢	١١,٨
١٦	هل ترى أن طلبات التوجيه الفني من المدرسين صعبة التنفيذ ؟	١٦	٤٧,١	٢	٥,٨	١٦	٤٧,١	-	-	٢	١١,٨	١	٥,٩
١٧	هل تشعر بأن إدارة المدرسة تقدر دورك في العملية التربوية ؟	٣٠	٨٨,٢	٤	١١,٨	-	-	-	-	١٣	٧٦,٩	٤	٢٣,٥
١٨	هل تشعر بأن توجيهاتك مرغوب فيها من قبل المدرسين ؟	٢٤	٧٠,٦	١٠	٢٨,٤	-	-	-	-	١٢	٧٠,٦	٥	٢٩,٤
١٩	هل يأخذ التوجيه الفني رأي المدرسين قبل تطوير النماذج الدراسية ؟	١٨	٥٦,٣	٨	٢٥	٦	١٨,٧	٩	٢٥,٩	٥	١٤,٦	٣	٧,٦

● = دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥)

●● = دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١)

١ - بين (٨٨, ٦)٪ من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٨٢, ٤)٪ من موجهي العلوم الطبيعية ، أنهم راضون عن تقدير رؤسائهم المعنوي ، وتدل قيمة (كا^٢) على عدم وجود دلالة إحصائية بين إجابة الفئتين .

٢ - يرى (٤٤, ١)٪ من موجهي العلوم الإنسانية أن المسؤولين يستجيبون لملاحظاتهم ومقترحاتهم ، ويتفق معهم في الرأي (١٧, ٦)٪ من موجهي العلوم الطبيعية ، بينما حوالي نصف المستجيبين من الموجهين الفنيين في مجال العلوم الإنسانية والطبيعية ، يرون أن المسؤولين يستجيبون إلى حد ما لملاحظاتهم ومقترحاتهم بالسرعة المطلوبة ، مما يستدعي دراسة الموضوع بشكل جدي ، لأهمية عامل الزمن في تطوير العملية التعليمية .

٣ - أوضح (٨٢, ٤)٪ من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٨٨, ٢)٪ من موجهي العلوم الطبيعية أنهم يطلعون نظار المدارس أولاً بأول على آرائهم في أداء المدرسين لدورهم ، وقيمة (كا^٢) غير دالة إحصائية مما يؤكد اتفاق الآراء ، ويمكن تفسير ذلك على أساس أن هذه المهمة من متطلبات عمل الموجه الفني اليومية .

٤ - بين (٤٧, ١)٪ من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٨٢, ٤)٪ من موجهة العلوم الطبيعية إن ما يطلبه الموجه الفني من المدرسين ليس صعب التنفيذ ، ويرى عكس ذلك (٤٧, ١)٪ من موجهي العلوم الإنسانية ، و (١١, ٨)٪ من موجهي العلوم الطبيعية .

ويلاحظ أن موجهي العلوم الإنسانية يرون أن طلباتهم من المدرسين أكثر صعوبة من طلبات موجهي العلوم الطبيعية ، ويؤكد هذا التباين قيمة (كا^٢) وهي دالة إحصائية عند مستوى (٠, ٠٥) .

٥ - أوضح (٨٨, ٢)٪ من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٧٦, ٥)٪ من موجهي العلوم الطبيعية أنهم يشعرون بتقدير الإدارة المدرسية لدورهم في العملية التربوية ، ولذلك لم يجب أحد بالنفي مما يبين إيجابية العلاقة بينهما ، وهذه ظاهرة صحيحة .

٦ - يبين (٧٠, ٦)٪ من كل من موجهي العلوم الإنسانية وموجهي العلوم الطبيعية أنهم يشعرون بأنهم مرغوب فيهم من قبل المدرسين ، ويظهر تطابق الآراء بين الفئتين قيمة (كا^٢) كما يوضحها الجدول (٤) .

٧ - أوضح (٥٦,٣٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٥٢,٩٪) من موجهي العلوم الطبيعية أن التوجيه الفني يأخذ رأي المدرسين قبل تطوير المناهج ، وينفي ذلك (١٨,٦٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (١٧,٦٪) من موجهي العلوم الطبيعية .

ويلاحظ أن قيمة (كا^٢) غير دالة إحصائية ، مما بين اتفاق الآراء بين الفئتين من الموجهين ، ويتضح من النتائج أن التوجيه الفني يأخذ رأي المدرسين قبل تطوير المناهج ، ولكن بدرجة محدودة .

وتبين قرارات تشكيل لجان تطوير المواد الدراسية ، في مراحل التعليم العام ، مراعاة وزارة التربية لتمثيل مدرسي المواد المختلفة في المراحل التعليمية في هذه اللجان ، ولكننا نجد أن عددهم في اللجان لا يتناسب مع عددهم الكلي في نظام التعليم ، وعادة ما يمثل مدرس من كل مرحلة تعليمية في كل لجنة فنية ، لتطوير المناهج الدراسية .

ويلاحظ أنه لم يظهر تباين بين آراء موجهي العلوم الإنسانية ، وآراء موجهي العلوم الطبيعية إلا بالنسبة لصعوبة طلبات التوجيه الفني من المدرسين ، إذ قيمة (كا^٢) دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥) ، وربما يرجع هذا التباين إلى اختلاف طبيعة العمل في مجال تدريس المواد الإنسانية عن طبيعة العمل في مجال العلوم الطبيعية ، وما يتبعه من اختلاف في الطلبات المطلوب من المدرسين تحقيقها .

د - المرحلة الثانوية : يبين الجدول رقم (٥) آراء موجهي العلوم الإنسانية ، وآراء موجهي العلوم الطبيعية في المرحلة الثانوية ، حول علاقة الموجه الفني بالمدرسين والمسؤولين .

وباستقراء نتائج الجدول رقم (٥) يمكن استخلاص النتائج التالية :

١ - بين غالبية موجهي العلوم الإنسانية (٧٥,٤٪) ، وغالبية موجهي العلوم الطبيعية (٨٣,٣٪) أنهم راضون عن تقدير رؤسائهم المعنوي ، بينما حوالي أقل من (١٠٪) من كلا الفئتين غير راضية عن هذا التقدير .

٢ - يرى (٥٠,٨٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، وغالبية موجهي العلوم الطبيعية (٧١,٤٪) أن المسؤولين يستجيبون إلى حد ما لملاحظاتهم ومقترحاتهم بالسرعة المطلوبة ، ويلاحظ أن (كا^٢) ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) . وقد يرجع التباين في الآراء إلى صعوبة تنفيذ مقترحات موجهي العلوم لارتباطها بتكاليف مالية وإنشائية .

جدول رقم (٥)
العدد والنسب ونسبة (ك) إجابات الموجهين الذين في المرحلة الثانوية
حول علاقة الموجه الفني بالمدرسين والمعلمين

رقم البند	الإجابات	موجهو العلوم الطبيعية						موجهو العلوم الإنسانية					
		لا		إلى حد ما		نعم		لا		إلى حد ما		نعم	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١٣	البند (المسألة) هل أنت راضٍ عن تقدير زملائك المدرسي؟	١	١١,١	٢	٨٣,٣	١٥	٧٠,٠	٤	١٧,٥	١٠	٧٥,٤	٤٣	٤٣
١٤	هل يتعجب الموجهون لاجتماعك وتغير حالتك بالسرعة المفردة؟	٤	٧١,٤	١٥	٩٠,٥	٧	١٠٠,٠	٦	٥٠,٨	٣٠	٣٩	٢٣	٢٣
١٥	هل تطلع ناصر المدرسة أولاً بأول هل رأيتك في المدرس؟	-	٤٥	٨	٦٠	١٢	١٠,٧	١	١٥	٩	٨٣,٣	٥٠	٥٠
١٦	هل ترى أن طلبات التوجيه الفني من المدرسين صعبة التنفيذ؟	-	٤٥	٨	٦٠	١٢	١٠,٧	٤٩	١٠	٦	٨,٣	٥	٥
١٧	هل تشعر بأن إدارة المدرسة تقدر دورك في العملية التربوية؟	١٨	١٤,٣	٣	-	-	٨١,٧	٤٩	١٠	٦	٨,٣	٥	٥
١٨	هل تشعر بأن توجيهاتك مرغوب فيها من قبل المدرسين؟	٢	٣٨,١	٨	٥٣,٤	١١	١,٧	١	٣٠	١٨	٦٨,٣	٤١	٤١
١٩	هل ينفذ التوجيه الفني الذي للمدرسين قبل تطبيق المناهج الدراسية؟	١	١٨,٣	٤	٧٧,٣	١٧	-	-	٣٣,٣	١٤	٧٦,٧	٤٦	٤٦
١,٠٨٦		٢٥	٤٠	٨	٣٥	٧	٦٩,٣	١٩	٢٧,٧	١٨	٤٣,١	٧٨	٧٨

● ذلك إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥)
● ذلك إحصائياً عند مستوى (٠,٠١)

٣ - أوضح غالبية موجهي العلوم الإنسانية (٨٣,٣٪) ، و (٦٠٪) من موجهي العلوم الطبيعية أنهم يطلعون نظار المدارس أولا بأول على آرائهم في أداء المدرسين لدورهم . ويلاحظ أن (٢٥٪) غير دالة إحصائيا ويلاحظ أن بعض الموجهين يفضلون اطلاع نظار المدارس عن آرائهم في المدرسين بعد زيارتين أو ثلاثة .

٤ - بين غالبية موجهي العلوم الإنسانية (٨١,٧٪) وغالبية موجهي العلوم الطبيعية (٨٥,٧٪) أن طلبات التوجيه الفني من المدرسين ليست صعبة التنفيذ ، ويلاحظ اتفاق الآراء بين فتي الموجهين في المرحلة الثانوية ، فنجد عدم وجود دلالة إحصائية لقيمة (٢٥٪) بين رأي الفتيين ، ويوضح الجدول رقم (٥) أنه لا يوجد أي موجه فني في مجال العلوم الطبيعية يرى وجود هذه الصعوبة .

٥ - يرى (٦٨,٣٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٥٢,٤٪) من موجهي العلوم الطبيعية أنهم يشعرون بأن إدارة المدرسة تقدر دورهم في العملية التربوية . وعلى الرغم من اتفاق الآراء . فإن النتائج تشير إلى أن تقدير الإدارة المدرسية لدور الموجه الفني في العملية التعليمية لا يصل إلى الدرجة المطلوبة ، من وجهة نظر نسبة غير قليلة من الموجهين الفنيين في المرحلة الثانوية ، من التعليم العام ، كما يوضحها الجدول رقم (١٠) .

٦ - بين (٧٦,٧٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٧٧,٣٪) من موجهي العلوم الطبيعية أنهم مرغوب فيهم من قبل المدرسين .

٧ - أوضح (٤٣,١٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، (٣٥٪) من موجهي العلوم الطبيعية أن التوجيه الفني يأخذ رأي المدرسين قبل تطوير المناهج ، ولكن أكثر من نصف العينة من الموجهين الفنيين يرون أنه لا يؤخذ ، أو يؤخذ إلى حد ما ، رأي المدرسين عند تطوير المناهج الدراسية . وهذه القضية تحتاج إلى دراسة ، لأهميتها وحيويتها في العملية التربوية .

وبصفة عامة يلاحظ أن التباين في الآراء بين إجابات موجهي العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية ، يتركز حول استجابة المسؤولين للملاحظات ومقترحات الموجهين الفنيين بالسرعة المطلوبة ، وشعور الموجه الفني بأنه مرغوب فيه من قبل المدرسين ، وقد يرجع ذلك التباين إلى اختلاف طبيعة كل من المواد الإنسانية ، والمواد الطبيعية ، ومتطلبات تدريس كل منها ، أو العلاقة الاجتماعية ، والقبول بين الموجهين الفنيين وإدارات مدارس التعليم الثانوي ، والضغط المستمر الذي يقع على كاهل المدرسين ، في المرحلة الثانوية من موجهيهم .

رابعا : رضى الموجه الفني عن وظيفته : تضمن هذا المجال ثلاث قضايا (بنود) تتناول مدى رضى الموجه الفني للمواد الدراسية في مراحل التعلم العام عن مهنته ، كموجه ، ورضاه عن راتبه الشهري ، ورضاه عما يقدم له من تسهيلات ، لأداء وظيفته بشكل مناسب .

أ - رياض الأطفال : تشير نتائج تحليل إجابات موجهي رياض الأطفال ، كما يوضحها الجدول رقم (٦) ، إلى وجود اتفاق كامل بين الموجهين الفنيين بالنسبة لرضاهم عن مهنتهم ، إذ كانت نسبة الإجابة بنعم (١٠٠٪) وقيمة (كا^٢) دالة إحصائيا عند مستوى (٠,٠١) . وأما بالنسبة لرضى الموجهين الفنيين عن مرتبهم الشهري ، فسنجد أن (٤٠٪) منهم غير راضين عن الوضع الحالي ، و(٨٠٪) منهم يرون ضرورة توفير مكتب مناسب للموجه الفني ، لارتباط ذلك بمكانة الفرد في وظيفته واستقراره .

ب - المرحلة الابتدائية : بين الجدول رقم (٧) آراء الموجهين الفنيين في المرحلة الابتدائية ، حول رضى الموجه الفني عن وظيفته ، وباستقراء نتائج هذا الجدول يمكن استخلاص النتائج التالية :

١ - أن (٧٨٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و(٣١٪) من موجهي العلوم الطبيعية راضون عن مهنتهم كموجهين في هذه المرحلة . وقد كانت نسبة الموجهين في العلوم الطبيعية أعلى من العلوم الإنسانية ، ولكن الفئتين راضيتان عن المهنة .

٢ - أوضح (٥٣,٦٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و(٤٢,٩٪) من موجهي العلوم الطبيعية أنهم راضون إلى حد ما عن راتبهم الشهري ، وينفي ذلك (٤٦,٢٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، (٥٧,١٪) من موجهي العلوم الطبيعية . ويلاحظ أن قيمة (كا^٢) غير دالة إحصائيا ، مما يشير إلى اتفاق الرأي حول عدم الرضا الكامل عن الراتب الشهري .

٣ - يرى غالبية الموجهين في العلوم الإنسانية (٨٥٪) ، وغالبية الموجهين في مجال العلوم الطبيعية (٩٦,٤٪) ضرورة توفير مكتب مناسب للموجه الفني . وقد أحرزت نسبة قليلة من موجهي العلوم الإنسانية (١٢,٥٪) عن عدم ضرورة توفير مكتب مناسب للموجه الفني . وقد يرجع الاختلاف في الإجابة على هذه القضية إلى درجة انشغال الفئتين .

جدول رقم (١٦)

المعدل والنسب وقيمة (ك٢) لإجابات الموجهين الفئتين في رياض الأطفال حول رضى الموجه الفني عن وظيفته

رقم البند	الإجابات				المعدل والنسب			
	البند (الجدارة)		توزيع		إلى حد ما		لا	
قيمة ك٢	نعم	لا	المعدل	النسبة	نعم	لا	المعدل	النسبة
٢٠	هل أنت راض بشكل عام عن مهنتك كموجه؟	١٠٠	٥	١٠٠	-	-	-	-
٢١	هل أنت راض عن راتبك الشهري؟	٢٠	١	٢٠	٤٠	٢	٤٠	٤٠
٢٢	هل ترى ضرورة توفير مكتب مناسب للموجه الفني؟	٨٠	٤	٨٠	٢٠	١	٢٠	٢٠

• = ذلك إحصائياً عند مستوى (٠.٠٥)
 •• = ذلك إحصائياً عند مستوى (٠.٠١)

جدول رقم (٧)

المعدل والنسب وقيمة (ك٢) لإجابات الموجهين الفئتين في المرحلة الابتدائية حول رضى الموجه النفسي عن وظيفته

رقم البند	الإجابات				المعدل والنسب			
	البند (الميلاد)		توزيع		إلى حد ما		لا	
قيمة ك٢	نعم	لا	المعدل	النسبة	نعم	لا	المعدل	النسبة
٢٠	هل أنت راض بشكل عام عن مهنتك كموجه؟	٧٨	٧	٧٨	٢٣	٢	٢٣	٢٣
٢١	هل أنت راض عن راتبك الشهري؟	١٩,٥	١٤	٣٤,١	٤	١٩	٤٦,٣	٤٦,٣
٢٢	هل ترى ضرورة توفير مكتب مناسب للموجه النفسي؟	٨٥	١	٨٥	١٢,٥	٥	١٢,٥	١٢,٥

• = ذلك إحصائياً عند مستوى (٠.٠٥)
 •• = ذلك إحصائياً عند مستوى (٠.٠١)

وتشير النتائج إلى أن الموجهين الفنيين في المرحلة الابتدائية في مجال العلوم الإنسانية ، والعلوم الطبيعية ، راضون عن مهنتهم كموجهين ، ولكنهم غير راضين عن المرتب الشهري ، كما أنهم يرون ضرورة توفير مكتب مناسب للموجه الفني ، لمساعدته على إنجاز أعماله المكتبية ، والاحتفاظ بالوثائق والنشرات في مكان يمكنه من الرجوع إليها ، ومقابلة الآخرين .

ج - المرحلة المتوسطة : تبين الإجابات في الجدول رقم (٨) آراء الموجهين الفنيين في المرحلة المتوسطة ، حول مدى رضى الموجه الفني عن وظيفته . وبدراسة النتائج التي يحويها الجدول يمكن استخلاص ما يلي :

١ - تبين أن غالبية موجهي العلوم الإنسانية (٨٥,٣٪) ، وغالبية موجهي العلوم الطبيعية (٨٨,٢٪) راضون عن مهنتهم كموجهين فنيين .

٢ - أوضح (٥٤,٣٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٤٦,٧٪) من موجهي العلوم الطبيعية أنهم راضون وإلى حد ما عن راتبهم الشهري ، وبين (٤٥,٧٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، (٥٣,٣٪) من موجهي العلوم الطبيعية أنهم غير راضين عن هذا الراتب .

٣ - يرى (٨٦,١٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٨٨,٢٪) من موجهي العلوم الطبيعية ضرورة توفير مكتب مناسب للموجه الفني ، وهذه النسبة العالية تبين ما يعانيه الموجه الفني من عدم استقرار مكاني ، وتقل مستمر بين المدارس ، وإدارة التوجيه الفني ، ومدى الرغبة في الحصول على مكان يستقر فيه ، بين زيارته للمدارس .

وتشير النتائج إلى أن الموجهين الفنيين في المرحلة المتوسطة راضون عن مهنتهم كموجهين فنيين ، وأما رضاهم عن الراتب الشهري فهو محدود . وتتفق آراؤهم حول ضرورة توفير مكتب مناسب للموجه الفني .

د - المرحلة الثانوية : بين الجدول رقم (٩) إجابة موجهي العلوم الإنسانية وموجهي العلوم الطبيعية حول رضى الموجه الفني عن وظيفته . ومن دراسة نتائج الجدول المذكور يمكن استخلاص ما يلي :-

١ - بين (٩٧,٣٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٩٠٪) من موجهي العلوم الطبيعية أنهم راضون وإلى حد ما عن مهنتهم كموجهين فنيين للمواد الدراسية في المرحلة الثانوية .

جدول رقم (٨)
العدد والنسب وقيمة (كا) لإجابات الموجهين الفنيين في المرحلة المتوسطة
حول درجة رضى الموجه الفني عن وظيفته

رقم البند	الإجابات	موجه العلوم الإنسانية												موجه العلوم الطبيعية												قيمة كـ
		نعم						لا						نعم						لا						
		عدد			%			عدد			%			عدد			%			عدد			%			
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%					
٢٠	البند (البصالة) هل أنت راض بشكل عام من مهنتك كموجه ؟	٢٩	٨٥,٣	٤	١١,٨	١	٢,٩	١٥	٨٨,٢	١	٥,٩	١	٥,٩	٠,٦٣												
٢١	هل أنت راض عن راتبك الشهري ؟	١٠	٢٨,٦	٩	٢٥,٧	١٦	٤٥,٧	٤	٣١,٧	٣	٢٠	٨	٥٢,٣	٠,٢٨٠												
٢٢	هل ترى ضرورة توفير مكسب مناسب للموجه الفني ؟	٣١	٨٦,١	٢	٥,٦	٣	٨,٣	١٥	٨٨,٢	١	٥,٩	١	٥,٩	٠,٩٨												

● = دال إحصائيا عند مستوى (٠,٠٥)

●● = دال إحصائيا عند مستوى (٠,٠١)

جدول رقم (٩)
العدد والنسب وقيمة (ك^٢) لإجابات الموضوعين الفئتين في المرحلة الثانوية حول
درجة رفض الوجه القبيح عن تطبيقه

رقم البند	الإجابات	موضوع العلوم الإنسانية						موضوع العلوم الطبيعية						
		نفس			لا			نفس			لا			
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
٢٠	هل أنت راضٍ بشكل عام من مهنتك كمدرسة ؟	٢٨	٧٥,٧	٨	٢١,٦	١	٢,٧	١٦	٨٠	٢	١٠	٢	١٠	٢,١٨٧
٢١	هل أنت راضٍ عن راتبك الشهري ؟ هل ترى ضرورة توفير مكسب مناسب للمدرسة اللتي ؟	١٣	٣٣,٦	١٩	٣٤,٥	٢٣	٤١,٨	٤	٢٠	١٣	٦٥	٣	١٥	١,٣٢
٢٢		٤٦	٨٠,٧	٧	١٢,٣	٤	٧,٠	١٣	٦٥	٣	١٥	٤	٢٠	٢,٨٨

* = دال إحصائي عند مستوى (٠,٠٥)
 ** = دال إحصائي عند مستوى (٠,٠١)

٢ - أوضح (١، ٥٨٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (٨٥٪) من موجهي العلوم الطبيعية أنهم راضون وإلى حد ما عن الراتب الشهري ، وبين (٨، ٤١٪) من موجهي العلوم الإنسانية ، و (١٥٪) من موجهي العلوم الطبيعية أنهم غير راضين عن الراتب الشهري . ويلاحظ أن قيمة (٢١) دالة إحصائياً عند مستوى (٠٠٥) ، مما يشير إلى التباين في آرائهم حول الرضا عن الراتب الشهري . ويلاحظ أن موجهي العلوم الطبيعية أكثر رضا عن الراتب الشهري من موجهي العلوم الإنسانية .

٣ - يرى (٧، ٨٠٪) من موجهي العلوم الإنسانية و (٦٥٪) من موجهي العلوم الطبيعية ضرورة توفير مكتب مناسب للموجه الفني ، لإنجاز أعماله المكتبية ، للاحتفاظ بالوثائق والنشرات ، ولاستقبال المدرسين ، أو المراجعين ، أسوة بزملائهم الإداريين في الوزارة .

وباستعراض آراء الموجهين الفنيين في المراحل التعليمية المختلفة ، حول رضا الموجه الفني عن وظيفته ، نلاحظ اتفاقاً بين الموجهين الفنيين للمواد الدراسية ، في الآراء حول رضا الموجه الفني عن مهنته كموجه فني بشكل عام ، إلا أنهم يطالبون بتوفير مكتب مناسب ، إذ أن طبيعة عمله تتطلب منه قضاء وقت ليس بالقصير في إعداد التقارير الفنية للمدرسين ، وغيرها من الأعمال المكتبية التي يكلف بها ، إلى جانب حاجته إلى الاحتفاظ بالوثائق ، أو الكتب والمراجع أو استقبال الآخرين .

أما بالنسبة للراتب الشهري فهم يتفقون في عدم الرضا عن المبلغ الذي يتقاضونه في نهاية الشهر ، وتتقارب نسبة عدم الرضا ، كما توضحها الجداول (٧) ، (٨) ، (٩) . ويلاحظ أن نسبة ضئيلة هي التي أعربت عن رضاها عن الراتب الشهري في جميع المراحل ، ولم يظهر تباين في درجة الرضا عن الراتب الشهري بين موجهي العلوم الإنسانية ، والعلوم الطبيعية .

خامساً : الصعوبات التي تواجه الموجه الفني في أداء وظيفته : كشفت نتائج البند المتعلق بهذه القضية في الاستبانة ، كما يوضحها الجدول رقم (١٠) ، عن الصعوبات التي يرى الموجهون أنها تواجههم ، علماً بأن عدد الذين أجابوا عن السؤال قد بلغ عددهم (٢٣٥) موجهاً فنياً من أصل (٢٧٧) موجهاً وموجهة .

جدول رقم (١٠)
المعد والنسب المئوية والرتبة لإجابات الموجهين الفئتين للموارد الدراسية في مراحل
التعليم العام عن السؤال التالي : ما الصعوبات التي تجد من أداء الموجه للدرجة ٩ ؟

الرتبة	النسبة المئوية	التكرار	الإجابات
١	٤٤٪	١٠٦	كثرة عدد المدارس والمدرسين الذين يشرف الموجه على متابعتهم .
٢	١٧٪	٦٣	كثرة الأعباء الوظيفية والإدارية على الأعمال الكتابية وطلب البيانات (أعمال ثانوية تستغل وقت الموجه وتجهله) .
٣	١٨٪	٤٣	عدم تعاون إدارة المدرسة مع الموجه الفني .
٤	١٧٪	٤٠	قلة الثقة بالموجه الفني من طرفه فتنقصه بصفة فعلية رؤيوية جادة .
٥	١٢٪	٢٨	المواصلات وصعوبة الاتصال وعدم المدارس من مكان السكن .
٥	١٢٪	٢٨	المدرسين الضعيفين وتكديس صعوبات المتبولين في سلك التدريس .
٧	٩٪	٢٢	قلة الإمكانيات والظنيات التربوية .
٨	٧٪	١٨	سلبية المدرس وعدم اهتمامه بعمله .
٩	٧٪	١٧	نقص المدرسين وعدم تغطيتهم خلال العام الدراسي من مدرسة لأخرى .
٩	٧٪	١٧	ارتفاع ضغط المدرس وكثرة أعبائه مع قلة راتبه .
١١	٥٪	١٣	عدم توفر مرافق وتجهيزات ووسائل للملاحظة والبحث .
١٢	٥٪	١٢	سوء الوضع المادي والفني للمدرسة الفني .
١٣	٥٪	١١	نقص إمكانيات الموجه الفني .
١٣	٥٪	١١	كثرة عدد التلاميذ في الصفوف الدراسية .
١٤	٣٪	٨	عدم توفر مدرسين أول أو مشرفين للملتق في بعض المدارس .
١٤	٣٪	٨	تداخل الأمور الفنية والإدارية على التزام الموجه الفني ، بالانخراط في مهام من يتفرغ للتأطير .
١٦	٣٪	٧	

ويتبين من الجدول رقم (١٠) أن أبرز الصعوبات التي يعاني منها الموجهون الفنيون تتمثل في كثرة عدد المدارس التي يزورونها ، وكثرة عدد المدرسين الذين يشرفون على توجيههم . وقد ذكر هذه المشكلة التي تحد من أداء الموجه الفني لدوره حوالي (٤٥٪) منهم . وأوضح المستجيبون أن معظمهم مسؤول عن توجيه أكثر من ٥٠ مدرسا ومدرسة . وعندما نستثني موجهي التربية الموسيقية ، والتربية البدنية ، والكشافة ، والموجهين الأوائل ، الذين أجابوا عن الاستبانة ، نجد أن النسبة ترتفع إلى ما يزيد عن (٨٥٪) . وقد شكوا بعض الموجهين من أن نصيبهم من المدرسين يصل إلى حوالي (١٢٠) مدرسا ومدرسة ، وهذا بالطبع عدد كبير ، يحذف فعلا من حسن أداء الموجه لدوره ، ويقلل من تغطيته ومتابعته لمدرسيه ، بحيث لا يتمكن الموجه في كثير من الحالات من زيارة مدارسه إلا مرة كل شهر ، وهذا بالطبع يحذف من دور الموجه الفني بمفهومه الحديث ، حيث يتطلب الأمر مزيدا من الاحتكاك بالمدرسين ، ومزيدا من الصلات والتشاور والتضاهم بين المدرس والموجه . وإذا كنا نريد للتوجيه الفني أن يلعب دوره المطلوب من تفهم مشكلات المدرسين ، ومساعدتهم في المدارس ، فلا بد أن يكون نصاب الموجه من المدرسين والمدارس متناسبا مع ما يتطلب من مهام تربوية ومهنية .

ويضاف إلى هذه المشكلة صعوبة أخرى وثيقة الصلة بها ، تتمثل في كثرة الأعباء الروتينية ، التي يكلف بها الموجه الفني للمواد الدراسية ، أو على حد تعبير بعض الموجهين ، تتمثل في الأعمال الثانوية غير الفنية ، التي تستنفذ وقت الموجه وجهده مثل طلب الإحصائيات والبيانات ، وكثرة الأعمال الكتابية ، وضرورة تسجيل ملاحظات تفصيلية دقيقة عن كل حصة يشاهدها . وقد احتلت هذه المشكلة المرتبة الثانية ، حيث بلغت نسبة الموجهين الذين ذكروها (٢٧٪) من المستجيبين على هذا السؤال المفتوح .

جاء في المرتبة الثالثة من حيث الصعوبات التي ذكرها الموجهون الفنيون عدم تعاون إدارة المدرسة مع الموجه الفني ، حيث بلغت نسبة الذين ذكروا هذه الصعوبة ، التي تحد من عملهم ، حوالي (١٨٪) من الذين أجابوا عن السؤال ، وهذه قضية مهمة يمكن التغلب عليها بسهولة ، إذا تنبه لها المسؤولون في الوزارة ، وهدفوا إلى حلها ، إذ أن الموجه الفني إذا لم تعاونه إدارة المدرسة في عمله ، يفقد الكثير من فعاليته ودوره التوجيهي ، كما أن باستطاعة الناظر - إذا شاء - أن يلغي أو يقلص دور الموجه الفني . ولذا فإن التعاون بين الموجه وناظر المدرسة من الأمور الأساسية في عملية التوجيه ، والمتابعة الفنية لأداء المدرسين ، وتقويمهم إذ أن الفئتين تحلمان الطلبة أنفسهم والأهداف التربوية .

من الصعوبات التي ذكرها الموجهون الفنيون قلة ثقة المسؤولين بالموجه الفني ، عن طريق تقييده بخطة عمل روتينية جامدة ، تحول أحيانا بينه وبين التوجه إلى المدرسة التي

تحتاج إلى تكثيف زياراته وذكر هذه الصعوبات (١٧٪) منهم ، واشتكت نسبة محدودة من الموجهين الفنيين (١٢٪) من أمرين : صعوبة المواصلات ، وصعوبة الانتقال ، نظرا لبعد المدارس عن مكان السكن . وتبرز هذه الصعوبات لدى المستجيبين العاملين في منطقة الجبراء ، ومنطقة الأحدي التعليمية بشكل خاص . والصعوبة الأخرى تمثلت في ضعف بعض المدرسين ، وتدني مستويات المقبولين في سلك التدريس ، على حد تعبير بعض الموجهين . يضاف إلى هذه صعوبة أخرى شديدة الارتباط بها ، وتتمثل في سلبية بعض المدرسين ، وعدم استجابتهم للتوجيه الفني ، أو عدم مبالاهم وعدم اهتمامهم بعملهم (٧٪) .

من الصعوبات التي أوردها المستجيبون أيضا ، عن هذا السؤال ، ونسبة قدرها (٩٪) ، قلة الإمكانيات والتقنيات التربوية ، وكان معظم الذين ذكروا هذه الصعوبة من موجهي التربية البدنية والكشافة . وفي الحقيقة أن الإمكانيات المادية التي توفرها وزارة التربية في مدارسها في الكويت مقارنة مع كثير من البلدان الأخرى في العالم ، يخرج برأي إيجابي حول سخاء الدولة في توفير المتطلبات المادية ، في جميع المدارس ، بشكل مرضي إلى حد كبير ، وخاصة فيما يتعلق بتجهيزات مختبرات العلوم والمختبرات اللغوية ، وكذلك فيما يتعلق بالتجهيزات اللازمة لمجالات الدراسات العملية والتربوية والفنية والاقتصاد المنزلي وسواها .

يوضح الجدول رقم (١٠) كذلك صعوبات أخرى كان تكرارها قليلا ذكر الموجهون أنها تحد من فعالية دورهم في التوجيه الفني منها :

٩٠ - ارتفاع نصاب المدرس ، وكثرة أعبائه مع قلة راتبه .

١١ - عدم توفر مراجع أو مكان للمطالعة والبحث .

١٢ - سوء الوضع المادي والفني للموجه .

١٣ - قصر إجازة الموجه الفني .

١٤م - عدم توفر مدرس أول أو مشرف فني للمادة في المدرسة .

٤١م - كثرة عدد التلاميذ في الفصل .

سادسا : المقترحات التي يرى الموجهون الفنيون ضرورة تبنيها كي يؤديوا وظيفتهم بشكل أفضل : وقد تضمنت الاستبانة سؤالين يغطيان المقترحات المطلوب من عينة البحث الإجابة عنها وهي :

— ما الأدوار الواجب على الموجه الفني للمواد الدراسية القيام بها ولا يمارسها فعليا في أثناء توجيهه ؟ .

— ما مقترحاتك لتطوير التوجيه الفني للمواد الدراسية في مدارس التعليم العام بالكويت ؟

جدول رقم (١١)
العدد والنسبة المئوية والرتبة لإجابات الموجهين الفئتين حول أهم الأدوار الواجب
على الموجه الفني القيام بها ، ولا يمارسها فعلياً في أثناء توجيحه

الترتيب	النسبة المئوية	التكرار	الإجابات	٢
١	١٧.١٪	٣٤	المشاركة في اختيار المدرسين والمدرسين الأوائل وتوزيعهم على المدارس كرتكلم من مدرسة الأخرى حسب مقتضى حاجته وصحة العمل .	١
٢	١٤.٣٪	١٨	هذه لتمامات دورية عامة مع المدرسين الأوائل أو مشرفي المرحلة أو مقرر المدارس في منطقة ما للحصول الوقت وتوزيع أجور لانتاجه الأمور التربوية الملمة .	٢
٣	٩.١٪	١٣	تقديم دروس نموذجية .	٣
٤	٧.١٪	١٠	المشاركة في وضع المناهج وتبليغها .	٤
٥	٧.١٪	١٠	تنشيط وتشجيع عمل الأبحاث التربوية وعامة فيما يتعلق بتطوير المناهج .	٥

وفيا يلي خلاصة الأدوار والمقترحات التي أوردها الموجهون الفنيون عند إجاباتهم عن هذين السؤالين ، مرتبة حسب أولويتها في الجدولين (١١) ، (١٢) :

أولا : بالنسبة للأدوار الواجب على الموجه الفني للمواد الدراسية القيام بها :

يبين الجدول رقم (١١) إجابات الموجهين الفنيين عن السؤال المذكور أعلاه ، ونجد أن الأدوار تركزت في قضايا تقع في صلب عملهم الفني والتربوي ، وهو اختيار المدرسين ، وتنميتهم مهنياً وأكاديمياً ، عن طريق عقد لقاءات دورية معهم . وكذلك ذكر (١٣٪) من الموجهين الفنيين دورهم في تقديم دروس نموذجية ، و (١٠٪) منهم ذكروا أهمية قيامهم بالمشاركة في وضع المناهج ، ويبدونهم يطلبون قيام كل موجه فني بهذا الدور ، لا ممثلين عنهم ، وأما (١٠٪) منهم فقد طلبوا قيام الموجهين الفنيين بدور أكبر في إجراء الأبحاث ذات الصلة بالمناهج الدراسية .

ثانياً : بالنسبة للمقترحات التي قدمها الموجهون الفنيون لتطوير عملهم :

بدراسة الجدول رقم (١٢) يتبين أن أهم المقترحات التي يرى الموجهون الفنيون للمواد الدراسية ، أنها تساعد في تطوير التوجيه الفني في مدارس التعليم العام بالكويت هي :

- عقد ندوات ودورات تنشيطية لتزويد الموجهين الفنيين بكل جديد .
- تخفيض نصاب الموجه الفني ، وتخفيف أعبائه الثانوية ، كأن يتفرغ لعمله الفني ، وهذا أمر جدير بالدراسة ، حيث أن الأعمال الثانوية ، والشكليات كثيراً ما تغطي على جوهر العمل الفني وتبتلهه .
- تحسين الوضع المادي والاجتماعي والأدبي للموجه ، وما لا شك فيه أن الحوافز المادية والمعنوية ، ضرورة لأي عمل وأي وظيفة . والموجه الفني الذي يعدّ تقديم الحوافز للمدرسين من صميم عمله ، بحاجة هو الآخر إلى الحوافز التشجيعية . وقد كان لانعدام مثل هذه الحوافز أثر سلبي على مهنة التوجيه الفني في الكويت ، بحيث أحجم بعض المدرسين الأوائل عن قبول ترشيحهم كموجهين فنيين ليس بسبب قلة الحوافز فحسب ، بل لأنهم سيفقدون بعض الحوافز التي يتمتع بها المدرس والمدرس الأول ، مثل الإجازة الربيعية والصيفية وفرصة إعطاء دروس إضافية في مجال محو الأمية أو الدوام الثاني أو الدروس الخصوصية .

- إعطاء الموجه الفني الثقة والحرية والمرونة والصلاحيات التي تتناسب مع الأدوار المطلوب

منه القيام بها ، ليتمكن من تطوير عمله ، وإتقانه بعيدا عن القيود الروتينية والشكلية . ولا شك في أن هذا أمر حيوي وضروري لعمل الموجه الفني ، حيث أن وظيفته لها طبيعة قيادية ، تحتاج إلى الثقة ، وحرية الحركة ، نظرا لأن الموجه الفني يتعامل مع مواقف ميدانية تتغير باستمرار ، فتحتاج بالتالي إلى أسلوب متغير ، يجاري تلك المتغيرات ، ويتكيف معها .

— توفير مكان مناسب يقضي فيه الموجه الفني وقته ، ومصادر معلومات ذات صلة بالتربية ، ومادته الدراسية ، حيث أن عدم توفير مكتب للموجه الفني ، وعدم توفير مكتبة قريبة من مكان عمله ، يعيقان نموه ويجعلان منه مجرد موظف يمارس عمله في المدارس فحسب ، في حين أنّ جزءا كبيرا من عمل الموجه الفني يتطلب البحث والمطالعة والتخطيط للعمل ، مما يتطلب وجود مراجع مناسبة ، في متناول اليد ، ومكان هادئ مزود بمكتب ، يساعد على العمل والإنتاج .

— إتاحة الفرصة للموجه الفني للاطلاع على تجارب الدول الأخرى العربية والأجنبية في مجال التربية بوجه عام ، والتوجيه الفني بوجه خاص ، حيث يشعر كثير من الموجهين بالحاجة إلى الاطلاع على خبرات الآخرين ، وتجاربهم في ميدان التوجيه الفني بشكل خاص .

وهناك مقترحات أخرى قدمها الموجهون الفنيون للمواد الدراسية جديدة بالدراسة من المسؤولين في وزارة التربية ، على الرغم من قلة تكرارها ، نظرا لأن تحقيقها - أو تحقيق بعضها على الأقل - كفيل يدفع عجلة التوجيه الفني في الكويت خطوة كبيرة إلى الأمام ، من هذه المقترحات الجديدة بالدراسة ما يلي :

— إتاحة الفرصة للموجهين الفنيين لمتابعة دراساتهم العليا .

— توثيق الصلة بين جهاز التوجيه الفني من جهة ، وكلية التربية بجامعة الكويت ، ومعهد التربية للمعلمين والمعلمات بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من جهة أخرى .

— وضع سياسة عامة للتوجيه للمواد الدراسية المختلفة ، ذات صلة بالتعليم العام ، لتوحيد التصورات والتوجيهات أثناء العمل .

— إصدار نشرة علمية تربوية ، تعنى بقضايا التوجيه الفني .

— إجراء مسابقات علمية ومهنية بين الموجهين ، لإعلان أحسن موجه في كل عام .

جدول رقم (١٣)
العدد والنسب المئوية والرتبة لإجابات الموجهين القتين للمواد الدراسية في التعليم
العالم حول تقديم مقترحات لتطوير التوجيه الفني في مدارس التعليم العام بالكويت

الرتبة	النسبة المئوية	الترار	الإجابات	
١	٧٩٪	٧٩	• عقد ندوات ودراسات تشهيداً للموجهين القتين لتربيتهم بكل جديد.	١
٢	٧٣٪	٧٣	• تخفيض حساب الموجه الفني من المدارس والمدرسين وتخفيض أحواله المادية ليشجع لسمه الفني.	٢
٣	٤٧٪	٤٧	• التدرج في توزيع المدرسين على المدارس وفقاً لكتلتهم.	٣
٤	٤٤٪	٤٤	• تحسين الوضع المالي والاجتماعي والفني للموجه الفني.	٤
٥	٢٩٪	٢٩	• إعطاء الموجه الفني الثقة والمهنية والمهنية والمساحات المناسبة لتطوير عمله وإثباته بهذا عن القيد الروتينية والتكاليف.	٥
٦	٣٨٪	٣٨	• توفير مكيفات تفرج عن مرافق مناسبة وحديثة لتتمكن من المتابعة والبحث.	٦
٧	٣٥٪	٣٥	• إتاحة الفرصة للموجه للاطلاع على محارب الدول الأخرى في مجال التوجيه الفني خاصة في الأمور التربوية.	٧
٨	٢١٪	٢١	• زيادة إجازة الموجه الفني السنوية أسوة بالمدرسين والنظر.	٨
٩	١٧٪	١٧	• التدقيق في اختيار المرشحين لجهة التوجيه الفني.	٩
١٠	١٤٪	١٤	• اتباع التوجيه الفني لأسلوب التدرج الفني والإرشاد عند الطلب.	١٠
١١	١٤٪	١٤	• إتاحة الفرصة للموجهين القتين لتجربة دراستهم العليا.	١١

- إعداد الموجه الفني قبل الخدمة ، والاستمرار في تنميته مهنيًا أثناء الخدمة .
- عقد لقاءات دورية مع المدرسين والمدرسات الأوائل لمناقشة القضايا التربوية .
- اتباع أسلوب المشورة الفنية والإرشاد للمدرس ، عند الطلب في مجال التوجيه الفني .
- يلاحظ مما تقدم أن الموجهين الفنيين قد ركزوا على ثلاث قضايا هي :

أولاً : النمو المهني للموجه الفني : سواء عن طريق عقد الندوات والدورات التنشيطية ، أو توفير الكتب والمراجع الحديثة ، أو إتاحة الفرصة للاطلاع على تجارب الآخرين ، أو عن طريق تدريبه قبل الخدمة ، وتشجيعه على متابعة دراساته العليا في أثناء الخدمة ، إضافة إلى تشجيعه على إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بعمله ، وعلى المشاركة في إصدار نشرة تهتم بأمور التوجيه وقضاياها .

ثانياً : تحسين وضع الموجه الفني مادياً ومعنوياً : من خلال استخدام أسلوب الحوافز المناسبة مثل تخفيض نصابه ، وزيادة أجازته السنوية ، وإشراكه في اختيار المدرسين وتنقلاتهم ، وفي وضع المناهج ، وتوزيع جدول الحصص في المدرسة ، وأخذ رأيه في إدارة المدرسة ، إضافة إلى تحسين وضعه المادي والاجتماعي والأدبي ، وإعطائه الثقة والحرية في عمله .

ثالثاً : زيادة فاعلية أداء الموجه الفني : عن طريق عقد لقاءات دورية جماعية مع المدرسين والمدرسين الأوائل ، أو نظار المدارس ، لمناقشة الأمور التربوية ، وعن طريق تقديم دروس نموذجية أمام المدرسين ، واتباع أسلوب المشورة الفنية والإرشاد عند الطلب ، إضافة إلى الاتفاق على وضع إطار عام لتوحيد نظم التوجيه الفني وتحديد أهدافه ، وكذلك زيادة صلاحيات الموجه الفني .

النتائج والتوصيات

استهدفت الدراسة التعرف على رأي الموجهين الفنيين للمواد الدراسية في مدارس التعليم العام في وزارة التربية بدولة الكويت ، ببعض القضايا ذات الصلة بعملهم اليومي ، وبخاصة أهدافه وأساليبه ومشكلاته ، ومن حيث أعباء ومهام الموجهين الفنيين ، والصعوبات التي تواجههم ، وعلاقاتهم ومقترحاتهم لتطوير التوجيه الفني ، وزيادة فاعليته .

أظهرت الدراسة الميدانية نتائج بارزة يمكن إجمالها بالتالي :

- ترى (٧٨,٥٪) من عينة الدراسة أن أهداف التوجيه الفني واضحة .

— ترى (٦٧٪) من الموجهين الفنيين ، عينة الدراسة ، أن الموجه المتنقل أفضل من الموجه المقيم .

— إن علاقة الموجهين بالمستولين في الوزارة إيجابية (٨١٪) .

— تصل درجة الرضا عن الراتب الشهري إلى نسبة ٢٣٪ من بين أفراد العينة .

— أما الصعوبات التي تعيق الموجه الفني عن أداء دوره ، فهي ما يلي :

أ - كثرة عدد المدرسين الذين يشرف على توجيههم :

ب - كثرة الأعباء الروتينية ، والأعمال الشكلية الثانوية ، غير الفنية ، التي يكلف بها الموجه .

وبناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، يمكننا تقديم التوصيات التالية للارتفاع بمستوى التوجيه الفني للمواد الدراسية في مدارس التعليم العام بدولة الكويت :

— ضرورة تحديد أهداف ومهام تفصيلية للتوجيه الفني ، واعتبار ما يطلق عليه حالياً بأهداف التوجيهات الفنية الصادرة من التوجيهات الفنية كأوراق عمل يستفاد منها ، وكذلك تحديد علاقة الموجه الفني بالإدارة التعليمية بديوان الوزارة والإدارة المدرسية .

— ربط الراتب الشهري للموجه الفني بمؤهلاته العلمية ، وخبرته السابقة ، وما يقوم به من تجهيزات في مجال عمله ، وعدد المدرسين الذين يشرف عليهم بشكل فعال .

— جعل صلاحيات الموجه الفني مساوية لصلاحيات ناظر المدرسة ، والاهتمام بمقترحاته وتوصياته المتصلة بمدرسيه ، والمادة الدراسية التي يشرف عليها بعد التوثق من صدق المعلومات المقدمة منه .

— التدقيق في اختيار وترشيح الموجهين الفنيين بحيث توضع معايير موضوعية معلنة للجميع ، وأن يتبع أسلوب الاختبار والدورات التدريبية قبل الترشيح ، وأن يوضع الموجه الفني المعين لمدة سنة دراسية تحت الاختبار ، قبل أن يعين بشكل دائم .

وأخيراً ، ينبغي أن يكون الموجه الفني أكثر التصاقاً بالمدارس عن طريق تبني سياسة تجمع بين فكرة الموجه المتنقل والموجه المقيم وذلك لإتاحة فرصة للموجه الفني في متابعة عمل المدرسين وتوجيههم ، مع وضع الإجراءات التنفيذية المؤدية إلى ضمان نجاح هذا النوع من التوجيه ، لأهمية وضع الموجه الفني ودوره في تطوير العملية التربوية في مدارس معظم مدرسيها من غير المؤهلين تربوياً ، وأغلب أولياء الأمور غير مهتمين بالتحصيل العلمي لأبنائهم .

المصادر العربية

- ١ - أحمد ، م
١٩٦٦ الإشراف في العمل مع الجماعات . القاهرة : دار المعارف .
- ٢ - الإمام ، م
١٩٧٥ « الابتكار في التوجيه التربوي » ، مجلة المعلم العربي . وزارة التربية والتعليم .
- ٣ - متولي ، م
١٩٨٣ الإشراف الفني في التعليم : دراسة مقارنة . الإسكندرية : دار المطبوعات الجديدة .
- ٤ - سنقر ، ص
١٩٨٠ تطوير التوجيه التربوي في مجال التعليم الابتدائي بسوريا . دمشق : منشورات وزارة الثقافة والأرشاد القومي .
- ٥ - رضوان ، أ
١٩٧٣ التوجيه الفني : أصوله ، صلاحيته ، أساليبه . الكويت : وزارة التربية .
- ٦ - وزارة التربية
١٩٦٨ التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٦٨/٦٧ . الكويت : مطبعة حكومة الكويت .
- ٧ - وزارة التربية
١٩٨١ التقرير السنوي للعام الدراسي ١٩٨١/٨٠ . الكويت : مطبعة حكومة الكويت .
- ٨ - ريان ، ف
١٩٨٠ التوجيه الفني بين النظرية والتطبيق . الكويت : دار القلم .
- ٩ - السعدي ، ع
١٩٨٤ التوجيه الفني والمهني للمعلمين . الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع .

المصادر الأجنبية

- Bertein, B.L., & Conrad, I.
 1979 "Supervisory Feedback Effects: Feedback, Discrepancy Level, Trainee Psychological and Immediate Reinforcement". *Journal of Counseling Psychology* 26 (4): 295-303.
- Carkuff, R.R., & Truax, C.B.
 1972 "Explaining Success and Failure in Inter-personal Learning Experiences". in D.C. Avila, A.W. Combs, and W.W. Purkey (Eds.), *The Helping Relationships Sourcebook*. Boston: Allyn and Bacon Inc.
- Dodge, J.
 1982 "Reducing Supervisor Anxiety: A Cognitive Behavioral Approach", *Counselor Education and Supervision* 22(1): 55-60.
- Dodge, J.R.
 1981 "The Effects of a Group Peer Supervision Training Program on Group Anxiety, Group Satisfaction, and Type of Feedback Responses for Training Counselors". Unpublished Doctoral Dissertation, University of Virginia.
- Harris, B.M.
 1975 *Supervisory Behavior in Education*. New Jersey: Prentice-Hall.
- Heppeb, P., & Hudley, P.
 1982 "The Relationship between Supervisory Behaviors and Perceived Supervisor Expertness, Attractiveness, or Trustworthiness". *"Counselor Education and Supervision* 22 (Sept.): 37-46.
- Husen, T., & Thwaite, T.N.P.
 1985 *The International Encyclopedia of Education: Research and Studies*. Oxford: Pergamon Press.
- Moses, H.A. & Harden, J.T.
 1978 "A Relationship Approach to Counselor Supervision in Agency Settings". in J.C. Boyd (Ed.), *Counselor Supervision: Approach, Preparation, Practice*.
- Rogers, C.R.
 1972 "The International Relationship in the Facilitation of Learning". in D.C. Avila. A.W. Combs, and W.W. Purkey (Eds.) *"The Helping Relationship Sourcebook"*. Boston: Allyn and Bacon Inc.

تأثير ابن خلدون في الأنثروبولوجيا الاجتماعية قراءة أنثروبولوجية للمقدم

السيد أحمد حامد

قسم الاجتماع - جامعة الكويت

مقدمة

لقد كُتِبَ الكثير بلغات متعددة عن ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦م) - فلسفته ، التاريخية ونظرياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية - ولا تزال حتى الآن تظهر من حين لآخر دراسات جديدة حول آرائه ونظرياته . ومع ذلك لم يكتب ، حسب ما أعلم ، عن تأثيره في ميدان الأنثروبولوجيا الاجتماعية .

ولقد عُرف عن ابن خلدون أنه أول من أنشأ علم الاجتماع . (بوتول ، ١٩٦٤) الذي أسماه «علم العمران» . ومع ذلك ، فإن هذا العلم الذي أنشأه أقرب إلى الأنثروبولوجيا منه لعلم الاجتماع .

«فالمقدمة» (ابن خلدون ، ١٩٦٥) تتناول مجتمعات تقليدية (مجتمعات البداوة حسب تعبيره) ومجتمعات حضرية هي في الواقع مجتمعات تنتمي إلى نمط مجتمعي معين بالذات يحمل الطابع التقليدي والطابع الحضري معاً ، وهو نمط المدينة العربية الإسلامية في العصور الوسطى . ويعالج ابن خلدون القرابة والسياسة والدين معالجة أنثروبولوجية اجتماعية حيث كانت النظرة التي ارتكز عليها في دراساته هي التي تعرف الآن بالنظرة الكلية الشاملة . ودراسته للعصبية وعلاقتها العضوية بالنسق السياسي تدخل في مجال الأنثروبولوجيا الحضرية . والطريقة التي يعتمد عليها في المعالجة هي طريقة أقرب إلى حد كبير إلى الطريقة الأنثروبولوجية .

ويمكننا أن ندرك أهمية العمل الذي قام به ابن خلدون في مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية إذا عرفنا أن البناء النظري الذي وضعه في المقدمة في معالجته للعصبية والسياسة والدين قد اقتبسه وليم روبرتسون سميث W. Robertson Smith (١٨٤٦ - ١٨٩٤) وانتقل إلى الأنثروبولوجيين البريطانيين ليعتمدوا عليه في دراساتهم وبخاصة إيفانز بريشارد. فقد كانت أعماله مرحلة أولية لانتقال نظريات ابن خلدون وبخاصة عن القرابة والسياسة إلى الأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانية (Hamed, 1982).

وإذا كان الكثير من زملاء سميث وتلاميذهم قد استعاروا أو اقتبسوا آراءه الأنثروبولوجية كما يؤكد ذلك بيدلمان (Beidelman, 1974: 42)، فيمكننا أن ندرك إلى أي حد قد أثر ابن خلدون في إثراء المفاهيم الأنثروبولوجية. وإذا كان سميث يعتبر حلقة هامة في تاريخ الأنثروبولوجيا، كما يقر إيفانز بريشارد (Pritchard, 1974) فمن باب أولى أن يصبح ابن خلدون الحلقة الأكثر أهمية في تاريخ الأنثروبولوجيا الاجتماعية. فقد قدم لنا دراسة عن القرابة والسياسة والدين في المجتمع العربي المعروف على أيامه، واضعاً في الاعتبار أثر الظروف الأيكولوجية وذلك في ضوء ما يعرف الآن بالاتجاه البنائي الوظيفي (نور، ١٩٦٢: ٩٨ - ٩٩).

إن الغرض من هذه الدراسة أولاً هو التعرف على كيفية معالجة ابن خلدون للنظم الاجتماعية مع التركيز بوجه خاص على الدين، وثانياً الكشف عن الإسهام الذي أسهم به في إثراء النظرية الأنثروبولوجية وذلك عن طريق روبرتسون سميث ثم غيره من الأنثروبولوجيين البريطانيين. فإذا تبينت لنا بوضوح العلاقة الوثيقة بين ابن خلدون وسميث الذي كان له دور هام في الأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانية، فهذا كفيلاً، في حد ذاته، بأن يؤكد هذا الإسهام من جانب ابن خلدون. فالفضايا والتعميمات التي وضعها ابن خلدون في «المقدمة» تظهر بوضوح تام من حين لآخر في أي دراسة تتناول مجتمعا من مجتمعات الشرق الأوسط ويوجه خاص مجتمعات شمال افريقيا.

- ١ -

فقد درس ابن خلدون نسق القرابة في المجتمع البدوي (التقليدي) والمجتمع الحضري عند معالجته للعصبية التي تتخذ عنده مفهوماً أنثروبولوجياً خاصاً (وهو الشعور بالانتماء إلى جماعة معينة بالذات وهي ما تعرف بالعصبية) والتوحد معها (Hamed, 1982: 23-30)، وكيف تناول في معالجته لهذه الجماعة: العضوية ثم التمايز والتفاضل الداخلي ثم السلطة والقوة موضحاً إلى جانب ذلك أنها جماعة انقسامية. فالخاصية

الأساسية التي تتميز بها العَصَبَة هي خاصية الإنقسام والإلتحام، بمعنى أنها تنقسم إلى عدد من الأقسام التي تنقسم هي الأخرى إلى عدد من الأقسام التي تنقسم بدورها إلى أقسام وهكذا. وتؤلف أصغر الأقسام (أي أصغر العصبات وهي التي تعرف بالحي أو البطن) جماعة متعاونة متأسكة بمعنى أنها عبارة عن وحدة اقلية إجتماعية واقتصادية قائمة بذاتها ومستقلة عن غيرها من العصبات الماثلة لها إلى حد كبير. فهي أصغر جماعة سياسية، وهكذا كانت الوحدة الأساسية في النسق السياسي. ورغم هذا الميل الشديد إلى الإستقلال فهي تلتحم مع غيرها من الأقسام (العصبات) الماثلة لها في مواقف معينة لتؤلف وحدة إجتماعية أكبر يمكنها أن تحقق الأهداف التي فرض الإلتحام بسببها. ويتم عملية الإنشقاق أو الإلتحام نتيجة للظروف البيئية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية. وأن التعارض بين الأقسام والقبائل هو جزء أساسي في البناء السياسي لذلك النسق الإنقسامي. فالعصبية ليست مجرد جماعة منظمة للعلاقات بين الأشخاص، إنما هي بالأحرى عبارة عن أيديولوجية، أو حسب تعبير ساهلنز Sahlns أيديولوجية أبوية (Sahlns, 1975; Hamed 1982, 31-42). كما بين ابن خلدون بوضوح تام التساند الوظيفي بين النسق القرابي والنسق السياسي والنسق الديني (وهو ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل في الصفحات التالية). وأضعا في الإعتبار تأثير البيئة الطبيعية والديموغرافية وأسلوب المعيشة. هذا إلى جانب أنه تطرق إلى الأساس الإجتماعي للسلوك الرمزي والاساس الأيديولوجي للقرابة أو العَصَبَة على حسب مفهومه. والمعروف أن كل هذه المسائل تدخل في نطاق اهتمام الأنثروبولوجي. فوضع بذلك بناء نظريا متأسكا ومتكاملا إلى حد كبير عن القرابة أو بمعنى آخر البدنة الإنقسامية. «فكان أول اطار نظري كتب عن القرابة في تاريخ التفكير السوسيولوجي والأنثروبولوجي. إن مثل هذه النظرية لم تعرف حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد نقلها عنه روبرتسون سميت ونقلت على يديه بعد ذلك إلى علماء الأنثروبولوجيا البريطانيين الذين اهتموا بدراسة أنساق القرابة في العالم العربي وافريقيا، وبخاصة ايفانز بريتشارد» (أبو زيد، ١٩٦٧ : ٢٧٥). فقد كان لسميت تأثير عميق في الأنثروبولوجيا الإجتماعية^(١). ولقد نما وتطور ليشكل ما يعرف الآن في الأنثروبولوجيا الإجتماعية بنظرية النسب descent theory.

إن أهمية روبرتسون سميت، وكذلك ايفانز بريتشارد في تاريخ التفكير الأنثروبولوجي والسويولوجي أمر معروف. فكتاب سميت «الدين عند الساميين» (Smith, 1927) يميز فترة هامة في تطور التفكير الإجتماعي. فالكثير من النظريات التي قدمها سميت في هذا الكتاب قد وجه كتابات ودراسات العلماء الأنثروبولوجيين والسوسيولوجيين وعلماء النفس واللاهوت الذين أتوا بعده. ويكفي أن يشار إلى اثنين فقط من كبار العلماء

البارزين، وهما أميل دوركايم Durkheim وسيجموند فرويد Freud كدليل على مدى أهمية أعمال سميث العلمية (Beidelman, 1974 28-29; Peters, 1968: 330) فرويرتسون سميث وجه دوركايم في دراسة الدين البدائي بحيث يمكن اعتباره المسئول الأول عن نظرية دوركايم في الدين كما يعرضها في كتابه «الصور الأولية للحياة الدينية» (Durkheim, 1965) إذ أكد روبرتسون سميث أنه في أي محاولة لفهم العقائد والشعائر في أي دين من الأديان وبخاصة أديان المجتمعات البسيطة يجب تركيز الإهتمام بدراسة المكونات الاجتماعية في هذه العقائد والشعائر. (أبو زيد ١٩٧٣: ٣٣) (وسوف نعود إلى هذه النقطة). كما أن كتاب روبرتسون سميث «القرابة والزواج في بلاد العرب قديماً» (Smith, 1903) يعتبر أحد انجازاته الرائعة لأنه صار نموذجاً لكل تحليلات أنساق النسب الإنقسامية والتنظيم الاجتماعي التي ظهرت من بعده (Beidelman, 1968: 24-25, Anthropos, 1962-69 63-64).

أما ايفانز بريتشارد Evans-Pritchard. فكتابه «النوير» (Evans Pritchard, 1940) أسهم في غو وتطور الأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانية منذ الأربعينات وحتى أواخر الستينات بحيث صار هذا الكتاب، كما يؤكد فورتس Fortes، نموذجاً أصلياً لأعمالها وبخاصة في صياغة نظرية البدنة (Fortes, 1979: VII-XII). وقد أثارت البدنة الإنقسامية الكثير من المناقشات التي أسهمت في إثراء النظرية.

ومن الغريب حقاً أن سميث لم يشر مطلقاً في كتاباته إلى ابن خلدون رغم الوقائع الكثيرة التي تؤكد معرفته به وإعتماده عليه في كتاباته عن القرابة والدين في بلاد العرب وعند الساميين. فهناك الكثير من الأدلة تؤكد معرفته بابن خلدون والتي تكشف عنها سيرة حياته كما يعرضها في كتابها (Chrystal & Black 1912). ومن السهل على الدارس لابن خلدون أن يدرك إلى أي حد اقتبس روبرتسون سميث من «المقدمة» سواء آراءه والكثير من تعميته. ومع ذلك فالدليل القاطع على معرفة سميث لابن خلدون أنه يذكره في الوثائق الخاصة به الموجودة في المكتبة العامة لجامعة كامبردج ببريطانيا في قسم الوثائق وتحمل رقم Add 7476 23. ل. يضاف إلى ذلك أنه قدم في مجلة Journal of the Royal Asiatic Society في عددها لشهر أبريل ١٨٩٣ عرضاً لكتاب Omarah's History of Yamman الذي نشره Cassels Kay. وتحمل عرض الكتاب العنوان التالي: «Re-marks on Mr. Kay's edition of Omarah's History of Yamman» ويشمل هذا الكتاب فصلاً اقتبسه Kay بالكامل من كتاب ابن خلدون «العرب». وعنوان هذا الفصل هو:

The History of Yamman extracted from the Journal History of Abd Al-Rahman Ibn- Kaldun».

ومما هو جدير بالذكر أنه في حين عالج ابن خلدون القرابة في ضوء ما يعرف الآن بالإتجاه البنائي الوظيفي معتمداً على المادة الأثنوجرافية التي جمعها عن طريق الملاحظة والمصادر الأساسية للتاريخ والتراث العربي الإسلامي التي أتاحت له، نجد روبرتسون سميت، الذي يقتبس منه كثيراً من قضاياها وتعميماته، يلجأ إلى التخمينات والتأويلات عندما يحاول في كتابه «القرابة والزواج في بلاد العرب القديمة» والذين عند الساميين أن يبرهن على أن المجتمع العربي القديم قد مر بمرحلة الطوطمية، وأن القرابة الأمومية كانت أسبق في ظهورها في ذلك المجتمع عن القرابة الأبوية. ويرجع ذلك إلى أن سميت كان متأثراً بأراء صديقه جون فرجسون ماكلينان J. P. McIennan (١٨٢٧ - ١٨٨١) عن مراحل التطور الإجتماعي في خط واحد. أنظر ذلك في: (Hamed, 1982, Evans . Pritchard, 1981).

ولقد كان هدف إيفانز بريشارد من دراسته للنویر - وهو مجتمع بدون دولة - هو التعرف على ما الذي يشكل في غياب الأشكال المعروفة للحكومة البناء السياسي لشعب ما. فكانت دراسته في الأصل دراسة في النظرية السياسية. (Fortes & Evans Pritchard, 1940). وهكذا اتجه نفس الإتجاه الذي سار عليه ابن خلدون في اهتمامه بالانقسام والالتحام، بل والأهم من ذلك أن الوظيفة السياسية لنسق البدنة التي كانت محور اهتمام ابن خلدون والتي تناولها بالتفصيل والوضوح في «المقدمة» هي نفس المنطلق لدراسة إيفانز بريشارد للنویر. فالاطلاع على دراسة ابن خلدون للعصبية (أو نسق العصبية) يبين بكل وضوح إلى أي حد وجهت إيفانز بريشارد في دراسته للنویر التي من المؤكد قد انتقلت إليه، كما ذكر من قبل، عن طريق روبرتسون سميت. فالقضايا الأساسية التي عالجها ابن خلدون يعالجها إيفانز بريشارد كما فعل من قبل سميت: الانقسام والالتحام، والوحدة الأساسية في البناء الإجتماعي وفي النسق السياسي، والتعارض بين الأقسام القبلية أو الإقليمية، والأيدولوجية الأبوية، والتركيز على التساند بين النسق القرابي والنسق السياسي. وهكذا نجد أن تعميمات ابن خلدون تشمل الأطار الأساسي للدراسات الأنثروبولوجية السياسية. فأننا نجد إيفانز بريشارد يؤكد أن أيدولوجية النسب خلال خط الذكور هي أسلوب من التفكير عن العلاقات السياسية، وأنها توفر أطارا إداريا للتنظيم السياسي. فهي أسلوب من التفكير عن العلاقات بين الوحدات السياسية كما هي قائمة بالفعل (Evans Pritchard, 1940: 228-229).

وكذلك يتمثل هذا الأثر لدى كل الأنثروبولوجيين أصحاب نظرية النسب الذين

يتناولون أبنية إجتماعية ماثلة للبناء الإجتماعي البدوي العربي. فعلى سبيل المثال يقول فورس Fortes: «انني أريد، بوجه خاص، أن أركز الانتباه على الارتباط القائم بين النظم والعلاقات القرابية والعائلية من ناحية، والمجال السياسي والقانوني من ناحية أخرى». (Fortes, 1969:101). بل ويمكننا أن نتعرف على ذلك الأثر أيضاً في الدراسات التي تتناول مجتمعات شرق أوسطية مثال ذلك دراسات بيترز Emrys Peter (٢) الذي قدم لكتاب سميت «القرابة والزواج» وكتب مقالا عنه في «الموسوعة الدولية للعلوم الإجتماعية». «International Encyclopedia of Social Sciences».

وإذا كان إيفانز بريشارد لم يشر إلى ابن خلدون كما فعل سميت من قبله، فإن ارنست جلنر Ernest Gellner على عكسهما يعرض آراء ابن خلدون في بعض كتاباته (٣). وفي ضوء نموذج الإنقسام يقدم لنا جلنر في كتابه «أولياء جبال أطلس Saints of The Atlas» دراسة للنسق السياسي المغربي الرفي موضحاً ما تتمتع به بدئات الأوليات من علو ومسمو المرتبة الإجتماعية استناداً إلى أولاً الاعتقاد فيما لديهم من قوى غيبية، وثانياً علاقتهم بالقبائل الأخرى ووضعهم الخاص المتميز في البناء الإجتماعي (وهو وضع خارج النسق الإنقسامي) الذي جعلهم يتدخلون في الحياة السياسية مما ترتب عليه الحفاظ على التوازن السياسي بين القبائل المتنازعة المتصارعة، وبالتالي على أن تكون هذه البدئات عاملاً للحفاظ على البناء الإجتماعي واستمراره. فالبناء الإنقسامي المغربي التقليدي يتضمن عوامل التماسك الإجتماعي مثلما يتضمن كل بناء انقسامي (Gellner, 1979). (66-59: 1973) فالتشابه واضح إلى حد كبير بين تحليل جلنر والقضايا الأساسية التي ترد في «المقدمة». وبما لا شك فيه أن جلنر قد عرف ابن خلدون ومقدمته كما يشير هو نفسه صراحة.

— ٢ —

لقد وضع ابن خلدون إبستمولوجية متكاملة الأسس خاصة به اعتمد عليها في تفسير الظواهر الطبيعية والظواهر الإجتماعية. وقد وظفها «توظيفاً أنطولوجياً ومعرفياً» (الجابري، ١٩٧٩: ٨٠). فالمقدمة هي مقدمة نظرية إبستمولوجية منهجية، الهدف منها رفع الكتابة التاريخية من مستوى الفن الذي يقتصر على مجرد سرد أخبار «الأيام والحوادث من القرون الأولى» «سرداً قصصياً» «تنمويه الأقوال»، أي لا يتقيد بالموضوعية والدقة العلمية، إلى مستوى العلم الذي يقدم النظر والتحقيق والتعليل والتفسير (الجابري، ١٩٧٩: ٧٦-٧٧). فالنسق الابستمولوجي الخلدوني (ابن خلدون: ٩٧٤-٩٨٤) يقوم على ثنائية العقل (أي الحس والتجربة) والنفس (أي الكشف والوجدان والحدس).

وهي ثنائية متطابقة مع ثنائية أنطولوجية هي : ثنائية العالم المحسوس والعالم العلوي الروحاني الذي لا يكاد تدركه الحواس (الجابري، ١٩٧٩ : ١١٨ - ١١٩). وقد شكل هذا النسق وحدته الإسلام وكذلك نظريته عن تطور الكائنات^(٤). وقد استطاع ابن خلدون بمقتضى هذا النسق أن يتفادى التناقض القائم بين طبيعة الظواهر أو بين ما ينص عليه الدين والعلم، هذا التناقض الذي يظهر في حالة عدم قراءة المقدمة ككل.

وكان من المنطقي والأمر كذلك أن يعتمد ابن خلدون اعتيادا رئيسيا على المشاهدة والتجربة وعلى الإستقراء لكي يكتشف القوانين العامة التي تحرك المجتمع وتطوره. فكان الواقع الاجتماعي أو تعبير آخر، السلوك الفعلي هو الركيزة التي ينطلق منها في دراسته للظواهر والنظم الاجتماعية أو على حسب تعبيره «وقائع العمران». إن ارتباطه بالواقع الاجتماعي أدى به إلى التركيز الشديد في تحليلاته على التناقض والكشف عنه بوضوح تام على أساس أن هذا التناقض هو واقع اجتماعي قائم بالفعل. فالتناقض مثلا قائم بين الوازع والغرائر، وبين العصبية وغيرها من العصبات، وبين الملك والرعية، وبين البدو والحضر، وبين الترف والفضيلة. وبمقتضى هذا التناقض يقرر أن التطور الاجتماعي هو النتيجة المحتمة لعدم التكافؤ بين هذه العناصر. وهكذا كان ارتباطه العلمي الشديد بالواقع. فأتجه إلى المادة الانثوجرافية التي جمعها عن طريق ملاحظاته المباشرة وتجربته السياسية والاجتماعية الواسعة الغنية لكي تكون المنطلق لتحليلاته. فكان أنثروبولوجيا في طريقته ومنظوره واتجاهه إلى حد كبير.

وهكذا كان من المنطقي أن يؤدي هذا الإتجاه العلمي وتلك الاستمولوجية إلى أن يهتم ابن خلدون في دراسته للدين بالسلوك الديني أو الشعائر. وأن ينظر إليه على أنه يؤلف نظاما اجتماعيا يقوم بينه وبين بقية النظم الاجتماعية تساند وظيفي وبوجه خاص بينه وبين النسق السياسي. وهو أمر طبيعي لأن المقدمة هي دراسة في الأنثروبولوجيا السياسية في المقام الأول. ومن ثم لا يتناول الدين كفيلسوف أو عالم لاهوت. فهو لا يهتم في «المقدمة» بالعقائد الإسلامية وإنما يهتم بدور الدين في الحياة السياسية. صحيح أنه قد تأثر بالإسلام في بعض الدراسات التي أجراها والمفاهيم التي وضعها (النبوة مثلا)، ولكن لم يؤد به ذلك إلى أن يفتقد النزعة العلمية أو أن يتعد عن محاولة فهم وظائف الظواهر الدينية بغض النظر عن صدقها. ويؤكد ذلك دراسته للسحر. فهو وإن كان لا يعتقد فيه، يتناوله باعتباره ظواهر اجتماعية قائمة بالفعل، ويلعب دورا في الحياة الاجتماعية. وهذا هو الاتجاه الحديث في الأنثروبولوجيا الدينية. إذ أن العلماء الأنثروبولوجيين الأوائل قد اهتموا بالعقائد فقط، وأصبح العلماء الآن يهتمون بالممارسات الدينية أو الشعائر والطقوس الدينية.

وقد اقتبس روبرتسون سميت هذا المنظور الخلدوني في دراسة الدين. ففي الفصل الأول من كتابه «الدين عند الساميين» يفرق سميت بين المبادئ والمعتقدات الدينية من ناحية والممارسات الدينية من ناحية أخرى. ويؤكد ضرورة النظر في دراسة الدين (سواء كان ديناً قديماً أم حديثاً) على أنه يؤلف نظاماً اجتماعياً، وأن يكون التركيز على «الشعائر والممارسات الفعلية» دون العقيدة أو الاعتقادات المنصوصة. ويقول في ذلك:

عند دراسة الدين عند الساميين، يجب علينا ألا نبدأ الدراسة بالسؤال عما قيل عن الآلهة، ولكن عن كيفية عمل النظم الدينية وكيفية تشكيلها لحياة الأفراد. وعلى ذلك سوف يركز بحثنا على النظم الدينية التي تتحكم وتضبط الشعوب السامية (Smith, 1927: 21-22)

وقد ظهر هذا المنظور عند الكثير من العلماء الأنثروبولوجيين، فقد انتقل إلى ليتش (Leach, 1968: 520-526)، وراد كليف براون Radcliffe-Brown والينوفسكي Malinowski بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ويذكر ليتش أنها قد تأثرت بجان هاريسون Jane Harrison التي تأثرت بروبرتسون سميت (Leach, 1968: 522) ومن المعروف أن راد كليف براون والينوفسكي هما الرائدان للأنثروبولوجيا في إنجلترا اللذان يمثلان الاتجاهين الرئيسيين فيها. وهكذا يمكننا أن ندرك مدى تأثير ابن خلدون في الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة. يذكر راد كليف براون أثناء معارضته لأراء الأنثروبولوجيين الأوائل الذين اهتموا بالبحث عن أصول الدين في القرن ١٩ (التطورية Evolutionism) والانتشارية diffusionism والمنحى النفسي (Psychological approach).

في أية محاولة لدراسة دين ما وفهمه يجب الاهتمام بالشعائر أكثر من المعتقدات. إذ أن الدراسة يجب أن تركز في المقام الأول على الشعائر (Ridcliffe-Brown, 1956: 155)

وقد كان هذا الاتجاه يشكل الفرضية thesis التي صاغ راد كليف براون نظريته عن الوظيفة الاجتماعية للشعائر والطقوس في دراسته للأندمان (Ridcliffe-Brown: 1956: 157).

- ٣ -

الدين في نظر ابن خلدون جزء أساسي في تكوين المجتمع مثل القانون والأخلاق. فالدين والقانون أسلوبان من أساليب ضبط سلوك الأفراد يكمل أحدهما الآخر ويرتبطان بطرق مختلفة.

فلا بد من وازع يدفع (الشئ) بعضهم عن بعض . . فيكون ذلك الوازع واحدا منهم يكون له الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان؛ وهذا هو معنى الملك (ابن خلدون، ١٩٦٥ : ٢٧٤، ٥١٣).

فابن خلدون يفرق بين «السياسة العقلية» وهي قوانين سياسية مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصرائها، و«السياسة الدينية» وهي قوانين مفروضة من الله بشارع مقرر ومشرعها» (ابن خلدون : ٥١٦ : ٥١٧). وهكذا يعتبر ابن خلدون الدين أحد نظم الضبط الاجتماعي social control. وهو في ذلك يتفق تماما مع الإسلام ولا يتناقض معه. إذ أن القواعد العامة في القرآن لا تضبط ولا تحكم العبادات فحسب وإنما تحكم أيضا الشئون التشريعية والاجتماعية والسياسية. فالدين يؤلف نظاما اجتماعيا يقوم بينه وبين بقية النظم الاجتماعية تساند وظيفي، ومقدمته ككل هي معالجة تكشف عن تلك العلاقة العضوية القائمة بين العصبية والتنظيم السياسي والدين.

وعما لاشك فيه أن هذا الاتجاه في دراسة الدين يرجع إلى اهتمام ابن خلدون بدور الدين (وظائفه الاجتماعية) في الحياة الاجتماعية بوجه عام وفي الحياة السياسية بوجه خاص. إذ أن دراسته، كما ذكر فيما سبق، تدور حول التنظيم السياسي. وهكذا يمكن القول أن دراسة ابن خلدون للدين هي دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ولم تكن مطلقا دراسة في الإسلام. ويقول جيب Gibb في هذا الشأن: «إن ابن خلدون لا يهتم في كتاباته بالدين»، ويقصد الإسلام «ولمّا يهتم فقط بالدور الذي يلعبه الدين في تطور التاريخ. إذ أن الدولة هي محور اهتمامه الرئيسي لأنها هي موضوع دراساته. (Gibb, 1962: 171)

ويكفي أن نشير إلى بعض جوانب معالجته للدين لكي نتعرف على اتجاهه الوظيفي. فالدين يساعد على تحقيق التماسك الاجتماعي وتدعيمه حيث أنه يعمل على تقوية العلاقات بين أعضاء العصبية وتوحيدها كجماعة كبرى يقول:

إن الصبغة الدينية تذهب بالتنافس والتحامد الذي في أهل العصبية، وتُفَرِّد الوجهة إلى الحق. فإذا حصل لهم الاستبصار في أمرهم لم يقف لهم شيء، لأن الوجهة واحدة والمطلوب متساو عندهم، وهم مستميتون عليه (ابن خلدون : ٦٣٧).

ويؤكد أن الدين يضفي قوة للعصية ويدعم سلطتها السياسية وسيطرتها في الوقت الذي يؤكد كذلك أن العصية ضرورية لأنها تلعب دورا هاما في تدعيم دور الدين والدعوة الدينية. يقول في ذلك:

— أن الدول العامة الاستيلاء، العظيمة الملك أصلها الدين إما من نبوة أو دعوة حق (ابن خلدون: ٦٣٦).
— أن الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصية التي كانت لها من عددها. (ابن خلدون: ٦٣٧).

— أن الدعوة الدينية من غير عصية لا تتم. (ابن خلدون: ٦٣٨)

لقد اهتم ابن خلدون بدراسة الدين كما يمارس بالفعل، أي أنه قد ركز على السلوك الديني. فوضح النتائج الناجمة عن المشاركة الإيجابية في حركة دينية ما أو عقيدة أو مذهب معين بالذات سواء كانت هذه النتائج تتعلق بالفرد ذاته أو المجتمع الذي ينتمي إليه أعضاء تلك الحركة أو العقيدة أو المذهب. وزيادة على ذلك، فقد اهتم أيضا بالكشف عن دور الدين في التطور الاجتماعي. وهكذا استطاع ابن خلدون أن يضع نظرية عامة في الدين لا تختلف عن النظرية الوظيفية للدين عند الأنثروبولوجيين المحدثين.

إن التعميمات التي وضعها ابن خلدون تظهر عند روبرتسون سميث. فهو يعتبر الدين أحد الأنساق الأساسية في البناء الاجتماعي. ومن المعروف أنه اتجه إلى تحليل الدين باعتباره جزءا من البناء الاجتماعي وأحد عوامل الضبط الاجتماعي. يقول في ذلك:

يجب النظر إلى الأديان القديمة على أن كلا منها يشكل نسقا اجتماعيا بغض النظر عن أنها معتقدات أو تعاليم، وأن هذا النسق جزء من النظام الاجتماعي social order الذي يخضع الأفراد الذين يعتقدون فيه لقواعده. (Smith, 1927, 28)

ويؤكد سميث على العلاقة العضوية بين النظام الديني والنظام السياسي، تلك العلاقة التي هي محور اهتمام ابن خلدون، «فالفرض الأساسي الذي وضعه سميث (في «الدين عند الساميين») هو أن النظام الديني والنظام السياسي جزءان من كل واحد للتقليد الاجتماعي. (Harris; 1979: 308; Smith, 1927: 21).

ومن ناحية أخرى «لقد اعتبر فريزر Frazer سميت أحد واضعي أسس المنهج المقارن في دراسة الدين. وكان سميت بالتأكيد من أوائل الذين استخدموا هذا المنهج بطريقة أنثروبولوجية في دراسة الكتاب المقدس» (Beidelman, 1974: 49; Harris, 1979: 197, Smith, 1927: 34-35) ومن المعروف أن ابن خلدون قد أسهم في الدراسة المقارنة للدين^(٥).

وقد أثر سميت تأثيرا عميقا في دور كيم ورا د كليف براون وإيفانز بريتشارد وغيرهم. وهكذا، انتقلت اليهم آراء ابن خلدون. فأسهم بذلك ابن خلدون في تطور الدراسات الأنثروبولوجية للدين. فقد وجهت نظريته دراسات هؤلاء العلماء وعملت في الوقت ذاته على تطويرها. يقول راد كليف براون عن تأثير سميت: «إن هذه النظرية - نظرية سميت - هي التي وجهت دراسي ما يقرب من أربعين عاما» (Radcliffe-Brown, 1956: 176). وتؤكد هذه النظرية وأن الدين جزء هام أو ضروري إلى حد معين من أجزاء الجهاز الاجتماعي «social machinery»، مثل القانون والأخلاق، هو جزء من النسق المعقد الذي بمقتضاه يمكن للبشر أن يعيشوا معا تربطهم شبكة منسقة منظمة من العلاقات الاجتماعية. وعلى أساس وجهة النظر هذه نحن لا نتناول الأصول وإنما نهتم بالوظائف الاجتماعية للأديان، بمعنى الدور الذي تؤديه الأديان في تكوين وتشكيل النظام الاجتماعي social order والمحافظة عليه... والغرض الذي نضعه في الاعتبار في هذا الشأن هو أن النظرية الاجتماعية للدين مسألة مستقلة تماما عن صدقه أو كذبه» (Radcliff-Brown, 1956: 154).

ويظهر تأثير سميت في دراسة راد كليف براون للشعائر والأساطير عند سكان جزر الأندمان Andman Islanders حيث تكشف بوضوح عن العلاقة القائمة بين الدين والتنظيم الاجتماعي (Radcliffe-Brown, 1967)

وخير مثال عن إسهام ابن خلدون المباشر في الأنثروبولوجيا الدينية هو إيفانز بريتشارد، كما هو الحال تماما في الأنثروبولوجيا السياسية والدراسات القرابية على نحو ما بينا فيما سبق. فهو يقدم لنا أولا دراسة عميقة عن المعتقدات الدينية عند النوير والكيفية التي بمقتضاها يدرك النوير أهتهم ومركزهم في العالم وما يتمتعون به من قوة. وهذه المعتقدات تؤلف نسقا متكاملًا. وأن هذا النسق يتفق تماما مع بناء مجتمعاتهم الانقسامية حيث أن هذه المعتقدات تدور حول ما تتمتع به الآلهة من قوى تتناسب مع مستويات الانقسام التي تتوزع بمقتضاها الأقسام القبلية وتنفصل بعضها عن بعض. فالعلاقة وثيقة بين النسق الديني والتنظيم الاجتماعي (Evans Pritchard, 1956).

وثانياً يقدم إيفانز بريتشارد دراسته عن «السنوسية في برقة» التي تكشف عن التعميمات التي وضعها ابن خلدون فيما يتعلق بالتساند والإعتماد المتبادل بين العصبية (ويستخدم إيفانز بريتشارد المصطلح بنفس المفهوم الذي يقصده ابن خلدون) (Evans Pritchard 1979) ونسق العَصَبَة والنسق السياسي والنسق الديني. ويكفي أن نعطي بعض الأمثلة على ذلك، أهمها الغرض الذي وضعه إيفانز بريتشارد للبحث^(١).

— إن الغرض هو... . تحافظ السنوسية إلى حد كبير على تماسكها ونموها وتطورها كتنظيم سياسي على أساس أنها متطابقة تماماً مع النسق القبلي البدوي. (Evans Pritchard, 1979: 71)

— وهذا أمر ممكن تماماً لأن النسق القبلي القائم بالفعل يوحد القبائل المختلفة بغض النظر عن النزاعات والصراعات والعداءات القائمة بينها، ويجمعها جميعاً في مجتمع واحد يركز على مشاعر عامة مشتركة وأسلوب من الحياة مشترك رغم عدم وجود الوحدة السياسية التي تجمع هذه القبائل وتصرها في وحدة واحدة. (Evans Pritchard, 1979: 70)

— لقد كانت السنوسية هي التي توفر لجميع القبائل وأقسامها الرمز الواحد المشترك الذي يرمز أو يمثل مصالحهم. (Evans Pritchard, 1979: 105)

ومن ناحية أخرى، يستند إيفانز بريتشارد إلى نظرية ابن خلدون في القرابة، فهو يعالج العضوية للجماعة (العَصَبَة) والولاء والتبعية (Evans Pritchard, 1979: 51-54، 81-82، 56-66، 62، 166) والإنقسام والالتحام كما عالجها ابن خلدون، وهذا ينطبق أيضاً على معالجته للمجتمع البدوي والمجتمع الريفي وخصائصهما في برقة (Evans Pritchard 1979: 47-48؛ 62، 166)، واستقلال البدو سياسياً عن أية سلطة على عكس المجتمعات الحضرية (Evans Pritchard, 1979: 53؛ 101؛ 159-160)، والعصبية وتدعيمها للدولة. (Evans Pritchard, 1979: 97-98)

هكذا يتبين لنا كيف عالج ابن خلدون النظم الاجتماعية، القرابية والسياسة وبخاصة الدين، كما يعالجها الأنثروبولوجيون المحدثون. فقد بين بوضوح التساند الوظيفي بين النسق القرابي والنسق السياسي والنسق الديني واضعا في الاعتبار تأثير الظروف الايكولوجية والديموجرافية وأسلوب المعيشة الذي اتخذ معيارا لتصنيف المجتمعات. فوضع بذلك بناء نظريا متكاملا ومتناسكا انتقل إلى الأنثروبولوجيا الاجتماعية عن طريق روبرتسون سميث. وقد عرف باسم «البدنة الانقسامية» عند ايفانز برتشارد، ثم نما وتطور ليتبلور في النهاية فيما يعرف بنظرية النسب.

ولذا كان كل ما سبق يؤكد إسهامات ابن خلدون في الأنثروبولوجيا غير المباشرة فإن الأمر الذي له دلالة ومغزى على درجة كبيرة من الأهمية هو «أن دور كيم قرر نفسه أن التأثير الأكثر أهمية في تطور آرائه عن الدين كان روبرتسون سميث Radcliffe- Brown (1956: 165) وأن قيمة كتاب دور كيم «الصور الأولية للحياة الدينية» تتمثل في أنه عرض لنظرية عامة عن الدين تطورت عن طريق العمل المشترك الذي قام به هنري هوبرت ومارسيل موسى انطلاقا من الأسس التي وضعها روبرتسون سميث (Radcliffe- Brown (1956: 165). ولكن الآن ويعد العرض السابق يحق لنا أن يصحح الجزء الأخير من أقوال رادكليف براون لكي يصبح: انطلاقا من الأسس التي وضعها ابن خلدون ونقلها إليهم وإلى غيرهم روبرتسون سميث.

الهوامش:

(١) يذكر ايفانز برتشارد تأثره الشديد بسميث، يقول بيلمان:

«Evans- Pritchard told me that he got his insights on segmentation from Smith and also indicated that he read Smith either before or while at Cairo... So that would suggest that the notion was in his head before fieldwork... He certainly had a complete and well-used of Smith, some of which I now have», Eickman, D. F., The Middle East: An Anthropological Approach, N. J.: Prentice- Hall, Inc., Engelwood Cliffs, 1981. p.37.

(٢) انظر في ذلك: Peters, E., 1960, 1963, 1967, 1976.

(٣) أنظر في ذلك: Gellner, E., 1981. a.

(٤) انظر في ذلك: Gellner, E., 1981. b.

(٥) المقدمة، الجزء الأول، ص ٥٠٨ - ٥١٢، وكذلك، الطائي (١٩٧٩) ص ٢٠٥ - ٢١٨.

(٥) انظر في ذلك:

Fischel, W. J., «Ibn Khaldun's Contribution to Comparative Religion», University of California, Publications in Semitic philology.

(٦) قارن هذه الأمثلة مع ما ذكر في صفحة ١١ .

(٧) انظر كذلك صفحات : 54, 70-71, 84, 89, 91, 115-116

المصادر العربية

ابن خلدون

١٩٦٥ مقدمة ابن خلدون، (تحقيق علي عبد الواحد وافي)، القاهرة: لجنة البيان العربي.

أبو زيد، أ

١٩٦٧ البناء الاجتماعي: مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الثاني، الأنساق، الإسكندرية: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.

الجابري، م.ع

١٩٧١ العصبية والدولة: معالم نظرية ابن خلدون في التاريخ الإسلامي، الدار البيضاء، المغرب: دار الثقافة.

١٩٧٩ «ابستمولوجية المعقول واللامعقول في مقدمة ابن خلدون»، أعمال ندوة ابن خلدون، الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

الساعاتي، ح

١٩٦٢ «المنهج العلمي في مقدمة ابن خلدون»، أعمال مهرجان ابن خلدون، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ص ٢٠٣ - ٢٧٧.

الطالبي، م

١٩٧٩ «النظرة الإرتقائية: جذورها في التفكير العربي الإسلامي وأثرها في مقدمة ابن خلدون»، أعمال ندوة ابن خلدون، الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

بوتول / جوستون

١٩٦٤ ابن خلدون: فلسفته الاجتماعية، (ترجمة غنيم عبدون) وزارة الثقافة

والإرشاد القومي، القاهرة: المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

حامد، أ. أ.

١٩٨١ القرابة عند ابن خلدون ووليم روبرتسون سميث، المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

باتسييفا، س.

١٩٧٤ نظريات ابن خلدون، تونس: دار المغرب العربي.

١٩٧٨ العمران البشري في مقدمة ابن خلدون، ليبيا - تونس: الدار العربية للكتاب.

لايكا / جورج

١٩٨٠ السياسة والدين عند ابن خلدون (ترجمة موسى وهبي) بيروت: دار الفارابي.

لاكوست / ايف

١٩٧٨ العلامة ابن خلدون (ترجمة ميشال سليمان) بيروت: دار ابن خلدون.

عنان، م.

١٩٦٥ ابن خلدون: حياته وتراثه الفكري، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

ربيع، م. م.

١٩٨١ النظرية السياسية لابن خلدون: دراسة مقارنة في النظريات السياسية والفكر السياسي الاسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الهنا.

عيسى، ع. أ.

١٩٦٢ «منهج البحث العلمي عند ابن خلدون»، أعمال مهرجان ابن خلدون، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

نور، م. ع.

١٩٦٢ وابن خلدون كمفكر اجتماعي عربي، أعمال مهرجان ابن خلدون، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المصادر الأجنبية

- Banton, M. (ed.),
1969 *Anthropological Approaches to the Study of Religion*, London: Tavistock Publications.
- Beidelman, T.O.,
1974 *W. Robertson Smith and the Sociological Study of Religion*, Chicago and London: The University of Chicago Press. (Forward by Evans-Pritchard).
- Black, J.S. & Chrystal, I.,
1912 *The Life of William Robertson Smith*, London: Adams and Charles Black.
- Eickelman, Dale F.,
1981 *The Middle East : An Anthropological Approach*, N.J. : Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs.
- Evans-Pritchard, E.E.,
1940 *The Nuer: A Description of the Modes of Livelihood and Political Institution of a Nilotic People*, London: Oxford University Press.
1956 *The Nuer Religion*, Oxford: The Clarendon Press.
1981 *A History of Anthropological Thought*, (ed.) by Andre Singer, London : Faber & Faber.
- Fischel, W.J.,
"Ibn Khaldun's Contribution to Comparative Religion", University of California Publications in Semitic Philology.
- Fortes, M., S Evans-Pritchard, E.E., (eds.),
1940 *African Political Systems*, London: Oxford University Press.
1970 "Kinship Polity", in, *Kinship and Social Order*, London : The Athens Press.
- Gelluer, E.,
1973 "Political and Religious Organization of the Barber of the Central High Atlas", pp. 59-66, in, *Arabs and Barbers: From Tribe to Nation in North Africa*, London : Duckworth.
- 1979 *Saints of Atlas*, Chicago: University of Chicago Press.

Gibb, H.A.R.

1962 *Studies on the Civilization of Islam*, London: Rautledge & Kegan Paul.

Hamed, Els. A.,

1982 "Ibn Khalun and W. Robertson Smith": The Study of Kinship", in *The National Review of Social Sciences*, Issued by N.C.S.R., No. 1,2, 3 Vol. 19, Cairo.

Leach, E.,

1968 "Ritual", in, IESS, New York: The MacMillan Company & The Free Press.

Peters, E.,

1960 "The Proliferation of Segments in Linage of the Bedouin in Cyrenaica," in, *The Journal of Royal Anthropological Institute*, Vol. 90, Part 1.

1963 "Aspects of Rank and Status among Muslims in a Lebanese Village", in, Pitt-Rivers, J., (ed.) *Mediterranean Countrymen*, Paris & The Hague : Mauton.

1967 "Some Structural Aspects of the Feud among Camel-Herding Bedouin of Cyrenaica", in, *Africa*, Vol. XXXVII, No.3, July.

1968 "William Robertson Smith", in, IESS, New York: MacMillan Co. & The Free Press.

1976 "From Particularism to Universalism in the Religion of the Syrenai-ca", in, *Bulletin of British Society for Middle East Studies*, Vol. 3, No. 1.

Radcliffe-Brown, A.R.,

1956 *Structure and Function in Primitive Society*, London: Cohen & West.

Sahlins, M.D.,

1965 "On the Ideology and Composition of Descent Groups", in, *Man*, Nos. 95-97, July-August.

Smith, W.R.,

1903 *Kinship and Marriage in Early Arabia*, London: Adams and Charles Black.

1927 *Lectures on the Religion of the Semites*, London: Adams and Charles Black.

المجلة العربية للمعلوم الانسانية

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الاصلية في شتى فروع العلوم الانسانية باللغتين العربية والانجليزية، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● يحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات.

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١.

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارئ.

الاشتراكات

- في الكويت : ٣ دينار للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات .
- في البلاد العربية : ٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ ديناراً للمؤسسات .
- في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٩٠ دولاراً للمؤسسات .

فضيلة : محكمة
تصدر من جامعة الكويت

رئيس التحرير

د . عبد الله أحمد المهنا

الفر : كلية الآداب - مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشيخ - هاتف ٨١٧٦٨٩ - ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه إلى رئيس التحرير :

ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي ١٣١٢٥ الكويت

تسرفق قيمة الاشتراك مع قيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد.

نظريّة المسار والهدف في القيادة دراسة ميدانية*

عبدالرحيم علي القطان
كلية الإدارة الصناعية - الظهران - السعودية

أهداف البحث

إن الهدف من هذه الدراسة الميدانية هو اختبار نظرية المسار والهدف في القيادة (Path-Goal Theory of Leadership) باستخدام موظفين من جنسيات متعددة تعمل في عدد من المنشآت في المملكة العربية السعودية . وتعتبر نظرية المسار والهدف في القيادة من النظريات الحديثة التي يتوقع لها مستقبل زاهر في فهم فعالية المدير (House, 1971; Evans, 1970; Szilagyi & Wallace, 1980; House & Mitchell, 1974) .

تفترض هذه النظرية أن العلاقة بين سلوك المدير ورضاء الموظف وإنتاجيته تعتمد على عدد من العوامل (المتغيرات) الموقفية . ويمكننا تقسيم هذه العوامل الموقفية إلى مجموعتين . أولاهما : عوامل موقفية تتعلق بالمرؤوس (Subordinate's Characteristics) مثل القدرة (Ability) والحاجات (Needs) ومركز المراقبة (Locus of Control) . والثانية : عوامل موقفية تتعلق بمحيط العمل (Work Environment Characteristics) مثل وظيف المرؤوس (Subordinate Task) والجماعات التي يعمل معها المرؤوس (Subordinate Work Group) والعوامل التنظيمية كالسياسات الإدارية ، والقواعد التنظيمية والإجراءات (Policies, Rules, Procedures) .

* ينوه الباحث بالمساعدة التي قدمتها جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في سبيل إعداد هذا البحث .

تضمنت نظرية المسار والهدف في بداية تكوينها (House, 1971; Evans, 1970) وصفاً لأسلوبين من سلوك المدير هما :

السلوك التوجيهي (Directive)

والسلوك المساعد (Supportive) . وقد تم أخيراً إضافة ثلاثة أساليب جديدة هي :

— السلوك المشارك (Participative)

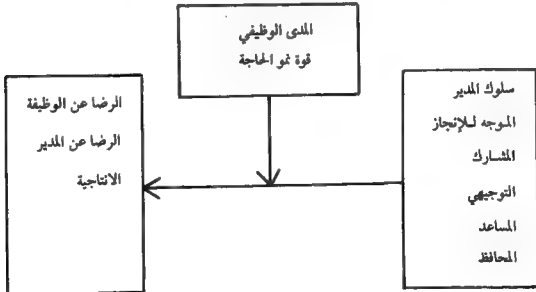
— والسلوك الموجه للإنجاز (Achievement-Oriented)

— والسلوك المحافظ (الصيانة) (Griffin, (Maintenance, House & Mitchell, 1974; 1980) .

وتفترض الدراسة أن العلاقة بين سلوك المدير (متغير مستقل) ورضاء المرؤوس عن وظيفته وعن مديره وإنتاجيته (متغيرات معتمدة) تتوقف على عاملين وسطين هما وظيفة المرؤوس وحاجته . لذا فإن الهدف من هذه الدراسة هو اختبار طبيعة العلاقة بين سلوك المدير (توجيهي ، مساعد ، مشارك ، موجه للإنجاز ومحافظ) ورضاء الموظف عن (وظيفته ومديره) وإنتاجيته آخذين بعين الاعتبار تأثير العاملين الوسطيين التاليين : المدى الوظيفي (Task Scope) وقوة نمو الحاجة لدى الموظف (Growth Need Strength) كما يبينه الشكل رقم (١) .

شكل رقم (١)

العلاقة بين سلوك المدير والمدى الوظيفي وقوة نمو الحاجة للمرؤوس ورضاء وإنتاجيته



وفي الحقيقة أن العاملين الوستيين يعتبران متغيرين متصلين . ولتتمكن من اختبار تأثيرهما على العلاقة فقد تمت قسمة كل واحد منها لكل موظف إلى قسمين باستخدام طريقة المتوسط (Median) . فالوظائف سوف تنقسم إلى وظائف تتصف بمدى كبير وأخرى تتصف بمدى صغير . أما الوظائف ذات المدى الكبير فإنها الوظائف التي تحتوي على درجة عالية من التنوع (Variety) والذاتية (Identity) والاستقلالية (Autonomy) والتغذية الاسترجاعية (Feedback) . وأما الوظائف ذات المدى الصغير فإنها تحتوي على قدر صغير من الصفات الأربع المذكورة والتي تكون المدى الوظيفي لأي وظيفة . وكذلك قوة نمو الحاجة سوف توصف بأنها عالية أو منخفضة . إن هذا التصنيف سيمكننا من وصف أربع خلايا مختلفة (أنظر الشكل رقم ٢) ويتيح بالتالي الفرصة لاختبار أربع فرضيات على النحو التالي :

الخلية (الوضع) الأولى : يمكن وصف الرؤوسين الذين تم اعتبارهم ضمن الخلية الأولى بأن لهم قوة نمو للحاجات العليا (حسب تقسيم ماسلو) وأنهم يؤدون وظائف تتصف بمدى كبير ، واعتمادا على الدراسات السابقة (Griffin, 1974; House & Mitchell, 1980) نجد أن السلوك الموجه للإنجاز والسلوك المشارك يدوان ملائمين لهذا الصنف من الرؤوسين .

الفرضية الأولى : في حالة الوضع الأول يبدو أن هناك علاقة إيجابية بين السلوك الموجه للإنجاز والسلوك المشارك و :

أ - رضا الرؤوس عن وظيفته .

ب - رضا الرؤوس عن مديره .

ج - إنتاجية الرؤوس

الخلية (الوضع) الثانية : يتصف الرؤوسون في الوضع الثاني بالقيام بأعمال ذات مدى عال ولكنهم يتصفون بعدم الرغبة للحاجات العليا بل إنهم - بسبب قلة التحفيز - يفضلون الحاجات السفلى (حسب تقسيم ماسلو) فتراهم لا يميلون إلى التخطيط والتنظيم والتنسيق ومراقبة أعمالهم ، بل يريدون من مديرهم القيام بتلك الأعمال وتوجيههم إلى ما يريد . فالمدير يقوم بالتخطيط والتنظيم والتنسيق ومراقبة الأعمال . ويبدو أن السلوك التوجيهي من قبل المدير هو السلوك الملائم في التعامل مع هؤلاء الرؤوسين في هذا الوضع (Griffin, 1980) .

الفرضية الثانية : في حالة الوضع الثاني يبدو أن هناك علاقة إيجابية بين السلوك التوجيهي و :

- أ - رضاء الرؤوس عن وظيفته
 ب - رضاء الرؤوس عن مديره
 ج - إنتاجية الرؤوس

الخلية (الوضع) الثالثة : الرؤوسون الذين يمثلهم هذا الوضع يتصفون برغبات للحاجات العليا ولكنهم يقومون بأعمال تتصف بالرتابة وعدم التنوع ونتيجة لذلك يصابون بعدم الرضاء والإحباط - هناك دراسات سابقة وجدت أن السلوك المساعد هو السلوك المناسب للتعامل مع الرؤوسين من ذوي الرغبات للحاجات العليا والذين تتصف وظائفهم بالرتابة وعدم التنوع (House & Mitchell, 1974; Griffin, 1980) .

الفرضية الثالثة : في حالة الوضع الثالث يبدو أن هناك علاقة إيجابية بين السلوك المساعد و :

- أ - رضاء الرؤوس عن وظيفته
 ب - رضاء الرؤوس عن مديره
 ج - إنتاجية الرؤوس

الخلية (الوضع) الرابعة : يمكن وصف الرؤوسين الذين يتمون إلى الخلية الرابعة بأنهم يقومون بأعمال رتيبة وروتينية وأنهم يتصفون برغبات للحاجات السفلى . وفي هذا الوضع يبدو أن عدم التدخل في عمل الموظف ، أو التدخل بقدر صغير جداً طالما أن الموظف يقوم بعمله ، هو الأسلوب الأنسب ، ولذا فإن السلوك المحافظ (الصيانة) هو الأسلوب الملائم . أما إذا حصل تردد في العمل أو أظهر الرؤوس عدم الرضاء فإنه يجب على المدير أن يستخدم السلوك التوجيهي والسلوك المساعد أو أحدهما حسبما يستدعي الأمر . أما إذا عادت الأمور إلى سيرها الطبيعي فعلى المدير أن يعود إلى السلوك المحافظ (Griffin, 1980) .

الفرضية الرابعة : في هذا الوضع يبدو أن هناك علاقة إيجابية بين سلوك المحافظ (الصيانة) و :

- أ - رضاء الرؤوس عن وظيفته .
 ب - رضاء الرؤوس عن مديره .
 ج - إنتاجية الرؤوس .

شكل رقم (٢)

العلاقة الفرضية بين سلوك المدير ورضاء وانتاجية المرؤوس

التغيرات الوسيطة		التغيرات المستقلة	
الحالية	المدى الوظيفي	سلوك المدير	العلاقة بين سلوك المدير والتغيرات المعتمدة
١ - كبير	عال	الموجه للإنجاز	إيجابية
٢ - كبير	منخفض	المشارك	إيجابية
٣ - صغير	عال	التوجيهي	إيجابية
٤ - صغير	منخفض	المساعد	إيجابية
		المحافظ	إيجابية

أهمية البحث

نتيجة لاهتمام الباحثين الشديد بالقيادة فقد ازداد عدد نظريات القيادة خلال العقود الثلاثة الماضية (Hunt, Sekaran & Schriesheim, 1982; Fleishman & Hunt, 1973) ويرجع السبب في هذا الاهتمام إلى الدور الذي يلعبه القائد (المدير) في تحقيق أهداف الموظفين والمنشأة. ومن الملاحظ أن نظريات القيادة أمريكية المولد والمنشأ. فالباحثون الأمريكيون استعانوا في تطوير نظرياتهم بأفراد من المجتمع الأمريكي، ولم يحاولوا اختبار نظرياتهم بأفراد من مجتمعات أخرى. هذا التصرف من قبل الباحثين الأمريكيين أدى إلى عدم تقبل نظرياتهم، بل إلى التشكيك في إمكانية تطبيقها في بقية أنحاء العالم. (Hofstede, 1980) لذا فإن إجراء بحوث ميدانية باستخدام أفراد من مجتمعات مختلفة أمر ضروري لرفض أو قبول هذا التشكيك.

إن أهمية هذه الدراسة ترجع إلى كونها دراسة لنظرية المسار والهدف في القيادة في مجتمع يختلف عن المجتمع الأمريكي الذي يعتبر موطن العديد من نظريات السلوك التنظيمي الحديثة. وكما هو ملاحظ فهناك عدد قليل من الدراسات الميدانية التي عملت لاختبار نظرية المسار والهدف، ورغم قلة عدد الدراسات التي أجريت على أجزاء من هذه النظرية، إلا أن الباحثين استطاعوا الحصول على نتائج مشجعة في بعض الدراسات (Valenzi & Dessler, 1978; House & Dessler, 1974; Griffin, 1978; Greene, 1979).

فعلى سبيل المثال تفترض النظرية أن هناك علاقة إيجابية بين السلوك المساعد ورضاء

المرووس إذا كانت الوظيفة تثير السخط والإحباط ومجهدة . وقد أجرى هاوس ودسلر دراسة ميدانية لاختبار تلك الفرضية باستخدام عيتين من الأفراد (مدراء ، فنيين ، عمال ، وغيرهم) يعملون في شركتين متوسطتي الحجم في مجال الالكترونيات . ويبلغ عدد الأفراد المشاركين من الشركة الأولى ٢٠٦ أفراد بينما يبلغ عدد المشاركين من الشركة الثانية ٩٦ فردا . وقد تمكن الباحثان من دعم تلك الفرضية (House & Dessler, 1974) .

كذلك تفترض النظرية أن هناك علاقة إيجابية بين السلوك التوجيهي ورضاء المرووس حينما تتصف الوظيفة بمدى كبير وأن هناك علاقة سلبية بين السلوك المذكور ورضاء المرووس حينما تكون الوظيفة ذات مدى صغير . وقد تمكن هاوس ودسلر في دراستهما السابقة من دعم تلك الفرضية ، كما تمكن من دعمها زليقي وسيمز في دراسة أخرى (Szi-lagy & Sims, 1974) .

الشيء الملاحظ على تلك الدراسات هو استخدامها لعينات من منشأة واحدة أو منشأتين في بعض الأحيان . لذا فإن الصدق الخارجي (External Validity) للنتائج قابل للنقاش لعدم إمكانية تعميم تلك النتائج على منشآت أخرى لم تكن ضمن عينات الدراسات السابقة . ولتفادي ذلك الأمر فقد تم جمع عينات هذه الدراسة من عدد كبير من المنشآت المنتشرة في المملكة العربية السعودية ، والتي يعمل فيها موظفون يجيدون اللغة الإنجليزية ويتمون إلى أقطار مختلفة .

أما الأمر الثاني الذي يضيف جوا من الأهمية على هذه الدراسة ، مقارنة بالدراسات السابقة ، فهو استخدامها لأداة قياس جديدة لم تستخدم من قبل إلا في دراسة واحدة سابقة قام بها كرفن (Griffin, 1978) . فقد تمكن من استخدام هذه الأداة في دراسته للأساليب الخمسة لسلوك المدير . كانت الدراسات السابقة تستخدم أداة القياس المعروفة باسم Ohio State Leadership Scales . وقد وجد شيرشيم وكير أن الأداة القديمة تعاني من عجز في القياس السيكولوجي (Psychometric) وأنها تقيس فقط أسلوبين من أساليب القيادة هما :

المُلَقِّن (Initiating Structure) والمُعْتَبِر (Consideration) .

وأن هذين السلوكين يختلفان عن السلوك التوجيهي والسلوك المساعد على التوالي واللذين تضمنتهما نظرية المسار والهدف في تكوينها الحديث (Schriesheim & Kerr, 1974; House & Dessler, 1974) .

وأخيرا فإن أهمية هذه الدراسة تبرز في كونها درست تأثير عاملين وسطيّين هما

وظيفة الموظف وقوة نمو الحاجة لديه (Moderating Variables) على العلاقة بين سلوك المدير ورضاء الموظف (عن وظيفته ومديره) وإنتاجيته، في حين ركزت معظم الدراسات السابقة، باستثناء دراسة كرفن، على بحث تأثير عامل وسطي واحد وهو في الغالب وظيفة الموظف على العلاقة السابقة (Johns, 1978).

منهج البحث

العينة وإجراءات البحث : شارك في هذه الدراسة ٥٥٣ فردا من الناطقين بالإنجليزية من منشآت مختلفة (فنادق ، مكاتب سياحية ، شركات خاصة وغير ذلك) تعمل في المملكة العربية السعودية ، وينتمي المشاركون إلى العديد من الدول (السعودية ، الهند ، باكستان ، كوريا الجنوبية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروبا وبعض الدول العربية) .

وزعت قوائم الاستقصاء (الاستبيانات) على الراغبين في المشاركة في أماكن عملهم ، وطلب منهم الإجابة على القوائم ، ومن ثم جمعت بواسطة العديد من الأشخاص المتعاونين مع الباحث .

تبلغ نسبة المشاركين من الذكور ٩٩٪ وحوالي ٨٣٪ من المشاركين تتراوح أعمارهم بين ٢١ و ٣٩ سنة . وقد أمضى ٧٨٪ من المشاركين مدة تزيد عن السنة في نفس الوظيفة ، ودلت الإحصائيات على أن ٧٩٪ من المشاركين قد عملوا في نفس المنشأة لمدة تزيد عن سنة واحدة ، وأن ٩٠٪ من المشاركين حاصلون على مؤهل جامعي أو أعلى .

القياسات : تم جمع البيانات المتعلقة بهذه الدراسة باستخدام قوائم استقصاء سبق أن استخدمت في دراسات سابقة . وجميع هذه القوائم تتصف بدرجة عالية من العدل والصدق ويمكننا تقسيم هذه القوائم إلى ثلاث مجموعات :

١ - قوائم استقصاء لقياس المتغيرات المعتمدة : استخدمت قائمتان لقياس المتغيرات المعتمدة هنا -

أ - الرضاء : استخدمت قائمة استقصاء لقياس رضاء المرؤوس عن الوظيفة وقائمة أخرى لقياس رضاء عن مديره . وهاتان القائمتان هما جزء من قائمة الاستقصاء المعروفة باسم دليل وصف الوظيفة (Job Descriptive Index) وقد أظهرت الأبحاث السابقة أن دليل وصف الوظيفة يعتبر من أحسن أدوات قياس الرضاء (Smith et al, 1969) .

ب - الإنتاجية : تم قياس إنتاجية كل مرؤوس اعتمادا على إجابة المرؤوس عن أربعة أسئلة سبق وأن استخدمت في دراسات عدة (Al-Gattan, 1983) وقد اختيرت ثلاثة منها اعتمادا على عملية التحليل العاملي (Factor Analysis) لقياس إنتاجية كل مرؤوس .

٢ - قوائم استقصاء لقياس المتغيرات الوسطية :

أ - المدى الوظيفي : أمكن قياس المدى الوظيفي باستخدام قائمة استقصاء سبق أن استخدمت في دراسات عدة (Sims et al, 1976) تعرف هذه القائمة باسم مخزون صفات الوظيفة (Job Characteristics inventory) وتحتوي على خمسة أسئلة / جمل لقياس التنوع ، أربع جمل / أسئلة لقياس الذاتية ، ست جمل / أسئلة لقياس الاستقلالية ، وست جمل / أسئلة لقياس التغذية الاسترجاعية . وتتألف علامة المدى الوظيفي لوظيفة كل مرؤوس من حاصل جمع علامات التنوع والذاتية والاستقلالية والتغذية الاسترجاعية لتلك الوظيفة . ويحتوي الملحق على تعريفات للصفات الأربع .

ب - قوة النمو الحاجة : تم قياس هذا العامل الوسطي باستخدام قائمة استقصاء تتألف من ١٢ سؤالاً . هذه القائمة التي استخدمت في دراسات سابقة (Hackman & Oldham, 1975) هي جزء من قائمة الاستقصاء المعروفة باسم المسح التشخيصي الوظيفي (Job Diagnostic Survey) .

٣ - قائمة استقصاء المتغيرات المستقلة :

تم استخدام قائمة استقصاء واحدة لقياس سلوك المدير . هذه القائمة تتضمن خمس جمل لقياس السلوك الموجه للإنجاز ، أربع جمل لقياس السلوك المشارك ، خمس جمل لقياس السلوك المساعد ، خمس جمل لقياس السلوك التوجيهي ، وأربع جمل لقياس السلوك المحافظ . وقد سبق أن استخدمت هذه القائمة في دراسات مماثلة (Griffin, 1978; Al-Gattan, 1983) . وأظهرت النتائج أن هذه القائمة تمتاز بدرجة عالية من العدل والصدق .

التحليل الإحصائية :

لكي يتمكن من قياس تأثير العوامل الوسطية على العلاقة بين سلوك المدير ورضاء وإنتاجية المرؤوس ، فقد تم استخدام طريقة تحليل الطويقة (Subgroup Analysis)

(Zedeck, 1971). وبهذه الطريقة تم تقسيم العينة إلى أجزاء أو مجموعات اعتمادا على علامات العوامل الوسيطة .

ونظرا لأننا استخدمنا عاملين وسطين فإنه بالإمكان الحصول على أربع مجموعات مختلفة ، وهي الخلايا التي أشرنا إليها سابقا . ولكي نقوم بعملية التوزيع فقد تم حساب المتوسط (Median) للعينة لكل من المدى الوظيفي وقوة نمو الحاجة .

ويبلغ متوسط المدى الوظيفي للعينة ٤٦٧، ١٤ درجة ، بينما بلغ متوسط قوة نمو الحاجة للعينة ٢٨٢، ٣ درجات . بعد ذلك تم توزيع الأفراد إلى أربع مجموعات أو خلايا مختلفة حسب قيمة المدى الوظيفي لوظيفة الفرد وقوة نمو الحاجة لديه مقارنة بالمتوسط العام لكل منها . واختبار الفرضيات الأربع السابقة فقد تم استخدام طريقة الارتباط المعروفة باسم (Pearson Product-Moment Correlation) .

النتائج

يظهر الجدول رقم (١) قيم الارتباط للعلاقة بين سلوك المدير والمتغيرات المعتمدة لكل خلية من الخلايا الأربع . ويبدو أن النتائج الإحصائية تدعم العلاقة الإيجابية بين بعض الأساليب القيادية المفترضة ورضا الرؤوس (عن وظيفته ومديره) ولكنها لم تتمكن من دعم العلاقة الإيجابية بين تلك الأساليب القيادية وإنتاجية الرؤوس . ويمكننا الاعتماد على قيم الارتباط وكذلك قيم الاحتمال (P-Values) لتقرير ذلك .

فبالنسبة للخلية الأولى نجد أن هناك علاقة إيجابية معنوية من الناحية الإحصائية بين السلوك الموجه للإنجاز والسلوك المشارك ورضا الرؤوس عن وظيفته ومديره . إذ يمكننا القول أن الفرضية الأولى - فيما يختص برضا الرؤوس - قد دعمت . وكذلك يمكننا القول أن الفرضية الثالثة قد نالت جزءا من التأييد ، حيث هناك علاقة إيجابية معنوية من الناحية الإحصائية بين السلوك المساعد ورضا الرؤوس عن وظيفته ($P < 0.001$) وعن مديره ($P < 0.0001$) .

ويوضح الجدول رقم (١) أن الفرضية الثانية لم تزل الدعم المطلوب ، حيث لا توجد علاقة إيجابية معنوية ، من الناحية الإحصائية ، بين السلوك التوجيهي والمتغيرات المعتمدة . كذلك نجد أن الفرضية الرابعة لم تزل التأييد باستخدام عينة البحث .

جدول رقم (١)

الارتباطات بين سلوك المدير والمتغيرات المعتمدة للخلايا الأربع

الخلية الأولى: عدد الأفراد: ١٥٠

سلوك المدير	الرضا عن الوظيفة	الرضا عن المدير	الانتاجية
١ - الموجه للانجاز	xxxx, ٢٩٥	xxxx, ٣٥٣	- ١٠١, ٠
٢ - المشارك	x, ١٣٨	xx, ١٩٥	- ٠, ٠٠٠
٣ - التوجيهي	xx, ٢٣٣	xxxx, ٢٧٢	- ٠, ٠٣٢
٤ - المساعد	٠, ١١١	xxxxx, ٤٠٢	- ٠, ٠٥١
٥ - المحافظ	, ٠٤٧	- ٠, ٢٥	- ٠, ١٠

الخلية الثانية: عدد الأفراد = ١٢٦

١ - الموجه للانجاز	xx, ٢٢٤	xxxxx, ٣٣٩	- ٠, ١١١
٢ - المشارك	xx, ١٧٧	xxx, ٢٦٠	, ٠٦٠
٣ - التوجيهي	, ٠٢٢	, ١٢١	xxxx, ٣١٢ -
٤ - المساعد	, ٠٩٦	xxxxx, ٣٩٧	- ٠, ٠٤٥
٥ - المحافظ	, ١٠٩	, ٠٢٠	xxxx, ٣١٥

الخلية الثالثة: عدد الأفراد: ١٢٣

١ - الموجه للانجاز	xxxx, ٢٩٣	xxxxx, ٣٤٠	- ٠, ٠٤٦
٢ - المشارك	x, ١٦٥	xxxxx, ٣٧٠	٠, ٠٥٣
٣ - التوجيهي	x, ١٥٧	xx, ٢٧٠	xx, ٢١٥ -
٤ - المساعد	xxxx, ٢٩٨	xxxxx, ٥٠٨	- ٠, ٠٨٠
٥ - المحافظ	- ٠, ١٢١	, ٠٥٠	٠, ١٤١

الخلية الرابعة: عدد الأفراد: ١٥٤

١ - الموجه للانجاز	xxx, ٢٢٦	xxxxx, ٣٩١	- x, ٠٠٤
٢ - المشارك	xxx, ٢٢٠	xxxxx, ٤٢٣	٠, ٠٥٥
٣ - التوجيهي	xxx, ٢١٤	xxxxx, ٣٤٧	٠, ٠٠٦
٤ - المساعد	xxxx, ٢٧٥	xxxxx, ٥٤٠	- ٠, ٠٣١
٥ - المحافظ	٠, ٠٢٠	٠, ٠٤٤	٠, ٠٢٣

* وضع خط تحت السلوك المفترض لكل خلية.

xxxxx p < .0001 xxxxx p < .001 xxxxx p < .01 xxxxx p < .05 xxx p < .1

جدول رقم (٢)
الارتباطات بين المغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة
لكل العينة (عدد الأفراد = ٥٥٣)

سلوك المدير	الرضا عن الوظيفة	الرضا عن المدير	الانتاجية
١ - الوجه للإنجاز	٣١٧, ٥, xxxxx	٤٢١, ٥, xxxxx	٣٨, ٥, ٠
٢ - المشارك	٢٤٨, ٥, xxxxxx	٣٨٤, ٥, xxxxxx	١١٤, ٥, xxx
٣ - التوجيهي	١٥٧, ٥, xxxxx	٢٥١, ٥, xxxxxx	١١٣, ٥, xxx
٤ - المساعد	٢٤٥, ٥, xxxxxx	٥٠١, ٥, xxxxxx	٠, ٥, ٠٠٤ -
٥ - المحافظ	٥, ٥, ٠٥٤	٠, ٥, ٠٨٠ x	١٣٩, ٥, xxxxx

وبين الجدول رقم (١) أنه لا توجد علاقات إيجابية معنوية، من الناحية الإحصائية، بين سلوك المدير (المفترض) وانتاجية الرؤوس. لذا يمكننا القول أن الفرضيات الأربع بالنسبة للانتاجية لم تدعم من قبل عينة البحث المستخدمة. كذلك يبين الجدول رقم (١) أن الخلية الثانية تحتوي على علاقة معنوية، من الناحية الإحصائية، ولكنها سلبية - بين سلوك المفترض وهو السلوك التوجيهي وانتاجية الرؤوس - وهذا بالطبع يخالف ما جاء في الفرضية الثانية التي تفترض وجود علاقة إيجابية بين السلوك التوجيهي وانتاجية الرؤوس. والملاحظ أن كثيرا من العلاقات بين سلوك المدير (المفترض وغير المفترض) وانتاجية الرؤوس تمتاز بكونها علاقات سلبية وغير معنوية. كذلك يظهر الجدول رقم (١) أن هناك علاقات إيجابية معنوية، من الناحية الإحصائية، للعديد من أساليب القيادة غير المفترضة ورضا الرؤوس في الخلايا الأربع. فمثلا هناك علاقة إيجابية معنوية، من الناحية الإحصائية بين السلوك التوجيهي ورضا الرؤوس عن وظيفته ($P < .05$) ورضا عن مديره ($P < .001$) في الخلية الأولى. ومثال آخر هناك علاقة إيجابية معنوية من الناحية الإحصائية وفي نفس الخلية السابقة الذكر - بين السلوك المساعد ورضا الرؤوس عن مديره ($P < .0001$).

المناقشة

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار نظرية المسار والهدف في القيادة باستخدام عينة متعددة الجنسيات، فقد شارك في هذه الدراسة الميدانية عدد من الأفراد الذين ينتمون إلى دول مختلفة، ويعملون في منشآت عديدة بالمملكة العربية السعودية.

تفترض هذه الدراسة أن هناك علاقات إيجابية بين بعض أساليب القيادة (الموجه للإنجاز، المشارك، التوجيهي، المساعد، والمحافظ) ورضاء الرؤوس (عن وظيفته ومديره) وإنتاجيته حين الأخذ بعين الاعتبار تأثير عاملين وسطين (المدى الوظيفي وقوة نمو الحاجة عند الرؤوس) على تلك العلاقات. وقد تم وصف أربع خلايا مختلفة.

أظهرت النتائج بوجه عام - وجود علاقات إيجابية معنوية، من الناحية الإحصائية، بين معظم الأساليب القيادية المفترضة في كل خلية ورضاء الرؤوس عن وظيفته ومديره، فعلى سبيل المثال، أظهرت نتائج الخلية الأولى أن هناك علاقات إيجابية معنوية، من الناحية الإحصائية، بين السلوك الموجه للإنجاز ورضاء الرؤوس عن وظيفته ($P < .001$) ورضاء الرؤوس عن مديره ($P < .001$) كذلك بين السلوك المشارك ورضاء الرؤوس عن وظيفته ($P < .01$) ورضاء عن مديره ($P < .05$) كما هو مبين في الجدول رقم ١.

وهذا الدعم للعلاقات الإيجابية بين بعض أساليب القيادة ورضاء الرؤوس يبدو جلياً في نتائج العينة بأكملها. فلو نظرنا إلى الجدول رقم (٢) لوجدنا أن هناك علاقات إيجابية معنوية من الناحية الإحصائية بين أربعة أساليب قيادية (الموجه للإنجاز، المشارك، المساعد، التوجيهي) ورضاء الرؤوس عن وظيفته، وتوجد كذلك علاقات إيجابية معنوية من الناحية الإحصائية بين الأساليب القيادية الخمسة ورضاء الرؤوس عن مديره.

هذا الدعم لمثل تلك العلاقات الإيجابية السالفة الذكر غير مستغرب، فلقد استطاع غرفن (Griffin, 1978) في دراسة ميدانية ماثلة، باستخدام عينة من المجتمع الأمريكي تعمل في منشأة صناعية واحدة، الحصول على علاقات إيجابية معنوية، من الناحية الإحصائية، بين سلوك المدير (المفترض) ورضاء الرؤوس عن وظيفته ومديره، فوجد في الخلية الأولى مثلاً، علاقات إيجابية معنوية من الناحية الإحصائية بين السلوك الموجه للإنجاز ورضاء الرؤوس عن وظيفته ($P < .001$) ورضاء عن مديره ($P < .001$) وكذلك بين السلوك المشارك ورضاء الرؤوس عن وظيفته ($P < .01$) ورضاء عن مديره ($P < .001$). وهكذا نجد أن نتائج الدراسة الحالية ودراسة غرفن تؤيدان وجود علاقات إيجابية بين سلوك المدير ورضاء الرؤوس، وهذا يعني أن نظرية المسار والهدف في القيادة يمكن تطبيقها في دول مختلفة حضارياً.

وعزى - في اعتقادي - هذا التشابه في المواقف تجاه الأساليب القيادية المختلفة على الرغم من الاختلافات الحضارية إلى أمرين: الأمر الأول أن المشاركين في هذه الدراسة سبق أن التحقوا بجامعة غربية وأمريكية، أو أن أساتذتهم كانوا من البلاد العربية وأمريكا وكانوا يتلقون - في جامعات بلادهم - العلم بلغة أساتذتهم وهي اللغة الانجليزية، لذا فإن تأثير الحضارة الغربية سيبدو جليا وذلك لما للمدرس من تأثير على سلوك الطالب واتجاهاته. أما التفسير الثاني لهذا التشابه فإن مرجعه إلى التدفق الثقافي والإداري الغربي إلى دول العالم الثالث والتي ينتمي إليها كثير من المشاركين.

ويظهر بالجدول رقم (١) أنه لا توجد علاقة إيجابية معنوية من الناحية الإحصائية بين أساليب القيادة المفترضة لكل خلية وانتاجية الرؤوس. والحقيقة أن عدم الحصول على تلك العلاقة المفترضة غير مستغرب. فلقد توصلت العديد من الدراسات (Szilagyi, 1975; Griffin, 1980; Downey et al, 1974; & Sims) إلى نتائج لا تؤيد وجود علاقة إيجابية معنوية من الناحية الإحصائية بين سلوك المدير المفترض وانتاجية الرؤوس. الملاحظ على نتائج هذه الدراسة - فيما يختص بالانتاجية أن هناك علاقة سلبية معنوية من الناحية الإحصائية بين السلوك التوجيهي وانتاجية الرؤوس في الخلية الثانية. وقد توصلت بعض الدراسات السابقة الذكر إلى مثل هذه النتائج.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما هي التفسيرات لمثل هذه النتائج فيما يختص بالانتاجية؟ الذي أراه أن هناك ثلاث تفسيرات لعدم إمكانية الحصول على تأكيد للعلاقة الإيجابية بين أسلوب المدير المفترض وانتاجية الرؤوس.

التفسير الأول يدور حول طريقة القياس التي تم بها قياس الانتاجية. فلقد اعتمدت هذه الدراسة على طريقة التقويم الذاتي لقياس الانتاجية، إذ طلب من كل رؤوس أن يقوم نفسه بنفسه وذلك من خلال الإجابة على أربعة أسئلة. والحقيقة أن هذه الطريقة صحيحة ولا غبار عليها، ولا يمكننا اعتبارها كتفسير لعدم وجود علاقة إيجابية لسببين: أولها أن هناك العديد من العلاقات الإيجابية بين الأساليب القيادية غير المفترضة وإنتاجية الرؤوس في هذه الدراسة، كما هو موضح في الجدولين رقم ١، ٢ وكذلك في دراسة سابقة لنفس الباحث (Al-Gattan, 1983) وثانيهما أن الفرد يعرف أكثر من غيره عن مستوى إنتاجيته، لذا فإن حكمه هو حكم أكثر صحة وصوابا (Lawler, 1967).

أما التفسير الثاني لعدم وجود علاقة إيجابية بين سلوك المدير المفترض وإنتاجية الرؤوس فإن مرده إلى استحالة اعتبار الانتاجية كأحد المتغيرات المعتمدة لهذه الدراسة. والحقيقة أن واقع الحال - كما تؤيده الدراسات السابقة (Steers & Spencer, 1977) -

يعتبر الإنتاجية أحد المتغيرات المعتمدة، إضافة إلى ذلك فإن الجداول (١) و(٢) يظهران أن الإنتاجية هي أحد المتغيرات المعتمدة التي ترتبط ارتباطاً إيجابياً ببعض الأساليب القيادية.

أما التفسير الثالث لعدم وجود علاقة إيجابية بين الأساليب القيادية المفترضة والإنتاجية، فإن مرده إلى أن الأساليب القيادية المفترضة في كل خلية غير مناسبة للدراسة الحالية. فلقد اعتمدت في افتراض أسلوب المدير في كل خلية على دراسات سابقة لنظرية المسار والهدف في القيادة. هذه الدراسات السابقة استخدمت أفراداً ذوي مستوى تعليمي منخفض نسبياً (أقل من الجامعة) يعملون في منشأة واحدة أو منشأتين صناعيتين للدراسة العلاقة بين سلوك المدير ورضاء وإنتاجية المرؤوس. أما المشاركون في الدراسة الحالية فإنهم يتصفون بمستوى تعليمي عال نسبياً (حوالي ٩٠٪ منهم حاصلون على مؤهل جامعي أو أعلى) وينتمون إلى منشآت مختلفة. لذا فإن نوعية عينة هذه الدراسة وما تتصف به من صفات شخصية مختلفة عن العينات السابقة قد يكون هو التفسير الأنسب لعدم وجود علاقة إيجابية بين السلوك المفترض وإنتاجية المرؤوس. إن الأسلوب الذي يناسب الأفراد ذوي المستوى التعليمي المنخفض - كما هو معروف - يختلف عن الأسلوب الذي يجب تطبيقه عند التعامل مع أفراد ذوي مستوى تعليمي عال (Ivancevich & McMahon, 1977).

الخلاصة والتوصيات:

أظهرت نتائج هذه الدراسة - بوجه عام - وجود علاقات إيجابية معنوية من الناحية الإحصائية بين معظم الأساليب القيادية المفترضة في كل خلية ورضاء المرؤوس عن وظيفته ومديره، ولكنها عجزت عن تدعيم مثل هذه العلاقات فيما يخص بالإنتاجية. ولكي نتمكن من توسيع معرفتنا، وفهم طبيعة العلاقة بين سلوك القائد وإنتاجية المرؤوس، فإني أقترح أن تجري دراسات ميدانية مستقبلية على نظرية المسار والهدف في القيادة على أن يراعى فيها التالي:

- ١ - اختبار تأثير عاملين وسطين أو أكثر على العلاقة بين سلوك القائد وإنتاجية المرؤوس وغيرها من المخرجات.
- ٢ - محاولة استخدام الطرق الموضوعية والذاتية في قياس إنتاجية المرؤوس.
- ٣ - استخدام عينة ذات مستويات تعليمية مختلفة وذلك للدور المهم الذي يلعبه المستوى التعليمي في تحديد الأسلوب القيادي المناسب.

وأخيراً، ونظراً لافتقار المكتبة العربية للبحوث الميدانية في مجال القيادة، وبخاصة نظرية المسار والهدف في القيادة، المستخدمة لعينات من الوطن العربي، فإني أرى أن تجرى دراسات ميدانية - في المستقبل - وأن يراعى في هذه الدراسات استخدام أدوات قياس مكتوبة باللغة العربية لقياس المتغيرات المراد دراستها. إن القيام بهذا العمل سوف يثري المكتبة العربية في مجال البحوث التطبيقية، وكذلك يعطي للباحثين - من مختلف الجنسيات - صورة صادقة عن طبيعة العلاقة بين القائد والمرؤوس في المنشآت العربية، وستكون نتائج هذه الدراسة عوناً للمدراء في التعامل مع الفرد العربي. وكذلك فإن نتائج هذه الدراسات ستتيح للباحثين مقارنة درجات العول والصلق ونتائج هذه الدراسات مع مثيلاتها في الدراسات الأخرى.

المصادر الأجنبية

- Al-Gattari, A.R.A.
1983 "The path-goal theory of leadership: an empirical and longitudinal analysis." Unpublished doctoral dissertation, Arizona State University
- Downey, H.K., Sheridan, J.E. and Slocum, J.W.
1975 "Analysis of relationships among leader behavior, subordinate performance and satisfaction: a path-goal approach." *Academy of Management Journal* 18: 253-262.
- Evans, M.
1970 "The effects of supervisory behavior on the path-goal relationship." *Organizational Behavior and Human Performance* 5: 277-298.
- Fleishman, E.A. and Hunt, J.C. (Eds.)
1973 *Current Developments in the Study of Leadership*. Carbondale: Southern Illinois University Press
- Greene, C.N.
1979 "Questions of causation in the path-goal theory of leadership." *Academy of Management Journal* 22: 22-41.
- Griffin, R.W.
1978 "The moderating effects of leader behavior on the relationship between individual task congruence and satisfaction and performance." Unpublished doctoral dissertation, University of Houston

Griffin, R.W.

- 1980 "Relationships among individual, task design and leader behavior variables." *Academy of Management Journal* 23: 665-683.

Hackman, J.R. and Lawler, E.E. III

- 1971 "Employee reactions to job characteristics." *Journal of Applied Psychology* 55: 259-286.

Hackman, J.R. and Oldham, G.R.

- 1975 "Development of the job diagnostic survey." *Journal of Applied Psychology* 60: 159-170

Hofstede, G.

- 1980 "Motivation, leadership and organization: do American theories apply abroad?" *Organizational Dynamics* (Summer): 42-53

House, R.J.

- 1971 "A path-goal theory of leader effectiveness." *Administrative Science Quarterly* 16: 321-338

House, R.J. and Dressler, G.

- 1974 "The path-goal theory of leadership: some post hoc and a priori tests." p.p. 29-55, in J.G. Hunt and L.L. Larson (Eds.), *Contingency Approaches to Leadership*. Carbondale: Southern Illinois University Press

House, R.J. and Mitchell, T.R.

- 1974 "Path-goal theory of leadership." *Journal of Contemporary Business* (Autumn): 81-97

Hunt, J.G., Sekaran, U. and Schriesheim, C.A. (Eds.)

- 1982 *Leadership Beyond Establishment Views*. Carbondale: Southern Illinois University Press

Ivancevich, J. and McMahon, J.

- 1977 "Education as a moderator of goal setting effectiveness." *Journal of Vocational Behavior* 11: 83-94

Johns, G.

- 1978 "Task moderators of the relationship between leadership style and subordinate response." *Academy of Management Journal* 21: 319-325.

Lawler, E.E.

- 1967 "The multitrait-multitrait approach to measuring managerial job performance." *Journal of Applied Psychology* 51: 369-381

- Schriesheim, C and Kerr, S.
1974 "Psychological properties of the Ohio State Leadership Scales." Psychological Bulletin 81: 195-212
- Sims, H.P., Szilagyi, A.D. and Keller, R.T.
1976 "The measurement of job characteristics." Academy of Management Journal 19: 195-212
- Smith, D.C., Kendall, L.M. and Hulin, C.L.
1969 Measurement of Satisfaction In Work and Retirement. Chicago: Rand McNally
- Steers, R.M. and Spencer, D.G.
1977 "The role of achievement motivation in job design." Journal of Applied Psychology 62: 472-479
- Szilagyi, A.D. and Sims, H.P. Jr.
1974 "An exploration of the path-goal theory of leadership in a health care environment." Academy of Management Journal 17: 622-634
- Szilagyi, A.D. and Wallace, M.J.
1980 Organizational Behavior and Performance. Santa Monica, Calif.: Goodyear
- Valenci, E. and Dessler, G.
1978 "Relationships of leader behavior, subordinate role ambiguity and subordinate job satisfaction." Academy of Management Journal 21: 671-678
- Zedeck, S.
1971 "Problems with the use of 'moderator' variables." Psychological Bulletin 76: 295-310



المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت

فصلية ، تخصصية ، محكمة

رئيس التحرير
د. فكري حسن ريسان

رئيس مجلس الإدارة
د. سعد جاسم الهائل

تنشر البحوث التربوية ، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضرات الحواري التربوي ، والتقاير عن المؤتمرات التربوية

- ★ تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية .
- ★ تنشر لاساتذة التربية والختصن فيها من مختلف الاطار .
- ★ تطلب قواعدا النشر من رئيس التحرير .
- ★ تقدم مكافاة رمزية للناشرين بها .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت : ٢ د.ك وللطلاب ١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي : ٢٥ د.ك وللطلاب ١٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى : ١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي
للهيئات والمؤسسات : ١٢ د.ك وفي الخارج ٤٥ دولاراً أمريكياً

توجه جميع المراسلات إلى :

رئيس التحرير - المجلة للتربية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الكويت

علاقة الأسلوب التأملي الاندفاعي بالتحصيل الدراسي لدى تلامذة المرحلة الابتدائية بالكويت

قاسم علي الصراف
كلية التربية - جامعة الكويت

مقدمة

تمر دولة الكويت بتغيرات متعددة في جميع مجالات الحياة، ويعتبر مجال التربية والتعليم من أهم المجالات التي شملها التغيير والتحديث، ولو أمعنا النظر في نظامنا التعليمي الحالي لرأينا أن هذا التغيير هو تغيير في الكم أثر منه تغيير في الكيف، فمن الناحية الكيفية هناك أمور عديدة لم تلق الإهتمام الكافي من المعلمين والقائمين على العملية التربوية. ويأتي موضوع ظاهرة الفروق الفردية ورعايتها على رأس هذه الأمور.

والنظام التعليمي عندنا يميل إلى الإهتمام قبل كل شيء بعملية حشو أدمغة الأطفال بالمعلومات الجافة دون التبصر بالكيفية التي بواسطتها تتم عملية التعلم، أو دون الإهتمام بالخصائص التي يتمتع بها المتعلم، فبعض المدرسين عندنا قد لا يعيرون الإستراتيجيات المستخدمة من قبل التلاميذ في عملية التعلم، الإهتمام الذي تستحقه، وبالتالي يصرفون النظر عن معالجة الفروق الفردية في حالة التحضير للدرس. فالإهتمام يجب أن يوجه، عند تحضير درس القراءة مثلاً، إلى مستوى الإدراك عند المتعلم، وإلى العناية بأسلوبه المعرفي في التعامل مع المادة المكتوبة والمقروءة، فتحليل التفاعل بين طريقة تفكير الطفل وأسلوبه المعرفي ضروري جداً في تقويم عملية التحصيل في مجال القراءة أي أن تدريس برنامج القراءة يجب أن يختلف من طفل إلى آخر بناء على أسلوبه المعرفي، فالطفل «الاندفاعي»، مثلاً، لا يستطيع التركيز على التفاصيل والكلمات الدقيقة، وبالتالي تكثر أخطاؤه في الجمل ذات الكلمات المتعددة المعنى، والطفل الإندفاعي عادة ينظر إلى بدابة

الجملة ونهايتها، ويغفل عن الكلمات التي تتوسط الجملة (Cohen and Schwartz, 1975).

والمعلم عندنا أيضا لا يعير أي انتباه إلى الأساليب المعرفية المستخدمة من قبل الأطفال في عملية التعلم، وبالتالي لا يعمل حسابا لمعالجة الفروق الفردية أثناء تحضيره للدرس، ولو كان هناك اهتمام بالتعرف على الإستراتيجيات المعرفية للمتعلمين لا نعكس ذلك في طريقة تجهيز المعلم للمعلومات قبل الشروع في عملية التدريس، ومن ظاهرة الاختلافات في الإستراتيجيات المعرفية عند الأطفال أن الطفل الذي يميل إلى التروي في اتخاذ القرار، ينجح العمليات الفكرية المعقدة التي تتطلب تركيزا وصبرا ومثابرة (Messer, 1970) وهذه الأمور لا تتوفر لدى قرينه الطفل الإندفاعي، وبالتالي فإن النظام التعليمي المبني على أساس التعلم الذاتي يمكن أن يفيد الأطفال التأمليين، ولا يتناسب بالضرورة مع الأطفال الإندفاعيين (Campbell & Douglas, 1972) كما أن البيئة التعليمية للطفل الإندفاعي يجب أن تكون مباشرة تحت سيطرة المدرس حتى تتم عملية الإشراف والضبط لكل خطوة يقوم بها الطفل في التعامل مع المعلومات، ومن هنا فإن التعلم عن طريق استعمال الحاسبات الإلكترونية التي تعطي تعليمات واضحة إلى المتعلم، مع استخدام التغذية الراجعة في كل خطوة تعليمية، يمكن أن تتناسب وطبيعة الطفل الإندفاعي (Campbell & Douglas, 1972).

وقد استخدم الأسلوب التأملي والأسلوب الإندفاعي في الكشف عن الفروق بين الجنسين فيما يتعلق بالسرعة والدقة في الإستجابة في المواقف الإختبارية، وتشير الدراسة التي قام بها (صالح، ١٩٨١) أن الأطفال الذكور استغرقوا وقتا أكثر في استجاباتهم لبند إختبار مناظرة الأشكال المألوفة من الأطفال الإناث، بينما لم تتوصل الدراسة إلى أية فروق جوهرية بين التلاميذ الذكور والتلاميذ الإناث فيما يتعلق بعدد الأخطاء التي ارتكبها كل من الجنسين في نفس الإختبار.

إلا أن الدراسة التي قام بها (Salkind, 1978) تشير إلى أن الأطفال الإناث استغرقوا وقتا أكثر في اختبار مناظرة الأشكال المألوفة من الأطفال الذكور، بينما قل عدد الأخطاء عند الإناث مقارنة بعدد الأخطاء عند الذكور في نفس الإختبار.

ومهما كانت العلاقة بين الأسلوب التأملي - والإندفاعي والتحصيل الدراسي فيما يتعلق بجنس التلاميذ فإن هذه العلاقة يجب أن لا ينظر إليها بمنأى عن النظام التعليمي الذي يخضع له الطفل في حياته.

ولما كان نظام التعليم في دولة الكويت يفتقر إلى اتباع مثل هذه الإجراءات المنتظمة في معالجة الفروق الفردية الموجودة بين المتعلمين، والتعرف على أساليبهم المعرفية، فإن كثيرا من الأطفال يتعثرون في مسارهم الدراسي مما يؤدي إلى التسرب البشري من المجال التربوي. . . ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في لقاء بعض الضوء على هذا الجانب المهم في التعليم، جانب التعرف على الفروق الفردية بين المتعلمين فيما يتعلق بأساليبهم المعرفية والذي ظل مجهولا إلى يومنا هذا بين كثير من المعلمين، وتبرز الأهمية كذلك إلى أن الأسلوب التأملي والأسلوب الإندفاعي يلعبان دورا رئيساً في عملية التحصيل الدراسي، الأمر الذي يستدعي منا اجراء مزيد من الدراسات الميدانية للوقوف على تأثير هذا الأسلوب، والتعرف على دوره في عملية التعلم والتحصيل، وفي حالات عديدة، فإن الأسلوب الإندفاعي عند الأطفال يمكن تعديله بما يتناسب مع أهداف التحصيل الدراسي، وهذا التعديل في الأسلوب المعرفي من الإندفاعية إلى التأملية له أهمية تربوية خاصة، فإذا عرفنا أن أسلوبا معيناً في المجال المعرفي يمكن أن يسهل أو يعرقل عملية التعلم والتحصيل لدى الأطفال، فإن عملية التغيير من أسلوب إلى آخر تقودنا بالضرورة إلى خلق بيئة تعليمية أفضل للمتعلم.

مشكلة البحث:

من هذا المنطلق المرتبط بالإهتمام بمجال الفروق الفردية بين المتعلمين كانت فكرة هذا البحث، حيث نحاول هذه الدراسة التعرف على علاقة الأسلوب التأملي - الإندفاعي بالتحصيل الدراسي عند تلاميذ وتلميذات المرحلة الابتدائية. ولقد أختير هذا المجال نظرا لأهميته التربوية في معالجة مشكلات الفروق الفردية العائدة إلى التعلم، وللفت نظر القائمين على تربية النشء بضرورة البحث والإهتمام بما يعانيه الأطفال من صعوبات في مجال التحصيل الدراسي.

ويمكن تحديد أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- ١ - التعرف على بعض الصعوبات التي تعترض مسار التحصيل الدراسي عند الأطفال.
- ٢ - التعرف على الفروق الفردية في الأسلوب التأملي - الإندفاعي.
- ٣ - التعرف على مدى العلاقة بين الأسلوب التأملي والأسلوب الإندفاعي ومستوى التحصيل الدراسي لمادة اللغة العربية.
- ٤ - التعرف على مدى العلاقة بين الأسلوب التأملي والأسلوب الإندفاعي ومستوى التحصيل الدراسي لمادة الحساب.

وعلى هذا تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ١ - هل يختلف الأطفال التأمليون عن الأطفال الإندفاعيين في سرعة استجاباتهم لبنود اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT)؟
- ٢ - هل يختلف الأطفال التأمليون عن الأطفال الإندفاعيين في دقة استجاباتهم لبنود اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT)؟
- ٣ - هل يوجد فرق بين التأمليين والإندفاعيين في مادة اللغة العربية؟
- ٤ - هل توجد فروق ترجع لتغير التفاعل بين الأسلوب المعرفي والجنس فيما يتعلق بمادة اللغة العربية؟
- ٥ - هل توجد فروق بين التأمليين والإندفاعيين في تحصيلهم في مادة الحساب؟
- ٦ - هل توجد فروق ترجع لتغير التفاعل بين الأسلوب المعرفي والجنس فيما يتعلق بمادة الحساب؟

الدراسات السابقة

أولاً: نبذة عن اختبار مناظرة الأشكال المألوفة: استخدم كيجان وآخرون (Kagan et al, 1964) طريقة لقياس القدرة التحليلية عند الأطفال وأسموها. «اختبار التصور الذهني». (CST) الذي طبق على أكثر من ٨٠٠ طفل في المرحلة الابتدائية في الولايات المتحدة الأمريكية، واكتشف الباحثون أن القدرة التحليلية عند الأطفال تزداد بازدياد المرحلة العمرية للطفل، وهي لا ترتبط بالقدرة اللفظية في أي حال من الأحوال، واكتشفوا أيضاً أن بعض الأطفال يجهلون عن الأسئلة أولاً ثم يجهلون عما إذا كانت أجوبتهم صحيحة أم لا، بينما أطفال آخرون يتأملون قبل الشروع في إعطاء الإجابة، متخلصين من الأجوبة غير الصحيحة ذهنياً، وعلى هذا سميت الفشة الأولى «الإندفاعيون» والفئة الثانية «التأمليون»، وقد وجدوا أن هذه الخصائص في الأطفال ثابتة نسبياً باختلاف الاختبارات والمواقف، ولقياس هذه السمة وضع كيجان اختباراً خاصاً أسماه (اختبار مناظرة الأشكال المألوفة «MFFT» Matching Familiar Figures Test) الذي أصبح النمط المميز لقياس الأسلوب التأملي الإندفاعي فيما بعد.

يتألف اختبار مناظرة الأشكال المألوفة من تمرينين واثني عشرة مشكلة اختبارية، كل مشكلة تتألف من صورة معيارية لشيء مألوف لدى الطفل وستة أشكال للصورة المعيارية، أحد الأشكال يشابه تماماً الصورة المعيارية، والخمسة الباقية تختلف عنها اختلافاً جزئياً بسيطاً. وفي أثناء الاختبار يطلب من الطفل أن يشير إلى الشكل الذي يشبه تماماً الصورة المعيارية، ويعطى تغذية راجعة إلى أن يصل الطفل إلى الشكل المطلوب.

وهنا يحسب له الزمن الذي استغرقه الطفل في الوصول إلى الإجابة الصحيحة وكذلك عدد الأخطاء، ويستعمل عادة الوسيط الحسابي لتصنيف الأطفال إلى اندفاعيين وتأمليين، فالطفل الذي يقع زمن استجابته فوق الوسيط وعدد أخطائه تحت الوسيط يسمى «تأملياً» بينما الطفل الذي يقع زمن استجابته تحت الوسيط وعدد أخطائه فوق الوسيط يسمى «اندفاعياً»، وبهذا التقسيم يشكل التأمليون والاندفاعيون ثلثي أية عينة عشوائية تقريباً، وجميع الدراسات التي أجريت في هذا المجال أشارت إلى وجود علاقة ارتباطية سالبة بين زمن الإستجابة وعدد الأخطاء متوسطها - ٤٨ ، ٠ (Messer, 1976)

ثانياً: تتضمن الدراسات السابقة مجموعة من الدراسات حول علاقة البعد التأملي الإندفاعي والتحصيل الدراسي. ففي دراسة (Messer, 1970) التي استخدمت عينة قوامها ٦٥ تلميذاً من الصف الأول الابتدائي، تبين أن سبعة من هؤلاء رسبوا لمدة سنتين فيما بعد، ومن هؤلاء الراشدين خمسة منهم كانوا إندفاعيين، وبعد سنتين من هذه الدراسة تبين أن هؤلاء التلاميذ كانوا لا يزالون اندفاعيين ومتعثرين دراسياً من بين الأطفال الآخرين.

وفي دراسة أخرى قام بها (Haskins and McKinney, 1976) اتضح أن هناك ارتباطات سالبة بين الأخطاء التي ارتكبتها الأطفال في اختبار منظر الأشكال المألوفة (MFFT) والإنجاز في الأداء المدرسي عند عمر ٧ و ٩ و ١١ سنة. وقد أكدت الدراسة أن المتأخرين دراسياً كانوا من ضمن فئات الإندفاعيين من الأطفال.

وقام (Finch et al, 1964) بدراسة تضمنت أطفالاً يعانون من مشكلات عاطفية، فوجدوا أن هذه المجموعة تضمنت أعداداً كبيرة من الأطفال الإندفاعيين الذين وضعوا في مستويات تعليمية أقل من مستوى أقرانهم الأطفال التأمليين نظراً لأنهم كانوا يعانون من عجز عن التعلم في مجالات مختلفة.

وبالنسبة لإرتباط الإندفاعية والتأملية بعملية التنبؤ بالنجاح المدرسي، فقد وجد (Barrett, 1977) أن الأطفال التأمليين في الصف الرابع الابتدائي حصلوا على درجات أعلى في التحصيل الدراسي في الصف الخامس والسادس الابتدائيين من أقرانهم الأطفال الإندفاعيين، وقد أثبتت هذه الدراسة أن اختبار منظر الأشكال المألوفة (MFFT) يمكن استعماله كأداة للتنبؤ في النجاح المدرسي، وقد أكد على هذه الحقيقة كذلك (Margolis and Brannigan, 1978) حينما أشارا إلى أنه بالنسبة للتنبؤ في التحصيل في مجال القراءة، يجب النظر إلى كل من الأطفال الإندفاعيين والتأمليين كمجموعتين غير متجانستين، وأن الأسلوب الإندفاعي والتأملي يمكن استخدامها كأسلوبين للتنبؤ في مجال الأداء المدرسي.

وهناك دراسات أخرى في هذا المجال تشير إلى العلاقة الوثيقة بين التحصيل الدراسي وأسلوب التأمل والإندفاع، فقد أكد (Kagan, 1965) أن الأطفال الإندفاعيين كان أداءهم يقل بشكل ملحوظ عن أداء الأطفال التأملين في مجال القراءة البصرية. كما أن انتباه الأطفال الإندفاعيين للمدرس داخل الفصل الدراسي كان أقل من رفائهم الأطفال التأملين (Glenwick, 1976)، كما وكان تركيز الأطفال الإندفاعيين يقل عن تركيز الأطفال التأملين في المواقف التعليمية المختلفة (Glenwick, 1976)، بالإضافة إلى أن استجابة الأطفال التأملين تصف بغزارة المعنى والاهتمام بدقائق الأمور وارتكاب أخطاء قليلة في المواقف التي تتطلب اتخاذ قرار حكيم وصائب (Hatano and Inagaki, 1976). وبمقارنة أداء الأطفال العاجزين عن التعلم بأداء الأطفال العاديين في مواقف حل المشكلات، دلت النتائج على أن جماعة الأطفال الذين يعانون من عجز في التعلم كانت أكثر اندفاعية من الأطفال العاديين، مشيرة إلى أن هناك علاقة بين العجز في التعلم والأسلوب الإندفاعي عند الأطفال (Epstein et al., 1977). كذلك اكتشف (Hallahan et al., 1973) أن التلاميذ الذين ينخفض تحصيلهم الدراسي هم أكثر اندفاعية من التلاميذ المتوسطي التحصيل.

وفي مواقف تعليمية أخرى أعطى (Readence and Baldwin, 1978) اختباراً في القدرة القرائية لـ ١٧٠ تلميذاً في الصف الثاني الابتدائي يتمون إلى فئة التأملين والإندفاعيين، وأشارت النتائج إلى أن الأطفال التأملين يتمتعون بقدرة قرائية أكبر من الأطفال الإندفاعيين، وخصوصاً فيما يتعلق بعملية الفهم، ومن الاستنتاجات التي خرج بها الباحثان أن الأسلوب المعرفي يعتبر عنصراً مؤثراً في التحصيل القرائي عند الأطفال مهما تعددت الوسائل التعليمية.

وكانت العلاقة بين الأسلوب المعرفي والتحصيل القرائي عند الأطفال هدف دراسة أخرى قامت بها (Lesiak, 1978) مستخدمة عينات كثيرة من فصول أولى ابتدائي وأولى متوسط، فقد اكتشفت ليزياك أن الأطفال التأملين في الصف الأول الابتدائي من الجنسين حصلوا في جميع اختبارات القراءة (التعرف على المفردات، الفهم العام، القراءة النقدية) على درجات أعلى من التي حصل عليها الأطفال الإندفاعيون، إلا أن الفروق كانت غير دالة إحصائياً بالنسبة للتلاميذ أولى متوسط فيما يتعلق بهذه المتغيرات سواء بالنسبة للذكور أو الإناث.

إضافة إلى ذلك فقد وجد أن الأسلوب الإندفاعي يعيق القدرة القرائية عند الأطفال، ويؤثر بشكل سلبي على التحليل الإستنباطي، وهاتان القدرتان ضروريتان

للتحصيل الدراسي العام (Kagan et al, 1966) ولإيضاح العلاقة بين التحصيل الدراسي والأسلوبين الإندفاعي والتأملي فقد أجرى (Catheart and Liedtke, 1969) بحثاً في هذا المجال على طلاب الثاني والثالث الابتدائي، فتبين أن التأمليين منهم كان تحصيلهم في الحساب أفضل بكثير من تحصيل الأطفال الإندفاعيين، وأن الأطفال الإندفاعيين لم يتميزوا بكثرة الأخطاء في المسائل الحسابية فقط وإنما تميزوا أيضاً بعمل أخطاء في جميع المجالات التي لها علاقة بمادة الرياضيات بما فيها الأخطاء البدئية البسيطة.

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة:

- ١ - الجنس وله مستويان: ذكور × إناث
- ٢ - الأسلوب المعرفي وله مستويان: التأملي × الإندفاعي.

المتغيرات التابعة:

- ١ - زمن الإستجابة وعدد الأخطاء في اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT).
- ٢ - درجات أفراد العينة في مادتي اللغة العربية والحساب.

خطة البحث وأدواته:

أولاً: عينة البحث: أجريت هذه الدراسة على عينة من الأطفال تمثلت ست مدارس ابتدائية موزعة في مناطق مختلفة من دولة الكويت، ثلاث منها للبنين، وثلاث للبنات؛ وقد أختيرت العينة بطريقة عشوائية بحيث تمثل في العينة عدد كبير من طلاب وطالبات الصف الرابع الابتدائي في كل مدرسة على حدة.

وللحصول على عينات الأطفال التأمليين والإندفاعيين، طبق على العينة الكلية اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT)، ومن ثم تم اختيار الأطفال الموجودين في أعلى الوسيط، والأطفال الموجودين في أسفل الوسيط بالنسبة لزمن الإستجابة وعدد الأخطاء، وعلى هذا الأساس فقد تم اختيار ما مجموعه ١٠٤ تلميذاً وتلميذة ليمثلوا عينة البحث، منهم ٢٦ تلميذاً من التأمليين و٢٤ تلميذاً من الإندفاعيين، و٣٠ تلميذة من التأمليات و٢٤ تلميذة من الإندفاعيات وكان متوسط أعمارهم يتراوح بين ٩ - ١٠ سنوات، وغالبيتهم من الجنسية الكويتية. والجدول رقم (١) يبين توزيع العينة حسب الأسلوب المعرفي والجنس.

جدول رقم (١)

جدول يوضح توزيع العينة حسب الجنس الأسلوب المعرفي

الجنس	التأملين	الإندفاعيون
ذكور	٢٦	٢٤
إناث	٣٠	٢٤
المجموع	٥٦	٤٨

ثانياً : أداة البحث : قام الباحث بتطبيق اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT) الذي وضعه (Kagan, 1964) على العينة الكلية لإختبار الأطفال التأملين والأطفال الإندفاعيين، وقد سبق التكلم عن هذا الإختبار تحت بند الدراسات السابقة. ويعطينا الإختبار قياسين : زمن الإستجابة وعدد الأخطاء. وزمن الإستجابة هو الوقت الذي يستغرقه الطفل بين ساعه لسؤال المختبر وإجابته الصحيحة عن هذا السؤال، بينما عدد الأخطاء يقاس بعدد الإستجابات الخاطئة التي يتفوه بها الطفل، عل أن لا يتعدى عدد هذه الأخطاء خمسة في كل مشكلة اختبارية. إضافة إلى ذلك فقد احتسب متوسط زمن الإستجابة لجميع مثيرات الإختبار، وبمجموع عدد الأخطاء لهذه المثيرات لكل طفل على حدة، ومن ثم استخدام الوسيط الحسابي للعينة الكلية لإختبار الأطفال التأملين والأطفال الإندفاعيين. وقد تم كذلك الرجوع إلى ملف الطفل الدراسي، طيلة السنوات التي قضاها في المرحلة الابتدائية، للحصول على الدرجات في مادتي اللغة العربية والحساب، واحتسب متوسط درجة الطفل في هذه المواد من الصف الأول الابتدائي إلى الصف الرابع الابتدائي، بصرف النظر عن عدد السنوات التي قضاها الطفل في المرحلة الابتدائية.

ثبات الأداة : لقد تعرض كثير من الباحثين إلى ثبات وصلق اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT) وأول هؤلاء هو (Kagan, 1965) نفسه الذي طبق هذا الإختبار على مجموعتين من الأطفال عن طريق إعادة الإختبار في مدة أقصاها سنة دراسية واحدة، وقد توصل إلى معامل ثبات يتراوح بين ٤٨ ،٠ إلى ٦٠ ،٠ لزمن الإستجابة. و٢٥ ،٠ إلى ٥١ ،٠ لعدد الأخطاء. وفي دراسة سابقة لـ (Kagan et al, 1964) توصلوا إلى معامل

ثبات لزمن الإستجابة وعدد الأخطاء قدره - ٦٥, ٠ و - ٦٠, ٠ لتلاميذ وتلميذات الصف الرابع الابتدائي على التوالي، كذلك توصل (Block et al, 1974) إلى معامل قدره ٨٩, ٠ لزمن الإستجابة و ٦٢, ٠ لعدد الأخطاء.

هؤلاء الباحثون، وآخرون كثيرون، لاحظوا أن معامل الارتباط بين زمن الإستجابة وعدد الأخطاء يكون سالباً دائماً باختلاف العينات، مع الحفاظ على الإستقرار بالنسبة لزمن الإستجابة، وظهور بعض التباين فيما يتعلق بعدد الأخطاء في المجالات التي طبق فيها الاختبار.

أما بالنسبة لمعامل صدق اختبار مناظرة الأشكال المألوفة في الدراسات التي أجريت في البيئة الكويتية، فقد أشارت دراسة (صالح، ١٩٨١) إلى معامل ارتباط سالب قدره (- ٧٩, ٠) بين زمن الإستجابة وعدد الأخطاء، كما أشارت دراسة (الصراف، ١٩٨٥)، التي طبقت على طلبة كلية التربية، إلى الحصول على معامل الثبات لإختبار مناظرة الأشكال المألوفة، وقيمتها ٨٤, ٠ لزمن الإستجابة و ٩١, ٠ لعدد الأخطاء، وهي معاملات عالية.

المعالجة الإحصائية:

- ١ - تم حساب زمن الإستجابة لكل فرد من أفراد العينة من فئة التأمليين والإندفاعيين في اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT).
- ٢ - تم حساب عدد الأخطاء لكل فرد من أفراد العينة من التأمليين والإندفاعيين في اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT).
- ٣ - تم تحليل التباين باستخدام التصميم العاملي البسيط 2×2 لمحاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة في هذا الدراسة.

نتائج الدراسة:

سوف نتناول هنا استعراض نتائج الدراسة وذلك حسب الترتيب التالي:

- ١ - استعراض الفروق الفردية الموجودة بين التأمليين والإندفاعيين فيما يتعلق بزمن الإستجابة.
- ٢ - استعراض الفروق الموجودة بين التأمليين والإندفاعيين فيما يتعلق بعدد الأخطاء.
- ٣ - استعراض الفروق الموجودة بين التأمليين والإندفاعيين بالنسبة لمادة اللغة العربية.
- ٤ - استعراض الفروق الموجودة بين التأمليين والإندفاعيين لمادة الحساب.

أولاً : بالنسبة لزمن الإستجابة : يوضح الجدول رقم (٢) زمن الإستجابة لدى فئة التأمليين والإندفاعيين عن طريق حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد الأفراد.

جدول رقم (٢)

جدول يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لزمن الإستجابة للتأمليين والإندفاعيين

الجنس	تأمليون	إندفاعيون
ذكور	م ٥٥,٠٤	١١,٥٦
	ع ٦,٠٨	٤,٣٢
	ن ٢٦	٢٤
إناث	م ٢٧,٠٨	١٣,٢٩
	ع ١٣,٠٦	٤,٠٥
	ن ٣٠	٢٤

جدول رقم (٣)

جدول يوضح نتائج تحليل التباين لزمن الإستجابة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	F	مستوى الدلالة
الجنس	٢٩,٦٨	١	٢٩,٦٨	٠,٤٣	٠,٠٠١
الأسلوب المعرفي	٥٠٣٩,٤٨	١	٥٠٣٩,٤٨	٧٢,٨١	
التفاعل	٦,٦٩	١	٦,٦٩	٠,١٠	
الخطأ	٦٩٢٢,٢٣	١٠٠	٦٩,٢٢		

ويتضح من الجدول رقم (٣) لتحليل التباين أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية إشارة إلى أن التأمليين (ذكورا وإناثا) استغرقوا وقتا أطول في حل المشكلات التي تحتوي عليها اختبار الأشكال المألوفة المنسجمة مقارنة بالأطفال الإندفاعيين.

ثانياً : بالنسبة لعدد الأخطاء : يوضح الجدول رقم (٤) عدد الأخطاء لدى التأمليين والإندفاعيين. ويتضح من الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وعدد الأفراد.

جدول رقم (٤)
جدول يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية
لعدد الأخطاء للتأملين والإندفاعيين

الجنس	تأمليون	إندفاعيون
ذكور	م ٩,٦٢	١٨,٢١
	ع ٤,٥٩	٤,٥٣
	ن ٢٦	٢٤
إناث	م ٨,٥٣	١٦,٩٦
	ع ٤,١٩	٤,٥٥
	ن ٣٠	٢٤

ويتضح من الجدول رقم (٥) لتحليل التباين لعدد الأخطاء، أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية تشير بأن الأطفال الإندفاعيين ارتكبوا أخطاء أكثر من الأطفال التأملين في حلهم للمشكلات التي يحتوي تحليلها اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT)، حيث بلغت القيمة الفائية ٩٠,٢٦، وهي دالة احصائيا عند مستوى ٠,٠٠١.

جدول رقم (٥)
جدول يوضح نتائج تحليل التباين لعدد الأخطاء

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	F	مستوى الدلالة
الجنس	٣٤,٩٩	١	٣٤,٩٩	١,٦٩	٠,٠٠١
الأسلوب المعرفي	١٩٦٣,١١	١	١٩٦٣,١١	٩٠,٢٦	
التفاعل	٠,٢٥	١	٠,٢٥	٠,٥١	
الخطأ	٢٠٦٤,٤١	١٠٠	٢٠,٦٤		

ثالثا : بالنسبة لمادة اللغة العربية: يتضح من الجدول رقم (٦) نتائج الأطفال التأملين والإندفاعيين في مادة اللغة العربية، وبين الجدول المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية وعدد الأفراد.

جدول رقم (٦)

جدول يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لمادة اللغة العربية

الجنس	تأملين	اندفاعيون	
ذكور	م ٨٣,٣٨	٨٠,٠٨	١٦٣,٤٦
	ع ٩,١٣	١٣,١٥	
	ن ٢٦	٢٤	
إناث	م ٨٠,١٠	٧٦,١٣	١٥٦,١٣
	ع ١٠,٢٣	١٢,٣٣	
	ن ٣٠	٢٤	

ويتضح من الجدول رقم (٧) لتحليل التباين لدرجات مادة اللغة العربية أن ليس هناك فروق فردية ذات دلالة إحصائية بين الأطفال التأملين والاندفاعيين في تحصيلهم في مادة اللغة العربية بشكل عام. أما بالنسبة لمتغير الجنس فقد دلت النتائج على وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالتحصيل الدراسي لكل من الذكور والإناث في مادة اللغة العربية. وفيما يتعلق بمتغيرات التفاعل بين الأسلوب المعرفي والجنس فليس هناك فروق دالة إحصائية.

جدول رقم (٧)

جدول يوضح نتائج تحليل التباين لمادة اللغة العربية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	F	مستوى الدلالة
الجنس	٣٥٢,٤٨	١	٣٥٢,٤٨	٢,٧٠	٠,١٠
الأسلوب المعرفي	٣٣٠,٦٣	١	٣٣٠,٦٣	٢,٥١	
التفاعل	٢,٧٣	١	٢,٧٣	٠,٠٢١	
الخطأ	١٣١٧١,٨١	١٠٠	١٣١,٧٢		

رابعا: بالنسبة لمادة الحساب: يوضح جدول رقم (٨) نتائج الأطفال التأمليين والاندفاعيين في مادة الحساب، وبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وعدد الأفراد.

جدول رقم (٨)
جدول يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لمادة الحساب

الجنس	تأمليون	اندفاعيون	
ذكور	٢	٨٨,٤٦	٨٠,٠٠
	ع	٨,٢١	١٤,٨٨
	ن	٢٦	٢٤
إناث	٢	٨٠,٣٧	٧٤,٢٩
	ع	١٢,٤٨	١٥,٢٦
	ن	٣٠	٢٤

ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج تحليل التباين لدرجات مادة الحساب حيث يتضح أن هناك فروقا دالة احصائيا بين التأمليين والانفاعيين في تحصيلهم لمادة الحساب، فقد بلغت القيمة الفائية ٧,٦٤ وهي دالة على مستوى ٠,٠١ وكذلك بالنسبة لمتغير الجنس حيث بلغت النسبة الفائية ٧,٠٧ وهي دالة على مستوى ٠,٠١. أما بالنسبة لمتغير التفاعل فلا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الأسلوب المعرفي والجنس فيما يتعلق بالتحصيل في مادة الحساب.

جدول رقم (٩)
جدول يوضح نتائج تحليل التباين لمادة الحساب

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين	F	مستوى الدلالة
الجنس	١٢٢٥,٠٥	١	١٢٢٥,٠٥	٧,٠٧	٠,٠١
الاسلوب المعرفي	١٣٢٤,٠٧	١	١٣٢٤,٠٧	٧,٦٤	٠,٠١
التفاعل	١٧٢,٣٠	١	٧٢,٣٠	٠,٤٢	
الخطأ	١٧٣٢٧,٨٢	١٠٠	١٧٣,٢٨		

مناقشة النتائج

أولاً: ما يتعلق بزمان الاستجابة: بالرجوع إلى جدول (٣) لتحليل التباين توضح لنا أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية ترجع لمتغير الأسلوب المعرفي. فقد أكدت النتائج أن الأطفال التأملين بصورة عامة استغرقوا زمناً أطول في استجاباتهم للمثيرات التي عرضت عليهم من الأطفال الاندفاعيين، وهذا التأييد ضروري جداً للحصول على قرارات صائبة قبل الاستجابة على بنود الاختبار.

هذه النتيجة تتفق مع نتائج كثير من البحوث في هذا المجال، فهذه البحوث تشير إلى أن الطفل التأمل لا يستغرق وقتاً أطول في المفاضلة بين المثيرات المعروضة عليه فحسب، ولكنه أيضاً يجمع معلومات اضافية ليبنى رده عليها، إضافة إلى أن الطفل التأمل يجمع معلوماته بطريقة منتظمة ومنسقة، الأمر الذي يدعو إلى استغراق وقت أكثر في جمع المعلومات من الطفل الاندفاعي (دريك، ١٩٧٠؛ وايز وبيزنسكي ١٩٧٥؛ ماكفارلاند ١٩٧٧).

وتشير هذه النتيجة إلى أن الطفل التأمل يلبأ عادة، عندما تعرض عليه صور اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT) إلى إطالة النظر في المعيار، ثم محاولة إيجاد أوجه الشبه والاختلاف بين كل صورة من الصور الست للمعيار والمعيار نفسه، بينما يلبأ الطفل الاندفاعي إلى النظرة مرة واحدة إلى المعيار ثم يلقي نظرة عامة وعابرة على الصور الست للمعيار قبل الشروع في الإجابة، وهذا الاستعمال من قبل الطفل الاندفاعي هو الذي يؤدي إلى عدم الإطالة في المدة الزمنية قبل الشروع بالإجابة ولهذا يكون الزمن المستغرق للإجابة من قبل الأطفال الاندفاعيين أقل من الزمن المستغرق من قبل الأطفال التأملين. الأمر الذي يجعل التروي قبل أخذ القرار ضرورياً للوصول إلى القرار الأفضل، بينما الاستعجال لا يكون محبذاً في المواقف الاختبارية.

أما بالنسبة لمتغير الجنس (ذكور - إناث) فيما يتعلق بزمان الاستجابة على بنود اختبار مناظرة الأشكال المألوفة، فلم تكن هناك فروق ذات دلالة احصائية، وهذا يؤكد أن التأملين ذكورا وإناثا استغرقوا زمناً أطول في استجاباتهم من الاندفاعيين ذكورا وإناثا، وأنه ليس هناك فرق يرجع إلى الجنس في هذا المجال، وإنما الفرق يعود إلى الأسلوب المعرفي الذي يحدد مقدار الوقت الذي يستغرق في الاستجابة لبنود الاختبار.

أما بالنسبة لمتغير التفاعل (الجنس مع الأسلوب المعرفي) فقد أظهرت النتائج أيضاً عدم وجود فروق دالة احصائية، رغم أن جدول المتوسطات (٢) يوضح أن زمن استجابة

الذكور التأمليين (٥٥, ٠٤) كانت أعلى بكثير من زمن استجابة الاناث التأمليين (٢٧, ٠٨)، بينما تقل استجابة الذكور الاندفاعيين (١١, ٥٦) عن استجابة الاناث الاندفاعيين (١٣, ٢١)، وتشير هذه النتيجة إلى عدم وجود فروق في الأسلوب المعرفي بين الجنسين، رغم أن الدلائل تشير إلى استغراق الذكور لوقت أكثر في استجاباتهم من الاناث.

ثانياً: ما يتعلق بعدد الأخطاء: بالرجوع إلى الجدول رقم (٥) لتحليل التباين يتضح لنا أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية فيما يتعلق بعدد الأخطاء لكل من التأمليين والاندفاعيين في اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT) حيث بلغت النسبة الفائية لمتغير الأسلوب المعرفي ٢٦, ٩٠ وهي دالة على مستوى ٠,١ وفي صالح مجموعة التأمليين، وبالرجوع إلى جدول المتوسطات (٤) يظهر لنا أن متوسط عدد أخطاء الأطفال التأمليين كان أقل من عدد أخطاء الأطفال الاندفاعيين ذكورا واناثا، فقد بلغ متوسط عدد أخطاء الأطفال الاندفاعيين من الذكور (١٨, ٢١) وهو تقريبا ضعف عدد أخطاء التأمليين من نفس الجنس حيث بلغ ٩, ٦٢، كما أن متوسط عدد أخطاء الأطفال الإندفاعيين من نفس الجنس الإناث هو أيضاً تقريباً ضعف متوسط عدد أخطاء الأطفال التأمليين من نفس الجنس (١٦, ٩٦ مقابل ٨, ٥٣). أما بالنسبة للانحرافات المعيارية بعدد الأخطاء، فإن الانحراف المعياري للتأمليين الذكور أعلى من الانحراف المعياري للاندفاعيين الذكور بمقدار ٠,٦، بينما الانحراف المعياري للأطفال الاندفاعيين من الاناث أعلى من الانحراف المعياري للأطفال التأمليين من الاناث بمقدار ٠,٣٦.

أما بالنسبة لمتغير الجنس فليس هناك فروق ذات دلالة احصائية، وهذا يشير إلى أن التأمليين، ذكورا واناثا، ارتكبوا أخطاء أقل من الاندفاعيين من الجنسين، كما لا توجد فروق دالة احصائية ترجع لمتغير التفاعل (الجنس مع الأسلوب المعرفي) رغم أن جدول المتوسطات يشير إلى أن متوسط عدد أخطاء التأمليين من الذكور أعلى بقليل من متوسط عدد أخطاء التأمليين من الاناث بمقدار ١, ٠٩، وأن متوسط عدد أخطاء الاندفاعيين من الذكور كذلك أعلى بقليل من متوسط عدد أخطاء الإندفاعيين الإناث (١٨, ٢١ مقابل ١٦, ٩٦).

ثالثاً: ما يتعلق بالتحصيل في مادة اللغة العربية: يتضح من جدول التباين (٧) أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية ترجع لمتغير الجنس فقط، ولم توجد فروق ذات دلالة احصائية ترجع إلى متغير الأسلوب المعرفي أو متغير التفاعل، وقد بلغت النسبة الفائية لمتغير الجنس ٧٠, ٢، وهي دالة على مستوى ٠,١، وفي صالح عينة الذكور، فبالرجوع

إلى جدول رقم (٦) يتضح أن مجموع متوسطات الذكور من التأمليين والاندفاعيين أعلى من مجموع متوسطات الاناث من التأمليين والاندفاعيين (٤٦، ١٦٣ مقابل ١٣، ١٥٦)، رغم أن عدد الراسبين من الأولاد يتساوى مع عدد الراسبين من البنات في مادة اللغة العربية وطيلة السنوات الدراسية الأربع من المرحلة الابتدائية، ويمكن ارجاع نتيجة تفوق الذكور على الاناث في التحصيل في اللغة العربية إلى طبيعة عينة الذكور، فبالرجوع إلى ملفاتهم الدراسية وجدنا أن درجات الأولاد أعلى من درجات البنات بشكل عام طيلة السنوات الدراسية الأربع من الدراسة الابتدائية، وهذه ليست ظاهرة عامة، إنما هي ظاهرة صدفية حدثت مع أفراد العينة عن طريق المصادفة، ورغم أننا كنا نتوقع أن نرى الأطفال التأمليين من الجنسين أكثر تحصيلاً في مادة اللغة العربية من الأطفال الاندفاعيين، إلا أن نتيجة هذا البحث لم تتوصل إلى ذلك، حيث أننا لم نحصل على الفروق الدالة احصائياً فيما يتعلق بمتغير الأسلوب المعرفي، فلم تصل النسبة الفائية إلى مستوى الدلالة رغم أنها قاربت ذلك بدرجة كبيرة. وإذا رجعنا إلى كشوف درجات الأطفال التأمليين في مادة اللغة العربية رأينا أنه لم يرسب أحد من الأطفال التأمليين من الجنسين في هذه المادة، بينما نرى أن هناك ست حالات رسوب من الأطفال الاندفاعيين من الجنسين في هذه المادة، وهذه الظاهرة تشير بوجه عام إلى أن الأطفال التأمليين يتقدمون على الأطفال الاندفاعيين في التحصيل الدراسي لمادة اللغة العربية، ولو رجعنا إلى جدول رقم (٦) وقارنا متوسطات التأمليين مع متوسطات الاندفاعيين لرأينا متوسطات التأمليين أعلى من متوسطات الاندفاعيين بمقدار ٣،٣٠ للذكور، و ٣،٨٧ للاناث.

رابعاً: ما يتعلق بالتحصيل في مادة الحساب: بالرجوع إلى جدول رقم (٩) لتحليل التباين يتضح أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية ترجع لمتغير الجنس ومتغير الأسلوب المعرفي، ولم توجد فروق ذات دلالة احصائية ترجع لمتغير التفاعل، وقد بلغت النسبة الفائية لمتغير الجنس ٧،٠٧ وهي دالة على مستوى ٠،٠١ وفي صالح عينة الذكور فبالرجوع إلى جدول رقم (٨) يتضح أن مجموع متوسطات الذكور بلغ ٤٦، ١٦٨، بينما مجموع متوسطات الاناث بلغ ٦٦، ١٥٤، بفارق قدره ١٣،٨٠، ويتضح من هذا أن الذكور أكثر تفوقاً في تحصيلهم في مادة الحساب من الاناث.

.. وكذلك فيما يتعلق بمتغير الأسلوب المعرفي (التأمليين - الاندفاعيين)، فقد أظهرت النتائج أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية حيث بلغت النسبة الفائية ٦٤، ٧ وهي دالة على مستوى ٠،٠١ ويتضح من جدول المتوسطات (٨) أن درجات الأطفال التأمليين كانت أعلى من درجات الأطفال الاندفاعيين من الجنسين إشارة إلى تفوق الأطفال

التأملين على الأطفال الإندفاعيين في مادة الحساب، وعند الرجوع إلى كشوف الدرجات خلال السنوات الأربع من الدراسة في المرحلة الابتدائية نرى أن من بين الطلبة الراسين من الجنسين ٨ أطفال من فئة الاندفاعيين، بينما لم يرسب أحد من الأطفال التأملين، وهذه دلالة واضحة على ارتباط الأسلوب المعرفي بالتحصيل الدراسي في مادة الحساب.

أما بالنسبة لمتغير التفاعل (الجنس مع الأسلوب المعرفي) فلم تكن هناك فروق ذات دلالة احصائية، وهذا يؤكد أن ليس هناك فرق بين التأملين الذكور والاناث، والاندفاعيين الذكور والاناث في مادة الحساب، وتتمشى هذه النتيجة مع ماسبق الإشارة إليه عند مناقشتنا لنتائج التفاعل في مادة اللغة العربية.

الخلاصة

يسمى هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين الأسلوبين الاندفاعي والتأملي وبين التحصيل الدراسي، وقد بينت النتائج أن الأطفال التأملين أكثر تفوقاً في التحصيل من أقرانهم الأطفال الاندفاعيين رغم تعقد العلاقة بين هذه المتغيرات، وهذا التفوق يظهر صلباً في مجال الحساب، ونوعاً ما في مجال اللغة العربية، كما أن الأطفال التأملين لم يرتكبوا أخطاء كثيرة في استجاباتهم لأشكال اختبار منازرة الأشكال المألوفة (MFFT) كما هو الحال مع الأطفال الاندفاعيين.

وفما يتعلق بالعلاقة بين الأسلوب التأملي والأسلوب الاندفاعي وبين التحصيل الدراسي، فقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الأسلوب المعرفي والتحصيل الدراسي لصالح الأطفال التأملين، وهذه النتيجة تتفق مع النتائج السابقة لدراسات عديدة وفي هذا المجال (مثلاً، كاتكرات وليدكي؛ ١٩٦٩؛ برت، ١٩٧٧، انجلههارت، ١٩٧٨)، وقد وجدنا أن الأطفال الإندفاعيين أقل تحصيلاً في مادة الحساب واللغة العربية من زملائهم الأطفال التأملين، فعينة البحث احتوت على ٨ أطفال راسين، وكلهم ينتمون إلى فئة الاندفاعيين، بينما لم يرسب أحد قط من الأطفال التأملين وذلك طيلة مدة الدراسة في المرحلة الابتدائية من الجنسين.

وإذا كان ثمة تساؤل حول هذه العلاقة فهو: لماذا يكون الأطفال الاندفاعيون أقل تحصيلاً من الأطفال التأملين؟ وللإجابة عن هذا الاستفسار، نقول بأن الأمر بحاجة إلى بحوث أخرى لاستجلاء هذه الحقيقة، ولكن أحد أسباب هذه العلاقة قد يرجع إلى طبيعة البحث عند الأطفال الاندفاعيين، فقد لجأ عدد كبير من الأطفال الاندفاعيين إلى

الاعتماد على التخمين في استجاباتهم لثيرات اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT)، فهم لم يلجأوا إلى استخدام استراتيجية ناجحة للوصول إلى قرارات صائبة وسليمة، وكل ما في الأمر أنهم القوا بنظرة سريعة إلى «المعيار» ثم شرعوا في الاستجابة دون اللجوء إلى التأمل والتفكير والمقارنة بين الأشكال المختلفة والمعيار، وعلى العكس فإن الأطفال التأملين أظهروا مرونة أكثر في التعامل مع المثيرات المعروضة عليهم عن طريق استخدام استراتيجيات ناجحة والتي أخذت بعين الاعتبار متطلبات الموقف والأداء، وهذه التحليلات تقترح وجود علاقة وثيقة بين الأسلوب التأملي والتفكير التباعدي الذي اقترحه (جلفورد ١٩٦٧).

إن الأشكال والصور التي يحتوي عليها اختبار مناظرة الأشكال المألوفة (MFFT) تتطلب الاعتماد الكلي على القدرة الإدراكية. ولعل هذا هو السبب في فشل الأطفال الاندفاعيين في التعامل مع المعلومات التي تفرض عليهم لأن مستوى ادراكهم لا يساعدهم في مثل هذه المواقف الاختبارية. وهذا يقودنا إلى استنتاج آخر هو أن الأطفال التأملين يتعاملون بطريقة مختلفة مع المعلومات مقارنة بالأطفال الاندفاعيين. فالأطفال التأمليون لم يستخدموا استراتيجيات مفيدة ومثمرة فقط، وإنما تعاملوا بكفاءة مع معطيات التفكير التباعدي من حيث استغراق وقت أكثر في التعامل مع المثيرات. فهم في تعاملهم مع الأشكال والصور غالباً ما كانوا يطيلون النظر في المعيار والصور التابعة له، متأملين ومتفحصين كل الاحتمالات المطروحة أمامهم قبل الشروع في الاستجابة، وهذه النتيجة تتفق إلى حد كبير مع النتيجة التي توصل إليها الباحثان (Sieglerman, 1970) و (Drake, 1970).

توصيات البحث:

لقد خرج البحث بالتوصيات التالية:

- ١ - ضرورة التعامل مع الأسلوب الاندفاعي التأملي كأساس للفروق الفردية بين تلاميذ وتلميذات المرحلة الابتدائية.
- ٢ - ضرورة التفكير في الأساليب المعرفية عند تخطيط المناهج المدرسية للمرحلة الابتدائية.
- ٣ - ضرورة العناية بالكشف عن التأملين والاندفاعيين كوسيلة تشخيصية للرسوب المدرسي في المرحلة الابتدائية.
- ٤ - ضرورة تبصير الباحثين في المجال التربوي بأهمية مثل هذه البحوث في رفع الكفاءة التعليمية في البلاد.

المصادر العربية

الصراف، ق.

١٩٨٦ «الأسلوب التأملّي - الاندفاعي وعلاقته بحل المشكلات لدى طلاب وطالبات كلية التربية بجامعة الكويت» المجلة التربوية - ٣ (سبتمبر): ١٣٤ - ١٦٣.

صالح، ع.

١٩٨١ «الأسلوب التأملّي - الاندفاعي بين اطفال المدارس في الكويت» مجلة العلوم الاجتماعية - ٩ (سبتمبر): ٢٥٥ - ٢٦٧.

المصادر الأجنبية

Barrett, D.

1977 "Reflection - Impulsivity as a predictor of children's academic achievement". Child Development 48: 1443-1447.

Block, J., Block, J. and Harrington, D.

1974 "Some misgivings about the MFFT as a measure of R-I". Developmental Psychology 10: 611-632.

Campbell, S., and Douglas, V.

1972 "Cognitive styles and responses to the threat of frustration." Canadian Journal of Behavioral Science 4: 30-42.

Catheart, G. and Liedtke, W.

1969 "Reflectiveness/Impulsiveness and the mathematics achievement." Arithmetic Teacher 16: 563-567.

Cohen, A. and Schwartz, E.

1975 "Interpreting errors in word recognition." The Reading Teacher 28: 534-537.

Drake, D.

1970 "Perceptual Correlates of impulsive and reflective behavior," Developmental Psychology 2: 202-214.

Epstein, M., Cullinan, D. and Sternberg, L.

1977 "Impulsive cognitive tempo in severe and mild learning disabled children." Psychology in the Schools 14:290-294.

- Finch, A., Pezzulti, K., Montgomery, L. and Kemp, S.
1974 "Reflection-Impulsivity and academic attainment in emotionally disturbed children." *Journal of Abnormal Child Psychology* 2:71-72.
- Glenwick, D.
1976 "Some interpersonal correlates of cognitive impulsivity in fourth-graders." *Journal of School Psychology* 14: 212-221.
- Hallahan, D., Kauffman, J. and Ball, D.
1973 "Selective attention and cognitive tempo of low achieving and high achieving six grade males." *Perceptual and Motor Skills* 36, 579-583.
- Haskins, R., and McKinney, J.
1976 "Reflective effects of response tempo and accuracy on problem solving and academic achievement." *Child Development* 74: 690-696.
- Hatano, G., and Inagaki, K.
1966 "Reflection - Impulsivity in perceptual and inductive reasoning." *Child Development* 37: 583-594.
- Kagan, J. Rosman, B., Day, D., Albers, J. and Phillips, W.
1964 "Information processing in the child: significance of analytic and reflective attitudes". *Psychological Monographs* 78 (No. 578).
- Kaga, J.
1965 "Reflection-Impulsivity and Reading Ability in Primary Grade Children". *Child Development*, 36: 609-628.
- Lesiak, J.
1978 "The Reflection-Impulsivity dimension and reading ability." *Reading World*. :333-339.
- Margolis, H. and Brannigan, G.
1978 "Conceptual tempo as a parameter for predicting reading achievement." *Journal of Educational Research* 71: 342-345.
- Messer, S.
1976 "Reflection-Impulsivity: a review." *Psychological Bulletin* 83: 1026-1052.
- Messer, S.
1970 "Reflection-Impulsivity: Stability and school failure." *Journal of Educational Psychology* 61: 487-490.
- Readence, J. and Baldwin, R.
1978 "The relationship of cognitive style and phonics instruction." *Journal of Educational Research* 72: 44-52.

Salkind, N.

1978 The Development of Norms for Matching Familiar Figures Test.
Lowrance, Kansas: Univ. of Kansas,

Siegleman, E.

1969 "Reflective and impulsive observing behavior." Child Development
40: 1213-1222.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن مجلة العلوم الاجتماعية عن تولد الاصدارات الخاصة التالية:

- ١- فلسطين
- ٢- القرن المجري الخامس عشر
- ٣- النظام العربي والتقسيم الدولي للعمل
- ٤- النسيج الحضري عند النهضة بالكويت
- ٥- يابسة

سعر المجلد دينار كويتي واحد



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير

د. بدر جاسم اليعقوب

لتر: جامعة الكويت - الشويخ

هاتف:
٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٩٤
٤٨١٤٢٩٥

* مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
* تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية
السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية،
والعلمية.

* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.

* تقوم المجلة باصدار ما يأتي:
(أ) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة
الخليج والجزيرة العربية.
(ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة
بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.
(ج) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.

* عقد الندوات التي تهم المنطقة او المساهمة فيها
واصدارها في كتب

* يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء
العالم.

* الاشتراك السنوي بالمجلة.

(أ) داخل الكويت: ٢ د.ك. للافراد ١٢ د.ك.
للمؤسسات.
(ب) الدول العربية: ٢,٥٠٠ د.ك. للافراد ١٢,٠ د.ك.
للمؤسسات
(ج) الدول الاجنبية: ١٥ دولاراً للافراد ٤٠ دولاراً
للمؤسسات.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:

ص.ب: ١٧٠٧٣ - الحالديّة - الكويت - الرمز البريدي 72451

تقويم سوق عمان المالية داخلياً نطاق العمل، الوظائف والفعاليات، مستوى الكفاءة

زياد رمضان

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - الجامعة الأردنية

مقدمة :

أسست سوق عمان المالية في عام ١٩٧٨ وانقضى للآن^(١) ما يقارب ثنائي سنوات على بدئها بالعمل. والمتبع لنشاطها وفعاليتها يرى أنها واجهت بعد انقضاء النصف الأول من هذه الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٥) ركوداً عميقاً في أعمالها بدأ في عام ١٩٨٢ واستمر لغاية اعداد هذه الدراسة^(٢). أن فترة ثنائي سنوات تتعدى مرحلة الانشاء ذات الطبيعة الخاصة، وتستدعي القاء نظرة فاحصة على نطاق عملها وطبيعته، وفعاليتها في القيام بوظائفها، وكفاءتها كسوق للأوراق المالية.

ويمكن القول بأنه (وفي حدود علم الباحث) لم تجر أية دراسة تقييمية لسوق عمان المالية من وجهة النظر هذه، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى القيام به ومن هنا تأتي أهميتها فهي أصيلة بمعنى أنها لا تشكل تكراراً لاية دراسة سابقة، كما أنها تكمل ما قام به الباحث سابقاً من دراسة مظاهر وأسباب الركود التي تعاني منها السوق منذ عام ١٩٨٢ اضافة إلى أن هذه الدراسة مهمة لأنها تستهدف ابراز نواحي القوة والضعف في السوق، كما تبرز وتحلل مدى ما يتوفر فيها من خصائص وصفات تقترب بها من الوضع النموذجي لاسواق الأوراق المالية، أو تبعد بها عنه، كما أنها تبرز أسباب وعوامل نجاحها أو ضعفها، مما يساعد المهتمين بها من مستثمرين ووسطاء وإدارة، ومن يهمهم استمراريتها ونجاحها، مسؤولين ومتعاملين، على فهم ظروفها وما تتصف به بشكل أكثر عمقا، فيساعد هذا المستثمرين كثيراً في ترشيد قراراتهم الاستثنائية كما يساعد متخذي القرار من المسؤولين

الذين تعينهم استمرارية السوق وكفاءتها وفعاليتها في القيام بوظائفها في ترشيد قراراتهم أثناء سعيهم إلى تعزيز مكانة السوق والمحافظة على زخم الحركة فيها. أما الأسئلة التي تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عليها فهي:

- ١- من حيث نطاق العمل: هل سوق عمان المالية سوق مالية حقاً؟
 - ٢- من حيث طبيعة العمل وفعالية سوق عمان في القيام به: ماهي الوظائف التي تقوم بها أسواق الأوراق المالية النموذجية؟ وما مدى قيام سوق عمان بها؟
 - ٣- من حيث الصفات النموذجية: ماهي صفات أسواق الأوراق المالية النموذجية وإين تقع سوق عمان المالية منها؟
- ولسوف يتم تقسيم الدراسة إلى أقسام تتلاءم والموضوعات التي تبحثها هذه الاسئلة وهي: نطاق العمل، طبيعة العمل، وكفاءة السوق.

أولاً: نطاق العمل: هل سوق عمان المالية سوق مالية حقاً؟

السوق المالية: مكوناتها ونطاق عملها: تشكل السوق المالية هزمة الوصل بين الادخار والاستثمار من خلال عدة ادوات ومؤسسات متخصصة فهي تهيئ الفرصة للارصدة الفائضة عن حاجة مالكيها لكي توضع في متناول ايدي الباحث عنها (Ritter & Silber, 1980) وللسوق المالية مكونات:

فالمؤسسات التي تقوم بتحريك مبالغ كبيرة من الأرصدة قصيرة الاجل خلال مدة محددة لمواجهة الطلب عليها يطلق عليها اسم السوق النقدية وهذه السوق جزء مهم من السوق المالية يتخصص في الأدوات الشديدة السيولة القصيرة الاجل مثل أذونات الخزينة وشهادات الايداع والأوراق التجارية.

ويشكل الوسطاء الماليون والمؤسسات المالية الوسيطة التي تشمل البنوك التجارية وصناديق التقاعد وشركات التأمين وبنوك الاستثمار والادخار جزءاً مهماً جداً من مؤسسات السوق المالية، حيث تقوم هذه المؤسسات باصدار الموجودات المالية غير المباشرة مثل شهادات الايداع، وتستخدم الأرصدة المتحصلة لشراء أدوات مالية أخرى مثل الأسهم والسندات، فهي تمكن المدخرين من ايصال ادخاراتهم الى المستثمرين. وهكذا فللسوق المالية جزء هام آخر هو سوق الأوراق المالية^(٣) ولها شكلان متكاملان الأول هو السوق الأولية Primary Market أو سوق الإصدارات وهي السوق التي تنشأ فيها علاقة مباشرة بين مصدر الورقة المالية والمكتب بها، ومن مؤسسات هذه السوق المهمة بنوك الاستثمار والشركات المالية وكلاهما يقوم بوظيفة تغطية الاصدار وتوزيعه اضافة إلى البنك

المركزي الذي يصدر أدوات الدين العام الداخلي مثل السندات نيابة عن الحكومة. والثاني هو السوق الثانوية أو سوق التداول. وهي السوق التي يتم فيها تداول الاصدارات (الأسهم والسندات) بعد الاكتتاب بها بين حاملها وبين مستثمر آخر. ويتم التداول بالبيع والشراء. ولهذا السوق ايضا اسم آخر وهو بورصة الأوراق المالية التي هي المكان الذي تجري فيه المعاملات على الأوراق المالية بواسطة اشخاص متخصصين بهذا العمل في اوقات محددة (البساط، ١٩٧٥: ٢١) أو في الاجتماع الذي يعقد لهذه الغاية. فبمجرد أن يتم بيع الأوراق المالية في السوق الأولية تصبح قابلة للتداول في السوق الثانوية.

ولأسواق الأوراق المالية الثانوية شكلان: منظمة وهي البورصة وغير منظمة يطلق عليها اسم أسواق فوق الكاونتر أو الاسواق الموازية، وتجري العمليات دون التقيد بمكان أو زمان محدد بالضرورة، فهي تجري بالتلفون أو بالوسائل الالكترونية الأخرى، ويكون تجارها على أعباء الاستعداد لشراء أو بيع بعض الأوراق المالية لمحافظهم الخاصة ويربحون الفرق بين سعر العرض وسعر الطلب.

أما من حيث معيار زمن تنفيذ الصفقة فإما أن يتم آنيا أي فورا. وعندها تسمى السوق بالسوق الناجزة أو الآنية أو الحاضرة، وأما أن يتم تنفيذ الصفقات في المستقبل، وعندها تسمى السوق بالسوق المستقبلية أو الأجلة.

والسوق المستقبلية نوعان: الأول يتم فيها إبرام عقود تتضمن حقوقا والتزامات لتنفيذ صفقات في المستقبل، ويكون المشتري بموجبها ملزما بتنفيذ الصفقة، ولهذا يمكن وصفها بالسوق المستقبلية الملزمة للمشتري؛ والنوع الثاني يكون للمشتري فيه حق الخيار في تنفيذ الصفقة أم لا، ولهذا يسمى سوق الخيارات. وفي كلا النوعين يكون زمن تنفيذ الصفقة هو الذي يقرر ما إذا كان البيع قصير الأجل أو طويلا، فإذا ما كان التسليم ناجزا أو في مدة سنة أو أقل سمي قصير الأجل، أما إذا طال أجل التسليم سمي بيعا طويل الأجل.

كما أن هناك أسلوب البيع (والشراء) على الهامش السائد عند التعامل بالأوراق المالية عبر مؤسسات الوساطة المالية، حيث يتم الاتفاق بين المتعامل والوسيط المالي على أن يقوم الأخير بشراء كمية معينة من الاسهم ويسعر محدد لحساب المتعامل الذي يقوم بدفع جزء من الثمن (يسمى الهامش) نقدا، وتبقى الاسهم مسجلة باسم الوسيط والمتعامل حتى يتم التعامل دفع باقي الثمن، ويلتزم المتعامل بتنفيذ الصفقة.

نطاق عمل سوق عمان المالية: نصت المادة الثالثة من قانون سوق عمان المالية^(٤) على أنها سوق لبيع وشراء الأوراق المالية. وورد في التقرير السنوي الأول بأن «التعامل في سوق عمان المالي ينحصر بالأوراق المالية الاردنية والتي حددها قانونه بأنها (عبارة عن الأسهم والسندات والأذونات التي تصدرها في المملكة الحكومة أو البلديات او الشركات الأردنية العامة والخاصة، وأية أوراق مالية قابلة للتداول) كما أن سوق عمان المالية تمارس دور الهيئة المنظمة للأوراق المالية في المملكة من حيث الاشراف على المعلومات المنتشرة من قبل الشركات المدرجة سواء كان ذلك في مرحلة الاصدار الاولى، أو ما يتلوها من اصدارات لاحقة، وازضافة الى قيامها بدور المنظم للسوق الثانوية، وإلى حد ما، للسوق الموازية. (سوق عمان المالية، ١٩٧٨: ١٢).

كما سبق يتبين أن نطاق عمل سوق عمان المالية يجعل منها سوقا محليا للأوراق المالية، وليست سوقا مالية بالمعنى الدقيق للاصطلاح، فالسوق المالية اشمل بكثير من سوق الأوراق المالية، لذا فإن الاسم الحالي للسوق لا يعبر عن نطاق عملها بدقة، وقد سبق لأحد الباحثين (جوارنه، ١٩٨٤: ١٠) ان اقترح إعادة النظر فيه، كأن يصبح الاسم سوق عمان للأوراق المالية، وليس سوق عمان المالي وهو الاسم الحالي المستعمل.

كما أنها سوق ضحلة تفتقر إلى التنوع، فالتعامل فيها يقتصر على الأسهم وعلى مقدار بسيط من السندات، وعلى الرغم من سعي ادارتها لتعميقها الا انها لم تركز في مساعدتها الا على الأسهم، فعملت على تشجيع الاصدارات الجديدة، وعلى تجزئة الاسهم، وسعت جهدها، ولكن دونما نجاح، لتنشيط تداول السندات، ولم تلتفت ادارتها لسبب أو آخر الى ادخال التعامل بالادوات الاخرى مثل الأوراق القابلة للتحويل، (الأسهم الممتازة القابلة للتحويل أو السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية)، أو حقوق التحويل، أو حقوق شراء عدد معين من الاسهم بسعر محدد خلال فترة محددة، أو حق الشفعة، كما أنها لا تتعامل بالمستقبليات، وقد يعود ذلك الى ادارة السوق من ناحية، وإلى عدم شيوع هذه الاشكال والادوات في الأردن من ناحية اخرى.

ثانيا: طبيعة العمل وفعالية سوق عمان في القيام به: سوف نتوخى في هذا القسم الى فحص فعالية سوق عمان المالية في القيام بالوظائف التي تؤديها أسواق الأوراق المالية النموذجية بعد أن نبحث في ماهية هذه الوظائف ومقومات القيام بها بشكل فعال.

وظائف اسواق الأوراق المالية النموذجية بشكل عام: تقوم أسواق الأوراق المالية بوظائف مهمة ومتنوعة أبرزها ما يلي:

١ - خلق استمرارية التعامل واكساب الورقة المالية صفة السيولة.

- ٢ - تحديد أسعار التبادل العادلة .
- ٣ - حماية المتعاملين من الغش والخداع والغبن .
- ٤ - توزيع رأس المال .
- ٥ - موازنة الاسعار .

وفيا يلي التفاصيل الهامة المتعلقة بكل وظيفة من هذه الوظائف كما يراها منظرو الإدارة المالية، يليه تقويم لسوق عمان المالية من حيث أدائها لكل من هذه الوظائف .

أولا - خلق استمرارية التعامل واكساب الورقة المالية صفة السيولة : لاستمرارية التعامل مستويان : مستوى الورقة المالية (السهم أو السند)، ومستوى السوق . ويمكن تحقيق استمرارية التعامل في السوق عن طريق انعقادها بصورة يومية تقريبا، ونشر المعلومات عن الاسعار والصفقات يوميا، مما يمكن المستثمر في الأوراق المالية من متابعة التغيرات اليومية في أسعار الاسهم والسندات . أما استمرارية التعامل على مستوى الورقة فيمكن الاستدلال على توفرها بالنسبة لورقة معينة (سهم أو سند) بالمؤشرات التالية :

- ١ - سرعة دوران الورقة فإذا كان تداول الورقة سهلا ويتم بصورة متكررة فهذا معناه أنها تتصف بالاستمرارية .
- ٢ - ضيق الفجوة بين العرض والطلب على تلك الورقة .
- ٣ - الانجاز السريع للمطلبات والأوامر، أي ان يستطيع الوسيط تنفيذ اي عرض بيع او شراء بسهولة وسرعة بالنسبة لتلك الورقة .
- ٤ - تقارب كبير جدا في أسعار الصفقات المنفلة بحق الورقة في اليوم الواحد . (Löffler & Ferwell, 1963; 71)

أما العوامل التي تؤدي إلى توليد الاستمرارية بالنسبة لورقة ما (سهم) مثلا فهي : وجود عدد كبير من حملة الأسهم في الشركة الواحدة وكبر حجم الشركة ذاتها . لذا حرصت البورصات العالمية، ومنها بورصة نيويورك، على وضع شروط معينة تتعلق بهذا الامر يجب توفرها في الشركة قبل أن توافق على ادراجها .

أما فيما يتعلق باكساب الورقة المالية صفة السيولة، فالمقصود بالسيولة، في هذا المجال، سرعة تحول الورقة المالية الى نقد جاهز بقيمتها السوقية العادلة، وتوفر السيولة لورقة ما اذا ما توفرت لتلك الورقة :

- ١ - استمرارية التعامل فيها وفي السوق .

٢ - قلة تكاليف القيام بالعمليات.

٣ - سهولة اجراءات نقل الملكية.

من الواضح انه بدون سوق مستمرة ونشطة يصعب على حامل الورقة تعديل استثماره وتنويعه او الاستغناء عنه عند الحاجة، فالسوق المستمرة تضفي سيولة أكبر على الأوراق المالية، ويمكن حاملها من الاقتراض بضمانتها من المؤسسات المالية الوسيطة، وتساعد على جعل الاصدارات الجديدة اصدارات سائلة الامر الذي يعد من أبرز واجبات ووظائف سوق الأوراق المالية.

سوق عمان المالية : ولورجعنا إلى اهداف سوق عمان المالية المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانونها، نجد أن من أهدافها تنظيم ومراقبة اصدار الأوراق المالية، والتعامل بما يكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته، وبما يضمن مصلحة البلاد المالية، وحماية صغار المدخرين. ويلاحظ أن السعي لتحقيق هذا الهدف ينطوي ضمنا على السعي الى أمور منها:

أ - خلق استمرارية التعامل على مستوى كل من السوق والسهم.

ب - اكساب الأوراق المالية المتعامل بها صفة السيولة.

ج - حماية المستثمرين من الغش والخداع والغبن.

د - العمل على تأمين السعر العادل للورقة.

أما من حيث استمرارية التعامل على مستوى السوق فهي متوفرة، فالسوق تنعقد يوميا عدا يومي الخميس والجمعة وأيام العطل الرسمية، كما أن السوق تقوم بنشر أسعار التداول وحجم التداول وعدد العقود المنفذة يوميا في الصحف وفي التلفزيون، وتوزع نشرات دورية شهرية بتلك المعلومات على المهتمين^(٩). وتساعد على جعل الاصدارات الجديدة اصدارات سائلة من خلال السوق النظامية الثانوية للشركات المدرجة والسوق الموازية للشركات غير المدرجة. كما أنها تقوم ببث الأسعار من قاعة التداول مباشرة الى العالم الخارجي بموجب اتفاقية معقودة مع وكالة رويتر للانباء.

أما من حيث خلق استمرارية التعامل على مستوى الورقة، فنظرة فاحصة على شروط الادراج في سوق عمان المالية تبين أن هذه الشروط لاتساعد على خلق استمرارية التعامل على مستوى الورقة، بدليل ان هنالك شركات قد تم ايقاف التداول باسهمها عام ١٩٨٤ نتيجة لاسور تتعلق باوضاعها المالية، وأن هنالك شركات مدرجة لا يتم تداول اسهمها بالمرّة طيلة العام.

وهكذا فإن شروط الادراج في سوق عمان المالية اغفلت النواحي التي تؤدي الى خلق استمرارية التعامل على مستوى الورقة، فهي على وجه التحديد قد اغفلت فيما يتعلق بالشركات طالبة الادراج:

١ - تحديد الحد الأدنى لعدد من يحملون حداً ادى من اسهم الشركة لضمان استمرارية التعامل في تلك الاسهم.

٢ - تحديد الحد الأدنى لعدد اسهم الشركة المتداولة بين الجمهور.

٣ - اشتراط تحقيق حد ادى من الأرباح ولعدد معين من السنوات قبل ادراجها.

ولعل السبب في قصور شروط الادراج في سوق عمان المالية عن معالجة النواحي الآتية الذكر يرجع الى عوامل منها حداثة التجربة وضحالة البيئة الاستثمارية في مجال الاسهم والتي سبقت بداية عمل السوق واستمرت فترة الاعداد لانشائها. والجدول رقم (١) التالي يبين معامل هذه البيئة بوضوح تام.

جدول رقم (١)

رؤوس أموال، وعدد اسهم وعدد مساهمي الشركات المساهمة العامة في الاردن

١٩٧٨ - ١٩٧٠

السنة	رأس المال المصرح به لاقرب مليون	رأس المال للكتب به لاقرب مليون	رأس المال المدفوع لاقرب مليون	الأرباح قبل الضريبة بالمليون	عدد الاسهم للكتب بها مليون	عدد المساهمين لاقرب ألف	عدد الشركات
١٩٧٠	٤٢	٣٤	٣٤	٤,٤	٢٠٠*	٢٠	٢٨
١٩٧١	٤٢	٣٤	٣٤	٥,٦	٢٠٠	٢٠	٢٠
١٩٧٢	٤٢	٣٥	٣٥	٧,٤	٢٠٠	٢٠	٢٠
١٩٧٣	٥١	٤٢	٤٠	٨	٢٠٠	٢٠	٢٠
١٩٧٤	٥٦	٤٩	٤٧	١٦,١	٢٠٠	٢٠	٢٠
١٩٧٥	٩٩	٦٤	٦٣	٢٣,٤	٢٠٠	٢٠	٢٠
١٩٧٦	١٣٩	١١٤	١٠٤	٢٦,٣	٢٠٠	٢٠	٢٠
١٩٧٧	٢٠٨	١٣٨	١٣٢	٣٢,٣	٨٣,٤	١٧٩	٦٦
١٩٧٨			١٤٣		٨٥,٧	١٨٢	٦٧

المصدر: جمعت الأرقام من سوق عمان المالية، دليل الشركات المساهمة العامة الاردنية، الجزء الاول، ١٩٧٩. * غ.م = غير متوفرة.

فقد كان عدد الشركات المساهمة العامة لا يتجاوز ٢٨ شركة في عام ١٩٧٠، ارتفع إلى ٦٦ شركة عام ١٩٧٧، وهو العام الذي سبق بداية نشاط السوق مباشرة، بلغت رؤوس أموالها المدفوعة عام ١٩٧٧ (١٣٢) مليون دينار موزعة على ٤, ٨٣ مليون سهم يحملها حوالي ١٧٩ ألف مساهم، أي بمتوسط ٤٤٦ سهماً للمساهم الواحد، علماً بأنه كان هنالك حوالي ٥٤٪ من هذه الشركات تتركز ملكية أسهمها في أيدي أناس أو مؤسسات تملك ١٠٪ من أسهمها، أو أكثر، وإن هناك شركات لا يتجاوز رأسمالها المدفوع ١٠٠ ألف دينار، إضافة إلى أن الوعي الاستثماري عن طريق تداول الأسهم لم يكن منتشرًا بما فيه الكفاية بين أفراد الجمهور الأردني ومؤسساته حتى بعد أن بدأت السوق أعمالها عام ١٩٧٨ بسبب حداثة التجربة على الجمهور وبالتالي عدم انتشار الخبرة فيها، والفهم الصحيح لها. واقتصار التداول على فئة محدودة من المتعاملين والمؤسسات، فلم يكن في المملكة قبل إنشاء السوق سوى أربعة مكاتب متخصصة في بيع وشراء الأسهم، ولم تكن عملية بيع وشراء الأسهم تتم بالصورة التي هي عليها الآن فقد كان الوسيط يقوم بشراء الأسهم من البائعين وينتظر وقتاً ليس معروفاً لإعادة بيعها، كما أنه قد تتم الصفقة بين البائع والمشتري مباشرة دون حاجة إلى وسيط وبشكل عام فإن عملية تحويل الأسهم إلى نقد سائل واسترداد قيمتها كانت عملية صعبة وطويلة (جوارنة، ١٩٨٤: ٤١ - ٤٥).

أما في العام الأول لإنشاء السوق عام ١٩٧٨ فلم تتجاوز العقود المنفلة خلاله ٨٣٩٧ عقداً، وعدد الشركات التي تم تداول أسهمها ٥٧ شركة من أصل ٦٧ شركة كانت مدرجة في السوق، وعدد الأسهم المتداولة ٤, ٢ مليون سهم من أصل ٨٥, ٧ مليون سهم.

هذه الضخالة في البيئة الاستثمارية في الأسهم في فترة الأعداد لإنشاء السوق قد تكون دفعت بمن وضعوا أنظمتها وأسس التعامل فيها، ومن ضمنها شروط الإدراج، إلى تفصيل شروط (ملائمة) اجتهدهم لوضع كانت هذه معاملة حتى بعد مرور سنة على بداية السوق لعملها) استهدفت تمكين السوق من استيعاب أكبر عدد من الشركات ومن المتعاملين، فجاءت خلوا من مقومات خلق الاستثمارية في التعامل على مستوى السهم. وقد قصرت إدارة السوق عن إدراك أهمية تعديل هذه الشروط فيما بعد على الرغم من أنها، في حال توفرها، تؤمن حداً أدنى من سيولة السهم ومن استمرارية التعامل به، ومن أن غيابها يؤدي إلى ظهور عدد من الشركات المدرجة التي لا يتم التعامل بأسهمها، أو التي يوقف التعامل بأسهمها. مثل الذي حدث في سوق عمان المالية وكما تدل عليه البيانات الواردة في جدول رقم (٢) التالي الذي يبين أن نسبة الشركات المدرجة التي لا يتم التداول بأسهمها مطلقاً في كل سنة تتراوح بين ٩, ١٤٪ و ٤, ١٪ من مجموع الشركات

المدرجة، كما أن عدد الشركات التي أوقف التعامل باسهمها عام ١٩٨٤ خمس شركات أو ما يقارب من ٩,٤٪ من مجموع الشركات المدرجة.

جدول رقم (٢)
عدد الشركات المدرجة التي لا يتم التعامل باسهمها
ونسبتها الى مجموع الشركات المدرجة
خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤

السنة	عدد الشركات المدرجة	عدد الشركات التي تم تداول أسهمها	عدد الشركات التي لم يتم تداول أسهمها	نسبة الشركات التي لم يتم تداول أسهمها الى مجموع الشركات المدرجة
١٩٧٨	٦٧	٥٧	١٠	١٤,٩ ٪
١٩٧٩	٧١	٧٠	١	١,٤ ٪
١٩٨٠	٧١	٦٦	٥	٧ ٪
١٩٨١	٧٢	٦٩	٣	٤,٢ ٪
١٩٨٢	٨٦	٨٢	٤	٤,٧ ٪
١٩٨٣	٩٥	٩٠	٥	٥,٣ ٪
١٩٨٤*	١٠٣	٩١	٧	٦,٨ ٪

المصدر: الأرقام المطلقة مجمعة من تقارير سوق عمان المالية السنوية.

* هنالك ٥ شركات تم إيقاف التداول باسهمها خلال عام ١٩٨٤ اضافة الى الشركات السبع التي لم يتم التداول باسهمها.

اضافة إلى أن اهمال هذه الشروط ساعد على ظهور اختناقات في التداول، فمثلا عندما لم يتقابل حجم الطلب مع حجم العرض عام ١٩٨٠ ارتفعت اسعار الاسهم ارتفاعا شديدا أدى إلى عجز السوق عن تحديد السعر العادي للسهم. هذا في مجال الأسهم، أما في مجال السندات فقد كانت السوق أقل حظاً في النجاح على الرغم من الجهود التي بذلتها الجهات المعنية بتطوير سوق السندات الثانوية لتنشيط تلك السوق بالتعاون مع الشركات المالية العاملة في مجال الوساطة المالية.

والمتتبع لتقارير سوق عمان المالية السنوية يرى بوضوح تام أن السوق لم تنجح في خلق استمرارية التعامل بالسندات ولا باكسابها صفة السيولة، فقد ورد في التقرير السنوي الخامس للسوق عن عام ١٩٨٢ ما يلي:

«أن ضعف الاقبال على التعامل بالسندات من خلال قاعة السوق الثانوية جاء انعكاسا لعدم اقبال الجمهور على الاكتتاب بهذه السندات من خلال السوق الأولى، فمجموع الاصدارات القائمة من سندات التنمية^(٦) بلغت في نهاية عام ١٩٨٢ وحوالي ٨٢ مليون دينار تشكل حصة الافراد منها ٣٪ بينما تبلغ محفظة البنك المركزي من هذه الاصدارات ٣٥٪ من مجموعها والباقي موزع على محافظ البنوك التجارية والشركات المالية الأخرى.

أما اسناد قرض الشركات المساهمة العامة فيبلغ الرصيد منها في نهاية العام ١٩٨٢ حوالي ٤٠ مليون دينار لم تصل فيها حصة الأفراد ٢٪ بينما حوالي ٩٣٪ منها في محافظ البنوك التجارية (سوق عمان المالية، ١٩٨٢: ٩١ - ٩٢).

وورد في التقرير السنوي السادس للسوق عن عام ١٩٨٣ ما نصه:

«لم تشهد السوق الثانوية للسندات عام ١٩٨٣ أي نشاط ملحوظ له بل على العكس من ذلك حصل تراجع في حركة تداول السندات (سندات التنمية واسناد القرض للشركات المساهمة والمؤسسات العامة) مقارنة مع الأعوام السابقة (سوق عمان المالية، ١٩٨٣: ١٠١).

إلا أن الوضع قد تحسن عام ١٩٨٤ عما كان عليه عام ١٩٨٣ ولوأنه لم يبلغ المستويات التي بلغها تداول السنوات عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨١ على الرغم من تعدد الاصدارات وتنوعها وكبر حجمها^(٧)، وفيما يلي جدول رقم (٣) الذي يبين حركة تداول السندات (تنمية اسناد قرض) خلال السنوات ١٩٧٩ - ١٩٨٤ لأقرب ألف سند ولأقرب ألف دينار علماً بأن المجموع العام لاصدار السندات التي أصدرتها مؤسسات القطاع العام والخاص (٨٥, ٥) مليون دينار، وهذا الرقم يدخل فيه الرصيد القائم لاصدارات سندات التنمية والبالغ عددها (٢٢) اصدار لغاية عام ١٩٨٤، الأمر الذي يبين أن حجم التداول بالقيمة الاسمية لا يصل الى ٢٪ من الرصيد العام في احسن الحالات.

جدول رقم (٣)
حركة تداول السندات* في السوق الثانوية للاعوام
١٩٨٤ - ١٩٧٩

السنة	عدد السندات المتداولة	القيمة الاسمية للسندات المتداولة	القيمة السوقية للسندات المتداولة
١٩٧٩	١١٧	٧٦٤	٧٧٦
١٩٨٠	٩٨	١٦٥٨	١٦٦١
١٩٨١	٢١١	٢٣٢٠	٢٣٢٤
١٩٨٢	١٨٤	١٨١٩	١٩٤٢
١٩٨٣	٤٣	٦١٣	٦٠٨
١٩٨٤	١٢٨	١٦٧٦	١٦٧٦

المصدر: تم تقريب الأرقام لأقرب سند ولأقرب ألف دينار من التقرير السنوي السابع لسوق عمان ١٩٨٤ جدول رقم ٣٠ صفحة ١٠٢.

* لأقرب ألف سند ولأقرب ألف دينار.

ولعل اخفاق السوق في خلق الاستثمارية على مستوى السند يرجع الى خصائص هذا الاسناد، وإلى تركيبة حملتها، فقد تبين أن الأفراد يحملون في حدود ٣٪ من مجموع الاصدارات الحكومية واقل من ٢٪ من اصدارات القطاع الخاص. أما البنك المركزي فيحمل ٣٥٪ من الاصدارات الحكومية وحوالي ٥٪ من اصدارات القطاع الخاص أما الباقي وهو ٦٢٪ من الاصدارات الحكومية و ٩٣٪ من اصدارات القطاع الخاص فموجود في محافظ البنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى، وجميعها مؤسسات لا دافع لديها لاعادة بيع هذه السندات بعد شرائها لها لأسباب ترجع الى خصائص هذه السندات فهي تعتبر استثماراً جيداً في غياب البدائل الافضل، لأنها تحمل فوائده معفاة من الضرائب، وتقارب الحد الاعلى لسعر الفائدة المسموح للبنوك وللمؤسسات المالية الاخرى أن تتقاضاه في الاردن، كما ان مخاطرها متدنية جداً، فهي اما اصدارات حكومية وتشكل ٧٨٪ من مجموع الاصدارات القائمة في نهاية عام ١٩٨٤ (البنك المركزي، ١٩٨٤: ١٠٦)، وأما بكفالة الحكومة في حالة اصدارات القطاع الخاص.

كما أن الاصدارات الحكومية منها تتمتع بسيولة شديدة حيث يضمن البنك المركزي الأردني إعادة شراء هذه السندات فوراً من المؤسسات التي ترغب في بيع مالديها منها، وبدون خسائر تذكر، وهو السبب الرئيسي في ضعف تداول الاصدارات الحكومية وافتقار السوق المالية في خلق الاستمرارية لها فقد بلغت قيمة السندات التي اشترها البنك المركزي الأردني، اما مباشرة واما من خلال سوق عمان عام ١٩٨٤، مبلغ ٦,٠٦ مليون دينار مقابل ٢٨,٥ مليون دينار خلال عام ١٩٨٣، (البنك المركزي، ١٩٨٤: ١٠٨).

وهكذا فالبنك المركزي الأردني يحمل الاصدارات الحكومية في محفظته إما لأنه لم يجد من يشتريها اصلاً فهو الوكيل المالي للحكومة الأردنية والذي يتولى عملية تغطية الاصدارات الحكومية، فيشتري منها مالا يستوعبه الراغبون في اقتنائها، وإما لأنه يشتري عن يعرض عليه ما يحمله منها مباشرة كما بينا اعلاه.

أما الأفراد فمعظمهم من صغار المدخرين الذين توجه اليهم في العادة حملات الترويج التي ترافق الاصدارات الجديدة التي تحت على تشجيع الادخار، وخاصة وإن الاصدارات الحكومية تحمل جوائز نقدية دورية تغري من يشتريها بالاحتفاظ بها الموعد الاستحقاق، أملاً في الحصول على الجائزة. ويمكن ارجاع عدم اقبال الأفراد على اقتناء السندات بشكل عام الى العامل الديني بشكل كبير، وإلى وجود بدائل أخرى للاستثمار يتوفر في المؤسسات المالية التي تطبق مبادئ الشريعة الإسلامية والعامة في البلد وخارجه^(٨)، والتي ترفع شعار «واحل الله البيع وحرم الربا» أو شعار «الربح الحلال» ويوزع بعضها ارباحاً تفوق أحياناً فوائد السندات، إضافة إلى أنها ترضي الضمير الديني للكثيرين، حيث تساعدهم على تجنب التعامل بالربا، وهو أمر مهم جداً في نظر العديدين من صغار المدخرين في الأردن (Malallah et al, 1978: 32).

من هذا يمكن القول أن سوق عمان المالية نجحت في تحقيق استمرارية التعامل على مستوى السوق، ولكنها لم تصل الى نفس المستوى من النجاح في تحقيق هذه الاستمرارية على مستوى السهم، واهتفت في ذلك على مستوى السند، بالرغم من الجهود التي بذلتها كمنظم للسوق الأولية وعلى الرغم من تدخلها عن طريق تنظيم السوق الموازية.

ثانياً: تحديد أسعار التبادل العادلة: تساعد السوق على اخضاع الأسعار في حركاتها إلى قوى العرض والطلب، وكلما كانت السوق أقرب إلى وضع المنافسة الكاملة كانت أكثر نجاحاً في ذلك. ولكن هناك محذور نشوء أسعار مضاربة بسبب الطلب المصطنع أو العرض الزائد، ولكن إذا كانت السوق كبيرة الحجم ومنظمة إلى درجة

كافية، فإن هذا المحذور تقل أهميته كثيرا، ولقد احتوى نظام سوق عمان المالية على مواد تمكنها من تنفيذ هذه الوظيفة أن توفر لها الجهاز الفعال، فيرجب على الشركات المساهمة العامة اعلام السوق بأية معلومات هامة تؤثر على أسعار الأوراق المالية، وإعطى للسوق حق اعلان وإذاعة هذه المعلومات. كما نص على بطلان التصرفات التي تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى «خلق طلب غير حقيقي، أو خلق عرض وهمي يؤدي إلى التأثير على أسعار الأوراق المالية صعودا أو هبوطا أو تثبيت هذه الاسعار بشكل يتعارض مع أنظمة السوق وقوانينه كما حاربت الشائعات (بقصد الترويح) عن توقع ارتفاع الاسعار أو انخفاضها أو اعطاء أوامر بيع أو شراء متعددة من قبل شخص واحد لأكثر من وسيط لنوع واحد من الاسهم، وفي فترة تداول معينة قبل أن يتم تنفيذ أوامر الشراء أو البيع السابقة لذلك النوع من الاسهم» (سوق عمان المالية، بدون تاريخ: ٦٥٩ وما بعدها). إضافة الى حق ادارة السوق في تحديد حجم الانخفاض أو ارتفاع في سعر الورقة المالية، وهكذا فإن سوق عمان المالية تسعى إلى تحديد أسعار التبادل العادلة والمقبولة ولكن إلى أي مدى نجحت في ذلك؟ هذا سؤال هام، وفي اعتقاد البحث أنها لم تحقق النجاح المأمول، بدليل ما ورد في التقرير الثالث لعام ١٩٨٠ حيث اعترف ذلك التقرير بحصول «ارتفاع حاد في بعض أسعار الاسهم المدرجة إلى مستويات غير معروفة من قبل (وبحصول) .. عدم تقابل معقول ما بين العرض والطلب في بعض الاحيان بتواجد طلبات شراء بالحجم كبيرة دون توفر عروض بيع مقابلة، الأمر الذي أدى إلى اختناقات في المزاد العلنية المتبعة في قاعة السوق». (سوق عمان المالية، ١٩٨٠: ١٣ - ١٤).

وانصافا لإدارة السوق نقول أنها ادركا منها للوضع قامت بتقديم مجموعة من المقترحات العملية للجهات الرسمية المعنية استهدفت التخفيف من حدة هذه الاختناقات وإعادة التوازن ما بين العرض والطلب وتعميق سوق رأس المال في الأردن^(٩). وقامت باتخاذ مجموعة من الاجراءات التي استهدفت الحد من هذه الاختناقات أهمها:

- ١ - التوقف عن قبول إدراج الشركات الى حين قيام تلك الشركات بنشر أول ميزانية لها مدققة حسب الأصول.
- ٢ - وضع سقف محدد لإرتفاعات أسعار الاسهم وانخفاضها وحددت هذه السقف بنسبة ٥% من قيمة السهم السوقية مقاسة إلى سعر الافتتاح ليوم التداول بهدف تخفيف التسارع في ارتفاع الاسعار وانخفاضها في فترة زمنية قصيرة.
- ٣ - لجأت ادارة السوق الى منع المستثمرين من دخول القاعة اثناء فترة الارتفاع الحاد في

أسعار الاسهم في الأشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٨٠ اعتقاداً منها أن لوجودهم أثراً واضحاً يزيد في حدة ارتفاع الأسعار.

وفي رأي الباحث أن هذه الاجراءات لم تصلح ، ولا حتى للمدى القصير ، فهي لم تحل مشكلة عدم قدرة السوق على توفير السعر العادل بدليل أن ادارة السوق ادركت فيما بعد أن وضع سقف محدد لحركة الاسعار صعودا وهبوطا كان يحول دون تفاعل العرض والطلب بشكل صحيح لتحقيق سعر التبادل الحقيقي ، وقد قامت في عام ١٩٨١ بالغاء السقف اليومية لارتفاع أسعار الاسهم أو انخفاضها «فتم تعويم الاسعار بهدف تحقيق تعامل أكثر مرونة وفق اسعار يحددها قانون العرض والطلب» (سوق عمان المالية ، ١٩٨١ : ٦٣) وفي رأي الباحث أن هذا الإلغاء أمر مرغوب فيه ، حيث أنه أنهى الوضع المصطنع الذي كان يحول ، بشكل أو بآخر ، دون تفاعل العرض . والطلب لتحديد سعر التبادل الحقيقي للسهم ، فخطت السوق بذلك خطوة إلى الأمام باتجاه القيام بوظيفة تحقيق سعر التبادل العادل بالشكل الصحيح . كما أن منع المستثمرين من دخول القاعة لم يحل المشكلة ، لاسيما وأن التعامل يتم من خلال الوسطاء ، وأن للوسيط والمتعامل مطلق الحرية في الاتصال ببعضهم البعض تليفونيا من داخل القاعة . كما أن منع المستثمرين من دخول القاعة ، في رأي الباحث ، له انعكاسات سلبية على مستوى كفاءة السوق في تحديد السعر العادل : تلك الكفاءة التي يعتمد مستواها على سرعة تأثير الأسعار بالمعلومات المتاحة . ومن حسن الحظ أن ادارة السوق قد عدلت ثباتاً هذا الاجراء .

كما سبق نرى أن سوق عمان المالية لم تفلح كثيراً في القيام بوظيفة تأمين السعر العادل عن طريق مقابلة العرض بالطلب بسبب عوامل متعددة قد تكون خارجة عن إرادتها في بعض الأحيان ، كما يتضح من الأسباب التي أدت إلى حصول الاختناقات المتوالية ، والتي يمكن إجمالها بعدم وجود قاعدة عريضة من المساهمين في كثير من الشركات المدرجة ، فهناك العديد من الشركات المدرجة يمكن وصفها بأنها شركات عائلية شبه مغلقة ، حيث أن عدد المساهمين في بعض هذه الشركات لا يتجاوز المئة مساهم . وأفضل مثال على ذلك شركات قطاع التأمين ، كما أن معظم رأس المال هذه الشركات مملوك لعدد ضئيل من المساهمين لا يتجاوز العشرة أشخاص ، مما يؤدي إلى مزيد من الاختناق في تداول أسهمها (سوق عمان المالية ، ١٩٨٠ : ١٢) وهناك بعض الشركات المدرجة التي تمتلك فيها الحكومة ، أو مؤسساتها ، نسبة عالية من مجموع رأس مالها يصل في بعض الأحيان إلى ٨٥٪ من مجموع الاسهم . والعلاج يكمن في توسيع قاعدة المساهمين في مثل

هذه الشركات عن طريق طرح أسهم جديدة، وبيع الحكومة جزء من حصتها، وتعديل شروط الإدراج ما يضمن لاسهم تلك الشركات وللسوق قدرا كافيا من الاستمرارية في التعامل، وللأسعار مقدارا أكبر من العدالة.

ثالثا: حماية المتعاملين من الغش والخداع والغبن: تسعى أسواق الأوراق المالية إلى حماية المتعاملين فيها من الغش والخداع والغبن، سواء أكان مصدر ذلك الشركات المدرجة أم الوسطاء، فتطلب من الشركات الالتزام بمتطلبات الإفصاح المالي، وتطلب من الوسطاء الالتزام بالقواعد السليمة للتعامل، حيث تستبعد السوق الوسطاء غير المنضبطين وغير الملتزمين بالقواعد والاجراءات المعمول بها في السوق، كما تلغي العمليات التي قد تنطوي على غش أو غبن للمتعاملين، وقد أعطى النظام الداخلي لسوق عيان المالية صلاحيات لأبأس بها في هذا المجال لمديرها العام تصل إلى حد الغاء أية عملية تداول جرت خلافا للقانون أو للأنظمة أو للتعليقات المعمول بها^(١١). كما أعطى النظام السوق صلاحية الطلب من الشركات العامة الاعضاء نشر أية معلومات إضافية حول أوضاع هذه الشركات^(١٢)، مما يكفل سلامة التعامل واطمئنان المستثمر، وشدد على نواحي الإفصاح المالي من حيث وجوب الإفصاح عن «كافة المعلومات والإيضاحات التي تعتبر هامة للمستثمرين، والتي تمكنهم من اتخاذ قرار معلل للإقدام على الاستثمار أو الإحجام عنه في مجال الأوراق المطروحة، على أن لا تكون هذه المعلومات مضللة. . . وعدم حذف أية معلومات عمدا بقصد عدم اظهار الوضع الحقيقي للشركة. . . وللسوق الحق في اعلان وإذاعة هذه المعلومات من خلال الصحف المحلية ووسائل الاعلام الأخرى التي يحددها السوق وفق الصيغة التي يقرها بهذا الشأن»^(١٣).

كما أوجب النظام مراقبة السوق للوسطاء بهدف منع التلاعب والغش، وحدد الوسائل والأساليب الواجب اتباعها أو تجنبها لتحقيق ذلك^(١٤). كما حدد اجراءات التداول داخل القاعة، وأعطى للسوق الحق في أن تقرر نسبة الزيادة أو الانخفاض في أسعار الأوراق المالية في فترة التداول المقررة وفق ما تراه مناسبا، وأعطى للمدير الحق في إيقاف التداول الذي يجري خلافا لذلك.

مما سبق يتضح أن نظام سوق عيان المالية هيا لها أسباب تنفيذ وظيفة مكافحة الغش والتلاعب، وطلب منها منع أي غبن يلحق بالمتعاملين، والسؤال الأساسي الواجب طرحه هنا هو إلى أي مستوى نجحت سوق عيان المالية في تحقيق ذلك؟ وفي معرض الإجابة على هذا السؤال نجد أن السوق قد أوردت ما يفيد أنها لم تستطع إحكام طرق

حماية المستثمر من الغش والتلاعب الذي تقوم به بعض الشركات وبخاصة فيما يتعلق بالإفصاح المالي وبدقة وصحة قوائمها المالية المنشورة وعدم متابعة أوضاع هذه الشركات بدقة من قبل الدوائر أو المؤسسات ذات العلاقة . . . إن من أخطر المشاهدات التي عاشتها السوق . . . هو خلل الأرقام المالية في ميزانيات بعض الشركات وحسابات أرباحها وخسائرها بشكل يؤدي الى اخفاء عيوب ادارتها وتلاعب هذه الإدارات بحيث أصبحت هذه البيانات وسيلة تلاعب وليست وسيلة افصاح مالي سليم، ولم تعد تعبر تعبيراً صادقا وعادلا عن أوضاعها المالية . . .» (١٤).

أما فيما يتعلق بالغش والتلاعب أثناء التعامل في السوق فقد أوردت إحدى الدارسات للسوق ما نصه :

« يدعي عدد من الوسطاء والمستثمرين حدوث نوع من التلاعب داخل السوق وبخاصة من قبل بعض الوسطاء والمضاربين . ولكن إدارة السوق نفت ذلك بشدة وأوضحت أنه عندما تشك إدارة السوق بصحة عملية ما فإنها لا ترد في إيقافها والغائها فورا» (جورانه، ١٩٨٤ : ١٤٤).

وفي رأي الباحث أن إدارة السوق حتى وإن صح ما تدعيه تظل غير قادرة على التصرف في القضايا التي لا تفعل إلى تصل إلى علمها وهذا هو المهم، فقد اتفقت أطراف السوق : الإدارة والمتعاملون والوسطاء، في الدراسة المنوه عنها، على «أن المعلومات المتوفرة عن الشركات المدرجة في السوق ليست كافية» (جورانه ١٩٨٤ : ١٤٢) كما أن رقابة السوق لما يجري في قاعة التداول ليست دقيقة ولا كافية للأسباب التالية :

١ - قلة عدد الموظفين الموكلة إليهم مهمة متابعة جميع ما يجري في القاعة مما قد يسهل القيام ببعض عمليات التلاعب دون ملاحظتها من قبل الإدارة.

٢ - يستطيع الوسيط أن يتلاعب بالأسعار من خلال تثبيت عروض شراء وبيع وهمية فلا توجد وسيلة لدى السوق للتأكد من حدوث ذلك أو عدم حدوثه .

٣ - الطريقة التي يتم بموجبها تثبيت العقود وتنفيذها تسهل اتفاق الوسطاء (جورانه، ١٩٨٤ : ١٥١ - ١٥٢ ، ١٥٥) كما أنها لا توفر أية وسيلة للتأكد من وجود رصيد للبايع وتغضي فترة طويلة قبل أن يستطيع المشتري أن يحصل على عقد تحويل الملكية من قبل الشركة التي امتلك بعضها من أسهمها (جورانه، ١٩٨٢ : ١٥٣).

٤ - يسمح النظام الحالي للوسيط أن ينفذ عمليات الوساطة وفي نفس الوقت يبيع ويشترى لحفظته (ضمن شروط محددة) مما يثير الشكوك بأن هؤلاء الوسطاء قد

يستغلون ذلك فيقومون بالبيع والشراء لمحافظهم وفق أحسن الاسعار وبعدها يقومون بتنفيذ أوامر عملائهم.

رابعا: توزيع رأس المال: أن جميع الأدوات التي يتم التعامل بها في أقسام السوق المالية المتعددة وبشكل عام تتنافس في الحصول على الأموال، فالأسهم والسندات والعقارات والأوراق التجارية تنقرر اسعارها في أسواقها بفعل عوامل العرض والطلب، وعليه فإن المستثمرين عند توفر المعلومات يصبحون قادرين على المقارنة بين الاسعار والمخاطر والعوائد بالنسبة لكل نوع من هذه الاستثمارات، فيختارون الموجودات التي تمكنهم من تحقيق ما يرغبون فيه من مستوى المبادلة بين المخاطر والعوائد، ويؤدي تغير الاسعار إلى تغير في معدل العائد فيعيد المستثمر توزيع استثماراته طبقا لذلك. وهكذا تعمل الاسواق الكفوة على توزيع رأس المال بين الادوات المالية المختلفة التي يتم التعامل بها.

تقوم سوق عمان المالية بهذه الوظيفة على نطاق ضيق جدا يكاد يقتصر على الأسهم دون غيرها من أدوات التعامل في السوق المالية لأنها سوق للأوراق المالية من ناحية، ولأن سوق الأوراق التجارية وأذونات الخزينة غير متطورة لدرجة كافية في الأردن، ولأن أسواق المستقبلات وأسواق الأدوات القابلة للتحويل غير موجودة. وتقوم سوق عمان المالية بوظيفة توزيع رأس المال على هذا النطاق عن طريق تنظيمها للسوق الأولية الموازية، فتساعد على توزيع رأس المال بين أسهم الشركات في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبين نواحي الاستثمار الأخرى البديلة المتاحة في الأردن مثل الایداع في البنوك والسندات التي يتصف اقبال الجمهور على الاكتتاب بها بأنه ضيق جدا ويكاد يكون مقصورا على المؤسسات المالية المختلفة مثل الشركات المالية وشركات التأمين وقطاع البنوك حيث تستثمر هذه المؤسسات جزءا من أموالها في السندات، ولكنها لا تتداول هذه الاستثمارات بكثرة بل تحتفظ بها في محافظها في معظم الأحيان لأن فوائدها معفاة من الضريبة ومجزية نسبيا.

وحتى ضمن نطاق الأسهم فإن زمام الأمر فلت من يد سوق عمان المالية وتعدى حدوده المقبولة عام ١٩٨٢ عندما استغلت فئة من المتعاملين في الأسهم السوق الأولية بشكل خطير، حيث عمدوا إلى تأسيس شركات مساهمة عامة وهمية كثيرة تركزت في قطاع الخدمات وأحاطوا تأسيسها بهالة من الدعاية كانت تجتذب الكثيرين من المستثمرين، حتى أن نسب التغطية كانت تتجاوز عدة مئات بالمئة كما يبين الجدول رقم (٤) التالي:

جدول رقم (٤)

الحد الأعلى لنسب التغطية في الشركات التي طرحت أسهمها جديدة

السنة	عدد الشركات التي طرحت أسهمها	حديثة	قديمة	الحد الأعلى الذي وصلتته نسبة تغطية الاصدارات الجديدة
١٩٧٨	١١	٣	٨	٣١٩٪
١٩٧٩	١١	٤	٧	٥٧٠٪
١٩٨٠	٢٢	١٣	١٠	٦٢٦٪
١٩٨١	١٨	١٤	٤	٨٧٦٪
١٩٨٢	٢٤	١٢	١٢	١٥٥٤٪
١٩٨٣	١٧	١٣	٤	غير متوفرة
١٩٨٤	٤	٢	١	غير متوفرة
المجموع	١٠٨	٦٢	٤٦	

المصدر: الأرقام المطلقة: تقرير سوق عمان المالي السابع ١٩٨٤، جدول رقم ١١ أما نسب التغطية فقد تم تجميعها من التقارير السنوية المختلفة لسوق عمان المالية.

وبعد ذلك يقوم المؤسسون ببيع أسهمهم في الشركات التي أسسوها (وقد تكون شركات متنافسة) فيجنون أرباحاً طائلة تاركين الشركة التي أسسوها لتتلاقى مصيرها بين أيدي مالكيها الجدد الذين اندفعوا لشراء أسهمها دون روية أو تفكير بفعل الدعايات الكثيرة المضللة التي يكون المؤسسون قد أحاطوا بها تلك الشركة (سوق عمان المالية، ١٩٨٢: ٢٢) مما حدا بالسوق إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لوضع التعليمات التي من شأنها معالجة الوضع، ومن أبرز الأسس التي تم اعتمادها في هذا المجال: دعم طلب تسجيل الشركة المساهمة العادية بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المنوي القيام به، والزام المؤسسين بعدم بيع أسهم في الشركة خلال مدة لا تقل عن ثلاث سنوات من تاريخ منح الشركة حق الشروع في العمل، وإعادة المبالغ الزائدة عن الاكتتاب إلى المكتتبين في موعد أقصاه مدة شهر من تاريخ إغلاق الاكتتاب، وفي حالة تجاوز هذه المدة تصبح ملزمة بدفع الفائدة التي استحققت على هذه الأموال على أن لا يقل معدل الفائدة عن ٧٪ تحسب اعتباراً من تاريخ إغلاق الاكتتاب، وفي مطلق الأحوال يجب إعادة المبالغ الزائدة مع فوائدها إلى المكتتبين خلال ثلاثة شهور من تاريخ إغلاق الاكتتاب (سوق

عمان المالية، ١٩٨٢: ٢٢ - ٣٤)، كما تم تنظيم أسس رسملة الاحتياطي الاختياري أو أي جزء منه. وإلى جانب ذلك سعت سوق عمان المالية ومنذ البداية إلى تطوير خدمات الوساطة المالية من خلال ترخيص عدد من شركات الوساطة المتخصصة والمتفرغة لأعمال سوق رأس المال لتعمل على تنشيط تداول الأوراق المالية من خلال تمويل عمليات التداول في السوق الثانوية فتقوم بوظيفة التغطية والتوزيع والتسويق للأوراق المالية اعتباراً من مرحلة الإصدار الأولى لها. وقد نما عدد شركات الوساطة المالية حتى وصل إلى (٢٨) شركة بلغت رؤوس أموالها (٤٥, ٢٨٠) مليون دينار في منتصف عام ١٩٨٢ عندما اتخذت السوق قراراً باغلاق باب ترخيص شركات الوساطة لمدة سنتين من تاريخه (سوق عمان المالية، ١٩٨٣: ١٣٣).

نما سبق نرى أن سوق عمان المالية بذلت جهوداً كبيرة في عملية توزيع رأس المال سواء على مستوى المؤسسات: السوق الأولية والموازاة وشركات الوساطة، أم على مستوى التنظيم، وبادرت إلى سد الثغرات التي ظهرت، ولكن ضحالة السوق واقتصار التعامل فيها على الأسهم بشكل رئيس حد كثيراً من فعالية السوق في عملية توزيع رأس المال بين مختلف ضروب الاستثمار.

خامساً: موازنة الأسعار: تحدث عملية موازنة الأسعار عندما تكون هنالك أكثر من سوق واحدة تتعامل بنفس الأسهم وعندها يستطيع المستثمر أن يشتري من السوق التي تكون فيها أسعار تلك الأسهم منخفضة ويبيع في السوق الأخرى ذات الأسعار المرتفعة فيستفيد من فروق الأسعار. وتستمر العملية إلى أن تتوازن الأسعار المتباينة في هذه الأسواق.

إن سوق عمان المالية لا تستطيع القيام بهذه الوظيفة لعدم توفر متطلبات القيام بها لا على المستوى الوطني ولا على المستوى الإقليمي للأسباب التالية:

- ١ - اقتصار التعامل فيها على الأوراق الأردنية.
- ٢ - عدم إدراج الشركات الأردنية في سوق أخرى غير سوق عمان المالية.
- ٣ - عدم وجود سوق أخرى للأوراق المالية في الأردن.

ثالثاً: الصفات النموذجية و أين تقع سوق عمان المالية منها؟

تتصف أسواق الأوراق المالية النموذجية بالصفات التالية:

- ١ - الاستمرارية والسيولة.

٢ - الكفاءة.

٣ - الحضور الإقليمي والعالمي.

وفيما يلي تقييم سوق عمان المالية في هذه المجالات علماً بأنه قد تم التعرض للاستمرارية والسيولة في الصفحات السابقة.

كفاءة السوق:

يقصد بكفاءة السوق أن سعر الورقة المالية عند أية نقطة زمنية يجب أن يعكس وبشكل عام المعلومات المتاحة عن تلك الورقة، أي أنها ذات سعر عادل، لأنها تنتج عائداً يتلاءم مع مخاطر اقتنائها، فسعرها يتعدل بما يتلاءم وأية معلومات جديدة ذات علاقة بها للمحافظة على التوازن المرغوب فيه بين عوائدها ومخاطر اقتنائها وبحيث يستحيل على أي متعامل أن يحقق أرباحاً اقتصادية من معرفته بأية معلومات ذات علاقة أثناء تعامله بتلك الورقة (Jensen, 1978).

ولكي تتوفر الكفاءة للسوق هنالك شروط يجب توفرها فيها هي:

- ١ - أن السوق يجب أن تتألف من مشاركين متعددين بحيث لا يملك أي منهم نصيباً سائداً فيها.
- ٢ - أن تكون المعلومات عن الأوراق المالية من السهل الحصول عليها بتكاليف بسيطة ومتدنية.
- ٣ - أن التغيرات والتطورات التي تطرأ على الاقتصاد وعلى السياسة وفي الهيكل الاجتماعي تؤخذ جميعها بعين الاعتبار بسرعة في عمليات تلك السوق.
- ٤ - أن تكون تكاليف القيام بالعمليات من بيع وشراء متدنية.
- ٥ - أن تكون السوق مستمرة ومائلة بشكل عام.
- ٦ - أن تكون المؤسسات التي تتألف منها تلك السوق مؤسسات متطورة.
- ٧ - أن تكون التشريعات والتعليقات التي تنظم عمل السوق ملائمة بحيث تؤمن حسن سير العمل بسرعة ونعومة.
- ٨ - أن يكون الإفصاح المالي عن المعلومات المهمة الأخرى المتعلقة بجميع نواحي النشاط في الشركة دقيقاً وأميناً.
- ٩ - أن تكون الاتصالات سريعة ودقيقة وذات أنظمة فعالة.

جميع هذه العوامل يقرر مدى توفرها بشكل ملائم أو عدمه، مستوى الكفاءة السائد في السوق وبالتالي تحدد سرعة استجابة أسعار الأسهم للمعلومات (Block & Block).

(Hirt, 1983: 391). فإذا ما توفرت هذه الخصائص في سوق الأوراق المالية يمكن القول بأن تلك السوق سوق تتصف بالكفاءة بشكل عام. ولكن كفاءة السوق تختلف نوعياً، وبشكل يعتمد على مستوى توفر هذه الشروط والعوامل، فكلما كانت هذه الشروط والعوامل متوفرة بشكل أفضل كلما كانت السوق أكفأ. وبناء عليه فإنه يمكن تحديد ثلاثة مستويات للكفاءة نمر بها السوق في مراحل تطورها وهي:

١ - المستوى الضعيف.

٢ - المستوى شبه القوي.

٣ - المستوى القوي.

فالمستوى الضعيف لا تتوفر فيه شروط الكفاءة أو عواملها بشكل جيد فقد تتوفر كلها أو بعضها ولكن بمستويات متدنية من الجودة إلا أنه عندما يتوفر هذا المستوى من الكفاءة يصبح من غير الممكن تحسين قرار الاستثمار بالأسهم بمغرفة المعلومات المتعلقة بمستويات أسعارها التي كانت سائدة في الماضي، أوحى الاستفادة من تحليلها في تحسين ذلك القرار مما يعنى إنه لا يمكن الاستفادة من الاتجاه العام الذي كان سائداً في الماضي بالنسبة لأسعار الأسهم في تحسين نتائج قرار الاستثمار فيها. فعلى هذا المستوى من الكفاءة لا يستطيع المستثمر أن يزيد من كفاءته في اختيار السهم الأفضل من خلال معرفته بتتابع أسعار الأسهم الذي كان سائداً في الماضي (Lories, et al., 1985: 56).

أما المستوى شبه القوي تتوفر فيه هذه الشروط بشكل أفضل من المستوى الضعيف إلى حد ما لذا تكون أسعار الأسهم في السوق (Lorie, et al., 1985: 56) التي يتوفر فيها هذا المستوى من الكفاءة محصلة لجميع المعلومات المتاحة للجمهور عن الشركة لدرجة أنه لن يكون لأية جهود لتحليل هذه المعلومات أية نتائج استثمارية أفضل وتتركز معظم الأبحاث التي تجري في هذا المجال على التغيرات في المعلومات المتاحة وعلى سرعة استجابة الأسعار لهذه التغيرات وسرعة تحركها نحو نقطة توازن جديدة بعد نشر المعلومات.

أما المستوى القوي فتوفر فيه شروط الكفاءة بشكل مثالي وعندها تكون أسعار الأسهم في السوق محصلة لجميع أنواع المعلومات سواء منها المتاحة للجمهور أم المعلومات الخاصة التي لا يطلع عليها سوى نخبة محدودة ممن لهم صلة وثيقة بإدارة الشركة. وعلى هذا المستوى تتأثر أسعار الأسهم فوراً حتى بالمعلومات الخاصة فلا يستطيع المطلعون على المعلومات الخاصة (أو المؤسسات الكبيرة) أن يحققوا أرباحاً على ما تسمح به الأوضاع السائدة في السوق بشكل عام على الرغم من اطلاعهم على تلك المعلومات الخاصة وعلى الرغم من المزايا التي قد يتمتعون بها بسبب كبر الحجم في حالة المؤسسات الكبيرة

(Lorie, at al., 1985:56). وفي مجال تقييمنا لسوق عمان المالية في هذا المضمار فالأسئلة التي تطرح نفسها هي إلى أي مدى تتوفر شروط الكفاءة في سوق عمان المالية ، وبالتالي ما هو مستوى الكفاءة السائد فيها ؟

فسوق عمان المالية تتألف من مشاركين متعددين هم : ادارة السوق وتتولى الاشراف على العمليات وعلى حسن سير العمل وعلى التقيد بالأنظمة والتعليمات ، وشركات الوساطة المالية وعددها (٢٨) شركة مرخصة تقوم بأعمال الوساطة المالية وتتولى عمليات البيع والشراء نيابة عن المتعاملين ولا يملك أي من الوسطاء الحق في التعامل لمحفظة الخاصة إلا ضمن شروط محددة ومعروفة تشرف ادارة السوق على ضمان حسن التقيد بها ، أما الفئة الثالثة فهي حملة الأسهم والمستثمرون الذين يتعاملون من خلال الوكلاء . والجدول رقم (٥) التالي يبين أن ٥٤٪ من الشركات المدرجة في سوق عمان المالية كما أوردها الجزء الثالث من دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية المنشور عام ١٩٨٣ كانت ذات ملكية مركزة بشكل عام بمعنى ١٠٪ أو أكثر من أسهمها تتركز ملكيته في يد مالك واحد على الأقل كما أن حوالي ٥٢٪ من الشركات ذات الملكية المركزة شركات ملكيتها تركيزها شائع بين أكثر من مالك واحد أي أن هناك من بين حملة أسهمها أكثر من مالك يملك كل منهم ١٠٪ أو أكثر من أسهمها .

جدول رقم (٥)

تركز ملكية الشركات المدرجة قطاعيا

القطاع	عدد الشركات		نسبتها إلى عدد الشركات في ذلك القطاع
	في القطاع	ذات الملكية المركزة	
البنوك والمؤسسات المالية	١٩	١٣	٦٨,٤٪
التأمين	٢٢	٩	٤٠,٩٪
الخدمات	١٤	٨	٥٧,١٪
الصناعة والتعدين	٤٤	٢٤	٥٤,٥٪
المجموع	٩٩	٥٤	٥٤,٥٪

المصدر: معلومات مجمعة من دليل سوق عمان المالي للشركات المساهمة العامة الأردنية الجزء الثالث،

١٩٨٣.

كما يبين الجدول أن قطاع البنوك والمؤسسات المالية يحتوي على أكبر نسبة من الشركات ذات الملكية المركزة بشكل عام ويأتي قطاع التأمين في الدرجة الأولى من حيث

نسبة الشركات التي يتصف تركيز ملكيتها بالشيوع بين أكثر من مالك. وبما هو جدير بالذكر أنه من المعروف أن شركات التأمين في الأردن شركات عائلية ومساهمة خاصة في معظمها الأمر الذي يفسر ما أظهره الجدول السابق بهذا الخصوص.

أما من حيث المعلومات عن الأوراق المالية وسهولة الحصول عليها فتقوم السوق بتيسير ذلك ما أمكن حيث تنشر المعلومات المهمة عن أسعار الأسهم وحجم تداولها وحجم العقود المنفذة وأعلى سعر وأدنى سعر وسعر الافتتاح وسعر الاغلاق لأسهم الشركات المدرجة في السوق الثانوية النظامية في وسائل الاعلام المختلفة بما فيها خدمات وكالة رويتر حيث تقوم هذه الوكالة بنشر الأسعار مباشرة من قاعة التداول بالإضافة إلى أن السوق أصدرت لغاية الآن عددا من الأدلة والنشرات عن الشركات المدرجة إلا أنها لا تقوم بنشر هذه المعلومات عن السوق الموازية على هذا المستوى بل تكتفي بوضع نشرة أسعار الأسهم المتداولة في السوق الموازية على لوحة الاعلانات هناك لاطلاع المهتمين كما أن السوق تتمتع بصلاحيات التأكد من التقيد بمتطلبات الإفصاح المالي بالنسبة للشركات المدرجة ونشر المعلومات المهمة عنها بالوسيلة التي تراها السوق ملائمة. ولكنها وعلى الرغم من هذه الجهود لم تنجح في ضمان دقة وصحة البيانات التي تحتوي عليها القوائم المالية لبعض الشركات. (١٥)

أما من حيث التشريعات التي تحكم عمل السوق وتساهم بالتالي في تحديد مستوى كفاءتها فنظرة فاحصة على هذه التشريعات تبين لنا أنها اتسمت بالتدرج والواقعية فقد انشئت السوق بموجب القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦ ووضعت أحكام هذا القانون موضع التنفيذ منذ بدء العمل فيه اعتبارا من بداية عام ١٩٧٨ وقد وردت أحكام هذا القانون بصفة عامة مطلقة في كثير من الأحيان ولعل ذلك كان يهدف إلى إفساح المجال أمام القائمين على ادارة السوق للتوسع في الاستدلال وإعطائهم مرونة في التطبيق باعتبار أن الخبرات السابقة كانت غير موجودة من قبل ولا بد من تطويرها (سوق عمان المالية، ١٩٧٨).

وقد قامت ادارة السوق باقتراح استحداث النصوص القانونية لمواجهة الحالات المستجدة ونجحت في ذلك خاصة في قانون السوق وفي القوانين الأخرى ذات الارتباط المباشر فيها بينها وبين السوق مثل قانون الشركات ونظام مراقبة الأعمال الأجنبية بهدف تحقيق الانسجام والتوافق ما بين نصوص تلك القوانين ونصوص قانون السوق (١٦)، ومن بين الأمور التي لها علاقة بالسوق أيضا التعديلات التي تقدمت بها وزارة التجارة والصناعة والتي استهدفت ما يلي: عدم تقييد حركة انتقال رؤوس الأموال العربية من

خارج المملكة وداخلها، وعدم تقييد تحويل رؤوس الأموال العربية، وإطلاق حرية ادخال واخراج الأوراق النقدية الأجنبية بدون حدود وعدم السماح للشركات غير الأردنية بطرح أوراقها المالية أو الاعلان عنها في المملكة إلا وفقاً لمبدأ العاملة بالمثل وبموافقة مسبقة من كل من وزارة الصناعة والتجارة والبنك المركزي الأردني وسوق عمان الدولية، وتسهيل انتقال ملكية أسهم الشركات للمساهمة العامة من وإلى الرعايا العرب، واعطاء سوق عمان المالية صلاحية الموافقة على ذلك ضمن النسب المحددة في الأنظمة المرعية، ومعاملة الرعايا العرب معاملة الأردنيين في انتقال الأسهم واسناد القرض لدى تداولها في سوق عمان المالية. كما يتم تعديل قانون الشركات بما يضمن التنسيق بين السوق وبين مراقب الشركات عند طرح أية شركة أسهمها للاكتتاب العام.

وهكذا فإن شروط صفة الكفاءة بالنسبة لسوق عمان المالية تتوفر إلى درجة محدودة فهناك شركات تتركز فيها الملكية بدرجات متفاوتة ويتم نشر المعلومات ولكن ضمن حدود خصوصاً فيما يتعلق السوق الموازية وتبذل السوق جهداً كبيراً في سعيها لتعديل القوانين والأنظمة المعمول بها لزيادة التنسيق بينها وبين المراجع الأخرى ذات العلاقة ولضبط وأحكام العمل داخل السوق. أما عدم كفاية وعدم دقة الافصاح المالي في حالة بعض الشركات فنقلة ضعف واضحة وأساسية تجعل ما هو متوفر من شروط الكفاءة في سوق عمان المالية بشكل عام بالكاد كافياً لتأمين المستوى الضعيف للكفاءة ناهيك عن المستوى شبه القوي والقوي.

وعلى الرغم من ذلك فإن ادارة السوق تسعى جاهدة لتأمين حضور السوق عربياً ودولياً فمن طريق عضوية السوق في اتحاد البورصات العربية^(١٧)، واتخاذها مقراً مؤقتاً للأمانة العامة الفنية للإتحاد (سوق عمان المالية، ١٩٨٤)، ومشاركتها الفعلية في مؤتمراتها وندواتها واستعدادها لوضع خبراتها وتجاربها في خدمة الدول العربية الراغبة في ذلك تؤمن لنفسها نوعاً من الحضور على المستوى العربي اضافة إلى ما قامت به ادارتها من اتفاق من وكالة رويتر لبت أسعار التعامل من قاعة التداول إلى جميع أنحاء العالم الأمر الذي يعطي نوعاً من الحضور العالمي إلى جانب الحضور العربي ويساعد المستثمرين المهتمين في جميع أنحاء العالم ومن تنطبق عليهم شروط التعامل أن يكونوا على بينة من الأسعار السائدة في تلك السوق.

والحضور العربي والدولي يتطلب منها التقيد أكثر بالقواعد والممارسات المتبعة في الأسواق الدولية والأغلبية كذلك يتطلب زيادة حضورها العربي قرارات لا تقتصر على مستوى التعامل بأسواق الأوراق المالية بل يتعداها إلى مجالات اقتصادية ومالية أخرى لها

صلة وثيقة بهذه الأسواق الأمر الذي يعد تحدياً حقيقياً لمتخذي القرار في المستويات العليا في العالم العربي لاسيما وأن الإتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية يهدف من ضمن ما يهدف إليه إلى وتذليل الصعوبات التي تعترض الاستثمار العربي وتوسيع قاعدته وتنويع أدواته والعمل على تشجيع ادراج وتبادل الأوراق المالية في الوطن العربي . . . وإلى المساهمة في انشاء سوق مالية عربية تسهل تبادل الأوراق العربية في الوطن العربي (سوق عمان المالية، ١٩٨٢: ١٤٦ - ١٤٧). ولقد تم تعديل بعض القوانين والأنظمة في الأردن لتتلاءم مع هذه الأهداف بفضل مساعي ادارة السوق^(١٨).

ولاشك في أنه مطلوب من السوق مزيداً من الحضور عربياً ودولياً عن طريق توسيع السماح بالتعامل بأسهم شركات عربية وأخرى أجنبية مما يسهل عليها القيام بوظيفة موازنة الأسعار على أن لا يتم هذا الأمر إلا بعد دراسة دقيقة لجذوى ذلك وتأثيره على المستثمر الأردني بشكل خاص وعلى الاقتصاد الأردني بشكل عام.

الخلاصة:

سعت هذه الدراسة إلى تقييم سوق عمان المالية من حيث نطاق عملها والوظائف التي تقوم بها ومدى فعاليتها في ذلك وكفاءتها كسوق للأوراق المالية.

تبين أن سوق عمان المالية سوق محلية للأوراق المالية وليست سوقاً مالية بالمعنى الدقيق للإصطلاح وأنها ضحلة وتفتقر إلى التنوع وأن إسمها لا يعبر بدقة عن نطاق عملها.

نجحت سوق عمان في خلق استمرارية التعامل على مستوى السوق ولكنها لم تنجح كثيراً في خلق هذه الاستمرارية على مستوى الورقة مما أدى إلى ظهور العديد من الشركات المدرجة والتي لا يتم التعامل بأسهمها وإلى ظهور اختناقات في التداول وأدت الى عجز السوق عن تأمين السعر العادل للسهم بالرغم من الجهود التي تبذلها إدارة السوق كمنظم للسوق الأولية وللسوق الموازية وعلى الرغم من أن نظامها الداخلي يساعد كثيراً على قيامها بتلك الوظيفة إن توفر لها الجهاز الفعال ولعل عدم قدرتها على تحقيق النجاح المأمول في تحقيق أسعار التبادل العادلة قد يكون مرده إلى عوامل منها عدم وجود قاعدة عريضة من المساهمين في العديد من الشركات المدرجة.

أما من حيث حماية المتعاملين من الغش والخداع والغبن سواء أكان مصدر ذلك

الشركات المدرجة أم الوسطاء فقد هيأ نظام سوق عمان المالية لها أسباب تنفيذ هذه الوظيفة ولكنها لم تستطع لإحكام طوق حماية المستثمرين من الغش والتلاعب الذي تقوم به بعض الشركات وخاصة فيما يتعلق بالافصاح المالي وبدقة وصحة قوائمها المالية المنشورة. أما فيما يتعلق بالغش والتلاعب أثناء التعامل فإن ادارة السوق لا تتردد في إيقاف وإلغاء أية عملية عندما نشك في صحتها ولكن رقابة السوق لما يجري في قاعة التداول ليست دقيقة ولا كافية.

لقد بذلت سوق عمان جهودا كبيرة في مجال توزيع رأس المال على مستوى المؤسسات: السوق الأولية الموازية وشركات الوساطة أو على مستوى التنظيم وبادرت إلى سد الثغرات التي ظهرت ولكن ضحالة السوق واقتصار التعامل على الأسهم بشكل رئيسي حد كثيرا من فعاليتها في القيام بهذه الوظيفة وجعل نطاق أدائها ضيقا جدا.

ولا تستطيع السوق القيام بوظيفة موازنة الأسعار لاقتصار التعامل فيها على الأوراق الأردنية ولعدم إدراج الشركات الأردنية في أسواق أخرى ولعدم وجود سوق أخرى للأوراق المالية في الأردن.

وفيما يتعلق بالكفاءة فإن شروطها تتوفر في سوق عمان المالية بدرجة محدودة كما أن عدم كفاية الافصاح المالي بشكل عام وعدم دقته في حالة بعض الشركات نقطة ضعف واضحة وأساسية تساهم كثيرا في جعل مائهو متوفر من شروط الكفاءة في سوق عمان بشكل عام غير كاف لتأمين المستوى شبه القوي ناهيك عن المستوى القوي للكفاءة.

ولا تألو سوق عمان جهدا في تأمين حضور السوق عربيا ودوليا على الرغم من أن مستوى هذا الحضور مرهون بقرارات لا تقتصر على مستوى التعامل بأسواق الأوراق المالية بل تتعداها إلى مجالات اقتصادية ومالية أخرى وهي قرارات تشكل تحديا حقيقيا لمن لهم حق اتخاذها في المستويات العليا في العالم العربي.

التوصيات:

مما سبق يمكن توصية سوق عمان المالية بما يلي:

- ١ - تعديل اسمها ليصبح أكثر دقة في التعبير عن نطاق عملها كأن يصبح اسمها سوق عمان للأوراق المالية.
- ٢ - العمل على كسب المزيد من ثقة المتعاملين ورفع مستوى كفاءة السوق وذلك عن طريق:

أ - تعديل شروط الادراج بما يكفل استمرارية التعامل على مستوى السهم وذلك بتحديد حدود دنيا لعدد الأسهم المتداولة للشركة طالبة الادراج ولعدد من يحملون هذه الأسهم وأن تكون الشركة طالبة الادراج قد حققت أرباحا وقامت بتوزيع أرباح لعدد معين من السنوات لانتقل عن ثلاث سنوات قبل الادراج.

ب - زيادة حماية المتعاملين من الغش والتلاعب والغبن ويتم ذلك عن طريق:

١ - زيادة عدد الموظفين الكفاء العاملين في قاعة التداول بحيث يستطيع مراقبة جميع العمليات التي تجري بدقة.

٢ - انشاء مركز موحد لنقل ملكية العقود المنفذة وتزويده بما يلزم من الوسائل الالكترونية الحديثة التي تستعمل في حفظ المعلومات واسترجاعها ومعالجتها ونقلها (الاتصالات) بسرعة وسهولة.

٣ - تسهيل اجراءات نقل الملكية وتخفيض تكاليف التعامل بالنسبة للمتعاملين وللكلاء.

ج - تثبيت أسس وقواعد وأطر الافصاح المالي وذلك عن طريق تصميم نموذج موحد للقوائم المالية لجميع شركات القطاع الواحد كما تم عمله في قطاع التأمين والتعاون مع الجهات المعنية مثل دائرة ضريبة الدخل ودائرة مراقب الشركات لمعاقبة الشركات التي يتم اكتشاف تزوير في بياناتها المالية وملاحقة مدققي حساباتها إن ثبت أنهم تواطؤوا معها وذلك سعيا لتثبيت أسس وقواعد الافصاح المالي من حيث الكم والنوع.

٣ - الاستمرار في العمل على تعميق السوق وتنويعها عن طريق:

أ - خلق أو المساهمة في خلق أدوات أخرى للتعامل مثل التي يتم التعامل بها في الأسواق الأكثر تطورا، وقد ورد ذكر العديد منها في صلب الدراسة.

ب - بذل الجهود لتأمين المزيد من حضور السوق اقليميا وعربيا ودوليا.

ج - توسيع السماح بالتعامل بأسهم شركات عربية وأخرى أجنبية والسعي للحصول على المعاملة بالمثل في البلدان التي توجد بها أسواق مالية في المنطقة.

أهوامش:

- (١) أواسط عام ١٩٨٥.
- (٢) انظر البحث الذي قام به الباحث بعنوان «سوق عمان المالية: إلى أين؟» (مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد ١، مجلد ١٤ مارس ١٩٨٦) وبين فيه أسباب النجاح الذي حققته السوق في النصف الأول من عمرها وأسباب الركود الذي تعرضت له فيها بعد. وفي الحقيقة فإن البحث المذكور وهذا البحث يمكن اعتبارهما مكملين لبعضهما بشكل أو بآخر.
- (٣) يطلق على الأدوات المالية الطويلة الأجل مثل الأسهم والسندات اسم الأوراق المالية، أما الأدوات المالية القصيرة الأجل فيطلق عليها اسم الأوراق التجارية.
- (٤) قانون مؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦ منشور في دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية، الجزء الثاني، نشرته سوق عمان المالية عام ١٩٨١، ص ٦٤٨.
- (٥) تكفي السوق بنشر أسعار التداول في السوق الموازية على لوحة الاعلانات داخل السوق والتي يمكن للمهتمين الاطلاع عليها متى شاؤوا.
- (٦) وهي اصدارات حكومية.
- (٧) كان هنالك مالا يقل عن (١٧) اصدارا قاتليا من السندات قامت بطرحها شركات ومؤسسات من القطاع العام والخاص خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٤ بلغ مجموعها العام حوالي (٨٥، ٥) مليون دينار، بالإضافة إلى (٢٢) اصدارا من سندات التنمية قام بطرحها البنك المركزي الأردني حتى ١٥/١١/١٩٨٤. انظر تقرير سوق عمان المالي السابع، ١٩٨٤، ص ٥٠ - ٥١.
- (٨) هنالك مؤسسات في الأردن تعملان على الأساس اللاربوي هما البنك الاسلامي الأردني وبيت الاستثمار الأردني. كما أن هنالك مالا يقل عن خمسين مؤسسة من هذا النوع خارج الأردن.
- (٩) من هذه المقترحات ما يلي (كما وردت في التقرير السنوي الثالث لعام ١٩٨٠):
أ- تشجيع الشركات المساهمة العامة على توسيع طاقاتها الانتاجية من خلال طرح اسهم زيادة رأس المال أو عن طريق الاقتراض العام (اسناد قرض) أو بمزيج من الأسلوبين معا على فترات متقاربة أو متباعدة.
ب - وضع حوافز تعفي بتحويل الشركات المساهمة الخصوصية إلى شركات مساهمة عامة مما يؤدي إلى توسيع قاعدة المساهمين ومن أمثلة هذه الحوافز خلق تمييز في المعاملة الضريبية وتمييز في مدى الاستفادة من مزاي قانون تشجيع الاستثمار مما يفرض المؤسسة بإنشاء شركات مساهمة عامة بدلا من مساهمة خصوصية وتشجع الشركات المساهمة الخصوصية الموجودة على التحول الى مساهمة عامة.
ج - قيام الشركات بطرح المتبقي من أسهمها للاكتتاب العام حيث لم يتسن لها في الماضي إمكانية تغطية كامل الاسهم.
- (١٠) انظر نص المادة ١٨ من النظام الداخلي لسوق عمان المالي.
- (١١) المادة ٢٨ من النظام المذكور.
- (١٢) المواد ٢٩، ٣٣، ٣٤، ٣٦ من النظام المذكور.
- (١٣) الباب الرابع من النظام المذكور.
- (١٤) مذكرة سوق عمان المالية المرفوعة إلى الجهات المسؤولة والمنشورة في الصحف المحلية بتاريخ ٧ أيار ١٩٨٥.

- (١٥) لطفا ارجع لما تم بحثه تحت عنوان «حماية التعامل من الغش والخداع» في الصفحات السابقة.
 (١٦) لمزيد من تفاصيل التعديلات، انظر التقرير السنوي الثالث لعام ١٩٨٠ ص ٢٨ - ٤٣.
 (١٧) يضم الاتحاد في عضويته الأردن ولبنان وتونس والمغرب ومقره الحالي المؤقت هو الأردن.
 (١٨) لطفا ارجع للفقرة المتعلقة بالتشريعات.

المصادر العربية

البساط، هـ.

١٩٧٥ الأسواق المالية الدولية وبورصات الأوراق المالية وسياسات تكوين محفظة الأوراق المالية في المصارف، بيروت، اتحاد المصارف العربية.

البنك المركزي الأردني.

١٩٨٤ أ النشرة الاحصائية الشهرية، الأعداد ١ - ١٢، المجلد العشرون.

١٩٨٤ ب التقرير السنوي الحادي والعشرون.

جوارنة، ط. ق.

١٩٨٤ سوق عمان المالي وأهمية في الاقتصاد الأردني (رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الجامعة الأردنية، باشراف الدكتور أحمد القطناني).

سوق عمان المالية

١٩٧٨ التقرير السنوي الأول

١٩٧٩ أ التقرير السنوي الثاني.

١٩٧٩ ب دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية، الجزء الأول.

١٩٨٠ التقرير السنوي الثالث.

١٩٨١ أ التقرير السنوي الرابع.

١٩٨١ ب دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية، الجزء الثاني.

١٩٨٢ التقرير السنوي الخامس.

١٩٨٣ أ التقرير السنوي السادس.

١٩٨٣ ب دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية، الجزء الثالث.

- ١٩٨٤ التقرير السنوي السابع .
١٩٨٥ دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية ، الجزء الرابع .

المصادر الأجنبية

- Block, S.B. and Hirt, G.A.
1984 Foundations of Financial Management (3rd ed.) Homewood, Ill.: Richard D. Irwin
- Jensen, M.C.
1978 "Some anomalous evidence regarding market efficiency." Journal of Financial Economics 6 (June - Sept.): 95-101
- Leffler, G.L. and Farwell, L.C.
1963 The Stock Market (3rd ed.) New York: J. Wiley & Sons
- Lorie, J.H., Dodd, P. and Kimpton, M.H.
1985 The Stock Market: Theories and Evidence (2nd ed.). Homewood, Ill.: Richard D. Irwin
- Malallah, M.A., Dahhan, O.E., Abu-Jbarah, H.M., Gharaibeh, F.A., Salem F.S., Ramadan, Z. and Khasawneh, S.
1978 The Small Scale and Handicraft Industries in Jordan 1976. Amman: Industrial Development Bank
- Ritter, L.S. and Silber, W.L.
1980 Principles of Money: Banking and Financial Markets. New York: Library of Congress

الإدارة في مطلع العصر العباسي الأول

عبد الجبار العبيدي
قسم التاريخ - جامعة الكويت

مقدمة :

كان للتنظيمات الإدارية التي أحدثها الرسول ﷺ غداة هجرته من مكة إلى المدينة أهمية بالغة في تنظيم أمور المسلمين . إذ بدأ بتنظيم أمور الجماعة الإسلامية على أسس جديدة استندت على مبادئ الإسلام التي تقوم على الأخوة والمساواة . وأقام بذلك أول هيكل لحكومة عربية إسلامية منظمة .

ولقد تمثل الجهاز الإداري لذلك التنظيم باستعمال عدد من الكتاب لكتابة الرسائل والمداينات والمعاملات من بيع وشراء وضمانة وكفالة وأمور أخرى اقتضتها طبيعة المرحلة في بداية الدعوة لتنظيم أمور الجماعة وتؤدي واجباتها . فنشأ عندهم ما يمكن نسميه بديوان الإنشاء^(١) . وهو الشيء الذي تطور في عهد الخلفاء الراشدين والعصر الأموي ، وأصبح من الأشياء المهمة في الدولة . ومن ناحية أخرى فقد فرق الرسول ﷺ عمالا على الصدقات في المناطق التي وصل إليها الإسلام وكان هؤلاء العمال في الأساس دعاة يدعون الناس للمسارعة بدخول الإسلام ، ويسقطون عنهم الجزية تمييزاً لهم عن أهل الذمة الذين رفضوا الإسلام وذلك امتثالاً لقوله تعالى : ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها . . ﴾ (القرآن الكريم ، التوبة : ١٠٣) .

فقد بعث المهاجر بن أمية إلى صنعاء ، وزباد بن لبيد إلى حضرموت ، وعدي بن حاتم إلى طي وأسد . والعلاء بن الحضرمي إلى البحرين ، وعلي بن أبي طالب إلى نجران . (الطبري ٣ ، ١٩٦١ : ١٤٣ ، البلاذري ، ١٩٧٨ ، ٧٠ - ٨٠) .

والواقع أن الناس أيام الرسول ﷺ كانوا يؤدون من أموالهم الصدقات وينفقونها في أبوابها حسب تعليمات القرآن الكريم . وكان لعمال الصدقات نصيبهم القليل الذي يحدده لهم الشرع ، وعليه فلا يصل إلى المدينة سوى نسبة ضئيلة من هذه الأموال توزع في أبوابها الشرعية . ولهذا لم يكن للرسول ﷺ بيت مال ولا خازن (مؤنس ، ١٩٧٣ : ١٨ - ١٩) . ثم وضع الرسول ﷺ بالفهم مع صحابته المواد الرئيسة الأولى لدستور الجماعة ، وترك الباب مفتوحاً ليضاف إليه من المواد ما تسمي إليه الحاجة ، وتدعو إليه ضرورات تطور الجماعة من التنظيم . وبهذا امتاز عهد الرسول ﷺ بالبساطة وعدم التعقيد الإداري .

وفي عهد الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم) تطور النظام الإداري والمالي ، وبخاصة في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب نظراً لحاجة الدولة لهذا التطور وتوسعها وامتدادها جغرافياً بعد اتساع حركة الفتوح ، وحاجتها لمثل هذه التنظيمات لمواجهة متطلبات الوضع الجديد خارج شبه الجزيرة العربية .

إن هذا التطور في الأنظمة الإدارية جاء نتيجة لاندفاع العرب إلى الفتح واختلاطهم كذلك بأقوام أخرى ، تعلموا منهم التنظيمات الإدارية التي أغنت تنظيماتهم وطورتها ، وبخاصة بعد فتح العراق والشام حيث كانت الدولتان الفارسية والبيزنطية ، مما جعلها تأخذ شكلاً جديداً مغايراً لما كانت عليه زمن الرسول ﷺ (ابن بطاطبا ، بدون تاريخ : ٨٣ - ٨٤ ، الماوردي ، ١٩٦٦ : ١٩٩) . وقد اهتم الخليفة عمر بن الخطاب بالنظام المالي ، ولاسيما نظام الأراضي المفتوحة التي غدت مورداً مالياً ثابتاً للدولة . (دروزه ، ١٩٥٩ : ١٧٧) غير أنه عندما أسيء استعمال النظام الإداري والمالي من قبل ولاية الخليفة عثمان بن عفان ، الذين استغلوا لين وتسامح هذا الخليفة الجليل ، أدى سوء هذا الاستعمال إلى التخلخل الإداري والمالي ، وبالتالي سبب تدمير العامة نتيجة سياسة التسلط للولاة وتعسفهم واستغلالهم لأموال الدولة وصرف بعضها في غير مجالاتها الشرعية مما أدى إلى ما عرف فيما بعد بالفتنة ، ومقتل الخليفة نفسه بأيدي المسلمين أنفسهم ، وتلك ظاهرة سيئة بدأت في الدولة العربية الإسلامية . (الطبري ، ٤ ، ٥ : ١٩٦١ : ٣٢٣ - ٣٢٤ ، ٩٥ فلهاوزن ، ١٩٥٨ : ٤١) .

وفي العهد الأموي تطورت الدواوين بشكل سريع ، فأنشئت الدواوين المركزية في عاصمة الخلافة ، والفرعية في الولايات ، وأصبحت هذه الدواوين هي التي تقوم بتنظيم أمور الناس والمال والاقتصاد ، وكتيجة لاستمرار حركة الفتوح الإسلامية واتساعها في العهد الأموي ، أصبحت هذه الدواوين الأساس الذي تستند عليه الدولة في تنظيم متطلبات شؤون حياتها الجديدة . ومن الطبيعي أن تتأثر هذه الدواوين بالتنظيمات

البيزنطية والفارسية كنتيجة لوقوع أراضٍ شاسعة كانت تحت سلطة هاتين الدولتين ، مما أدى إلى تطورها وصبغها بالصبغة العربية ، وأنشئ نظام مالي يركز عليه اقتصاد الدولة ، كما حصل في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٦ هـ) ، وبذلك بدأت حركة التعريب في تلك الدواوين ، وما مضى عقد من الزمن إلا وكان غالبية العاملين فيها من الذين يحسنون اللغة العربية (السيوطي ، ١٩٥٢ : ٢١٩ ، الجهشيار ، ١٩٣٨ : ٢٧ - ٢٨ ، ابن طباطبا ، بدون تاريخ : ١٢٢ ، حلمي ، ١٩٦٦ : ١٤٥) .

وعندما أسس استعمال بعض هذه التنظيمات ، حاول الخليفة عمر بن عبد العزيز إصلاحها ، فأعاد تنظيم إدارة الولايات تحت سلطة الدولة المباشرة ، وأوكل إدارتها إلى عمال أكفأ صالحين ، وحاول إصلاح الأمور المالية وبخاصة نظام جباية الخراج والجزية ، ورفع الظلم عن الموالي وأهل الذمة ، فقد ذكر الطبري أن الخليفة قال لعماله : « ولا تأخذن في الخراج إلا وزن سبعة ليس لها آيين ولا أجور الضرايين ولا هدية النيروز والمهرجان ولا ثمن الصحف ولا أجور الفروج ولا أجور البيوت ولا دراهم النكاح ولا خراج على من أسلم من أهل الأرض »^(٢) . وقد ذكر بعض المؤرخين أن الخليفة وضع حلائق ومبادئ الإسلام ويحفظ للخزينة حقوقها ، ذلك بأن أعفى من أسلم من الجزية وأعطى الموالي المقاتلة مثل العرب فزاد انتشار الإسلام بينهم ، واعتبر الخراج إيجارا لأرض الخراج التي هي ملك مشترك للمسلمين ، ويترتب على مزارع هذه الأرض أن يدفعه سواء كان مسلما أم ذميا (الذهبي ٤ ، لا تاريخ : ١٦٩ ، الدوري ، ١٩٥٠ : ١٢) . وأمر بإيقاف نظام تحويل الأراضي من خراجية إلى عشرية اعتبارا من سنة مئة للهجرة ، وأجرى إصلاحات أخرى منها إلغاء الضرائب الإضافية كهدايا النيروز والمهرجان وضرائب الصحف والزواج وأجور الضرايين وأجور البيوت ورسوم العرائض . وهكذا ورغم قصر فترة حكمه التي وقعت بين (٩٩ - ١٠١ هـ) إلا أن الإصلاح كان كبيرا في الإدارة والمال .

وقد بذل الخليفة هشام بن عبد الملك (١٠٥ - ١٢٥ هـ) جهودا إصلاحية كبيرة لأجل التنظيمات الإدارية ، وإصلاح الوضع الاقتصادي والاستمرارية على ما أحدثه الخليفة عمر بن عبد العزيز ، فقد أحسن الولاية ونظم الجباية وعمر خراسان عمارة كبيرة ، وطلب من واليه أشرس بن عبد السلام إعفاء من أسلم من بلاد ما وراء النهر من الجزية ، فنجحت دعوته ، لكن الدهاقين - وهم كبار الملاك والحكام في القرى - وقفوا ضد هذا الإجراء لأنهم كانوا لا يريدون نشر دين فيه روح المساواة ، ولأنهم سيكونون أول المتضررين من هذا الإجراء بسبب الامتيازات المالية والاقتصادية والاجتماعية التي يتمتعون بها دون غيرهم . ولما كان نفوذهم واسعا ومؤثرا فقد استطاعوا أن يؤثروا في هذا القرار

ويغيروه لصالحهم ، وبضغط من الوالي عاد وطلب الخليفة أخذ الخراج ممن كانوا يأخذونه ، فأعادوا الجزية على من أسلم (الطبري ٧ ، ١٩٦١ : ٥٤ - ١٧٣ ، ابن عبدالحكم ، ١٩٥٤ : ٣٥ - ١٤٣) و (BARTHOLD, 1929:48) . فأدى ذلك إلى ردود فعل سلبية استمرت حتى ولاية نصر بن سيار على منطقة خراسان (الطبري ٧ ، ١٩٦١ : ١٥٤ ، فلوتن ، ١٩٣٤ : ٥٥) .

وفي عهد الخلفاء الخلفاء الذين تسلموا بعد هشام ساءت أحوال الدولة فأهملت التنظيمات الإدارية ، ولم يحدث أي تطور في شؤون الإدارة والمال ، إلا في عهد مروان بن محمد الجعدي آخر خلفاء بني أمية ، الذي قام بمحاولات للأصلاح الإداري والمالي منها تنظيم الضرائب في خراسان بطريقة عادلة حين قرر إعفاء المسلمين من الجزية ، وقسم منطقة خراسان إلى مناطق ضرائب ، وفرض على كل منطقة كمية معينة تجبي على الأرض أيا كان مالكيها (فلهاوزن ، ١٩٥٨ : ٤٧٨ - ٤٨١) . وقد استغزت هذه التدابير الدهاقين . ولكنها جاءت متأخرة فلم تؤثر في مد عمر الدولة الأموية ، ولم تحل دون سقوطها سنة ١٣٢ للهجرة على أيدي العباسيين .

ومن ذلك يتبين لنا أن التنظيمات الإدارية عامة كانت في إطار عامة محدودة في عهد الرسول ﷺ وأبي بكر الصديق . ثم اتسعت ابتداء في أيام عمر بن الخطاب ، وانبعثت عن المجتمع وحاجاته ، وعبرت عن رغباته ، وترجمت عمليا اتجاهاته . وعندما استقرت تلك التيارات الفكرية وتبلورت في أداء وظيفتها أصبحت التشريع الإسلامي في النظم السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية (القرعة غولي ، ١٩٧٤ : ٢٧٣ - ٢٧٥) .

وبذلك يمكن القول بأن إدارة الدولة الإسلامية بدأت بسيطة التنظيم ، قليلة التكاليف ، فلم تزد في أول الأمر عن إطار تنظيمي لشؤون الجماعة ، ثم أخذت تتطور ابتداء من أيام عمر بن الخطاب مع اتساع نطاق الأمة ، وتوالي الفتوح ، وحاجة الخلفاء إلى تنظيم لأمر المجاهدين للدفاع عن كيان الدولة ، ثم دخول أمم ذات تنظيمات إدارية ومالية سابقة في الإسلام ، فكان لابد من تطويرها بحيث تلائم الشريعة الإسلامية وأهداف أمة الإسلام . هذا عدا عن اتساع قاعدة المجتمع الإسلامي بدخول عناصر جديدة كانت على مرتبة معقولة في التنظيم الإداري كالفرس والرومان والقبط وغيرهم . وقد بدأ ذلك بوضوح في أيام الخليفة عمر بن الخطاب الذي بدأ بإنشاء الدواوين (اليعقوبي ٢ ، ١٩٦٤ : ١٥٣ ، السيوطي ، ١٩٥٢ : ١٣٧) .

العباسيون والاستقرار الإداري :

تعتبر التنظيمات الإدارية للدولة العباسية امتدادا طبيعيا لدولة بني أمية والراشدين وعهد الرسول ﷺ ، وانعكاسا صادقا للفكر السياسي وتطوره عند المسلمين ، لأنها نمت وتطورت وفق الأسس التي وضعها النظام الإسلامي في المدينة . لأول مرة في تاريخ العرب والمسلمين ، ثم استطاعت أن تتفاعل مع النظم الأخرى في البلاد المفتوحة ، وأن تأخذ منها ما يفيد الدولة الإسلامية الجديدة ، وينسجم مع مبادئها وشرائعها ، وعلميه الواقع الجديد بعد حركة الفتح ، فإذا كانت المركزية هي الأساس للنظام السياسي في دولة الخلفاء الراشدين في المدينة ، فقد أصبح النظام اللامركزي أساس الحكم الأموي في دمشق نتيجة لاضطراب المركزية بعد حوادث الفتنة في عهد الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) .

وبانتهاء الحكم الأموي سنة ١٣٢ للهجرة ، وجميـء العباسيين للسلطة ، ظل النظام السياسي كما هو ثابتا لم يتغير ، إلا أنه أخذ يتجه نحو المركزية ، وبخاصة في عهد الخليفة الثاني أبو جعفر المنصور ، رغبة منه في الإشراف شخصيا على كل شؤون الدولة من سلطة الوزراء والولاة وغيرهم ، وذلك لتدعيم موقف الخلافة في بداية نشأة الدولة ، وحسبا للصراعات التي عانت منها الدولة كثيرا ، وسوف نشير إلى ذلك عند ذكرنا لعهد .

ومن ناحية أخرى فإن التنظيمات الإدارية في عهد الخليفة أبي العباس السفاح بقيت كما كانت في عهد الأمويين مع الفارق من حيث المركزية ، لأنه لم يستطع وضع أساس ثابت للإدارة بسبب انشغاله بتوطيد سلطته في الدولة من جهة ، وقصر مدة خلافته (١٣٢ - ١٣٦هـ) من جهة أخرى ، ورغم أن سلطة الوزير ظهرت في عهده ، إلا أنها تعتبر امتدادا لوظيفة وسلطة الكاتب في الدولة الأموية . فالمسعودي يذكر : « استخارت بنو العباس تسمية الكاتب وزيرا (المسعودي ، ١٩٧٣ : ٢٩٤) اعتمادا على ما جاء في القرآن الكريم : ﴿ واجعل لي وزيرا من أهلي هارون أخي أشد به أزري وأشركه في أمري ﴾ (القرآن الكريم ، طه : ٢٩) . ولذا فإن تسمية الخلال وزيرا لم يحدث تغيرا إداريا من حيث الجوهر ، ولكن هذه الفكرة نمت بمرور الزمن إلى أن تكون نظام الوزارة الحقيقي كأساس للإدارة العباسية (الدوري ، ١٩٥٠ : ٦٣) .

وقد ظل الحال على ما كان عليه في العهد الأموي ، مع حرصه على إسناد الولايات إلى أقربائه ومؤيديه الذين قدموا خدمات كبيرة للدعوة العباسية ، وليطمئن على دولته الفتية وليأخذ الحيلة والخذر من أعدائه^(٣) .

وكان أبرز ما أحدثه أبو العباس السفاح أن أمر بحفظ سجلات الدولة التي كانت منتشرة في أوراق متفرقة يجعلها بين دفتي دفتر لتكون في متناول رأس السلطة حين يريد

(الجهشيارى ، ١٩٣٨ : ٨٩ ، الدورى ، ١٩٥٠ : ٦٣) . وكانت هذه أول بداية حقيقية لما يعرف في زماننا بسجلات المحفوظات أو دور الأرشيف .

وكانت الدولة العباسية في عهده مقسمة سياسيا على النحو التالي (البلاذرى ، ١٩٧٨ : ١٣٧ - ١٣٨ ، حسن ٢ ، ١٩٧٠ : ٢٣٣ ، الخربوطي ، لا تاريخ : ١١٨ - ١١٩) .

- الكوفة والسواد .
- البصرة وأقليم دجلة والبحرين وعمان .
- الحجاز واليمامة .
- اليمن .
- الأحواز ويشمل خوزستان وسجستان .
- الموصل .
- الجزيرة وأرمينية وأذربيجان .
- أقليم فارس .
- سوريا وتشمل قنسرين وحمص ودمشق وفلسطين والأردن .
- خراسان .
- مصر وأفريقية .
- منطقة السند .

والواقع أن هذه التقسيمات الإدارية السياسية كانت موجودة منذ العهد الأموي ، إلا أنه في عصر العباسيين حدثت تغييرات اقتضتها طبيعة الأحداث لعوامل شتى من حيث الأقسام والحدود الإدارية للعمالات ، وأن تلك التعديلات قد حدثت منذ عهد الخليفة أبي العباس السفاح ، وقد تناولت بلاد الشام التي كانت مركزا للدولة الأموية ، وبسبب كونها أجنادا لا ولايات ، فأصبحت خمسة هي قنسرين وحمص ودمشق وفلسطين والأردن ، كما فصلت أرمينية وأذربيجان وأصبحتا ولايتين مستقلتين لأسباب عسكرية ودفاعية (مصطفى ١ ، ١٩٧٤ : ٥٥٦ ، حسن ٢ ، ١٩٧٠ : ٢٣٤) . واستمر هذا التنظيم حتى عهد الخليفة محمد المهدي . إلا أن عهد الرشيد شهد تعديلا تناول الثغور والعواصم ، وفيها عدا ذلك فقد ظل النظام الإداري العباسي يعتمد ، كالنظام الأموي من قبل ، على أسلوب الإدارة البسيطة ، واعتبار المدينة أساس التنظيم الإداري (مصطفى ١ ، ١٩٧٤ : ٥٥٦) .

وبوفاة أبي العباس السفاح سنة ١٣٦ هـ انتقلت الخلافة إلى أخيه أبي جعفر المنصور

الذي كان في بني العباس كعماوية في بني أمية ، فالمنصور هو المؤسس الحقيقي للدولة العباسية ، وباني مجدها ، ومشيد عظمته ، ومثبت أركانها ، فكان سياسيا وإداريا من الطراز الأول ، وذا بصيرة نافذة وعقلية ناضجة ورأي شديد ، فكان من الحزم وصواب الرأي ، وجراة الإقدام علما تجاوز الوصف ، فقد عركته الأيام بتقلبه فيها فزادته خبرة وإطلاعا . ويعود نجاحه إلى أنه كان قد اكتسب خبرة إدارية عالية منذ عهد أخيه السفاح حيث أنيطت به عدة مهام إدارية أداها بكفاءة ومقدرة فائقتين (المسعودي ٣ ، ١٩٧٣ : ٢١٨ ، ابن طباطبا : ١٥٩) . لذا اهتم حين استلامه السلطة بالناحية الإدارية ، وكان من علامات هذا الاهتمام التفكير ببناء عاصمة جديدة تليق بدولته الفتية لتكون مركزا لخلافته القوية ، فكان اختياره لمدينة بغداد وبنائها لها لتصبح مقرا سياسيا وإداريا منظما لدولته الجديدة . ولم يكن المنصور ، كما قلنا ، رجلا عاديا ، فقد كان إداريا محنكا ، لذا فقد أوكل عمالات الدولة إلى رجال أكفأه قادرين على ضبطها وتنظيمها مما مهد للخلافة استقرارا إداريا ناجحا (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٦٢ ، المسعودي ٣ ، ١٩٧٣ : ٢٩٥) .

لقد كان هم المنصور إقامة قاعدة للدولة وضبط الحكم فيها بأي ثمن . يروي الطبري عن المنصور أنه قال : « ما كان أحوجني إلى أن يكون على بابي أربعة نفر لا يكون على بابي أعف منهم ، قيل له : يا أمير المؤمنين ، من هم ؟ قال : هم أركان الملك ، ولا يصلح الملك إلا بهم ، كما أن السري لا يصلح إلا بأربعة قوائم ، إن نقصت واحدة وهي ، أما أحدهم ففاض لا تأخذه في الله لومة لائم ، والآخر صاحب شرطة ينصف الضعيف من القوي ، والثالث صاحب خراج يستقصي ولا يظلم الرعية فإني عن ظنهما غني ، والرابع - ثم عرض على أصبعه السبابة ثلاث مرات ، يقول في كل مرة آه - قيل له ومن هو يا أمير المؤمنين ، قال : صاحب بريد يكتب بخبر هؤلاء على الصحة » (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٦٧) .

والواضح أن المنصور عمل جاهدا على تقوية سلطان صاحب البريد (أي نظام المخابرات والرسائل) والاعتماد على كتبه ، وذلك أهم وسائله في المركزية والرقابة . وكان يطلب من عمال البريد أن يكتبوا إليه يوميا وباستمرار بأسعار القمح والحبوب والأدم وسعر كل مأكول ، وبكل ما يقضي به القاضي في نواحيهم ، وبما يعمل به الوالي ، وبما يرد بيت المال ، وكل حدث يحدث بدولته من ظلم وجور ، كما زاد في ارتباط عمال البريد بالعاصمة ، وجعلهم يتمتعون بالاستقلالية التامة في تصرفاتهم ، فلم يخضعوا لنفوذ الولاة ، ولا نستغرب إذا سمعنا أن ابنه محمد المهدي كان خاضعا لرقابتهم حينما عين واليا في مناطق غرب إيران ((الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٩٦ ، الدوري ، ١٩٥٠ : ١٠١ - NOL 1963:131 DEKE) . ومثل هذا التصور عند رجل مسؤول مثل المنصور يعطي لهذا النظام قيمة أساسية خاصة جديرة بالاهتمام ، بعد أن يعتبره أحد القوائم الأربعة التي بنى

عليها ملكه ، والأهم من ذلك أنه أرجع إصلاح الأركان الثلاثة الأخرى في الدولة إلى صلاحية البريد باعتباره حلقة الاتصال ومزة الوصل بينه وبين أركان إدارته ، مما أعطى لصاحب البريد الثقة العالية بالأخذ برأيه في نقل الأخبار عن الولايات وعما لها وما يدور فيها ضمانا لتحقيق العدالة في الدولة . فيروي الجهشيارى أن المنصور كان يقول في وصيته لابنه المهدي : « يا أبا عبدالله ، إن الخليفة لا يصلحه إلا التقوى ، والسلطان لا يصلحه إلا العدل ، وأولى الناس بالعفو أقدرهم على العقوبة ، وأنقص الناس عقلا من ظلم من هو دونه » (الجهشيارى ، ١٩٣٨ : ١٢٠) .

ولم يكن العنصر العربي وحده الذي أسندت إليه مثل هذه المهمات ، بل أسندها لبعض الموالي وعهد إليهم بالتنظيمات الإدارية فيها (الجهشيارى ، ١٩٣٨ : ١٢٠) . وقد علق براون على ذلك بقوله : « أنه أمكن لهذه العناصر غير العربية وبخاصة الفرس الاستيلاء على الإدارة العربية » . (BROWN, 1909 : 25, 252) . ويدل أن هذا الإجراء لم يكن يقصد منه زيادة نفوذ الفرس ، بل الاعتماد على الكفاءة والمقدرة في تنظيم قواعد الدولة ، لأن مثل هذه العناصر لم تكن تهم المنصور قدر اهتمامه بتنظيم دولته ، ولأسيا بعد ازدياد وجود الموالي نتيجة ازدياد عدد المسلمين بين الرعايا ، ففي العهد الأموي كان غالبية المسلمين من العرب ، فكانت معظم المناصب محصورة بينهم ، وكلما ازداد عدد غير العرب بين المسلمين زاد استلامهم للمناصب نتيجة تمتعهم بالكفاءة الإدارية ، والكفاءة مطلوبة دوما في مناصب الدولة العليا والمهمة . وهذا واضح من موقف المنصور الحازم مع أبي أيوب المورياني - وزيره المعروف - بعد أن تأكد من خيانه وتلاعبه بمقدرات الدولة الاقتصادية ، واحتكاره لأسعار المواد الغذائية في الكوفة . فيروي الجهشيارى أن المورياني طلب من المنصور العفو قائلا : « يا أمير المؤمنين إن لثمتهم فلتات ترجع بالندم ولك في رسول الله ﷺ عدل السياسة ، وشرف القرابة ، فأقطني ، قال : لا يسعني مع عظيم جرمك وجليل ذنبك إقائتك ، ولا العفو عنك ، لأنك اقترفت الموق ، وما لا يسع معه عفو ... » (الجهشيارى ، ١٩٣٨ : ١٢٠) .

لقد كان المنصور يراقب الولاة مراقبة شديدة ، ولا يقيمهم فترة طويلة في أماكنهم ، ولا يغفل عنهم ، فقد قلد ديوان خراج البصرة لعمارة بن حمزة ، وقلد ديوان خراج الكوفة وأرضها لعمر بن كيلغ في سنة خمس وخمسين ومئة للهجرة ثم صرفه عنه ، وقلد ثابت بن موسى بدلا عنه ، وحبس عمر بن كيلغ واستخلف محمد بن جميل محله (الجهشيارى ، ١٩٣٨ : ١٢٤ - ١٢٥) . وبهذا الخصوص نذكر وصيته لابنه المهدي حين قال له : « ... ولا تنم فإن أباك لم ينم منذ ولي الخلافة ، ولا دخل عينه غمض إلا وقلبه مستيقظ » (يعقوبي ، ٢ ، ١٩٦٤ : ٣٨٧ - ٣٨٩ ، الطبري ، ١٩٦١ : ١٠٦) .

أما دور الفرس في السلطة والإدارة فلنا فيه رأي ، فالعباسيون منذ البداية لم يكن يهمهم نفوذ الفرس ، ولم يخشوهم أو أو يضعوهم في حسابهم إذا جد الجدل ، فقد قتل أبو العباس السفاح أبا سلمة الخلال والدولة ما زالت في بدايتها والأمور لم تستقر بعد (الطبري ٧ ، ١٩٦١ : ٤٤٩) . وقتل المنصور أبا مسلم الخراساني وقضى على الراوندية^(٤) ، والدولة في أيام اضطرابها وقلقها (الطبري ٧ ، ١٩٦١ : ٤٩١ - ٤٩٢) . كما قضى الخليفة المهدي على وزيره يعقوب بن داود وهو في عز نفوذه (الجهشيار ، ١٩٣٨ : ١٥٩ - ١٦٢) .

إن إسناد الوظائف الإدارية للفرس وبقيّة الموالي لم يكن جديدا في عهد العباسيين ، بل بدأ منذ العهد الأموي^(٥) . ولكنه في عهد العباسيين بات ظاهرا وقويا ، ويعود ذلك لكفاءتهم الإدارية الموروثة ومساهماتهم مع العباسيين في الإعداد والتنظيم للثورة العباسية . والمنصور مثلا كان يشرف بنفسه على إدارة دولته الواسعة ، ولم تكن لوزرائه سلطة فعلية ، فيروى لنا ابن طباطبا في باب شرح حال الوزارة في عهده أنه : « لم تكن الوزارة في أيامه طائلة لاستبداده واستغنائه برأيه وكفاءته ، مع أنه كان يشاور في الأمور دائما ، وإنما كانت هيئته تصغر لما هبته الوزراء . وكانوا لا يزالون على وجل منه وخوف فلا يظهر لهم أهبة ولا روتق » . (ابن طباطبا ، بدون تاريخ : ١٧٤) . ويبدو أنه استغنى حتى عن وزرائه بعد قتله المورياني ، لكنه استكتب أبان بن صدقة وظل معه إلى أن مات (المسعودي ٣ ، ١٩٧٣ : ٢٩٨) ومع هذه المركزية في السلطة إلا أنه كان يشاور في الأمور ، وله مستشارون من أصحاب الدواوين وأفراد البيت العباسي لإدارة شؤون الولايات ، ومشاورتهم في أمور الدولة قبل إمضاءها التنفيذي (المسعودي ٣ ، ١٩٧٣ : ٣٠١) . وقد أفرد ديوانا خاصا للمصادرات ، وهي الأموال التي أخذها من أصحابها نتيجة استغلالهم وخيانتهم للدولة وقد سماها أموال المظالم والتي ترك فيها وصيته لابنه المهدي قبل وفاته (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٨١) . ومع حرصه الشديد على أموال الدولة ، إلا أنه كان متسامحا وكرما مع أبناء عمومته من العباسيين ، فقد أعطى لكل رجل منهم مليون درهم معونة من بيت المال ، فكانت تجرى في الدواوين . (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٨٥) . ولعل ذلك يعود إلى إرضائهم وكسب تأييدهم . ورغم الثورات والاضطرابات الكثيرة التي صادفت خلافته إلا أنها لم تنه عن تنظيماته الإدارية^(٦) .

أما فيما يخص تنظيم السياسة المالية فقد كانت إصلاحاته واضحة في تنظيم الضرائب وبخاصة ضرائب الأرض في السواد ، ففي عهده كان الخراج يؤخذ نقدا وعلى مساحة الأرض ، زرعت أم لم تزرع ، حسب النظام الذي وضعه عمر بن الخطاب (رضي الله

عنه) ، لكن الظروف بين أيام عمر والمنصور تغيرت ، ودخلها الكثير من الخلل ، مما جعل المنصور يضع نظام المقاسمة الذي يعتمد على دفع المزارع جزءاً من محصوله كضريبة ، ولكن هذا النظام لم يكتمل بسبب وفاة المنصور سنة ١٥٨ للهجرة (الماوردي ، ١٩٦٦ : ١٤٢ ، الدوري ، ١٩٥٠ : ١٠١-١٠٢) .

وبالإجمال ، فإن الملامح الرئيسة لسياسة أبي جعفر المنصور الإدارية يمكن أن نستشفها من خلال اتخاذه بغداد عاصمة جديدة لدولته ، قائمة على أسس غير ما اتخذ من قبله ، ومن ثم أخذ الوزراء والولاة والعمال ومتولي الوظائف العامة بالجد والحزم ، ومنح صاحب البريد صلاحيات ما كانت معروفة قبل عهده . وحتى لا يستبد وال أو تحده نفسه بالانفصال عن الدولة ، فقد أخذ بنظام العزل المستبدل للولاة ومحاسبتهم بصورة دورية ، وحتى لا يفرق في مشاكل تقدير الخراج لجأ إلى نظام المقاسمة ، فللدولة قسم مما ينتج .

وزيادة في حفظ الأمن في الدولة ، وحتى لا تتصلب العناصر الداخلية المناوئة لحكمه بمصادر خارجية ، فقد حصن الثغور^(٧) ، وقواها وأحكم الرقابة عليها ، وزاد في مراقبتها حين عزلها عن الجزيرة وقسرين ، وجعلها منطقة واحدة وسماها بالعواصم (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٢٣٤ و ١٩٢٤:١٩٠) .

لقد كانت تنظيمات أبي جعفر المنصور صمام أمان للدولة ، ولذا فقد سلم لابنه المهدي دولة آمنة مستقرة ، وخزينة مملوءة بالأموال ، فلا غرو أن بدأت العناصر الحضارية الاجتماعية في الظهور في عهد ابنه المهدي ، وأصبحت ظاهرة متميزة في عهد حفيده الرشيد ، حتى نسجت حولها الروايات مثل ألف ليلة وليلة وغيرها من الأخبار .

وفي خلافة محمد المهدي (١٥٨ - ١٦٩ هـ) استقرت الأمور السياسية والإدارية ، بعد أن أدرك الخليفة أن سياسة الدولة تحتاج إلى المرونة واللين بعد الضعف والشدة التي اتبعت في عهد أبيه المنصور ، لذا فقد افتتح عهده باسترضاء عامة الناس ، ولاسيما من كان يشعر أنهم لا يكونون له وللدولة العباسية الولاء ، كأهل الحجاز والعلموين في مكة والمدينة . إن هذه السياسة مكنت الخليفة من أن يبدأ عهده بالاستقرار السياسي والإداري .

والملاحظ أن بداية عمل الخليفة اتجه نحو تثبيت التقسيمات الإدارية التي وجدت منذ عهد السفاح ، فقد جعل الأمير أو الوالي يعين على الصلاة والحرب ، ومعه عامل على الخراج وقاض لقضاء الولاية ، وصاحب الشرطة لإدارة شرطة الولاية والمحافظة على الأمن والأحداث . وفي بعض الأحيان يجمع الوالي بين الصلاة والقضاء (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ١٢١) هذا التوزيع بطبيعته أدى إلى تنظيم العمل الإداري تنظيمًا جيدًا ، ويمكن من أن يسود سلطان الخليفة الولايات والأمصار وذلك بتعيين المقربين وأكابر القواد الذين

يوثق بهم ويكفأهم الإدارية ، وبخاصة في إدارة الولايات البعيدة عن العاصمة (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ١٢٣) ، فالنظام كان مركزيا والخليفة مصدر كل سلطة رغم وجود المستشارين كصحابة له ، يساعدونه في إدارة شئون الولايات وما فيها من أمور إدارية أخرى .

وفي عهد المهدي ظهرت أبهة الوزارة ، كما يقول ابن طباطبا (ابن طباطبا ، بدون تاريخ : ١٨١) ، فكان تعيين الوزراء يتم في أغلب الأحيان لعلمهم وكفاءتهم الإدارية والكتابية ، فكان للمؤهلات الشخصية والعلمية دور مؤثر في تعيين بعضهم . فالمسعودي يذكر : « لم تكن الخلفاء والملوك تستوزر إلا الكامل من كتابها ، والأمين العفيف من خاصتها ، والناصح الصدوق من رجالها ، ومن تأمنه على أسرارها وأموالها ، وتتق بحزمه فضل رأيه وصحة تدبيره في أمورها » (المسعودي ، ١٩٧٣ : ٢٩٤) . ونتيجة لهذا التحري الدقيق في مؤهلات وخلفيات الشخص المتوزر استوزاره كان طبيعيا أن تعطى للوزير صلاحيات النظر في الدواوين والشئون الإدارية الأخرى (ابن طباطبا ، بدون تاريخ : ١٨٢ ، الكبيسي ، ١٩٨٦ : ١٤١) ، فأتسعت بذلك سلطة الوزراء فبادر بعضهم في ترسيخ الشئون المالية والاقتصادية ، فالوزير معاوية بن يسار (١٥٩ - ١٦٣ هـ) مثلا وضع نظام المقاسمة على الغلال في الخراج في أرض السواد . وكنتيجة لهذا الاتجاه فإن الدواوين المنظمة في سجلات رسمية قد تطورت ، واستحدثت دواوين جديدة بحسب تطور الضرورات والأحوال والأحداث ، وبسبب الاستقرار السياسي النسبي الذي حدث في عهده كنتيجة لتصفية الاضطرابات والمعارضة في عهد أبيه المنصور ، ووجود الكفاءة العالية في وزرائه وموظفيه مما جعل النظم تنتقل نقلة سريعة نحو التنوع والترتيب .

وأولى اهتماماته لدواوين البريد والرسائل والتوقيع والخاتم والتي أسهمت إسهاما فعالا في ربط ولايات الدولة ومدنها البعيدة بمركز الخلافة على أساس متين ودقيق . فدواوين البريد بدأ بين مكة والمدينة وبلاداليمن جنوبا وبلاد العراق شمالا (ابن كثير ١٠ ، ١٩٥٢ : ١٤٩ ، ابن تغري بردي ، ١٩٤٢ : ٥١) ، وتذكر المصادر أن المهدي أول من عمل البريد من الحجاز إلى العراق بغالا وإبلا (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ١٣٦ ، السيوطي ، ١٩٥٢ : ٢٧٣ ، المقرئ ، ١٣٢٤ هـ : ٤٥) . ويعتبر طريق العراق - الحجاز من الطرق الرئيسة لعبور الحجاج ، لذا فقد اهتم به الخليفة كل الاهتمام فعمل على رصف هذا الطريق من القادسية حتى زباله وتوسيعه لتسهيل مهمة السفر (جعفر ، ١٩٨١ : ١٨٦ ، ياقوت ٣ ، ٤ ، ١٩٠٦ : ١٢٩ - ٢٩١) . وكان الخليفة العباسي أبو العباس السفاح أول من بنى المنازل في هذا الطريق ، فعمل المهدي على تجديد وزيادة هذه

المنازل وتأثيرها، كما عمل المحطات والاستراحات والشواهد الحجرية ، وزودها بالماء والمؤن وعلف الدواب (القلقشندي، ١٩٦٤ : ١٨٥ - ١٨٦) وقد اجتهد المهدي في حفر الآبار والركايا وبناء المصانع لجمع المياه فيها لاستخدامها وقت الحاجة ، مما مهد لقيام قرى ثابتة على الطريق توفرت لها وسائل الاستقرار^(٨) . ولم يكن هذا العمل من جانب المهدي عملا وقتيا لموسم الحج فقط ، بل أعطاه كل عناية ، وعين موظفا خاصة لإدارة هذا الطريق ، فكان يقطن بن موسى يتولى تلك المهمة ، وظل فيها حتى بعد وفاة المهدي^(٩) . كما قسم هذا الطريق إلى محطات (سكك) مع بدالات من الدواب ، وبين كل محطة وأخرى فرسخان أو أربعة فراسخ ، كما أقام الحراس لحماية الحجاج والمسافرين ، وبذلك أضفى نوعا من الأمن على هذا الطريق (القلقشندي، ١٩٦٤ : ٣٦٧) ، ول هذه الطرق وصفا مفصلا في كتب المؤرخين (مستر، ١٩٦٧، ٤٠٤) أما ديوان الخاتم فقد اهتم بحفظ المكاتبات ، ونسخ أوامر الخليفة والمحافظة على سريتها^(١٠) وقيل كان الكتاب يختمون بأنفسهم رسائل الخليفة ، ولكل خليفة نقش خاص فقد كان نقش خاتم الخليفة المهدي (العزة لله) (الكانزوني ١ ، ١٩٧٠ : ١١٤) أما ديوان التوقيع فقد كان عمله مقصورا على دراسة المكاتبات التي تصل الخليفة في شكاوي وقصص معينة ، لذا فقد أسهم في تنظيم العمل والاتصال بالإدارات الحكومية .

ولقد استحدثت الخليفة المهدي دواوين جديدة لعبت دورا في استقرار نظم الدولة طلبا في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريقها ، وضبط الإدارة ومركزيتها بعد أن اتسعت ، وتطوير نظام الخراج ، وإلغاء ديوان المصادرات وإحلال ديوان المظالم بدله ، وديوان الأزمة ، ووظيفة الحسبة ، وتطوير ورفع كفاءة بقية الدواوين الأخرى التي أسهمت في استقرار الوضع السياسي في الدولة .

أما فيما يخص نظام الخراج ، ففي عهد العباسيين أصابه تطور مهم ، حيث تقرر العدول عن نظام المساحة الذي كان معمولا به منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، واستبدل بنظام المقاسمة^(١١) . ومن الثابت أن أبا جعفر المنصور هو الذي أحل هذا النظام محل الضريبة النقدية التي كانت تفرض على الخنطة والشعر ، ومفادها بأن يفرض الخراج على الأرض بنسبة مئوية في غلتها ، ولما أدى ذلك النظام إلى تسف الجباة في جميع الضرائب ، أمر الخليفة المهدي ، باقتراح من وزيره الكفاء أبي عبيد الله معاوية بن يسار ، أن تتناسب الضرائب طرديا لما تنتجه الأرض من محصول كبير أو قليل ، فإذا كانت الأرض ممتازة الخصوبة ولا تحتاج إلى مجهود كبير كان على الزراع أن يقدموا نصف الغلة للحكومة . وإن تعذر عليهم ربا يدفعون الثلث أو الربع أو الخمس تبعا لحالة الأرض (الماوردي ، ١٩٦٦ : ١٧٦) . ويبدو أن هذا الإجراء كان أقرب إلى العدل لجعله

المزارعين شركاء في الحصة ، فإن صلح المحصول أصاب الاثنان خيره ، وإن أصابه شيء يقع الغرم كله على الفلاح . والواقع أن هذا التغيير في الجباية كان إصلاحا بلا شك في تلك الظروف التي حدث فيها ، لأنه أوجد نظاما موحدا ، وطريقة عادلة ميسرة للجباية ، وجعل الخراج متناسبا دائما مع المحصول ، ومنع الجباة من العبث والتعسف تجاه المزارعين ، كما كان مفيدا أيضا للدولة لأنه سهل حصولها على حقوقها ، وبالتالي فإن النظام أدى إلى الطمأنينة والاستقرار في المجتمع الزراعي وقد كان عاملا مساعدا في زيادة الإنتاج ، وكثرة الأموال الخراجية في أرض السواد (الرئيس ، ١٩٦٩ : ٤٣٣ - ٤٣٤) وقد مدح أبو يوسف القاضي في كتابه هذا الإجراء وأيده (القاضي ، بدون تاريخ : ٤٧) . لأنه وفق بين مصالح الدولة ومصالح المزارعين ، وسهل عملية الجباية ، بلا منازعات ومتاعب ، بعد أن وضحت الحقوق لكلا الطرفين ، المزارع والحكومة .

ومن ناحية أخرى فالملامح أن أمر تنفيذ هذا النظام قد وقع في يد أولئك الدهاقين الذين تعودوا دائما أن يكونوا المستفيدين الوحيدين من أي نظام مالي تضعه الدولة ، ذلك أنهم ظلوا على رأس السلم الاجتماعي في بلادهم ، فهم الرؤساء وهم أهل البلاد وهم المسؤولون عن الضرائب . وأما الدولة فما يحمها سوى حمل الخراج إلى بيت المال ، وحفظ الأمن والاستقرار في تلك الديار (فلهاوزن ، ١٩٥٨ : ٤١٢ - ٤٥٧) لاسيما وأن هؤلاء الدهاقين كانوا من طبقة الأشراف ، ومن كبار الملاك والحكام في القرى والأرياف ، لذا فقد لعبوا دورا مهما في استقرار الحال في تلك البلاد ، مما شجع الدولة على تركهم دون اعتراض وتدخل في شئونهم ، ودون رقابة ، فاستغلوا ذلك ولعبوا في نظام المقاسمة فيها بعد ، فأساؤوا إلى طبيعة النظام الخراجي .

وإضافة لكل ما تقدم فقد عمل المهدي على إلغاء ديوان المصادرات وأحل ديوان المظالم محله . ومن المعروف أن ديوان المصادرات قد نشأ مع بداية العهد العباسي ، غداة مصادرة السفاح لأملاك آل مروان وتقليد عمارة بن حمزة إدارة هذا الديوان (ابن تغري بردي ٢ ، ١٩٤٢ : ١٦٤ ، سرور ، ١٩٧٣ : ١٠٢ ، الدوري ، ١٩٥٠ : ١٩٩) ، وفي عهد المنصور أصبح يعرف بديوان المصادرة . وقد أوصى المنصور ابنه المهدي بإلغاء الديوان ورفع الظلم الذي لحق بالناس حين قال له : « إني قد هيأت لك شيئا ترضي به الخلق ولا تغرم من مالك شيئا ، فإذا أنا مت فادع هؤلاء الذين أخذت منهم هذه الأموال التي سميتها المظالم ، فاردد عليهم كل ما أخذ منهم ، فإنك تستحمد إليهم وإلى العامة » (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٨١) ، ولقد نفذ المهدي وصية والده فأحضر كل من أخذ منه مال فأرجعه إليه (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٨١) .

وبالإجمال ، فإن هذه الأموال المصادرة كانت تؤخذ بلا شك من خصوم الحكم وأعدائه ، ولم يكن مثل هذا الديوان موجودا في العصر الأموي فيما انتهى إلى علم الباحث .

ويتراءى لي بأن ديوان المظالم هو من الدواوين المهمة التي حققت العدالة بين الناس ، ولم يكن هذا الديوان من صنع العباسيين ، فالخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) مثلاً نظر في المظالم وجعله إلى قاضيه ابن أدريس الخولاني (ابن خلدون ، ١٩٥٦ : ٢٢٢) ونظر فيها الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه (الماوردي ، ١٩٦٦ : ٧٧ - ٩٣) . وأفرد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان يوماً لها (الماوردي ، ١٩٦٦ : ٧٨ ، القرافي ، ١٩٣٨ : ٤٥) ونذب الخليفة عمر بن عبد العزيز نفسه للمظالم لرد مظالم بني أمية إلى أهلها (الماوردي ، ١٩٦٦ : ٧٨ ، النويري ، ٦ ، ١٩٤٩ : ٢٦٩) .

أما في عهد المهدي فقد نال ديوان المظالم مكانة خاصة ، رغبة منه في ميل الناس إليه واسترضائهم ، والملاحظ أن الخليفة المهدي قد وضع هذا الديوان تحت رقابته المباشرة ، مع إشراك بعض القضاة ، وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة عن طريقهم . وقد روي عنه أنه قال : « أدخلوا عليّ القضية فلو لم يكن ردي للمظالم إلا للحياه منهم لكفى » (ابن طباطبا ، بدون تاريخ : ١٧٩ ، الأتباري ، ١٩٧٧ : ١٨٩) . وفي هذا القول إشارة واضحة ودلالة مهمة على حسن نوايا الخليفة وتقديره لأهمية دور القضية في الحياة العامة .

ومن الدواوين التي ظهرت في عهده أيضاً ديوان الأزمّة . ووظيفة هذا الديوان الإشراف على أعمال الدواوين الكبيرة ومراقبة الأمور المالية فيها . ويذكر الطبري أن الخليفة المهدي أمر بأن يكون لكل ديوان زمام وله رجل يضبطه (الطبري ، ٨ ، ١٩٦١ : ١٤٢ ، الجهشيار ، ١٩٣٨ : ١٤٩) ، ويذكر سيد أمير علي بأن بعض الكتاب أطلقوا خطأ اسم ديوان الزمام ، فهذا الديوان الذي أسسه المهدي قد سمي ديوان الأزمّة في العاصمة ، وديوان الزمام في الولايات (علي ، بدون تاريخ : ٤١٦) ويبدو أن الخليفة المهدي هو الذي وسع أعمال هذا الديوان وأراد له هيمنة مركزية على بقية الدواوين . وأنشأ ديواناً أعلى منه هو ديوان زمام الأزمّة وعهد برئاسته لعلي بن يقطين (الطبري ، ٨ ، ١٩٦١ : ١٤٢ ، الجهشيار ، ١٩٣٨ : ١٤٦ - ١٤٧ ، ١٦٨) . إن هذا الديوان الذي أصبحت له أحقية الإشراف العام على دواوين العاصمة والولايات في كل الأمور وبخاصة النواحي المالية ، يقابله في عصرنا هذا ديوان الرقابة المالية أو ديوان المحاسبة ، وقد اختص بمراجعة حسابات الدولة ، كما أصبح أداة فعالة لتحسين الإدارة وخضوع جميع

الدواوين الأخرى للمراقبة والمحاسبة ، وتحت طائلة المساءلة القانونية ، وبالتالي تثبيت رقابة منظمة على واردات ومصروفات الدولة ، فتوفرت للدولة الأموال التي مكنتها من البناء والازدهار والتقدم والمضي في المشاريع العمرانية .

والمدقق في طبيعة تطور النظام الإداري في عهد المهدي يلحظ أن وظيفة الحسبة قد أصابها شيء من التطوير والتجديد . وارتبط تاريخ هذه الوظيفة في الدولة الإسلامية بتاريخ القضاء ، وهي وظيفة وولاية يقوم بها موظف مختص ، مهمته الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وهي نوع من السلطة تملكها الدولة لمراقبة الأسواق والشارع العام لضمان تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، ضمانا للمصلحة ، حتى لا يعتدي عليها أحد ، وهو قانون إسلامي يقوم على أساس الدفاع الاجتماعي ، مستمد من الآية الكريمة : ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ﴾ (القرآن الكريم ، آل عمران : ١٠٤) . ومن قول الرسول ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » (مسلم ، ١٩٧٣ : ١٦) . وعلى هذا الأساس فقد قيل أن الرسول ﷺ كان أول محتسب في الإسلام . ويروى أنه ﷺ ولى سعيد بن العاص على السوق بعد فتح مكة . وفي عهد الراشدين كان الخليفة عمر بن الخطاب أول من مارس هذه الوظيفة باعتباره مسؤولا عن أمور المسلمين ، فقد كان يتجول ليلا ونهارا في المدينة ، يوجه الناس إلى الالتزام بأمر الدين ، حتى قيل إنه ضرب مرة مالا حمل دابته أكثر مما تطيق (الماوردي ، ١٩٦٦ : ٢٤٣ ، النبهان ، ١٩٧٤ : ٦٩٩) .

وفي عهد الدولة العباسية وردت إشارة إلى ذلك ، فقد أوكل أبو جعفر المنصور إلى عاصم بن سليمان الأحوال مهمة مراقبة المكاييل والموازين (ابن سعد ٧ ، ١٩٣٠ : ٣٠ ، ابن حجر ، بدون تاريخ : ٤٢ ، البغدادي ١٢ ، ١٩٣١ : ٢٤٣ - ٢٤٤) . غير أن المؤرخ الفرنسي سديو يؤكد أن هذه الوظيفة ظهرت لأول مرة في عهد الخليفة محمد المهدي (سديو ، ١٩٦٩ : ١٩٢) وفي رأينا أن الحسبة ، كوظيفة دينية ، قد مورست منذ بداية عهد الإسلام ، ولكنها كوظيفة رسمية يصدر بها مرسوم حسب اصطلاحنا كانت منذ عهد الخليفة المهدي . والثابت أنها قديمة وجدت منذ عهد الرسول ﷺ وقد صنفت فيها المؤلفات منذ فترة مبكرة ، فقد صنف يحيى بن عدي (ت ٢٠٧ هـ) كتابا في أحكام السوق . غير أن هذه الوظيفة ظهرت كديوان مستقل ، في عهد المهدي ، ووضع الفقهاء الشروط المنظمة لها ، ووسع اختصاصها فلم تصبح سلطة صاحب السوق مقتصرة على مراقبة أهل البيع والشراء والمكاييل والموازين فحسب ، بل امتد اختصاصه ليشمل كل ما يباع في الأسواق . وكذا مراقبة الأخلاق العامة فيها ، وحتى الاحتساب على الهيئة الحاكمة العليا ، فقد

فرضت النظم والضوابط الخاصة بكل سلعة من السلع وشروط صنعها على أصوله ، وامتد اختصاص هذه الوظيفة إلى حفظ الأمن في الأسواق ، والإشراف على سلامة الناس والبضائع المباعة ، وكذلك المحافظة على الآداب العامة (الماوردي ، ١٩٦٦ : ٢٤٦) .

لقد كان لإصلاحات المهدي أثرها البين في ازدهار وتقدم الحياة الاقتصادية ، وكانت إنجازاته في مجال حفظ وتقوية نظام الحسبة مسألة مهمة في استقرار هذه الوظيفة فيما بعد .

ومن تنظيمات المهدي الإدارية الأخرى جباية أسواق بغداد ، وجعل عليها الاجارة وعهد بأمر جبايتها إلى سعيد الحرشي ، فكانت أول ما جبيت أسواق بغداد للخليفة المهدي (يعقوبي ٢ ، ١٩٦٤ : ٣٩٩) . ولعل الحاجة إلى المزيد من المال ، والرغبة في إحكام الرقابة على الأسواق ، ووقف دعاوى الارتباك التي كانت تشهدها الأسواق سابقا ، كانت وراء السعي إلى فرض تلك الجباية على الدكاكين ، فقد ذكر المقرئزي : « بأن أول من وضع على الحوانيت الخراج في الإسلام أمير المؤمنين أبو عبد الله محمد بن أبي جعفر المنصور في سنة سبع وستين ومائة وولى ذلك سعيد الحرشي » (المقرئزي ١ ، ١٣٢٤ هـ : ١٠٣) .

وفي رأينا أن هذا الإجراء قد زاد من واردات الدولة المالية ، وساهم في إعطاء المدينة رونقا وشكلا مقبولا ، وأوقف التعديلات والفوضى التي كانت سائدة في أسواقها بسبب غياب الرقابة وانشغال الدولة في المنازعات الداخلية .

إن هذه الأموال المتجمعة في بيت مال الدولة استخدمت في نفقات الجهاز الإداري المتزايدة ، وفي مواجهة العلاقات مع الروم ، أو في مصاريف البلاط العباسي ، وحتى تنظيم العمل في الدواوين ، ليضمن استمراريتها في أداء وظائفها ، فقد أمر بتنظيم عمل الكتاب في الدواوين وعطلهم الرسمية ، ويجعل يوم الخميس عطلة للكتاب يستريحون فيها ، وينظرون في أمورهم ، ويوم الجمعة للصلاة والعبادة ، وبقي هذا التقليد قائما حتى عهد المتعصم الذي ألغى عطلة الخميس (ابن حبيب ، ١٩٤٢ : ٣٧٥ ، الجهشيار ، ١٩٣٨ : ١٦٦) .

ولو عقدنا مقارنة سريعة بين النظم الإدارية في عهدي المهدي وسابقيه ، وعهد الخليفة العباسي هارون الرشيد ، فإننا نسجل جملة من الملاحظات هي .

— الوزارة ، حيث اتجه هذا النظام نحو الثبات ، حين منح الوزير صلاحيات القوة والنفوذ ، وأصبحت الوزارة من الوظائف الرفيعة في عهده ، وذلك لأن النظر للوزير كان عاما لم يقتصر على جانب واحد . بل صار اسمه جامعا لخطي السيف والقلم ، وسائر

معاني الوزارة والمعاونة ، حتى لقد دعي جعفر بن يحيى بالسلطان لعموم نظره وقيامه بالدولة ما عدا الحجابة (ابن خلدون ، ١٩٥٦ : ٢٣٨ ، مسكويه ١ ، بدون تاريخ : ٣ ، الكبيسي ، ١٩٨٦ : ١٤١) . فأصبح الوزير في عهد الرشيد يشرف على دور ضرب النقود والسكة ، وتبدو شبه اللامركزية ظاهرة كصفة من صفات الحكم ويقول حمدان الكبيسي : « حين أعطي الوزير هذه الصلاحيات الواسعة ، استغل الوزراء البرامكة هذه المهمات فأساءوا التصرف ، وتجاوزوا الحدود ، واندفعوا وراء بواعث سياسية محسنة ، وحاولوا من خلالها تحقيق أمجاد شخصية ، ومصالح قومية تبرز واضحة في أعطيات النقود التي يغدقون بها على أتباعهم » (الكبيسي ، ١٩٨٦ : ٢٣٢ - ٢٣٣) .

وفي عهد الرشيد استحدث منصب قاضي القضاة (ابن خلكان ٦ ، لا تاريخ : ٧٧٣ ، البغدادى ١٤ ، ١٩٣١ : ٢٤٢ ، الزركلي ٩ ، ١٩٦٩ : ٢٥٢) ، لمحاولة الاهتمام بالعدل بين الناس ، وتوزيع اختصاصات القضاة في محاكم الدولة ، وبدون هذا التوجيه في استحداث هذا المنصب القضائي الكبير يعود إلى جهود أبي يوسف في محاولته حصر تعيين القضاة بأصحابه ، لأن الدولة لعباسية كانت بحاجة إلى ترجمة اتجاهها بإيجاد مذهب معين للدولة ، يجمع حولهم الرأي العام ضد العناصر التي تحاول القضاء على دولتهم سياسياً ، وقد حقق أبو يوسف ذلك . وأبو يوسف القاضي من الرجال الذين حظوا برضا الدولة في ذلك الوقت ، مما يفسر بقاءه في منصب القضاء ، إلى أن مات بعد خمس عشرة سنة ، وكانت وفاته سنة اثنتين وثمانين للهجرة (المسعودي ٣ ، ١٩٧٣ : ٣٥٠ - ٣٥١) ، والمعروف أن العباسيين لم يبقوا أحداً في منصبه - وبخاصة إذا كان منصباً مهماً ورفيعاً - إلا إذا حقق للدولة ما تهدف إليه في سياستها ، وأطمأنوا إلى جانيه . وتبع ذلك تعيين رجال للعدالة في كل الولايات لكتابة العقود على مبدأ الشريعة الإسلامية ، وخصص لهم أماكن عامة وخاصة يجلسون فيها ليسهل وصول الناس إليهم (الدوري ، ١٩٥٠ : ١٧٦ ، المدور ، ١٩٥٥ : ١٣٣ - ١٣٤) ، لكسب رضا العامة والخاصة ، ويفرض عليهم الولاء والمحبة والإعجاب لتحقيق أهداف ومرامي الدولة الأساسية في الاستقرار والنجاح . وكذلك ظهرت رغبة الخليفة واضحة في حفظ الأمن الداخلي ، وتعيين شبكة من العميون وضعت تحت سلطة صاحب الشرطة . لمنع الاضطراب الذي قد يحصل من كثرة الوافدين للمدينة ، وتعيين الحراس الليليين أو ما نسميهم بالعسس للمحافظة على الدور والطرق من اعتداءات اللصوص عليها (الدوري ، ١٩٥٠ : ١٧٦ ، المدور ، ١٩٥٥ : ١٣٣) . ويروي ابن الأبار في أعتاب الكتاب أن هارون الرشيد استعمل حراساً من قبائل أفريقية ذوي قامات طويلة وآخرين ذوي قامة قصيرة ، أطلق عليهم اسم النمل

ووظيفتهم انهم يرمون من يعارضه في طريقه أو بمشابة حرس شخصي للمخليفة (ابن الأبار ، ١٩٦١ : ٧٦) .

ورغم أن الأمور الإدارية والتنظيمية سارت بصورة حسنة في عهده ، لكننا نلاحظ أن هناك إهمالا لشئون البريد ، استدعى ذلك قلة المحاسبة للقائمين على الأمور المالية ، فقد ذكر الجهشيارى : « أن أمور البريد والأخبار أيام الرشيد كانت مهملة » (الجهشيارى ، ١٩٣٨ : ٢٦٥) . ومهما قيل فيبدو أن هذا الإهمال قد صاحب السنين الأولى من حياة الرشيد ، حين غدت الدولة بيد البرامكة من الناحية الفعلية ، فاستغلوا سلطتهم لصالحهم دون الاهتمام بأمر الخلافة وفي ذلك أقوال كثيرة (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٢٨٧) .

وفي رأينا أن السبب يعود في ذلك لعدم إقامة الرشيد لمدة طويلة في بغداد ، فإقامته كانت أغلبها في الرقة شمال الأناضول ، وعاما يغزو وعاما يهيج ، وذلك هربا من نفوذ البرامكة حتى أطاح بهم ، فاستقر في بغداد ونظر أمر الدواوين بدقة غير سابقة .

ومن أعماله الإدارية تخفيف ضريبة الخراج على أهل السواد إلى العشر ، بعد أن كان يؤخذ منهم النصف (الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ٢٣٦) . كسبا لواء الناس ودفعاً لنشاط الحركة الاقتصادية الزراعية . كما سعى إلى نشر العلم والتعليم فأمر بإنشاء المدارس والكتاتيب لتعليم الناس القراءة والكتابة ، وشمل التياى بذلك (الجهشيارى ، ١٩٣٨ : ١٧٦ ، الدورى ، ١٩٥٠ : ١٧٧) .

الخلاصة

كانت الإدارة في الدولة العربية الإسلامية بسيطة غير معقدة في عهد الرسول ﷺ فالناس به راضون حكما وقائدا . وكان العهد الراشدي امتدادا لعهد الرسول ﷺ . خلا بعض الأجهزة الإدارية التي اقتضت الأحوال الاجتماعية والظروف الأمنية استحداثها ، فعمر بن الخطاب بدأ التنظيم الإداري ، على اعتبار أنه يبنى قوام دولة مدنية ، أما في عهد علي بن أبي طالب ، فقد عمل على استحداث نظام الشرطة ، وذلك أثر الحوادث الأمنية التي أصابت الدولة .

غير أن قاعدة المجتمع قد توسعت إثر نجاح الجيوش الإسلامية في فتح العديد من الأقطار والبلدان ، ومن ثم انضواء جماعات جديدة ، بثقافات مختلفة فارسية وبيزنطية وقبطية وغيرها ، مما أوجب على الأمويين خلق الأطر الإدارية الجديدة لاستيعاب وحل المشكلات الناتجة عن هذا التضخم في عدد السكان ، وامتداد رقعة الدولة ، فأحدث الأمويون دواوين مركزية تحكم السيطرة على الأقاليم والولايات .

أما في العصر العباسي ، فالأمر في عهد السفاح كان إبقاء ماكان على ماكان ، وذلك أن الدولة العباسية تعاني من مشكلات تتعلق بأمر بقائها . وهي تحاول القضاء نهائيا على خصم لها صرفت السنون في تدبير أمر القضاء عليه ، فكان الجانب الأموي هو المسيطر على فكر الخليفة السفاح . أما في عهد المنصور ، فبالرغم من المنازعات الداخلية والخارجية ، إلا أنه ، كرجل دولة ، أولى الجانب الإداري عناية متميزة ، فبعد بناء بغداد ، واستقرار الأحوال فيها ، التفت نحو الإدارة ، فأحدث جملة من الدواوين ، أشرنا إليها في حينه ، وكان أهمها ديوان المصادرات والبريد وغيرها ، ولكن حالة الاستقرار في تلك الدواوين لم تكن ثابتة بسبب عدم تعود الناس والموظفين عليها ، ثم النزعة المركزية التي طبعت تلك الدواوين بطابعها ، أما المهدي فقد تسلم الأمور ، بخزانة مملوءة بالأموال ، ودون منازعات داخلية أو مشكلات خارجية مؤثرة ، فقد أعطى جل اهتمامه لأمر تنظيم الإدارة ، فاستقرت الدواوين ، بل وأبدع في مجال تنظيمها ، فكان كما رأينا ، أن أوجد دواوين جديدة حديثة ومبتكرة لم تكن معروفة من قبل ، مثل ديوان الزمام وديوان زمام الأئمة ، ونقل وظيفة الحسبة إلى ديوان مستقل وديوان لجباية الأسواق وتنظيم عمل الكتاب في هذه الدواوين .

وسار الرشيد على خطى والده المهدي ، إلا أن النفوذ البرمكي وقف في وجه رغبته في إحكام السيطرة على الوزارة ، فكان أن اختل أمرها ، وغدا الوزير ، وزير سيف وقلم ، وما كان هارون الرشيد أن يقبل بالمساس بسلطته ، تحين الفرص حتى وافته الظروف ، وأعاد الوزارة إلى حيث يريد ، وغدا الخليفة ذا الهبة والسلطان في دولته .

إن مسألة التنظيم الإداري في الدولة العباسية أمر يحتاج إلى مزيد من الدرس والعناية ، وتلك أولية حاولنا بها ، قدر جهدنا ، أن نوضح الصورة ، على أن نتبعه بدراسات أكثر تفصيلا . وهذا ما سنفعل ، فإن أحسننا فهذا ما قصدنا وإلا فلنا أجر المجتهد .

الهوامش :

(١) ديوان الإنشاء : أول ديوان وضع في الإسلام لتمشية معاملات الرسول ﷺ واحتياجاته وما يهم الجماعة الإسلامية ، كما عمل خاتم للرسول لحتم الرسائل المرسله منه للآخرين وحتى لا تتعرض الرسائل للتزوير والغش .

ابن سعد ٣ ، ١٩٣٠ : ١٣٩

الكتاني ، — : ٣٨١ - ٣٨٢

- المهوي ، ١٩٧٦ : ١٤
 أما كتاب النبي فمنهم أبي بن كعب الأنصاري وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت الأنصاري وخالد بن سعيد بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهم .
 ابن هشام ، ١٩٧٥ : ٣٥٠
 الطبري ، ١٩٦١ : ١٧٩
 الأعظمي ، ١٩٧٤ : ٢٥ وما بعدها .
 (٢) النيروز : ومعرف نوروز ، أي اليوم الجليل وهو اسم أول يوم في السنة القديمة .
 المهرجانات : عيد القوس عند نزول الشمس في أول الميزان .
 القيوج : جمع فيج ، وهو رسول السلطان الذي يسمى بالكتب .
 الطبري ، ١٩٦١ : ٥٦٩ .
 الأهل ، ١٩٥٣ : ٩٣ .
 ابن منظور ، — : مادة فوج .
 (٣) في عهد السفاح ولي المنصور على الجزيرة وأرمينية وأذربيجان قبل توليه الخلافة ، وولي داود بن علي على الحجاز واليمن واليمامة ، وعبدالله بن علي على الشام ، وسليمان بن علي على البصرة وتوابها وهي البحرين وعمان واسماعيل بن علي على كور الأهواز ، وأبا مسلم الخراساني على خراسان ، وأبا العون على مصر وشمال أفريقيا ، وموسى بن كعب على السند .
 اليعقوبي ، ١٩٦٤ : ٣٥١ وما بعدها
 الطبري ، ١٩٦١ : ٤٦٥
 (٤) الراوندية : قوم من أهل خراسان يقولون بتناسخ الأرواح ، اعتبروا من الخارجين على الإسلام ، وقد غضب عليهم المنصور وأمر بقتلهم بعد أن تمادوا في الغلو ، فقتلوا جميعاً بأمر الخليفة المنصور قتلهم القائد خازم بن خزيمه .
 الطبري ، ١٩٦١ : ٥٠٥-٥٠٧
 الأشعري ، ١٩٢٩ : ٢١-٢٢
 (٥) يذكر اليعقوبي في تاريخه أن معاوية بن أبي سفيان هو أول من استكتب النصارى .
 اليعقوبي ، ١٩٦٤ : ٢٣٢
 (٦) من الثورات التي حدثت في عهده ثورة عبد الجبار الأزدي وحركة الاصبهيد وثورة محمد النفس الزكية وحركة أستاذ سيس ، وحركة سنباد وغيرها .
 ابن حبيب ، ١٩٤٢ : ٣٧٤٠
 الطبري ، ١٩٦١ : ٤٩٥ ، ٥١٢ ، ٢٩
 الأصفهاني ، ١٣٦٨ هـ : ٢٣٢
 (٧) الثغور : الثغر ما يلي دار الحرب وهو الموضع الذي يكون حداً فاصلاً بين بلاد المسلمين والكفار ، وهو مكان تجميع السلاح والجيش ويثابة منطقة عسكرية حدودية وقيل أن الخليفة المنصور هو الذي عمل على تحصين الثغور وتقويتها ، وكانت الصفة الحربية هي التي تسود هذه الثغور ، حيث أقيمت وفق نسق عسكري ، وكانت الدولة تتولى كل مرافق المنطقة الثغرية كالآمن والطرق والمزارع والمساكن إلى جانب متطلبات الحصون والجند .
 ابن منظور ، ١٩٥٩ : مادة ثغر
 الجاسم ، ١٩٧٧ : ١٦ .

- (٨) الركايا : الركبة البثر ذات الماء الكثير وجمعها ركايا .
 الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ١٣٦ .
 ابن الأثير ٦ ، ١٩٦٥ : ٥٥ .
 البستاني ١ ، — : ٨١٥ .
 (٩) يذكر الطبري بأن هذه الوظيفة استمرت لفترة طويلة وشغلها بعد وفاة يقطين بن موسى أخيه أبو موسى .
 الطبري ٨ ، ١٩٦١ : ١٣٦ .
 (١٠) يقول ضياء الدين الرئيس إن نظام المساحة يقدر فيه الخراج حسب الأرض والناس ، أما نظام المقاسمة فنلتك الحاصل تأخذه الدولة والثلاثان الآخران للمزارعين .
 الرئيس ، ١٩٦٩ : ٤٣٠
 الماوردي ، ١٩٦٦ : ١٧٦

المصادر العربية

القرآن الكريم

- مسلم ، ي
 ١٩٧٣ مختصر صحيح مسلم ، بيروت ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر .

ابن الأبار ، ر

- ١٩٦١ أعتاب الكتاب ، دمشق ، منشورات جامعة دمشق .

ابن الأثير ، ي

- ١٩٦٥ الكامل في التاريخ ، بيروت دار صادر وبيروت للطباعة .

ابن الأخوة القرشي ، د

- ١٩٣٧ معالم القرية في أحكام الحسبة ، لندن ، طبعة كمبرج .

ابن تغري بردي ، ي

- ١٩٤٢ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، القاهرة ، طبعة دار الكتب المصرية .

ابن حبيب ، ي

- ١٩٤٢ كتاب المجبر ، بيروت ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر .

ابن حجر ، ي

- بدون تاريخ الإصابة في تمييز الصحابة ، بغداد ، مكتبة المثني .

- ابن حزم ، ي ١٩٦٤ جهرة أنساب العرب (تحقيق عبدالسلام هارون) ، القاهرة ، مطبعة دار المعارف .
- ابن خلدون ، ن ١٩٥٦ المقدمة ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني .
- ابن خلكان ، ر بدون تاريخ وفيات الأعيان وأنباء الزمان (تحقيق إحسان عباس) ، بيروت ، مطبعة دار الثقافة .
- ابن خياط ، ت ١٩٦٦ كتاب التاريخ (تحقيق أكرم العمري) ، النجف الأشرف ، مطبعة الآداب .
- ابن سعد ، د ١٩٣٠ الطبقات الكبرى (عني بتصحيحه وطبعه ادوارد سنحو) ، برلين .
- ابن طباطبا ، أ بدون تاريخ الفخري في الأدب السلطانية ، بيروت ، دار بيروت للطباعة والنشر .
- ابن عبدالحكم ، ي ١٩٥٤ سيرة عمر بن عبدالعزيز ، القاهرة ، نشر مكتبة وهبة .
- ابن قيم الجوزية ، ي ١٩٦١ أحكام أهل الذمة (تحقيق صبحي الصالحى) ، دمشق ، مطبعة جامعة دمشق .
- ابن كثير ، ي ١٩٥٢ البداية والنهاية في التاريخ ، القاهرة ، مطبعة السعادة .
- ابن منظور ، ي ١٩٥٩ لسان العرب ، بيروت ، دار لبنان للطباعة .
- ابن هشام ، م ١٩٥٥ كتاب سيرة النبي ﷺ ، مجلدان يحويان أربعة أجزاء (تحقيق مصطفى السقا) ، القاهرة ، مطبعة البابي الحلبي .

- أبويوسف ، ي
١٣٨٢هـ كتاب الخراج ، القاهرة ، مطبعة السعادة .
- أحمد ، د
١٩٦٦ الخلافة والدولة في العصر الأموي ، القاهرة ، مطبعة السعادة .
- الأشعري ، ل
١٩٢٩ مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، استانبول ، مطبعة الدولة .
- الأصفهاني ، د
١٣٦٨هـ الأغاني ، القاهرة ، مطبعة التقدم .
- ١٩٦٤ مقاتل الطالبين ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية .
- الأعظمي ، ي
١٩٧٤ كتاب البنى ، الكويت ، مطبعة المكتب الإسلامي .
- الأنباري ، ي
١٩٧٧ النظام القضائي في بغداد في العصر العباسي ، النجف الأشرف ، مطبعة النعمان .
- الأهل ، د
١٩٥٣ الخليفة الزاهد عمر بن عبدالعزيز ، بيروت ، ط ١ ، دار العلم للملايين .
- البغدادي ، ي
١٩٣١ تاريخ بغداد ، القاهرة ، مطبعة السلام .
- البلاذري ، ر
١٩٧٨ فتوح البلدان ، القاهرة ، مطبعة لجنة البيان العربي .
- الجلاسم ، ل
١٩٧٧ دراسات تاريخية عسكرية عن الثغور الإسلامية منذ الفتح العربي للشام حتى نهاية العصر العباسي الأول ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة .
- جعفر ، ر
١٩٨١ كتاب الخراج وصناعة الكتابة (شرح وتحقيق محمد حسين الزبيدي) ، بغداد ، مطبعة دار الرشيد .

- المجيشاري ، س
١٩٣٨ الوزراء والكتاب ، القاهرة ، مطبعة البابي الحلبي .
- حسن ، ن
١٩٧٠
- ١٩٦٥ تاريخ الإسلام السياسي والثقافي والاجتماعي ، القاهرة ، مطبعة السعادة .
- الخربوطلي ، ن
بدون تاريخ المهدي العباسي ، القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والنشر .
- دروزة ، د
١٩٥٩ تاريخ العرب في الإسلام ، بيروت ، نشر دار اليقظة للتأليف والترجمة .
- الدوري ، ز
١٩٥٠ النظم الإسلامية ، بغداد ، مطبعة نجيب باشا
١٩٤٥ العصر العباسي الأول ، بغداد ، مطبعة التقيض .
- الدينوري ، د
١٩٦٠ الأخبار الطوال ، القاهرة ، مطبعة وزارة الثقافة والأرشاد .
- الذهبي ، ن
بدون تاريخ تاريخ الإسلام ، القاهرة ، مطبعة معهد المخطوطات العربية .
- الريس ، ن
١٩٦٩ الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، القاهرة ، مطبعة دار المعارف .
- الزركلي ، ن
بدون تاريخ الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء ، بيروت ، مطبعة لبنان .
- زيدان ، ي
١٩٥٠ تاريخ التمدن الإسلامي (تحقيق حسين مؤنس) ، القاهرة ، مطبعة الأنجلو المصرية .
- سديو ، ش
١٩٦٩ تاريخ العرب العام (ترجمة عادل زعير) ، القاهرة ، مطبعة البابي الحلبي .

- سرور ، ن
١٩٧٣ تاريخ الحضارة الإسلامية في المشرق ، القاهرة ، دار الفكر العربي .
- سعيد ، م
١٩٧٤ الأصناف الإسلامية في العصر العباسي ، بغداد ، مطبعة جامعة بغداد .
- السيوطي ، ي
١٩٥٢ تاريخ الخلفاء ، القاهرة ، مطبعة السعادة .
- الشريف ، م
١٩٧٣ العالم الإسلامي في العصر العباسي ، دار الفكر العربي للنشر والطباعة .
- الطبري ، ي
١٩٦١ تاريخ الرسل والملوك ، القاهرة ، مطبعة دار المعارف .
- علي ، ش
بدون تاريخ مختصر تاريخ العرب التمدن الإسلامي ، بيروت ، دار العلم للملايين .
- عمر ، ي
بدون تاريخ كتاب النظر والأحكام في جميع أحوال السوق ، تونس ، الشركة التونسية للتوزيع .
- فلوتن ، ن
١٩٣٤ السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات (ترجمة حسن ابراهيم حسن) ، القاهرة ، مطبعة السعادة .
- فلهاوزن ، س
١٩٥٨ تاريخ الدولة العربية وسقوطها (ترجمة عبدالحادي أبو ريذة) ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والنشر .
- القرافي ، س
١٩٣٨ الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام ، القاهرة ، مطبعة السعادة المصرية .
- القره غولي ، ت
١٩٧٤ التنظيمات الإدارية في العراق والشام في العصر العباسي الأول ، القاهرة ، مطبعة السعادة .

- الفلقشندي ، ي
١٩٦٤ مآثر الأناقة في معالم الخلافة ، الكويت ، مطبعة الكويت .
- الكاظمي ، ي
١٩٧٠ مختصر التاريخ ، بغداد ، مطبعة المثنى .
- الكبيسي ، ن
١٩٨٦ مؤسسة الوزارة في الدولة العربية ، بغداد ، مطبعة الأعظمي .
١٩٨٤ أسواق بغداد ، مطبعة الأعظمي .
- الكتاني ، ي
بدون تاريخ التراتيب الإدارية ، بيروت ، مطبعة لبنان .
- كرد علي ، د
١٩٦٨ الإسلام والحضارة العربية ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف النشر .
- ماجد ، م
١٩٧٣ العصر العباسي الأول ، القاهرة ، مطبعة الأنجلو المصرية .
- الماوردي ، ي
١٩٦٦ الأحكام السلطانية ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- متر ، م
١٩٦٧ الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري (ترجمة عبدالحادي أبوريدة) ،
بيروت ، دار الكتاب العربي .
- المدور ، هـ
١٩٠٥ حضارة الإسلام في دار السلام ، القاهرة ، مطبعة المؤيد .
- المسعودي ، ي
١٩٧٣ مروج الذهب ومعادن الجوهر ، القاهرة ، مطبعة دار الفكر العربي .
- مسكويه ، ب
بدون تاريخ تجارب الأمم ، بغداد ، مكتبة المثنى .
- مصطفى ، ر
١٩٧٤ دولة بني العباس ، الكويت ، وكالة المطبوعات .

- المقريري ، ي
١٣٢٤هـ - المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار ، القاهرة ، مطبعة النيل .
- مؤنس ، س
١٩٧٣ - عالم الإسلام ، القاهرة ، مطبعة دار المعارف .
- النيهان ، ن
١٩٧٤ - نظام الحكم في الإسلام ، الكويت ، مطبعة جامعة الكويت .
- النويري ، ي
١٩٤٩ - نهاية الأرب في فنون الأدب ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية .
- الهوني ، ج
١٩٧٦ - النظم الإدارية والمالية في الدولة العربية الإسلامية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة .
- ياقوت ، ي
١٩٧٧ - معجم البلدان ، بيروت ، دار صادر للطباعة والنشر .
- اليقوي ، ي
١٩٦٤ - كتاب التاريخ ، بغداد ، المطبعة الحيدرية .

المصادر الأجنبية

- Barthold, W.
1929 Turkestan Down to the Mongol Invasion. Leiden: G.M.S.
- Brown, E.
1909 Literary History of Persia from the Earliest Times until Fridaways.
London: Ficher.
- Muir, W.
1924 The Caliphate: Its Rise, Decline and Fall. Edinburgh: T.H. Weir
- Noldeke, T.
1892 Sketches from Eastern History. London: Ficher

حَوَالِيَاتُ كَلِيَّةِ الْأَدَابِ

تَصَدَّر عَنْ كَلِيَّةِ الْأَدَابِ - جَامِعَةِ الْكُوَيْتِ

رَئِيسُ هَيْئَةِ التَّحْرِيرِ

د. عَبْدِ الْحَسَنِ مَدْعَجِ الْمَدْعَجِ

دَوْرِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ عَمَلِيَّةٌ تُنْصَرَفُ لِمَنْزِلَةِ الرِّسَالَةِ وَتُطْبَعُ بِمُنْشَرِ
الْمَوْضُوعَاتِ الَّتِي تَحْتَظُّ بِمَحَالَاتِ اهْتِمَامِ الْأَقْسَامِ الْعِلْمِيَّةِ
لِكَلِيَّةِ الْأَدَابِ

- تُقْبَلُ الْأَبْحَاثُ بِاللُّغَتَيْنِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِنْجِلِيزِيَّةِ شَرْطُ أَنْ لَا يُتْلَ حَتْمُ
الْبَحْثِ عَنْ (٤٠) صَفْحَةً مَطْبُوعَةً مِنْ ثَلَاثِ سِخِّ .
- لَا يُنْصَرَفُ النَّشْرُ فِي الْحَوَالِيَاتِ عَلَى أَعْمَاءِ هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ بِكَلِيَّةِ الْأَدَابِ
فَقَطُّ بَلْ لغيرِهِمْ مِنَ الْمُعَاوِدِ وَالْجَامِعَاتِ الْأُخْرَى .
- يَرْفَقُ بِكُلِّ بَحْثٍ مَدْخُورُهُ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَآخَرُهُ بِالْعَبْرِيَّةِ
لَا يَتَبَاوَزُ ٩٠٠ كَلِمَةً .
- يُمنَحُ الْمُؤَلِّفُ (٣٠) سَجَّةً مَجَّانَةً .

الإِشْتِرَاكَاتُ :

دَاخِلُ الْكُوَيْتِ
لأفراد : ٤ د.ك. - للإساتذة والطلاب : ٢ د.ك. ٣ د.ك. حَوَالِيَاتُ الْكُوَيْتِ
للمؤسسات : ١٩ د.ك. ١١ د.ك. دُولَارٌ أَمْرِيكِيٌّ - ١١ دُولَارٌ أَمْرِيكِيٌّ .

شُحْنُ الرِّسَالَةِ : للأفراد : ٥٠٠ فلس
شُحْنُ المَجْلَدِ السَّنَوِيِّ : للأفراد : ٦ د.ك. للإساتذة والطلاب : ٣ د.ك. ٢٥٠ فلس

مَتَّوَجِهَةُ الْمُرَاتَلَاتِ إِلَى : رَئِيسِ هَيْئَةِ تَحْرِيرِ حَوَالِيَاتِ كَلِيَّةِ الْأَدَابِ

ص. ب. ١٧٣٧٠ - الخالدية

الْكُوَيْتِ - 72454

أوروبا الغربية من التبعية الى الحيادة

أحمد الرفاعي

مركز التخطيط الفلسطيني - تونس

مقدمة

كانت مشاكل أوروبا، وما زالت، تشكل حجر الزاوية في العلاقات الدولية، وذلك لإنعكاسها السريع على الوضع الدولي وارتباطها المباشر بالتوازن الدولي والاستقرار العالمي. فأوروبا القرن الثامن عشر سيطرت عليها فكرتان صحيحتان تتمحوران حول السيطرة على أوروبا، الأولى: أن من يسيطر على أوروبا يسيطر على العالم. والثانية: أن من يسيطر على العالم يسيطر على أوروبا، إلا أن الفترة ما بين ١٨٤٨ - ١٩١٤، عرفت هدوءاً مميزاً بفعل تعادل ميزان القوى الأوروبي، فالقرن التاسع عشر، كان قرن السلام والتوازن دامت فيه تسوية فيينا في ١٨١٤ - ١٨١٥، حوالي أربعين عاماً، والشيء نفسه صحيح بالنسبة للتسوية البسماركية في سبعينات القرن التاسع عشر، وأدى الخلل في ميزان القوى فيما بعد إلى نشوب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)، التي لم تتمخض عنها النتائج التقليدية المألوفة للحروب، فلم يعد ميزان القوى كما كان، ولم تهيمن قوى عظمى على القارة ولم تنشأ ثورة شاملة. فتدخل الولايات المتحدة، غير من جميع التوقعات المنطقية، فأصبحت منذ ذلك الوقت تحتل المسألة الأوروبية مركز العالم (تأيلور، ١٩٨٠: ٢٤).

خرجت أوروبا من الحرب العالمية الأولى منهارة، حيث فقدت عدداً هاماً من شبابها، وتضررت منشآتها العمرانية والاقتصادية. كما اعترضتها أزمة مالية خطيرة تجسمت في تضخم مالي وفي الاستئدانة من الولايات المتحدة الأمريكية الغائغة الأولى في الحرب. واقرنت هذه الأزمة باضطرابات إجتماعية غذتها انتصار الثورة البلشفية في

روسيا، فتدعمت الأحزاب اليسارية والنقابات. كما شهدت أوروبا أزمة فكرية جعلت قيم ما قبل الحرب عرضة للنقد بل للرفض أحياناً. اختلفت مصالح الحلفاء في مؤتمرات الصلح وأبعدت الدول المنهزمة، وكانت الحلول النهائية منقوصة ومفروضة، تضمنت بنور توتر دولي جديد على الرغم من تأسيس عصبة الأمم وما أدخلته على الشعوب من آمال في إبعاد شبح الحرب (الذيب وآخرون، ١٩٨١: ٨). في مؤتمر باريس، وزعت الممتلكات الألمانية والتركية على الدول الكبرى عن طريق نظام الانتداب، وبعثت دولة بولونيا بعد أن كانت ممزقة بين روسيا وألمانيا والنمسا، وقامت دولتا تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وفصلت النمسا عن المجر، وعدلت حدود بعض الدول القديمة بما يتفق مع وجود الدول الجديدة (أبو هيف، ١٩٧٥: ٤٦).

وجاءت الحرب العالمية الثانية نتيجة أزمة أوروبية عامة ظهرت بوادرها في العلاقات الدولية التي سادها منذ الثلاثينات. توتر مطرد تضارب مع فترة الإنفراج السابقة (١٩٢٥ - ١٩٢٩)، فجاءت الأزمة العالمية (١٩٢٩)، لتفكك العلاقات الدولية اثر اختلال الاقتصاد العالمي الذي تميز بتدعيم القومية الاقتصادية وياحتداد التناقض بين مجموعة دول غنية (الولايات المتحدة، انجلترا وفرنسا) ودول فقيرة (اليابان، ألمانيا وإيطاليا). وقد انتهجت هذه «الدول الفقيرة» سياسة توسعية في الشرق الأقصى (اليابان)، وأفريقيا (إيطاليا) وأوروبا (ألمانيا) بحثاً عن ضئان «المجال الحيوي» لسكانها واقتصادها، وقد اقترنت هذه السياسة بضعف وتراجع الديمقراطيات الغربية، لتهدد السلم العالمي، خاصة بعد أن عجزت عصبة الأمم عن ضمان الأمن الجماعي.

لقد هيأت هذه العوامل تدعيم الأنظمة الديكتاتورية التي لعبت دوراً رئيساً في تصعيد التوتر الأوروبي منذ عام ١٩٣٨، حيث استغلت النزعة السلمية للديمقراطيات لانفعال الأزمات كي تحقق رغباتها الإقليمية. وهكذا تمكنت ألمانيا من خرق معاهدة فرساي والتوسع على حساب النمسا وتشيكوسلوفاكيا. وعندما أدركت الديمقراطيات خطر التوسع الألماني سارعت للتسلح والتحالف لمجابهة الوضع (الذيب وآخرون، ١٩٨١: ٦). أدت نتائج مؤتمر باريس، إلى نشوب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، إذ سعت ألمانيا إلى تنفيذ السياسة التي رسمتها لنفسها وهي التحرر من كل ما فرضته عليها معاهدة فرساي من أحكام وقيود، وعلى الأخص بعد أن تبين لها ضعف دول أوروبا المناهضة لها وعدم استطاعتها الوقوف في وجهها (أبو هيف، ١٩٧٥: ٤٨).

وبينما تركزت الحرب العالمية الأولى على القارة الأوروبية، امتدت الحرب العالمية

الثانية إلى عدة قارات، فكانت مخلفاتها المادية أفدح. لقد سخرت الدول المتحاربة خلال ست سنوات، طاقاتها العلمية والتقنية لخدمة أهدافها العسكرية، فشمل الدمار مناطق شاسعة، وبلغت الخسائر المادية حدا مهولا. ولئن أنهكت الحرب القارة الأوروبية بدرجة أولى، فلإنها مكنت عدة دول أخرى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من تدعيم اقتصادها على الصعيد العالمي. لقد انبثقت عن الحرب العالمية الثانية أوضاع متازمة، إذ ولد هو لها، عند الإنسان الأوروبي بخاصة شعورا بالخيرة واليأس والتشاؤم، نتج عنه ظهور تيارات ثقافية مختلفة. وفي الميدان السياسي، شهدت الدول الأوروبية، برغم انتصار الحلفاء، فراغا سياسيا تجسم في إنقسام داخلي خطير. ولقد انعكس هذا الإنقسام على القارة كلها بنشوء كتلتين متضادتين تدينان بالولاء للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

لم يكن التحالف الذي أقيم ضد دول المحور متينا، إذ ظهرت بوادر الإنشقاق داخل صفوف الحلفاء قبل انتهاء الحرب، وبرغم تعدد الندوات، والمحاولات لتقريب وجهات النظر لم ينكس الخلاف يتسع. لذلك خضعت التحويرات الإقليمية للأمم الواقع بينها بقيت القضية الألمانية معلقة. وفي خضم هذا الجو العالمي المتوتر والحذر المتبادل بدت منظمة الأمم المتحدة كملاذ وحيد يكفل للعالم تنظيم علاقات دولية تبعد شبح الحرب (الذوب وآخرون، ١٩٨١: ٩٨). لذلك اختلفت نتائجها ولم تؤد، هزيمة ألمانيا وإيطاليا واليابان إلى نتائج شبيهة بنتائج الحرب العالمية الأولى، لأن نهاية الحرب وضعت نهاية للمخريطة السياسية والجغرافية لأوروبا ما قبل الحرب، فتم تقسيم أوروبا في يالطا ١٩٤٥، بين شرقية وغربية، وأدى ذلك، فيما بعد، إلى ارتباط مستقبل أوروبا بالصراع بين الشرق والغرب. وأصبحت قضية الأمن الأوروبي من أبرز القضايا الدولية التي تؤثر مباشرة وبقوة في حركة السلم الدولي ومستقبله. والملاحظ أن أوروبا بعد أن فقدت امبراطورياتها الإستعمارية وبعد عودتها إلى القارة الأم، تدخل الآن مرحلة من الاستقرار النسبي النادر، وتتجه، تحت ضغوط العالم المتغير وحماية للنفس، إلى تصفية إرث الماضي ونتائج الحرب العالمية الثانية ثم التكتل والوحدة الأوروبية، أي مرحلة ما بعد القومية (حمدان، ١٩٨٣: ٣٩٨).

مرت المسيرة الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية وحتى الآن بمحطات بارزة ترتبط ارتباطا وثيقا بالصراع الدولي بين الشرق والغرب وهي:

- ١ - مرحلة التقسيم والتبعية.
- ٢ - مرحلة الانفراج والمهادنة.
- ٣ - مرحلة تعاظم النزعات الحيادية.

مرحلة التقسيم والتبعية :

لم يؤد تقسيم أوروبا في اجتماع يالطا ١٩٤٥ بين ستالين وتشرشل وروزفلت إلى وضع حد للصراع حول أوروبا، وللخلاف بين حلفاء الأمم، فنشأ صراع جديد بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وهو ما أطلق عليه «الحرب الباردة»، ويرى بريجنسكي أن يالطا لا تعتبر اتفاقاً للتقسيم، بل يمكن القول أن يالطا استهلكت الصراع من أجل السيطرة على أوروبا فيما بعد الحرب، ويضيف أن تجزئة أوروبا على هذا الشكل والمواجهة المستمرة بين أمريكا والاتحاد السوفياتي، يزيد من تفكك أوروبا سياسياً ويدعم غيابها عن الساحة (بريجنسكي، ١٩٨٥). وفي هذه المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى نهاية الستينات، تم التصدي لمشكلة الأمن الأوروبي بأسلوب إقامة التحالفات العسكرية والتحالفات المضادة (مقلد، ١٩٨٣ : ١٤٨). لذلك كانت فكرة الوقوف أمام «النوايا السوفياتية العدوانية» بعد حوادث براغ وبرلين ١٩٤٨، هي التي أدت إلى خلق منظمة شالي الأطلسي، فالوجود العسكري الأمريكي كان مطلوباً في أوروبا الغربية لا في صورته السلبية كحائل دون العدوان السوفياتي فحسب ولكن في صورته الإيجابية كمطمئن للأوروبيين الغربيين (هوارد، ١٩٨٣).

ارتكز الهيكل العام للعلاقات الأمريكية - الأوروبية، منذ البداية، على الاعتبارات الاستراتيجية وحدها، فالولايات المتحدة الأمريكية التي كانت البادئة في اقتراح فكرة الحلف على شركائها الأوروبيين لم تلق بالاً للأبعاد السيكلوجية لهذه العلاقة. . وكان هذا التجاهل أو التسرع خطأ فادحاً من الناحيتين السياسية والاستراتيجية (مقلد، ١٩٨٣ : ١٠٩).

وفي المقابل أعلن الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه عن قيام حلف وارسو في ١٤ مايو ١٩٥٥، وقيام هذا الحلف كان يعني أن السوفيات، قرروا تخوير ترتيباتهم الدفاعية مع دول شرق أوروبا من الصيغة التعاقدية الثنائية، التي ظلوا متمسكين بها حتى لحظة قيام الحلف الجديد، إلى الصيغة التعاقدية الجماعية أو المتعددة الأطراف، وهذا التحول دفع بالمراقبين الدوليين وقتها إلى أن يطرحوا على أنفسهم التساؤل التالي: ما هو دافع الاتحاد السوفياتي الحقيقي من وراء هذا الاجراء المفاجيء، وبخاصة أنه كان يهيمن على هذه الدول هيمنة ايدولوجية وسياسية وعسكرية كاملة، يعززها تواجد السوفيات بصورة عسكرية مباشرة فيها، وهو الدور الذي كان يرجع بجذوره ومقدماته إلى ظروف الحرب العالمية الثانية. ؟ وبعبارة أخرى ما هو الكسب الاستراتيجي الذي كان يتوقع السوفيات أن يحققوه من خلال هذا الترتيب العسكري الجماعي الجديد؟ (مقلد، ١٩٧٩ : ٢٧٦).

ولعل اقتصار عضوية الحلفين الأطلسي ووارسو على دول غرب أوروبا وشرق أوروبا والإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وتركيز مسؤوليات الحلفين الدفاعية على النطاق الأوروبي البحت، يدل على أن الحلفين هما أداتا الجانبين في الصراع السياسي والأيدئولوجي والعسكري في أوروبا.

وتميزت هذه المرحلة بالسيطرة السوفياتية والأمريكية المطلقة، على أعضاء وتوجهات الحلفين، ويمكن القول أن الإتحاد السوفياتي استطاع أن يحقق انضباطا كاملا في علاقاته بحلفائه في شرق أوروبا، وذلك فيما إذا استثنينا ما حدث في بولندا والمجر في عام ١٩٦٥ (انفصال المجر عن حلف وارسو)، وفي تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، التي رأى فيها الإتحاد السوفياتي، تحديا جادا وتهديدا حقيقيا لزعامته لمجموعة حلف وارسو، ومقدمة لانفراط عقد حلف وارسو والسيطرة السوفياتية على دول أوروبا الشرقية، وكان التدخل السوفياتي العسكري هو البديل الوحيد في تقديره لإنقاذ ذلك الوضع المتأزم في شرق أوروبا من خطر الإنهيار التام. وبمجهود خارق استطاع الإتحاد السوفياتي تطويق الأزمة واحتواءها (مقلد، ١٩٧٩ : ٢٧٧ - ٢٧٨).

وبقيت رومانيا، تمثل حالة غير عادية في علاقاتها مع السوفيات، فمنذ مطلع الستينات والزعيم الروماني يدعو إلى إنهاء تبعية دول أوروبا الشرقية المطلقة للإتحاد السوفياتي، والاعتراف لها بحريتها واستقلاليتها. وقد سلم السوفيات بتميز السياسات الرومانية واختلافها عن منهجه الدولي واعتبروها مظهرا لحرية التعبير وعدم القهر في علاقاته بشركائه (مقلد، ١٩٧٩ : ٢٧٩). وبالمقابل كانت أوروبا الغربية مرغمة على أن تدعن لضغوط الواقع التي أحاطت بها من كل اتجاه، لتقبل بأن تضع نفسها وعلى نطاق لم يسبق له مثيل، تحت الحماية العسكرية الأمريكية بكل ما ترتب على هذا من تدخل أمريكي حتى في سياساتها الداخلية، بل أن الولايات المتحدة احتفظت لنفسها، ودون منازع، بسلطة تفسير وتحديد مضمون ما يمكن أن يسمى بالمصالح الأطلنطية المشتركة. ويتحدد أدق، فإن الذي جعل أوروبا الغربية تقبل بإخضاع مصالحها وسياساتها لمتطلبات الاستراتيجية الأمريكية وقتها، هو تخوفها من أن يكون تحلي الولايات المتحدة عن استخدام إمكاناتها الهائلة في الردع النووي ضد الإتحاد السوفياتي في أوروبا، عاملا نحو سقوطها في دائرة السيطرة السوفياتية مثلما حدث في شرق أوروبا، وكان الثمن السياسي الذي يتعين على الطرف الأوروبي أن يدفعه في مقابل هذه الحماية الأمريكية، هو أن يسلم هيمنة أمريكا على حلف الأطلنطي وبسلطتها المطلقة أو شبه المطلقة في إدارة علاقاته، وفي اقتراح سياساته وخطته الاستراتيجية العامة.

وهذا يوضح كيف أن كل ما قيل عن دعاوى المشاركة الأطلنطية وعوامل الوحدة الأيديولوجية التي تجمع بين جانبي الأطلنطي، لم تكن إلا من قبيل التبريرات الغامضة التي استهدفت التمكين لهذه السيطرة الأمريكية تحت الإجماع الظاهري بفكرة المساواة والتضامن في مواجهة تحديات القوة السوفياتية. ولم تدرك الولايات المتحدة أنها ودول أوروبا الغربية يمثلون عالمين مختلفين من الناحيتين الجغرافية والسياسية، وبالتالي فإن دعاوى المشاركة الأطلنطية والوحدة الأيديولوجية هذه لم تكن لتستطيع أن تستمر إلى ما لا نهاية في كبت الاختلافات الجذرية في الاتجاهات وفي ظروف التطور السياسي وفي الحساسية لتحديات الواقع الدولي لكل من الطرفين الأمريكي والأوروبي (مقلد، ١٩٨٣: ١١١).

وقد صادف حلف الناتو أكثر أزماته حدة مع القرار الذي اتخذته الرئيس الفرنسي شارل ديغول في مارس (آذار) ١٩٦٦ بالانسحاب من الجناح العسكري للحلف، وهو القرار الذي كان نابعا من تحفظات ديغول حول ما إذا كانت هناك مشاركة أطلنطية حقيقية في ظل هيمنة الولايات المتحدة على أجهزة اتخاذ القرارات داخل الحلف وانفرادها بسلطة استخدام الأسلحة النووية التابعة له، كما صدر القرار في مناخ من التقارب السياسي الذي أخذ يشتد ويقوى بين فرنسا الديغولية والإتحاد السوفياتي، والذي اعتبره الإتحاد السوفياتي شريكا مسؤولا في كافة ترتيبات الأمن الأوروبي. وكان كيان الحلف مهددا نتيجة لمثل هذه القرارات بحدوث شرخ عميق قد يطيح بتوازنه وينتهي بفصم عرى التحالف الأمريكي - الأوروبي لولا التحرك الأمريكي السريع، وتقرير لجنة هارليل وزير خارجية بلجيكا الذي دعا إلى تنمية علاقات الإنفراج والمهادنة مع الإتحاد السوفياتي، ودول شرق أوروبا، بهدف التهيئة لسلم مستقر في أوروبا (مقلد، ١٩٧٩: ٢٧٠).

إلى جانب ذلك عرفت العلاقات بين شرق أوروبا وغربها توترا بالغا في فترات عديدة، ولعل أهمها: أزمة حصار برلين عام ١٩٤٨ وأزمة برلين ١٩٥٨ - ١٩٦١ وتعود أزمة برلين الأولى إلى تخوف كل من الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية من إعادة توحيد الرايخ الثالث وإدخاله ضمن دائرة نفوذ أحدهما. وكذلك محاولة الولايات المتحدة إدماج ألمانيا في نظام الغرب (الإصلاح النقدي)، الذي دفع السوفيات إلى حصار برلين بدافع الخوف من أن يؤدي هذا الإدماج إلى تهديد الأمن القومي السوفياتي مستقبلا، ونشأت أزمة برلين الثانية بعد اندثار سوفياتي إلى الغرب، يطالب بانهاء الاحتلال الرباعي لبرلين وتحويلها إلى مدينة حرة، وكادت هذه الأزمة أن تؤدي إلى حرب نووية عالمية لولا تحلي الغرب فيها بعد عن مواقفه (مقلد، ١٩٧٩: ٦٥٣).

وفي الحقيقة أن دول الكتلة السوفياتية كانت قد بدأت في هذه المرحلة التاريخية بعدة مقترحات لحل مشكلة الأمن الأوروبي، وإن كانت بأسلوب المراحل التدريجية، إلا أن استجابة الطرف الغربي - وبالتحديد الطرف الأمريكي - جاءت رافضة لتلك الإقتراحات على طول الخط ومشككة في نواياها ودوافعها. ومن أمثلة تلك المشاريع السوفياتية، مشروع معاهدة الأمن الجماعي الأوروبي التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي إلى مؤتمر الأقطاب في جنيف عام ١٩٥٥، ودعا فيها إلى حل مشكلة الأمن الأوروبي على مرحلتين، الأولى وفيها يتم الإبقاء على حلفي الناتو ووارسو في الوقت الذي تركز فيه الجهود لتنقية أجوائهما من التوترات العالقة بهما، والمرحلة الثانية وفيها تحمل هاتان المنظمتان العسكريتان تحقيقاً لأوضاع أمنية في أوروبا تركز على التضاهم بدلاً من العنف والمجابهة. ولما رفضت الدول الغربية ذلك الإقتراح، دعا السوفيات الدول الأعضاء في منظمتي الحلفين المذكورين إلى التوقيع على معاهدة مؤقتة تحظر استخدام القوة العسكرية في العلاقات الأوروبية، غير أن هذا المشروع لم يكن أسعد حظاً من سابقه.

ثم تسالت الاقتراحات والمبادرات، ففي عام ١٩٥٧ مثلاً اقترح وزير خارجية بولندا آدم راباكي إقامة منطقة منزوعة السلاح النووي في وسط أوروبا، وهو الإقتراح الذي تبعته مبادرة بولندية أخرى عرفت بمشروع جومولكا الذي دعا إلى تجميد التسليح النووي لكل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا ودولتي ألمانيا وهذه المشاريع في مجملتها لم يكتب لها النجاح. وفي عام ١٩٥٩ تقدم الاتحاد السوفياتي بمشروع معاهدة سلام مع ألمانيا باعتبار أن المشكلة الألمانية كانت تشكل حجر الزاوية في مشكلة الأمن الأوروبي برمتها. غير أن ردود الفعل السلبية من جانب الغرب جعل دول أوروبا الشرقية تتوقف ولعدة سنوات عن تقديم أية مقترحات جديدة، واستمر ذلك حتى ما بعد إقصاء خروتشوف من السلطة. ففي ديسمبر ١٩٦٤ تقدمت بولندا باقتراح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة دعت فيه إلى عقد مؤتمر عام للدول الأوروبية للبحث في مختلف الجوانب ذات العلاقة بمشكلة الأمن الأوروبي. وقد تعضد هذا الاقتراح بدعوة مماثلة صدرت عن اللجنة السياسية الإستشارية لحلف وارسو في يناير ١٩٦٥. وعندما زار وزير الخارجية السوفيتي أندريه غروميكوروما في أبريل ١٩٦٦، جلد الدعوة رسمياً إلى عقد مؤتمر عام للأمن الأوروبي. وكان من الواضح أن هذا الموضوع أخذ يشكل حيزاً ضخماً من اهتمامات الدبلوماسية السوفياتية وأجهزة دعايتها السياسية في أوروبا.

وفي الإعلان الصادر عن اللجنة الإستشارية في يوليو ١٩٦٦، جاء أن إقامة نظام

دائم وفعال للأمن الأوروبي يتطلب في أساسه أن تعترف ألمانيا الغربية بالصيغة الدائمة للحدود السياسية القائمة في منطقة وسط أوروبا، وأن تعلن تخليها عن كل دعاويها ومطالباتها الإقليمية وأن تتعهد بعدم السعي للحصول على أسلحة نووية، كما أكد البيان على أن ضرورات تعزيز الأمن الأوروبي كان تقتضي وبلا تأخير، تصفية كل القواعد الأجنبية (القواعد الأمريكية أساساً) والدخول في مباحثات جدية لوضع ترتيبات دائمة وفعالة لحل مشكلة الأمن في القارة. وفي مارس / آذار ١٩٦٩ أصدر زعماء حلف وارسو في نهاية الاجتماع الذي عقده في بودابست، اعلاناً يحمل عنوان «رسالة من دول حلف وارسو إلى كل الدول الأوروبية»، وقد لوحظ عليه خروجه عن الخط التقليدي القديم، فهو لم يشأ أن يلقي بتبعة تدهور الموقف الدولي على الولايات المتحدة أو الناتو أو ألمانيا، كما اعتاد أن يفعل في السابق، وإنما دعا إلى تقوية علاقات التعاون، السياسي والإقتصادي بين الدول الأوروبية جميعها وبلا استثناء، والاعتراف بالأمر الواقع في أوروبا مع البحث عن حل للمشكلة الألمانية، وكذلك الحث على عقد مؤتمر عام للأمن الأوروبي يجتمع خلال النصف الأول من عام ١٩٧٠ ويتركز اهتمامه على مشكلتين رئيسيتين: الأولى هي الأمور المتعلقة بالأمن الأوروبي ومبدأ حظر استخدام القوة المسلحة ووسائل فرض هذا الحظر. أما المشكلة الثانية فهي كيفية توسيع مجالات التعاون بين الدول الأوروبية. وطبعاً لم ينعقد المؤتمر في هذا الموعد المقترح (مقلد، ١٩٨٣: ١٥١).

مرحلة الانفراج والمهادنة:

بعد التغيير الذي طرأ على العلاقات بين الجبارين، ورحيل عقلي الحرب الباردة والتعايش السلمي، والدخول في عصر الوفاق دخلت العلاقات الأوروبية - الأوروبية عهداً جديداً، يقوم على ضرورة بحث الوضع الأوروبي من خلال عقد مؤتمر عام للأمن والتعاون الأوروبي. وإذا كانت فرنسا وألمانيا أكثر الدول حماساً لهذه الفكرة، فإن سياسة فيلي برانت، وضمت حجر الأساس في عملية الإنفتاح على الشرق، وأدت إلى تطبيع علاقات ألمانيا بسرعة مع كل جيرانها الشرقيين:

- مع الاتحاد السوفياتي: المعاهدة الألمانية - السوفياتية في ١٢ آب ١٩٧٠.
- مع بولونيا: المعاهدة الألمانية - البولونية، في ٧ كانون أول ١٩٧٠.
- مع ألمانيا الديمقراطية: المعاهدة الأساسية، في ٢١ كانون أول ١٩٧٢.
- مع تشيكوسلوفاكيا: المعاهدة الألمانية - التشيكية، في ١١ كانون أول ١٩٧٣.

وقد عكس تطبيع العلاقات الثنائية بين دول الشرق والغرب الانفراج بين القوتين الكبيرتين وفتح الطريق على مؤتمرات أوروبيين، مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا،

والمفاوضات من أجل التخفيف المتبادل والمتوازن للقوى في أوروبا (فيينا). (كولار، ١٩٨٥: ١١٩).

مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ١٩٧٣ - ١٩٧٥: بعد محاولات عديدة مضنية من السوفييت وحلف وارسو، تعود إلى خطة مولوتوف في ١٠ شباط ١٩٥٤، لخلق نظام أوروبي للأمن الجماعي، وافق الحلف الأطلسي في عام ١٩٦٩ على مبدأ مؤتمر أمن وتعاون في أوروبا. وافتتحت الأعمال التحضيرية في ٢٢ تشرين ثان ١٩٧٢، التي قررت عقد المؤتمر على ثلاث مراحل متميزة:

- الأولى في هلسنكي، على مستوى وزراء الخارجية، عقدت بتاريخ ٣ - ٧ تموز ١٩٧٣.
- الثانية في جنيف على مستوى الخبراء: استمرت سنتين من ٢٨ أيلول ١٩٧٢ إلى ٢١ تموز ١٩٧٥.
- الثالثة في هلسنكي، على مستوى رؤساء الدول والحكومات للموافقة على أعمال اللجان، وقد انتهت في آب ١٩٧٥، باتفاق بين ٣٥ دولة (٣٣ دولة أوروبية إضافة إلى الولايات المتحدة وكندا التي وقعت البيان الختامي للمؤتمر) (كولار، ١٩٨٥: ١٢٠).

وحددت وثيقة هلسنكي، مجموعة من المبادئ، كأساس للعلاقات الأوروبية المتبادلة تتمثل في:

العمل على احترام حقوق السيادة الوطنية لكل واحدة من هذه الدول، الإمتناع عن استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها في أي صورة يحظرها ميثاق الأمم المتحدة وتحرمها مبادئ القانون الدولي، والتعهد بعدم انتهاك الحدود الإقليمية أو التعديل فيها، واحترام السلامة الإقليمية لكل دولة، وكذلك التعهد بحل المنازعات الأوروبية بالطرق السلمية، والتعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ووجوب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك حرية الفكر، وحرية العقيدة، والحرية الدينية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها. . الخ (مقلد، ١٩٧٩: ٥٤٣).

وبعد ثلاثين عاما من يالطا ويوتسدام، تكرر هذه الوثيقة الكبرى، الوضع الراهن Statu quo السياسي والإقليمي في أوروبا، وتشكل شرعية حقيقية للتعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المتعارضة. وتظهر كتسويق لسياق الانفراج البادئ في ١٩٦٣، سياق، كما يقول النص، «مستمر، وحيوي وشامل أكثر فأكثر وذو مضمون دولي تلتزم الدول بتوسيعه، وتعميقه، وجعله دائما» (كولار، ١٩٨٥ : ١٢٠). ويمكن القول أيضا «أن النتيجة الأساسية لمؤتمر هلسنكي هي تمديد إتفاقات يالطا، أي بعبارة أخرى إدامة مناطق الاحتلال التي تقاسمتها في ١٩٤٤ الدول المنتصرة وتقبل الجميع هذا الأمر بمن فيهم الألمان ولو كان هؤلاء لا يريدون اعتبار تقسيم بلادهم نهائيا» (دومورفيل، ١٩٨١).

مفاوضات فيينا حول التخفيض المتبادل والمتوازن للقوى في أوروبا ١٩٧٣ - ١٩٧٦ : إذا كان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، فكرة سوفياتية، فإن المفاوضات حول التخفيض المتبادل والمتوازن للقوى في أوروبا هي فكرة مقترحة من جانب دول منظمة حلف شمال الأطلسي (نداء رايكجافيك في حزيران ١٩٦٨، ونداء روما في ٢٧ أيار ١٩٧٠). وهدف هذه المفاوضات، هو اكمال الأمن السياسي في أوروبا بانفراج عسكري. والمقصود، في رأي الغربيين، هو تحديد سقف مشترك للقوى - على أساس قاعدة تخفيف متبادل ومتوازن - ٧٠٠ ألف شخص من كل جانب تقريبا، في منطقة تتكون في الشرق، من ألمانيا الديمقراطية، وتشيكوسلوفاكيا، وفي الغرب من ألمانيا الفدرالية، بلجيكا، اللوكسمبورغ، البلاد المنخفضة. إلا أن الاتحاد السوفياتي، الذي يمتلك تفوقا تقليديا كبيرا، لا يريد سماع أي حديث عن تخفيض غير متساو، أو أن يأخذ بعين الاعتبار «عدم التماثل» الجغرافي، والاستراتيجي بين حلف شمال الأطلسي، وحلف فرسوفيا. لذلك تمسك بمفهوم «التوازن الشامل الموجود» بين الحلفين، وليس بمفهوم التوازن الذي يجب تحقيقه بين القوى الموجودة على جزء محدد من القارة. وقد بدأت محادثات جماعية تحضيرية في فيينا بين ٣٠ كانون الثاني و ٢٨ حزيران ١٩٧٣، لتحديد مجريات المؤتمر الكامل، الذي افتتح رسميا في العاصمة النمساوية في ٣٠ تشرين أول ١٩٧٣. وقد رفضت فرنسا الاشتراك بمؤتمر فيينا لأسباب عسكرية، سياسية، سيكولوجية. فهي ترى في المؤتمر فخا، وعملا مليئا بالمخاطر بالنسبة للأمن في أوروبا الغربية، لذا فهي ترفض هذه المفاوضات «بين الكتل»، وتندد بتكوين «منطقة ذات وضع خاص» في القارة القديمة. وأخيرا، تعتبر باريس أن تخفيض القوى يهدد بمنع قيام دفاع غربي - أوروبي مستقل - والوصول إلى تحييد أوروبا سياسيا، أي ما يسميه الخبراء

«فنلنده» المجموعة الأوروبية. ومعنى هذا نهاية أوروبا كقوة ثالثة، ونهاية الرسم الديغولي الكبير لأوروبا أوروبية مستقلة عن موسكو وواشنطن (كولار، ١٩٨٥: ١٢١ - ١٢٢).

ولم يقتصر الانفراج في العلاقات على المستوى السياسي والعسكري، وإنما امتد ليشمل المجالات الاقتصادية والتجارية، رغم تحفظات الولايات المتحدة وشروط الاتحاد السوفياتي حول التعامل مع دول أوروبا الغربية. فالسوفييات لا يريدون التعامل مع بلدان أوروبا الغربية كاسرة اقتصادية موحدة ولا يريدون أن تربط أوروبا علاقاتها التجارية به وببقية دول الكوميكون بالمسائل السياسية (بياندر، ١٩٨١). وقد أكد نائب مدير معهد الولايات المتحدة د. جيورجي سكوروف على أن العلاقات التجارية - الاقتصادية بين الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الغربية واليابان تواصل تطورها برغم المعارضة الأمريكية، وأضاف «في عام ١٩٨٢ بلغ حجم التبادل التجاري بين الاتحاد السوفياتي وهذه البلدان ٣٧,٥ مليار روبل، أن حجم التبادل التجاري نما خلال الأعوام ١٩٧٥ - ١٩٨٢ بمقدار ٢,٥ مرة تقريبا، وخلال عامي ٨٠ - ١٩٨١ ازداد حجم التبادل التجاري بنسبة ١٩٪، وأن أكبر شركاء الاتحاد السوفياتي بين بلدان أوروبا الغربية هي ألمانيا الغربية: حجم التبادل التجاري معها في عام ١٩٨٢ ٦,٦ مليار روبل وفنلندا ٥,٢ مليار روبل، وإيطاليا ٤,١ مليار روبل وفرنسا ٣,٦ مليار روبل^(١).

وإلى جانب نمو العلاقات التجارية والاقتصادية، اتفق الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الغربية على مد أنبوب سيبريا للغاز الطبيعي إلى أوروبا، وقد أحدث هذا المشروع العملاق انقشاما حادا وكبيرا في دوائر دول حلف الاطلنطي، فاعتزمت الولايات المتحدة على المشروع من الناحية الاستراتيجية على أساس أن الاتحاد السوفياتي سيتمكن من التحكم في كميات الغاز الطبيعي المنقولة، وفرض ارادته وقت الأزمات، واعتزمت أيضا على المشروع من الناحية الاقتصادية إذ أنه سيمكن الاتحاد السوفياتي من أن يعزز اقتصادياته عن طريق صادراته من الغاز بإيراد سنوي (١٠ بلايين دولار)، كما أنه سيمد الاتحاد السوفياتي بإمكانيات تكنولوجية لن تتاح له إلا بعد فترة طويلة، وقبول الموقف الأمريكي، باصرار أوروبي على السير قدما في هذا المشروع، إذ أن المصلحة الأوروبية تحتم تنفيذه (هويدي، ١٩٨٢: ٣٠). وأخيرا تراجعت الإدارة الأمريكية عن معارضتها ومحاولاتها تعطيل المشروع الكبير.

مرحلة تعاطف النزعات الحيادية :

أدى وصول ريغان إلى رئاسة الولايات المتحدة، وإصراره على تحقيق التفوق الأمريكي، وإعادة الاعتبار إلى مركز الولايات المتحدة على المستوى العالمي، إلى توتر العلاقات بين الشرق والغرب، وعودة رياح الحرب الباردة، لتعصف بالوضع الدولي، وانعكس هذا التوتر بشكل مباشر على الوضع في أوروبا، من خلال أزمة الصواريخ المتوسطة، بعد اصرار الحلف على نشر ٥٧٢ صاروخاً من طراز «بيرشنج» و«كرز» في أوروبا لمواجهة التفوق النووي السوفياتي. وخلال هذه الأزمة، التي تم تشبيهها بأزمة الصواريخ الكوبية، بذل السوفييت والأمريكان جهوداً جبارة للتأثير على الموقف الأوروبي الرسمي والشعبي. فالاتحاد السوفياتي أمسك بورقة أوروبية شعبية ونفسية ودعائية في معركته ضد الولايات المتحدة، وتتركز في جميع مظاهر الحركات السلمية الأوروبية المناهضة بضرورة إنهاء أو تجميد أو إزالة الأسلحة النووية للعاملين من أراضي دول أوروبا الغربية والشرقية. والولايات المتحدة أمسكت بورقة أوروبية رسمية وتنظيمية عسكرية في معركتها ضد الاتحاد السوفياتي، وعجورها تنظيمات حلف شمال الأطلسي، وكذلك المواقف الحكومية الرسمية في عواصم الدول الغربية، والتي تؤيد خطة نشر الصواريخ الأمريكية في أراضي خمس دول في أوروبا الغربية.

والورقة الأوروبية في معركة سباق الصواريخ النووية بين العاملين، تستمد ثقلها الأساسي من حقيقتين أولاهما: أن المسرح الواقعي لزراع ونشر الصواريخ الجديدة المزمعة لا بد وأن يكون مرتبطاً ومتوقفاً على القبول الشعبي العام في نفس تلك المناطق التي سوف تنصب فيها الصواريخ، كذلك هي عمليات فنية معقدة للغاية معتمدة بصفة رئيسية على التسهيلات وخدمات فنية لا يمكن توافرها إلا عن طريق السلطات والأجهزة الإدارية المدنية والعسكرية لتلك المناطق من دول أوروبا الغربية. والحقيقة الثانية أن أوروبا الغربية تمثل الخط الأول المباشر للمواجهة الرهيبة النووية بين الدولتين الأعظم في حالة اشتعال حرب نووية، ولو في أخف درجاتها وأدنى صورها، فشعوب أوروبا الغربية هي التي سوف تقدم «الدماء الأولى» في تلك الحرب على حد تعبير الرئيس السوفياتي اندريوف (معرض، ١٩٨٤: ٤٦). ويلاحظ أن أوروبا هي التي تقود عملية الوفاق في اتجاهين: الإنهاء العسكري بقبولها تعزيز قوة الصواريخ والرؤوس الذرية لحلف الأطلسي في الساحة الأوروبية بشرط بدء المفاوضات بين القوتين الأعظم لتخفيف الأسلحة الإستراتيجية، والإنهاء الاقتصادي، بزيادة التبادل

التجاري بين أوروبا ودول حلف وارسو وعدم خضوع أوروبا واعتراضها الدائم على السير في ركاب الولايات المتحدة وهي تقرر فرض العقوبات على الإتحاد السوفياتي أيام كارتر وريغان (هويدي، ١٩٨٢: ٨١).

لم يكن موقف دور أوروبا الرسمي موحدًا. فلقد نشأت في السنوات الأخيرة بضعة محاور أو أشباه محاور استقطاب ثنائية متقاطعة أو متعامدة داخل المعسكر الغربي ككل تعبر بوضوح عن قدر من اختلاف المصالح الذاتية الخاصة والسياسات التكتيكية الإقليمية. ويلاحظ أن فرنسا غالباً طرف في هذه المحاور الصغرى في حين أن الولايات المتحدة هي الطرف الثابت الآخر فداخل أوروبا الغربية نفسها ثمة شبه محور الولايات المتحدة - بريطانيا التقليدي الخاص في مقابل شبه محور فرنسا - ألمانيا الناشئ. ورغم وجود مثل هذا الوضع يمكن القول أن الحلفاء الأوروبيين إزدادت شكوكهم في النوايا الأمريكية وتوجسهم من تخليها عن الدفاع عنهم نووياً أو حتى تقليدياً (حمدان، ١٩٨٣: ٣٢٧).

حركات السلام: أخذت الحركات السلامية، شعبية وحكومية، تتسع في أوروبا الغربية منذ بداية الثمانينات بالتقريب. وأصبحت المظاهر والمظاهرات العدائية للولايات المتحدة أمراً مألوفاً عاديًا في دولها. كما اشتد تيار المطالبة بالحد من التسليح بعمامة والنووي منه بخاصة، بل ويتجريد أوروبا الغربية (والشرقية بالمثل والموازاة) من الأسلحة النووية، وإلا فيتجمد أو عدم تحديث أو تعظيم الترسانة النووية الأمريكية المنشورة على أراضيها. . الخ (حمدان، ١٩٨٣: ٣٢٧).

وفي أكبر مظاهرة عالمية ضد الصواريخ والحرب النووية اجتمع في براغ في يوليو الماضي ما يزيد عن ٤ آلاف مندوب من القارات الخمس يمثلون شتى المنظمات الشعبية المعادية للتسلح النووي، وأطلق على المؤتمر التجمع الدولي من أجل السلام والحياة وضد الحرب النووية، واجتمع في هذا المؤتمر الذي دام أسبوعاً كاملاً ممثلون للأحزاب الاشتراكية وعن حركات التحرر الوطني و٢٠٦ من حركات السلام المعادية للتسلح النووي من العالم أجمع، ويمثلون للأديان والشباب والنقابات والبرلمانات، واعتبر هذا المؤتمر أكبر تجمع يضم حركات السلام فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت حركات السلام منذ تلك الحرب ترتبط بعلاقات تنظيمية بمجلس السلام العالمي ومقر سكرتارية بهلسنكي بفنلندا.

أما حركات السلام الحالية فهي متنوعة إلى أقصى مدى واتخذت أساء وأشكالا

مختلفة فهي في ألمانيا الغربية، على سبيل المثال، حركة قوية وممثلة في البرلمان (البوند ستاج) ويطلق عليها اسم الخضر. وفي النمسا المجاورة لم تحصل على مقاعد في الانتخابات العامة الأخيرة التي تنحى بعدها الدكتور برونو كرايسكي المستشار النمساوي السابق، وهناك حركة السيدات السلمية بمنطقة جرينهام كومون ببريطانيا وهي المنطقة التي تضم إحدى القواعد التي ستركب فيها الصواريخ الأمريكية الجديدة، وهي حركة لا تنتمي لحركة السلام والمعروفة في بريطانيا باسم C.N.D. إضافة إلى حركة الكنيسة الكاثوليكية الأمريكية المناهضة للتسلح النووي.

وجاء البيان الختامي لهذا المؤتمر الكبير في براغ ليذكر بأن: «البشرية تقف اليوم أمام مفترق الطرق، وتكفي خطوة خاطئة واحدة لدفع العالم إلى حرب نووية، حيث لم يصل سباق التسلح إلى مثل هذا المستوى من الخطر كما هو الآن، وحيث يجري تطوير الأسلحة النووية الحديثة مع ممارسة ضغوط من أجل القبول بمبدأ استخدام الأسلحة النووية. واختتم البيان بالعبارات التالية:

- لا للصواريخ الجديدة في أوروبا - نعم للحوار مع تحقيق تخفيض في مستوى الأسلحة النووية - أوقفوا سباق التسلح النووي والتقليدي.
- نعم للمناقشات السلمية - السلام والحرية والاستقرار والخير لشعوب البشرية كافة.

ومن أهم الحركات السلمية ذات الدلالات العميقة منظمة أنشأها عدد من الجنرالات الغربيين السابقين الذين تركوا الحرب، ليتفرغوا «للسلام» وتضم بين أعضائها تينوناسي النائب السابق للقائد العام لقوات حلف شمال الأطلسي، في أوروبا والسناتور الإيطالي حاليا. والميجور جنرال النرويجي المتقاعد يوهان كريستي الذي قضى ٤٥ عاما في الخدمة العسكرية. والرئيس البرتغالي السابق الجنرال كوستا جوميز والادميرال البحري الفرنسي المتقاعد انطوان سانجيتي وتبنى هذه المنظمة نظرية «الأمن لا يقوم على القوة».

ومع اقتراب الموعد المحدد لنشر الجيل الجديد من الصواريخ الأوروبية. اشتدت المظاهرات الشعبية في العواصم الغربية إذ تدفق مئات الألوف من الأوروبيين في أواخر أكتوبر الماضي في حركات احتجاج عارمة اجتاحت روما وهامبورج وميونخ ونيويورك حيث شكل المتظاهرون في أواخر أكتوبر الماضي سلسلة بشرية بين مقري البعثتين الأمريكية والسوفياتية لدى الأمم المتحدة وذلك على مسافة حوالي كيلومترين، مطالبين بإزالة الأسلحة النووية كما فرض عشرات الآلاف من المتظاهرين الألمان حصارا لعدة أيام

على القواعد العسكرية الأمريكية في ألمانيا الغربية بالرغم من هطول الامطار الغزيرة عليهم كما حاصرت الآلاف في برلين الغربية مقر المؤن للجيش الأمريكي . وفي آخر استطلاع للرأي العام أجبرته الحكومة في بون ، ظهر أن ٥٥٪ من الناخبين الألمان لا يعتقدون بأن الولايات المتحدة تتفاوض بحسن نية في جنيف، وأن ٦١٪ يعتقدون بأنه يجب على ألمانيا الغربية أن ترفض قبول أية صواريخ أمريكية جديدة على أراضيها، حتى وإن لم تسفر المفاوضات عن أي شيء ملموس قبل الموعد المحدد لنشر تلك الصواريخ. (معرض، ١٩٨٤ : ٤٧).

وفي ألمانيا الغربية أصبحت النقطة المحورية في الحالات الانتخابية بين الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي، تتركز رئيسيا حول قضية نشر الصواريخ الأمريكية مما جعل من نتيجة الانتخابات شبه استفتاء عام نهائي حول نشر تلك الصواريخ. ^(٢) وجاءت زيارة غروميكو إلى بون لتوضح مدى الاهتمام الذي أولاها السوفيات لإنجاح شرح الحزب الاشتراكي الذي أقام حملته الانتخابية على شعار «من أجل المصالح الألمانية أولا» كما وعد ناخبيه باتخاذ كل الخطوات الممكنة لمنع نشر الصواريخ الأمريكية في ألمانيا في حال فوز مرشحه هانز فوجل (معرض، ١٩٨٤ : ٤٨). وأخيراً فاز المستشار كول مرشح الحزب الوطني الديمقراطي المسيحي، وبذلك تكون الجولة الصراعية الدعائية والسياسية بين العملاقين في ألمانيا الغربية، انتهت إلى انتصار حاسم للاستراتيجية العامة النووية للولايات المتحدة. وهذه النتيجة إن دلت على شيء فإنما تدل على أن حركات السلام الأوروبية برغم نموها الكبير في السنوات الأخيرة، لم تصل إلى مستوى رسم سياسات دول أوروبا الغربية والتأثير فيها بشكل مباشر. إلا أن ذلك لا يعني أن دول أوروبا الغربية لا تحسب حساب هذه الحركات أو لا تولي آراءها ومواقفها أهمية خاصة.

الصواريخ المتوسطة المدى في أوروبا : أدى قرار الأطلسي بنشر صواريخ بيرشينغ وكروز الأمريكية في أوروبا، إلى أزمة دولية حادة بين الشرق والغرب، فالإتحاد السوفياتي يرى أن نصب الصواريخ الأمريكية في أوروبا يؤدي إلى الإخلال بميزان القوى القائم وتهديد القسم الأوروبي منه. وفي المقابل يشدد الأمريكيون على أن ميزان القوى في أوروبا يميل بشدة لصالح السوفيات، ولذلك لابد من إعادة التعادل بين كفتي الميزان عن طريق نشر صواريخ «بيرشينغ» و«كروز» في أوروبا.

الموقف السوفياتي : أثار اصرار الحكومة الأمريكية على تنفيذ خطط الناتو لنشر صواريخ برشنگ، وكروز في أوروبا الغربية والتي كان لها الجهد الأكبر في المبادأة باقتراحها، استياءً بالغاً لدى الإتحاد السوفياتي الذي ينظر إلى الأمر برمته على أنه مؤشر سلبي عن طبيعة النوايا الأمريكية المبيتة ضده . ويرى الإتحاد السوفياتي أن ميزان القوى العسكرية في أوروبا مثالي وتصادي بين العملاقين، ولذلك فلن أي خطوة تتخذها أمريكا لتغيير هذا التوازن النووي، لا بد وأن يواجه رد فعل سوفياتي مضاداً . وقد أكد ليونيد بريجنيف على أن الإتحاد السوفياتي لم يسمع إلى تهديد علاقات التوازن الإستراتيجي بينه وبين الغرب، وشدد على أن بلاده لا تريد أكثر من التكافؤ الإستراتيجي مع الولايات المتحدة (مقلد، ١٩٨٣ : ١٧٢). ورداً على مشروع «الخيار صفر» الذي طرحه ريغان ورفضته موسكو، طرح أندروبوف مشروعاً أطلق عليه «الخيار صفر السوفيتي»، يقوم على أساس احتفاظ الإتحاد السوفياتي بعدد من الصواريخ المتوسطة، يكون مساوياً لعدد الصواريخ النووية الفرنسية والإنجليزية وبذلك يكون من وجهة النظر السوفياتية - توازن القوى بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كاملاً في مجال الصواريخ المتوسطة المدى.

وفيما بعد أوضح أندريه غروميكو وزير خارجية الإتحاد السوفياتي الخيار صفر السوفياتي في النقاط التالية (معوض، ١٩٨٤ : ٣٣):

- ١ - أن يشمل الخفض التبادل مجالات المواجهة النووية بين المعسكرين كافة.
 - ٢ - يعرض الإتحاد السوفياتي تخفيض الصواريخ النووية الموجهة إلى أوروبا والإحتفاظ بما يوازي العدد الذي تملكه كل من فرنسا وبريطانيا من هذه الصواريخ.
 - ٣ - إعادة الصواريخ السوفياتية الفائضة عن ذلك العدد إلى مناطق بعيدة في سيبيريا دون تدميرها.
 - ٤ - إجراء تخفيض متبادل للصواريخ التي يقل مداها عن ألف كيلو متر، كذلك التخفيض المتبادل للقاذفات القنابل النووية البعيدة المدى.
- وفي هذا الاقتراح يكون الإتحاد السوفياتي قد طرح تخفيض حجم صواريخه في أوروبا من ٢٢٠ إلى ١٦٢ صاروخاً أو ٤٨٦ رأساً نووياً باعتبار أن الصواريخ أس . أس ٢٠ تحمل كل منها ثلاثة رؤوس نووية مقابل عدم نشر صواريخ كروز وبرشنگ في أوروبا.

الموقف الأمريكي : عندما جاءت إدارة ريغان إلى السلطة كان من أبرز شواغلها وعلى رأس قائمة أولوياتها كيفية تعزيز الطاقات العسكرية الرادعة لحلف الناتو في مواجهة

الإتحاد السوفياتي، وكانت أوروبا الغربية محورا رئيسيا من محاور هذا التركيز الأمريكي. فقد حاولت الولايات المتحدة أن تدفع إلى اعتناق نفس تصورها عن طبيعة التهديد السوفياتي وأبعاده، وعن أخطار القوة العسكرية ومضاعفاتها في الأمن الغربي والمصالح الغربية في الشرق الأوسط والخليج ومنطقة الكاريبي وغيرها من مناطق العالم الثالث. وزعم ريغان وإدارته أن اتفاقات سولت كانت عاملا معطلا لتنمية المقدرة الدفاعية للغرب، وإنطلاقا من هذه التصورات والتفسيرات التي صاحبها، كانت مطالبة الولايات المتحدة لحلفائها الأوروبيين بضرورة مضاعفة إنفاقهم العسكري حتى يمكنهم أن يتحملوا دورا أكثر فاعلية في عبء الدفاع عن الأمن الغربي والمصالح الغربية المهددة من جراء تصاعد أخطار القوة العسكرية السوفياتية عليها.

وشدد الأمريكيون على أن الهدف الأساسي من إقامة قواعد للصواريخ من طراز بيرشنغ، وكروز في أوروبا الغربية هو ردع السوفيات عن المبادأة بهجوم نووي بصواريخه الجبارة اس. اس-٢٠ خاصة أن الانتقام من مثل هذا الهجوم لا يمكن أن يحدث أو يتم بواسطة الأسلحة النووية التي يمتلكها حلف الناتو في الوقت الحاضر (مقلد، ١٩٨٣: ١٦٨). وبعد الأزمة التي أثارها قرار حلف الأطلسي، بالبدء في نشر الصواريخ النووية الأمريكية المتوسطة في أوروبا، مع الإتحاد السوفياتي طرح الأمريكيون في البداية مشروع «الخيار صفر» القائم على أساس أوروبا نظيفة من السلاحين النوويين السوفياتي والأمريكي، والقاضي بنزع الأسلحة السوفياتية النووية المتوسطة المدى مقابل عدم البدء في توزيع الأسلحة المماثلة في غرب أوروبا، وبعد رفض الإتحاد السوفياتي «للخيار صفر»، سعت الدول الأوروبية إلى تعديل الموقف الأمريكي بحيث يمكن التوصل إلى حل وسط لا يصل إلى اخراج هذه الأسلحة دفعة واحدة، فاقترح الأمريكيون ضرورة خفض الأسلحة المتوسطة المدى السوفياتية مع بدء توزيع الأسلحة المماثلة في غرب أوروبا وقد رفض غروميكو هذا الاقتراح أيضا^(٣). وفيما بعد أكد الأمريكيون أن أي خيار صفر معدل محتمل يجب أن يقوم على ثلاثة مبادئ (معوض، ١٩٨٤: ٣٧):

- ١ - المساواة العددية لأنظمة الصواريخ السوفيتية والأمريكية في أوروبا مع الإصرار على عدم إدخال الصواريخ البريطانية والفرنسية في الحساب.
- ٢ - وقف نشر صواريخ اس. اس-٢٠ شرقي الأورال مما يعني تفكيك ٦٣٣ صاروخا سوفياتيا.
- ٣ - المطالبة بإجراءات للتأكد من التطبيق الكامل لمثل هذا الاتفاق.

وبعد فشل المفاوضات الأمريكية - السوفياتية في التوصل إلى حل وسط مقبول من الطرفين، ومباشرة الولايات المتحدة الأمريكية نصب صواريخها في أوروبا بعد موافقة الحلف الأطلسي، انسحب الاتحاد السوفياتي من كل أشكال المفاوضات مع الأمريكان.

الموقف الأوروبي : أبدى الرسميون الغربيون تحوفاً ملحوظاً من تنامي القدرات السوفياتية، يقول شيسون وزير خارجية فرنسا (أن نشر السوفيات لمنصات إطلاق صواريخ اس. اس ٢٠ في أوروبا الشرقية أدى إلى نسف التوازن الذي كان موجوداً في أوروبا، ففوة هذه الصواريخ يمكن أن تدمر كافة قوات حلف شمال الأطلسي الممتدة ما بين النرويج في الشمال وجنوب إيطاليا) ولم يكن شيسون وحده هو الذي يتحدث بكل هذا الإنزعاج في فرنسا، وإنما كان يعكس وجهة نظر الخبراء الإستراتيجيين الفرنسيين الذين أكدوا للرئيس فرانسوا ميتران أن هذه المجموعة بالذات من الصواريخ السوفياتية تفوق قوة الصواريخ التي في حوزة حلف شمال الأطلسي بستة أضعاف، وإن الرد على هذا التحدي لن يتحقق إلا بنشر صواريخ بيرشنگ ٢ وكروز في أوروبا الغربية، وأنه بفضل هذه الأسلحة سيكون بإمكان دول الناتو الرد على أي هجوم تعرض له، وذلك بضرب جزء كبير من الأراضي السوفياتية دون الوصول إلى مخايء الصواريخ الإستراتيجية البعيدة المدى الموجودة في سيبيريا.

ولعله لهذا السبب أكثر من أي شيء آخر تعتقد فرنسا وغيرها من الحكومات الغربية أن مضي الغرب قدماً في تعزيز قدرته القتالية النووية في أوروبا، وبالتالي زيادة فاعلية نظم الردع الموجهة ضد التهديدات العسكرية السوفياتية، هي وحدها التي ستعطي قوة دافعة جديدة لمفاوضات نزع السلاح بين الكتلتين. فالسوفيات لن يتحركوا جدياً في اتجاه التفاوض ما لم يحسوا بأن الغرب يتحدث إليهم من مركز القوة، وأنه لا يلهث في البحث عن اتفاق من موقع الضعف أو الإستجداء (مقلد، ١٩٨٣ : ١٦٨).

وفرضت مشكلة الصواريخ ذاتها على القمة الاقتصادية للدول الغربية في وليامز بورج، وكان لها الغلبة إلى حد كبير على المشكلات الاقتصادية والنقدية، وأعلن قادة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان وكندا وإيطاليا تضامنهم الإستراتيجي في مواجهة الاتحاد السوفياتي، وعبروا في البيان الختامي لقمة وليامزبورج عن وحدة صفوفهم من أجل الدفاع عن أمنهم (معوض، ١٩٨٤ : ٥٠). ووافقت (بلجيكا، إيطاليا، هولندا، ألمانيا، وبريطانيا) على نشر الصواريخ الأمريكية المتوسطة المدى في أراضيها قبل نهاية ١٩٨٣ رفضت فرنسا وبريطانيا (الخيار صفر

السوفيياتي) بشأن التوازن العددي بين الصواريخ السوفياتية متوسطة المدى والصواريخ البريطانية والفرنسية، وذلك على أساس أن ترسانات البلدين من الأسلحة النووية تعتبر مستقلة فنيا وتنظيميا ولا تخضع لقيادة حلف شمال الأطلسي، على عكس القناعة السوفياتية. إلى جانب ذلك إنتاب دول أوروبا الغربية خوف شديد من جراء توتر العلاقة بين الشرق والغرب بسبب أزمة الصواريخ المتوسطة خصوصا بعد حديث ريفان عن الحرب النووية المحدودة في أوروبا. ويرى الأوروبيون أنه إذا كان هذا الإجراء الخاص بتركيب صواريخ بيرشينج وكروز في أوروبا يمكنه أن يرفع من مستوى التهديد والمخاطر بالنسبة للسوفيات، كما يتصور الأمريكيون، فإنه يضاعف بنفس الدرجة، وفي نفس الوقت، من المخاطر الأمنية لدول أوروبا الغربية التي مستقبل بإقامة قواعد إطلاق هذه الصواريخ الإستراتيجية في أراضيها. وقد عبر أحد الخبراء العسكريين في ألمانيا الغربية عن هذه التخوفات بقوله إن الإتحاد السوفيياتي سيتصرف على أساس أن الولايات المتحدة ستكون مستعدة للجوء إلى استخدام أسلحتها النووية عندما تتمكن من نقل مخاطر الحرب النووية إلى أوروبا بواسطة إقامة قواعد للصواريخ متوسطة المدى في غرب أوروبا، ويضيف أن الأراضي الأمريكية لن تتعرض للخطر مباشرة في حالة تبادل ضربات بين الدولتين العظميين بالأسلحة النووية على الأراضي الأوروبية. (مقلد، ١٩٨٣ : ١٦٨).

ولا بد هنا أن نشير إلى أن رد الفعل حول قبلة النيوترون والذي جاء محتجا وغاضبا ومعارضاً على نحو ما رأينا، هو الذي دفع وزير الخارجية الأمريكية الكسندير هيج إلى معاودة التأكيد بأن انتاج هذا السلاح لن يتم إلا بعد التشاور مع الطرف الأوروبي والحصول على موافقته المسبقة. وما يزال الأمر على حاله إزاء هذه القضية الأمنية المعقدة.

أما رد الفعل الأوروبي على قضية الإدعاء بوجود تفوق عسكري سوفيياتي على الغرب بدرجة أصبحت تهدد استقرار علاقات التوازن الإستراتيجي العام بين الكتلتين، فإنه جاء مختلفا مع هذه الإدعاءات الأمريكية، فدول الناتو الأوروبية تعتقد أن العودة إلى أجواء الخمسينات التي كانت فيها أمريكا متفوقة على السوفيات بمقياس القدرة الإستراتيجية العامة، غير ممكنة ولكن العودة إلى نقطة التوازن بين القوتين العظميين هي الممكنة حاليا، ومن ثم، فإنه إذا أمكن التخطيط لسياسات التسليح الإستراتيجي للطرفين على هذا الأساس، فإنه يصبح بالمقدور تقليص حجم الإنفاق المخصص حاليا لإنتاج الأسلحة النووية، وهو الإنفاق الذي تضحخم في السنوات الأخيرة بصورة تدعو إلى الإنزعاج الشديد.

وهنا يقول المراقبون أن الحلفاء الأوروبيين، وإن كانوا يدركون طبيعة الخطر العسكري السوفييتي، إلا أنهم يختلفون مع الولايات المتحدة، حول كيفية وأسلوب تحييده. وهم، لأهم خبروا الحرب فوق أراضيهم، فقد أصبحوا أكثر تصميمًا على عدم السماح بتكرارها ثانية وبخاصة لما تحمله أسلحة الحرب النووية الشاملة من خطر الإبادة الجماعية (مقلد، ١٩٧٩: ٢٧٣).

خاتمة:

قطعت مسيرة الأمن الأوروبي، شوطًا طويلاً، في وضع أسس أوروبا الحيادية، فأوروبا اليوم، تقف على بداية عهد جديد في علاقاتها الدولية، وخصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تنسج شيئاً فشيئاً شقة الخلاف لتشمل أغلب القضايا السياسية والعسكرية والاقتصادية. صحيح أن شرق أوروبا أقل ثغواً من الغرب. وأن موقف دول أوروبا الغربية الرئيسية (ألمانيا الاتحادية، فرنسا) غير متطابق، فألمانيا الاتحادية تسير على خطى واشنطن سياسياً، وتمتد علاقاتها مع موسكو إقتصادياً، بينما تعاكس فرنسا الولايات المتحدة الأمريكية سياسياً وتحاول إعادة الخيار للمركزية الأوروبية لكن دون حياد حيث لا يمكن الحديث عن موقف أوروبي موحد، سواء في أوروبا الشرقية، أو أوروبا الغربية، ولكن يبدو أن التطلعات الأوروبية للعب دور مستقل ومتنامٍ على الساحة الدولية، يضمن لأوروبا موقعها التقليدي في العلاقات الدولية، أصبح هاجساً أوروبياً مشتركاً.

لقد أدت سياسات الولايات المتحدة إلى الإضرار بشكل مباشر بمصالح أوروبا الغربية، وتركت سياسات ريغان الإقتصادية، نتائج مأساوية على الإقتصاد الأوروبي، وارتفعت في أوروبا الصيحات الرسمية والشعبية، تحذر من سياسة ريغان التسليحية، وتصعيده للتوتر بين الشرق والغرب، وإنعكاسات ذلك على الوضع في أوروبا وعلاقاتها مع الاتحاد السوفييتي.

وتتخوف الإدارة الأمريكية، التي استطاعت تأمين تأييد شبه جماعي رسمي في أوروبا لنشر الصواريخ المتوسطة، من المضاعفات الفادحة التي ستترتب على تنامي الظاهرة العدائية، التي تستغل سياساتها النووية في أوروبا لتؤلب مشاعر الرأي العام الأوروبي ضدها.

وتجد أوروبا الغربية اليوم أن أمنها ليس في إنحيازها إلى جانب قوة أمريكا، التي لم تعد تحيّف السوفييات على نحو ما كان يحدث في الماضي، وإنما في انتهازها موقفاً محايداً

يحميها من رد فعل سوفياتي عنيف ضدها، وإذا استمر هذا الاتجاه في اكتساب قوة على قوته، فإننا سنكون مقبلين لا محالة على مرحلة قد ينهار فيها التحالف الغربي، ولنتطلق بعدها دول أوروبا الغربية في مسار دولي مستقل يوفر عليها حربا نووية مدمرة قد تساق إليها ضد إرادتها بفعل التوريط الأمريكي لها وتكون ضريبتها وجودها ذاته (مقلد، ١٩٨٣ : ١٥٩).

ويطرح الفقه الأوروبي السياسي منذ عام ١٩٨١ بشكل مكثف، إمكانية استمرار التحالف الغربي مع الولايات المتحدة في شتى صوره، خصوصا بعد التضارب والتعارض الإقتصادي المتمثل في مشروع الغاز السيبيري. ويمكن تلخيص مواقف الفكر القيادي الأوروبي حول نقط ثلاث أساسية^(٤).

النقطة الأولى: وهي التفرقة بين حالة السلم وحالة الحرب، إذا كانت مصالح أوروبا الغربية تختلف عن مصالح أمريكا في حالة السلم، فهي تتفق معها في حالة الحرب، ولذلك لو حدث قتال بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة فلابد وأن تقف جميع دول أوروبا الغربية إلى جوار الولايات المتحدة.

النقطة الثانية: وهي حدود الوقوف إلى جانب أمريكا. هل تقف إلى جوارها بلا قيد؟ هناك اتجاه حالي يقوم على أساس محاولة توحيد أوروبا الغربية. بمعنى أنه إذا لم تجتهد القوات السوفياتية وتجعلها منطقة قتال فلا يوجد ما يمنع أن تقف أوروبا الغربية موقف الحياد. بمعنى ألا تصبح أوروبا أرض قتال. أو بعبارة أخرى التفكير الأوروبي هو كيف تجعل كلا الطرفين ينصرف عن جعل أوروبا الغربية ميدان المعركة، ولذلك وقفت أوروبا إزاء صواريخ بيرشينغ وغيرها كما قدمنا. وإن عملية مد الغاز إلى أوروبا ليست فقط عملية اقتصادية، وإنما هي ذات بعد سياسي أيضا، لأن الإتحاد السوفياتي لومد هذه الأنايب في أوروبا فلن يكون هو المدمر لها، بعد ذلك سوف تجعله مقيدا في حدود قتاله داخل أوروبا. بل إن فرنسا طرحت أثناء حكم ديستان مشروعا لا يقل خطورة عن مشروع الغاز، وهي تعمل على تنفيذه برغم أن الصحافة الجاهلية لم تهتم به، وهو خلق قنوات اتصال مائية تربط غرب أوروبا ابتداء من بلجيكا وفرنسا بالبحر المتوسط عبر نهر الدانوب، الأمر الذي يعني خلق نوع من المصالح بين أوروبا الشرقية والغربية.

النقطة الثالثة: أنه قبل أي أهداف أمريكية متعلقة بالصراع بين موسكو وواشنطن هناك هدف أعلى لأوروبا وهو إزالة الحائط الذي قسم أوروبا لأول مرة في تاريخها بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية وتوحيد أوروبا هدف أساسي حتى لو لم يعلن عنه، فهو

يسيطر على جميع القيادات الأوروبية، وتوحيد المانيا يمثل عصب هذا الفكر وبالذات في ألمانيا الغربية، التي تعلم أن توحيد المانيا يتوقف على الإرادة السوفياتية ولا يتوقف على الإرادة الأمريكية؛ بل على العكس هناك في القيادات الأمريكية من لا يرحب بتلك الوحدة، ويرى فيها خطراً على مستقبل السيادة الأمريكية. وهناك في القيادات الأوروبية اليوم من يطرح ويصراحة فكرة توحيد أوروبا من منطلق التحييد. وهناك في الفكر السوفياتي من يقبل ذلك، والواقع أن السبب في هذا يعود إلى ناحية أخرى لم نتعرض لها بعد وهي خاصة بالإستراتيجيات الجزئية. الإتحاد السوفياتي يعتبر عدوه الأول الصين وهو يعلم أنه طالما هناك معركة في شرق أوروبا فهو مضطر لأن يوزع قواته، ولذلك فإن بعض القيادات السوفياتية لا تمنع في أن تتخلى عن أوروبا الغربية بشرط توحيد أوروبا، لو كان ذلك معناه خوض حزب فجائية اجهاضية للصين الشيوعية.

ويطرح هذا التوجه الأوروبي سؤالاً هاماً هو كيف ستعامل الدولتان الأعظم مع هذا المسار الأوروبي؟

فالإتحاد السوفياتي يبارك نزعة الحياد الأوروبي لأن نزعة الحياد ستكون على حساب الولايات المتحدة من جهة ولأنها ستوفر له علاقات أوسع مع أوروبا الغربية حيث توفر التكنولوجيا الغربية المتطورة ما يحقق التنمية الشاملة (هناك مناطق كثيرة في الإتحاد السوفياتي يمكن النظر إليها كمناطق متخلفة). بينما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعميق التبعية الأوروبية وضرب التوجه الأوروبي للحياد.

إن قيادة أوروبا يعرفون مخاطر الحياد وهم يتجنبونها، لكن السياسة الأمريكية الراهنة وضررها الكبير على أوروبا الغربية، بشكل خاص، والتصدي الأوروبي لمحاولات فرض التبعية ستؤدي إلى تقوية اتجاهات الحياد في أوروبا.

الهوامش:

(١) جريدة الأنباء الكويتية في ١٦ / ٦ / ١٩٨٤.

(٢) الغارديان في ١٤ / ٣ / ١٩٨٣.

(٣) مجلة المصور المصرية، روبرت أونيل، حوار في الإستراتيجية في ١٦ / ٧ / ١٩٨٣، ص ص ٥٠ - ٥٣.

(٤) مجلة المصور المصرية، حامد ربيع. وهل يملك الشرق الأوسط الإرادة الذاتية التي تمنع القوى الأجنبية من التلاعب في مقدراته. ١٩٨٢، ص ص ٧٠ - ٧٤.

المصادر العربية

- أبو هيف، ع. ١٩٧٥ القانون الدولي العام، الطبعة ١٢، الاسكندرية: منشأة المعارف.
- الذبيب، ع. وآخرون ١٩٨١ تحرير الشعوب الإسلامية. الجزء الأول، تونس: منشورات وزارة التربية القومية، الشركة التونسية للتوزيع.
- ١٩٨١ تحرير الشعوب الإسلامية، الجزء الثاني. تونس: منشورات وزارة التربية. القومية، الشركة التونسية للتوزيع.
- بريجنسكي، ز. ١٩٨٥ «مستقبل يالطا» مجلة فورن أفيرز (شتاء) ١٩٨٤ - ١٩٨٥، مجلد ٦٣، عدد ٢، ص ص ٢٧٩ - ٣٠٢ (تعريب مركز التخطيط الفلسطيني)، سلسلة تقارير استراتيجية، عدد ٧ (يوليو).
- بياندر، ج. ١٩٨١ «المفاوضات بين الأسرة الأوروبية والكوميكون». مجلة السياسة الخارجية، السنة ٤٥، العدد ٣، (سبتمبر) (تعريب مركز التخطيط الفلسطيني)، سلسلة تقارير استراتيجية، عدد ٨.
- تايلور، أ. ١٩٨٠ الصراع على السيادة في أوروبا ١٨٤٨ - ١٩١٨. (ترجمة كاظم نعمة ويونيل عزيز). بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر.
- حمدان، ج. ١٩٨٣ استراتيجية الإستعمار والتحرير. بيروت: دار الشروق.
- دومورفيل، ك. ١٩٨١ «ملاحظات حول طبيعة الأزمة الدولية»، المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، السنة ٤٥، العدد الثالث، (سبتمبر) ١٩٨٠ (تعريب مركز التخطيط الفلسطيني)، سلسلة تقارير استراتيجية، عدد (بلا) ص ص ١ - ١٥.
- كولار، د. ١٩٨٥ العلاقات الدولية. (ترجمة خضر خضى) بيروت: دار الطليعة.

معوّض، ن.

١٩٨٣ «سباق الصواريخ النووية ومخادئات ستارت». مجلة السياسة الدولية، العدد (يناير)، ص ص ٢٦ - ٥١.

مقلد، أ.

١٩٨٣ الاستراتيجية الدولية في عالم متغير - قضايا ومشكلات. الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

١٩٧٩ الإستراتيجية الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

هوارد، م.

١٩٨٣ «بين الطمأنينة والردع، الدفاع الغربي في الثمانينات». فورن أفيرز، (شتاء) (تعريب مركز التخطيط الفلسطيني)، سلسلة تقارير استراتيجية، عدد ٥.

هويدي، أ.

١٩٨٢ الأمن العربي المستباح. القاهرة: دار الموقف العربي.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة. يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب: ٥٤٨٩ صفاة - الكويت 13055

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: ٢٥٤٩٣٨٧ - ٢٥٤٩٤٢١

ثمن المجلد الواحد: (٥,٠٠٠) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

هل يمكن تحليل "الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي" من منظور قليمي وفي إطار نظري غربي استثنائي^(١)

حسن حنفي

كلية الآداب - جامعة القاهرة

المراجعة كقراءة:

يصعب على الإنسان أن يعرض ويحلل عملاً لأخ وصديق مثل د. هشام جعيط مؤلف «الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي»، وأحد المفكرين العرب البارزين، والأساتذة الجامعيين المرموقين من القطر العربي التونسي الشقيق. ولولا تقديري له وأعجابي بشجاعته الفكرية لما أقدمت على هذا العرض التحليلي الناقد لعمله الفكري. إنما هي الرغبة في الحوار بين المفكرين العرب لإقامة الجسور بين الأقطار العربية الشقيقة وعقد أواصر الصلة بين جناحي العالم العربي في المشرق والمغرب هي التي دفعتني لهذا العرض. وما يزيدني حماساً أن هذا أول مقال لي بعد انقطاع عدة سنوات عن كتابة المقالات والمشاركة الفكرية العامة إشاراً للأعمال العلمية طويلة الأمد وإكمالاً لمشروع «التراث والتجديد» هذا العرض إذن يمثل شرفاً مزدوجاً للمؤلف والمراجع على حد سواء، فكلانا يشطب إلى جيل واحد يعاني من مأساة مشتركة، ويحاول جاهداً إيجاد حلول قد تتباين بتباين المناهج والمذاهب الفكرية والمواقف الحضارية، وإن كانت تتوحد حول الموضوع والأزمة.

وكل مراجعة ليست فقط عرضاً موضوعياً لموضوعات الكتاب، وهو ما يستحيل عملياً نظراً للصلة بين القارئ والمقروء، بل هي قراءة جديدة من موقع مخالف، رغبة في الحوار وإثراء للموضوع. ليست المراجعة بالضرورة الدخول في نفس المشاكل التي يعرضها المؤلف بل رؤية مشكلات أخرى من خلالها توسيعاً للموضوع وإكمالاً لنظريته. المراجعة تقوم على طرح عدة تساؤلات أساسية وتحاول إعادة دراسة الأشياء ذاتها، التي دوسها المؤلف، من إطار نظري مخالف. وهذا هو الفرق بين العرض التكراري والعرض الخلاق: الأول للإتفاق ولا يقول

جديدا والثاني للخلاف والحوار، الأول للمدح والتقريب والثاني للنقد والإكمال. فكل قراءة لنص على هذا النحو الثاني هو خلق نص جديد. وتدعينا للقراءة الجديدة للنصوص الأولى أوردت كثيرا منها كإنجازات مثله لثبات عام دون انتثار أو افتعال. قد لا يراها المؤلف أفضل النصوص، وقد يراها مقطوعة السياق، وقد يراها معارضة بنصوص أخرى، ومع ذلك فإنها وإن كان يبدو بعضها أحيانا على هذا النحو إلا أن مجموعها يمثل روحا عامة هي موضوع الحوار.

الموضوع والمنهج :

موضوع الكتاب هو «الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي» والعنوان على هذا النحو ليس ترجمة حرفية للعنوان الأصلي باللغة الفرنسية، وإن كان أفضل الترجمات. فصفة «العربي الإسلامي» في الأصل الفرنسي للشخصية والمصير على حد سواء وليس للشخصية وحدها واختصار الصفة إلى «العربي» للمصير. كما أن «المصير» اختيار لأحد جوانب لفظ Devenir الذي يفيد معنى المسار والضرورة أكثر مما يفيد معنى المصير Destinée. ومع ذلك يظل العنوان المقترح في الترجمة العربية معبرا من حيث جماليات اللغة عن معنى العنوان الأصلي وإن لم يكن مطابقا له مطابقة حرفية تامة. والترجمة المعنوية في النهاية أحد ضروب النقل. وبالرغم من الجهد المبذول في الترجمة ومراجعة المؤلف تدقيقا وتنقيحا إلا أن الأسلوب العربي مازالت تغلب عليه بعض مظاهر العجمة والتي تبدو أحيانا في النقل الصوتي الذي لا لنزوم له مثل «الكلاسيكي»، «المجلد»، «الميثي»^(٦) أو في الترجمات العربية مثل «الجنسية المثلية» ترجمة للشذوذ الجنسي أو «الاستاذية» ترجمة للمدرسية. ^(٧) كما أن بعض الهوامش تتضمن إحالات إلى ترجمات عربية مع ذكر المراجع الأصلية^(٨) وأخرى تتضمن عبارات ناقصة وجملا غير مفيدة من حيث التركيب اللغوي. ^(٩) كما تغيب عن الترجمة فهارس بأساء الاعلام أو الموضوعات أو الأماكن مما يسهل على الباحث والقارئ معا التعرف على العناصر الرئيسة المكونة للكتاب.

ويضم الكتاب في الأغلب مجموعة من المقالات كتبت في ظروف مختلفة، وتم العشور لها على بنية عامة تضمها في ستة موضوعات مختلفة هي :

- ١ - الشخصية العربية الإسلامية.
- ٢ - نحو مصير مشترك.
- ٣ - جدلية الاستمرار والتغير.
- ٤ - الإصلاح والتجديد في الدين.
- ٥ - الإنسان العربي المسلم.
- ٦ - تنظيم المجتمع والدولة.

وواضح أنه يصعب إيجاد بنية متسقة تعبر عن موضوع الكتاب. فالموضوعان الأول والثاني يعبران عن العنوان الرئيس للكتاب. والموضوعان الثالث والرابع يتناولان موضوع الأصالة

والمعاصرة، القديم والجديد. والموضوعان الخامس والسادس يعرضان لموضوع الفرد والدولة. ومع ذلك تظل الموضوعات الستة متفرقة ينقصها التماسك الداخلي وتفتب عنها البنية الواحدة التي تكشف عن المكونات الداخلية للشخصية العربية الإسلامية في التاريخ. ونظرا لهذا الغياب للبنية الواحدة للموضوع فقد بدا عدم تناسب كمي بين الموضوعات الستة وبخاصة الموضوع الثالث «جدلية الإستمرار والتغير» الذي لا يتجاوز ثلثي صفحات في مقابل الموضوعات الخمسة الأخرى التي يبلغ كل منها حوالي أربعين صفحة. كما أنه أقرب إلى الموضوع الثاني «نحو مصير مشترك» إذ يتناول موضوعي الشخصية والمصير أولا والبحث عنهما أيديولوجيا ثانيا، وقد تم تناولها من قبل في الموضوع الثاني «نحو مصير مشترك».

ويبدو أن صعوبة البحث ومظاهر الإضطراب فيه إنما تنشأ من عدم استقرار الباحث على علم معين يضع موضوعه فيه، علم الإجتماع أو علم التاريخ أو علم السياسة أو علوم الثقافة والحضارة. لقد حاول الباحث الجمع بين كل هذه العلوم وجعل الدراسة أقرب إلى علم الإجتماع التاريخي أو علم التاريخ الإجتماعي مما جعله يستقر أخيرا على منهج التحليل الإجتماعي للتاريخ. ^(٦) ومع ذلك فالمنهج كثيرا ما يتوارى أمام كثير من الأحكام المسبقة مما جعل الكتاب يبعد عن العلم ويقرب من الأيديولوجيا، ويكشف عن موقف سياسي غير معلن تحت ستار أكاديمي معلن. ظهر الكتاب كله وكأنه خلط بين البحث العلمي والأفكار المسبقة، بين تحليل العالم والوضع النفسي التاريخي له، بين الموضوعية العلمية والرغبة في التأكيد على الذات، بين الوصف التجرد والبحث عن الهوية. كما يكشف الكتاب أحيانا عن خلط بين وصف ما هو كائن والدعوة لما ينبغي أن يكون مستعملا عبارات «يجب»، «لا بد». ^(٧) وأخيرا يقع الكتاب في كثير من التعميمات والأحكام الجائرة تتعلق بالأخلاق الإسلامية وبالعالم المعاصر بإبائها البحث العلمي الرصين. ^(٨)

الأقسام الرئيسية:

بعد مقدمة قصيرة (ص ٥ - ١١) يتحدث فيها الباحث عن عمله كمغامرة، رابطا إياه بتجاربه الحية الفردية والإجتماعية كاشفا عن بعض أحكامه المسبقة فيما يخص التمايز بين المشرق العربي والمغرب العربي، ومظهرا منذ البداية الإطار الثقافي الغربي والإشتراقي الذي يستند عليه تحليل موضوع الكتاب، وعارضا موجزا لأقسامه، يضم الكتاب ستة موضوعات رئيسة.

الموضوع الأول «الشخصية العربية الإسلامية» (ص ١٥ - ٥١) وهو أيضا العنوان الرئيس للكتاب. ويشمل ثلاثة محاور: الأول «الإسلام والعروبة» (ص ١٧ - ٢٥) ويعطي نموذج تونس المعاصرة وجدلية الإنتهاء الإسلامي والعروبة، ثم يؤصل ذلك في المحور الثاني «القضية التاريخية» (ص ٢٦ - ٣٢) ابتداء من الإسلام المبكر ومرورا بالعالمية العربية الإسلامية في العصر الأول حتى انشقاق العروبة عن الإسلام وتكوين مفهوم الشخصية الأيديولوجية الثقافية. ويركز المحور

الثالث «الشخصية التاريخية والقومية» (٣٣ - ٥١) ابتداء من الصراع بين الشخصيتين في أوروبا ثم انتقالا إلى أصالة التطور في الميدان العربي ومطابقا لها على القومية الحديثة في المغرب ثم محاولا التعميم من جديد على التاريخ والوعي القومي ومنتهيا بحكم عام على الإزدواجية العربية.

والموضوع الثاني «نحو مصير مشترك» (ص ٦٦-٩٨) وهو العنوان الثاني الرئيس في الكتاب «المصير العربي». ويدور أيضا حول عاوار «الأيدولوجيا القومية العربية» (ص ٥٧ - ٦٩) ثمثلة أولا في البعث عرضا لفكر ميشيل عفلق ثم نقدا له وثانيا في الناصرية. والمحور الثاني «في سبيل القومية» (ص ٧٠ - ٨١) عن الوحدة العربية دفاعا عن بعدها التاريخي والثقافي وضرورتها للتنمية الاقتصادية وأهميتها في التربية الأخلاقية والبشرية. والمحور الثالث «المقاومات المستقبلية» (ص ٨٢ - ٩٨) يعرض لصعوبات المشروع الوحدوي وحالته الراهنة بين التجمعات الإقليمية وطموحات الوحدة الكاملة.

والموضوع الثالث «جدلية الإستمرار والتغير» (ص ١٠١ - ١٠٨) هو أصغر الأجزاء ويتناول نفس الموضوعات السابقة، الشخصية والمصير، والبحث عن الأيدولوجيا.

والموضوع الرابع «الإصلاح والتجديد في الدين» (ص ١١١ - ١٤٢) يقوم على محورين: الأول «الإصلاح» (ص ١١١ - ١٢٠) ويتركز حول شروط العلمانية ونقد الاتجاه الإصلاحية والتحديثي ويعرض للعلمنة والتشريعية وتحرير الأخلاقية والصلة بين الدين والدولة. والمحور الثاني «تجديد الرؤية للإيمان» (ص ١٢١ - ١٤٢) يبين تاريخية الدين والتفسير الفلسفي للإسلام والقراءة الميتافيزيقية للقرآن. ثم يحاول أن يعبر عن روح الإسلام ومجدد مصير مؤسسه !

والموضوع الخامس «الإنسان العربي المسلم» (ص ١٤٥ - ١٨١) يقوم على محورين: الأول التفرقة بين - النقد الذاتي والإستنتاجات الذاتية (ص ١٤٥ - ١٥٤)، الأول مجرد نقد ذاتي بينما الثاني استنتاجات استعماري للشخصية النفسية كما حدث في المغرب العربي. والمحور الثاني «الشخصية الأساسية» (ص ١٥٥ - ١٨١) وهو تطبيق على الشخصية التونسية ومؤسساتها الأولية ابتداء من نهاية العصر الإستعماري حتى التغيرات الراهنة ثم تعميم التجربة التونسية على الشخصية العربية.

والموضوع السادس والأخير «تنظيم المجتمع والدولة» (ص ١٨٥ - ٢٢٠) ويقوم أيضا على محورين: الأول «إصلاح البنى» (ص ١٨٧ - ١٩٥) متناولا الفكر الإقتصادي الجديد والتخلف ويميزا بين المنظور الفوري والمنظور البعيد ومقترحا بعض الإصلاحات المحسوسة. والمحور الثاني «استراتيجية المستقبل» (ص ١٩٦ - ٢٢٠) يضع نموذجا يقوم على البنية الاجتماعية العميقة والحركة الاجتماعية المعاصرة واصفا الدولة البرجوازية ووضع الطبقة المفكرة ومحددات معالم الديمقراطية والحريّة.

وينتهي الكتاب بخاتمة قصيرة (ص ٢٢٣ - ٢٢٤) مؤكداً بعض الأحكام الرئيسية في الكتاب حول الشخصية العربية الإسلامية كمفهوم ثقافي وهوية تاريخية أساسية تقوم على رهان تنبؤي ببعث تقليد روحي مستقل ومؤكداً حكمه المسبق حول استحالة تجليد هذه الشخصية سياسياً، عربياً أو إسلامياً وأن القضية الرئيسية هي الحداثة في إطار كوني.

ومع ذلك يتخلل الكتاب كله بأقسامه الستة موضوعان رئيسان يتكرران باستمرار بوضوح تام وأحياناً يظهران بين السطور وهما: أولاً مصر والعروبة والإسلام وثانياً الثقافة الغربية والإشتراق. وهما أيضاً الموضوعان الرئيسان اللذان سيصبحان موضوعي الحوار الرئيسيين بين المراجع والمؤلف توثيقاً لأواصر الصداقة وعقداً للحوار بين المفكرين العرب في المشرق والمغرب.

مصر وتونس:

ومنذ المقدمة الأولى، يكشف الكتاب عن هوية صاحبه كمفكر تونسي مغربي عربي إسلامي في دوائر أربع متداخلة، وهي دوائر ثقافية حقيقية دون تنكر لأحدها: مرة باسم تونس المنفصلة عن مصر، ومرة ثانية باسم المغرب العربي المنفصل عن المشرق العربي، ومرة ثالثة باسم العروبة المجتدة الجذور عن الإسلام، ومرة رابعة باسم الوحدة الإسلامية التي لا تتركز إلى أسس جغرافية أو لغوية. فالنموذج التونسي مائل في الأذهان. ونظراً لمشاركته نماذج مشابهة في أقطار عربية أخرى في المشرق والمغرب على السواء فإنه يتحول إلى نموذج عربي إسلامي، تعمياً للجزء على الكل، وانتقالاً من الخاص إلى العام دون مجافاة في الحكم أو تعسف في الإطلاق.

كما يعتمد الكتاب على تحليل تجارب حية عاشها المؤلف باعتباره مفكراً وأستاذاً، عالماً ومواطناً، عربياً وإسلامياً، وطنياً وقومياً. وبالتالي فهو وصف لتجارب حية يشاركه فيها معظم المفكرين العرب الذين ينتسبون إلى هذا الجيل، وإن كان المؤلف يمتاز عنهم بثقافة واسعة وتحليل يقوم على الغوص في الأعماق. وتصل التجربة الحية إلى حد القلق الوجودي الذي يكشف عن أزمة صاحبه، أزمة الفرد والمجتمع، أزمة الحضارة والتاريخ. ولكن أحياناً تطغى الأزمة النفسية على صواب النظرة ويصبح المؤلف شاهداً على عصره أكثر منه عالماً يدرس موضوعه. وبالتالي يتحول الدارس إلى مدروس، وينقلب الذات إلى موضوع. وهذا هو السبب في إنقلاب الموازين وتحلل النسب بين الدوائر الأربع التي يضع المؤلف نفسه في مركزها: تونس، المغرب، العروبة، الإسلام. ويضع لكل منها نقيضاً شعورياً أو لا شعورياً: تونس في مقابل مصر، والمغرب العربي متمايزاً عن المشرق العربي، والعروبة في مواجهة الإسلام، والإسلام بتميع في النهاية لأنه ليس مع أحد أو في مواجهة أحد فيمحي في إطار الثقافة الغربية والإشتراق.

ويعترف المؤلف صراحة بأن التجربة التونسية هي منطلق الأول ولكن أحياناً تتغلب المحلية التونسية على الشمول المغربي، كما تتغلب الخصوصية المغربية فيما بعد على الشمول

العربي، وكما يتغلب الواقع العربي فيما بعد على الشمول الإسلامي.^(٩) ويريد المؤلف للحقاق بالمفكرين المغاربة والوقوف معهم على نفس المستوى من الشهرة والجرأة الفكرية وبخاصة مفكرهم الأول عبدالله العروي الذي يشير إليه المؤلف باستمرار مستشهدا به ومؤيدا له دون نقد أو مراجعة حتى يكون «عروي تونسي» مسقطا من حساباته اجتهادات باقي الأخوة المغاربة في الرباط وفاس ومراكش والدار البيضاء.^(١٠)

ولكن الأخطر من ذلك هو وضع تونس في مقابل مصر، وإن إبراز الأولى ومساهماتها في التجارب الوطنية والإبداعات الفكرية إنما يكون على حساب الثانية إغفالا لحقها وتنكرا لتاريخها العربي والإسلامي. فالكلم الهائل من الأحكام الجائرة على مصر إبرازا لخصوصيتها وتمييزها عن العالم العربي وعجزها تثير في الأذهان «البورقيبية» في الحقبة الناصرية.^(١١) فبينما نجد إشارة واحدة بإمكانية تفاهم المصري مع المغربي وبالتالي إمكانية وجود بعد عربي للمصري إلا أن ذلك في مقابل عدم استطاعة تفاهم الفرنسي مع الأسباني أي بالمقارنة بالغرب وليس له أية دلالة عربية.^(١٢) إلا أن معظم الإشارات إلى مصر إنما تأتي للتأكيد على علبيتها وعدم استطاعة تواصلها مع محيطها العربي والإسلامي بل وتجزئتها إلى لهجات محلية داخلية في القاهرة والإسكندرية والصعيد. وبالأولى تميز اللهجة المصرية عن اللهجة التونسية وعن باقي اللهجات في الأقطار العربية. وتنتقل المحلية من مستوى اللغة إلى مستوى الإنتاج الأدبي المنعكس في الواقع المصري الذي لا يستطيع القارئ العربي الوصول إليه! ثم تتجاوز المحلية الأدبية ذاتها إلى محلية الوعي القومي والإرادة الوطنية «والتحصير» في تاريخ مصر الوطني في عصرها اللبرالي.^(١٣) ويتجاوز الأمر إلى بناء الشخصية المصرية، قهر السلطة وعجز الناس، تسلط الحكام وضعف الأهالي منذ غزو عمرو بن العاص لمصر. وأن ضعف الناس في مصر في بناء الذات القومية مشابه لضعف البربر ولضعف أهالي الشام والعراق.^(١٤) وينتهي الأمر كله إلى إنكار زعامة مصر نظرا لعجزها ورغبتها في الهيمنة والسيطرة وحب الذات والترجسية مع أن هناك مركزين للزعامة مصر والأندلس، المشرق والمغرب. وقد نقل الفاطميون زعامتهم إلى مصر وضم الأيوبيون الشام وسرعان ما طرد العثمانيون مصر منها! كما أعطى الإسلام مصر منذ فتحها زعامة تاريخية. فزعامة مصر عرض تاريخي ثقافي وليست مكونا جوهريا في الشخصية المصرية. بل إن الحركات التحررية الوطنية المعاصرة لم يكن لها مركز واحد في مصر بل مراكز متعددة في تونس والجزائر، وكلها كيانات محددة ولا تمثل تيارا عربيا واحدا يمتزجها جميعا وتتوالد منه الثورات.^(١٥) وهذه هي «البورقيبية» بعينها إبان الحقبة الناصرية وللد الثوري العربي القومي بما تمثله من عداء لمصر ولزعامتها ولقيادتها حركة التحرر العربي ورفضها الاعتراف بإسرائيل ودعوة تونس لذلك وانشقاقها عن الصف العربي معتبرة نفسها أوروبية أكثر منها عربية، وفرنسية أكثر منها إسلامية. وهو ما يعترف به المؤلف نفسه من وصف لبورقيبية في ذلك الوقت، الذي تأثر بما لاقاه من استخفاف أثناء إقامته بمصر، وحذر من محاولاتها للهيمنة، وتبنيه لفكرة الأمة المحدودة على النموذج الأوروبي، وتأثره ببعض الأفكار الإستشراقية بالنسبة لقوضي البربر والبدو، وضرورة

الإنطلاق إلى البناء الوطني والقومي المحدود للدولة الحديثة! لقد بقي بورقسية مبهورا بأوروبا ولاسيا بفرنسا مشتمزا في قرارة نفسه من الفكرة العربية ومن المشرق الذي يعتبره مغايرا لعالمه، فالعروبة بالنسبة له صيغة رجعية مغرقة في التقاليد واللاعقلانية، وأن القومية العربية ما هي إلا ديماغوجية وفورة^(١٦).

المشرق العربي والمغرب العربي :

ويتبنى المؤلف هذا المفهوم الخاطيء الذي سار في أقطار المغرب العربي وبخاصة في المغرب وتونس ثم في ليبيا والجزائر عن خصوصية المغرب العربي في مقابل المشرق العربي، فالمغرب عقلاني والمشرق صوفي، المغرب اخباري والمشرق إنشائي، المغرب علمي والمشرق ديني، المغرب أوروبي، والمشرق آسيوي. ويبلغ الغلو بالخصوصية إلى أنها تتحول من حد التباين إلى درجة القطيعة بين جناحي العالم العربي استنادا إلى «القطيعة الأيستمولوجية» الواردة من ثقافة الحي اللاتيني واعتزازا وترويجا لباشلار Bachelard. وتصل الأحكام أحيانا إلى درجة من القطيعة بحيث تبدو مشابهة لأحكام المؤرخين الأوروبيين الذين وقعوا في أتون العنصرية والشعوبية في القرن الماضي. والأمثلة كثيرة. فالمغرب يستحوذ عليه التبحر في كافة القدرات في حين أن في المشرق تطمس السبولة اللفظية كل جهد علمي! المغرب يسوده التبحر العلمي حتى ولو كان جافا والمشرق فكر مجذب متمذهب وغير متمكن من المعرفة! المشرق غارق في الطائفية التي لا يعرفها المغرب.^(١٧) التجديد كله من المغرب حتى ولو كان متمزقا لأن المشرق غير قادر عليه. لقد توقف تقدم المشرق إلى حد التقهقر نظرا لتسلط الدولة ولعدم تعليم الفكر في المشرق بالثقافة الغربية. أما المغرب فقد استطاع وحده حل مشكلة الأصالة والمعاصرة حين غرق المشرق في القديم وانقطع عن الحداثة. وكيف ينهض الشباب العربي وهو يرى نفسه في المرأة المشوهة للمشرق العربي؟ إلى هذا الحد تبلغ تعسفية الأحكام التي تصل إلى حد التجريح.^(١٨) وبالرغم من اعتراف المؤلف بأن الثقافة المشتركة بين المشرق العربي والمغرب العربي هو واقع ومعطى نهائي لا يرد إلا أن هذه الثقافة المشتركة لا تعني توحيدا للمصير السياسي أو الكيان الحضاري. فإذا ما تبنى المشرق العربي فكرة القومية العربية توحيدا لأقطاره فإنها لا تعني بالنسبة للمغرب العربي إلا إطارا ثقافيا عاما لا يمس وجدانها السياسي والقومي. فإذا كانت العروبة بالنسبة للمشرق العربي ثقافة وسياسة فإنها بالنسبة إلى المغرب العربي مجرد ثقافة^(١٩) ويستشهد المؤلف في تأكيده على هذا التباين الذي يتحول إلى تقابل ثم تضاد وتناقض بين جناحي العالم العربي في المشرق والمغرب بوصف هيجل لصلة المغرب العربي بالمغرب في مقابل صلة المشرق العربي بالشرق إبان المد الإستعماري الأوروبي في القرن الماضي وتحويل أوروبا كلها مركزا تدور حولها الأطراف في آسيا وأفريقيا والأمريكيتين. وعمل هذا التحويل يكون مصير المغرب العربي هو الغرب في حين أن اتجاه المشرق العربي نحو الشرق، وهي نفس الطروحة المستعمر الفرنسي في احتلاله لشمال إفريقيا ابتداء من الجزائر منذ قرن ونصف. بل إن الدولة العثمانية ذاتها هي أوروبا الشرقية متحررة من سيطره الشرق^(٢٠) فالمغرب هو المغرب الغربي

وليس المغرب العربي بفارق نقطة واحدة تحول العين إلى غين. وعلى هذا النحو يكون المشرق العربي في مقابل المغرب العربي وليس في مواجهة الغرب المسيحي، ويتحول التناقص الثانوي - على فرض التسليم به جدلاً - بين جناحي العالم العربي في المشرق والمغرب إلى تناقص رئيس. ويتحول التناقص الرئيس بين المغرب العربي والغرب الإستعماري إلى تناقص ثانوي بل إلى وثام جغرافي وثقافي وحضاري^(٢١).

العروبة وفلسطين:

ويظل إستدلال المؤلف مستمرا من التقابل بين مصر وتونس إلى التضاد بين المشرق العربي والمغرب العربي إلى أن يصل مداه في انكار القومية العربية وجعل العروبة من اختراع المشرق العربي دون المغرب العربي ثم التسليم بالمشروع الصهيوني. فالفكرة العروبية إنما نشأت في المشرق لتشبيد أمة مجعدة في المشرق، وليس في المغرب. والثقافة العربية المعاصرة تنصف بضمحالة مؤلمة كما وكيفا فاقدة، للنفس والتقنية! إنتاجها الأدبي تسوده السذاجة وتغيب عنه السلاوة ويعكس عالما ساذجا. بل إن الطبقة الإجتماعية ليست عاملاً موحداً بين العرب. فالبرجوازي في بغداد غير في القاهرة، والبرجوازي في تونس غير في الجزائر وكان التجزئة تستعصي على شتى الإختيارات الأيديولوجية الفكرية المثالية أو الماركسية الإجتماعية، وكان الإختيار الوحيد هو الإنتقائية المنهجية التي تبرز عناصر التجزئة وتخفي عناصر الوحدة التي لا تنفي شرعية انتقائية مضادة تبرز عناصر الوحدة وتخفي عناصر التجزئة. ويكون التحدي إذن هو اكتشاف جدلية الشرعيتين، التجزئة والوحدة. التجزئة وحدها هي الرصيد الوجداني، هي هذا الجدار الباطني الذي يقف حاجزا بين البدوي في تونس ونظيره في الأردن أو العراق، فالأول جرفه الحضر تحت وطأة هجرة العمالة والثاني حافظ على بدويته الأولى وكان هناك عنصر عربي نقي أصيل السمات وهي نظرة عرقية تنافي العروبة التي تركز على اللغة والثقافة والحضارة والتاريخ المشترك والتراث القديم^(٢٢). وينكر المؤلف على الأمة العربية حاليا أي ابداع لها كما أنكر من قبل تاريخها. فالشقة الآن بعيدة بين أدن مؤرخ أو فيلسوف قديم وبين أكبر مؤرخ أو فيلسوف حديث في الوضع الذي عليه العالم العربي الآن كان أحيانا الحالية ليست وراء فجر النهضة الحديثة ولم تقم بحركات التحرر ولم تنشئ الدول الحديثة، وكأنها لا تشارك في مهوم مشتركة ومصالح مشتركة وكأنها لا تواجه أعداء مشتركين. وإذا لم يحقق الشعب العربي حتي الآن وحدة النضال إلا أنه يمارس نضال الوحدة^(٢٣). بل إن المؤلف ينكر على العرب أخذهم اليابان نموذجا للتحديث، وهو ما كان يدعو له الأفغاني من قبل ورود النهضة العربية منذ القرن الماضي نظرا لأن العرب لا يملكون ما تملكه اليابان وهو مشروع التصنيع الذي سبق العرب بقرن، وعدم تعرضه للغزو الإستعماري كما تعرض العرب وعدم تمسكه بإرادة سياسية أدت إلى هزيمته واقتصاده على نمو إقتصادي على خلاف العرب الذين يحرصون على إرادة سياسية تجعل لها مكانا في التاريخ^(٢٤) إلى هذا الحد وصل حد الإقتلال من العرب، تاريخا وحاضرا مع أن مصر بدأت

نهضتها الأولى مع اليابان وكان الإمبراطور مييجي يعتبر محمد علي رائدا له في بناء الدولة الحديثة. وأن العلاقات الإقتصادية والقرمز السياسي ليس مثالا يحتذى به. كما أن الإرادة السياسية المستقلة والتأثير في مجرى التاريخ ليس وهما.

ويتهى المؤلف إلى إنكار الأمة العربية إنكارا تاما واقعا وتاريخيا ومصيرا وكأن نقد أيديولوجيات القومية العربية حتى مع صوابه هو دليل على عدم وجود أمة عربية وليس فقط دليلا على ضعف الصياغات الأيديولوجية الحالية. (٢٥)

وبالرغم من أن فلسطين جزء رئيس من تاريخ العرب وركيزة وجدانهم المعاصر إلا أنها لا تحظى من المؤلف إلا بفقرات معدودة وكأنها هامشية المكان لا تعادل في أهميتها التاريخ الأوروبي بالنسبة للشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي. ويدعو المؤلف قراءه العرب إلى التأمل في الواجهة الأخلاقية والتاريخية للمشروع الصهيوني فالشعب اليهودي يعود إلى أرض كانت له من قبل وبالتالي فهو يدافع عن كيان مهدد في كيانته، يجمع بين الماضي والحاضر، بين التاريخ والروح. لذلك تعاطف معه الغرب لإشترائه معه في هذا التاريخ وهذه الروحانية، وفضل العرب في فهمهم للقضية نظرا لتركيزهم على الصلة بين الصهيونية والاستعمار ويمكن نقض المشروع الصهيوني بطبيعة الحال بما يقابله من مشروع عربي إسلامي، حجة بحجة، شرعيتان تتنازعا أرضا واحدة (٢٦) وبالرغم من أن المؤلف يرفض الحلول الإستسلامية إلا أنه أيضا يرفض الحلول الثورية التي ترى في تئوير العالم العربي تحريرا لفلسطين ويحكم عليه بأنه حل مهري طوباوي. ويقترح ترك القضية التي يسميها المؤلف «الإسرائيلية» وليس الفلسطينية لأفاق المستقبل بعد أن عجز الحاضر عن إيجاد حل لها! (٢٧)

التاريخ الأوروبي والثقافة الغربية:

إذا كان التقابل الذي يضعه المؤلف بين مصر وتونس، المشرق العربي والمغرب العربي، والعروبة وفلسطين تمثل مواقف فكرية وسياسية فإن اعتبار التاريخ الأوروبي والثقافة الغربية كإطار نظري لفهم الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي تتم الإحالة إليه باستمرار هو نوع من التفریب النظري والمنهجي صاحب المؤلف من أول الكتاب إلى آخره. بل إن استعمال التاريخ الغربي والثقافة الغربية كإطار مرجعي تتم الإحالة إليه باستمرار إنما يكشف عن موقف حضاري أبعد وأعمق وهو فهم الأنا أو الذات بالإحالة المستمرة إلى الآخر أو الغير، وكان الأنا أو الذات ليس لها إطارها النظري الخاص ولا يمكن فهمها بتكويناتها الداخلية أو باستعمال الإطار النظري الخاص بها من داخل حضارتها التي تكونت فيها، الحضارة الإسلامية، وكان الأنا لا تعكس نفسها إلا في مرآة الآخر، لا تعي ذاتها بذاتها كأنها إلا من خلال الآخر كقياس ومعيار للحكم. إن من شروط التعريف، هو عدم تعريف الشيء المجهول بشيء آخر مجهول بل تعريفه بشيء معلوم وأن القارئ العربي الإسلامي الذي يريد معرفة ذاته وشخصيته العربية الإسلامية

ومصيره العربي لا يستطيع أن يعلمها بالذهاب إلى البوريون والميسبورج والبلغار والسلاف والبروتسنت والكاثوليك بل بالإحالة إلى الخلفاء الراشدين والأمويين والعباسيين والخلافة العثمانية، وأن القارئ العربي لا يفهم ذاته وشخصيته بالإحالة إلى سارتر وميرلوبونتي وفرويد واستبنجلر وأوغسطين ومروال وسنسنتاتوس Cincinatus بل بالإحالة إلى الأشعري والغزالي والباقلاني وابن سينا والرازي وابن عربي، ألا يستطيع القارئ الذي لا يعرف كل هذا التاريخ الأوروبي والثقافة الغربية أن يفهم ذاته وشخصيته ؟ وإذا كان المثقفون العرب لا يعلمون هذا الإطار المرجعي الغربي بالدرجة الكافية فالأولى ألا تعرف جماهير القراء ذلك. بل أن القارئ العربي الذي يعرف التاريخ الأوروبي والثقافة الغربية لقادر أيضا أن يعرف ذاته وشخصيته دون استعمال ثقافته الغربية كإطار مرجعي لفهم ذاته بل بالإحالة إلى مكوناته الشخصية ونحزواتها النفسية ورواسبها القديمة. لا يقع المؤلف فقط في نوع من التثريب يعترف به باديء ذي بدء^(٢٨) بل إن التثريب لديه يتحول إلى نوع من الإغتراب، اغتراب الأنا في الآخر مع أن من مكونات الشخصية العربية الإسلامية كما فهمها القدماء فهم الآخر من خلال الأنا، وإعادة بناء حضارات الآخر، يونانية ورومانية وفارسية وهندية وصينية وعبرانية ابتداء من حضارة الأنا. بل لقد استمر ذلك عند رواد النهضة العربية الحديثة وفي مقدمتهم الطهطاوي سواء في «مناهج الألباب» أو في «تخليص الأبريز»، وهم الرواد الذين أسقطهم المؤلف من الحساب كما أسقط التراث القديم بعد أن اختار التاريخ الأوروبي والثقافة الغربية كأساس نظري لفهم الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي وكإطار مرجعي تتم الإحالة إليه باستمرار.

والأمثلة على ذلك كثيرة. والنصوص تشهد على أن القارئ العربي لا يفهم شخصيته العربية الإسلامية بالإحالة إلى مكونات الشخصية القومية في الغرب. ألا يمكن فهم الشخصية العربية الإسلامية دون الإحالة إلى الجرمان والأسبان والسلاف والمجر والبلغار ؟ هل لا بد لفهم الشخصية العربية الإسلامية من المرور عبر الامبراطورية الرومانية والغاليين في بلاد غاليا والبروطون في مقاطعة بريطانيا والسلتياري في اسبانيا، والظاهرة الجرمانية والعصر النيوليتي وملكة شريطان والحرب بين روثه لويس الزاهد ؟ هل لا بد من تحليل العناصر المكونة لظهور الشخصية القومية الأوروبية لفهم الشخصية الإسلامية العربية دون التحقق من صدق المفهوم أولا ثم البحث عن مكوناته الداخلية في التراث القديم بدلا من الإحالة إلى تاريخ الغرب وثقافته، النزعة الكسمبوليتية للأسر الأميرية في أوروبا والملك أصبيل بلاد هانوفر وأسة هابسبورج وأسة بوربون وعرش اسبانيا وعرش إنجلترا؟^(٢٩) وتتجاوز الإحالة من مجرد منطلق للتقريب والفهم إلى منطلق للحكم. فتكوين الشخصية القومية في الغرب يصبح المعيار الذي يقاس عليه تكوين الشخصية العربية الإسلامية وكان هناك نمطا واحدا فريدا هو النمط الأوروبي عليه تقاس كل النماذج لدى الشعوب الأخرى، فهو النموذج العالمي الذي انتشر في أوروبا الغربية والشرقية والوسطى منذ القرن الماضي، عصر القوميات، حتى هذا القرن مرتبطا بزوال الإستعمار وكأنه لم يستمر في الصهيونية باعتبارها من بقايا عصر القوميات في القرن الماضي.^(٣٠) وتأخذ فرنسا مكانا

مرموقا في التاريخ الأوروبي كما أخذت تونس نفس المكانة في العالم العربي. فالثورة الفرنسية نموذج الشخصية القومية بعلمها مثلث الألوان وعيدها ونشيدها الوطني لفترة طويلة بشهادة بيجي وميرلوبوتي! وهي كذلك بما أعطت لها من تضامن قومي وولاء وطني للأمة وليس لشخص الملك ويطابعها الديمقراطي وميادة الأمة. بل إن الأمر تجاوز حد الهوامش الشارحة للتاريخ الفرنسي، شرح فرنسا بفرنسا والمستشارين البروتستانت لآخر ملوك الغالو وتعاليم ريشليو وعدم تسامح لويس الرابع عشر، كل ذلك لفهم الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي^(٣١) ثم يأتي النموذج الألماني والأنجلوسكسوني والسوفيياتي والأمريكي إلا النموذج الإسلامي العربي. فالنموذج الألماني يعتمد على التراب والعرق بجانب اللغة والدين. ويعتمد النموذج الأنجلوسكسوني الأمريكي على المجال الاقتصادي الواسع المنفتح على كل الطاقات البناءة. ويقوم النموذج السوفيياتي على قوة الأيديولوجية الماركسية كرسالة كونية توحيدية قادرة على التجنيد القومي للشعوب.^(٣٢) فالمؤلف يعرف تاريخ نشأة القوميات وتطورها في الغرب والشرق ويمجّل الشخصية الإسلامية العربية إليها دون تعميق لجلود هذه الشخصية في التوحيد الذي قام بنفس الدور الذي قامت به الأيديولوجيات الماركسية بالنسبة لإنصهار القوميات، وتكثر الإحالات إلى المؤلفين الغربيين سواء من العصور الوسطى أو الحديثة مثل سنسناوتوس وأوريجان وسيريل وأوغسطين وماركس وفرويد واستبنجلر ومردال وسارتر وميرلوبوتي وبيجي. فتم مقارنة الحسين وشهادته في صراعه مع الأمويين مع سنسناوتوس في صراعه مع الرومان بالرغم مما في وجه المقارنة من تعسف وحكم جائر على الحسين شهيدا ووصفه بأنه كان متعطشا للحكم! وتوصف مصر المسيحية بأثر أوريجان وسيريل وبجمع فلقيدونية ويتسارى في الثقافة العربية في المغرب العربي القديس أوغسطين وابن خلدون وخير الدين باشا! والتاريخ باعتباره قاعدة أساسية للوعي القومي يعتمد بالضرورة على شهادة لاستبنجلر بالضرورة حتى ولو كان التشبيه أعجميا مثل «زواية المدخن»! واقتزان النظر بالعمل في الإسلام لا يوجد فقط عند الرسول محمد بل أيضا عند ماركس. وتحليل الشعور العربي الإسلامي لا يتم إلا بالإحالة إلى فرويد في «مستقبل وهم» وإلى ميرلوبوتي حتى ولو كان الاستشهاد صعب الفهم ريك العبارة، وهو الذي يشعر المؤلف نحوه بقرب كبير، ووصف الخلق عن طريق سارتر والعالم العربي عن طريق مردال.^(٣٣) بل أن الحديث عن أيديولوجية البعث يتم أيضا عن طريق الإحالة إلى الثقافة الغربية سواء في إنكاره للمادة التاريخية أو في تأثير ميشيل عفلق وبرونبيرغ والهيكلية والشخصانية.^(٣٤) حتى الخاتمة لم تسلم من استشهاد بالبروتستانت ونقض له فيما يتعلق بطي صفحة التاريخ، بطي صفحة اللاهوت.^(٣٥) إن تعريف الشيء الغامض بشيء آخر أكثر غموضا لا يتفق مع قواعد التعريف، وبالتالي فإن إحالة مكونات الشعور العربي الإسلامي الحالي إلى مكونات الشعور الغربي هي إحالة الشيء الغامض إلى شيء آخر غموضا مع أن الإحالة إلى التجارب المعاشة أو إلى المخزون التراثي الثقافي يساعد على التوضيح المطلوب.

وتبدو مظاهر التعريف في دراسة الشخصية العربية الإسلامية سواء في الأحكام العامة. أو في النظرة إلى التاريخ والعصور أو في بعض المصطلحات أو في المراجع العامة.

فمن الأحكام العامة ما يقوله المؤلف من أن تفهقر المشرق العربي وتقدم المغرب العربي ثقافيا - مع التسليم جدلا بذلك - إنما يرجع إلى أن المشرق العربي لم ينهل من بياح الثقافة الغربية قدر ما نهل المغرب العربي مما أغرق المشرق في القديم وقطعه عن الحداثة في حين أن المغرب العربي قدم حلولاً لمشكلة التقليد والحداثة مازجا بين الاثنين. ومثل هذا الحكم يقوم على وضع معكوس وذلك لإفتتاح المشرق على الغرب منذ القرن الماضي بلا حدود، كما أن انفتاحه كان متنوعا وليس فقط على الثقافة الفرنسية، والإغراق في القديم سمة عامة في المشرق والمغرب على حد سواء. بل إن المزاجية بين القديم والجديد أكثر وضوحا في المشرق على ما وضح في حركات الإصلاح منه في المغرب الذي تحولت فيه المزاجية إلى إزدواجية وصراع بين الجديد الذي مثلته ثقافة المستعمر، وبين القديم الذي مثلته التراث دفاعا عن الهوية الوطنية. وما يقدمه المغرب العربي في هذا العصر يشابه ما قدمه الشاميون في العصر الماضي، يصبح البعض منه قريبا من الشقشات اللفظية التي تردد جوانب عديدة من ثقافات الحي اللاتيني. أما بالنسبة للتاريخ والعصور فإن المؤلف يعتبر الإسلام جزءا من تاريخ العصر الوسيط، وكأنه يتبنى الغرب كمقياس لكل الحضارات، فتاريخ الغرب وعصوره الوسطى والحديثة والمعاصرة هو تاريخ لكل الحضارات وعصورها. فالمؤلف يقع ضحية المركزية الأوروبية التي تجعل ما سواها مجرد أطراف. يتحدث المؤلف عن إسلام العصر الوسيط والإسلام التركي المتوسطي، وعن بنية الدولة في البلاد العربية خلال العصر الوسيط والحديث. وفي العصور الحديثة يتبنى المؤلف التاريخ الميلادي ويسقط من حسابه التاريخ الهجري، فيتحدث عن ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي، وعن السلطان خليفة المسلمين في القرن السادس عشر.^(٣٦) ويستعمل المؤلف مصطلح البرجوازيات، والبرجوازية الصغرى نظرا لاستقرار المصطلح وشيوعه في الفكر العربي المعاصر. أما بالنسبة إلى المراجع فإن نسبة المراجع العربية إلى المراجع الأجنبية كنسبة ١: ٧ فمن بين ١٦٢ مرجعا هناك ٢١ مرجعا عربيا في مقابل ١٤١ مرجعا باللغات الأجنبية منها ١٧ مرجعا لمفكرين عرب، ٤٧ مرجعا لمستشرقين أوروبيين وبالتالي تكون نسبة الإستشراق العربي إلى الإستشراق الأوروبي ١: ٣. ولا تدخل في المراجع مؤلفات الطهطاوي والأفغاني ومحمد عبده وقاسم أمين في دراسة الشخصية العربية الإسلامية!

إن أهم نقد يمكن إذن توجيهه إلى الكتاب هو استعمال التاريخ الغربي والثقافة الغربية كإطار مرجعي تتم الإحالة إليه باستمرار لفهم الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي وهو «التفريب» كأساس نظري لتحليل الموضوع. ويمكن إرجاع ذلك إلى سببين رئيسين. الأول طول العلاقة بين الأخوة المثقفين في المغرب العربي والثقافة الأوروبية وبخاصة الفرنسية منها مما جعل الغرب يظهر في ثقافته كإطار مرجعي حتمي تتم الإحالة إليه باستمرار كما هو الحال قديما وحديثا لدى الأخوة الشاميين وبخاصة في لبنان. والثاني أن الكتاب أصلا مكتوب باللغة الفرنسية ويهدف إلى مخاطبة الجمهور الفرنسي، وبالتالي أصبحت الإحالة إلى الثقافة الغربية ضرورة حتى يمكن للقارئ الغربي بعامة والفرنسي بخاصة أن يفهم الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي بسهولة ويسر وبالإحالة المستمرة إلى تاريخه وثقافته. ولو كان الكتاب أصلا باللغة العربية

للدجمهر العربي لما ظهرت هذه الإحالة المستمرة إلى الثقافة الغربية ولتمت استعاضتها بالثقافة العربية الإسلامية التي يعرفها القارئ العربي والتي يسهل إحالة الموضوعات إليها تقريبا للإفهام.

حضور الإستشراق وغياب التراث الإسلامي:

ولا يحلل المؤلف التراث الإسلامي مباشرة ولكن من خلال الإستشراق الأوروبي فيعتمد على فلهاوزن كمؤرخ للمسلمين في اسبانيا وبالنسبة إلى معركة بواتيه. كما يحاور جب Gibb في رأيه بأن سبب الإنهيار هو جود الفكر الديني. ويرفض تطبيق تصور كاردينار على الغرب في الوقت الحاضر والأولى على العالم العربي. كما يظهر المنهج التاريخي الإستشراقي في الجزء الخامس عن الإنسان العربي المسلم في محوره الأول - نقد ذاتي واستنقاصات ذاتية حيث يتم فيه الخلط بين الإسلام والتاريخ. ويتم الإستشهاد بجاك برك في عبارة ايريك في Eric Weil فيسأ يتعلق باستحالة الفصل بين الشخصية والمصير التاريخي. (٣٧) فالكتاب إستشراقي من نوع إستشراق جرينباوم ودراساته على الشخصية العربية الإسلامية في التاريخ محمدا عوامل السقوط ومسار الإنهيار بما يعني ذلك من عدوانية تجاه الموضوع وحقد عليه وتكريس للتجزئة واستئصاله عن ثقافته الخاصة وإحالته إلى الغرب كإطار مرجعي عام، الإسلام مع الغرب، والترك مع المغول، وفارس والصين والهند مع فرنسا وانجلترا وألمانيا بلا تمايز ثقافي أو حضاري.

وبالرغم من أن الكتاب يتناول الشخصية العربية الإسلامية إلا أنه يميل إلى العروبة أكثر مما يميل إلى الإسلام وهو تصور أهل الشام أكثر مما هو تصور أهل المغرب الذي اتحد فيه الإسلام بالوطنية دون تدخل عنصر متوسط هو القومية. ويتتقي المؤلف من التاريخ ما يؤيد موقفه ويقراه قراءة عربية محدثة لا إسلامية قديمة. (٣٨) وبالتالي يلتقي المؤلف مع الإستشراق من جديد، الذي يتحدث عن العالم العربي في مقابل العالم الإسلامي تكريسا للتجزئة وضربا للعرب بالمسلمين وللمسلمين بالعرب، وإذكاء للنعرة العنصرية وربطها للثقافة بالعرق وليس بالدين. وسواء كان الإسلام أو العروبة فكلاما يحتل مشروعا للمهيمنة على الأمم المفتوحة وفرضا لوحدة تأباها الشعوب وبالتالي ينتهي الكتاب إلى إنكار العروبة أولا ثم الإسلام ثانيا ولا تبقى إلا الشوفينية الإقليمية الضيقة والثقافة الغربية المهيمنة.

أما التراث الإسلامي فإنه غائب تماما وهو المكون الرئيس في الشخصية العربية الإسلامية. المصادر الأولى معدومة. والعلوم الإسلامية العقلية أو العقلية، أو العقلية العقلية غائبة. ثلاث آيات قرآنية مذكورة، أحداها خاطئة وكأنها هي الأخرى مترجمة عن الفرنسية «ولا تظنن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا» (٣٩) بالرغم من اعترافه بأن القرآن قلب الإسلام. ويدعو المؤلف إلى العلمانية ويرفض محاولات إكتشاف العقل والطبيعة في القرآن. ويحاول دفع تهمة الإستشراق القائلة بتشويه القرآن لروايات التوراة باللجوء إلى العطاء الأسطوري المشترك للضمير

الديني إعتقاداً على استشراف آخر.^(٤٠) أما الحركة الإصلاحية وروادها الأوائل مثل الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وحسن البنا وروافدها لدى الحركات الإسلامية المعاصرة فإنها لا تكاد تذكر. والمرات التقليدية التي أشار فيها المؤلف إلى محمد عبده كلها نقدية رافضة مثل نقد الاتجاه الأصولي الذي يرى أن هناك المجتمع الإسلامي والعالم الحديث في سياق واقعنا وجهها لوجه، ونقد اعتبار الدين دوراً محركاً في كافة الميادين وباعثاً على العقلانية والعلم^(٤١).

وفي النهاية وبالرغم من كل شيء، فإن الكتاب إنما يكشف عن شجاعة صاحبه ورغبته في «إقتحام هذه المغامرة» تحدياً لمعجز الإنجاز، «ذلك العجز الذي كان يبدو لي سمة الفكر التونسي بل الفكر المغربي بصفة أعم» (ص ٥) وبالتالي فالمؤلف يبحث له عن دور مساهم للمفكرين المغاربة. ولكنه في النهاية يكشف عن تيار ياكمه، تيار المتغربين من علماء الإجتياح والتاريخ في مقابل تيار وطني قومي آخر أكثر التحاماً بالتراث الإسلامي وأكثر ارتباطاً بالشرق العربي، دونما ذكر للأسماء. ومع ذلك، يكفيه فخراً محاولته اكتشاف بعدي الإنسان والتاريخ الغائبين في وعينا القومي.

ليس القصد من هذا العرض تصيد الأخطاء أو الهجوم على الأخوة المغاربة، فهم زملاء وكثير منهم أصدقاء. إنما القصد الدخول في حوار مع أحد المفكرين اللامعين في القطر التونسي الشقيق، وأداء لواجب ثقافي ووطني لالأخ الصديق هشام جعيط الذي بدا لي من خلال كتابه الثير «الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي» تونسي القطر، مغربي الإقليم، غربي الثقافة.

الهوامش :

- (١) هذه مراجعة لكتاب الصديق والزميل د. هشام جعيط «الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي»، نقله إلى العربية د. المنجي الصبادي، وقام المؤلف بتدقيقه وتنقيحه، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، آيار (مايو) ١٩٨٤، والأصل الفرنسي: Hicham Djait, *La Personnalité et Le Devenir Arabo-Islamique*, Éditions du Seuil, Paris, 1974.
- (٢) وذلك في عبارات «العالمية العربية الإسلامية في العصر الكلاسيكي» (ص ٢٨ - ٢٩). «إنما في الإسلام كما في المسيحية يمكن أن تكون حقيقة الله في الزهاب والإياب المجدلان بين داخل الوعي وما وراء العالم (ص ١٣٠ - ١٣١). «وقد أشرنا آنفاً إلى الكساء المجهي للدين» (ص ١٢٤).
- (٣) «الجنسية المثلية» (ص ١٦٦). «الفلسفة الكلامية والأستاذية» (ص ٣٧).
- (٤) مثلاً: الترجمة العربية، القاهرة، ١٩٥٨، (ص ٣٣٠) لكتاب: Daes Arabisch Reich and Sein Sturz (ص ٣٤ هامش ٢).
- (٥) مثلاً: «من وجهة الفكر لا العادات» (ص ١٩). «أي لآلينا وفرنسا» (ص ٣٣). «لكنها أيضاً مرتبطة باستقرار العرب في المدن» (ص ٣٧ هامش ٦). «كتب ناجح أو فقر في الحياة الوجدانية» (ص ١٦٤ هامش ١١ مكرر).
- (٦) يقول الباحث مقراً بهذا المنهج «ويكتفي هذا التحليل السوسولوجي التاريخي أهمية فريدة لإبراز المؤسسات الأولية (ص ١٦٠).

- (٧) مثلاً: «لكن يجب الاعتراف تماماً بأن العالم المعاصر هو عالم الزيف والنش» (ص ١٨٥). «لكن لأبد من الوصول إلى تحرير الأخلاق الملموسة من وطأة الأخلاق الدينية» (ص ١١٦).
- (٨) مثلاً: «وقد جهل الإسلام» الإقليمي البرجوازي المحنط الحب وتلوانته اللامتناهية وبعده النيل» (ص ٢١٧).
- (٩) يقول المؤلف «سوف يسمح التحليل الفوري للمجتمع التونسي، وهو منطلق تجرئنا، بإبراز المواقف المتضاربة» (ص ١٧).
- (١٠) مثلاً «ومن المفارقات أن وصلنا من أقصى المغرب التفكير الناقد الأكثر إقداماً والمتعلق بقضايا العالم العربي، نعني عباده العروى» (ص ٦). وأيضاً «أنني بصدد التفكير مثلاً في آراء عباده العروى التفكير الذي يتصف بالانزواء والرقعة والمتانة» (ص ٧).
- (١١) بالرغم من أن كاتب هذا المقال مصري المولد إلا أنه عربي الهوية إسلامي الثقافة وبالتالي فإن هذا التحليل لا يقوم على أية نزعة مصرية بل هو تحليل تاريخي صرف لإحدى التجارب المعاصرة التي يعيشها جيلنا فيا يتعلق بمناصر ومكونات التجزئة والوحدة.
- (١٢) «فلنا نجد المصري يتفاهم جيداً مع المغربي، وهذا ليس شأن الفرنسي والإيطالي، والفرنسي والأسباني» (ص ٣٦).
- (١٣) «تميزني مصر عامية القاهرة وعامية الإسكندرية وعامية صعيد مصر» (ص ٣٦) «أنه يمكن القول بأن هناك لهجة مصرية متميزة وكذلك لهجة تونسية» (ص ٣٦). «فما القول في عمل روائي منغمس في أسواق واقع الصعيد المصري أي في تسبيح عالم غريب عن كيان» (ص ٧٥). «ولقد دار الحديث في هذا الموضوع بمصر خلال ثورة الليبرالية والمصرية وما يبدو متناقضاً أن الأمر قد جد وقت ازدهار الأدب العربي المصري» (ص ٥٠).
- (١٤) «... محال على مصر التسلطون على أبناء النيل من أحفاد الأهالي الذين غزاهم عمرو بن العاص فتصربوا بالامتزاج البشري والتلاصق الثقافي واعتنقوا الإسلام جميعاً أو يكاد» (ص ٣٢). «وبدولنا أن ضعف عطاء الأهالي كالكبر والمصريين وأهالي الشام والعراق في بناء الذات القومية مسلمة صحيحة إذا ما نظرنا جديداً في كيفيات التمزيب» (ص ٣٦).
- (١٥) «ولقد ذكرنا أن مصر تبلو عاصجة عن تحمل الدور القيادي الذي كان لبروسيا» (ص ٧٢). «وظهر الوعي المصري أفراداً شديداً التفرد مهيمناً وحتى تصفياً من جهة». (ص ٨٧) «ولعل ما يسود مصر هو الترجسية في حين أن العدائية تميز العراق والسعودية» (ص ٧٦) «ومثلاً لكي يحقق هذه الوحدة وجرباً وراء شرعية قديمة لم ير الفاطميون من حرج في نقل سلطتهم من أفريقيا إلى مصر. إن مصر بالذات في الحكم الأيوبي لم تكن تحكم الممالك عجالت بضم الشام ثم طردها العثمانيون من هذا البلد» (ص ٣٧). «... مركزاً حضارياً، مصر من ناحية المشرق والأندلس غرباً» (ص ٢٣). «ولقد أكلت مصر زعامتها من كافة الوجوه وهي البلد الذي لم يكن له في القرن الثاني الهجري سوى ولاية خراج المركز وصعراء ثقافية من الوجهة العملية» (ص ٣٠).
- «... وهو يتعلق بمركات التحرير في كينافات مجددة (تونس، الجزائر، مصر)» (ص ٤١).
- (١٦) «يقول المؤلف مشخصاً بوريقية وهو رجل تأثر أيضاً بما لاقاه خلال أقامته في مصر» (ص ٨٦). «وتدعم حلوه بمحاولات الهيمنة التي قادتها مصر» (ص ٨٦). «يجب الاعتراف بوجود شيء من العظمة في هذا الانطلاق إلى البناء القومي... فكرة الأمة المحدودة على النموذج الأوروبي» (ص ٨٦). «ولقد تغلبت ببعض الأفكار الإستشراقية المتعلقة بنزوع البربر والبلو إلى الفوضى نزوعاً مرضياً» (ص ٨٦). «بقي بوريقية بالفعل مبهوراً بأوروبا ولأسيا وفرنسا» (ص ٨٧).
- (١٧) «ولكن النتيجة إننا نجد في تونس تبحراً علمياً جافاً وما زال متعلجاً. أما في المشرق فيسود فكر مجدبد متمذهب تملأها متديناً غير متمكن من وجهة المعرفة» (ص ٦). «إن هذا التضارب الديني وهو ما أسمى بالثقافية شيء لا تعرفه الروح المغربية» (ص ٩٠).

(١٨) «فقتاعي إن تمجيد الفكر العربي لن يأتي من المشرق بل من هذا المغرب المتمرق قطعاً. فإذا امكن التأسف لكون النهضة الفكرية لم تكن في مستوى النهضة السياسية في الجناح الغربي من العالم العربي فإن الإنجاه العام لا يمكن أن يتجه إلا إلى الأعلى. أما في المشرق فقد توقف التقدم الذي طرأ في الماضي بحيث صار يمكن اعتباره تدهوراً ثقافياً أكثر منه ركوداً والتواء» (ص ٧). وهذا الشباب منفتح على العالم الخارجي لكن بصورة بسيطة وعبر امرأة مشوهة هي امرأة المشرق العربي، ارتفع إلى مرتبة المجتمع الموزاي للمجتمع الغربي الموزاي له في الكرامة الممتلك لألساق من القيم والأساطير» (ص ١٧).

(١٩) «عل أن الوعي الواقع لحياة ثقافية مشتركة بين المغرب والمشرق هو معطى نهائي لا يرد لكن الإنتساب إلى أفق نفس الثقافة العليا لا يجب أن يعني التوحيد الضروري للمصير السياسي والتوحيد الحضاري: يمكننا تصور المشرق يسير وهو يشهد كل مستويات وجوده على الفكرة العربية، مستوى الثقافة لا مستوى الوعي السياسي القومي، في حين أن المغرب لن يكون عربياً إلا في المستوى الأكثر اتساعاً للوعي الثقافي مدركاً ذاته فيها سوى ذلك كوطن نوعي لشخص نوعي. وهكذا توجد مجموعة عربية تلتهم من كل جوانبها عبر وعيها العربي من جهة وتكون هناك مجموعة مغربية تدرك ذاتها ادراكاً موجيباً بصفتها تلك من جهة أخرى بحيث تغذي فيها العروية طبقة معينة من الكائن فقط. إن العروية حسب هذا التصور تكون الأسس للمصير التاريخي الحالي في المشرق وتكون بالمغرب البعد الثقافي المجرّد والأهم. «الجوهري» (ص ٩١).

(٢٠) «وهكذا يتواجه المغرب العربي والمشرق العربي الصرف. وقد سبق لهيجل أن قال سنة ١٨٣١ ما مفاده «إن الجزء الشمالي من إفريقيا الذي يمكن تسميته جزء السواحل لأن مصر انكمشت غالباً على ذاتها بواسطة البحر المتوسط هذا الجزء يوجد على ضفة البحر هذا وعلى ضفة المحيط الأطلسي إنها جهة بدئية قامت فيها قرطاجة في الماضي. كان يجب ربط هذه المنطقة بأوروبا وهو ما وفق فيه الآن الفرنسيون» (ص ٩١). «انجحت تونس إلى المشرق الشمالي وإلى أوروبا شرق البحر المتوسط في حين أن المغرب الأقصى أدرك ذاته في إطار طرقه الدينية والولاء ليراث الإسلام في الأندلس كما قال عبدالله العروي» (ص ٩٢).

(٢١) «وقد تحدثت الفكرة العربية للمشرق في اللغة الجغرافية التاريخية لا بالنظر للغرب المسيحي بل بالنظر للغرب الإسلامي (المغرب وإسبانيا) أي بواسطة التمييز في دار الإسلام التي كانت تدرك آنذاك كافق العالم وكعالم قائم الذات. وخلافاً لذلك فإن فكرة الشرق كمفهوم حضاري عام من ابتكار الغرب الذي قابله بمضامين مختلفة بذاته. فالشرق هو شرق الغرب المسيحي لكن المشرق العربي الإسلامي ليس كذلك إلا بالنسبة للمغرب العربي الإسلامي. إنه الجناح الأيمن الأكثر ثقلًا لنفس الجسد الواحد لكن إن أردنا إكساء هذا المشرق مادة وجسداً فلا ينبغي تمجيد موقع الترابط الجغرافي بل طرحه في ذاته ككيان» (ص ٩١).

(٢٢) «ولذا فإن الفكرة العروية تكون إطاراً أساسياً ثقافياً جيداً لكي تشيد في المشرق أمة مجسدة» (ص ٩٠). «إن الثقافة العربية المعاصرة تنصّب بضمالة مؤلدة كما وكيفا فهي فاقدة للنفس والتفتية. وهما خاصيتان ملحوظتان فيها فضلاً عما هنالك في الميدان الأدبي وبخاصة بدون طلاوة تنكس بصورة مشوهة علماً ساذجاً قطعاً. إنما المظهر الإنساني فيه يبدو شفافاً للنظر للثقافة» (ص ٧٤). «إن الفرق قوي بين البرجوازي في بيروت والبرجوازي في بغداد وبينه وبين صنوه في القاهرة وبينه وبين البرجوازي في تونس. هناك عنف عراقي يجهله المصري وفكاهة مصرية يجهلها الجزائري» (ص ٨٣). «هناك عالم سميح باطني يقف حاجزاً بين شخص من الرجل من قبيلة «ماجر» أو «جلاص» المتكونة من الإختلاط بين البربر وبين هلال مع هيمنة العنصر الثقافي العربي وبين البدوي الأردني أو العراقي الأمر الذي جعل الناس لا يتعارفون لكن البدوي التونسي تحول إلى فرع من العمالة المقيمة بحواشي المدن وقد هاجر من بلده كما هاجر ماضيه تحت وطأة الحداثة. وهو يفارن بضوء المشرقي من هذه الوجهة. وعكسا لذلك أن البدوي الأردني حافظ أكثر من غيره على نقاء سمته العرقية الثقافية ولا يمكن تمييزه إلا بعصر عن صنوه العراقي أو السوري أو اللبناني» (ص ٨٢-٨٣).

(٢٣) ولكن الشقة كبيرة بين أدف مؤرخ أو فيلسوف قديم وبين أكثر مؤرخ أو فيلسوف حديث في الوضع الذي عليه العالم العربي» (ص ٧٤). ويذكر المؤلف مؤيدا شعار «لن يحقق الشعب العربي وحدة النضال ما لم يحارس نضال الوحدة» (ص ٦٠).

(٢٤) يعتبر العرب فضلا عن ذلك في الغالب النسيب اليابان نموذجاً للنجاح المثالي للمسلم غير الأبيض وتركيباً مثالياً للنجاح الاقتصادي والمحافظة على الأصالة. علماً بأننا نفغل عن مشروع الياباني في التصنيع الذي جاء بعد وقت قصير من مشروع ألمانيا فيه. ولهذا فهو يسبق العالم العربي بما يناهز القرن فضلاً عن أنه لم يعرف الحضور الاستعماري وما يتضمنه من أجداب كامن للجهل الأهلي، وعلى كل عاشت التنمية في اليابان فترات صاعدة وأخرى هابطة. لكن يبدو أن كل الأمور تحمل على الاعتقاد أن إرادة القوة السياسية من قبل اليابان كانت بالأحرى عاملاً لتبنيها طاقته. وأن ازدهارها الحالي مثل ألمانيا هو ثمرة لسياسة سلمية أي لفقدان سياسة ما.

وخلافاً لذلك يظهر العالم العربي الحالي متأهلاً للإضطراب والبعث عن القوة والإشعاع في العالم (ص ٧٩).
(٢٥) وذلك سبباً بتقديم أيديولوجيات القومية العربية وتقديمها تدليلاً على أنه لا وجود لأمة عربية بصفتها كياناً موجوداً فعلاً. لكن ينبغي البحث لا عالة في إمكانات المصير المشترك معها كانت مشكلة الإصطدام بحدود الواقع أو التخلف عن أسمى طموحاته (ص ٥٦).

(٢٦) وإن المشروع الصهيوني في حد ذاته لا يتنهي عنه نوع من الوجهة الأخلاقية والتاريخية. فالشعب اليهودي حكم عليه بالكينونة والبقاء في الذات بفعل رؤية ونية تأكيدية للغاية. فيبحث من جديد عن وجود تاريخي عادي على أرض قد سبق له في الماضي العتيق أن احتلها بالقوة وأخرج منها أفراد استرجاعها. وقد ظهر له هذا الإسترجاع للماضي العميق، وهو ماضٍ مفعم بالروحانية، بمظهر المعجزة، معجزة انبعثت إسرائيل على الأرض الموعودة. ويقدر ما يكون للغرب قواعد روحية يهودية مازالت تؤثر فيه ويقدر ما يصير الصهاينة الذين تنفقوا بالثقافة الأوروبية أبناء أوروبا حين يغادرون أوروبا تجاه الآخر في كامل تجرده فإن ضمير كل غربي يحس بأنه معني ببقاء إسرائيل. هذا ما لم يفهمه العرب جيداً إذ هم أراؤوا قصر كل شيء على مجرد استراتيجية للإمبريالية (ص ٩٧).

وأما على صعيد المبادئ والقيمة فقد تبين أن المشروع الإسرائيلي مشروع ذو حدين إذ يمكن دحض كل حجة بحجة ضدها وكل نقطة ضوء بنقطة ظل لاسيما الحساس الأيديولوجي الثقافي الذي عليه يقوم المشروع فهو يجد ما يقابله في الضمير العربي الإسلامي (ص ٩٧). ويبدو أن المترجم قد أحس بإنزلاق الكاتب فأردف في الهامش وكتب هذا قبل إندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة (هامش ٦١ ص ٩٧).

(٢٧) يجب بداية رفض كل حل استسلامي صرف. أما المذهب الفلسطيني الذي يريد أن يثور العالم العربي ضمن الأفق الوحيد الخاص بحل القضية الفلسطينية فهو تهمري طويلاوي (ص ٩٧-٩٨). ورأينا أنه يجب وضع القضية الإسرائيلية على مستوى آفاق المستقبل والتخلف عن الموقع البدئي الذي غرق فيه طويلاوي (ص ٩٨).

(٢٨) «فيمكن وصفه (الكاتب) بأنه متغرب وسلفي وأيديولوجي وروحاني» (ص ٩).

(٢٩) «ومعقول أن الحق التاريخي التقليد اليوناني - الروماني، الهندي - الصيني والعربي - الفارسي منذ أن اكتسح الجرماني الأرض الرومانية إلى أن أعيد ترسيخ الشخصية الأسبانية في شبه الجزيرة الأيبيرية التي استردت كلها مروراً باستقرار الأمم السلافية وقدم المجر وإنشاء مملكة البلغار والظاهرة التركية المنغولية» (ص ٣٧). وكانت الامبراطورية الرومانية بناء سياسياً ثقافياً فرض هيمنته على شعوب متفرقة بمدة في كيانات جغرافية قارة كالثالوثين في بلاد غاليا والبريطون في مقاطعة بريطانيا والسلتيناري في اسبانيا والمغاربة في إفريقيا... ويتداخل الظاهرة الجرمانية وظهور ممالك متميزة جد تدهور في مشروع توحيد العالم. على أن الظاهرتين كانتا سبباً في نشوء بناءات سياسية أكثر التصاقاً بالواقع القومي اتبعته من العصر النبولي (الحجري الجديد). وكان لتقسيم مملكة شرطان أن حصلت فسيءاً الأمم الغربية الأوروبية المقبلة على وجهها النهائي فظهرت

بخاصة مملكتا الفرنجة الشرقية والغربية بمعاملة فردان وتنضج الارتباطات القومية حين تنشأ الحروب بين الأشقاء ورثة لويس الزاهد لكنها كانت ارتباطات غير واعية نجمت عن الكوارث السياسية والضغائن الحربية» (ص ٣٣). «والمعاصر الثالث الذي يعتبر في شرح ضعف الشعور القومي هو بنية الدولة في البلاد العربية في العصر الوسيط والحديث. ومن الغريب أن نلاحظ أن النزعة الكمببوليتية للأسر الاميرية في أوروبا لم تمنع قط أن تتكيف هذه الأسرة تكيفا وثيقا بالواقع القومي الذي سريما ما تحملت أماله وطموحاته. ان الملك أصيل بلاد هاتوفر إذا ارتقى عرش انجلترا كان يعمل في الحال على أساس السياسة الانجليزية حتى ولو تمادى يتحدث باللغة الألمانية وكذلك الملك من أسرة هابسبورج أو من أسرة بوربون إذا اعتل عرش اسبانيا فهو يتبنى المطامع الاسبانية. لكن ليس هذا هو الأمر الأساسي في مقولتنا لأن ما يقع اعتباره هو الدور الرئيس الذي لعبته بعض الأسر المالكة في بناء الأمم الأوروبية انطلاقا من التشتت الجهوي والاقليمي. فهل كان الأمر كذلك في بلدان العالم العربي؟» (ص ٣١).

(٣٠) «ولكن نظرة تاريخية خاطفة تتيح التأكيد أن الأمة لم تتحقق تماما بالتحديد في أوروبا الغربية إلا بداية من القرن التاسع عشر وهو قرن القوميات بالذات ثم أن النموذج الأوروبي الغربي امتد إلى أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية خلال النصف الأول من القرن العشرين ثم أنه لاقى رواجاً في النصف الثاني من هذا القرن كان منتهيا وارتبط بزوال الاستعمار فجعله يطابق الأبعاد العالمية» (ص ٤٨).

(٣١) «إن الثورة والامبراطورية هما اللتان صنعتا فرنسا الحالية مباشرة وفورا. ان فرنسا مدينة لهما بتنظيمهما الإداري وبنائها الاجتماعي وصورها الفكرية ومن الثورة اقتبست ايضا رموزها القومية كالعلم المثلث وعيد ١٤ يوليو والنشيد الوطني (لامارسياز). فغالبا ما توجد في تاريخ الشعوب فترات ممتازة استثنائية شيد خلالها المستقبل لفترة طويلة كما اصطلح على ذلك ييجي واقتبس هذا الاصطلاح مارلو بونتي. يقابل مارلو بونتي بين العصر فيعرفه بأنه واحد من تلك الأزمنة التي تنهار خلالها الأرضية التقليدية لأمة من الأمم أو مجتمع معين. ومهما كان الوضع فعل الإنسان أن يعيد نفسه بناء العلاقات البشرية ويبن الفترة حين يقتصر الإنسان السياسي على ادارة نظام أو حق موضوعين» (ص ٤٦).

«ولقد علمنا التاريخ أن فرنسا الثورة هي التي حددت بأقصى الوضوح فكرة الأمة. الواقع أنه أمكن لهذا البلد أن يعقد منذ القرن السادس عشر بامتلاكه لواقع قومي متين مؤسس على الجغرافيا ولغة وخدمة للثقافة ووحدة حضارية معينة فضلا عن أمن الدولة كانت صاحبة السيادة تتحمل طموحات الأمة ومصرها الملكي على عاتقها. كانت الدولة الفرنسية متمسكة تجاه الحضارات الجهوية التي كانت حية في الماضي وقد أثبتت باستمرار ومنذ أن تولى الكايسان الحكم أنها عبارة عن جهاز جماع للأراضي، وقبل الثورة بقي الحدث القومي منقوصا من وجهين لما كانت عليه الخصوصيات الجهوية من قوة ولأن الوعي القومي في أعلى مستوى لم يتجاوز مرحلة الولاء للملك. وقد كانت الاضافة الرئيسة للثورة متمثلة في توسيع قواعد التضامن القومي واستبدال الوطنية التي كانت ولاء للملك - الدولة بوطنية تتعلق بالأمة المجردة بحيث أن هذه الحركة العظيمة التي ارادت اضافة الديمقراطية على السلطة والتي ارادت تحقيق السيادة الشعبية وحققت في أن الأمة الفرنسية بصفتها كيانا منسجا» (ص ٣٨). ويذكر المؤلف في الهامش وتحالف (لويس الرابع عشر) مع الأمراء البروتستانت وحارب اسبانيا وأكد بقوة مبدأ الغاليكانية (الدفاع عن حرية كنيسة فرنسا) لكنه الغى مرسوم نانط الخاص بالبروتستانت» (ص ٣٥ هامش ٤).

(٣٢) وهناك النموذج الألماني، وهو صنف آخر لاشك أنه لا يمكن انكار وجود أساس تراخي قار وأن الأساس العرقي الثقافي كان ملتحقا ومتى تشكلت اللغة والثقافة للمحدثان على مراحل فكانت اللغة التودسك ثم الألمانية ليوثر وأخيرا لغة غوته الفصحى. لكن القضية التاريخية لألمانيا وما فيها من تناقض هي فقدان الدولة القومية قربت على ذلك اخياد كل وعي واضح بقي لا عالة ضمنيًا وكان معاشا كانته إلى مجموعة تاريخية ثقافية لكنه كان

معاقا على الصعيد السياسي بسبب تعدد الدول واستمرار فكرة الامبراطورية. وبعد الصدام مع الثورة الفرنسية وامبراطورية نابليون كما جد اضطراب فكري حام عوضت به العبقريّة الألمانية غيابها عن الركب السياسي. فوفرت هذه الأمور الطاقات ووجهتها الى تحقيق الدولة القومية التي ربطها رجال الفكر بالصلوح إلى الحرية لكن لم يكن نظام الرايش في حكم بيسارك سوى تركيب رخو نسبيا ومن صنع القوى الرجعية. وقد بلغ التوحيد المذوة مع النازية في جو من الحدة والمهيجان لا ضمن التوازن الديمقراطي وتقبل قيم العالم الحديث تقبلا هادئا (ص ٤٨ - ٤٩). «انطلاقا من بروتقة لفسوية انجلوسكسونية دعمت الولايات المتحدة وحدتها على غط حضاري الطريقة الأمريكية في الحياة - وعل وجود مجال اقتصادي واسع مفتوح على كل الطاقات البناء. ان غمasc الاتحاد السوفياتي يستند إلى قوة الأيديولوجيا الماركسية أي إلى مشروع رسالة كونية توحيدية وإلى تحد للناخر الذي تراكم عدة قرون، في الصورة الأولى هناك تجاوز للتجزير القومي لموجات المهاجرين. أما في الصورة الثانية فهناك تجاوز لفسيفساء الشعوب الموجودة مسبقا والتي منها يتركب الاتحاد السوفياتي. وقد ترك في آن واحد المجال للحدث القومي لكي يتطور في دائرة معينة بها يندرج الإنسان ويمجد ترقيته حسب المعنى الذي أعطاه هيجل لهذه الكلمة» (ص ٧٠).

(٣٣) وإن حينما كان متعششا للحكم ولم يكن يشبه سنسناطوس Cincinnatus الذي اقتلعه الرومان عن عمارته ونصبوه دكتاتورا (ص ٣٩). «وقد تأثرت (مصر) سابقا بحضور أوريجان الذي أثر بقوة على تطور المسيحية بالاشتراك مع سيريل اميل الاسكندرية. وكانت العامة مولعة بنتائج خلقيدونية، وكانت تساهم خصوصيات الاساقفة والحكام البيزنطيين» (ص ٣٢). «القديس أوغسطين، ابن خلدون، خير الدين باشا» (ص ٧) «إن التاريخ الأكثر وجودية والأكثر عسوسية مباشرة هو ذلك الذي يسميه استينجرا فيها أظن تاريخ زاوية المدخن حيث بواسطته تستعرض ملاحم الأجداد عودا إلى جيلين أو ثلاثة» (ص ٤٥). «مصاحبة النظرية للعمل المحدد عند محمد وماركس» (ص ٨). «قال ميرلوبوني أن الحركة التي تنجح حينما ليست دائما الأكثر حفا والأكثر قيمة لكن يجب أن تكون كذلك لو كان عليها أن تستمر» (ص ١٢٢). «وهو الذي اشعر نحوه بقرب كبير» (ص ١٢٩). «وكما قال فرويد بصورة بارعة في كتابه «مستقبل وهم» (ص ١١٢). «والحديث عن الخلق عن طريق سارتر» (ص ١٣٤). «وعن العالم العربي عن طريق مردال» (ص ١٨٧ - ١٩١).

(٣٤) «وإنكار البعث للماذة التاريخية» (ص ٦١). «وفيها (البعثية) تتجاوز وتلتقي مؤثرات متباعدة مثل المهجبلية والشخصانية التي أتى بها موني. نجد بإمحاء من هيجل الشاب ادانة للعالمية المجردة دون أن يمكن التبدليل على التقاء مباشر. وأيضا الفكرة القائلة أن الأمة تحقق العالمية. ولعل مفاهيم الحياة والمصير وبصفة عامة ما نجد من انحاء حيوي تاريخي متأنية كذلك من هيجل» (ص ٦٣).

(٣٥) «ولن تنصهر الخصوصيات فيما بينها وتشكل الكوني لكنها قادرة كلها على التحلل في هذا الوسط حين تكون قد طويئا صفحة التاريخ بعد أن تكون قد طويئا صفحة اللاهوت. فإذا عوض التاريخ اللاهوت حين يموض الكائن التاريخي الكائن المتعالي فحسب.. وذلك استشهادا بملارو وتقضا له - فلن يخلّف الكوني التاريخ إلا حين يمتص المصير الكائنات التاريخية. وعندئذ لن يوجد تركيب بل ذوبان. وسيكون كياننا بتمامه مصيرنا كما أن مصيرنا سيكون كياننا» (ص ٢٢٤).

(٣٦) «والإسلام التركي المتوسطي» (ص ٧). «وكان تاريخ العهد الوسيط رئيسا حيث وضع فسيفساء الأمم على أراضيها الحيوية» (ص ٣٢). «وفهل نحن عرب مثل عرب القرن السابع للميلاد..» (ص ١٥). «رامصبح السلطان خليفة للمسلمين من القرن السادس عشر» (ص ٣١). «وأن آخر العهد الوسيط رسم خطوطها الأولية» (ص ٣٣). «وبنية الدولة في البلاد العربية خلال العصر الوسيط والحديث» (ص ٣٨). «ولتتمثل بتونس من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر» (ص ٣٩).

(٣٧) فلها وزن (ص ٣٤)، جب (ص ١١٣)، كاردنار (ص ١٥٦). «نقد ذاتي واستقصاصات ذاتية» (ص ١٤٥ -

- (١٥٤). وهو بالفعل تلك الثنائية التي تروم فصل الكائن عن الفعل كما يجلو لجاك بريك القول بمعنى فصل الشخصية عن المصير التاريخي والأنا عن الوجودية كما في عبارة إيريك (ص٩).
- (٣٨) يذكر المؤلف قول أبي يوسف في كتاب الخراج «لا يمكن للمعري أن يكون ذميا وعليه أن يختار بين اعتناق الإسلام أو الموت» (٢٧). ويذكر خط عمر لقاعدة أنه لا يسمح إلا للإسلام كدين في جزيرة العرب وكان العنصر العربي هو المستول بالدرجة الأولى عن مصير الإسلام التاريخي. «ارتباط الإسلام منذ الخلفاء الراشدين والعصر الأموي وهو ما برز في مشروع الهيمنة الذي سلطوه على الأمم المفتوحة» (ص٢٨). «وبلاد العرب التي فرضت وحدة معينة على هذا العالم المتفروق من الحالج وبصورة مفتعلة نوعا وذلك بسبب الطابع الخاص لنشأتها في التاريخ رسالة الإسلام المنتشرة» (ص٨٤).
- (٣٩) يعني المؤلف آية «ولا تحسن الدين قتلوا في سبيل الله أموالنا بل أحياء عند ربهم يرزقون» (٣: ١٦٩ ص٤٢).
- (٤٠) «القول أن القرآن شوه الأحداث التي ورد ذكرها بالتوراة ناشيء طبعاً عن نظرة قصيرة للأمور لأن القرآن اقتبس من المعطاء الأسطوري المشترك للضمير الديني وصاغه بطريقته العادلة لطريقة التوراة على صعيد الحقيقة» (هامش ٢٠ ص١٣٣).
- (٤١) «وقد رأى مثلاً الإنهاء الأصولي عند محمد عبده أن هناك المجتمع الإسلامي والعالم الحديث في سياق واقعنا وجهاً لوجه. يجب على هذا المجتمع أن يحافظ على أسسه ويلمج العالم الحديث كجسد غريب وبالأحرى في ظواهره المادية كاشارات على القوة أكثر من الاستيحاء الذي يحركه. إنها امبريالية ومرونة الإسلام الأبدي وحيلة حرب وخطة دفاعية» (ص١٠٤). «وقد سبق لنا أن رسمنا نقداً لافتكار محمد عبده. ولننصف إلى ذلك أن الشيخ الكبير أصر على الاعتقاد أن للدين دوراً محركاً دافعاً في كافة الميادين التي يشملها عادة الفكر العقلاني والطريقة العلمية والابتكار التشريعي المستقل. كان تفكيره وعمله مفيداً في عصره لكن من منا لا يدرك أن ما هو عقلائي يتابع سيره ويجب أن يتابعه خارج كل سيطرة للعامل الديني وكل تحرير بواسطة الديني. وهكذا فليس للعلم والعقلانية السياسية أن يبحث عن أسس مماوستها في القرآن حتى لو كان القرآن ثرياً فكرياً فريداً فيما يخص مصير الكون والإنسان» (ص١١٢).

عماد الدين خليل، ابن خلدون اسلاميا، المكتب الاسلامي، بيروت ١٩٨٣، ١٤٠ ص

أولا : ابن خلدون المؤرخ وعالم العمران المسلم :

إن المقولة الرئيسة لهذا الكتاب تتمثل في تأكيد المؤلف على مدى تأثير ابن خلدون العمراني بالتصور الاسلامي في تحاليله لحركية التاريخ العربي الاسلامي . فصاحب المقدمة قد استعمل من جهة الدين الاسلامي كقوة ذات تأثير حاسم في مسيرة المجتمع العربي منذ البعثة المحمدية . ومن جهة أخرى فلقد خصص ابن خلدون فصولا في مقدمته لمناقشة و «عقلنة» ظاهرة المدركين للغيب وحقيقة النبوة وطبيعة تأثيرات العوامل الروحية في الأفراد والجماعات . ويمكن الاقتصار هنا على ذكر ثلاثة أمحاط من الأمثلة التي أوردها صاحب كتاب «ابن خلدون اسلاميا» ليثبت بها مدى إيمان ابن خلدون بالعالم الإلهي ومدى لجوئه إلى الدين الاسلامي في تفسير نهوض الحضارة العربية الاسلامية أو انحطاطها .

١ - طالما استشهد صاحب المقدمة بآيات قرآنية ليؤيد بها الموضوع الذي هو بصدد تبيانه . «لو أنفقت ما في الأرض جميعا ما ألقت بين قلوبهم» . يأتي بهذه الآية عند الحديث عن أن الدول العامة الاستيلاء العظيمة الملك أصلها الدين . «حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة» وهي آية يسوقها صاحب المقدمة عندما كان يبين بأن الدولة لها أعمار طبيعية مثل الأشخاص . وما يؤكد إيمان ابن خلدون واسلامه هو اختتامه لكل فصل أو مقطع من فصول مقدمته بعبارة دينية أو آية قرآنية أو جزء من آية مثل «والله أعلم» «والله واثق الأرض وما عليها» «وبه التوفيق لا رب سواه» .

٢ - لقد تعددت الاشارات ذات الطابع الديني في المقدمة كموامل مؤثرة ومفسرة لحركة تاريخ المجتمع العربي الإسلامي . فمعروف أن مفهوم العصية يحتل مكانة مميزة في التفكير الخلدوني . والعصية عند صاحب المقدمة نوعان : (أ) العصية الدعوية و (ب) العصية الدينية . وكان لهذه الأخيرة دور حاسم في مسيرة الاحداث في المجتمع العربي الاسلامي . «واعتبر ذلك، إذا حالت صبغة الدين وفسدت، كيف ينتقص الأمر، ويصير الغلب على

نسبة العصبية وحدها دون زيادة الدين . . . واعتبر هذا في الموحدين مع زناته (القبيلة البربرية) لما كانت زناته أبدي من المصامدة (الذين قامت دولة الموحدين على اكتافهم) وأشد توحشا وكان للمصامدة الدعوة الدينية باتباع المهدي (بن تومرت) فلبسوا صبغتها وتضاعفت قوة عصبيتهم بها، فقتلوا على زناته أولا واستبعمهم، وإن كانوا من حيث العصبية والبداوة أشد منهم، فلما تخلوا عن تلك الصبغة الدينية انقضت عليهم زناته من كل جانب وغلبوهم على الأمر وانتزعوه منهم».

٣ - إن عامل الترف في حتمية سقوط الحضارات يشكل جزءاً من نظرية ابن خلدون العمرانية. وبالتأكيد أن صاحب المقدمة كان متأثراً في تفكيره حول الترف بالفكر الإسلامي: قرأنا وحديثاً. والآية التالية، التي يستشهد بها ابن خلدون لاثبات حتمية سقوط المجتمع المترف، تفصح على مدى تطابق نتائج بحوث وتحليلات ابن خلدون بخصوص آثار الترف على الحضارة العربية الإسلامية مع الموقف الاسلامي من ظاهرة الترف «وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً».

وكتاب «ابن خلدون اسلامياً» لا يعد في الحقيقة مجرد عرض لتأثير تفكير ابن خلدون بالعامل الديني الاسلامي فحسب، بل هو أيضاً رد على اتهام وجهه بعض المفكرين العرب والغربيين إلى الجانب الديني الذي يحتوي عليه المقدمة كما رأينا في عينة الأمثلة الثلاثة التي أشرنا إليها سابقاً. من هؤلاء المفكرين نذكر من العالم العربي الاستاذين علي عبدالواحد وافي وساطع الحصري، ومن العالم الغربي نقتصر على ذكر اسمي ايف لاکوست Yves Lacoste وناتانيل شميت N.Schmidt. إن مقولة هؤلاء جميعاً تتمثل في أنه يمكن تقسيم فكر صاحب المقدمة إلى صنفين: (١) الفكر الخلدوني الذي كتبه صاحبه في قلعة بني سلامة بالجزائر و (٢) الفكر الخلدوني الذي أتى بعد ذلك وبخاصة في أواخر حياة ابن خلدون بالقاهرة. فينظر هؤلاء المفكرون إلى النوع الأول من التفكير الخلدوني العمراني على أنه زاد فكري عقلي وتجريبي، ومن ثم فهو فكر أصيل. أما النوع الثاني فيوصف من طرف هؤلاء على أنه فكر لاهوتي ولا عقلاني وهو بالتالي استطرادي كما أطلقوا عليه. وبين أن مثل هذا الانقسام لصاحب المقدمة في اجحاف وتحيز لشطى العلم الغربي المعاصر. فهذا الأخير معروف بحصره للمعرفة الإنسانية في حدود الحواس والتجارب المادية. ومن هنا جاء تشكيكه وسخريته وإهماله لمصادر المعرفة غير التجريبية المادية. ومن هذا المنطلق يفهم لماذا يتضايق هؤلاء المفكرون وأمثالهم من تأثير الدين والغيبيات في تحليل ابن خلدون لاحداث العالم العربي الإسلامي.

ونحن نعتقد أن مثل هذا التحيز يرجع أساساً إلى جهل أو تجاهل من طرف هؤلاء المفكرين بمنطق العلوم في عصر ابن خلدون وعلى الخصوص في المجتمع العربي الإسلامي الذي حلل ونظر فيه صاحب المقدمة انطلاقاً من معطياته وتأمله فيها. وهكذا - كما أكد الدكتور

الجابري في كتابه العصبية والدولة - فإننا نرى أن البحوث التي تتناول هذه المسائل، في المقدمة، ليست بحوثاً استطرادية، بل هي جزء لا يتجزأ من الهرم العمراني الخلدوني... ومن الخطأ الجسيم التمييز بين ماهو أصيل، وما هو مجرد استطراد في المقدمة... وفي رأيي أن مقدمة ابن خلدون، سواء من حيث مضمونها أو من حيث ترتيب فصولها وتتابع فقراتها وتناسق اجزائها، تشكل بناء هرمياً متماسكاً. ذلك أن الشيء الذي يلفت النظر في هذا الصدد، ليس تلك «الموهبة» المزعومة بين «البحوث الأصيلة» و«البحوث الاستطرادية»، بل إن الذي يثير الانتباه والاعجاب معاً، هو ذلك التماسك المنطقي الثمين الذي يسود المقدمة من أولها إلى آخرها، والذي جعل من كل فكرة فيها نتيجة للتي قبلها ومقدمة للتي بعدها^(١).

ثانياً: علم الاجتماع العربي والعقل الخلدوني والعقل الغربي: نعني بالعقل الخلدوني هو ذلك العقل الذي يعتمد على مصادر عدة من المعارف لفهم الظواهر. فهو عقل يستعمل الملاحظة والتجربة كما أنه يستعين بالوحي والتجارب الروحية في تكوين زاده المعرفي وعلمه حول القضايا والظواهر التي يطمح إلى فهمها وتفسيرها. فالمنظور الخلدوني (الذي هو منظور إسلامي أساساً) لاكتساب المعرفة إذن منظور متعدد الرؤية متفتح على كل مصادر المعرفة التي يمكن أن تساعد الإنسان الباحث على الملم معرفي أكثر مصداقية بخصوص الظواهر التي يدرسها.

أما العقل الغربي فنعني به كما أشرنا سابقاً ذلك العقل المادي التجريبي الذي يمحصر من جهة المعرفة الإنسانية في تلك المعرفة التي يحصل عليها الإنسان عن طريق التجربة والحس الماديين، ومن جهة أخرى يضرب عرض الحائط بأي نوع آخر من المعارف الإنسانية. وبطبيعته المادية هذه نحى هذا العقل إلى تبني مفهوم الحتمية المتشددة Rigid Determinism بخصوص القوانين التي تتحكم وتوجه السلوك الإنساني والظواهر الاجتماعية.

إن العلوم الاجتماعية والإنسانية الغربية تمر ولاشك بأزمة هوية Identity crisis منذ عدة سنوات. ففيلسوف العلوم شراغ Schrag أرجع ظاهرة المعرفة الإنسانية المضطربة في فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى هيمنة الحتمية المتشددة على تصورات تلك العلوم. فعالم السياسة لاسوال Lasswell ركز على الإنسان كسياسي Homo Politicus، بينما نظر عالم الاجتماع الألماني دهرندورف Dahrendorf إلى الإنسان على أنه اجتماعي Homo Sociologus، أما العالم كاسيرر Cassirer فقد رأى أن الإنسان كائن رمزي الطبيعة Homo Symbolicus^(٢). فهذه الرؤى - وغيرها كثير - للإنسان تشير إلى حالة من الضياع تعيشها العلوم الاجتماعية والإنسانية الغربية. وقد نادى البعض مثل فيلسوف العلوم Karl Popper^(٣) وعالم الاجتماع الفرنسي Raymon Boudon^(٤) إلى تبني مبدأ اللاحتمية Indeterminism ليس في العلوم الإنسانية والاجتماعية فقط وإنما في كل العلوم. وهذا يعني وجوب حدوث أمرين لاصلاح هذه العلوم:

١ - لابد للمختصين في العلوم الانسانية والاجتماعية أن يقوموا بنقد ذاتي بخصوص ابستمولوجيتهم ومسلّاتهم ومبادئهم ومنهجهم ونظرياتهم التي انشأوها واستعملوها في دراستهم للانسان والمجتمع .

٢ - إن الرؤية العامة للعلم الحديث تحتاج الى اصلاح . فالعلم يجب أن يكف عن استعمال المعطيات الكمية كمقياس وحيد يتيم لدى مصداقية المعرفة الانسانية . ويعبارة أخرى ينبغي على العلوم السلوكية والاجتماعية ، كما فعل فيبر Weber ، أن تعطي أهمية للعوامل غير المادية في تفسيرها للظواهر السلوكية والاجتماعية . أي أن هذه العلوم يجب أن تتخلص من مبدأ الحتمية المادية المتشددة وتبدله بمنظور متعدد الرؤى وبالتالي أكثر مرونة لفهم الظواهر السلوكية والاجتماعية المعقدة قيد البحث .

وهذا ، في نظرنا ، ما يمثل عقل ابن خلدون في تحاليله واستخراج القوانين وانشاء النظريات حول حركة الاحداث للمجتمع العربي الاسلامي منذ مجيء الاسلام حتى القرن الرابع عشر الميلادي . وبرغم ما كتب عن أزمة علم الاجتماع العربي (نحو علم اجتماع عربي ١٩٨٦)^(٥) في السنوات الاخيرة ، فإن معظم ما كتب لا يشير الى أن ازمتنا في هذه العلوم أزمتان : أزمة تبيننا (بدون تحفظ) لتصورات العقل المادي التجريبي الغربي للانسان والمجتمع وأزمة عدم اهتدائنا - تحت وطأة الهيمنة والتقليد الغربيين - لما يشتمل عليه عقل صاحب المقدمة من رحابة في الرؤية المعرفية المفتحة على مصادر المعرفة المادية والتجريبية من ناحية ، ومصادر المعرفة الروحية والغيبية من ناحية أخرى . وبهذا العقل قدم ابن خلدون وصفا موضوعيا للقوى التي حركت المجتمع العربي الاسلامي في مسيرته التاريخية .

مراجعة : محمود الدواوي

جامعة لورنتين - كندا

الهوامش :

(١) المعصية والدولة ، محمد عابد الجابري ، ط ٣ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(٢) Schrag, O. *Radical Evaluation of Human Sciences*, Indiana Univ. Press, 1982. P. 2
(٣) Popper, K. «Indeterminism in Quantum Physics and in Classical Physics» *Portish Journal of Philosophy* (٣)
of Science, Vol. 1, No. 2 PP 117-133.

(٤) Boudon, R. *Place du Désordre: Critique des Theories du changement Social*, PUF, Paris 1984. (٤)

(٥) مجموعة من الباحثين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ .

اسماعيل صبري عبدالله في التنمية العربية ، دار الوحدة للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٩٨٣ - ١٨٥ ص

يضم هذا المؤلف موضوعات متنوعة للكاتب، نشر بعضها في مناسبات مختلفة، كمالقى البعض منها في لقاءات علمية وندوات فكرية؛ وذلك خلال عقد السبعينات ومطلع الثمانينات. ولاشك أن القاسم المشترك بين هذه الدراسات كافة هو تناولها لموضوعات ذات صلة مباشرة بقضايا التنمية العربية.

ويحتوي الكتاب على قسمين أساسيين وخاتمة: الأول، يعرض لقضايا عامة في التنمية في الوطن العربي، ويشتمل على أربعة موضوعات: الإطار الاقتصادي للثورة العربية، العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية؛ تعقيب على تقرير اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك؛ ونحو جماعة اقتصادية عربية (بحث في العلاقات الاقتصادية العربية).

أما القسم الثاني فيشتمل على كتابات عن جوانب محددة تضم أربعة موضوعات: استراتيجية التصنيع في البلاد العربية والتقسيم الدولي للعمل؛ عناصر استراتيجية تنمية الطفل العربي؛ المرأة والتنمية؛ والعرب والنظام الاقتصادي الجديد.

ونظرة واحدة إلى عناوين فصول الكتاب تكفي لأن تعطينا فكرة عن مفهوم المؤلف للتنمية، من حيث إنها بناء حضاري متكامل، فهو يبدؤها بنظرة على تاريخ مصر الحضاري ويختتمها بفصل عن المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي، مروراً بالإطار الاقتصادي للقوة العربية، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي، واستراتيجية التصنيع في البلاد العربية والتقسيم الدولي للعمل، والعرب الاقتصادي العالمي... الخ.

ومقدمة الكتاب عبارة عن مقالة بعنوان «نظرة مصرية على تاريخنا الحضاري» أعدت في صيف ١٩٦٩ في أعقاب الاحتفال بالعيد الألفي للقاهرة لكنها لم تنشر إلا في عدد مايو ١٩٧١ من مجلة الطليعة. ويرى المؤلف أننا حين نشغل بقضايا الاقتصاد والسياسة في مصر المعاصرة لا يمكن أن ندرك أبعادها ولا نسبر أعماقها إذا لم نفهم من أين جاء هذا الشعب، وما هي مكوناته الحضارية والنفسية، وخصائصه الأصلية ومن ثم كان الترحال في الأرض عبر الحدود ضرورة لإدراك روح العصر. فاستعراب مصر لم يؤد إلى فقدان شخصيتها المتميزة، فقد كان لها دائماً أوضاعها الخاصة، كما أن أهلها أسهموا إيجابياً رائعاً في بناء الحضارة العربية. ولم تكف

مصر بالأخذ، بل أعطت؛ لقد أسهمت مصر إسهاما كبيرا في الحضارة العربية الإسلامية، ومن أبنائها ظهر عدد كبير من رجال الفقه والأدب والعلم شملت سمعتهم الوطن العربي كله، بل جاوزته إلى العالم الإسلامي. فتلك ملاحظات أوحى بها إلى كاتبها تأمل طويل في تاريخ الشعب المصري الذي اتخذ من الحضارة صناعة. وجوهرها إبراز قدرة هذا الشعب الرائعة على الانفتاح على كل تطور حضاري هام دون أن يتخلى عن أرضه أو شخصيته، أو شخصية قدرته القادرة على الأصالة والتجديد في آن واحد.

والمقالة الأولى التي تضمنها الكتاب كلمة القاها الكاتب في «الملتقى الفكري العربي» بالخرطوم في مارس ١٩٧٠ بعنوان «الإطار الاقتصادي للثورة العربية»، أشار فيها إلى أن أكبر مكتسبات النضال الثوري في العصر الحديث هي الإدراك العميق لأهمية العوامل الاقتصادية. فكرامة الإنسان وهي الغاية الأصلية لكفاحه التاريخي لا تتأكد إلا إذا تحرر من العوز والاستغلال فانفتحت أمامه أبواب الثقافة والفكر بحيث يجد ذاته بإرادته الواعية ومعرفته الدقيقة بالإمكانات والعقبات. فالثورة العربية هي جوهرها حركة تحرر من السيطرة الإستعمارية ونضال من أجل التقدم الاجتماعي والوحدة القومية، وتلك الأهداف الثلاثة لا بد أن تركز على ركيزة اقتصادية تكون الأساس اللتين الذي يرتفع فوقه صرح الدور الحضاري للعرب في عالمنا اليوم.

والمقالة الثانية في الكتاب ورقة تقدم بها الكاتب للجنة خبراء الاستراتيجية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية سنة ١٩٧٧ بعنوان «العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية»، وتتمثل القضية المحورية التي يدور حولها النقاش في السؤال التالي بشقيه: «ماهي الفرص الحقيقية التي يملكها قطر عربي - ولو كان من أغنى الأقطار مالا أو أكبرها رقعة وأكثرها رجالا أو أفضلها نظام حكم ومجتمع - في تحقيق تنمية شاملة، مستقلة ومطردة، في عزلة عن بقية الأقطار العربية؟ هل الارتباط القومي قيود على حركة القادرين - أيا كانت أسباب قدرتهم - لمصلحة العاجزين على اختلاف أسباب عجزهم؟

لقد كرّس الباحث معظم هذه الورقة لمعالجة هذا الأمر حيث توصل إلى أن التنمية القومية هي الكفيلة بتحقيق مقاصد التنمية الشاملة من حيث إنها تقضي على التخلف بمعناه الاصطلاحي (تنمية معوجة وتابعة) وتحرر العرب ومواردهم من روابط التبعية وتوفر للمواطن العربي الحرية والعيش الكريم. وهو يرى أن الخيار الحقيقي الوحيد ليس بين التنمية القطرية والتنمية القومية، وإنما هو بين تكامل التبعية مع الغرب الرأسمالي وتكامل التكافؤ بين الأقطار العربية. ويدون هذا الإدراك لحقائق الأمور فستأكد الأوهام القطرية من ناحية وتكتثر أشكال من «العمل العربي المشترك» محدود الأثر أو حتى سلبية الأثر.

أما المقالة الثالثة فهي تعقيب على تقرير اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وقد ألقى هذا التعقيب في مؤتمر استراتيجيية العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي عقدته جامعة الدول العربية في بغداد في مايو ١٩٧٨. ويرى

الكاتب أنه مازال يتطلع لوضع دراسة شاملة ومستقبلية تتصدى لكل قضايا التنمية في تعقيدها وتشابكها وتقويم تفاعلها على المدى الكثير الواقعية في نهضة العرب ودورهم فيه؛ وهو يعتقد أن تصور المستقبل العربي مازال يشوبه الغموض وتحكمه الظروف والقضايا الآنية أحيانا كثيرة، وتؤثر فيه العواطف أحيانا أخرى. ولا غناء في كل ذلك، لأنه لا بدليل للمعرفة العلمية الصادقة المنصبة على الواقع في حركته والمستشرقة للمستقبل واحتمالاته. وهو يرى أن مثل هذه الدراسة يجب أن تتم في استقلال كامل ولا يتحمل مسؤولياتها إلا أصحابها. وقد تنتهي مثل هذه الدراسة إلى نتائج تبدو بعيدة التحقق، وتصدم بعض المفاهيم السائدة. والأرجح أنها لن تؤثر مباشرة في القرار وصانعيه. ففي رأيه أن التأثير الثابت والأكيد يتحقق حين يتكون رأي عام حول فكرة أو مجموعة من الأفكار يرددها ويتمسك بها، عندئذ لا بد أن تتحول الأفكار السلمية إلى وقائع، وقد يستغرق هذا الأسلوب سنوات كثيرة بالقياس لحياة الأفراد، ولكنها قليلة بالنسبة لحياة الأمم وبالمقارنة بما تفضي إليه العجلة في الأمر من أخطاء وما تقتضيه الأخطاء من تصحيح.

وقد جاءت المقالة الرابعة معاورة بعنوان «نحو جماعة اقتصادية عربية - بحث في العلاقات الاقتصادية العربية العربية» القيت في الموسم الثقافي للأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة في يوليو ١٩٧٩؛ وتنقسم هذه الدراسة إلى فرعين أساسيين: الأول منها عرض فيه الباحث ما يعتقد أنه الإطار التحليلي للواقع العربي الذي خرج منه بفكرة الجماعة الاقتصادية العربية. وأما الثاني فقد حاول فيه الباحث أن يقدم لنا الملامح المؤسسية لتلك الجماعة الاقتصادية العربية. ويرى الباحث أن عالم اليوم الذي وحدته الرأسمالية في مستهل القرن الحالي، وبفعل هذا التوحيد أصبح يتكون من عوالم ثلاثة لكل منها مقوماته المتميزة إقتصاديا واجتماعيا وحضاريا في معظم الأحوال.

فالعالم الأول يضم مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا والتي تقوم اقتصاديا على المشروع الخاص وآليات السوق. أما العالم الثاني فيضم الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الاشتراكية. بينما يضم العالم الثالث تلك المجموعة الكبيرة من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تسكنها غالبية البشرية، ويجمع بينها أمور ثلاثة:

أولها: أنها خضعت للاستعمار واحتلت أرضها وفرض عليها حكم أجنبي بصورة أو بأخرى.

وثانيها: أنها كانت ومازالت ضحية لعمليات الاستغلال الاقتصادي لصالح العالم الأول.

وثالثها: أنها لا تنتمي إلى الحضارة الأوروبية، بل وقعت ومازالت تحت ضغط جارف من قيم غربية عنها تهون من شأن حضاراتها أو تجمدها باسم تحلفها عن العصر. والأقطار العربية جميعا من بلدان العالم الثالث، وهذه الأقطار تعاني من واقع استغلال في علاقاتها بالعالم الأول؛ فكل ما تصدره إليه من مواد أولية أو مصنعة، يباع بأقل من قيمته، وكل ما تستورده منه يكلفها أغلى الأثمان.

إن الخيار المطروح على الأقطار العربية ليس خياراً بين تنمية قطرية وتنمية قومية، وإنما هو خيار بين الارتباط بالغرب حتى الاندماج في نظامه الاقتصادي بما يعنيه ذلك من تبعية واستغلال، وبين ارتباط الأقطار العربية بعضها بعضاً على نحو متزايد يحد من اعتمادها على الخارج، ثم تنوع علاقاتها الدولية على نحو يولد الاستقلال ويدين الاستغلال.

وتمثل المقالة الخامسة محاضرة ألقى في ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي التي عقدت في الكويت ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٧٦ بعنوان «استراتيجية التصنيع في البلاد العربية والتقسيم الدولي للعمل». وقد عالج الباحث في هذه المحاضرة عملية التصنيع في البلاد العربية في إطار تطور استراتيجي، حيث انصب حديثه على حركة التصنيع في مجموعها من حيث هي جزء رئيس من كل أشمل هو حركة التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد استند منظور الباحث الاستراتيجي إلى تصور المستقبل في ضوء تجربة الماضي والحاضر، في البلاد العربية وفي البلاد التي تماثلها ظروفاً. مستعيناً بكل محاولات استقراء المستقبل، ومهتدياً بالجدل العلمي المثار حول استراتيجيات التنمية المتبعة والبديلة وحول النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وقد أبرز الباحث بعض المعاني الأساسية التي حكمت تفكيره في هذا الصدد والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

إن التحديث هو اكتساب المجتمع القدرة على التجدد الذاتي والتقدم دون فقدان الشخصية الحضارية المميزة، وأن التصنيع الحقيقي والمستمر لا يتصور إلا في إطار استراتيجية متكاملة للتنمية الشاملة، مما يعني ضرورة إدخال تغييرات أساسية في تقسيم العمل الدولي الحالي الذي يقوم على استقطاب كل من التقدم والتخلف؛ إلا أن الدول النامية متفرقة لا تملك أسباب إحداث التغيير المنشود، وإنما السبيل إلى التغيير بعد إعادة النظر في استراتيجيات التنمية على المستوى المحلي هو دعم التعاون بين الدول النامية تأكيداً لمعنى الاعتماد الجماعي على النفس، والتعاون الوثيق والمتزايد بين الأقطار العربية. فالعرب يملكون مقومات التنمية والتصنيع، وإن تحويل ما هو كائن بالقوة إلى كائن بالفعل يستلزم أول ما يستلزم الجهد الذهني البدع الذي يغذي النضال من أجل تنمية عربية شاملة.

ونجى المقالة السادسة وهي ورقة بحثية بعنوان «عناصر استراتيجية لتنمية الطفل العربي» أعدت لتكون خلفية عامة لبرنامج بحثي نظمته جامعة الدول العربية ومنظمة اليونسيف في يناير ١٩٧٩ بمناسبة عام الطفل الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وقد كتبها المؤلف باللغة الانجليزية وتمت ترجمتها إلى العربية.

يرى الباحث أن «إعلان حقوق الطفل» الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٥٩ يتضمن قائمة معروفة الآن جيداً لتلك الحقوق التي تحتاج إلى ضمانات خاصة، بما في ذلك التدابير القانونية. ويقر الباحث أنه بعد عشرين عاماً من ذلك الإعلان لم يطرأ تحسن كبير على حالة الطفل في العالم الثالث، بل إنها ساءت في حالات كثيرة؛ ويرى الباحث أننا

بحاجة إلى دراسات على أكبر قدر من الشمول، وتحليل القضية بكل تعقيداتها، وإعلان النتائج التي يتم التوصل إليها. والعلاجات المقترحة بغية شحذ حساسية الرأي العام واهتمامه السياسي، حيث إننا بحاجة إلى كل ذلك لأنه بدون أولوية تخطيطية وسياسية عليا لن يتحقق تحسن ملموس في هذا المجال الذي أغفل كثيرا جدا ولفترة طويلة للغاية. وقد قدم الباحث تبريرا موجزا لهذه الأولوية، كما تناول بشكل مفصل البيانات الحيوية، والخصائص والسمات التي تتصف بها المنطقة العربية في مجال الطفولة والخدمات المقدمة لها والخدمات الأساسية اللازمة توفيرها.

أما المقالة السابعة بعنوان «المرأة والتنمية» فهي كلمة ألقيت في ندوة بنفس العنوان عقدتها في القاهرة اليونيسيف بالتعاون مع جامعة الدول العربية سنة ١٩٧٢. وتناولت هذه الكلمة ثلاثة محاور أساسية هي: المرأة والعمل، المرأة والتعليم، المرأة والأسرة. ويرى الكاتب أن تحرير المرأة لا يمكن أن يعني حريتها في أن تنصرف إزاء العلاقة الزوجية كما يتصرف الرجل، أو كما يسيء التصرف فتلك «حرية» لا تستطيعها إلا قلة من النساء، وهي لن تحرر المرأة التي تمارسها، بل تؤكد على العكس فيها صفة الأنثى على حساب صفة الإنسان. وإنما التحرر الحقيقي للمرأة يبدأ بحققها في العمل الذي يوفر لها الدخل الذي يوفر لها بدوره الاستقلال الاقتصادي؛ ومن العيب الحديث عن حرية المرأة مادامت في حالة تبعية اقتصادية للرجل تعتمد عليه كلية في إعاشتها، وطرح القضية على هذا النحو يعطيها فورا بعدها التنموي، لأنه عندئذ يتعين علينا النظر إلى النساء على أنهن نصف القوى العاملة ومعاملتهن على هذا الأساس. وقد فند الكاتب الإدعاء القائل بأن عمل المرأة يتناقض مع طبيعتها وواجباتها كزوجة وأم، كما دحض الادعاء القائل بأن المرأة في البيت تمارس عملا لازما اجتماعيا ومفيدا يستغرق وقتها، ولا معنى لتخفيفه عنها أو إعفائها منه لئلا يتحمله أفراد آخرون في المجتمع.

وأبرز الكاتب أهمية تأهيل المرأة فنيا لممارسة مختلف الأعمال الانتاجية؛ وأشار إلى أنه لا ينبغي أن يكون دخول المرأة ميدان العمل وإقبالها على التعليم عامل هدم للأسرة؛ فالعمل يكسب المرأة اكتيالا في الشخصية وإحساسا متزايدا بالمسؤولية واهتماما متزايدا بالأمور الجدية في الحياة، كما أن التعليم يعودها النظرة العلمية للأمور، ولذلك فإن المفروض أن وضع المرأة الجديدي في المجتمع العربي يتخلق ظروفها أفضل لأسرة أكثر تماسكا وأعظم استقرارا، ولكن عملية الانتقال من وضع الأسرة القائمة على موارد الرجل وحده، إلى وضع الأسرة القائمة على المشاركة الكاملة في المسؤوليات لا يمكن أن تتم دون هزات. إن الجديدي يولد من القديم، ولكن للميلاد إرصاصاته وآلامه وخسائره، ومجتمعنا العربي يعاني بالفعل من متاعب هذا التحول.

ويبدو أن المقالة الثامنة هي الوحيدة في هذا المؤلف التي أعدها الباحث خصيصا له، حيث إنها لم تقدم أو تنشر في أية مناسبة أو مكان آخر؛ واختار الباحث لها عنوانا: «العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد» مستهدفا منها إيضاح ما للأقطار العربية من مصلحة في تغيير النظام الاقتصادي الراهن وتفسير المواقف التي يحسن أن تنتهجها تلك الأقطار ويرى الباحث أن الأقطار

العربية كلها جزء من العالم الثالث على الرغم من كل ما يمكن أن يكون بينها من تفاوت بالغ في مستوى الدخل. وتأسيسا على ذلك فإن أمام العرب مهمتين رئيسيتين:

الأولى، العمل بنشاط من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، والاستفادة من إمكان تنسيق المواقف العربية سلفا في المؤتمرات الدولية لكي تبرز المجموعة العربية كمجموعة رائدة ومحركة وفاعلة، مما يضيف عليها نوعا من النفوذ السياسي العام داخل حركة العالم الثالث في صورها المختلفة، ويؤمن كثيرا من مصالح العرب السياسية بالمزيد من التأييد من أقطار العالم الثالث، كما أنه يدعم قوتهم التفاوضية مع الدول الصناعية المتقدمة.

والثانية، أن يقدم العرب بما يحققونه من تعاون متزايد بين أقطارهم في الأنشطة الاقتصادية كافة مثلاً يجتهد فيها يسمى «بالاعتماد الجماعي على النفس». ولتحقيق مثل هذه السياسة المقترحة يرى الباحث ضرورة توفير عدد من الاجراءات التنظيمية والتنفيذية. وتمثل الإجراءات التنظيمية بدعم جهاز الجامعة العربية بحيث يكون بين دوائره الرئيسة دائرة مهمتها من ناحية متابعة المفاوضات المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد وتأمين وصولها في الوقت المناسب لكل الحكومات العربية، ومن ناحية أخرى متابعة تطور العلاقات الاقتصادية وكل ما يتصل بها بين مجموعة الاقطار العربية من جهة وبين كل من أقطار العالم الثالث، والدول الصناعية الغربية والدول الاشتراكية الأوروبية من جهة أخرى، وإتاحة تلك البيانات للحكومات العربية في وقت سريع لا تفقد معه أهميتها.

وأما الاجراءات التنفيذية فتدور جميعا حول دعم المعاملات الجارية وزيادتها حجما ونوعا.

ويختتم الباحث مؤلفه هذا بمقالة بعنوان «المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي»، وهي عبارة عن محاضرة ألقيت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية والنادي الثقافي العربي في بيروت في يونيو ١٩٧٩. والحديث عن المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية يتضمن في طياته تأكيدا على أن الديمقراطية لا يمكن أن تقوم وتزدهر إلا إذا توافرت لها مقومات اقتصادية واجتماعية معينة، وبالتالي فحيث لا تتوافر هذه المقومات يمكن القول بأنه لا أمل في الديمقراطية. وقد كرس الباحث محاضرته هذه للتعريف بتطور مفهوم الديمقراطية وتطبيقاته في كل من المجتمعات الغربية والدول الاشتراكية، وأفرد جزءاً هاماً منها لمناقشة موضوع الديمقراطية وجوهرها والأساليب التي تسمح بممارستها في العالم الثالث باعتبار أن الوطن العربي جزء أساسي فيه يجري عليه ما يجري على معظم بلدانه سلبا وإيجابا.

لقد كتب المؤلف الموضوعات التي تضمنها هذا الكتاب في مناسبات وتواريخ مختلفة، وقد عكست هذه المقالات اقتناع المؤلف العلمي بحقيقة القومية العربية، وجسدت إيمانه السياسي وإدراكه الاقتصادي بأن المستقبل يحمل في طياته شكلا متقدما من أشكال وحدة الوطن العربي، وأن لا غنى عن إطار مشترك إذا استهدفنا لكل قطر عربي تنمية حقيقية، ترفع مستوى أكثر

الجهامير حرمانا وتنفي كل صنوف التبعية للقوى المسيطرة على اقتصاد العالم. وبالرغم من وجود إطار مشترك يجمع بين هذه الدراسات كافة، وهو تناولها لموضوعات ذات صلة مباشرة بقضايا التنمية، إلا أن ذلك يجب أن لا يحجب حقيقة أن هذا المؤلف مجرد عملية تجميع وتوثيق لموضوعات تم اعدادها ونشرها في الماضي، حيث لا نجد أية دراسة وضعت خصيصا لهذا الكتاب، أو أية مقدمة تحليلية أو خاتمة تجميعية يشتمل عليها تعمل على الربط بين الموضوعات المتناثرة التي أعدت أو قدمت في مناسبات مختلفة وفي فترات زمنية متباعدة.

مراجعة: يحيى فايز الحداد

قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة الكويت

**CLAUDE LEVI - STRAVSS: LA POTIERE JALOUSE,
PLON, PARIS, 1985, 314 P.**

كلود ليفي - ستراوس، الفاخورية الغيور، بلون، باريس،

١٩٨٥، ٣١٤ ص

يأتي الكتاب الأخير لليفي ستراوس «الفاخورية الغيور» توضيحا لمسائل تعرض إليها باقتضاب في «أساطير» . ويعالج الكتاب الذي يحتوي على خمسة عشر فصلا موضوع الاسطورة من منظور الثقافة والاشعور. وكذلك الاجتماعي والذهني من خلال قصص الطيور والقمر والشمس والطين. والجديد أن ليفي ستراوس يعيد النظر في إسهامات المحللين النفسيين وبخاصة فرويد - في مكانة الرموز والمعنى والمبنى. ويحاول إيجاد مدلول للدلالة. ويوكل على نفسه مهمة عزل مستويات الواقع التي يمكن أن تمثل في نماذج مع إبانة الأشكال الاجتماعية أو الذهنية.

وينطلق من ثلاثة اشكالات:

أولا: تبيان الماثلات في بنية أو مضمون أساطير مستقاة من مناطق متباعدة للتوصل إلى إيجاد معتقدات وتصورات مشتركة.

ثانيا: الانطلاق من أسطورة معينة ومتابعة التداخلات الامبريقية والأحكام التحليلية والتوليفية للوصول إلى مختلف إرتباطاتها.

ثالثا: المنطق الاسطوري باستشفاف المسافة التي تفصل بين هذا الموضوع والتحليل النفسي، متسائلا في الختام عما إذا أضحى التفكير الاسطوري أسلوبا متهربا من النشاط الفكري .

وفي استعراضه التدريجي لأساطير القبائل الأمريكية يتوصل ليفي - ستراوس إلى الاجابة على هذه التساؤلات .

وينطلق من أسطورة جيفارو (وهي قبيلة ماتزال تقطن تخوم الاكوادور والبيرو) ومن أساطيرها أن الشمس والقمر كانا بشرا يعيشان على الأرض لهما نفس الخوص وزوجة واحدة تسمى «آهو» بمعنى السبد (جنس من الطير من صف الجواثم يصطاد الحشرات ليلا) ، وكانت الزوجة «آهو» ترغب في أن تعانقها الشمس لكونها ساخنة بينما تخشى الإتصال والاقتراب من القمر لأن جسمه بارد . الأمر الذي جعل الشمس تسخر من القمر الذي اغتاظ وأبق إلى السماء مستعينا بعارشة ، وفي الوقت ذاته نفخ على الشمس فكسفها . وبضباع زوجها ظنت «آهو» بأنها مهجورة ومهملة ، وراحت تبحث عن القمر في السماء حاملة معها سلة مملوءة بالطين التي يستعملها النساء لصناعة الفخار ، ولما رآها القمر وللتخلص منها نهائيا بتر العارشة التي تربط بين السماء والأرض وسقطت آهو مع سلتها وانتشر الطين على الأرض حيث تجمع اليوم من هنا وهناك ، وتحولت «آهو» إلى طير (سبد) يبعث بصوته الناتج كلما ظهر القمر متوسلة إلى زوجها الذي هجرها . وصعدت الشمس بدورها إلى السماء بواسطة عارشة أخرى وهناك رفض القمر التصالح معا وفر عنها . ولهذا فلننا نرى اليوم القمر ليلا والشمس نهارا .

وتقول الأسطورة : أنه اذا قبل القمر والشمس إقتسام نفس الزوجة بدلا من الطمع الفردي فيها ، بوسع أعضاء قبيلة جيفارو أن تكون لديهم زوجة مشتركة ، ولكن بما أن الكوكبين تحاسدا ، فالجيفارو مابحروا عن الغيرة والتحاسد والتناحر حول النساء .

وبعد ذكر أساطير مشابهة لقبائل أخرى تجمع بين الفخر والمرأة وأنواع من الطيور ، تساءل ليفي - ستراوس حول العلاقة التي يمكن أن تربط بين الفن الحضاري والشعور الاخلاقي والطير . وقام بتحصن الصلة بين الفخار والغيرة ثم بين الغيرة والسبد للوصول إلى ما يسميه بالعلاقة المتعدية .

ويرى بأن فن الفخار في أمريكا الجنوبية موضوع عناية وطقوس خاصة وأن الجيفارو أصحاب هذه الاساطير لا يستعملون سوى طين خاص توجد في أماكن بالقرب من المينابيع . ومن خلال عرضه لاساطير قبائل مجاورة للجيفارو أو بعيدة عنهم يخلص إلى القول أن الاساطير والمعتقدات تقم صلة بين الفخار والغيرة وأن الطين مصدره امرأة .

وحول الغيرة والسبد تطرق ليفي - ستراوس إلى مختلف كنيات الطائر ومدلولاتها عند القبائل الأمريكية والاساطير التي نسجت حوله والتي يدور معظمها حول أسلوب معيشته وشكله

القبیح وصوته الناحب. ويرى أسطورة نسبت إلى قبيلة «كراماه» تفيد أن بكر أختين، كانت في إحدى الليالي معجبة وطامعة في نجم الزهرة، وفي الغد دخل النجم إلى دارها في شكل عجوز منحني الظهر، مجعد الوجه وأبيض الشعر، إقترح عليها الزواج، فرفضته بفضاعة وأبثت عليه، ورافة بالعجوز قبلت أختها الصغيرة التزوج به وتبين بعد ذلك أن جسم الشيخ ماهو سوى غلاف تستر به شاب جميل الهيئة، يحسن زراعة نباتات غذائية غير معروفة لدى الهنود، وحسدا لاختها الصغيرة ونخزية من حماقتها وبلاقتها تحولت البكر إلى سبد ذي صوت نوحى.

وأساطير السبد تحدث أيضا عن المرأة والزواج والافتراق ويرى ليفي - ستراوس أنه بالرغم من أن هذه الأساطير تبدو مزيجية فإنه توجد استمرارية بينها، ويواصل بحثه عن الحيوانات الأخرى التي يسميها «زوئيم» وهي نوع من الحيوانات ذات الوظيفة الدلالية وموقعها في الأساطير الأمريكية، وينعي إلى أن القرد الكسول والرباط والسبد لها سمات مشتركة نستطيع من خلالها تفسير تداعياتها ومعادتها في أساطير هنود أمريكا.

ولكون أغلب الحيوانات التي تكرر في الأساطير تعيش في الأشجار أي فوق البشر، فإن هنود أمريكا يعتقدون أن العالم طبقات، وفي كل طبقة يعيش جنس يختلف عن الآخر في سلوكه وطرائق معيشته. وما يبدو لنا سماء ماهو سوى يابسة للنوع الذي يسكن فوقتنا، وإن الأرض التي تدوسها أقدامنا هي ساء أولئك الذين يعيشون تحتنا وهكذا . .

وتعتقد قبيلة «موندوروكا» أن شعبا مسلما يسكن العالم التحتاني يقيم تارة مباراة في صيد الأسماك تنتهي غالبا في ضوضاء وضجيج الأمر الذي يثير رياحا عاصفة على أرضنا. وعند هنود «صانبا» فإن الأقزام المتواجدين تحت أرضنا يعانون من فرط نفاياتنا مما أدى إلى تعفن رؤوسهم وزوال شعرهم. وفي سرده لأساطير الأمريكيتين في تشابهها وتداخلها لمحاولة إيجاد مدلولاتها يتوصل ليفي - ستراوس إلى أن قبائل الأمريكيتين تعتقد أن الإنسان خلق من الطين وأن الحيوانات التي تشكل لولب أساطيرها متحدرة من الإنسان.

ويستنتج أن طبيعة التفكير الأسطوري تقوم على تعددية الرموز. فكل أسطورة تطرح مشكلة وتعالجها وكأنها ماثلة لمشكلات أخرى، فهي تعالج تباعا عدة مشكلات مع تبيان بأنها تشابه فيما بينها.

ويوجه ليفي - ستراوس نقدا لتأويلات المحللين التفسيرين وخاصة فرويد ويونغ ويرى أن للرمز مفهومين وأن التفكير الفرويدي تفكير أسطوري أصيل. وردا على فرويد الذي كتب في «الطوطم والطابو» بأنه يوجد تطابق بين الحياة النفسانية للإنسان البدائي والعصائي. يعتقد ليفي - ستراوس بين التطابق الحقيقي يوجد بين الحياة النفسانية للبدائيين والمحللين النفسانيين، حيث تعترضه كل مرة في الأساطير مقولات ومفاهيم كان المحللون النفسيون يزعمون بأنهم اكتشفوها ولكنهم في الواقع عثروا عليها فقط.

وحسب ليفي - ستراوس فإن فرويد ارتكب غلطتين:

الأولى: هي محاولته قراءة الاساطير بواسطة رمز واحد ومائع (الرمز الجنسي) بينما طبيعة الاسطورة تقتضي دائماً توظيف عدة رموز من خلالها ينتج قواعد تفسيرها. وإن مدلول الاسطورة لكونه شاملاً لا يخضع للحصرية والإختزال الممكن إستخلاصها من رمز خصوصي. فأي تعبير فلكي أم جنسي كان لا يحمل في طياته المعنى الاحسن. وحقيقة الاسطورة لا تكمن في مضمون مفضل أو مبدل. فهي تكمن في علاقات منطقية مجردة من المضامين والخصائص الثابتة للاسطورة تنفذ من قيمتها العملية لأنه يمكن اقامة علاقات تماثل بين عدد كبير من المضامين المختلفة. لذا، فإن أي رمز ليس أكثر صحة وصدقا من رمز آخر. إذ يتوقف جوهر الاسطورة على خاصية كل الرموز بصفاتها رموزاً لتكون قابلة للتحويل بالتبديل.

والغلطة الثانية تتمثل في الاعتقاد أن من بين الرموز المتواجدة هناك ما يوظف منها بصفة إجبارية. وبما أن الاسطورة تلجأ دائماً عدة رموز فهذا لا يعني أن كل الرموز المدركة أو المفهومة بواسطة التحليل المقارن يمكن إستخدامها في آن واحد في كل الأساطير. ويرى ليفي - ستراوس أن بعض الرموز التي تشتغل بواسطتها هذه الاسطورة أو تلك لا تمثل مجموع الرموز المقررة أو المثبتة ليست بالضرورة نفسها التي تتبناها أسطورة أخرى.

وختاماً، فإن التفكير الاسطوري ملازم للعقل البشري كلما حاول التعمق في المعنى، وتختلف فقط الوحدات الدلالية التي ينصب عليها جهده. فهو غير مكترث في البحث عن مرجع مطلق ومستقل عن كل سياق. والتفكير الاسطوري لا يتعارض والعقل التحليلي. فهو يمدنا بآراء مكبرة تنعكس فيها بشكل مجازي وملاموس بعض الآليات التي تخضع لها ممارسة التفكير.

مراجعة: عبدالكريم بزاز

معهد علم الاجتماع - جامعة عنابة - الجزائر

سلوى علي سليم، الاسلام والضبط الاجتماعي، الطبعة الاولى،

مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٥

هذا الكتاب هو الطبعة الأولى المنقحة لرسالة دكتوراه المؤلفة في علم الاجتماع من كلية الدراسات الإنسانية بجامعة الأزهر. ويضم بين دفتيه ثمانية فصول وخاتمة تضمنت نتائج الدراسة ومناقشتها وتوصيات الباحثة فضلاً عن مقدمة للدكتور عبدالباسط محمد حسن المشرف

على هذه الرسالة. ثم أخيراً قائمة المراجع العربية والأجنبية ومعها (الملاحق) وهي إستارة المقابلة التي أعدتها الباحثة للإستعانة بها في هذا البحث.

وفي الفصل الأول من الكتاب تتحدث المؤلفة بداءة عن موضوع الضبط الاجتماعي وما يعانيه هذا المصطلح من الخلط والغموض من قبل علماء الاجتماع أنفسهم. وترد ذلك إلى عدم إتفاقهم - حتى الآن - على تعريف واضح ومحدد له.

ومع ذلك تعرفه هي، بأنه مجموعة القواعد الرسمية وغير الرسمية المنظمة للسلوك الإنساني والتي تضبط سلوك الفرد من خلال مجموعة القواعد الدينية والقانونية، والقواعد المتوارثة الأخرى، من عادات وتقاليد وأعراف سائدة في المجتمع والتي تحدد أنماط السلوك المقبولة وغير المقبولة اجتماعياً.

ولذا تشير المؤلفة إلى تأكيد كثير من الباحثين على ضرورة وأهمية هذا الضبط الاجتماعي - كمفهوم - للإنسان لما تنصف به طبيعته البشرية من ميل إلى الظلم والعدوان ولكل مجتمع من المجتمعات أن يختار من الوسائل الخاصة به ما يحقق له ذلك.

وفي الفصل الثاني تحدثت الكاتبة عن العادات - بما تشمله من تقاليد وأعراف - كضوابط إجتماعية رسمية تساعد على ضبط المجتمع وتنظيمه.

وإلى جانب هذا، تركز الكاتبة على الدين Religion لما له من أهمية وتأثير بالغ في حياة الأفراد الإجتماعية فهو يعمل على تنظيم علاقات الأفراد وتماسكهم الاجتماعي واستقرارهم النفسي والسمو بمشاعرهم الذاتية. . . وتخلص من ذلك إلى أنه في مجتمعاتنا الحديثة (المعاصرة) ولاسيما الإسلامية. . . نجد أن الدين يمثل المصدر الأول الذي تستند إليه القوانين. . . وهو ما يبين عن مدى وجود الإرتباط الوثيق بين هذه القوانين وقواعد الدين والأخلاق.

أما الفصل الثالث فتحدثت فيه المؤلفة عن القانون Low كأبرز الضوابط الاجتماعية الرسمية، بل وأولها وأكثر إلزاماً وتأثيراً في سلوك الأفراد في المجتمع وتشير في ذلك لإرتباط روح القانون بالدين والأخلاق. فالقانون أداة تنظيمية يستمد قوته من دوره في تحقيق العدالة بين مختلف الأفراد والطبقات والهيئات الموجودة في المجتمع. وهكذا فإن القانون - وكما تؤكد الكاتبة - يعمل على ضبط سلوك الأفراد ويعتبر وسيلة لإلزامهم على إتباع قواعد معينة للسلوك، لأنه يمد الأفراد بالقوة ويحمي حقوقهم ويثير في الفرد الشعور بضرورة أدائه واجباته. .

في الفصل الرابع: تناولت المؤلفة بشيء من التفصيل (الديانات السماوية) الثلاث اليهودية، المسيحية، الإسلام، باعتبارها من أهم وسائل الضبط الاجتماعي لسلوك الأفراد في مجتمعاتهم المختلفة. وتطرق بعد ذلك إلى الحديث عن تعريف الدين عند عدد من الباحثين وعلماء الاجتماع الغربيين من أمثال، دي لاجراسوي، د. سبنسر ودور كايم. . . وغيرهم من المفكرين من أمثال كلارك ماركس وماكس فيبر ووليم جيمس.

غير أن الكاتبة وجهت العديد من الإنتقادات لهذه التعريفات المتباينة لتوضيح مدلول كلمة (دين) عند هؤلاء المفكرين جميعا. وعملت ذلك بقولها: إن بعض هذه التعريفات لا تعبر بدقة عن ماهية الدين، لأن الدين أكثر دقة وشمولا لجوانب الحياة المختلفة. وبناء على هذا ترى المؤلفة أن الدين هو «مجموعة من العقائد والعبادات يمارسها الأفراد بعد أن يقتنع بها العقل ويؤمن بها القلب ويطمئن إليها الضمير، وهو وضع إلهي يرشد إلى الحق في الإعتقاد وإلى الخير في السلوك والمعاملات».

وقد أشارت المؤلفة في ذلك إلى أهم التعاليم والضوابط الإجتماعية التي جاء بها التشريع الإسلامي، وخصوصا فيما يتصل بالأخلاق والمعاملات والتكافل الاجتماعي. إلى ما وضعه الإسلام للأسرة من ضوابط إجتماعية اخلاقية فيما يتعلق بالزواج وقواعده والطلاق وضوابطه.

أما الفصل الخامس، فقد ناقشت فيه الكاتبة الضوابط الدينية وعلاقتها بالنظم الاجتماعية والممارسات الدينية وتأثير الضبط الديني على كل من الثقافة والنظم الاقتصادية وعلاقة هذا الضبط بالنظام السياسي أيضا. كما تحدثت عن الضبط الديني والأخلاق وما يهدفان إليه من غايات تكاد تكون متشابهة في هذا الصدد. وأبرزت - كذلك - مدى امتزاج الضوابط الدينية بالضوابط الأخلاقية في كثير من المجتمعات الانسانية.

الفصل السادس، وهو عبارة عن «خطة البحث الميداني» التي أعدتها المؤلفة في موضوع «الدين وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي في البيئات الريفية والحضرية» والتي كان هذا الكتاب الصورة النهائية لها. بينت فيه الباحثة: إطارات البحث الميداني وإجراءاته المنهجية والخصائص أو السمات الأساسية لعينة البحث، أما عن غرض الباحثة من هذه الدراسة فتتمثل في محاولتها الكشف عن طبيعة الدور الذي يؤديه الدين باعتباره وسيلة فعالة ومؤثرة من وسائل الضبط الاجتماعي.

أما الفصل السابع: فقد تناولت فيه المؤلفة «الضوابط الدينية وتأثيرها في المجتمع» حيث أبرزت مدى العلاقة الإيجابية لهذه الضوابط وتأثيرها الواضح فيما تقوم به من دور بارز في تحقيق التكامل والترابط الأسري في هذا المجال. وفيما يتعلق بتصحيح حركة المجتمع وإحكام ضبط مساره نحو الالتزام بالقيم الأخلاقية، والالتزام بالقواعد التنظيمية من قبل الأفراد في المجتمع.

الفصل الثامن: ناقشت فيه المؤلفة «تنمية الضوابط الدينية» وكذلك دور «الإعلام الديني في تمتينها». وأبرزت ما للأسرة من دور هام وفعال في توجيه سلوك الأفراد الوجهة السليمة، بماعتبار أن الأسرة هي: جماعة إجتماعية صغيرة تتكون من الأب والأم وأحد الأبناء أو أكثر، يتقاسمون فيها المحبة والمسئولية بقسط عادل حيث ينشأ الأطفال على ضبط النفس والإتجاه نحو مشاركة الجماعة وهي التي تتم فيها عملية التكييف الإجتماعي للأفراد مع المجتمع الذي ينتمون إليه.

ويعني هذا - كما تقول المؤلفة - إن إدخال العنصر الديني في أصول عملية التربية والتنشئة الاجتماعية يؤدي إلى نتائج إيجابية وأن إهتمام الآباء بتربية أبنائهم على أسس دينية من خلال الحلال والحرام يجعلهم منذ البداية قادرين على التمييز بين ماهو مناسب لهم (حلال) وغير مناسب لهم (حرام) ..

ومن أهم التوصيات التي جاءت بها المؤلفة في ختام هذه الدراسة، ما طالبت به الجهات المعنية بضرورة بحث الوسائل الكفيلة باستعادة التوازن الثقافي والاجتماعي والنفسي والسلوكي في إطار خطة شاملة والعمل على تشجيع نشر الكتب والدوريات الإسلامية ودعمها بحيث لا تكون مرتفعة الثمن، فلا يستطيع الأفراد اقتناؤها. كما طالبت المؤلفة أيضا بضرورة إعادة النظر في تدريس الدين في مراحل الدراسة المختلفة ابتداء من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية. إلى جانب الاهتمام بالمسجد وبرساته الاجتماعية. وزيادة الجرعات الدينية فيما تقدمه وسائل الاعلام وخاصة التلفزيون والتقليد من المسلسلات والأفلام الأجنبية الهابطة.

ملاحظات على الكتاب

في ص ٩١ من الكتاب خلطت المؤلفة - خطأ - في «تحديثها» لمصادر القانون في التشريع الإسلامي ومصادر تشريع آخر هو «القانون الوضعي». فقد اعتقدت المؤلفة أن القرارات القضائية... وإصدار الأحكام وما قد يعتمد الفقهاء الإلتجاء اليه من الهيئات النيابية التي ينتمي إليها ممثلو الشعب من ضمن مصادر تشريعنا الإسلامي. وفي هذا خلط واضح بين مصادر تشريعين مختلفين. وما كان على المؤلفة من جناح إذا هي كانت قد رجعت في «تحديثها» لمصادر هذا التشريع لأحد كتب أصول الفقه الإسلامي المعتمدة، ففيها وحدها ما يعني كتابها من هذا الزلل العلمي الذي وقعت فيه.

أما في ص ١٣٦ من الكتاب أيضا فإن تعريف المؤلفة لمصطلح (الدين) لم يسلم - هو الآخر - من المأخذ عليه فقد عرفته بأنه «قوة نافعة وطاقة دافعة وراية جامعة». ولا يخفي ما في تلك العبارات من عمومية وأنها كليات فضفاضة لا تحمل معنى محدد أو تعريف «جامع مانع» كما يقولون.

وفي ص ١٤٧ وهامشها، نود أن نسأل المؤلفة: هل الأب بولس يعتبر مؤسس المسيحية؟ وأين السند أو الدليل العلمي القوي على إثبات ذلك؟

أما في ص ٢٤١ من الكتاب، نأخذ على مؤلفته عدم تحريها الدقة في تخريج الأحاديث النبوية التي دلت بها على ما تريد التأكيد عليه هناك، فلم تذكر لنا من أي مصادر الصحاح نقلت، هل من البخاري أو مسلم أو غيرهما وهذا قصور في البحث!!

إما في ص ٣٠١ من الكتاب، لا نستطيع أن نبرئ المؤلفة من نظرة تعصب واضحة

للمرأة على حساب حقائق الأشياء . فهي - أي المؤلفة - ترى أن « المرأة من الممكن أن في رئاستها (في العمل) ... المرجح والمقدر للظروف » ومساءلة إمكان تقدير المرأة العاملة « الرئيس » للظروف، فضلا عن القول بإمكان توليها هذه الوظيفة أمرا يتناقض مع الطبيعة الإنسانية التي غلبت على تكوين المرأة الفطري من غلبة العاطفة ورهافة الوجدان والشعور، وهو ما جعلها - في حكم العموم - ناقصة عقل ودين فإذا كان هذا مقرا، فكيف يمكن القول بأن المرأة - كرئيسة - من الممكن أن تفلح؟ مع أنه ثبت أن من يولي من الرجال أمره وزمامه يد لإمرأة فلن يفلح الله حاله ١٩

مراجعة: السيد أحمد المخزنجي

الزقازيق - مصر

محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني، السياسة: نظريات ومفاهيم، بالمينورس، عمان، ١٩٨٦، ٢٥٦ ص

من أشق الأمور على الكاتب السياسي أن يجد أساسا مقبولا تقسم بموجبه أنواع الحكومات الحديثة، فقد تشترك عدة حكومات في صفات عامة، ولكن تتميز كل منها بصفات خاصة لا تشترك مع غيرها فيها، وفوق ذلك فإن أشكال الحكومات تتغير بدرجة كبيرة من السرعة تجعل التقسيم المقبول اليوم غير مقبول غدا، فإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لأنواع الحكومات، فإن الأمر يزداد صعوبة بالنسبة للنظم السياسية في العالم بعد تزايد عدد الدول من خمسين دولة تقريبا قبيل الحرب العالمية الثانية إلى ما يزيد عن ١٦٠ دولة الآن.

إن البحث عن طبيعة هذه النظم يتطلب منا أن نميز بين مفهوم النظام السياسي ومفهوم نظام الحكم، إذ أن بعض الكتاب يخلط بينهما، فالمدرسة القانونية ترى مثلا أن موضوع النظام السياسي هو الدولة ومن ثم فإن البحث عن طبيعة هذا النظام يتركز في دراسة المؤسسات الدستورية التي يوضحها القانون الاساسي للدولة، ومن هنا غلب الطابع القانوني الشكلي على دراسة الانظمة السياسية، فتركز المنهج القانوني على دراسة شكل الدولة وسلطاتها العامة والتشريعية والتنفيذية والقضائية من حيث تكوينها واختصاصاتها المبنية في نظامها الدستوري، ومن ثم غاب الاهتمام بآثار الاطار الاجتماعي الشامل على تشكيل وسلوك الاجهزة الحكومية وتأثير هذه الاجهزة على المجتمع، اضافة الى تجاهل الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة بوجه عام فجاهل المنهج القانوني ستاتيكا أكثر منه حركيا.

إن منهج الدراسة القانونية لا يكفي لدراسة النظم السياسية في عالمنا المعاصر بصورة عامة، ولا يصلح لدراسة النظم السياسية التي تميزت بها دول العالم الثالث بصورة خاصة إذ أن الدراسة القانونية من نتائج الحضارة الغربية، وهذا يعني أن التحليل القانوني للنظم السياسية أن كان جائزا للدول التي بلغت مستوى معيناً من النضج المؤسسي، وفي رأينا أنه لا يكفي، فهو لا يصلح لتحليل النظم السياسية في الغالبية العظمى من دول العالم، ثم أن الدراسة الحقيقية والجادة للنظم السياسية يجب أن تتجاوز الشكل القانوني المؤسسي إلى معرفة كيف يتكون النظام، وكيف يعمل من الناحية الواقعية. إن الدراسة الدستورية القانونية تتسم بالاستاتيكية، فهي تعجز عن تقديم رؤية واقعية أو ديناميكية للنظام السياسي، فالمنهج القانوني محدد ومجرد، فهو محدد بمعنى التركيز على الخصائص القانونية أو الدستورية للنظام، ومجرد بمعنى التفاعل مع الحكومة باعتبارها شيئاً منعزلاً عن البيئة أو الإطار الاجتماعي الذي يعمل فيه فهو يصنف المؤسسات دون بيان أنماط التفاعل داخل كل مؤسسة على حدة وفيما بين بعضها البعض، بل أنه يفترض إمكان المقارنة بين مؤسسات النظام التي تحمل نفس الاسم على الرغم من أن الاداء الفعلي لها يختلف من مجتمع إلى آخر.

وكذلك يغفل المنهج المؤسسي القانوني حقيقة أن المؤسسات لا يمكن أن تنفصل مادياً عن الأشخاص الذين يعملون فيها، وبالتالي فإن دراسة المؤسسات باعتبار أن لها وجود مستقل عن أعضائها تعد تسطيحاً للواقع، إن أي مؤسسة تتكون من أفراد يعملون وفق إطار معين، وعليه فحينما نتحدث عن البرلمان كمؤسسة فإننا نقصد مجموعة من المشرعين المكلفين بإداء وظائف معينة، ولا يعني هذا أن للبرلمان ملامح بنائية ووظائف خاصة به، إلا أنه يستمد أهميته ومعناه من السلوك التشريعي والرقابي لأعضائه. إن العلاقة بين المؤسسة والسلوك علاقة تكاملية، والفصل بينهما يعد تشويهاً للواقع.

إن المنهج القانوني قد يصلح لدراسة أشكال الحكومات، ولكنه غير كاف لتحليل النظم السياسية الحديثة والمناهج الحديثة لا ترفض الدراسة القانونية تماماً إذ أن اغفال الأطار الدستوري للنظام يؤدي إلى عدم اكتمال فهمنا للنظم السياسية. إن المناهج الحديثة تعمل على تجاوزها إلى معرفة واقع وحركة النظام لنصل إلى الطبيعة الحقيقية للنظام، وهذا ما قدمه لنا الكاتبان الدكتور محمد سليمان الدجاني والدكتور منذر سليمان الدجاني في كتابهما «السياسة: نظريات ومفاهيم» إذ أخذ الكاتبان بالمناهج الحديثة لتحليل النظم السياسية، فقد أخذاً بمنهج القوة، كما أخذاً بالمنهج السلوكي وكذلك بالمنهج البنائي الوظيفي فجات رؤيتهما لعلم السياسة رؤياً شاملة ومكتملة ويظهر ذلك واضحاً من تقسيمهما لفصول الكتاب، فبعد أن استعرض الكاتبان مفهوم السياسة من خلال دراسة تطورت بدءاً من الكتابات الاغريقية القديمة على المعلمين الأوائل افلاطون وارسطو مروراً بالعصور الوسطى ثم العصور الحديثة الأولى إلى الوقت الحالي، ينتهي الكاتبان بتقديم العديد من التعريفات للسياسة سواء تلك التي انتهى إليها العلماء المعاصرون أو الساسة البارزون.

بعد ذلك ناقش الكاتبان «السياسة والانسان» ولاحظا أن الانسان هو موضوع السياسة كما أنه هدفها فالإنسان ليس فقط حيوانا اجتماعيا أو حيوانا ماديا، ولكنه في المقام حيوان سياسي، فالإنسان هو الذي يتخذ القرارات وهو الذي ينفذها، هو الذي يضع القوانين وهو الذي يخضع لها، هو الذي يضع الاهداف للنظام السياسي وهو الذي ينتقي القيم، هو الذي يحكم وهو الذي يخضع للحكم وفي النهاية هو الحكم الأول والأخير على أداء النظام السياسي.

ثم بعد ذلك يبحث الكاتبان موضوع السيادة بالنسبة للدول وبالنسبة للمجتمع، جامعين بذلك بين منهج الدراسة المؤسسية ومنهج الدراسة الاجتماعية، فجاء تركيز الكاتبين في هذا الفصل من الكتاب على دراسة المجتمع الذي ينبثق منه النظام السياسي فاظهرا أثر المجتمع على النظم السياسية وكيف يتأثر النظام بالنشئة الاجتماعية، وكيف يعمل المجتمع على تسييس الانسان مما يضفي على النظام السياسي مميزاته التي ينفرد بها والتي تميزه على النظم السياسية الأخرى، وقد تميز الكاتبان بصورة خاصة في هذا الموضوع عندما اظهرا أثر المؤسسات غير السياسية، أو بمعنى آخر الابنية الاجتماعية على النظام السياسي مثل الاسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية والزمرة وكذلك الفني الكاتبان الضوء على ناحية من أهم النواحي التي تسهم في فهم طبيعة النظم السياسية، وهي التفاعل بين الابنية الاجتماعية بعضها مع البعض الآخر كأحد العناصر المحددة للنظم السياسية في مختلف الجوامع البشرية.

ولعل أبرز ما ركز عليه الكاتبان في مؤلفهما هو الربط بين السياسة والادارة العامة، وكذلك بين السياسة والأخلاق فالقرارات السياسية والقيم التي يأخذ بها النظام السياسي لا يمكن دراستها بمعزل عن القائمين بإدائها. وهنا تبرز أهمية البيروقراطية والدور الذي تلعبه في النظام السياسي للدول فهي التي تضع قرارات النظام موضع التنفيذ، وهي حلقة الاتصال بين الدول والمواطنين. وهي كذلك التي تربط بين ابنية النظام بعضه البعض الآخر، وكثيرا ما تتعرض النظم السياسية للضعف والتفكك لا لعب فيها أو لضعف في ابنيتهما إنما لفساد البيروقراطية.

وعندما يبحث الكاتبان العلاقة بين الاخلاق والسياسة يبدأان بتقديم مفهوم الاخلاقيات فيعرفانها بأنها «مجموعة من المبادئ التي يجد المرء نفسه ملزما باتباعها مع الآخرين». ثم يطبقان هذا المفهوم على العمل السياسي، ثم يخللان العلاقة بين الاخلاق والفساد السياسي من حيث آثاره على الدولة، أمهما كما يذكر الكاتبان «ضعف الدولة وانحلالها وانحصار ثقة المواطنين بالنظام السياسي... وفقدان مصداقية السلطة الحاكمة لدى الدول الأخرى»، وفي النهاية ينتهم الكاتبان هذا الفصل من الكتاب بتحليل رائج للإرهاب الدولي المعاصر.

وتخلو المكتبة السياسية العربية في حدود علمنا من كتاب للمفاهيم الجديدة لعلم السياسة، ومن هنا نجيء أهمية هذا الكتاب، الذي سوف يسد نقصا كبيرا في هذا الخصوص، ليس فقط

بالنسبة لطلبة السنوات الأولى بالجامعات العربية، إنما كذلك بالنسبة للقارئ العادي الذي سوف يجد فيه مرشدا أميناً لفهم علم السياسة.

مراجعة: محمود خيرى عيسى

الجامعة الأردنية - عمان

**B.H.Kinsey, Creating Rural Employment,
Croom Helm, Beckenham, England, 1987,**

**ب. ح. كينزي، انشاء مشروعات التوظيف الريفية،
كروم هيلم، بيكينهام، بريطانيا، ١٩٨٧**

لقد جاء توقيت نشر هذا الكتاب مناسبا وفي الوقت الذي يعالج مشكلة ذات صلة مباشرة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وأهمها قضية البطالة الريفية. ويسعى المؤلف إلى تسليط الضوء حول أهمية تخطيط واستحداث مشروعات حكومية عامة في الريف من أجل توفير فرص عمل جديدة وذلك من خلال أنماط ادارية تنظيمية لا مركزية ذات فعالية. وقد جاءت جهود المؤلف في هذا الكتاب في شكل دليل موجه بصورة رئيسة إلى المخططين وصانعي القرار ومدراء المشروعات المعنيين بالمشروعات والبرامج الريفية الراهية إلى تطوير الريف والنهوض به من حالة الفقر والتخلف. وبين الدليل قيمة هذه البرامج وأهميتها في مواقف مختلفة وفي مناطق خاصة والتساؤلات الأساسية التي تندرج ضمن كل موقف ووضع المعايير والأسس التي يمكن بموجبها تقييم وقياس الانجازات التي تم تحقيقها من حيث الكم والنوع.

ويشتمل الدليل على جزأين رئيسين: الأول: يتناول تخطيط المشروعات الريفية العامة مثل تحديد الجهات التي تتخذ القرارات، المفاهيم الأساسية والاهداف المحددة لكل مشروع والقضايا الهامة في كل مشروع وطبيعة التفاعل والتناقضات المرتبطة به. أما الجزء الثاني، فيتناول الجوانب التطبيقية للمشروعات والبرامج الريفية ضمن اطار الابعاد التنظيمية والتنفيذية مع تحديد الجوانب الإدارية ذات الاهمية البالغة ونقاط الارتكاز وجوانب الاداء والانجاز للعاملين في المشروعات والتي يمكن الاستفادة منها في التخطيط بعيد المدى. ومن جانب آخر فإن على المخططين أن يأخذوا بعين الاعتبار العلاقات المتداخلة والمتشابكة للمشروعات الريفية مثل التكلفة والعائد المادي والمعنوي (الاقتصادي والاجتماعي) والحدوى الفعلية من هذه المشروعات.

أما في الفصل الختامي فيتناول المؤلف، بموضوعية، أهمية هذه البرامج ومحدوديتها والعقبات التي تواجه المخططين في تطبيقها، ويخلص إلى أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في كل بلد، لا بد وأن تؤخذ بعين الاعتبار عند تصميم البرامج وتخطيطها وتنفيذها. أما الأسس التي يمكن أن تحقق هذه البرامج أهدافها فإلزام الالتزام السياسي للأهداف الكامنة في هذه البرامج، وكذلك توفر القيادة ذات الكفاءة والقدرة والخبرة، والتكامل مع السياسات والمشروعات التنموية على المستويين القومي والإقليمي والمحلي.

وباختصار فإن المؤلف أشار إلى أن برامج التوظيف الريفي ذات مردود إيجابي للدول النامية، وهي بمثابة فرصة حقيقية لتحقيق حلول واقعية للعديد من المشاكل مثل البطالة والفقر وعدم التوازن بين الدخول والمستويات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات النامية. فضلا عن المزايا الإضافية المتمثلة في تطوير عملية تخطيط المشروعات والبرامج للمجتمعات الريفية المحلية.

يعتبر هذا الكتاب إضافة جيدة ومساهمة علمية في دراسات المجتمعات المحلية والتنمية الاجتماعية، وقد قدم المؤلف ثمرة خبرته التي اكتسبها على امتداد ثلاثين عاما من العمل في مجالات تنمية المجتمعات الريفية في مختلف دول العالم النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويتضمن دليلا عمليا يمكن أن يسترشد به المخططون وصانعو السياسة التنموية خاصة في نطاق القرى العاملة والتوظيف والطاقة البشرية وبخاصة الفائض منها والوارد من الريف ولا سيما وإن مسألة معالجة مشكلة الفائض من الطاقة البشرية بسبب الزيادة السكانية وارتفاع معدلات الخصوبة والتقدم في استخدام التكنولوجيا في عمليات الإنتاج في الريف أخذت تظهر بوضوح في الدول النامية في العقد الأخير.

كما أن إنشاء وتطوير مشروعات في قلب الريف أو في أطرافه أو بالقرب من المدن الصغيرة المجاورة لمجموعة من القرى يعتبر منهجا نمويا إيجابيا في الاستئثار الأفضل للطاقة البشرية، لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل المحلية منها:

- أ - اختيار المشروعات والبرامج التنموية التي تتماشى مع الخطة التنموية الإقليمية وفق الأولويات وضمن احتياجات المجتمعات التي يتم اختيارها لتنفيذ المشروعات.
- ب - تحديد المشروعات ذات الكثافة العمالية العالية التي تستوعب الفئات العمرية المختلفة ذات للمهارات المتنوعة.
- ج - أعداد وتدريب العمالة الريفية قبل تنفيذ المشروعات وإثناء العمل بصورة دورية لزيادة الكفاءة الانتاجية.
- د - تحليل حركة العمالة الريفية باتجاه المدن أو باتجاه الدول الأخرى، ذلك لأن عملية استيعاب الفائض لا تتوقف عند مرحلة أو خطة خمسية معينة، لأنها تمثل ظاهرة مستمرة ومتنامية، ولذلك فإن التخطيط للعمالة يجب أن يشمل أبعادا أبعد من النطاق المحلي أو الإقليمي وأكثر شمولية.

هذا وإن المخططين والمسؤولين في الدول النامية يمكن أن يستفيدوا من الخطوط العريضة والمبادئ الرئيسية التي قدمها المؤلف في هذا الدليل، على أن يتم ربطها بالعوامل والسياسات المحلية والإقليمية والقومية.

مراجعة: اسحق يعقوب القطب

كلية الآداب - جامعة الكويت

Anthony H. Cordesman Western Strategic Interests in Saudi Arabia.

London: Croom Helm, 1987. 308. PP.

أنثوني كوردسمان. المصالح الاستراتيجية الغربية في العربية
السعودية لندن، ١٩٨٧، ٣٠٨ ص

احتلت منطقة الخليج - مع بداية السبعينات موقعا بالغ الأهمية في استراتيجيات القوى الكبرى، وقد تضافرت عدة عوامل، أدت بها إلى احتلال هذا الموقع الحيوي والهام في هذه الاستراتيجيات: ارتفاع أسعار النفط ويزور الدول الخليجية النفطية كقوة مؤثرة في الحياة اليومية والاستراتيجية للدول الغربية والقوى الكبرى، وقيام الثورة الإيرانية وإطاحتها بنظام كان يمثل مركزا رئيسا في حماية المصالح الغربية في المنطقة، واندلاع الحرب العراقية - الإيرانية واستمرارها على ما يربو على سنوات سبع ولم تلح إلى الآن أية بوادر في القريب العاجل لنهايتها، بل أصبحت في السنوات الأخيرة قابلة للتوسع وشمولها أطرافا إقليمية ودولية أخرى ومساسها لمصالح حيوية للقوى الكبرى... الأمر الذي ترتب عليه أن قفزت المنطقة لتحل موقع الصدارة لدى المحللين والكتاب وصانعي القرار السامي للقوى الإقليمية والدولية.

ويعد كتاب أنثوني كوردسمان المصالح الاستراتيجية الغربية في العربية السعودية، إحدى هذه المحاولات للبحث والتعمق في الخيارات الغربية تجاه الأمن في الخليج، خاصة من المنظور الأمريكي.

ينطلق الكاتب من فكرة معروفة مؤداها أن اهتمام الغرب بمنطقة الخليج، لا يتأتى من كون المنطقة تضم قوى اجتماعية متعددة بل لأنها حتى اليوم هي المصدر الرئيسي للنفط الرخيص وللطاقة بجانب موقعها القريب من الخصم الدولي الأخر، أي الاتحاد السوفيتي... ويرى

الباحث أن المنطقة - هذه الأسباب - أصبحت حلبة للمنافسة والخصومة الأمريكية - السوفيتية . . . وكان على الولايات المتحدة دائما - أن ترسم استراتيجيتها في هذه المنطقة - على أبعاد الاتحاد السوفيتي عنها . . . ومن أجل هذا الهدف الحيوي للاستراتيجية الغربية، كان الأمر يقتضي ضرورة توحيد سياسات الدول الغربية (بريطانيا - فرنسا - ألمانيا الغربية - الولايات المتحدة الأمريكية - . . . الخ) إزاء هذه المنطقة، أو على الأقل يتطلب الأمر غمطا معنا من تنسيق سياسات هذه الدول في المنطقة، إلا أن الأمور لم تبد مطلقا هكذا، حيث كانت المنافسة بين الدول الغربية ذاتها في بيع السلاح وتجارته لدول المنطقة، خاصة للعربية السعودية، تحول دون توحيد هذه السياسات . . . ويعتقد الباحث أن هذا يصيب بالضرر مصالح الدول الغربية في المنطقة بشكل عام.

وإذا كانت قد ظفرت بعض الدول الغربية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا بعقود وامتيازات سخية، لتوريد السلاح إلى المملكة العربية السعودية، ولم تنظر بها الولايات المتحدة الأمريكية . . . فالسبب - كما يراه الباحث - يعزى إلى ضغوط «الوبي» الصهيوني على الإدارة الأمريكية داخل الولايات المتحدة الذي يعرقل الكثير من محاولات الإدارة الأمريكية في مد العربية السعودية بالسلاح، الأمر الذي يدفع الحكومة السعودية إلى البحث عن بديل والتعاقد مع الدول الغربية الأخرى . . . وقاد هذا في النهاية إلى خسارة باهظة للإدارة الأمريكية والشركات الخاصة وحرمانها من إيرادات طائلة من جراء صفقات الأسلحة هذه . . . كما أن ضغوط «الوبي» الصهيوني على الإدارة الأمريكية تجاه مشكلة الشرق الأوسط، يؤدي إلى اتخاذ موقف منحاز، على الدوام، إلى إسرائيل . . . وهذا يفقد الولايات المتحدة مصداقيتها في المنطقة، وتلوح لدول المنطقة كعدو رئيسي لهم . . . ولذا يرى «كوردمان» أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تتخلص من هذا التأثير الصهيوني، وتتبنى صداقة طويلة الأمد مع المملكة العربية السعودية، والأنظمة المشابهة في منطقة الشرق الأوسط وأن تضغط لاجتياح «حل عادل ومتوازن للصراع العربي الإسرائيلي» (ص ٢٦٦)، بمعنى أن لا تساند الولايات المتحدة «إسرائيل» أو تحابي العرب، وإنما تقف موقفا حياديا عادلا وتعمل من أجل استقرار المنطقة وحل مشكلة الشرق الأوسط على أسس عادلة، فالولايات المتحدة تخسر كثيرا من مواقفها المؤيدة والمساندة «لإسرائيل» على طول الخط . . . بالإضافة إلى ذلك يتعين على الولايات المتحدة أن تقيم مشاركة استراتيجية إقليمية مع السعودية.

يعد - اجمالا - كتاب المصالح الاستراتيجية الغربية في العربية السعودية كتابا عمما، يسلط الكثير من الضوء على الجوانب العسكرية لاتفاقيات التسلح ويحلل بعقق البنية والقدرات العسكرية لدول الخليج، وتطوير القوات العسكرية السعودية وخاصة القوات الجوية ومشتريات السلاح في عقد الثمانينات. ولم يعد غريبا أن يهتم الكثير من الكتاب والمحليلين الغربيين بمنطقة الخليج ويقدموا لنا الكثير من التفاصيل التي نغم عن أبناء المنطقة أنفسهم في بعض الأحيان،

فالمناطق تدور حولها نزاعات متعددة وترتبط بها قوى اقليمية ودولية كبرى، كل يريد أن «يتغلغل» في نسيجهما على جميع الأصعدة: السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية... أي أنها منطقة قابلة «للتغلغل»، إن جاز التعبير... وهي إن كانت النزاعات تدور من حولها من زمن ليس بالبعيد إلا أن اشتداد هذه النزاعات وسخونتها زادت حدتها في الآونة الأخيرة نظرا لتزايد أهميتها.

وعلى هذا فإن التساؤل الرئيس للمحللين والباحثين الغربيين هو، لماذا ثابرت دول الخليج على مقاومة هذه النزاعات حولها ورد هذا التنافس الدولي عليها؟... هل نتيجة للترابط الثقافي والبشري والمقومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمنطقة؟ هل نتيجة لشعور المنطقة بعمق التهديدات الخارجية وشعورها بأهميتها الجيوبوليتيكية وحرصها على استقلالها؟ أو هل هي قدرة أو رغبة إلهية؟ أو هل السبب مجموعة هذه العوامل وعوامل أخرى مترابطة ومتداخلة معها؟ باختصار فإن المستقبل قد يحتوي على الكثير من المفاجآت التي تجعل أبناء المنطقة غير قادرين على مواجهتها، وأن التحدي في المستقبل ربما يكون أكثر من قدرتهم على امتيعها.

ونحن وإن كنا نتفق مع الكاتب في بعض رؤياه تجاه المنطقة إلا أنه يتسدى لنا أن الكثير مما ساقه يعد غير معقول وربما لا يصدر من رؤية عقلانية تتمنى مصلحة المنطقة وأهلها، وبدل هذا على عدم تخلص الكثير من كتاب الغرب من رؤيتهم المنحازة التي تنبع من «كراهية عرقية» ethnocentrism لشعوب المنطقة.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن الكتاب - بالرغم من ذلك - يحتوي على بعض الأخطاء التاريخية... فالباحث على سبيل المثال يشير إلى مجلس التعاون الخليجي قام في فبراير ١٩٨١ بينما الحقيقة التاريخية تؤكد قيامه في مايو من نفس العام، كما يذكر الباحث بأن الانتخابات البرلمانية الكويتية جرت في أكتوبر ١٩٨٥، غير أنها تمت في فبراير من العام السالف...

وأخيرا، يحتوي الكتاب على العديد من الجداول التي قد تقطع حبل أفكار القارئ حيث أنها وضعت في أماكن غير موفقة ومربكة أحيانا كما أن بعض الجداول طويلة وتمثل تزايدا لا مبرر له حيث أن دورها في الفكرة الرئيسة التي يدور حولها الكتاب قليلة إن لم تكن معدومة.

مراجعة: عبد الرضا أسيري

كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية -

جامعة الكويت

Abdul Rahman Osama, The Dilemma of Development In The Arabian Peninsula. Wolfe Boro, New Hampshire, U.S.A: Crom Hem, 1987. pp 203.

أسامة عبدالرحمن، مآزق التنمية في شبه الجزيرة العربية، وولف بورو، نيوهامبشير، كروم هيلم، ١٩٨٧، ٢٠٣ صفحات

الكتاب عبارة عن دراسة وصفية تفصيلية لمشاكل وعقبات التنمية - خاصة إدارة التنمية - في الدول المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية والتي تشمل المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، عمان والبحرين. في الوقت الذي يبدي فيه الكتاب شكوكا حول انجازات التنمية في الدول العربية المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية، فإن المؤلف متشائم حول احتمالات وامكانيات التنمية في هذه الدول. وهدف الدراسة هو محاولة استكشاف ابعاد عملية التنمية في دول شبه الجزيرة العربية من جهة وتحديد متطلبات وعقبات هذه التنمية من جهة أخرى.

يقع الكتاب في ستة فصول بالاضافة إلى مقدمة وخلاصة. ويشير المؤلف في المقدمة إلى أنه على الرغم من ارتفاع الناتج القومي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أن هذه الدول لاتزال تعتبر دولا نامية وتتصف بصفات هذه الدول.

الفصل الأول عبارة عن اطار نظري لعملية ادارة التنمية حيث يقدم المؤلف عدة تعاريف لمصطلح التنمية بشكل عام ولادارة التنمية بشكل خاص. الفصل الثاني عبارة عن عرض لعملية التخطيط والتنمية في الدول المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية حيث يرى المؤلف أن هناك نموا فقط وليس تنمية حقيقية في هذه الدول حيث أن عائدات النفط توجه بشكل رئيس أكثر من أي شيء آخر. كذلك هناك عدم قناعة وإيمان بعملية التخطيط في هذه الدول.

الفصل الثالث يعرض بشكل رئيس لعملية تطور البيروقراطية في هذه الدول حيث اصبحت الدول الممول الرئيس وأصبحت أجهزتها تحتل المرتبة الأولى في عملية التنمية. لهذا فإن هناك ضرورة ملحة لعملية اصلاح اداري والذي يحتاج قبل أي شيء آخر إلى دعم سياسي نتيجة لوجود عقبات كثيرة أمام عملية الاصلاح.

الفصل الرابع يعطي نموذجا لادارة التنمية والذي يشير إلى أنه يجب توفير ظروف أفضل

للقطاع الخاص وللمؤسسات العامة تمكنها من أن تلعب دوراً أكثر فاعلية في عملية التنمية حيث يرى المؤلف أنه نتيجة لعدم قدرة القطاع الخاص والمؤسسات العامة على المساهمة بشكل فعال في عملية التنمية فقد لجأت دول شبه الجزيرة العربية إلى التعاقد مع شركات أجنبية والتي تعتبر نوعاً من اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة .

الفصل الخامس يتحدث عن أهمية تنمية القوى البشرية من خلال التعليم وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة في هذه الدول حيث أن فشل عملية التنمية تعود بالأساس إلى فشل نظام التعليم بشكل عام . ويذكر المؤلف في هذا الفصل بعض المتطلبات الضرورية لإيجاد حلول لمشكلة التعليم العالي منها : تحديد أهداف واضحة واقعية للتعليم العالي ، اختيار جيد وفعال للدارسين الجامعيين ، الاهتمام بالحرية الأكاديمية وبنوعية الطلبة أكثر من الاهتمام بكمهم .

الفصل السادس يستعرض عملية توزيع المصادر المالية المتاحة لعملية التنمية حيث تبدو الميزانية ضرورية لإدارة اقتصاديات الدول المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية . الميزانية في هذه الدول تنصف بالانفاق الهائل على السلع والخدمات الاستهلاكية وعدم وجود معايير واضحة للإنتاجية .

وتستعرض الخلاصة ، أخيراً ، عدة ظروف رئيسة يرى المؤلف أنها ضرورية للخروج من مأزق التنمية مثل ادراك القيادة السياسية إلى أن سياسات الدول بشكل عام يجب أن توجه لصالح المجتمع ككل ، وكيف أنه بإمكان الفرد أن يكون له دور أساسي في بناء المجتمع .

رغم محاولة المؤلف لاستعراض مشاكل التنمية في شبه الجزيرة العربية بالتفصيل إلا أن هناك نقصاً واضحاً في البيانات والإحصائيات التي قد تدعم وجهة نظر المؤلف مثل بيانات عن العرض والطلب على الأيدي العاملة المحلية والوافدة ، حجم القطاعين العام والخاص في هذه الدول إلى غير ذلك .

الإحصاءات المستعملة - والتي هي قليلة جداً - تعتبر قديمة إلى حد ما . لهذا لو أن المؤلف بذل جهداً أكبر في الحصول على بيانات لكان قد أضاف الكثير لهذه الدراسة مما قد يزيد من أهميتها بشكل أو بآخر .

على الرغم من أن عنوان الكتاب «مأزق التنمية» إلا أنه يركز بشكل رئيس على الجوانب الإدارية لعملية التنمية من غير أن يتعرض بالتفصيل للجوانب الاقتصادية أو غيرها في عملية التنمية . وكان بالأحرى أن يسمي الكتاب «مأزق إدارة التنمية في الدول المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية» . هناك صعوبة واضحة يواجهها المؤلف في الوصول إلى النقاط المحددة حيث ينتقل من موضوع إلى آخر من غير أن يحلل أيها منها بعمق أكثر . لاشك أنني واجهت بعض الصعوبة في متابعة المواضيع التي يستعرضها المؤلف بناء على عناوين الفصول الرئيسة والثانوية . وكان من الممكن أن يكون هذا الكتاب أكثر فائدة للقارئ لو أن المؤلف قام بتحليل بعض المواضيع الرئيسة بعناية أكثر .

وبرغم أن الدراسة تشمل كل الدول المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية، إلا أن معظم الأمثلة التي قدمها المؤلف مثل التعليم، التدريب، التعليم المهني كان عن المملكة العربية السعودية في الوقت الذي لم يشر فيه إلى أية أمثلة أو بيانات عن بعض الدول الأخرى مثل عمان مثلا. ويقوم المؤلف من وقت لآخر بمقارنة القطاع العام والخاص في الدول النامية مع الدول المتقدمة بدون أن يضع في الاعتبار الاختلاف بين الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول شبه الجزيرة العربية والدول المتقدمة.

رغم هذه التحفظات على الكتاب، إلا أنه يقدم لنا مؤشرات تعتبر مهمة عن طبيعة نقاط الضعف في إدارة التنمية في الدول المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية. أما معالجة الموضوع فتعتبر إلى حد ما تفصيلية وأحيانا تدل على بعد نظر من جانب المؤلف. لهذا يمكن أن تكون هذه الدراسة مرجعا مفيدا لدراسات أخرى في هذا المجال. إذ لاشك أن المؤلف يستحق الثناء على الجهد الذي بذله في إعداد هذه الدراسة والتي تعتبر جزءا من كتابات كثيرة ظهرت مؤخرا حول اقتصاديات الدول المنتجة للنفط.

في النهاية يمكن اعتبار هذه الدراسة وصفا تشاؤميا لأوضاع الدول العربية المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية، إلا أنها مع الأسف صحيحة إلى حد ما.

مراجعة: جميل طاهر

قسم الاقتصاد - جامعة الكويت

Ross E. Dunn, **The Adventures of Ibn Battuta, A Muslim Traveller of the 14th Century**, Croom Helm, London 1986.

روس دون: ابن بطوطه، رحلة مسلم من القرن الرابع عشر، كروم هيلم، لندن، ١٩٨٦

يشغل روس دون، مؤلف هذا الكتاب، وظيفة أستاذ التاريخ بجامعة سان دييجو ست، وهو متخصص في التاريخ الإسلامي، وقد سبق له أن نشر في عام ١٩٧٧ كتابا عن المقاومة المغربية ضد الاستعمار الفرنسي خلال الفترة ١٨٨١ - ١٩١٢ أي ما بين استعمار كل من تونس

والمغرب، وحمل كتابه عنوان: مقاومة في الصحراء.

وقد لفت الرحالة العربي المسلم ابن بطوطة نظر المؤلف، فأراد أن يقدمه إلى قراء الانجليزية، بهدف أن يعرفه الغربيون بنفس القدر الذي يعرفون به الرحالة الغربي ماركو بولو. واعتمد المؤلف على مصادر منشورة لترجمات بالانجليزية وغيرها من اللغات، وإن لم يعتمد على مخطوطات، وفي هذا الصدد يذكر أنه تعلم اللغة العربية التي قرأ بها بعض الفصول عن الرحالة وكتابه. كما يذكر المؤلف في مقدمته أن كتابه يمثل سيرة للرحالة المسلم، إلى جانب محاولته إعطاء صورة للعصر الذي عاش فيه وهو منتصف القرن الرابع عشر الميلادي، بما يعطي في نهاية الأمر فكرة عن حياة ابن بطوطة وعصره في آن معا.

ويتضمن الكتاب ١٤ فصلا إلى جانب المقدمة، كما يتضمن قائمة لشرح بعض المصطلحات المستخدمة، وأخرى للفهارس والمصادر، وملحقا بالتقويم الهجري والرحلات النقدية المستخدمة في النظام المالي الاسلامي في عصر ابن بطوطة، كما زود المؤلف كتابه بعدد من الخرائط التوضيحية التي تمثل الطرق التي سلكها ابن بطوطة في رحلاته، وهي ١٢ خريطة معبرة وتمثل جهدا طيبا في جغرافية الرحلات.

وقد ولد الرحالة المسلم ابن بطوطة في مدينة طنجة المغربية في عام ١٣٠٤م، وهو ينتمي لأسرة يعمل معظم أفرادها في مجال الشريعة والقضاء، وقد درس هو أيضا الشريعة والقانون، كانت بداية حياته في السفر والترحال في عام ١٣٢٥ عندما قام بأولى رحلاته بهدف الحج إلى مكة المكرمة، ولكنه ما لبث بعد ذلك أن حج عدة مرات. وفي أعقاب قيامه بالحج الأولى قام بجولة في كل من العراق وفارس قبل أن يعود إلى مكة ثانية، قام برحلات في كل من شرق افريقية وشبه الجزيرة العربية وبخاصة في كل من عُمان ونجد. وفي عام ١٣٣٠ وما بعدها قام برحلة إلى الهند عبر كل من سوريا وآسيا الصغرى وخراسان وأفغانستان، ثم استقر في الهند لمدة ثمانية أعوام حيث شغل وظيفة قاض في سلطنة دلهي. وفي تلك الفترة قام برحلات في جنوب الهند وجزيرة سيلان ثم جزر المالديف والصين.

وقد زار ابن بطوطة جزيرة سومطرة وإقليم كانتون في جنوب القسم الساحلي في الصين، وفي عام ١٣٤٧ قام بالحج لآخر مرة قبل عودته إلى مسقط رأسه في مراكش، وإن كان سفره لم يتوقف، حيث أنه مالبت أن قام برحلة قصيرة إلى مملكة غرناطة المسلمة، وهي آخر قلاع المسلمين في الاندلس قبل سقوطها. وفي عام ١٣٥٣ قام بأخر رحلاته حيث عبر الصحراء الافريقية الكبرى على ظهر الجمل متوجها إلى مملكة مالي المسلمة، وعاد أخيرا إلى مراكش في عام ١٣٥٥ بعد أن قضى قرابة ثلاثين عاما في رحلات مستمرة زار خلالها ٤٤ قطرا من دول عالمنا المعاصر، وقطع في رحلاته تلك مسافة تصل إلى ٧٣٠٠٠ ميل أي ما يقرب من ١١٧٥٠٠ كيلومتر.

ويتضمن كتاب «الرحلة» كثيراً من مشاهدات ابن بطوطة في الأقطار التي زارها ووصفها والأمصاير التي رآها، وقد تم تدوين الكتاب بناء على رغبة حاكم مراكش السلطان أبو عنان وهو من بني مرين، وقام ابن جزى بكتابه مارواه له الرحالة ابن بطوطة، واستغرقت عملية تدوين الكتاب عامين كاملين.

وتمثل «الرحلة» مسحا شاملا للعالم الاسلامي خلال الربع الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي، ويتضمن هذا المسح: الشخصيات والأماكن وأساليب الحكم والعادات والخرائب والمعجائب. وقد جرى تداول نسخ مختصرة من «الرحلة» في معظم أرجاء العالم الاسلامي لمدة تصل إلى أربعة قرون بعد تسجيلها، أما في العالم الغربي، فقد عرفت «الرحلة» في القرن التاسع عشر لأول مرة، ومنذ ذلك الوقت أصبحت مصدرا تتكرر الاشارة إليه في كثير من المؤلفات التاريخية، باعتبارها رواية لشاهد رؤية وحيد لاماكن كثيرة في تلك الفترة.

وكانت بداية عهد ابن بطوطة بالرحلات ومغادرته لأرض وطنه، قد حدثت بينما لم يرض على وفاة ماركو بولو سوى عام واحد. وجاء كتاب ابن بطوطة في مستوى لا يقل أهمية أو حيوية وقيمة عما سطر في كتاب ماركو بولو، ولا تتعدى الحقيقة إذا قلنا - والحديث هنا لمؤلف الكتاب - أن ابن بطوطة كان أكثر عاطفة ووجدانية في كتابته، وأن رحلاته غطت كثيرا من الاماكن، وبينما قام ماركو بولو برحلاته كإنسان غريب في بلاد أجنبية، فإن ابن بطوطة كان رحالة مسلحا محبوبا أقطارا اسلامية ويسافر بين شعوب مسلمة، وبذلك فإن ابن بطوطة يمكن أن يوصف بأنه كان من أوائل الرحالة الذين يوصفون بالعالمية، فقد اعتبر نفسه مواطنا لا ينتمي فقط لبلد صغير هو مراكش، وإنما اعتبر أنه ينتمي لوطن أكبر هو «دار الاسلام»، وكان مخلصا للقيم الروحية والخلقية والاجتماعية لدار الاسلام أكثر من إخلاصه لأي انتهاء آخر.

ويضم كتاب «روس دون» عن ابن بطوطة ١٤ فصلا يخصص كل منها لأحد الاقاليم أو المدن التي زارها، ويركز في الفصل الأخير على كتاب الرحلة كعمل شامل، وأما عناوين فصول الكتاب فهي:

طنجة، مراكش (المغرب)، المالك، مكة، فارس والعراق، البحر العربي، الاناضول، الأستى، دلهي، مالابار والمالديف، الصين، الوطن، مالي، الرحلة.

وقد تولى ابن جزى تدوين تفاصيل «الرحلة» وإن كان قد أجرى تعديلات على ما رواه له ابن بطوطة أو ما قدمه من بيانات مكتوبة، وليس ثمة دليل قوي على أن الرحالة نفسه قد راجع العمل بعد اكتماله أو أنه قام بتتحيق الأخطاء، ولعل ذلك يفسر أخطاء الهجاء في أسماء بعض الأماكن أو الكلمات غير العربية الواردة فيه. وقد شرح ابن جزى في مقدمته أن العمل الذي كلف السلطان ابن بطوطة القيام به هو أن يقوم باملاء بيانات عن المدن التي رآها في رحلاته والأشياء ذات القيمة التي علفت بذاكرته، وأن يذكر طرفا عن الحكام الذين رآهم في الاقطار

التي زارها، وعن العلماء المتميزين والشيوخ المتدينين الذين التقى بهم، وبناء على ذلك فقد أمل ابن بطوطة فصولاً عن هذه الموضوعات تمثل تسلياً للعقل ومتعة للعين والأذن.

ولم يكن من الغريب إذن أن يكون العنوان الفرعي للرحلة هو «تحفة النظائر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار». وربما تكون «الرحلة» بمثابة تقرير قدم إلى السلطان وبلاطه من أجل تقدير أكثر فيها وموضوعية للشعوب والاقطار المجاورة والبعيدة وعادات سكانها وما يوجد لديهم من غرائب.

وكان لدى ابن بطوطة ذاكرة واعية للاماكن التي زارها وللأشياء التي رآها، ويبدو أنه لم يكن يسجل مذكراته أو يومياته، ولهذا لم تكن ثمة وثائق مكتوبة حين أخذ على تفصيل رحلاته على ابن جزى، ولعل الاستثناء هنا يتعلق بما ورد في «الرحلة» عن أنه سجل مذكرات في رحلته إلى بخارى، ولكنه فقد هذه المذكرات حين هاجمه القراصنة قبالة ساحل الهند، وربما يكون الاعتماد على الذاكرة دون تفصيلات مدونة هو الذي أدى إلى بعض الأخطاء أحياناً في كتابة الاسماء والتواريخ.

ومن المرجح أنه كانت تتوفر لابن جزى مكتبة غنية بالمؤلفات عن السفر وأدب الرحلات الجغرافية، ويبدو بوضوح أن ابن جزى قد ضمن «الرحلة» فقرات طويلة اقتبسها من رحلة ابن جببر، وهو رحالة أندلسي متقدم على ابن بطوطة، حيث قام برحلاته في القرن الثاني عشر الميلادي، وهو يعد واحداً من كبار كتاب أدب الرحلات الجغرافية لدى المسلمين. كما يرى بعض المحدثين من الباحثين أن جزى، قد أفاد من مصنفات الجغرافيين الذين سبقوا عصره، وإن لم يثبت ذلك بأدلة قاطعة.

ومن ناحية أخرى فربما يكون ابن جزى قد اعتبر أي مكان في أوراسيا أو إفريقيا يضم بين سكانه عدداً من المسلمين، ينبغي أن يرد ذكره في رحلة ابن بطوطة على أساس أنه من الاماكن التي زارها، وهو أمر لم يكن صحيحاً في بعض الحالات، حيث توجد بعض الشكوك عن رحلة ابن بطوطة إلى أراضي المسلمين البلغار على نهر الفولجا، كما أن ثمة بعض الشكوك حول زيارات قام بها لأجزاء من الصين وبيزنطة وخراسان واليمن والاندلس وشرق افريقية، وإن كان رأي الباحثين حول هذه الأمور بعيداً عن الاتفاق.

وبرغم ما سبق، فإنه إذا كانت بعض أجزاء «الرحلة» غير صحيحة من حيث أن الرحالة لم يقيم بها، فإن من الصعب أن نلقي اللوم على الرحالة نفسه لأن ابن جزى قد أضاف - في رأي المؤلف - أجزاء لا يدري عنها ابن بطوطة شيئاً، ومع ذلك، فإن بعض معاصري ابن بطوطة من العلماء قد انتقدوه على أساس أنه متحل، وكان العالم الكبير عبدالرحمن بن خلدون واحداً من أبرز هؤلاء، حيث يذكر في «المقدمة» أنه كانت توجد شكوك وكثير من الحمس في حاشية السلطان تذكر بأن «شيخ طنجة» أي ابن بطوطة، كان كاذباً، وأن ابن خلدون قد أشار إلى أن كبار رجال حاشية السلطان لم يكونوا يشاركون هذا الرأي.

ويشير المؤلف إلى أنه من الغريب أن كتاب ماركو بولو قد تم تداوله على نطاق واسع في أوروبا خلال العصور الوسطى المتأخرة، بينما لم يكن «للرحلة» سوى صدى محدود في العالم الإسلامي منذ تدوينها في عام ١٣٥٥ حتى الوقت الحاضر، وربما يكون من أسباب ذلك ما أصاب العالم الإسلامي من تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية، وما انتاب العالم كله من كوارث وحروب وأوبئة مثل انتشار الطاعون الذي حال دون سهولة الاتصال بين الشعوب.

ويلقي «روس دون» الضوء على حياة ابن بطوطة بعد أن انتهى من رحلاته واستقر في وطنه، وكان قد بلغ من العمر خمسين عاماً، فهو يرى أنه عاش غالباً حياة مريحة وإن كانت متواضعة، وقد شغل منصب القضاء في عدد من مدن مراكش، وظل كذلك حتى توفي في عام ١٣٦٨ أو ١٣٦٩ وقد دفن في مكان غير معروف.

والكتاب الذي نعرض له كتاب جيد في منهجه وأسلوبه، وفصوله مرتبة بدقة وعناية، وكان المؤلف موضوعياً إلى حد كبير في كثير من مناقشاته ونتائجه، وبخاصة في مقارنته بين كل من ابن بطوطة وماركو بولو، وأن لم يشر إلى بعض الحكايات التي أوردها ماركو بولو والتي لا تخرج عن كونها قصصاً خيالية مليئة بالمبالغات، وربما تكون الغرائب والعجائب التي وردت في كتابات كل من ابن بطوطة وماركو بولو قد جاءت على سبيل الترفيه والتسلية، ولعل بعضها قد اضيفت بواسطة النساخين الذين دونوا تلك الرحلات.

ويضيف لقيمة الكتاب قوائم المصادر في نهاية كل فصل، وتعليقاته على تلك المصادر، وفي آخر الكتاب ثبت بكل المصادر التي رجع إليها والتي تخدم الراغبين في مزيد من البحث والاطلاع. وبذلك كله فإن الكتاب يعتبر إضافة طيبة ومنصفة عن رحالة عربي مسلم يقدمها مؤلف غربي إلى العالم الغربي، وتبهرهمه الباحثين العرب للالتفات إلى تراثهم وإنتاج علمائهم الأوائل من الفكر الجاد.

مراجعة: أحمد علي اسماعيل

كلية الآداب - جامعة القاهرة

مؤتمر التنمية الأردني ١٩٨٦ - ١٩٩٠
«نحو توثيق التعاون العربي والدولي»
من ٨ - ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦

عبدالرحمن فايز المصري
مؤسسة عبدالحميد شومان - الأردن

عقد في المركز الثقافي الملكي بمدينة عمان في الأردن مؤتمر التنمية الأردني (٨٦ - ١٩٩٠) في الفترة من ٨ - ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦ تحت شعار «محور توثيق التعاون العربي والدولي»، لبحث الإطار العام لخطة التنمية الخمسية الثالثة في الأردن.

وقد خصصت أيام العمل الثلاثة للمؤتمر لبحث موضوعات تدور في الأطر التالية:

التعاون الإقليمي والدولي، دور القطاع الخاص في التنمية، تنمية الموارد البشرية، العلم والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية.

تم افتتاح المؤتمر رسمياً بخطاب شامل وجهه جلالة الملك حسين دعا فيه الدول الشقيقة والصديقة إلى المشاركة في تنمية الأرض المحتلة لدعم صمود المواطنين هناك. أعقب ذلك كلمة سمو الأمير حسن ولي العهد، الذي أكد أن العقد القادم سيشهد تعظيم الاستثمارات في مدن وأقاليم الأردن. وأشار إلى أن الخطة الخمسية هي تعبير عن إيمان الأردن بجدوى التعاون العربي والإقليمي.

ثم القى السيد عبداللطيف الحمد رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للائتمان الاقتصادي والاجتماعي مديره العام، كلمة أشار فيها إلى أن الأردن يمر بظروف اقليمية واقتصادية ذات طبيعة خاصة مما يتطلب جهوداً إضافية لتحقيق معدلات وتواتر التنمية المنشودة، ويستلزم تعاوناً جاداً على الصعيدين العربي والدولي. كما أشار السيد الحمد إلى التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأردني وهي: الإحتلال والصراع العربي - الإسرائيلي، وإيجاد فرص العمل لفرحي

الجامعات، ثم المعدلات السالبة للإدخار الداخلي، وندرة الموارد اللازمة لعملية التنمية. وهذه كلها تحديات انعكست في أهداف خطة التنمية قيد المناقشة في المؤتمر.

كما نوه السيد الحمد وأشاد بتأكيد الخطة على عنصر التوازن وبعدها الشمولي والقومي. وغنى للخطة كل نجاح، وابتدى استعداد الصندوق العربي للتعاون في إطار الأهداف القومية، والمساهمة في الجهود التنموية للخطة.

ثم تحدث الدكتور إي. جي. باتل مدير كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية فأكد أن التطور دون توفر التقنيات لن يكون إلا شيئاً متبخراً؛ حيث التنمية تعني التحول التقني الذي يصيب المجتمع كله.

وقد حضر الافتتاح كبار رجال الدول ورؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة في الأردن، وحشد من رجال الصحافة والاعلام. . والمدعوون.

المشاركون: وجهت الدعوة للمشاركة في المؤتمر إلى أكثر من (١٣٠) من الوزراء، ووكلاء الوزارات، ومدراء صناديق التنمية والمؤسسات الاستثمارية، وبيوتات التمويل، وغرف التجارة والصناعة في البلاد العربية والخارج. والممثلين الإقليميين لبعض المنظمات الدولية، والمفكرين العرب والعالمين. بحيث أصبح المؤتمر تجمعاً اقتصادياً فكرياً على مستوى رفيع. ونذكر من وجهت لهم الدعوة - على سبيل المثال لا الحصر: الشيخ محمد أبا الخيل (السعودية)، الدكتور ابراهيم عبدالكريم (البحرين)، الدكتور فائق عبدالرسول (العراق)، الدكتور جورج العبد (سويسرا)، الدكتور محمد سعيد العطار (اليمن). الدكتور رجاء عبدالرسول (مصر)، السيد عبداللطيف الحمد (الكويت)، الدكتور حسن الإبراهيم (الكويت)، الشيخ هشام الناظر (السعودية)، العميد عبدالرزاق اليعحي (فلسطين)، الدكتور علي عتيقة (الأوابيك) السيد منصور المella (تونس) السيد روبرت انثيسون (أمريكا)، الدكتور اسماعيل الزابري (الكويت) الدكتور جورج قرم (باريس)، الدكتور عبدالله القوي (السعودية)، الدكتور سميح فرسون (أمريكا) السيد سعيد غباش (الإمارات المتحدة)، الدكتور سعد الدين ابراهيم (الأردن)، الدكتور عدنان شهاب الدين (الكويت) الدكتور محبوب الحق (باكستان) الدكتور عبدالحسن زلزلة (تونس).

اليوم الثاني: عقدت في هذا اليوم أربع جلسات صباحية ومسائية، دارت الجلسات الصباحية حول دور الأردن الحالي وإمكاناته المستقبلية في التعاون الإقليمي بين الدول العربية، وتحدثت في الجلسة الأولى الدكتور عبدالله القوي الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي، والدكتور علي عتيقة أمين عام منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الذي دعا إلى تطوير وتنمية سوق مالية ونقدية عربية.

وفي الجلسة الثانية تم تقديم عرض عن صناعة الأسمدة في الأردن، وأكد سمو الأمير

الحسن - الذي شارك في النقاش هنا - على ضرورة العمل لعودة الكفاءات والعقول العربية المهاجرة للإسهام في تطوير وسائل وإمكانات الانتاج.

وتم في الجلسة الثالثة، المسائية مناقشة موضوع تنمية الموارد البشرية، حيث تلاها نقاش حول خصائص القوى العاملة في الأردن. . وتحدث وزير العمل والتنمية الاجتماعية خالد الحجاج حسن والسيد ذوقان الهنداوي والدكتور ناصر الدين الأسد وزير التربية والتعليم.

كما ناقشت الجلسة الرابعة، ورقة عمل حول العلوم والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية، حيث أبدى سمو الأمير حسن اهتماما خاصا بموضوع نقل التكنولوجيا وعلاقة الجامعات بالصناعة.

اليوم الثالث: واصل المؤتمر في اليوم الثالث والأخير أعماله برئاسة الأمير حسن، حيث ناقش المناخ الاستثماري في الأردن ومواءمته لاستقبال التصنيع المتقدم والتكنولوجيا. وكان الأمير حسن أول المتحدثين ثم تلاه الدكتور أحمد الجلبي مدير بنك البراء في الأردن الذي قدم عرضا للنشاط التحويلي والمصرفي للصناعة. ثم عرض السيد سميج دروزه موجزا عن الصناعات الدوائية في الأردن.

تلا ذلك ورقة مقدمة من السيد عماد الشاع مدير عام مصنع الشركة العربية للصناعات الكهربية حول الصناعات الهندسية في الأردن. وإضافة إلى المتحدثين اعلاه تحدث كل من: مندوب البنك الدولي، رئيس الوفد التركي، وزير التخطيط في دولة الكويت، ممثل الموق الأوربية المشتركة. وممثل اليابان.

التوصيات: أبدى المشاركون في مؤتمر التنمية استعدادهم لدعم جهود الخطة التنموية الجديدة في الأردن بكل الوسائل. . . وقد خرج المؤتمر عموما بالتوصيات والنتائج التالية:

- ١ - أكد المؤتمر على مفهوم التنمية الشاملة وأكد شمول خطة التنمية موضع النقاش للابعاد العلمية والتكنولوجية، والتداخل في أبعاد العملية التنموية.
- ٢ - يؤكد أهمية دور النظرة للمستقبلية في تعيين التحديات الإضافية التي تواجه الأردن في مسيرته المقبلة، والتي بدأت تظهر بعد العام ١٩٧٣.
- ٣ - يعكس معدل النمو في الخطة وعيها للظروف المستقبلية والمستجدة، وفعل ذلك من خلال تطوير واع لقدرات الاقتصاد، وملاءمة السياسات التي تتضمنها الخطة للأهداف المتوخاة.
- ٤ - يؤكد المؤتمر على ضرورة تعديل النمط الاستهلاكي وتعجيل تحويل المدخرات المحلية السالبة إلى معدلات موجبة، بكل ما يتطلبه ذلك من اجراءات اقتصادية.
- ٥ - لاحظ المشاركون اهتمام الخطة بتوازن التنمية الإقليمية بين مناطق الأردن.
- ٦ - أكدت بعض الآراء على ضرورة إيلاء الزراعة اهتماما خاصا في ضوء الإنكشاف الغذائي المتزايد في المنطقة العربية.

- ٧ - يرحب المشاركون بالبرنامج المقترح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأرض المحتلة.
- ٨ - يرى المشاركون ضرورة توفير الموارد المالية للبرنامج المقترح لما له من مردود استراتيجي على الأمن القومي العربي، ولابد من اتساق الإجراءات المتبعة في تنفيذ البرنامج مع مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها بحيث لا يتمكن المحتل من استغلالها لصالحه.
- ٩ - ضرورة الاهتمام بجانب التسويق وتأمين الإطار المؤسسي الصالح لتقديم الائتمان التجاري والخدمات المصرفية المنسجمة مع أهداف التنمية.
- ١٠ - يرى المؤتمرون ضرورة توفير القنوات السليمة لتوجيه رؤوس الأموال نحو المشروعات التي يتضمنها البرنامج، ولتوفير الضمانات والعمل على ضبط جودة الإنتاج.
- ١١ - يعبر المؤتمر عن تقديره الإيجابي لهذه التجربة، ويرى ضرورة تعزيزها وتشجيع الاقتداء بها في خطط التنمية في الدول العربية.
- ١٢ - يرى المشاركون الارتباط الهام للعنصر البشري بالنظام التعليمي. ويرتبط به التدريب المهني والتعليم الفني وتحديد مستويات العمل.
- وقد تميز المؤتمر بالتنظيم والاعداد رفيع المستوى من حيث الإعلام ووسائل الإتصال وترتيب القاعة والسكرتارية، وتنظيم الرحلات التعريفية للوفود المشاركة، وغير ذلك من الخدمات اللازمة.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

- ١- فلسطين
- ٢- القرن الهجري الخامس عشر
- ٣- العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
- ٤- النضج الخلقي عند الناشئة بالكويت
- ٥- بيابجه

سعر العدد دينار كويتي واحد

«الدورة الدراسية الأولى في الاقتصاد الإسلامي»

باريس: ١٨ - ٣١ «تموز» يوليو ١٩٨٦.

محمد علي العلمي

مركز الدراسات والبحوث في الاقتصاد الإسلامي

كرونويل - إيكس - فرنسا

إختتمت أعمال الدورة الدراسية الأولى في الاقتصاد الإسلامي . يوم الجمعة ١٨ تموز - يوليو/ ١٩٨٦ ، بعد أن استمرت حوالي أسبوعين وبشكل مكثف . وقد نظم هذه الدورة مركز الدراسات والبحوث في الاقتصاد الإسلامي (C.E.R.E.I) في كلية العلوم الإجتماعية بجامعة غرينويل - فرنسا .

وكانت قد افتتحت أعمال الدورة بكلمة ألقاها الدكتور «عبدالرحمن الخلو» أمين عام المركز، شرح فيها أهداف الدورة، وضرورة استمرار هذه اللقاءات الأكاديمية والعلمية من أجل إيجاد الصيغ والحلول الخاصة بالمشاكل التي تعترض سبيل معظم فروع الاقتصاد الإسلامي بشكل عام . ثم ألقى البروفسور «روسيه» (ROUSSET)، رئيس كلية العلوم الإجتماعية بجامعة غرينويل كلمة ترحيبية نوه فيها بضرورة وأهمية التلاقي الثقافي والعلمي والإقتصادي بين حضارتين عظيمتين: الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية . كما ألقى البروفسور «ميشال شاتلو» (M.CHATLUT) الأستاذ بمعهد العلوم السياسية في غرينويل، كلمة ذكر فيها بأنه يقوم مع مجموعة علمية فرنسية - ألمانية مشتركة، بجمع وترتيب كل ما يتعلق بإقتصاديات العالم الإسلامي، وأنه على هذا الأساس، يتعين بالمقابل، أن لا ينظر إلى المهتمين بشؤون العالم العربي والإسلامي، على أنهم دخلاء!!

جدول أعمال الدورة تضمن أربع مواد دراسية عن الاقتصاد الإسلامي، وكان لكل منها حوالي ست عشرة ساعة من العرض والشرح ثم الاستفهام والإيضاح.

إشتمل الأسبوع الأول من الدورة على محاضرات للدكتور «جمال الدين عطية»، المستشار القانوني في اللوكسمبورغ، في مادة البنوك الإسلامية، حيث تناول بالبحث تصنيف هذه البنوك،

وصيغ للمعاملات من حيث أنها محرمة أو مشتبهة أو حلال أو مستحذنة، ثم أفرد محاضرة خاصة لصيغ العقود في البنوك الإسلامية. كما تم استعراض وضع وظروف المحاسبة وتحليل الميزانيات في هذه البنوك.

بالإضافة للمحاضرات الأساسية التي قدمها الدكتور عطية عن هذا الموضوع، الذي مازال يتضمن نقاطا عديدة مثار بحث وتلقيق عند العديد من الفقهاء والقانونيين والاقتصاديين في العالم الإسلامي، كانت هنالك ثلاثة بحوث متعلقة بهذه المادة؛ فقد قدم المحامي «علي أبي حيدر» الذي يحضر رسالة دكتوراه في الحقوق، بجامعة باريس الثانية، عن هذا الموضوع، بحثا موجزا عن المشاكل الخاصة بالبنود التي تتضمنها عقود البنوك الإسلامية من الناحية القانونية، وقدم الأستاذ «خليل شلتوت» من بنك البركة - لندن، أهم النقاط الخاصة بالميزانيات في هذه البنوك؛ كما استعرض الأستاذ «يوسف طبل» الذي شارك على إنهاء رسالة دكتوراه عن هذا الموضوع في جامعة كنت ببريطانيا، مبادئ المحاسبة في الاسلام، وأهم المشاكل المحاسبية في البنوك الإسلامية، لاسيما في عملية تحديد الأرباح والخسائر في صيغتي المضاربة والمشاركة، سواء لجهة العلاقة بين البنوك الإسلامية ورجال الأعمال المستثمرين، أو لجهة العلاقة بين هذه البنوك وأصحاب الودائع.

في نهاية محاضرات مادة البنوك الإسلامية، استعرض الدكتور «جمال الدين عطية» بعض التصورات المستقبلية لهذه البنوك، والتي أوجزها بالتالي:

- ١ - إن البنوك الإسلامية ستدخل تدريجيا تحت سلطة البنوك المركزية.
- ٢ - لابد من وجود بنوك متخصصة في صيغة المشاركة.
- ٣ - ضرورة معالجة الأسس النظرية والتطبيقية على السواء ضمن عملية دراسة الأدوات والبدائل.
- ٤ - ضرورة أخذ تجريبي الأسلمة الكاملة للنظام الاقتصادي في كل من باكستان وإيران، بعين الاعتبار.
- ٥ - التنبيه للمخاطر الناشئة عن تخطي البنوك العالمية الكبرى للبنوك الإسلامية، من حيث أن الأولى بدأت ترسخ أقدامها في إفتتاح فروع خاصة للمعاملات الإسلامية.

ضمن برامج الأسبوع الأول من الدورة أيضا، قدم الدكتور «عبدالستار أبو غدة»، خبير ومقرر الموسوعة الفقهية بوزارة الأوقاف الكويتية، ثلثي محاضرات ضمن ست عشرة ساعة، في مادة أصول الفقه والقاعدة الفقهية، وعلاقتها بالمعاملات المالية والاقتصادية خاصة؛ حيث شرح أدلة الأحكام، وهي القرآن، السنة، الاجماع والقياس ثم الإستحسان، الإستصحاب، المصالح المرسلة، العرف، الزرائع، عمل أهل المدينة، شرع من قبلنا ومذهب الصحابي.

ثم تناول بالشرح والتعليل، القواعد الأصولية اللغوية والقواعد الأصولية التشريعية، ومقاصد الأحكام والقواعد الكلية؛ بعد ذلك أفرد محاضرة عن الإجتهد والتقليد ثم عن

التعريف بمراجع الكتب الشرعية .

وقد لوحظ أن الدكتور «أبو غدة» كان محط سيل من الأسئلة، ضمن برامج الدورة وخارجها، وذلك لحاجة الباحثين والدارسين في مختلف الميادين الاقتصادية، للمعين الفقهي الذي لا ينضب . وبالتالي لضرورة تكييف المتطلبات والاستنتاجات المدنية المعاصرة مع الاستنادات الشرعية لها . كما أن الدكتور «أبو غدة» كان يغذي هذه الدورة بروح التعقيبات والتوضيحات الشرعية بكل ما هو متصل بالشرعية الإسلامية ومقاصدها الفقهية، متسلحا في كل مرة بالأدلة والحجج الفقهية وبالاجتهادات المتنوعة .

أعمال الأسبوع الثاني من هذه الدورة الدراسية، توزعت بين مادة الإقتصاد الإسلامي للدكتور منذر قحف، الباحث في معهد البحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة، ومادة التنمية في العالم الإسلامي، للدكتور عبدالمهدي النجار، عميد كلية الحقوق بجامعة المنصورة، في جمهورية مصر العربية .

في بداية محاضراته، تناول الدكتور منذر قحف تاريخ الفكر الإقتصادي الإسلامي، حيث تحدث عن إعلام الأوائل في هذا المضمار، بدءا من الرسول الكريم ﷺ في فترتي ما قبل الهجرة وما بعدها، حيث وضع أسسا هامة عن الأمانة، والتطفيف والرياء ثم عن الإنتاجية والإقتان في العمل، وعن الزكاة، والدين، والضمان الاجتماعي . . . ومرورا بأهم ظاهرتين في عهد الخلفاء الراشدين تمثلتا في تأكيد دور الدولة في الزكاة وعدم توزيع أراضي السواد . وتناول بحديثه تأكيد الريادة في كتابات كبار العلماء الأوائل، أمثال «أبي يوسف»، «أبو القيم»، «أبو الفضل جعفر الدمشقي»، «إبن تيمية»، «إبن خلدون» وغيرهم . . . وإنهاء بالدراسات المعاصرة، المتمثلة بالإرهاصات الأولى في هذا الميدان، التي تمت في الأربعينات، ثم ما تلاها من دراسات نظرية متفرقة في الستينات وأوائل السبعينات والتي كانت النواة المباشرة للمؤتمر الإقتصادي الإسلامي الأول الذي عقد عام ١٩٧٦، وما تلاه من تطور سريع وفعال في مجال الدراسات الاقتصادية الإسلامية، على أيدي مختصين من مختلف أرجاء العالم الإسلامي .

من ضمن برنامج مادة الإقتصاد الإسلامي، أعطى الدكتور «قحف» فكرة عن الاسلام والنشاط الاقتصادي، ثم تناول بالبحث النظام الاقتصادي الاسلامي كأساس فلسفي وكمبادئ عامة وكقواعد ناظمة للعمل؛ ثم تحدث عن السمات العامة للنظام الاقتصادي الاسلامي، من حيث التكامل، ومن حيث العقيدة والقيم والتوجيه السلوكي، كذلك من حيث المؤسسات والتشريع وأخيرا من حيث المرونة الخاصة به .

أما أهداف النشاط الإقتصادي في الاسلام، فقد لخصها الدكتور «قحف» من منظور:

— أهداف الوحدة الاقتصادية .

— أهداف الدولة والقطاع العام .

— أهداف النظام الإقتصادي .

في محاضرات أخرى، تحدث الدكتور «منتر قحف» عن كل من نظرية الإستهلاك، ونظرية الانتاج، ونظرية السوق. ثم بحث بالأطر العامة للنظرية النقدية، وخاصة فيما يتعلق بالزكاة، وحرمة الربا، والقراض، والنقود وعلاقة البنوك بالبنك المركزي. كما تناول بالبحث علم المالية الإسلامي، لا سيما لجهة الإنفاق والإيرادات العامة - ضريبية وغير ضريبية - والموازنة العامة.

وأخيراً، إختتم الدكتور «قحف» محاضراته القيمة هذه، بالحديث عن التغير المطلوب في النظام الإقتصادي الحالي إن على صعيد الواقع المحلي أو على صعيد التعاون بين الدول الإسلامية ككل.

من جهته، بدأ الدكتور «عبدالمهدي النجار»، محاضراته في مادة «التنمية في العالم الاسلامي» بربط فكري الإقتصاد والتنمية، وتحدث عن العلاقة الخاصة بين التنمية في العالم الإسلامي والاقتصاد الإسلامي بحد ذاته .

العناوين الرئيسة لمحاضرات الدكتور النجار في مادة التنمية توزعت على الأبحاث التالية :

- منهج التنمية من منظور إسلامي : الأهداف، التكامل والمرحلة .
- التنمية على صعيد العالم الإسلامي : نظرياً وعملياً .
- الإنجازات التي تحققت في مجال التنمية في العالم الإسلامي .
- للمشاكل التي عترضت سبيل بعض هذه الانجازات .
- الخطط البديلة من منطلق إسلامي .

والحقيقة أن هذه الدورة كانت بعداً جديداً يخطه مركز البحوث والدراسات في الإقتصاد الإسلامي . فبالإضافة للعديد من الندوات والمحاضرات التي ينظمها هذا المركز بفروعه الثلاثة في مدينة «إيكس أن بروفانس» وفي مدينة «غرونبل» بفرنسا وفي العاصمة البلجيكية «بروكسل»، والتي تركز غالباً على المواضيع المعاصرة المطروحة حول الإقتصاد الإسلامي والبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛ جاءت هذه الدورة لتضم حوالي ٥٠ شخصاً من الباحثين والدارسين والجامعيين المتخصصين، مسهمة في سد بعض ثغرات تلاقي العلوم الاقتصادية والقانونية والمالية من جهة والشريعة الإسلامية بكافة فروعها من جهة أخرى، ضمن أجواء دراسية وأكاديمية منظمة. وقد غطى المشاركون أربع عشرة جنسية مختلفة: المغرب، الجزائر، تونس، السودان، مصر، سوريا، لبنان، السعودية، اليمن، العراق، فلسطين، وفرنسا، وسويسرا وجيبوتي.

على هامش أعمال هذه الدورة، كانت هناك محاضرتان :

الأولى: في العلوم الإدارية، قدمها الدكتور «حسن صادق» تحت عنوان «إدارة القيم الاجتماعية» .

الثانية: في العلوم الاقتصادية، قدمها الدكتور «صالح صالح» وكانت تحت عنوان «النفط والتبعية الاقتصادية».

وقد أعقب كلتا المحاضرتين، أسئلة ومناقشات حول الموضوعين المطروحين.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تملن ومجلة العلوم الاجتماعية، عن تولد الاصدارات الخاصة التالية:

- ١- فلسطين
- ٢- القرن المجري الخامس عشر
- ٣- العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
- ٤- النفط الخلي عند الناشئة بالكموت
- ٥- يابيه

سعر الممد دينار كويتي واحد

دليل الرسائل الجامعية

تواصل مجلة العلوم الاجتماعية نشر ملخصات للرسائل الجامعية وتقدم في هذا العدد ملخصاً لرسالة :

الطابع المتناقض للمشكلات العالمية الشاملة في البلدان النامية في ظروف التقدم العلمي - التقني، التي تقدم بها الطالب معن عبدالمجيد النقري لنيل درجة الدكتوراه من جامعة موسكو الرسمية.

معن عبدالمجيد النقري، الطابع المتناقض للمشكلات العالمية الشاملة في البلدان النامية في ظروف التقدم العلمي - التقني، (رسالة دكتوراه)، جامعة موسكو الرسمية، ١٩٨٥/٥/٢٩

إن أهمية الدراسة الحالية تنبع من أن المشكلات العالمية الشاملة هي المشكلات الأكثر إلحاحاً في السنوات الأخيرة وستظهر بحدة أكبر في البلدان النامية التي سيزداد دورها في العملية التاريخية أكثر فأكثر. كما سيزداد في المستقبل أيضاً تأثير التقدم العلمي - التقني على الحياة الاجتماعية والاحداث الدولية، وهذا بمجمله يوضح الحاجة الموضوعية إلى دراسة المشكلات الملحة للبلدان النامية في ظروف التقدم العلمي - التقني عبر موشور عالمي شامل (كوكبي) أي من منظور الغلوباليستيك^(١). ودراسات من هذا القبيل تعتبر في الوقت ذاته حاجة داخلية ذاتية لتطوير الفلسفة الاجتماعية، إذ أن النظرية تغني لدى استخدامها في مجالات تطبيقية جديدة. ولقد أخذنا بالاعتبار ضعف المعالجة الفلسفية، الاجتماعية للمشكلات المنوه عنها آنفاً، وكذلك تأخر دراسة مشكلة التخلص من ضعف نمو البلدان النامية عن المستوى العام لدراسة مجمل المشكلات العالمية الشاملة (الكوكبية)، ولذلك فقد وضعت هدفاً أصيلاً هو بيان جدلية المشكلات الجذرية للبلدان النامية في الظروف المعاصرة للتقدم العلمي - التقني من منظور شامل متعدد الجوانب^(٢) وعبر موشور غلوباليستي (كوكبي)، ومن جهة فلسفية - اجتماعية.

وطبقاً لهذا الهدف المطروح قمت في الأطروحة بحل المسائل التالية:

تعريف وتمييز مشكلات العصر العالمية الشاملة (الكوكبية)، تحديد مكان المشكلات الجذرية للبلدان النامية منها، دراسة وضع التعليم والتقدم العلمي - التقني في تفاعلها مع التنمية العامة للبلدان المتحررة، لاسيما وأنها - حسب الهدف الموضوع - يشكلان ظروفاً للتنمية ومكوناً هاماً لها في آن معاً، أيضاً تأثير التقدم العلمي - التقني على الجوانب الداخلية والخارجية من تطور البلدان المتحررة وكشف الأهمية الخاصة لحل مشكلاتها ذات البعد والطابع العالمي الشامل (الكوكبي) حالياً - أي مشكلات إزالة التخلف وإعادة بناء العلاقات الدولية على أسس عادلة، ومتابعة التأثير المتناقض للتقدم العلمي - التقني على الثقافة، والتطور الروحي في البلدان المتحررة، ودراسة انعكاس وخصوصية تظهر بعض مشكلات العصر العالمية الشاملة (الكوكبية) في البلدان النامية، مثل مشكلات الحرب والسلام، المصادر الطبيعية، تفاعل المجتمع والوسط الطبيعي، مشكلات الاعلام والمعلومات، مشكلة الإنسان، التمتين وغيرها.

إن الأساس المنهجي (الميتودولوجي) لهذا البحث ينطلق من الفهم العلمي للمجتمع والتاريخ ومن الطريقة الجدلية في المعرفة، كما يعتمد على الموقف أو المنطلق المركب المستخدم هنا بطريقة نوعية جديدة تتضمن تقاطع وتلاقح عدة منطلقات منها المنطلق التاريخي والمنطلق الطبقي، والمنطلق المشكلي - النشاطي (أو المشكلي - السلوكي) والمنطلق التفاضلي، والمنطلق المنطقي والمنطلق التشكيلي، كما أن طبيعة موضوع البحث اقتضت غير قليل من الابتكار المنهجي الإضافي. أما الأساس النظري لهذا البحث فيتركز على الأعمال الفلسفية - الاجتماعية للمؤلفين السوفيت والأجانب وعلى الأدبيات العالمية حول مشكلات الاستشراق، والتقدم العلمي - التقني وعلوم المجتمع، والغلويايستيك (علم العمليات الكوكبية)، كما يتركز على مواد ومعطيات مجلس التعاضد الاقتصادي (منظمة الكوميكون)، هيئة الأمم المتحدة، منظمة اليونسكو، ومنظمة دول عدم الانحياز، في مسائل التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي - التقني ومشكلات البلدان النامية واستخدمت في البحث أيضا مواد ونتائج اللقاءات والمؤتمرات والاجتماعات العلمية السوفيتية - العامة والعالمية، وكذلك أهم نتائج أطروحات الدكتوراه المختصة وذات الصلة ببعض جوانب هذا البحث.

وهكذا فقد تم في هذا العمل اتخاذ موقف ومنطلق فلسفي - اجتماعي مركب ومتعدد الجوانب من مشكلة تطور البلدان المتقدمة، واستخدمت بفعالية الأسس المنهجية للبحث مع اغنائها بمحتواه المتميز، وقد طرحت عدة وضعيات جديدة حول ضرورة مكاملة المشكلات العلمية - انعماء مع المشكلات البشرية - العامة (الكوكبية) لنجاح حل كلا المجموعتين، وكذلك حول وحدة الخاص العام في بنية وتطور العالم النامي. الوحدة بين التحول العام - من جهة، وتعدد اشكال هذا التحول - من جهة أخرى، الوحدة بين وحدة وتميز البلدان النامية ككل - من جهة، وتفاضلها وبالتالي تصنيفها وتمذجتها - من جهة أخرى. كما تم بيان وإثبات وجود رابطة داخلية واشتراط متبادل بين انجماهي التكامل والتفاضل ليس فقط في تطور العلم (حيث يجري تعميق تخصص العلم وتقاربه في آن واحد معا - وهذا الامر بات معروفا)، بل وفي التطبيق أيضا (وهذا الجانب يبقى مغمورا ومهملا) - أي في الانتاج المادي وفي التخطيط والادارة وفي التحولات الاجتماعية - وترد في هذا البحث شواهد ملموسة على ذلك.

لقد أثبتت هنا ضرورة الدراسة المركبة والفلسفة المضمونة (غير الشكلانية) لمجموعة مشكلات العصر العالمية الشاملة (الكوكبية) باعتبارها منظومة مترابطة داخليا ومتنامية جدليا. وتشغل مكانا مفتاحيا في هذه المنظومة، ليس مشكلات التفاعل بين المجتمع والطبيعة، بل مشكلات ادارة العلاقات الاجتماعية المتبادلة (عليا ودوليا) والتي تشكل جزءا كبيرا منها مشكلات البلدان النامية المتمثلة في امتدادات المشكلات التاريخية - مشكلات التخلف والتبعية - ولكن بعد أن عبثت بمحتوى جديد نوعيا تحت تأثير التقدم العلمي - التقني فاصبحت ذات طابع ومقاييس عالمية شاملة (كوكبية).

وعلى أساس استخدام الوقائع الواسعة تم ايضاح خصوصية التقدم العلمي - التقني وتفاعله مع التطور الاقتصادي - الاجتماعي في البلدان النامية، وكشف عن الطابع المعقد ومتعدد الوجوه لمشكلة ضعف النمو وللهوة العالية الشاملة (الكوكبية) الصناعية والعلمية - التقنية والعامه في العالم، بين مجموعتي البلدان المتقدمة والنامية.

إن التطور الاقتصادي - الاجتماعي إذ يصبح مستحيلا أكثر فأكثر بدون تقدم علمي - تقني فإنه بدوره يؤثر على مستوى ووتائر طابع التقدم العلمي - التقني واستخدام منجزاته. ولدى التحليل المفصل للوقائع والمعطيات الاحصائية تم بيان ضخامة مشكلة التعليم وجرت معالجة جوانبها الأكثر أهمية وتكوين تصور شمولي عن بنية ومناحي تطور التعليم في البلدان النامية مع ايضاح ارتباطه الجذلي بالتطور الاقتصادي - الاجتماعي والعلمي - التقني والثقافي لهذه البلدان، كما كشف عن التفاعل المتبادل بين ديمقراطية التعليم - من جهة، والديمقراطية الاجتماعية وحل التناقضات الاجتماعية المعقدة في البلدان المتحررة - من جهة أخرى.

لقد تم اجراء وبيان ضرورة المنطلق التشكيلي بطابعه الشمولي الجامع لأجل دراسة وفهم الاشكال الجديدة للاستغلال والتبعية والاستعمار، وقد ثبت استنتاج مفاده أن التبعية هي مشكلة كيف لا كم العلاقات الدولية، وإن العلاقات الاقتصادية والعلمية - التقنية تشغل مكانا كبيرا ومتميزا في مجمل هذه العلاقات. وعلى أساس دراسة واسعة للأدبيات المختصة جرى تعميم الجوانب المختلفة للجهود المبذولة من أجل انشاء نظام اقتصادي دولي جديد (هذه الجوانب التي تدرس بشكل مفكك ومعزول عادة) وقدم تصور جامع حول هذه المسألة والوسائل الكفيلة بحلها، وبعدئذ كشف عن محدودية هذا كله - أي الاقتصار على الجانب الاقتصادي، وإن تعددت وجوهه ومكوناته، وبينت ضرورة إعادة بناء مجمل العلاقات الاجتماعية كلها (بمعناها الواسع الذي يشمل العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية - التقنية والإعلامية... الخ) في العلاقات الدولية أي بتغيير الجوانب التحتية والفوقية منها معا. وإذا أخذنا في الاعتبار هيمنة قانون التطور المتوازن والمقارب في ظل المنظومة الاشتراكية الدولية وقانون التطور التفاضلي المتباعد والمباعد في ظل النظام الرأسمالي الدولي، أمكننا الاستنتاج أن السبيل والتنسيق بين دفع التقدم العلمي - التقني واستخدام منجزاته - من جهة، وتوافقه مع استخدام مزايا التوجه الاشتراكي وتطوير حركة التحرر الوطني والنضال من أجل السلام واجراء تحويلات اجتماعية تقدمية وديمقراطية على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث يمكن التنسيق بين التحرر الوطني القومي والتحرر الاجتماعي - من جهة أخرى. وقد وضعت الخطوط العامة في استراتيجية مركبة للتطور المستقل، تؤخذ فيها بعين الاعتبار - إضافة إلى الجوانب الخارجية - الجوانب الداخلية من هذا التطور من وجهة نظر فلسفية - اجتماعية منهجية ونظرية وتطبيقية. وأكد في هذه الاستراتيجية على ضرورة تحديد أهداف وطرق ومهيات ووتائر وجوانب وأولويات ومصادر وعوى تحريك التطور في البلد النامي المعين وحددت النقاط الأساسية الضرورية لذلك، كما كشف عن الأهمية المميزة والمتزايدة التي تكتسبها الادارة العقلانية للمجتمع.

والبحث يبين أن التطور الثقافي الداخلي في البلدان المتحررة غير معزول عن العمليات الثقافية العالمية الشاملة (الكوكبية)، وإن العمليات الكوكبية الفوقية بمجملها أيضا غير معزولة عن الظواهر التحتية الجارية على نطاق عالمي. ولذا فمن الضروري إعادة بناء العلاقات الثقافية الدولية على أسس عادلة وديمقراطية. ويلزم استخدام فعال وتقديمي لتنوع الثقافات ذات المقياس المكاني - الزمني العالمي الشامل (الكوكبي) تاريخيا وجغرافيا، كما يلزم تجنب التأثير السلبي للتجمعات متعددة الجنسيات THK والشمولية العلمية - التقنية والافادة من الدور الايجابي المتميز للدولة الوطنية وللنوادي والمجامع العلمية المحلية وللتقدم العلمي - التقني اجمالا. ولهذا البحث أهمية منهجية - نظرية للغلو باليستك (علم العمليات الكوكبية) والاستشراق وعلم العلم وعلم المجتمع في مجالي البحث والتدريس، كما أن له أهمية نظرية - تطبيقية للمنظمات الاقليمية والدولية التقدمية ولقوى التحرر الوطني القومي والاجتماعي. والكثير من وضعيات الاطروحة قابل للاستخدام تطبيقيا لاهداف البناء الثقافي، وتطوير نظام التعليم، وصياغة أو تحسين السياسة العلمية - التقنية، في التخطيط والادارة ووضع استراتيجيات التنمية في البلدان النامية. كما أن من المناسب استخدام بعض وضعيات الاطروحة للتدريس في مجال فلسفة التاريخ، الفلسفة الاجتماعية، المسائل الملحة للمادة الجدلية، المشكلات والمسائل المتعلقة بالبلدان النامية وغيرها. ومن الموضوعات التي يفيد هذا البحث في اغنائها دراسة وتدريسا - على سبيل المثال لا الحصر - موضوعات، التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية، الحضارات والثقافات... (الخ)، التقدم الاجتماعي (البنى والتغيرات الاجتماعية... الخ)، والتقدم العلمي التقني (المسائل الفلسفية للعلم والتقنية والانتاج، خصائص وعواقب في النظم الاجتماعية المختلفة... الخ).

قسمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكى فى المجلة لمدة:

☐ سنة واحدة ☐ ستان ☐ ثلاث سنوات ☐ اربع سنوات
بعدد () نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك _____ نقدا / شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

..... الاسم:

..... المهنة/ الوظيفة:

..... العنوان:

.....

.....

التوقيع

لتاريخ / /





قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب ٥٤٨٦ الصفاة

الكويت 13055

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

Europe from Subordination to Neutrality

Ahmad Al-Rifa'i

Since the Second World War, Europe has passed through three distinct stages, which are closely related to the global East-West conflict. The first stage, that of partition and subordination, began with the 1944 Yalta treaty, by which Europe was divided into areas of Eastern and Western influence. The issue of European security has become one of the most important international issues which directly affects world peace. In this era the conflict was resolved by establishing the military alliances of NATO and Warsaw, and the dominance of the two superpowers over the domestic policies of their European allies.

The second era, that of detente and accommodation, began with the Helsinki conference on European security and cooperation (1973-75), which yielded a number of principles forming the basis of inter-European relations. It confirmed the political and regional status quo, and became a real law of coexistence among countries of differing social systems.

The third era is one of increasing neutral tendencies, with Europe standing at a threshold of a new period in international relations. Although there is not a unified stand in either Eastern or Western Europe, the individual countries have become preoccupied with securing an independent position for Europe in world affairs, and there is mention of reunifying Europe on the basis of neutrality.

Administration in the Beginning of the Abbasid Dynasty

Abdul-Jabbar Al-Obaldi

This study surveys the administration of the Islamic State during the reign of the Abbasid Caliphs. As the Islamic state increased and flourished, new groups and cultures (e.g. Byzantine, Coptic and Persian) were incorporated within Islamic society, creating the need for a new administration to organize the increased diverse population. The Umayyad created new central Diwans (offices) to govern the distant provinces and regions of the new state. The Abbasid caliph Al-Saffah maintained this situation, as the state was passing through times of crisis. Al-Mansur, however, was interested in administration, and after establishing the city of Baghdad he organized Diwans such as the post office and the confiscation office. His successor, the caliph Al-Mahdi, also reigned in an era of peace, and consequently the Diwans became better organized and more stable. His son, the caliph Al-Rashid, followed his father's example, but the influence of the Barmacids was an obstacle to the control of his ministries.

Amman Financial Market: An Evaluation

Zeyad Ramadan

The aim of this study is to evaluate the performance and the efficiency of the Amman Financial Market (AFM). AFM has proved to be a local, small stock exchange which has failed to create a continuous market at the stock level. It has not ensured the fair price of the stock because of inadequate listing requirements nor has it been able to achieve a high level of investor protection from fraud due to the fact that some listed corporations are neither accurate nor honest in their financial and other disclosures.

The market is also unable to perform the arbitrage function for lack of another stock market in Jordan, and because the Jordanian corporations are not listed in other markets in the region. Although AFM has some efficient market qualities, it has not reached beyond the weak form of efficiency level.

Relationship Between Reflectivity-Impulsivity and Achievement In Elementary School Children

Qassem Al-Sarraf

The purpose of this study is to investigate the relationship between the cognitive dimension of reflectivity-impulsivity and school achievement in elementary school boys and girls. One hundred and four children from six different schools were chosen as the sample. They were administered Kagan's Matching Familiar Figures Test (MFFT) for classification into two groups: reflective and impulsive. School grades were also examined for each subject throughout the elementary stage.

The following results were obtained:

1. Reflective children of both sexes took considerably more time when dealing with MFFT stimuli.
2. Reflective children of both sexes committed less errors than impulsive children.
3. No significant differences were shown between reflectives and impulsives concerning Arabic achievement, but there were significant differences for the sex variable, indicating that boys did better in Arabic than girls.
4. Significant differences were shown between reflectives and impulsives on arithmetic achievement, showing that reflectives were superior than impulsives.

Some implications were drawn for considering the reflectivity-impulsivity dimension among elementary school children in class instruction and curriculum construction.

Path-Goal Theory of Leadership among Expatriates in Saudi Organization

Abdul-Rahim Al-Qatan

This study tests the relationships between leader behavior and subordinate satisfaction (with job and supervision) and performance as moderated by the subordinate's task and locus of control. The path-goal theory of leadership was used as a basic theoretical model for this study. A sample of 553 subjects from different countries working in a variety of Saudi organizations was used. The results appear to support the path-goal hypotheses in terms of satisfaction but fail to support them in terms of performance.

Ibn Khaldun's Contributions to Social Anthropology: An Anthropological Perspective to Muqaddimah

Al-Sayed A. Hamed

This paper first explores Ibn Khaldun's Studies on social institutions especially religion, and then illustrates the part he played in enriching social anthropology. The generalizations and ideas advanced by Ibn Khaldun in the Muqaddimah are manifested in his numerous studies of the societies of the Middle East, particularly North Africa.

The work which Ibn Khaldun carried out in the field of anthropology is very important. His generalizations and the theoretical framework, i.e. the asabah (segmentary lineage) theory that he adopted in his Muqaddimah, were quoted by William Robertson Smith (1846-1894) and many other British anthropologists.

Smith was also influenced by Ibn Khaldun's perspective to the study of religion. Ibn Khaldun studied religion as a social institution with functional interdependence with other social institutions, especially the political one. The best example of the direct contribution of Ibn Khaldun to religious anthropology is clear in Evans-Pritchard's approach to political anthropology and the kinship studies.

Some Issues of Instructional Supervisor's Work at General Educational Schools in Kuwait

Abdul Rahman Al-Ahmad

This study is based on a survey of attitudes of instructional supervisors working in the general educational system in Kuwait. The technique adopted by all supervisors is classroom observation followed by discussion, and most supervisors feel the objectives are clear, although all would welcome vocational training prior to appointment. In spite of the fact that all supervisors were satisfied with their work, there were complaints about the number of teachers to supervise, the amount of routine clerical work, the non-cooperation of some school administrations and the traveling distances involved. There have been several new developments in the field, such as different techniques and educational aids, but little research has been conducted on the work of the supervisors.

The study makes various proposals to improve the standard of the supervisor's work. They include group tutorials and discussions, post graduate training, access to reference books, a reduction of the workload, improvements in conditions and salary, and a greater participation in the selection of new recruits and the design of curricula. Recommendations include clearly defining the objectives of instructional supervision and relating salary to qualifications.

Self-concept and Emotional Security

Mahmoud A. Hussein

The purpose of this research is to study the relationship between the self-concept and different levels of emotional security. These two variables are formed and affected by factors of socialization which occur at different growth stages. The Maslow security - insecurity inventory and a specially designed self-concept inventory were given to a random sample of 153 secondary students. The results show that there is a statistically significant relationship between the self-concept and the different levels of emotional security. Those students who have a positive self-concept have a greater feeling of security than those with intermediate or negative self-concepts. The latter group has the least feeling of security.

Overstaffing in the Kuwaiti Administrative System

Nassef Abdel-Khalik

The phenomenon of overstaffing has been a characteristic of the Kuwaiti administrative system since the 1960's, despite many efforts to solve or minimize this problem. This study reviews the issue of overstaffing, and discusses its measurement according to a variety of factors. This is followed by an analysis of the reasons behind overstaffing, which have been divided into historical, technical and organizational, environmental and social as well as exceptional factors. The paper concludes by presenting two types of recommendations to solve the problem. The first group includes issues related to determining performance rates, measuring work pressure, introducing job specifications and planning manpower for government offices. The second complementary group includes the supervision of new recruitment procedures, training, staff retirement and the introduction of automation.

ABSTRACTS

Analysis of Goal Achievement at Alexandria University

Mohammed N. Jame'

Through a sample of 100 professors and associate professors, the most experienced of Alexandria University faculty members, the present study has extracted the relative goal achievement effectiveness and the actual priority allocation of 58 university goal descriptive items. These goal items were formulated from both official statements presented by the 1972 Law of Egyptian Universities Organization and also from the actual observations of operational goals, and were classified into five basic groups. For each item and for each group of items the degree of university goal achievement effectiveness was calculated and the average degrees of effectiveness of the basic goal groups were as follows: (a) Educational Process, 48.36%, (b) Development of faculty members, 49.18%, (c) Community and societal development, 50.12%, (d) Rational management, 53.44% and (e) Research and graduate study, 59.80%.

Depending on the perceived congruency between university actual goals attainment behavior and the preferred (or desired) behaviour, the study has classified the 58 goal items into three categories, i.e., the consistent, inconsistent and the extremely inconsistent. It is concluded that the university is properly aware of the relative importance of little more than fifty percent of its goals.

2. Reviewed by: Yahya F. Al-Haddad
Ismail S. Makled, On Arab Development..... 335
3. Reviewed by: Abdul Karim Bazzaz
Claude Levi-Strauss, The Jealous Fakhouriya..... 341
4. Reviewed by: Al-Sayed A. Al-Makhzanji
Salwa A. Salim, Islam and Social Control..... 344
5. Reviewed by: Mahmoud K. Issa
Mohamad Dajani and Monther Dajani, Politics. Theories
and Perceptions..... 348
6. Reviewed by: Ishak Y. Al-Qutub
B.H. Kinsey, Creating Rural Employment..... 351
7. Reviewed by: Abdul Ridda Assiri
Anthony Cordesman, Western Strategic Interests in Saudi Arabia..... 353
8. Reviewed by: Jamil Tahir
Abdul Rahman Osama. The Dilemma of Development
in the Arabian Peninsula..... 356
9. Reviewed by: Ahmad A. Ismail
Ross Dunn, The Adventure of Ibn Battuta, A Muslim
Traveller of the 14th Century..... 358

REPORTS:

1. Abdul Rahman Al-Misri
Jordanian Development Conference 1986-1990: Towards
Strengthening Arab and International Cooperation..... 363
2. Mohamad Al-Alami
First Symposium on Islamic Economics..... 367

DISSERTATION ABSTRACTS:

- Ma'en A. Nuqri
Contradictory Patterns of World Problems in the Developing
Countries within the Scientific and Technical Advancement
Circumstances..... 373

- ABSTRACTS**..... 388

ARTICLES:

1. Mohammed N. Jame'
Analysis of Goal Achievement at Alexandria University..... 15
2. Nassef Abdel-Khalik
Overstaffing in the Kuwaiti Administrative System..... 59
3. Mahmoud A. Hussein
Self-Concept and Emotional Security..... 103
4. Abdul-Rahman Al-Ahmed
Some Issues of Instructional Supervisor's Work at General
Educational Schools in Kuwait..... 129
5. Al-Sayed A. Hamed
Ibn Khaldun's Contributions to Social Anthropology:
An Anthropological Perspective to Muqaddimah..... 171
6. Abdul-Rahim Al-Qatan
Path-Goal Theory of Leadership among Expatriates
in Saudi Organizations 189
7. Qassem Al-Sarraf
Reflectivity-Impulsivity and Achievement in Elementary
School Children..... 207
8. Zeiad Ramadan
Amman Financial Market: An Evaluation..... 227
9. Abdul-Jabbar Al-Obaidi
Administration in the Beginning of the Abbasid Dynasty..... 259
10. Ahmed Al-Rifa'i
Europe from Subordination to Neutrality..... 287

DISCUSSIONS:

- Hassan Hanafi
Is it Possible to Analyse the Arab-Islamic Personality and Arab Destiny from a
Regional Perspective within an Orientalist Western Theoretical Frame? 311

BOOK REVIEWS:

1. Reviewed by: Mahmoud Al-Zawadi,
Imad-Edin Khalil, Ibn Khaldoun's Islamism..... 331

Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.500) or equivalent.

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

- * For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait. KD. 2,500 equivalent in the Arab World (Air Mail); U.S. \$15 for all other countries (Air Mail).
- * For public and private institutions - U.S. \$(60) (Air Mail).

- * Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and international Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishing research papers in
the various fields of the social sciences.

Vol. 15 - No. 2 - Autumn 1987

EDITOR: FAHED T. AL-THAKEB
MANAGING EDITOR: MOHAMMAD ABU-SABBAH

EDITORIAL BOARD

FAHED T. AL-THAKEB	HASSA M. AL-BAHAR
ISMAIL S. MAKLED	MOHAMMAD S. AL-SABAH
SULAYMAN S. AL-QUDSI	

Address all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 5486 Safat 13055, Tel. 2549421
TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT

THE ARAB JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

يصدر العدد الرابع من للمجلة العربية للعلوم الاجتماعية باللغة الانجليزية، بالتعاون مع الناشر العالمي روتلج وكيغان پول - لندن - في اكتوبر ١٩٨٧ ، واذا اشتركت عن طريق مجلة العلوم الاجتماعية في الكويت سوف توفر قيمة الاشتراك العادي من لندن. وفيما يلي أهم الموضوعات التي يتضمنها العدد (الرابع) :

The fourth issue includes:

- | | |
|--|---|
| <i>Jamil M. Tahir</i> | Components and Effects of Export Earnings Instability: The Case of Jordan |
| <i>Osama B. Dabbagh and Ahmad K. Malkawi</i> | Big Industrial Ventures in Jordan: A Case Study in the Demand Constraint for the Superphosphate Industry. |
| <i>Abdalla M. Soliman</i> | The Socialization of the Arab Woman |
| <i>Nadeem Ashuraey</i> | Yemeni Adolescents and Piaget's Theory |
| <i>Majduddin Khairy</i> | A Comparative Study of Development and Modernization: A Critical Appraisal of the Survey Method |
| <i>Abdulrasoul A. Al-Moosa</i> | Factors Affecting Residency of Immigrant Workers in Kuwait |
| <i>Hatim B. Hillawi</i> | Inequality and Crime: A Case Study of the Gadarif |
| <i>Abd F. El-Korashy</i> | Colored Progressive Matrices and Achievement of Elementary School Students in Kuwait |
| <i>Mohamed El-Azma and Sadik Al-Bassam</i> | Economic and Societal Aspects of Accounting Regulations in Developing Countries: The Case of Kuwait |
| <i>Mohamed Y. Gameil</i> | Behavioural Implications of Accounting Data on Pricing Decisions: An Experiment |

للاستفسار يرجى الاتصال : مجلة العلوم الاجتماعية - ص ب / ٥٤٨٦

الصفحة الكويت - 13055

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by KUWAIT UNIVERSITY

Vol-15-No. 3-Autumn 1987